حاشية العلامة ابن حمدون
على شرح المكودى
لألفية ابن مالك

رضى الله عنهم أجمعين

وبهامشها

الشرح المذكور ، ضاعف الله لمؤلفه الأجور

الجزء الثانى

(١٣٧٤ هـ — ١٩٥٥ م)

دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابى الحلبى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

أفعل التفضيل مضاف ومضاف اليه وانما أضيف إلى التفضيل لأنه دال عليه واحترز به من أفعل الذى ليس للتفضيل كأحمر واشهل ثم قال :

(صغ من مصوغ منه للتعجب ＊ أفعل للتفضيل وأب اللذ أبى)

يعنى أن افعل التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعلا التعجب ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب فافعل مفعول اصغ ومن مصوغ متعلق بصغ ومنه متعلق بمصوغ وكذلك للتعجب وأب فعل أمر من أبى يأبى أى امتنع واللذ مفعول بأب وهى لغة فى الذى وأبى فعل ماض مبنى للمفعول وفيه ضمير عائد على اللذ ثم قال :

(وما به إلى تعجب وصل ＊ لمانع به إلى التفضيل صل)

قد تقدم فى باب التعجب ان الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه باشد وشبهه وكذلك يتوصل أيضا الى بناء صوغ أفعل التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما توصل به إلى صوغ فعل التعجب الا انه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله : ومصدر العادم إلى آخر البيت ولم ينبه هنا على تمامها وتمامها ان يؤتى بمصدر العادم بعد أفعل منصوبا على التمييز فتقول أنت أشد بياضا من زيد وأكثر استخراجا من عمرو وما مبتدأ أو مفعول بفعل محذوف يفسره صل وهى موصولة وصلتها وصل

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ أفعل التفضيل ﴾

مناسبة ذكره عقب نعم وبئس أن نعم موضوعة للمدح وبئس للذم وأفعل يكون للمدح نحو زيد أفضل من عمرو ويكون للذم نحو زيد أجهل من عمرو ولكن المدح فى نعم والذم فى بئس عامان من غير تعرض للغير ومدح أو ذم اسم التفضيل خاص وفيه التعرض للغير وهو المفضول وقد اعترض تعبير الناظم بأفعل التفضيل بأمور منها أنه لا يشمل الا اسم التفضيل الدال على المدح إذ الذى يفهم من التفضيل المزية فى الصفات الحسنة فلا يشمل زيد أبخل ولا أقبح من عمرو فكان الأولى التعبير بأفعل الزيادة وأجيب بأن هذه العبارة صارت فى الاصطلاح اسما لأفعل الدال على الزيادة حسنة أو قبيحة ثم ان التفضيل يقتضى مشاركة المفضول للموصوف فى أصل الوصف حسنا أو قبيحا لكن الموصوف باسم التفضيل زاد على غيره كقولك زيد أفضل من عمرو فعمرو شارك زيدا فى الفضل لكن زاد زيد عليه فيه ولكن المشاركة أغلبية وقد لا يشارك المفضول الفاضل نحو العسل أحلى من الخل فالعسل لم يشارك الخل فى الحلاوة أصلا ولهذا قالوا فى نحو قوله تعالى : هو أعلم بكم . ان اسم التفضيل ليس للمشاركة وانما هو بمعنى فاعل وكذلك الله أكبر لأنه لم يشاركه أحد فى الكبرياء حتى يكون تعالى أكبر من الكبير فأكبر بمعنى كبير وهكذا يجب تأويل ما أوهم وقد تكون المشاركة فى المبغوضين فيختار أهونهما نحو : قال رب السجن أحب الى الخ . فالسجن والمعصية المدعو اليهما كلاهما مبغوض لكن السجن أهون فيؤول بهذا أهون شرا من غيره (صغ من مصوغ) (قول كدى يجوز صوغه الخ) هذه العبارة فيها إيهام والأولى ان يأتى باداة الحصر بأن يقول انما يصاغ كما عبر بذلك الموضح ويجاب عن كدى بأن الحصر مستفاد من قوله بعد ويمتنع صوغه الخ فاذا سمع من العرب صوغه مما عدم الشروط أو بعضها فاحكم عليه بأنه شاذ وأجره على قوله فى التعجب وبالندور احكم الخ (وقوله وهى لغة فى الذى الخ) صرح أبو اسحق بأنها لغة ولكنها ردية ولو قال وأب ما أبى كما قال ابن غازى ما احتاج لهذا (وما به إلى تعجب) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يتوصل لما عدم بعض الشروط بما مر فى التعجب أم لا فأجاب بأن الحكم واحد (قول كدى ولم ينبه هنا على تمامها الخ) هذا مبنى على أن ما فى قول

وبه الأول متعلق بوصل وكذلك الى تعجب وللمانع وبه الثانى متعلقان بصل وهو على حذف مضاف تقديره بمثل وإلى التفضيل متعلق بصل والتقدير وماوصل به الى التعجب لأجل المانع صل بمثله الى أفعل التفضيل ثم قال :

(وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرا أو لفظا بمن ان جردا)

أفعل التفضيل على ثلاثة أقسام مجرد من أل والاضافة ومعرف بأل ومضاف وأشار بهذا البيت الى القسم الأول يعنى ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة فلابد من اقترانه بمن لفظا كقوله عز وجل : وللآخرة خير لك من الأولى . أو تقديرا كقوله تعالى : والآخرة خير وأبقى . أى من الدنيا وفهم منه ان ماسوى المجرد وهو المعرف بأل والاضافة لايقترنان بمن . ثم ان أفعل التفضيل بالنظر الى مطابقته للموصوف على ثلاثة أقسام لزوم عدم المطابقة ولزوم المطابقة وجواز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا)

يعنى ان أفعل التفضيل اذا كان مجردا من أل والاضافة أو مضافا الى نكرة يلزم الافراد والتذكير فتقول زيد أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو وزيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال ويضف مجزوم بأن وأو جردا معطوف عليه والزم جواب الشرط وتذكيرا مفعول ثان بالزم وان يوحدا معطوف على تذكيرا أى ألزم تذكيرا وتوحيدا وعبر بذلك عن عدم المطابقة ثم أشار الى الثانى فقال :

المصنف ومابه الخ واقعة على اللفظ الذى هو أشد أو أكثر والحق ان ما واقعة على الحكم أو الطريقة والحكم والطريقة يشملان تمام العمل لكن يكون فيه ايهام اذ المتقدم طريقتان طريقة أفعل وأفعل به ولم يدر مراده منهما والحق ان ما واقعة على اللفظ الذى هو أشد فقط وتمام الكيفية صرح بها فى قوله فى التمييز والفاعل المعنى انصبن بأفعلا الخ (وقوله وبه الأول متعلق بوصل الخ) ﴿فان قلت﴾ يؤخذ من كلامه كتقديره ان النائب هو به والنائب كالفاعل فكما لا يتقدم الفاعل لايتقدم نائبه ﴿قلت﴾ النائب عن الفاعل ليس هو به بل النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل وتقديره وماوصل هو أى الوصل على حد ماقيل فى عود هو فى اعدلوا هو أقرب على العدل المفهوم من اعدلوا ومثل هذا وقع لصاحب السلم فى قوله : ومابه الى تصور وصل الخ وفى قوله : وما لتصديق به توصلا

(وأفعل التفضيل) (قوله كذى أفعل التفضيل على ثلاثة الخ) المناسب لكلام الناظم أن يقسم تقسيما آخر بان يقول معمول أفعل التفضيل تارة يجب اقترانه بمن وتارة يجب تجرده منها والى القسم الأول أشار بالمنطوق ويكون الثانى مأخوذا من المفهوم والعذر لكذى انه لما كان جر معموله بمن وعدم جره موقوفا على كون اسم التفضيل مجردا أو معرفا أو مضافا قسمه للاقسام الثلاثة أولا وقوله الى القسم الأول أى بالمنطوق وأشار الى القسمين الأخيرين بالمفهوم فتكون الأقسام الثلاثة مأخوذة من المصنف واحد بالمنطوق واثنان بالمفهوم كما صرح به بعد فى قوله وفهم منه الخ (وقوله كقوله عز وجل : وللآخرة الخ .) اللام لام الابتداء والآخرة مبتدأ وخير خبره وهو اسم تفضيل وأصله أخير لكن حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال ومثله شر أصله أشر وفى الكافية :

وغالبا أغناهم خير وشر * عن قولهم أخير منه وأشر

ومن الأولى معمول اسم التفضيل وقد فصل بينهما بالجار والمجرور وهو لك وهو جائز ومثله قوله تعالى : النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم . وكما يجوز الفصل بالجار والمجرور المعمول لاسم التفضيل كذلك يجوز الفصل بالظرف والحال والتمييز فمن الفصل بالظرف قوله عليه الصلاة والسلام : لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك . ففصل بين اسم التفضيل ومعموله بالظرف الذى هو عند وبه تعلم ان قول الناظم صله ليس على اطلاقه بل محل وجوب الوصل اذا لم يكن الفصل بما ذكر والاجاز وعبر الموضح بعده بدل صله لما قلنا تنكيتا عليه وانما وجب جر المعمول بمن فيما اذا كان اسم التفضيل مجردا جبرا لما فات اسم التفضيل من أل والاضافة ووجب تجرد المعمول من حرف الجر الذى هو من فيما اذا كان اسم التفضيل غير مجرد لان كون المعمول مضافا اليه ينافى جره بالحرف وكون اسم التفضيل مقرونا بأل ينافى جر المعمول بمن لان أل ومن لايجتمعان كما لا تجمع أل والاضافة ورد المصنف بأبدا على المبرد القائل بان المجرد يأتى بمعنى اسم الفاعل فيكون مجردا عن معنى من قياسا (ألزم تذكيرا وأن يوحدا) انما وجب افراده قيل لانه تضمن معنى الفعل والمصدر ألاترى الى قولك زيد أفضل من عمرو أن معناه زيد يزيد فضله على فضل عمرو والفعل لايثنى ولا يجمع اتفاقا والمصدر على الأصح فكذلك اسم التفضيل الذى فى معناهما ووجب تذكيره لوجوب تذكير فعله الذى هو بمعناه لكون فاعله ظاهرا مفردا كما فى المثال السابق هذا أصح ماعللوا به وتامله فان هذا التعليل يجرى فى اسم التفضيل كيفما كان مجردا أو غير مجرد والحق فى التعليل أن اسم التفضيل اذا كان غير مقرون بأل ولا مضافا لمعرفة فهو شبيه بفعل التعجب وفعل التعجب ملازم للافراد والتذكير فكذلك ماأشبهه (وقوله وزيد أفضل رجل) معناه زيد أفضل من كل رجل ثم حذف من كل وأضيف اسم التفضيل الى نكرة ليفيد العموم

(وتلو أل طبق) يعني ان أفعل التفضيل اذا دخلت عليه أل لزمت مطابقته لموصوفه فتقول زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان والهندان الفضليان والزيدون الأفضلون والهندات الفضليات وتلو أل طبق مبتدأ وخبر والطبق المطابق ثم أشار الى الثالث فقال: (وما لمعرفه * أضيف ذو وجهين عن ذى معرفه) يعني ان أفعل التفضيل اذا أضيف الى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن لا يطابق وقد جمع الوجهين قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا الذين يألفون ويؤلفون . فافرد أحب وأقرب وجمع أحاسن وما مبتدأ وخبره ذو وجهين وهى موصولة وصلتها أضيف ولمعرفة متعلق باضيف ثم قال :

(هذا اذا نويت معنى من وان * لم تنو فهو طبق مابه قرن)

يعني ان جواز المطابقة وعدمها في المضاف الى المعرفة مشروط بأن تكون الاضافة فيه بمعنى من وذلك اذا كان أفعل مقصودا به التفضيل وأما اذا لم يقصد به التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم الأشج والناقص أعدلا بنى مروان

لكن العموم مستفاد من المقام لا من النكرة فلا يقال النكرة لا تعم الا بعد النفي وهنا وقعت بعد الاثبات وهكذا يقال في سائر الأمثلة لكن يجب مطابقة المضاف اليه للموصوف كما في أمثلة كدى والمناسب لكلام المصنف تقديم المضاف الى نكرة على المجرد :

(وتلو أل طبق) إنما وجبت المطابقة في المقرون بأل لبعده من مشابهة فعل التعجب لان فعل التعجب لا يقترن بأل فلما اقترن اسم التفضيل بأل وجب أن يطابق الموصوف (قوله كدى والهندان الفضليان) تثنية فضلى بالألف في المفرد قلبت ياء في المثنى وجمع المؤنث وسيقول الناظم: آخر مقصور تثنى اجعله يا الخ (وما لمعرفه) هذا مفهوم قول الناظم سابقا وان لمنكور يضف (قوله كدى قوله صلى الله عليه وسلم : ألا أخبركم بأحبكم إلي الخ) أخرجه البيهقي في شعب الايمان لكن بلفظ خياركم أحاسنكم أخلاقا الموطئون أكنافا واعرابه ألا حرف استفتاح وأخبر بضم الهمزة فعل مضارع وفاعله ضمير المتكلم وكم مفعول أول وبأحبكم مفعول ثان وأحب اسم تفضيل صفة لمحذوف أى بقوم أو أناس أحبكم وهو غير مطابق ولو طابق لقال بأحبائكم والى جار ومجرور متعلق باحب وأقربكم اسم تفضيل معطوف على أحب وهو غير مطابق أيضا ولو طابق لقال وأقاربكم ومنى متعلق به ومجالس جمع مجلس منصوب على الظرفية وكذلك يوم القيامة وأحاسنكم خبر لمحذوف تقديره هم أحاسنكم وهو مطابق ولو لم يطابق لقال أحسنكم وأخلاقا منصوب على التمييز والموطئون بكسر الطاء خبر لمحذوف جمع موطىء اسم فاعل من وطأ اذا مهد وأكنافا جمع كنف والمراد به الجانب أى الذين خفضوا جانبهم لعباد الله والذين خبر لمحذوف أيضا ويحتمل أن يكون كل من الموطئون ومن الذين تفسيرا لأحاسنكم أخلاقا وجملة يألفون صلة الذين أى الذين يألفهم الناس ويألفون الناس وفى هذا الحديث مايدل على أفضلية حسن الخلق قال تعالى : خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين .

﴿ويذكر﴾ أن بعض حفدة مولاتنا فاطمة الزهراء لقيه شخص وجعل يسبه فاعرض عنه فاتى الى وجهه وقال له إياك أعنى فقال وأنا عنك أعرض ﴿ويذكر﴾ ان سيدنا أحمد بن حنبل رضى الله عنه دق انسان عليه باب داره فلما خرج قال له لا حاجة لى بك ثم دخل داره فدق عليه الباب مرة ثانية فلما خرج قال لا حاجة لى بك وفعل ذلك مرارا عديدة والشيخ لا يتألم وفى المرة الأخيرة كان الشيخ لابسا لثوب أبيض فأراق عليه ذلك الانسان الدواة بالمداد قصدا فقال الشيخ أرشدتنى أرشدك الله كنت متحيرا فى كيفية صبغ هذا الثوب فارشدتنى الى صبغه أسود فجعل الرجل يقبل يديه ويقول ياسيدى سامحنى فقال له أتمدحنى على خصال موجودة فى الكلب فانك اذا دعوته أجاب واذا طردته ذهب وهو غير عاقل فكيف بالعاقل ﴿وذكر﴾ ان بعض أولاد سيدنا على كرم الله وجهه كان له وصيف فاتاه بماء فى إبريق ليغسل يده وكان الماء يغلى ولم يشعر به الوصيف فلما صبه على يد سيده سقط جلدها فرفع رأسه الى الوصيف فقال له ياسيدى والكاظمين الغيظ فقال كظمت غيظى فقال والعافين عن الناس فقال قد عفوت عنك فقال والله يحب المحسنين فقال اذهب أنت حر فى سبيل الله ﴿وعن بعض الأدارسة﴾ انه كان مارا فى الطريق وكان انسان يحمل أعوادا على دابة فاصاب عود عين الشريف فازالها من محلها وخرجت فاجتمع الناس وجعلوا يضربونه فاخذه الشريف من يده وذهب به الى منزله وأكرمه وأعطاه عطية وقال له هذا لحق ماخوفناك (عن ذى معرفه) متعلق بمحذوف صفة لوجهين والتقدير وجهين مرويين ومنقولين عن ذى معرفة وصاحب المعرفة هو النبي ﷺ وأشار به الناظم لهذا الحديث (هذا اذا نويت) (قوله كدى الأشج والناقص الخ) الأشج لقب لعمر بن العزيز ولقب

أى عادلاهم فهذا اشارة لجواز الوجهين فى المضاف الى معرفة وهذا مبتدأ والخبر محذوف أى هذا الحكم ويجوز أن يكون خبرا مقدما والمبتدا محذوف أى الحكم هذا وإذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابها محذوف لدلالة ما تقدم عليه وان لم تنو شرط وحذف معمول تنو والتقدير وان لم تنو معنى من والمراد بما به قرن ماهو أفعل التفضيل له ثم اعلم ان من الصاحبة لافعل التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام وتارة تدخل على غيره وقد أشار الى الأول بقوله :

(وان تكن بتلو من مستفهما * فلهما كن أبدا مقدما)

يعنى أن المجرور بمن الصاحبة لافعل التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم من ومجرورها على أفعل لأن اسم الاستفهام له صدر الكلام وشمل صورتين أحداهما أن يكون المجرور اسم استفهام والأخرى أن يكون مضافا الى اسم استفهام وقد مثل للأولى بقوله : (كمثل ممن أنت خير) ومثال الثانية من غلام من أنت أجمل ثم أشار الى الثانى فقال : (ولدى * اخبار التقديم نزرا وجدا)

يعنى ان المجرور بمن المذكورة إذا كان خبرا أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعل لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير وقد يتقدم عليه بقلة وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات منها قوله :

(فقالت لنا أهلا وسهلا وزودت * جنى النحل بل ما زودت منه أطيب)

بذلك لأنه كان بجبينه أثر شجة وضربة من دابة ضربته والناقص هو سليمان بن عبد الملك بن مروان كما فى غ وغيره والذى فى التصريح انه يزيد بن الوليد بن عبد الملك الخ وهو الذى عند أهل التاريخ ولقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجيش وخفف عن الرعية (وقوله أى عادلاهم الخ) حمله على أنه لا تفضيل فيه أصلا لأنه لم يكن أحد فى بنى مروان عادلا إلاهما وانما جازت المطابقة وعدمها فيما إذا نويت معنى من لأنك إذا نظرت الى اللفظ وجدت من غير مذكورة فيكون قد أشبه المقرون بال فى عدم وقوع من بعدها والمقرون بأل يكون مطابقا كامر فى وتلو أل طبق فكذلك ما أشبهه وان نظرت إلى المعنى وانه على معنى من فيكون أشبه المجرد فى قوع من بعدها والمجرد لا يطابق لقوله وان لمنكور فكذلك ما أشبهه ووجبت المطابقة فيما إذا لم تنو من لشبهه بالمعرف بال فى خلو كل منهما عن لفظ من ومعناها (وقوله أى هذا الحكم الخ) لا معنى له لأن الاسم المعرف بال الواقع بعد اسم الاشارة نعت أو بدل فتبقى النفس متشوفة للخبر (وقوله ويجوز أن يكون الخ) لا معنى له أيضا والصواب ان هذا مبتدا والظرف بعده خبر (وقوله والمراد بما به قرن الخ) هذه العبارة غير ظاهرة والأولى أن يقول والمراد بما الموصوف الذى أفعل التفضيل له ومعنى قرن وضع وربط وسيق (وان تكن بتلو من) الأولى ان يذكر هذا البيت والذى بعده عقب قوله سابقا وأفعل التفضيل صله الخ كما قدمه الموضح هناك تنكيتا على الناظم لأنه من تتمة الكلام على ما يجب للمجرد ويكونان فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وهل يجوز تقديمها على أفعل التفضيل أم لا قال فيه تفصيل نبه عليه هنا (كمثل ممن) الكاف زائدة ومثل خبر لمبتدا محذوف والتقدير وذلك مثل قولك ممن أنت خير فأنت مبتدا وخير اسم تفضيل خبره وممن متعلق باسم التفضيل مقدم عليه وجوبا قال الأزهرى ويلزم على مثال الناظم الفصل بين العامل الذى هو خير والمعمول الذى هو من بأجنبى وهو أنت ومعنى كون المبتدا أجنبيا أنه غير معمول للخبر والصواب مثال الموضح بانت ممن أفضل ولا يلزم من مثال الموضح تأخير ماله صدر الكلام وهو من اسم استفهام عن صدارته لأن ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط وهنا قد تقدم على العامل وهو أفضل وتأخر عن غيره ولا يضر اه بمعناه والحق ان ما اعترض به الأزهرى على الناظم غير وارد لأن منع الفصل بالمبتدا إذا تقدم العامل على المبتدا وتأخر المعمول عن المبتدا نحو جالس زيد فى الدار لأن زيد مبتدا لعدم اعتماد الوصف وأما الفصل به بين العامل المؤخر والمعمول المقدم فجائز ومثل هذا تقدم فى تمثيل الناظم فى الحال بمسرعا ذا راحل ومخلصا زيد دعا انظر يس فقد حقق ان مثال الناظم أولى وردما للأزهرى (ولدى اخبار) (قول كدى لزم تأخيره الخ) قد يقال ان هذا مناف لقوله بعد وقد يتقدم عليه بقلة لأن اللزوم ينافى القلة والجواب عنه انه عبر أولا باللزوم تبعا للجمهور الذين لا يجيزون التقديم أصلا وعبر ثانيا بالقلة تبعا للناظم أو يقال ان المراد باللزوم فى كلامه الغالب بدليل ما بعده (وقوله لأنه بمنزلة الفاعل) لا وجه لهذا التعليل والأولى تعليل الأزهرى بانه لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بالتقديم عليه من باب أولى (وقوله فقالت لنا أهلا الخ). البيت من الطويل وفاعل قالت ضمير المحبوبة وأهلا منصوب بمحذوف تقديره أتيت أهلا لك فاستأنس بهم ويحتمل أن يكون أهلا صفة لمحذوف أى مكانا مؤهلا اسم مفعول بمعنى معدا لك وسهلا صفة لمحذوف أى وأتيت مكانا سهلا كل ما تريده فيه لا يصعب عليك وفاعل زودت ضمير المحبوبة وجنى مفعول زودت منصوب بفتحة على الألف منع منها التعذر وجنى النحل العسل وبل للاضراب وما موصولة مبتدا واقعة على ريقها وجملة زودت صلتها وعائدها محذوف أى زودته وأطيب اسم تفضيل خبرها ومنه متعلق بأطيب وضمير

أى أطيب منه قلت وليس فى هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون منه متعلقا بزودت وبتلو متعلق بمستفهما ولهما متعلق بعقدما والضمير فى لهما عائد على من ومجرورها أما من فقد لفظ بها قبل واما مجرورها فمفهوم من قوله مستفهما والباء للاستعانة أو السببية وتلو الشىء الذى يتلوه ثم اعلم أن افعل التفضيل يرفع المضمر فى لغة جميع العرب كقولك زيد أفضل من عمرو ففى أفضل ضمير يعود على زيد واما رفعه الظاهر ففيه لغتان أشار إلى الأول منهما بقوله : **(ورفعه الظاهر نزر)** يعنى ان أفعل المذكور يرفع الظاهر بقلة وهى لغة حكاها سيبويه فتقول مررت برجل أفضل منه أبوه ورفعه مبتدا وهو مصدر مضاف الى الفاعل والظاهر مفعول به وخبره نزر ثم أشار الى اللغة الثانية بقوله : **(ومتى * عاقب فعلا فكثير أثبتا)** هذه اللغة هى لجميع العرب وهى ان أفعل يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بان يكون معاقبا للفعل وذلك إذا ولى نفيا وكان فاعله أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبار محلين كقولهم ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد والتقدير ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد وهذا هو المراد بقوله عاقب فعلا ثم مثل ذلك بقوله : **(كلن ترى فى الناس من رفيق * أولى به الفضل من الصديق)**

والأصل أولى به الفضل منه بالصديق ثم اختصر والمراد بالصديق أبو بكر الصديق رضى الله عنه فالشروط قد توفرت وهى تقدم النفى وهو لن والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين .

منه لجنى النحل وفيه الشاهد حيث قدم منه على اسم التفضيل والمعنى بل الريق الذى زودته أطيب من جنى النحل (**وقوله أن يكون منه متعلقا بزودت الخ**) ومتعلق أطيب محذوف أى منه قيل وفى الاحتمال الذى قاله كدى نظر من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ ففيه ركاكة بأن تجعل منه المذكورة متعلقة بزودت وتجعل أخرى مقدرة وهو تحكم لا دليل عليه وأما من جهة المعنى فهو فاسد لأن المقصود من الشعر الاخبار بأن الريق الذى زودته أطيب من العسل وعلى ما قال كدى يكون المعنى بل الريق الذى زودته من جنى النحل أطيب من الريق ولا معنى له اه . ﴿ **قلت** ﴾ الحق ان كلام كدى صحيح وذلك ان ضمير منه المذكورة عائد على ما والمجرور بمن المحذوفة بعد أطيب عائد على جنى النحل والمعنى حينئذ بل الشىء الذى زودته من الريق أطيب من جنى النحل ويتحد معنى البيت على كون منه محذوفة أو مذكورة هذا هو الصواب ولا يلتفت لما اعترض عليه به فانه تطويل بلا طائل والحق ما ذكرته لك (**وقوله وأما مجرورها فمفهوم من الخ**) فيه نظر بل صرح به فى قوله بتلو من (**ورفعه الظاهر**) المراد بالظاهر ما قابل الضمير المستتر فيصدق بالظاهر حقيقة كما مثل كدى وبالضمير المنفصل نحو مررت برجل أحسن منه أنت فأحسن فى المثال عنده وفى هذا المثال نعت رجل مخفوض وعلامة خفضه الفتحة النائبة عن الكسرة للوصف ووزن الفعل وأبوه أو أنت فاعل به والمعنى مررت برجل فاقه أبوه فى الحسن أو فاقه أنت فى الحسن والجمهور يوجبون رفع اسم التفضيل خبرا مقدما والاسم الظاهر أو الضمر المنفصل مبتدا مؤخر وفى اسم التفضيل ضمير مستتر فاعله عائد على المبتدا والجملة فى محل جر نعت ﴿ **فان قلت** ﴾ اسم التفضيل وصف فلم منع من رفع الظاهر كسائر الأوصاف ﴿ **فالجواب** ﴾ هو وصف ضعيف لعدم تصرفه كفعل التعجب فلا يرفعان إلا خفيا وهو الضمير المستتر (**ومتى عاقب فعلا**) (**قول كدى وكان فاعله أجنبيا الخ**) أى غير ملتبس بضمير الموصوف (**وقوله ما رأيت رجلا الخ**) فأحسن اسم تفضيل بالنصب نعت رجل والكحل فاعله والشروط متوفرة لأنه حل محل الفعل كما قرر كدى وقد سبقه نفى وفاعله أجنبى والكحل مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فباعتبار كون الكحل فى عين زيد فاضل وباعتبار كون ذلك الكحل نفسه فى عين غيره مفضول فمعنى المثال ان الكحل فى عين زيد أحسن من نفسه فى عين غيره وانما رفع الاسم الظاهر لصحة حلوله محل الفعل وحلول الفعل محله ويبقى المعنى على حاله والفعل يرفع الظاهر كذلك ما حل محله وهذا المثال هو علم بفتح اللام على هذه المسئلة ولذا تعرف بمسئلة الكحل وأفردها الناس بالتأليف (**كلن ترى فى الناس**) اعرابه لن حرف نصب وترى فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر وفاعله ضمير المخاطب وفى الناس متعلق به ورفيق مفعول ترى مجرور بمن لفظا وفى التقدير منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة فى آخره منع منها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وأولى نعت رفيق ان كانت رأى بصرية ومفعوله الثانى ان كانت قلبية والفضل بالرفع فاعل بأولى وبه ومن متعلقان باولى (**وقوله والأصل أولى الخ**) أى الأصل ان يقع الاسم الظاهر بين ضميرين أحدهما للموصوف وهو به وثانيهما للاسم الظاهر وهو منه فاصله أولى به الفضل منه بالصديق ثم حذفت الباء من بالصديق وجعل موضع الضمير اسم ظاهر موافق لمعاده وأضيف ذلك الظاهر إلى ما بعده ولهذا أبدل الضمير ظاهرا فصار أولى به الفضل من فضل الصديق ثم حذف المضاف الذى هو فضل فدخلت من على الصديق فيكون المقدر بين من والصديق مضافا واحدا وهو فضل هذا هو الصواب كما فى المرادى وتقدير الموضح مضافين بأن قال من ولاية الفضل بالصديق فاسد ولا معنى

﴿ النعت ﴾

هو التابع لما قبله فى اعرابه الحاصل والمتجدد ثم قال :

(يتبع فى الأعراب الاسماء الاول * نعت وتوكيد وعطف وبدل)

ذكر فى هذا البيت التوابع وهى خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وشمل قوله وعطف نوعى العطف وفهم من قوله الأول

له لان الضمير فى منه فى الاصل لا يعود على أولى وانما يعود على الفضل كما رده بعض حواشيه ﴿ فان قلت ﴾ أولى فى مثال الناظم بمعنى أحق ولم يعاقب فعلا لانه لا فعل له من لفظه وأما قولهم ولى زيد عمرا أى جاء بعده وتوليت المدينة فليسا من هذه المادة فلا يصدق عليه قول الناظم عاقب فعلا ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بانه وان لم يكن له فعل من لفظه فله فعل من معناه حل محله وهو حق الذى بمعنى ثبت تقول لن ترى فى الناس من رفيق ثبت له الفضل من الصديق فتحذف ثبت وتأتى باولى فى مكانه ولهذا قال المصنف عاقب فعلا بالتنكير اى فعلا من الافعال ولم يقل فعله ﴿ لا يقال ﴾ هلا جعلوا الاسم الظاهر وهو الكحل فى المثال السابق والفضل فى مثال المصنف مبتدأ واسم التفضيل خبر مقدم ويكون اسم التفضيل قد رفع ضمير المبتدأ وهو وان تاخر لفظا فرتبته التقديم ﴿ لأنا نقول ﴾ لا يصح ذلك لئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومن بأجنبى وهو المبتدأ والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ النعت ﴾

مناسبة ذكر النعت عقب مامر أن الغالب فى الصفات الاربع السابقة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل أن تكون نعوتا وان يكون النعت منها غالبا ثم استتبع ذكر التوابع بعد النعت والنعت عبارة الكوفيين والوصف والصفة عبارة البصريين وهذه الثلاثة ألفاظ مترادفة على ماهو الحق خلاف قول من قال ان النعت خاص بما يتغير كالعقل والوصف خاص بما لا يتغير كوصف الله تعالى ثم قيل ولذا يقال أوصاف الله ولا يقال نعوت الله (قول كدى هو التابع الخ) هذا تعريف للتابع من حيث هو لا لخصوص النعت وهذا كأنه تنكيت على المصنف بان يقول فى الترجمه بدل النعت التابع كما هو الوجود فى بعض النسخ وفى بعض نسخ المرادى التوابع ثم قال يتبع البيت ثم ترجم فقال النعت ثم عرفه وهو حسن لكن قد يقال ان ذلك ثقيل على النفس حيث لم يذكر بين الترجمتين الا بيتا واحدا تقول كدى التابع الخ يصدق بالتوابع الخمسة وبخبر المبتدأ فى نحو زيد قائم وبالحال من المنصوب نحو رأيت زيداً ضاحكا والمفعول الثانى من نحو ظننت زيداً قائما فهذه كلها تابعة لما قبلها فى اعرابه الحاصل اى الحاضر وأخرج بقوله والمتجدد الثلاثة الاخيرة لانها وان كانت تجدد الاعراب لكنها لا تتبع ماقبلها ألا ترى انه يقال كان زيد قائما وجاء زيد ضاحكا وظن بالبناء للمفعول زيد قائما فان ماقبلها فى هذه الامثلة مرفوع والمذكورة بعد منصوبة بخلاف التوابع الخمسة فانها تتبع ماقبلها فى اعرابه الحاصل اى الموجود فى الحالة الراهنة فان تجدد اعراب المتبوع فيتجدد اعراب التابع معه أبدا لكن الاولى أن يزيد فى الحد غير ذى خبر لاخراج الخبر اذا كان مجموع شيئين نحو الرمان حلو حامض فيتعين تبعية أحدهما للآخر فى الاعراب حاصلا أو متجددا (يتبع فى الاعراب) (قول المكودى ذكر فى هذا البيت التوابع الخ) أشار بهذا الى ان الناظم لم يرتب التوابع بل ذكرها على حسب ماسمح له الوزن فان اجتمعت فترتب ترتيبا أشار له السيوطى فى فريدته بقوله :

يتبع فى الاعراب الاسماء الاول * نعت بيان ثم توكيد بدل
ونســق وعنــد الاجتماع * كذا ترتب عـلى نزاع

ودليل الحصر فى الخمسة أن التابع اما بواسطة حرف أم لا الاول عطف النسق والثانى إما أن يكون على نيـة تكرار العامل أم لا الاول البدل والثانى اما أن يكون بالفاظ معلومة أم لا الاول التوكيد والثانى إما أن يكون مشتقا أو جامدا الاول النعت والثانى عطف البيان (فى الاعراب) اى وجودا ان كان هنالك اعراب نحو جاء زيد العاقل اوفيما يشبهه نحو يازيد الفاضل وياتميم أجمعون وياسعيد كرز أوعدما فيما اذا لم يكن هنالك اعراب نحو قام قام زيد وان ان زيدا قائم فى التوكيد اللفظى وبهذا يجاب عن بحث الازهرى الاسماء يقتضى ان التبعية لا تكون الا فى الأسماء مع ان التوكيد والبدل وعطف النسق تتبع غير الاسماء كما يأتى ولذا ابدل الوضح الاسماء بقوله ماقبلها تنكيتا على الناظم وأجاب اللقانى بان الاسماء مفهوم لقب وهو غير معتبر عند الجمهور اوخص الاسماء بالذكر لانها الغالب (الاول) بالنصب نعت للاسماء وهو مضموم الهمزة مخفف الواو جمع اولى مثل كبرى وكبر وأخرى واخر فهو جمع مؤنث وصف به الناظم جمع المذكر

أن التابع لايكون الا متأخرا عن المتبوع ثم قال :

(فالنعت تابع متم ماسبق * بوسمه أووسم مابه اعتلق)

فتابع جنس دخل فيه جميع التوابع ومتم ماسبق أخرج به البدل وعطف النسق لانهما لايتمان متبوعهما وبوسمه أووسم مابه اعتلق أخرج به التوكيد وعطف البيان لانهما متممان لماسبق كالنعت الاأن النعت يتممه بدلالته على معنى فى المتبوع اوفيما كان متعلقابه والتوكيد وعطف البيان ليسا كذلك وفهم من قوله بوسمه اووسم مابه اعتلق ان النعت على قسمين متم ماسبق بوسمه وهو النعت الحقيقى ومتم ماسبق بوسم مااعتلق به وهو النعت السببى ثم ان نوعى النعت يشتركان فى انهما يتبعان المنعوت فى اثنين من خمسة وهما واحد من الرفع والنصب والجر وهذا مستفاد من قوله تابع وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبه عليه بقوله :

(وليعط فى التعريف والتنكير ما * لما تلا)

يعنى أن النعت يعطى من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل للنكرة فقال : (كامرر بقوم كرما)

فكرما نعت لقوم وكلاهما نكرة ومثال المعرفة امرر بالقوم الكرماء وبزيد العاقل ثم إن النعت الحقيقى ينفرد عن السببى بلزوم تبعيته للمنعوت فى اثنين من خمسه وهما واحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع وقد أشار إلى ذلك بقوله :

(وهو لدى التوحيد والتذكير أو * سواهما كالفعل فاقف ماقفوا)

فسوى التذكير التأنيث وسوى التوحيد التثنية والجمع وأحال فى ذلك على الفعل فعلم أن النعت الحقيقى وهو مارفع ضمير الموصوف تجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وان السببى وهو مارفع ظاهرا متلبسا بضمير الموصوف لايجب فيه ذلك فتقول مررت برجلين قائمين وبرجال قائمين وبامرأة قائمة فتطابق الموصوف لأنك تقول مررت برجلين قاما وبرجال قاموا وبامرأة قامت وتقول فى السببى مررت برجل قائمة أمه وبرجلين قائم أبواهما وبرجال قائم آباؤهم

المنكسر لتأويله بالمؤنث أى الكلمات الاول وبه يجاب عما يقتضيه كلام المعرب (وقوله ان التابع لايكون الخ) وما جاء فيه تقديم التابع فضرورة أوهو مؤول (فالنعت تابع) قول كدى لانهما لايتمان الخ اى لانهما لم يقصدبهما مجرد الايضاح والتخصيص كالنعت بل كل منهما مقصود فى نفسه (وقوله بدلالته على معنى الخ) واما التوكيد وعطف البيان فهما يكملان المتبوع بانفسهما لابعلامة فقط أما التوكيد فلانه يكون بالنفس ونفس الشئ هو الشئ لامعنى قائم به فقط وأما عطف البيان فالثانى عين الاول لامعنى قائم به فقط ومعنى متم مفيد معنى فى المتبوع أعم من أن يكون النعت للايضاح كما فى نحو جاء زيد العاقل اوللتخصيص كما فى نحو جاء رجل عاقل ويشمل مااذا كان لغيرهما كالمدح كما فى نحو الحمدلله رب العالمين اوالذم كما فى نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وبه يسقط اعتراض الموضح على الناظم بأن حده غير جامع لانه بنى الاعتراض على تفسير متم بموضح اومخصص وقد علمت أن الصواب تفسيره بما قلنا ويكون جامعا وهذا أولى من جواب المرادى وهو بأن اصل النعت ان يكون للايضاح اوللتخصيص وكونه بغيرهما عارض ولا اعتداد بالعارض لانه قد لايسلم (وقوله وهى واحد الخ) الاولى وهما لانه عائد على اثنين ومخبر عنه فى المعنى بخبرين وهما واحد وواحد الخ (وقوله من قوله تابع الخ) الاولى ما فى بعض النسخ من قوله يتبع لأن فى يتبع التصريح بالاعراب وفى تابع ليس بمصرح به (وليعط فى التعريف)التقدير وليعط النعت فى حالتى التعريف والتنكير الشئ الذى ثبت واستقر للمنعوت الذى تلاه وتبعه النعت وانما اشترط موافقة النعت كيفما كان المنعوت لان المنعوت والنعت شئ واحد فلو عرفت أحدهما ونكرت الآخر لوقع التدافع لان المعرفة تقتضى التعيين والنكرة تقتضى عدم التعيين والتعيين وعدمه متناقضان (كرما) ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة فى الأصل وحذفت الآن لان فيه لغتين احداهما تصير الاصل نسيا منسيا فتقول هو مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة على الالف منع منها التعذر ولغة تراعى الهمزة فتقول بفتحة على الهمزة المحذوفة وليس من قبيل الممدود الذى يقصر ضرورة (وهو لدى التوحيد) اعلم أن النعت تارة يكون جاريا على المنعوت ويرفع ضميرا مستترا نحو جاء زيد العاقل وتارة يكون جاريا على ما بعده ويرفع الاسم الظاهر نحو جاء زيد القائم أبوه وتارة يكون جاريا على مابعده ويرفع ضمير الموصوف نحو جاء رجل كاتب الاب فكاتب اسم فاعل وفيه ضمير مستتر يعود على رجل وهو جار على مابعده وهو الاب فالاول يسمى نعتا حقيقيا والثانى سببيا والثالث

(وانعت بمشتق كصعب وذرب * وشبهه ...) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل وأفعل التفضيل وقد تقدم بيان ذلك كله وصعب وذرب من الصفة المشبهة والذرب بالذال المعجمة وهو الحاذق من كل شيء والمراد بشبه المشتق اسم الاشارة وهو المشار اليه بقوله (كذا) وذو بمعنى صاحب وهو المشار اليه بقوله (وذى) والمنسوب وهو المشار اليه بقوله (والمنتسب) فتقول قام زيد هذا فهذا نعت لزيد وهو جامد الا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت قام زيد المشار اليه وكذلك مررت برجل ذى مال أى صاحب مال وكذلك مررت برجل قرشى بمعنى منتسب لقريش والوصف به أكثر مما قبله ولذلك يرفع الظاهر فتقول مررت برجل تميمى أبوه ثم قال :

(ونعتوا بجملة منكرا * فاعطيت ما أعطيته خبرا)

شمل قوله بجملة الجملة الاسمية والجملة الفعلية وفهم من قوله منكرا أن الجملة لاتكون نعتا للمعرفة وذلك لأنها مقدرة بالنكرة فتقول مررت برجل قام أبوه وبامرأة أبوها قائم فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت فى موضع نصب على الحال وفهم من قوله فأعطيت ما أعطيته خبرا أنها لابد فيها من رابط يربطها بالمنعوت وأوهم اطلاقه فى الجملة انها تكون طلبية لان الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدا فلذلك أزال هذا الايهام فقال : (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) يعنى ان الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض ولا يقع شيء من ذلك نعتا لأنها لاتدل

مجازيا وأنكر بعضهم القسم الثالث فالحقيقى والمجازى يجب مطابقتهما للمعنوى فى أربعة من عشرة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الإفراد والتثنية والجمع وان كان سببيا يجب مطابقته فى اثنين من خمسة واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير ويلزم افراده وتذكيره دائما ومعنى كلام الناظم أن النعت إذا رفع ضميرا يكون حكمه حكم الفعل فى الافراد والتذكير وفروعهما فكما أن الفعل إذا رفع ضميرا يطابق فى الافراد والتذكير وفروعهما كذلك النعت ان رفع ضميرا وان رفع ظاهرا فحكمه حكم الفعل فكما يجرد الفعل على اللغة الفصحى من علامة التثنية والجمع يجرد الوصف وكما يكون الفعل مطابقا لما بعده فى التذكير والتأنيث لا لماقبله نحو هند قام أبوها فلا يطابق ماقبله فى التأنيث ولهذا شبه الناظم الوصف بالفعل ثم ظاهر صنيع كدى وتقديره أن قول الناظم وهو لدى التوحيد عام فى النعت الحقيقى والسببى وظاهر صنيع الموضح أنه خاص بالسببى لأن النعت الحقيقى وان كان كالفعل أيضا لكنه لايخالف موصوفه فى شيء فلا يحتاج للنص عليه وأما السببى فقد خالف موصوفه فى لزوم افراده وتذكيره فاحتاج للنص عليه والاتيان بضابطه والتشبيه بالفعل على اللغة الفصحى المارة فى قوله: وجرد الفعل إذا ما أسندا الخ وأما على لغة وقد يقال سعدا وسعدوا الخ فلا فرق بين الحقيقى والسببى (وانعت بمشتق) لما فرغ من الأمور التى تجب فيها المطابقة تكلم على الأشياء التى ينعت بها وهى أربعة وكلها ذكرها المصنف ثم النعت تارة يكون بالجملة وسيأتى وتارة يكون بالمفرد وهو قسمان مشتق وشبهه (قول كدى المراد بالمشتق الخ) أراد أن يدفع بهذا اعتراضا أورده ولد الناظم على أبيه بان المشتق ما اشتق من المصدر فيصدق بالأوصاف وبأسماء الزمان والمكان والآلة مع أن هذه الثلاثة لايوصف بها فأجاب بان المراد مشتق خاص ومثله قول الموضح والمراد به مادل على حدث وصاحبه لكن يقال المراد لايدفع الايراد والحق فى الجواب أن المشتق وان كان عاما فى الأصل فمثاله بصعب وذرب يخصصه فكأنه قال وانعت بمشتق اشتقاقا كاشتقاق صعب وذرب وقد يقال هذا معنى جواب كدى (وقوله بالذال المعجمة) ويصح أن يكون بالمهملة ومعناه الخبير بالأشياء المجرب لها وذرب بالكسر بمعنى اعتاد (والمنتسب) أى اسم نسب المنتسب والقرينة عليه عدم صحة المعنى بدون ذلك وهذا اذا كان باقيا على نسبه فان تنوسى نحو قمرى فلا ينعت به (ونعتوا بجملة) (قول كدى أى والجملة الفعلية) إلا أن الوصف بالفعلية أكثر (وقوله ان الجملة لاتكون نعتا للمعرفة الخ) فان أرادوا وصف المعرفة بالجملة أتوا بالذى فقالوا مررت بزيد الذى قام أبوه (وقوله لأنها مقدرة بالنكرة) أى مؤولة بها فقولك مررت برجل قام أبوه مؤول بمررت برجل قائم أبوه (وقوله فى موضع نصب على الحال) نحو جاء زيد يضحك فجملة يضحك حال من زيد (وقوله أنها لابد فيها من رابط الخ) أطلق كدى فى الرابط تبعا لظاهر عبارة الناظم المقتضية ان كل ماربط به الجملة الواقعة خبرا يربط به الجملة الواقعة نعتا ضميرا أوغيره وهو الذى قاله بعضهم ومثله تكرار اللفظ بعينه نحو مررت برجل أكرمت ذلك الرجل أو نعم الرجل وخصص الموضح والمرادى الرابط بالضمير وهو الذى فى المعنى ثم الرابط تارة يكون كما مثل وتارة يكون مقدرا نحو قوله تعالى : واتقوا يوما لاتجزى نفس . أى فيه (وقوله عن المبتدا) هذا هو الصحيح لايحتاج لاضمار قول كما فى التسهيل نحو زيد اضربه فجملة اضربه طلبية خبر زيد والجمهور على أن الجملة الطلبية لاتقع خبرا أيضا لأن علة المنع فى النعت تأتى فيها أيضا (وامنع هنا ايقاع ذات الطلب) (قول كدى كجملة الأمر الخ) مثال الأمر

على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت ثم قال : (وان أتت فالقول أضمر تصب)

يعنى أنه إذا جاء من كلام العرب مايوهم وقوع الجملة الطلبية نعتا فأوله على اضمار القول ومما جاء مما يوهم ذلك قول الراجز :

حتى إذا جن الظلام واختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

فظاهره أن الجملة المصدرة بهل نعت لمذق والتاويل فى ذلك أن يكون هل رأيت الذئب قط محكيا بقول محذوف والتقدير جاءوا بمذق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط والضمير فى قوله ونعتوا عائد على العرب ومافى قوله ما أعطيته مفعول ثان لأعطيت وفى أعطيت ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول وصلة ما أعطيته والرابط الهاء فى أعطيته وهو مفعول ثان به وخبرا منصوب على الحال من الضمير المستتر فى أعطيته وإيقاع مفعول بامنع وهو مصدر مضاف الى المفعول وذات الطلب نعت لمحذوف والتقدير ايقاع الجملة ذات الطلب وان أتت يعنى الجملة الطلبية نعتا فأضمر القول ثم قال : (ونعتوا بمصدر كثيرا)

يعنى ان النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيرا وهو على خلاف الأصل لأن المصدر جامد

جاء رجل اضربه ومثال النهى جاء رجل لاتضربه ومثال الدعاء جاء رجل ارحمه ومثال الاستفهام جاء رجل هل ضربته ومثال العرض جاء رجل ألا ينزل عندنا ومثال التحضيض جاء رجل هلا أكرمته (وقوله على شيء محصل الخ) بصيغة اسم مفعول أى لاتدل على معنى موجود ومعلوم فى الخارج ومعهود عند المخاطب قبل النطق بها لأن مضمونها انما حصل بعد ذكرها فلا يمكن للمخاطب أن يتصور تخصيص المنعوت وهذا التعليل يجرى فى الخبر ثم انه اعترض قول الناظم ذات الطلب بان مقابله الخبر والانشاء فالخبر نحو مررت برجل قام أبوه والانشاء نحو مررت بعبد بعتكه وأنت تريد انشاء البيع بهذا اللفظ فيقتضى أن كلا منهما يقع نعتا مع أن الذى يقع نعتا الخبرية فقط وقد أصلحه العلامة سيدى الطيب مع الشطر قبل بقوله :

فأعطيت ماصلة لما يرى * والخبرية بزين أوجب * والقول أضمر إن أتت للطالب

(وإن أتت فالقول أضمر) (قول المكودى فأوله على اضمار القول الخ) واجعل القول صفة لذلك المنعوت والجملة الطلبية محكية بذلك القول المقدر (وقوله قول الراجز حتى إذا جن الخ) قائله العجاج وذلك أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه فى العشية يشبه لون الذئب ومعنى جن دخل وجاء وفاعل اختلط يعود على الظلام أى واختلط الظلام بالضوء والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر مذقت اللبن إذا مزجته بالماء وهو هنا مصدر بمعنى ممذوق والمعنى بقيت انتظرهم حتى كان آخر النهار جاءوا بلبن مخلوط بالماء وقد بين كدى الشاهد والتاويل قال ابن هشام فى التذكرة الظاهر أن هل رأيت مستأنف ونعت مذق محذوف والأصل جاءوا بمذق مثل لون الذئب ثم استأنف وقال هل رأيت الذئب قط اه بمعناه وما قاله الظاهر والمعنى عليه ﴿ تتمة ﴾ تكلم المصنف على ماينعت به ومالاينعت به ولم يتكلم على ماينعت ومالاينعت * واعلم أن الأقسام أربعة منها مالاينعت ولا ينعت به وذلك المضمرات وأسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكل متوغل فى الابهام كون أما الضمير لاينعت فلأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف والنعت للايضاح وتوضيح الواضح من باب تحصيل الحاصل وما أحسن قول العلامة أبى حفص سيدى عمر الفاسى :

أضمرت فى قلبى هوى شادن * مشتغل بالنحو لاينصف

وصفت ما أضمرت يوما له * فقال لى المضمر لايوصف

وأما كونه لاينعت به فلان النعت لا يكون إلا مساويا للمنعوت أو أدون منه ولا يكون أعرف منه والضمير أعرف من غيره وأجاز الكسائى وصف ضمير الغائب واستدل بنحو قوله تعالى : لا إله إلا هو العزيز الحكيم . والحق أن العزيز الحكيم بدلان * الثانى ماينعت وينعت به وهو اسم الاشارة والمعرف بأل * الثالث ماينعت ولاينعت به وهو العلم * الرابع ماينعت به ولا ينعت وهو الجملة (ونعتوا بمصدر) (قول كدى لان المصدر جامد الخ) بيان جموده أنه أصل المشتقات فغيره مشتق منه وليس هو مشتقا من غيره فالمصدر انما يدل على الحدث ولا يقتضى تعلقا بالمنعوت وحق النعوت أن تكون متعلقة بالمنعوت فى وقوع الحدث منه أو عليه كاسم الفاعل واسم المفعول ويدل على أن النعت بالمصدر على خلاف الأصل قوله تعالى : وأشهدوا ذوى عدل . فذوى صفة لمحذوف أى رجلين فلو كان النعت بالمصدر على الأصل لما قال الله ذوى فتوصل الى النعت بالمصدر بذوى كما يتوصل إلى النعت بما لا يصلح النعت به بذى وفروعه فيقال مررت برجال ذى مال وبرجلين ذوى ثياب وبرجال ذوى غلمان فلو لم يكن ذو مانعت بما بعدها فان كان الشيء مما يصح النعت به فلا يؤتى بواسطة فلا يقال مررت برجل ذى عالم لأن عالما ينعت به كما لايجوز يا أيها الرجل زيد

لـكنه شبيه بالمشتق ولا يفهم من قوله كثيرا لطرد الوصف به كما تقدم فى قوله: ومصدر منكر حالا يقع. بكثرة ثم قال : (فالتزموا الافراد والتذكيرا) يعنى أن المصدر إذا وقع نعتا التزم افراده وتذكيره فتقول مررت برجل عدل وبرجلين عدل وبرجال عدل وبامرأة عدل وبامرأتين عدل وبنساء عدل وسبب ذلك أن النعت فى الحقيقة محذوف والأصل مررت برجلين ذوى عدل فحذف المضاف وبقى المضاف اليه على ما كان من الافراد ثم قال : (ونعت غير واحد إذا اختلف * فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف)

غير واحد هو المثنى والمجموع وله صورتان احداهما اختلاف معنى النعتين أو النعوت فهذه تعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو مررت برجلين كريم وبخيل أو برجال كريم وبخيل وعاقل والأخرى ائتلافها فهذه يستغنى فيها بالتثنية والجمع عن العطف نحو مررت برجلين كريمين أو برجال كرام ويجوز فى نعت الرفع على الابتداء وخبره فرقه والنصب باضمار فعل يفسره فرقه وهو المختار وواحد نعت لمحذوف والتقدير ونعت غير منعوت واحد وعاطفا حال من الفاعل المستتر فى فرقه ولا عاطفة عطفت إذا ائتلف على إذا اختلف ثم قال : (ونعت معمولى وحيدى معنى * وعمل اتبع بغير استثنا)

يعنى انك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل أتبع النعت للمنعوت فى اعرابه فتقول ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان فان العاملين متحدان فى المعنى والعمل وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان ومعنى قوله أتبع أجز الاتباع لأن الإتباع واجب لأنه يجوز فيـه القطع وفهم منه جواز الاتباع إذا كان العامل فيهما واحدا نحو ذهب زيد وعمرو العاقلان وهو من باب أحرى وفهم منه أيضا أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الاتباع وفيه ثلاث صور احداها أن يختلفا فى المعنى واللفظ والجنس نحو ذهب زيد وهذا عمرو العاقلان الثانية أن يختلفا فى اللفظ والمعنى ويتفقا فى الجنس نحو قام زيد وخرج عمرو الـكريمان الثالثة أن يتفقا فى الجنس وفى اللفظ ويختلفا فى المعنى نحو وجد زيد ووجد عمرو العاقلان إذا أريد بالأول حزن والثانى أصاب وفهم من قوله وعمل أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجز فيهما الاتباع

لأن زيدا يباشر حرف النداء (وقوله لـكنه شبيه بالمشتق) أى فى اشتماله على حروف الفعل كما أن سائر الأوصاف كذلك فعدل المصدر اشتمل على حروف عدل كما ان عادلا اشتمل عليهـا أيضا (وقوله اطراد الوصف الخ) ﴿ فان قلت ﴾ عدم الاطراد مأخوذ من قول المصنف ونعتوا مع قوله فالتزموا حيث نسب المصنف النعت والالتزام للعرب ولم ينسبه للمخاطب على عادته ﴿ قلت ﴾ ذلك صحيح لـكن يشكل عليه استعمال مثل هذه العبارة فى المطرد فى قوله ونعتوا بجملة الخ فان النعت بالجملة مطرد (فالتزموا الافراد) (قول المـكودى التزم افراده وتذكيره الخ) أشار بهذا الى أن أل فى الافراد والتذكير خلف عن مضاف اليه وهذا رأى الجمهور على أن أل فى مثل هذا تبقى على حالها ويقدر متعلق والأصل فالتزموا فيه الافراد والتذكير (وقوله وسبب ذلك الخ) أى سبب لزوم ما ذكر من الافراد والتذكير وان كان الأصل فى النعت أن يطابق المنعوت ان النعت ليس هو المصدر وانما النعت محذوف الخ وهذا مذهب البصريين وقال الـكوفيون لا حذف بل يؤول المصدر بالوصف المطابق فيؤول عدل بعادل ومحل الخلاف إذا لم يقصد بالمصدر المبالغة وإلا فلا يؤول ولا يقدر المضاف اتفاقا بل يبقى على حاله (ونعت غير واحد) اعلم ان النعت إذا تعدد فالمنعوت أحد أقسام ثلاثة * أحدها أن يكون المنعوت غير متعدد وهذا هو الآتى فى قوله وان نعوت كثرت الخ وهو مفهوم غير واحد هنا وان كان ما يأتى موضوعا للاتباع * الثانى أن يكون المنعوت متعددا والعامل متعددا وهذا هو المشار اليه بعد بقوله ونعت معمولى الخ * الثالث أن يكون المنعوت متعددا والعامل واحدا واليه أشار هنا (قول المـكودى هو المثنى والمجموع الخ) صوابه هو ما دل على متعدد فيصدق بالمثنى والجمع كما مثل وباسم الجمع نحو قوم واسم الجنس نحو شجر وبالاسمين المعطوف أحدهما بالواو نحو مررت بزيد وعمرو وبالأسماء مع اتحاد العامل نحو مررت بزيد وعمرو وخالد فالحـكم فى جميعها ما ذكره المصنف (وقوله والنصب باضمار فعل الخ) هذا صحيح من جهة المعنى فاسد صناعة لأن فاء الجواب لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والمتعين الرفع الا أنه جعل الخبر فرقه والأولى أن الخبر إذا متصلة بما بعدها ﴿ فان قلت ﴾ يمكن النصب على تقدير الفاء زائدة ﴿ قلت ﴾ زيادة الفاء غير مقيسة خلافا للأخفش فلا يحمل كلامه عليه (وقوله ولا عاطفة الخ) فيه نظر لأن لا لا تعطف الجمل وأجاب بعضهم بأن ذلك خاص بالجمل التى لا محل لها من الاعراب وأما التى لها محل كما هنا فيجوز العطف بها لأنها فى تأويل مفرد وعليه خرج قول خليل فى المختصر وبنوم ثقل ولو قصر لا خف (ونعت معمولى) (قول كذى المتحدين فى المعنى واللفظ الخ) الأولى أن يزيد والعمل كما هو الموضوع (وقوله والمتحدين فى المعنى الخ) الأولى أن يزيد والعمل (وقوله إذا كان العامل فيهما واحدا الخ) هذا الحكم فى نفسه صحيح لـكنه خروج عن الموضوع وموضوعه هو قوله ونعت غير واحد الخ فهو مثل مثالنا سابقا بمررت بزيد وعمرو (وقوله لم يجز الاتباع) بل

نحو ضربت زيدا وقام عمرو العاقلان وخاصم زيد عمرا العاقلان ويحتمل قوله بغير استثنا أن الاتباع شائع فيما ذكر بغير استثناء يشير به الى قول من يمنع الاتباع وان اتفقا فى المعنى وهو ابن السراج ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح ونعت مفعول مقدم باتبع وهو مصدر مضاف إلى المفعول وهو على حذف مضاف بين معمولى ووحيدى والتقدير ونعت معمولى عاملين وحيدى معنى فوحيدى نعت لعاملين ومعنى مجرور باضافة وحيدى اليه وعمل معطوف على معنى وبغير متعلق بأتبع ثم قال:

(وان نعوت كثرت وقد تلت * مفتقرا لذكرهن أتبعت)

قد يكون للمنعوت الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله تعالى : سبح اسم ربك الأعلى . الآية وبغير عطف كقوله تعالى : هماز مشاء بنميم. الآية فان كان المنعوت مفتقرا لذكرها كلها وجب اتباعها وعلى هذا نبه بقوله أتبعت أى وجب اتباعها للمنعوت فى اعرابه وفهم من قوله كثرت أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين فصاعدا فتقول مررت بزيد الخياط الطويل بالاتباع إذا افتقر المنعوت للنعتين المذكورين ومررت برجل تميمى طويل خياط إذا افتقر المنعوت للنعوت المذكورة وقد يكون المنعوت معينا غير محتاج إلى تخصيص بالنعت والى ذلك أشار بقوله : (واقطع أو اتبع ان يكن معينا * بدونها) يعنى أن المنعوت إذا علم بدون نعت ثم أتيت بنعوت جاز فيها الاتباع والقطع والاتباع فى بعضها والقطع فى بعضها والى جواز اتباع بعضها وقطع بعضها أشار بقوله : (أو بعضها اقطع معلنا) وفهم من قوله أو بعضها اقطع قطع بعضها واتباع بعضها ويلزم على هذا أن يكون بعضها منصوبا على أنه مفعول بأقطع وبهذا جزم المرادى وقال الشارح أى وان يكن المنعوت معينا ببعضها فاقطع ما سواه اهـ فجعل مفعول اقطع محذوفا وفهم من كلامه ان بعضها مجرور

يتعين القطع بالنصب أو الرفع على الخبرية (وقوله نحو ضربت زيدا وقام الخ) هذا المثال مما وقع فيه الاختلاف فى المعنى والعمل وبقى عليه مثال لما فيه اختلاف فى العمل دون المعنى وذلك نحو هذا مؤلم زيد وموجع عمرا العاقلان فيكون العاملان وهما مؤلم وموجع اتحدا فى المعنى واختلفا فى العمل فالأول عمل الجر والثانى عمل النصب فتكون المفاهيم ثلاثة ما إذا اختلف المعنى فقط وما إذا اختلف العمل فقط وبقى على كدى ما إذا اختلفا معا فالصور أربع واحدة فى المنطوق وثلاث فى المفهوم (وقوله وخاصم زيد عمرا) فيه نظر لأن الكلام مفروض فيما إذا كان عاملان والمثال انما فيه عامل واحد (وقوله وهو ابن السراج الخ) يقتضى كلامه ان ابن السراج يمنع الاتباع مطلقا وليس كذلك بل يجيز الاتباع فى الفاعلين والخبرين المتفقين فى المعنى ويمنعه فى غيرهما نحو رأيت زيدا وأبصرت عمرا العاقلين (وقوله فى الرفع) نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان ومثال النصب رأيت زيدا ورأيت عمرا العاقلين ومثال الجر مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين (وقوله وبه جزم الشارح) وهو الذى حمل عليه المرادى كلام المصنف الا أنه زاد أن المصنف أشار لرد مذهب ابن السراج والذى يظهر من كلام المكودى انه أشار المصنف لذلك الرد (وان نعوت كثرت) (قوله كدى بعطف كقوله تعالى: سبح الخ) أشار بهذا الى أن الأصل فى هذه الصورة جواز الوجهين وتعين التبعية لأمر عارض (وقوله واجب اتباعها للمنعوت الخ) ونزلت منزلة نعت واحد (وقوله فشمل النعتين) أشار بهذا الى ان المصنف أطلق الجمع على مازاد على الواحد (وقوله يا الرجل الخياط الخ) فى نسخة بزيد الخياط الخ أى إذا شارك المنعوت شخصان أحدهما خياط والآخر طويل وهو جمع الوصفين فلا يتميز عنهما الا بذكر الوصفين معا (وقوله مررت برجال الخ) إذا شارك المنعوت ثلاثة أشخاص أحدهم تميمى طويل والآخر تميمى خياط والثالث طويل خياط فلا يمكن معرفته الا بذكر الأوصاف الثلاثة ثم ان ادخال كدى النكرة هنا فى كلام المصنف غير صواب والصواب ان ذلك خاص بالمعرفة وحكم النكرة أنه يجب اتباع الأول من النعتين أو النعوت ويجوز فيما عداه القطع والاتباع افتقرت النكرة الى تمام التخصيص بباقى النعوت أم لا ولا يمكن أن يجرى فيها قول الناظم ان يكن معينا بدونها الخ لأن المقصود من نعت النكرة تخصيصها وقد تخصصت بالأول (وقوله غير محتاج الى تخصيص الخ) الصواب الى ايضاح لما علمت ان ذلك خاص بالمعرفة (واقطع أو اتبع) أى اقطع النعوت كلها أو اتبعها كلها أو اقطع بعضها واتبع البعض الآخر (ان يكن) المنعوت (معينا * بدونها) أى بدون النعوت كالبسملة فالمنعوت وهو الله أعرف المعارف فقد تعين بدون النعت فيجوز فى الرحمن الرحيم الجر على التبعية والرفع على الخبرية والنصب على المفعولية ويجوز القطع فى أحدهما بالرفع أو النصب والاتباع فى الآخر بشرط تقديم التابع فان قطعت الأول فلا يجوز فى الثانى الاتباع لئلا يلزم الفصل بين النعت والمنعوت بالجملة الأجنبية وللزوم القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ فى المعنى لأن فيه تكثير الجمل ولأن طباع العرب تأبى الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه وانشدوا :

إذا انصرفت نفسى عن الشىء لم تكن * اليه بوجه آخر الدهر تقبل

(وقوله وقال الشارح الخ) ما قاله الشارح من أنه ان تعين المنعوت ببعض النعت وجب اتباع ما تعين به وجاز فى غير النعت الذى تعين به الاتباع والقطع أقيد وظاهر فى نفسه ولكنه غير ظاهر

بالعطف على بدونها وأو فى قوله أواتبع للتخيير بين اتباع النعوت للمنعوت فى الاعراب وبين قطعها عن التبعية وفى القطع حينئذ وجهان الرفع والنصب وإلى ذلك أشار بقوله :

(وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا * مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا)

يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه وجهان الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره أعنى وكلاهما لازم الحذف وعلى ذلك نبه بقوله لن يظهرا وأو للتخيير أيضا وان قطعت شرط فى جواز الوجهين ومفعوله محذوف تقديره ان قطعت النعوت أو بعضها ومضمرا حال من التاء فى قطعت ومبتدأ مفعول بمضمرا والالف فى لن يظهرا ضمير عائد على مبتدأ أو ناصبا ثم قال :

(وما من المنعوت والنعت عقل * يجوز حذفه وفى النعت يقل)

يعنى انه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا علم الا أن ذلك فى النعت قليل وفهم من قوله وفى النعت يقل أن حذف المنعوت يكثر ومن حذف المنعوت قوله عزوجل : وعندهم قاصرات الطرف أتراب . أى حور قاصرات الطرف ومن حذف النعت قول الشاعر :

وقد كنت فى الحرب ذا تدرأ * فلم أعط شيئا ولم أمنع

أى فلم أعط شيئاً كاملا وما مبتدا موصولة وصلتها عقل ومن المنعوت متعلق بعقل ويجوز حذفه فى موضع خبر ما وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف .

من عبارة المصنف ولذا قال الشاطبى ولو أراده المصنف لقال أو بعضها اقطع معلنا إن يكن معينا بالبعض الآخر (وقوله بالعطف على بدونها) لامعنى له ولا يؤخذ من الشارح لأنه لو كان بعضها معطوفا على دونها لكان معمولا لمعينا الواقع بعد الشرط الذى هو إن والشرط فى جواز القطع والاتباع معا ويكون التقدير حينئذ واقطع او اتبع ان يكن معينا بعضها واقطع ماسواه ولامعنى له والصواب أن تقدير الشارح انما هو تقدير معنى أو تقول إن الشارح أشار الى ان بعضها على حذف أداة الشرط وفعله وحذف فاء الجواب والباء الجارة كما يؤخذ من تقديره على مذهب من يجيز جميع ذلك (وارفع أو انصب) (قول المكودى وكلاهما لازم الحذف) ظاهره تبعا لظاهر عبارة الناظم أنه مهما قطع النعت عن التبعية وجب حذف العامل وليس كذلك بل محل الوجوب اذا كان النعت للمدح كما فى البسملة أو للذم كقوله تعالى : وامرأته حمالة الحطب . بنصب حمالة فامرأته بالرفع معطوف على الضمير فى سيصلى وحمالة بالنصب أى أذم حمالة الحطب أو للترحم كقولك : اللهم ارحم عبدك المسكين . وان كان لمجرد الايضاح أو التخصيص جاز ذكره نحو جاء زيد الكاتب ويجوز هو الكاتب أو أعنى الكاتب وعلى هذا يحمل التصريح به فى قوله : قال محمد هو ابن مالك . فقول المصنف معلنا أى مصرحا فذلك رد على من قال إن القطع لايمكن الا بعد الاتباع فيؤخذ منه أنه يجوز القطع ولو لم يكن للمنعوت الا نعت واحد نحو مررت بزيد التاجر بالنصب أو بالرفع وهو كذلك ثم ان جملة النعت المقطوع مستأنفة لامحل لها من الاعراب ولايصح أن تكون نعتا لماقبلها لأن الجملة لاينعت بها الا النكرات والقطع لايختص بالنكرات ولايصح كونها حالا من المنعوت لعدم وجود الرابط وأما هو فلم يؤت به للربط وانما ساقه التركيب وقال العرب لو قيل انها بعد المعرفة حال لازمة وبعد النكرة نعت مابعد ويدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف احوال وبعد النكرات نعوت (وقوله حال من التاء) غير ظاهر والاولى انه حال من ضمير المخاطب فى ارفع وانصب (وقوله ضمير عائد على الخ) ﴿ ان قلت ﴾ العطف بأو فالقياس افراد الضمير كما فى قوله تعالى : واذا رأو تجارة أولهوا انفضوا اليها . ﴿ قلت ﴾ محل الافراد اذا كان قصد أحدهما وهنا مقصودان معا فيؤتى بالضمير مثنى على حد: إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما (وما من المنعوت) (قول المكودى يكثر الخ) انما قل حذف النعت وكثر حذف المنعوت لأن النعت يستلزم المنعوت بخلاف المنعوت فلا يستلزم النعت (وقوله أى حور الخ) هذا غير ظاهر والصواب تقدير نساء لان حورا بالحاء بنفسه صفة فلا غنى عن تقدير نساء والمنعوت هنا معلوم من جمع قاصرات جمع مؤنث سالما وقاصرات لايكون إلا وصفا للنساء فيكون معلوما من كون الوصف خاصا ومنه أبصرت كاتبا وركبت صاهلا فكاتبا صفة لمحذوف أى انسانا وصاهلا صفة لمحذوف أى فرسا صاهلا وهو معلوم من الوصف وإما أن يكون المنعوت معلوما بتقدمه بنفسه كلا أنوضأ الا بالماء ولو باردا أى ولو كان ماء باردا أو يكون معلوما بتقدم مايدل عليه نحو قوله تعالى : ان اعمل سابغات . فسابغات صفة لمحذوف تقديره دروعا والصفة غير خاصة بالموصوف لكن تقدم مايدل على الموصوف والحديد فى قوله تعالى : وألنا له الحديد . (وقوله قول الشاعر وقد كنت الخ) البيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس السلمى الصحابى الجليل فى صحيح مسلم أعطى مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أباسفيان بن حرب يوم حنين وصفوان بن أمية وعيينة بن حصن والاقرع بن حابس وعلقمة كل انسان منهم مائة من الابل واعطى عباس بن مرداس دون ذلك فقال العباس بن مرداس فى ذلك : أتجعل نهبى ونهب العبيـ * ـد دون عيينة والاقرع

﴿ التوكيد ﴾

التوكيد على قسمين لفظى ومعنوى والمعنوى على قسمين قسم يدل على اثبات الحقيقة ورفع المجاز وقسم يدل على الاحاطة والشمول وقد أشار الى الأول بقوله :

(بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ＊ مع ضمير طابق المؤكدا)

يعنى ان الاسم يؤكد بلفظ النفس أو العين مضافين الى ضمير مطابق للمؤكد فى الافراد والتذكير وفروعها فتقول قام زيد نفسه وعينه وقامت هند نفسها وعينها هذا فى حال الافراد فان كان المؤكد مثنى أو مجموعا فقد نبه على ذلك فقال :

(واجمعهما بأفعل أن تبعا ＊ ما ليس واحدا تكن متبعا)

فما كان حصن ولا حابس ＊ يفوقان مرداس فى مجمع

وما كنت دون امرىء منهما ＊ وما تضع اليوم لا يرفع

فأتم له مولانا رسول الله ﷺ مائة اه ولم يذكر هذا البيت الذى فيه الشاهد والذى عند غيره أنه ذكر البيت الذى فيه الشاهد بعد البيت الأول ولم يذكر أنه أتم له المائة فقط بل قال عليه السلام : اعطوه حتى يرضى فأعطوه حتى رضى وذا تدرأ خبر كنت ومعنى ذا تدرأ بضم التاء المثناة وسكون الدال المهملة وفتح الراء السابقة على الهمزة صاحب عدة وقوة على مدافعة الاعداء ولم حرف جزم وأعط مجزوم بحذف الألف ونائبه ضمير المتكلم وشيئا مفعول ثان لأعط والشاهد فى حذف صفة شىء والدليل على حذف النعت أنه لو لم يقدر لكان فى الكلام تناقض بين عدم الاعطاء وعدم المنع والعبيد بالتصغير اسم فرسه والمعنى انك فضلت هذين الشخصين فى العطاء فيقتضى تفضيلهما فى الشجاعة مع أن أبى وأباهما واياى واياهما ليس لكل منا فضل على الآخر ولم يتفطن للنكتة التى قصدها النبى ﷺ وهو أنه يعطى الرجل ويدع الآخر والذى يدع خير من الذى يعطى وفى هذا البيت شاهد آخر وهو حذف المنعوت والنعت أى ولم امنع شيئا قليلا ومن حذفهما أيضا قوله تعالى : ثم لا يموت فيها ولا يحيا . أى حياة نافعة اذ لا واسطة بين الموت والحياة ومن حذف النعت قوله تعالى : قالوا الآن جئت بالحق . أى البين والله سبحانه وتعالى اعلم .

﴿ التوكيد ﴾

هذا هو الثانى من التوابع وفيه لغات ثلاث التوكيد بالواو والتأكيد بالهمزة والتاكيد بالألف فالأول مصدر وكد بالواو فيقال توكيد وهى اللغة الفصحى الوارد بها القرآن قال الله تعالى : بعد توكيدها . والثانى مصدر من أكد والثالث مصدر من أكد أيضا لكن لما كانت الهمزة ساكنة أبدلت ألفا لأن القاعدة فى الهمزة الساكنة أنها تبدل من جنس حركة ما قبلها (قول المكودى لفظى) سيأتى فى قوله : وما من التأكيد لفظا الخ (وقوله ومعنوى) وهو التابع بألفاظ مخصوصة ولم يحده المصنف لأنه محصور فى ألفاظ معلومة والقاعدة أن الشىء اذا كان محصورا بالعد استغنوا عن حده (وقوله ورفع المجاز) أى ورفع احتمال قوة المجاز فقولك جاء زيد احتمل أن يكون هو الذى جاء أو كتابه أو رسوله أو ثقله فاذا قلت نفسه أو عينه ارتفع قوة المجاز لانه ارتفع المجاز من اصله لأنه يحتمل أن يكون توكيداً لمضاف محذوف وان الأصل جاء كتاب زيد نفسه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ولكنه مجاز غير قوى (وقوله وقسم يدل على الاحاطة) كلامه يقتضى ان هذا القسم ليس فيه اثبات الحقيقة ورفع احتمال المجاز كالذى قبله وليس كذلك كما يعلم بأدنى تأمل والفرق الذى عند الشطبى مردود (الاسم أكدا) يتعين قراءة الاسم بالنصب مفعول مقدم بأكدا وأكدا فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا ولا يجوز أن يكون الاسم بالرفع مبتدأ وأكد بضم الهمزة مبنيا للمفعول خبره لأمور منها ان بالنفس متعلق بأكد فيلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ومنها أن قراءته فعل أمر تكون أنسب بقوله بعده واجمعهما (مع ضمير طابق) ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على اضافة نفس أو عين الى الضمير اضافة الشىء الى نفسه ﴿ قلت ﴾ انما يلزم هذا لو كانا مترادفين وهما ليس كذلك لأن نفس وعين أعم من معاد الضمير لانه يؤكد بهما معاد الضمير وغيره وأو فى بالعين للاباحة لانه يجوز الجمع بينهما بشرط تقديم النفس لانها للتخيير خلافا للمعرب وأخذ من قوله الاسم أن التوكيد المعنوى لا يكون فى غير الاسماء (واجمعهما بافعل) الباء بمعنى على أى على أفعل ﴿ فان قلت ﴾ لم قالوا فى توكيد المثنى أنفسهما واعينهما ولم يقولوا نفساهما وعيناهما ﴿ قلت ﴾ لو قالوا ذلك لاجتمع ضميرا تثنية الالف فى نفسا وعينا والثانى هما وذلك ثقيل (تكن متبعا) فيه رد على ابن معطى الذى

يعنى أن النفس والعين اذا أكد بهما غير الواحد جمعا على أفعل وشمل قوله ماليس واحدا المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين فتقول قام الزيدان أنفسهما وقام الزيدون أنفسهم والهندان أنفسهما والهندات أنفسهن ثم أشار الى الثانى وهو الدال على الاحاطة والشمول فقال :

(وكلا اذكر فى الشمول وكلا * كلتا جميعا بالضمير موصلا)

ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة كل ولا يؤكد بها الا ذو أجزاء وكلا ويؤكد بها المثنى المذكر وكلتا ويؤكد بها المثنى المؤنث وجميع وهو مثل كل ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة الى ضمير المؤكد وهو المنبه عليه بقوله بالضمير موصلا وأل فى الضمير للعهد فنفهم منه أن الضمير يكون مطابقا للمؤكد كما فى النفس والعين فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والرجال كلهم والنساء كلهن والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما والركب جميعه والجماعة جميعها والزيدون جميعهم والهندات جميعهن ثم قال :

(واستعملوا أيضا ككل فاعله * من عم فى التوكيد مثل النافله)

من ألفاظ التوكيد عامة بمعنى كل فتقول جاء الجيش عامته أى كله والقبيلة عامتها والزيدون عامتهم والهندات عامتهن ولما لم يتزن له لفظ عامة لما فيه من الجمع بين ساكنين وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها بفاعله من عم فاذا بنيت من فاعلة ﴿قلت﴾ عامة فاجتمع مثلان فأدغم الأول فى الثانى وانما قال مثل النافلة لاغفال كثير من النحويين ذكر عامة فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ماذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب والنافلة الزيادة ثم ذكر توابع كل فقال :

(وبعد كل أكدوا بأجمعا * جمعاء أجمعين ثم جمعا)

يعنى أن أجمع ومابعده يؤكد به بعد كل وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن أجمع للمفرد المذكر وجمعاء للمفرد المؤنث وأجمعين للجمع المذكر وجمع للجمع المؤنث فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والزيدون كلهم أجمعون والهندات كلهن جمع وفهم من قوله وبعد كل أمران أحدهما واجب وهو ان أجمع اذا ذكر مع كل لا يكون الا متأخرا عنها والآخر غالب وهو انه لا يؤكد به دون كل وقد نبه على انه يؤكد به دون كل بقوله : (ودون كل قد يجىء أجمع * جمعاء أجمعون ثم جمع)

يعنى أن اجمع ومابعده يؤكد به دون كل فتقول جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والزيدون أجمعون والهندات جمع وفهم من قوله قد يجىء ان ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد كل وصرح الشارح بقلته وفيه نظر لأنه جاء فى القرآن التوكيد به دون كل كثيرا كقوله تعالى : لأغوينهم أجمعين. وجمعاء أجمعون معطوفان على أجمع بحذف العاطف ثم قال :

(وان يفد توكيد منكور قبل * وعن نحاة البصرة المنع شمل)

فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب البصريين والجواز مطلقا وهو مذهب بعض الكوفيين والجواز اذا كانت النكرة مؤقتة نحو شهر ويوم وشبههما وهو اختيار المصنف وهو ظاهر النظم لاشتراطه الفائدة ولا تحصل الفائدة الا فى النكرة المؤقتة نحو صمت شهرا كله ومنه قوله :

أجاز أجمعان فى توكيد تثنية المذكر وجمعاوان فى توكيد المثنى المؤنث بانه غير متبع للعرب (وكلا اذكر) (قول المكودى ولا يؤكد بها الخ) الاجزاء إما حقيقة بان يصح انفصال بعضها من بعض نحو جاء القوم كلهم فان القوم عبارة عن أشخاص مجموعة يصح افتراقها واما حكما نحو اشتريت العبد كله فالعبد ليس ذا أجزاء حقيقة بل حكما باعتبار نصفه وثلثه وربعه فلا يقال جاء زيد كله (وقوله الى ضمير المؤكد) ولا يجوز حذفه استغناء عنه بنية الاضافة خلافا للفراء والزمخشرى (وقوله وأل فى الضمير للعهد الخ) والمعهود ضمير طابق المؤكدا (واستعملوا أيضا) (قول المكودى لاغفال كثير من الخ) تبع فى هذا التعليل الشارح والمرادى وهو غير ظاهر لأن جميع أيضا اغفلها كثير من النحويين والأولى مافى الموضح من أن التاء لازمة لها كلفظ النافلة فتكون التاء مع المؤنث والمذكر (ودون كل قد يجىء أجمع) (قول كذى وفيه نظر) أى فى التقليل المفهوم من كلام الناظم وشرح الشارح به وفى نظر المكودى نظر لان اتيان أجمع دون كل قليل بالنسبة لاتيانها مع كل ولا ينافى وروده فى القرآن (وقوله : لأغوينهم أجمعين .) فأجمعين توكيد لهم ولا يكون حالا لأن الحال نكرة وألفاظ التوكيد كلها معارف بالاضافة الى الضمير الملفوظ به كما فى نفس وعين وكل وجميع وكلا وكلتا وعامة والمقدر كما فى أجمع وفروعه على مذهب سيبويه من أن أجمع ومابعده تعرف بنية الاضافة وقيل تعريف هذه الألفاظ كتعريف علم الجنس نحو أسامة لان كلا منهما علم على معنى الاحاطة فهى معرفة بالعلمية فلا حاجة لتعريفها الضمير بنية الضمير وبه تعلم بطلان قول الزياتى أجمعين فى الآية يحتمل الحالية (وان يفد توكيد منكور قبل) (قول المكودى والجواز مطلقا) أى أفاد توكيدها أولم يفد وأشار به الى مافى شرح التسهيل من أن بعض الكوفيين أجازوا توكيد النكرة أفاد أم لا قيل وبه يقدح فى الاتفاق الذى حكاه الموضح على عدم توكيدها مع عدم الافادة وان أجاب عنه بعض من تحشى عليه وفسرنا الاطلاق فى كلامه بما ذكرنا بناء على ماهو الحق الآتى (وقوله وهو ظاهر المصنف لاشتراطه الفائدة الخ) ردهذا

ياليتني كنت صبيا مرضعا * تحملني الذلفاء حولا أكتعا * اذا بكيت قبلتني أربعا * اذا ظللت الدهر أبكي أجمعا

وقوله أيضا : لكنه شاقه أن قيل ذارجب * ياليت عدة حول كله رجب

ويؤيده قوله في التسهيل إن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقا للأخفش والكوفيين والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد الا اذا كانت مؤقتة وفهم من كلامه أن المجيز لتوكيد النكرة الكوفيون لذكره البصريين في المنع وفهم من قوله شمل أن البصريين يمنعون توكيدها مطلقا سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة وعن متعلق بشمل ثم قال :

(واغن بكلتا في مثنى وكلا * عن وزن فعلاء ووزن أفعلا)

يعني أن العرب استغنت بكلتا في المثنى المؤنث عن وزن فعلاء وبكلا في المثنى المذكر عن وزن أفعل فتقول قامت المرأتان كلتاهما والرجلان كلاهما ولا يقال قامت المرأتان جمعاوان ولا قام الزيدان أجمعان كما قالوا في المفرد أجمع وفي الجمع أجمعون ولابد من إضافة كلا وكلتا لضمير المؤكد وقد تقدم في قوله وكلا اذ كرفي الشمول البيت واغن فعل أمر من غني يغني بمعنى استغنى وبكلتا وعن وزن متعلقان باغن ثم قال :

(وان تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل * عنيت ذا الرفع)

يعني أن ضمير الرفع المتصل اذا أكد بالنفس أو بالعين لابد من توكيده بالضمير المنفصل فتقول قمت أنت نفسك وزيد قام هو عينه وفهم منه أن الضمير المؤكد بالنفس والعين اذا كان منفصلا لا يلزم توكيده بالضمير نحو أنت نفسك قائم وفهم منه أيضا أن التوكيد اذا كان بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو قمتم كلكم أجمعون وفهم من قوله عنيت ذا الرفع أن الضمير المتصل اذا كان منصوبا أو مجرورا

بانه يقتضي أن النكرة لا تفيد الا إذا كانت مؤقتة وليس كذلك بل قد تفيد وهي غير مؤقتة نحو اشتريت عبدا كله واشتريت الثوب بدينار كله إذا علمت هذا فلا يؤخذ من المصنف هذا القول الثالث وانما يؤخذ منه أنه مشى على القول الثاني كما يؤخذ من المرادي لأنه انما اشترط الفائدة فمهما أفاد توكيد النكرة جاز مؤقتة أو غير مؤقتة هذا هو الذي في الحواشي والاعتراض منهم مبني على أن المراد بالمؤقتة خصوص الزمان وهو الذي في الأزهري والحق أن المراد بالمؤقتة معلومة المقدار زمانا كانت كليلة وشهر أو غيره كدرهم ودينار وعبد والمراد بغير المؤقتة ماليست معلومة المقدار كدراهم ودنانير وعبيد قاله الدماميني فلا تفيد النكرة حينئذ إلا إذا كانت مؤقتة وحينئذ فكلام المكودي وتقرير الموضح صحيح ولا تلتفت لغيره (وقوله ياليتني كنت صبيا الخ) البيت من الرجز ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي ياقومي وليت من أخوات إن والياء اسمها والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبرها ومرضعا بفتح الضاد اسم مفعول والذلفاء بالذال المعجمة المرأة القصيرة الأنف وهو مما يمدح به فاعل تحملني وحولا منصوب على الظرفية وأكتعا توكيد حولا وفيه الشاهد والتوكيد بأكتع دون أجمع كما هنا شاذ (وقوله لكنه شاقه الخ) البيت من البسيط ولكن من أخوات إن والهاء اسمها وشاق من الشوق فعل ماض وأن حرف نصب ومصدر وأن قيل مؤول بمصدر فاعل شاق وذارجب مبتدأ وخبر والتقدير لكن هذا المحدث شاقه قول القائل هذا اللفظ أي ذارجب ويا حرف نداء والمنادى محذوف تقديره ياقومي وليت من أخوات إن وعدة اسمها وحول مضاف اليه وكله توكيد له وفيه الشاهد ورجب خبر ليت وفي بعض النسخ شهر بدل حول وهو تحريف قطعا لان الشاعر لما رأى كثرة الخيرات في رجب تمنى أن يكون الحول كله رجبا وأما كون الشهر كله رجب فلا معنى لتمنيه (وقوله ويؤيده الخ) أي يؤيد كون المذهب الثالث هو اختيار الناظم وهذا هو الصواب لاينبغي العدول عنه وهو الملائم للحق الذي قررنا وقول بعض قد يقال انه ليس بتأييد لاحتمال أن يكون الناظم مشى في الألفية على قول وفي التسهيل على قول بعيد غاية (وقوله وعن متعلق بشمل) غير ظاهر والأولى كما قال الشاطبي انه متعلق بمحذوف حال من فاعل شمل والتقدير المنع شمل في حال كونه منقولا عن نحاة البصرة (واغن بكلتا) كان ينبغي له أن يقدم هذا البيت على قوله وإن يفد توكيد منكور الخ لانه متعلق باجمع وجمعاء المذكورين قبل ويوجد في بعض النسخ مقدما وأجاز الأخفش والكوفيون تثنية أجمع وجمعاء قال ابن خروف ولا وجه لمنعهما (وان تؤكد الضمير) انما وجب التوكيد بالضمير المنفصل في النفس والعين لكثرة مباشرتهما العوامل فيقع لبس كونهما توكيدين بكونهما فاعلين في نحو قولك هند خرجت نفسها أو ذهبت عينها اذا أردت أن الذي خرج وذهب هو ذاتها فيكون نفسها وعينها توكيدين فاذا لم يكن فصل توهم أن نفسها فاعل وأن المراد خرجت روحها وان عينها فاعل وأن المراد به الجارحة فاذا وقع الفصل ارتفع ذلك ولا يختص اللبس بالمؤنث بل كذلك اذا كان الضمير لمذكر نحو زيد خرج نفسه لتوهم أن المراد بالنفس الروح وان نفسه فاعل ولم يؤنث الفعل لأن الفعل مسند لمجازي التأنيث خلافا لتخصيص الأزهري اللبس بالمسند للمؤنث وأما كل وجميع فلا يكونان توكيدين الا اذا كانا مضافين للضمير وان كانا مضافين للضمير لا يباشران العوامل قطعا فلا يقال جاءني كلكم ومررت بكلكم وأجمع وفروعه لاتستعمل في غير التوكيد أصلا (قول كدي اذا أكد) أي اذا أريد توكيده (وقوله أو بالعين) أشار بهذا الى أن

لا يؤكد أيضا نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال :

(وأكدوا بما * سواهما والقيد لن يلتزما)

يعنى ان ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم التوكيد بالضمير المنفصل فتقول الزيدون قاموا كلهم وفهم من قوله لن يلتزما أن توكيده بالضمير جائز فتقول قاموا هم كلهم وقمتم أنتم أجمعون وان تؤكد شرط والفاء جواب الشرط وبعد خبر مبتدا مضمر والمنفصل نعت لمحذوف والتقدير فتوكيده بعد الضمير المنفصل * ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال : (وما من التوكيد لفظى يجى * مكررا كقولك ادرج ادرج)

التوكيد اللفظى اعادة اللفظ بمواققه وفهم من قوله مكررا أنه يكون بالمساوى لفظا ومعنى نحو ادرج ادرج وبالمساوى معنى دون لفظ نحو أنت بالحق جدير قمن لأن قمنا وجديرا متفقان معنى وفهم منه أيضا أنه يكون فى الاسم والفعل والحرف والجملة وسيذكر ذلك وما مبتدأ وهى موصولة ولفظى خبر لمبتدا محذوف تقديره وما هو من التوكيد لفظى وهو عائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة ما وانما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور وهو متعلق بالاستقرار على انه حال من الضمير المستتر فى الخبر وجملة يجى خبر المبتدا ومكررا حال من الضمير المستتر فى يجى ثم قال : (ولا تعد لفظ ضمير متصل * الا مع اللفظ الذى به وصل)

يعنى انه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو قمت قمت والمنصوب نحو ضربك ضربك والمجرور المتصل بالاسم نحو غلامك غلامك والمتصل بالحرف نحو بك بك وفهم منه ان الضمير المنفصل لا يشترط فيه شىء نحو أنت أنت قائم وهو هو قاعد واياك اياك ضربت ثم قال : (كذا الحروف غير ما تحصلا * به جواب كنعم وكبلى)

يعنى ان التوكيد اللفظى فى الحروف لابد فيه من تكرار ما اتصل به فتقول فى توكيد فى من قولك فى الدار زيد فى الدار زيد وفى توكيد ان من قولك ان زيدا قائم ان زيدا ان زيدا قائم ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به الا فى ضرورة كقوله : فلا والله لا يلفى لما بى * ولا للما بهم أبدا دواء

فلو كان الحرف جوابيا لم يشترط فيه ذلك والى ذلك أشار بقوله غير ما تحصلا به جواب ومثله بقوله كنعم وكبلى فتقول نعم نعم وبلى بلى لأنها لم يتصل بها شىء يتكرر معه والحروف مبتدأ وخبره كذا وغير منصوب على الاستثناء والتقدير الحروف كالضمائر فى إعادة ما اتصل بها

الواو فى قول المصنف والعين بمعنى أو وهى الموجودة فى بعض النسخ وتكون أو حينئذ للاباحة فيجوز حينئذ الجمع بينهما قال بعض والصواب ابقاء الواو على بابها والاباحة معها أشهر من أو فيجوز انفراد النفس عن العين وجمعهما (وقوله لا يؤكد أيضا الخ) الأولى أن يقول كما قال فيما قبله لا يلزم توكيده لأنه تارة يؤكد بالضمير المنفصل نحو ضربهم اياهم أنفسهم وتارة لا يؤكد بالضمير المنفصل نحو ضربهم أنفسهم (يجى * مكررا) الأولى قراءته بكسر الراء اسم فاعل ولا يحتاج لحذف المتعلق الا أن فيه مجازا واضح القرينة لأن المكرر حقيقة هو المتكلم وان قراءته بفتح الراء اسم مفعول وهو ظاهر حل التوضيح لابد فيها من حذف المتعلق أى مكررا به لأن الأول مكرر بفتح الراء بدون متعلق والثانى مكرر به أى وقع التكرار به فيكون حذف الجار واتصل الضمير وهذا المقام مقام التعريف لايجيد مثل هذا التكلف فالأولى انه اسم فاعل (قول كدى وسيذكر ذلك) أى بعض ذلك المصنف انما ذكر بعض الضمير والحروف ولم يذكر الجملة الفعلية الا فى قوله ادرج ادرج والجملة الاسمية لم يذكرها أصلا ﴿تتمة﴾ قال الدمامينى اتفقوا على أن التوكيد المكرر فى لسان العرب لا يتكرر أكثر من ثلاث مرات وأما ويل يومئذ للمكذبين فى المرسلات فليس من قبيل التوكيد بل كل واحد راجع لما قبله وذلك ان الله يذكر معنى ثم يقول ويل لمن كذب بالمعنى المذكور قبل ثم يذكر معنى آخر ثم يقول ويل لمن كذب بهذا المعنى ومثله يقال فى قوله تعالى : فبأى آلاء ربكما . الخ فى سورة الرحمن (ولا تعد لفظ ضمير) (قول كدى وجب أن يؤتى الخ) انما وجب ذلك لأن المقصود بالضمير المؤكد بالكسر أن يكون متصلا فلو أعيد الضمير دون ما اتصل به صار منفصلا فلا يحصل الغرض وظاهره انك إذا قلت قمت قمت مريدا توكيد التاء أن الجملة الثانية لا توصف بأنها مؤكدة ولا بالتبعية بل المؤكد والتابع الضمير فقط وإذا قلنا بهذا فيكون عامل الضمير الثانى هو عامل الأول لا المتصل به بناء على ماهو الحق من ان عامل المؤكد والمؤكد لايكون الا واحدا فيلزم عليه مخالفة القاعدة وهى ان الضمير لا يتصل إلا بعامله مع انها قاعدة مطردة وأجيب بأن المختار أن العامل فى الضمير هو ما اتصل به ويكون مستثنى من قولهم ان عامل المؤكد والمؤكد لا يكون الا واحدا نعم هذا العامل الثانى نائب عن الأول غير مستقل بنفسه فكان الأول هو العامل (الا مع اللفظ) الا أداة استثناء ومع منصوب على الحال المحصورة بالامن لفظ المفعول بتعد والتقدير الا مصاحبا للفظ الذى وصل به على حد قوله تعالى : وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين . فمبشرين حال محصورة بالا من المفعول الذى هو المرسلين (كذا الحروف) (قول كدى فلا والله لا يلفى الخ) البيت من الوافر وقائله بعض بنى أسد والفاء للعطف ولا لتوكيد القسم ولا يلفى جوابه مبنى للمفعول ودواء آخر البيت نائب الفاعل واللام فى لما حرف جر وما موصولة وبى يتعلق بمحذوف صلة ما والواو فى ولا حرف عطف ولا لتوكيد

لا التحصل به الجواب ثم قال : (ومضمر الرفع الذى قد انفصل * أكد به كل ضمير اتصل)

يعنى ان ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل فشمل المرفوع نحو قمت أنت وقمت أنا والمنصوب نحو ضربتك أنت والمجرور نحو مررت بك أنت وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى المرادف .

﴿ عطف البيان ﴾

انما سمى عطف البيان لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله : (العطف اما ذو بيان أو نسق) قسم العطف الى ذى بيان والى ذى نسق فالعطف مبتدأ وذو بيان خبره ونسق معطوف عليه وهو على حذف مضاف أى أو ذو نسق ثم بين أن مراده فى هذا الباب عطف البيان بقوله : (والغرض الآن بيان ما سبق) أى الغرض فى هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله :

(فذو البيان تابع شبه الصفه * حقيقة القصد به منكشفه)

فتابع جنس يشمل جميع التوابع وشبه الصفه مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق وحقيقة القصد به منكشفه مخرج للنعت لأن النعت يوضح متبوعه بوسمه أو وسم ما به اعتلق وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال حقيقة القصد به منكشفه وقال فى النعت بوسمه الخ فذو البيان مبتدأ وتابع خبره وشبه الصفه نعت لتابع لا خبر بعد خبر لأنه قيد فى التابع وحقيقة القصد الخ جملة اسمية فى موضع الصفة لتابع ثم قال : (فأولينه من وفاق الأول * ما من وفاق الأول النعت ولى)

يعنى ان عطف البيان يوافق متبوعه فى أربعة من عشرة كالنعت واحد من الرفع والنصب والجر وواحد من التعريف والتنكير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الافراد والتثنية والجمع ولما كان فى ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نبه عليه بقوله :

(فقد يكونان منكرين * كما يكونان معرفين)

مذهب الكوفيين وبعض البصريين جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم ولذلك قال فقد يكونان منكرين وفهم من قوله قد أن ذلك قليل بالنسبة إلى تعريفهما ومما استشهد به على ذلك قوله عز وجل : ان للمتقين مفازا احدائق . وما فى قوله ما من وفاق مفعول ثان لاولينه

لانفى والما بلا مين معطوف على لما الأول وما موصولة صلتها بهم وأبدا منصوب على الظرفية والشاهد فى لما بهم حيث كرر اللام مرتين ولم يأت فى الأولى منهما بما والقياس أن يقول لما لما (ومضمر الرفع) انما جاز ذلك لأن الضمير المنفصل المرفوع أصل لما عداه وعامله معنوى وهو الابتداء والمنصوب والمجرور عاملهما لفظى فلو أكد بالمنصوب والمجرور لاحتجنا الى الاتيان بالعامل فيهما فيكون كأنه توكيد لفظى والله أعلم . ﴿ عطف البيان ﴾

هذا هو الثالث من التوابع والعطف لغة الرجوع الى الشىء بعد الانصراف عنه واصطلاحا قسمان أشار لهما المصنف بقوله العطف اما ذو بيان الخ ثم ان هذا التقسيم توطئة خارجة عما بوب له مثل ما مر فى النعت حيث قال فى الترجمة النعت وقد قدم أول الترجمة تقسيم التابع وترجمة الناظم هنا أولى من ترجمة الموضح (فذو البيان تابع) لم يبين المكودى معنى هذا البيت وليس مما ينبغى والمعنى أن عطف البيان هو التابع الشبيه بالصفة والنعت فى التوضيح والتخصيص فكما ان النعت يوضح المتبوع المعرفة ويخصص المتبوع النكرة فكذا عطف البيان فمثال توضيحه للمعرفة أقسم بالله أبو حفص عمر فعمر عطف بيان على أبو حفص للايضاح بمنزلة جاء زيد العاقل ومثال تخصيصه للنكرة من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء للتخصيص مثل جاء رجل عاقل (حقيقة القصد) جواب عن سؤال مقدر على ماهو الحق وارد على قوله شبه الصفه كأنه قيل له بين لنا ما تفترق فيه الصفة من عطف البيان فأجاب بقوله حقيقة الخ والقصد بمعنى المقصود ومعنى منكشفة متضحة وفيه حذف والتقدير حقيقة المقصود بالمتبوع متضحة بنفس عطف البيان وبذاته بخلاف النعت فان الحقيقة تنكشف بعلامة فيه أوفيما تعلق به ثم ان الأزهرى عكس المخرجات التى أخرجها المكودى فجعل النعت خارجا بنسبة الصفة قال لأن الشبيه بالشىء غيره وأخرج التوكيد وعطف النسق والبدل بقول المصنف حقيقة الخ فما فى المكودى والأزهرى متناقضان وما لهما معا خلاف الحق والتحقيق كما قال العلامة سيدى الطيب ان الجميع خارج عن شبه الصفة لكن المصنف لم يبين وجه الشبه وقد علمته وأما قوله حقيقة الخ فهو بيان لوجه الاقتران بينهما بعد تمام الحد وبيان وجه الافتراق عند المكودى بيناه سابقا والله أعلم . (قول المكودى وشبه الصفه نعت الخ) ﴿ فان قلت ﴾ ان تابع نكرة وشبه مضاف الى الصفة وهى معرفة والمضاف الى المعرفة معرفة فلا يصح أن يكون صفة لتابع ﴿ قلت ﴾ نص الرجراجى على ان اضافة شبه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهى كمثل وغير (وقوله فى موضع الصفة الخ) هذا مبنى على ما قرر به هو من انه للاخراج وعلى ماهو الحق فهو مستأنف (فأولينه من وفاق الأول) (قول المكودى فى أربعة من عشرة الخ) أشار به إلى ان المراد بالنعت فى كلام المصنف النعت الحقيقى ﴿ فان قلت ﴾ النعت كما يكون حقيقيا يكون سببيا فمن أين أخذ هذا التخصيص ﴿ قلت ﴾ أطلق المصنف والنعت لا ينصرف الا للحقيقى (فقد يكونان) (قول المكودى كقوله عز وجل : ان للمتقين مفازا الخ) مفازا اسم ان وللمتقين خبرها

وهى موصولة والنعت مبتدأ وخبره ولى والجملة صلة ماومن وفاق متعلق بولى والضمير العائد من الصلة الى الموصول محذوف تقديره وليه والضمير المستتر فى ولى عائد على النعت ومن وفاق الاول متعلق بأولينه والتقدير فأولينه من وفاق الاول الذى النعت وليه من وفاق الاول ثم قال : (وصالحا لبدلية يرى)

يعنى ان عطف البيان يصلح أن يكون بدلا وذلك مطرد إلا فى موضعين نبه على الاول منهما بقوله : (فى غير نحو ياغلام يعمرا)

يعنى ان هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان فيا غلام منادى مبنى على الضم ويعمر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه اذا جعل بدلا ونبه على الثانى بقوله : (ونحو بشر تابع البكرى)

يشير بذلك الى قول الشاعر : أنا ابن التارك البكرى بشر * عليه الطير ترقبه وقوعا

فبشر عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا لان البدل على نية تكرار العامل والعامل التارك وهو مضاف الى البكرى فلو كرر العامل مع بشر لما كان بشر نعتا للبكرى ولأدى الى اضافة مافيه أل الى المجرد منها وهو ممتنع وعلى ذلك نبه بقوله : (وليس أن يبدل بالمرضى)

وصالحا مفعول ثان ليرى وفى يرى ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الاول ولبدلية متعلق بصالحا وفى غير متعلق بيرى ونحو بشر معطوف على نحو الاول تابع منصوب على الحال من بشر ويجوز جره نعتا لبشر ويقصد حينئذ بالاضافة المحضة وهو أظهر وأن يبدل اسم ليس والباء زائدة فى خبرها .

وحدائق جمع حديقة وهو البستان عطف بيان على مفازا ﴿فان قلت﴾ هذا المثال لا يصح أن يكون عطف بيان لان مفازا اسم لموضع الفوز فهو اسم مكان مفرد وحدائق جمع حديقة وهى البستان فهى اسم ذات وقد علمت ان المطابقة واجبة لقول المصنف فأولينه من وفاق الخ والصواب انه بدل كما فى أبى السعود وصرح البيضاوى بانه بدل بعض أو اشتمال لان الفوز يكون بالحدائق وغيرها ﴿وجواب بعض﴾ بان مفازا مصدر يقع على القليل والكثير فهو وان لم يوافقه لفظا فقد وافقه فى المعنى مردود بان المصدر اسم معنى والحديقة اسم ذات فلم يتفقا أصلا (وصالحا لبدلية) لم يبين أى نوع من أنواع البدل ومراده به بدل الكل من الكل وأجيب بان البدل اذا أطلق لا ينصرف إلا له * واستشكل غير واحد جواز الاعرابين فى تركيب واحد بان المتبوع فى البدل غير مقصود انما المقصود البدل ولذا يقولون المبدل منه فى نية الطرح وفى عطف البيان المتبوع هو المقصود والتابع انما هو بيان له واذا قلنا بصحة البدلية والعطف فى تركيب واحد لزم أن يكون المتبوع غير مقصود ومقصودا وهو جمع بين نقيضين فلا يعقل وسئل عن هذه المسئلة الامام سيدى محمد بن عبد القادر الفاسى وسيدى العربى بن دلة حسبما نقل ذلك المحقق ابن ذكرى فاجابا بكلام نفيس حاصل المراد منه ان محل جواز البدلية والعطف معا اذا وجد تركيب ولم يدر هل المقصود منه المتبوع أو التابع ولم تكن ثم قرينة وأما ان وجدت قرينة تبين أن المقصود الاول والثانى بيان له فهو عطف بيان قطعا وان كانت قرينة تبين ان المقصود الثانى فهو بدل قطعا بمنزلة ذات واحدة فهى تصلح للحركة والسكون وهما متباينان وبمنزلة لفظ واحد فى تركيب واحد يصح أن يكون حالا وتمييزا ومفعولا لأجله وحقيقتها متباينة لكن باعتبارات نحو صدقا وعدلا من قوله تعالى: وتمت كلمات ربك صدقا وعدلا . وهو حسن غاية (فى غير نحو ياغلام) (قول المكودى ويعمر عطف بيان الخ) أى على غلام لان محله نصب بفعل قامت مقامه الياء (وقوله لان البدل الخ) العامل هنا هو الياء ويعمر مفرد علم على غلام منقول من مضارع عمر بكسر الميم فى الماضى وفتحها فى المضارع وعندهم عمر يعمر بالضم فيهما وليس بمراد وهو غير منصرف لانه مثل يذهب قاله الجوهرى والمفرد العلم ان دخل عليه حرف نداء لفظا أو تقديرا يجب بناؤه على ماعهد فى رفعه ويعمر هنا مفتوح الراء فوجب أن يكون عطف بيان على المحل ثم ان محل قوله ولا يجوز مادام على نصبه فان ضمت الراء جاز فيه البدل والعطف (ونحو بشر تابع) (قول المكودى قول الشاعر أنا ابن التارك الخ)البيت من الوافر وقائله المرار الاسدى يفتخر بان أباه جرح بشر بن عمرو وأنا مبتدأ وابن خبره والتارك اسم فاعل من ترك وفاعله عائد على أل والبكرى بفتح الباء منسوب الى بكر بن وائل أبو قبيلة مضاف اليه من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وبشر بالجر عطف بيان وفيه الشاهد والطير مبتدأ وترقب مضارع وفاعله ضمير الطير والهاء مفعوله عائد على بشر والجملة خبر الطير ووقوعا مفعول لاجله وعليه متعلق بوقوع والجملة من المبتدأ والخبر حال من بشر والعائد الهاء فى ترقبه والمعنى أنا ابن الشخص الذى ترك البكرى بشرا لأجل جراحات به الطير ترتقب موته لاجل أن تقع عليه لتأكل لحمه قال معنى ذلك العينى وقيل فى هذا البيت غير هذا (وقوله وهو ممتنع) لقوله سابقا ووصل أل بذا المضاف الخ (وليس أن يبدل بالمرضى) ليس تتميما للبيت بل المراد الرد على الفراء الذى أجاز كونه بدلا لانه يجيز اضافة المقرون بال الى المجرد منها فيجيز جاء الضارب زيد (وقوله المحضة الخ) أى المتصلة والخالصة من شوائب الانفصال فتفيد التعريف وانما احتيج لهذا لان بشرا علم وتابع صفته وهو فاعل واضافته فى الاصل لاتفيد تعريفا فيلزم وصف المعرفة بغيرها فاجاب بان ذلك

﴿ عطف النسق ﴾

النسق فى اللغة النظم قال الزبيدى والنسق العطف على الاول ثم قال : (تال بحرف متبع عطف النسق) فتال جنس وقوله بحرف متبع مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع ثم مثل بقوله : (كاخصص بود وثناء من صدق) فتال خبر مقدم وعطف النسق مبتدأ مؤخر وبحرف متعلق بتال ومتبع نعت لحرف ومن صدق مفعول باخصص ثم شرع فى حروف العطف فقال :

(فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى أم او)

ذكر فى هذا البيت من حروف العطف ستة وهى كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها فى اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله مطلقا أما الواو وثم والفاء وحتى فلا إشكال فى تشريكها فى اللفظ والمعنى وأما أم وأو فقد ذكرهما أكثر النحويين فيما يشرك فى اللفظ لا فى المعنى وجعلهما الناظم فيما يشرك فيهما باعتبار ما أن قبلهما ومابعدهما مستو فى المعنى الذى سيقتا له من شك وغيره فالعطف مبتدأ وخبره بواو وما بعده ومطلقا حال من العطف ثم وما بعدها معطوفات على بواو باسقاط العاطف والتقدير بواو وثم وفاء وحتى وأم وأو ثم مثل بقوله :

(كفيك صدق ووفا) . ثم قال : (وأتبعت لفظا فحسب بل ولا * لكن) ذكر فى هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك مابعدها مع ماقبلها فى اللفظ لا المعنى فتقول قام زيد بل عمرو فالقائم عمرو ولا زيد وقام زيد لا عمرو فالقائم زيد دون عمرو وماقام زيد لكن عمرو وقد مثل منها بلكن فقال : (كلم يبد امرؤ لكن طلا) والطلا الولد من ذوات الظلف والحاصل من البيتين أن حروف العطف تسعة وهى على قسمين قسم يشرك فى اللفظ والمعنى وهو ستة وقسم يشرك فى اللفظ لا فى المعنى وهو ثلاثة وبل فاعل بأتبعت ولفظا منصوب على اسقاط الخافض وحسب

فى اسم الفاعل المقصود باضافته الانفصال وأما هنا فالمقصود الاتصال فيصح كونه وصفا للمعرفة والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ عطف النسق ﴾

هذا هو الرابع من التوابع (قول المكودى النظم) أى الجمع يقال نظمت العقد اذا جمعت لآلئه على وجه يستحسن والمناسبة ظاهرة (وقوله العطف على الاول الخ) ﴿ إن قلت ﴾ اذا كان النسق هو العطف كما قال الزبيدى صار المعنى عطف العطف وهو لا معنى له ﴿ فالجواب ﴾ ان مراد الزبيدى النسق لغة وأما اصطلاحا فهو الحروف قاله الشاطبى (تال بحرف) (قول المكودى مخرج لما عدا الخ) هذا مبنى على ان الباء فى بحرف للسببية ويكون قول المصنف متبع أى مصير الثانى تابعا للاول فائدة له والصواب ان الباء فى بحرف للمصاحبة بمعنى مع فيخرج به النعت والتوكيد بغير الباء وعطف البيان غير المسبوق بأى والبدل ويخرج بقوله متبع التوكيد المجرور بالباء الزائدة فى نحو جاء زيد بنفسه وعطف البيان الواقع بعد أى التفسيرية نحو عندى عسجد أى ذهب لان الباء وأى التفسيرية لا يصيران الثانى تابعا للاول لان أى ليست للعطف على الصحيح وانما هى تفسيرية (فالعطف مطلقا) (قول المكودى فلا اشكال فى تشريكها الخ) رد كون الواو تفيد الاشتراك فى المعنى بعطف أرجلكم على رءوسكم فى قراءة الجر بأن الرجل مغسولة لا ممسوحة فالتشريك انما وقع حينئذ فى اللفظ ﴿ وأجيب ﴾ باجوبة منها وهو الحق ان الجر بالعطف على رءوسكم مدخول لامسحوا ويحمل على المسح على الخفين فيكون المسح فى الآية مستعملا فى حقيقته بالنسبة للرأس ومجازه بالنسبة للرجلين ومنها ان العطف ليس على رءوسكم بل على وجوهكم فيكون أرجلكم منصوبا بفتحة مقدرة على اللام منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة (وقوله مستو فى المعنى الخ) بيان هذا أن القائل أزيد فى الدار أم عمرو عالم بان الذى فى الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذى بعد أم مساو للذى قبلها فى الصلاحية لثبوت الاستقرار فى الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بأم لكن يجب التقييد بما اذا لم تكن أم وأو للاضراب والا فلا يشتركان الا فى اللفظ والعذر للمصنف فى الاطلاق ان كونهما للاضراب قليل وقيل انهما اذا كانا للاضراب فهما غير عاطفين وحينئذ فلا اشكال هذا حاصل ماوجه به كلام الناظم قال الشاطبى ان النحويين مع الناظم لم يتواردا كلاهما على معنى واحد لانهم انما تكلموا على التشريك فى معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد انهما لم يشتركا فيه وهذا مراد النحويين والمصنف قصد الاشتراك فى المعنى الذى هو عدم التعيين (وقوله ومطلقا حال من العطف الخ) سبق قلم لان العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها والعامل هو الابتداء وهو ضعيف والحق انه حال من الضمير الذى انتقل للمجرور بعده وتقديم الحال هنا جائز بندور من أفراده قول الناظم وندر نحو سعيد مستقرا فى هجر (كلم يبد امرؤ) (قول المكودى والطلا الخ) أى بفتح الطاء وذوات الظلف كل ما كان له حافر على اثنين كالمعز والبقر وقيل الطلا ولد البقر الوحشى وفى القاموس الطلا بفتح الطاء ولد الظبى ساعة ولادته والولد الصغير من كل شئ والطلاء بالكسر والمد كساء القطران وكل ما يطلى به والخمر والطلاء بالضم الاعناق أو أصولها جمع طلية انتهى (وقوله فاعل بأتبعت) على ان أتبعت مبنى للفاعل أو نائب فاعل على انه مبنى

اسم فعل بمعنى قط ولا ولكن معطوفان على بل ثم شرع فى معانى حروف العطف وبدأ بالواو فقال :

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا * فى الحكم أو مصاحبا موافقـا)

يعنى أن الواو للجمع المطلق فلاتدل على ترتيب بل يعطف بها لاحق نحو جاء زيد وعمرو بعده وسابق نحو جاء زيد وعمرو قبله ومصاحب نحو جاء زيد وعمرو معه فلو قلت جاء زيد وعمرو لاحتمل المعانى الثلاثة المذكورة ولاحقا مفعول باعطف وأو سابقا وأو مصاحبا معطوفان عليه وفى الحكم متعلق بسابقا وهو مطلوب للاحقا ومصاحبا فهو من باب التنازع ثم قال :

(واخصص بها عطف الذى لايغنى * متبوعه كاصطـف هـذا وابـنى)

يعنى أن الواو تنفرد عن سائر حروف العطف بان يعطف بها على مالايستغنى به عن تابعه نحو تفاعل وافتعل تقول تخاصم زيد وعمرو واختصم زيد وعمرو واصطف هذا وابنى ولايجوز العطف فى هذه المثل وشبهها بغير الواو وأصل اصطف اصتفف فابدل من التاء طاء وأدغم الفاء فى الفاء يقال صففت القوم فاصطفوا إذا أوقفتهم فى الحرب صفا ثم انتقل الى الفاء وثم فقال :

(والفاء للترتيب باتصال * وثم للترتيب بانفصال)

يعنى أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه بالاتصال فالمعطوف بها ثان عن المعطوف عليه من غير مهلة وأن ثم تفيد الترتيب والمهلة وهى المعبر عنها بالانفصال فاذا قلت قام زيد فعمرو فعمرو قام بعد زيد من غير مهلة ولاتراخ واذا قلت قام زيد ثم عمرو فعمرو قام بعد زيد وبينهما مهلة والفاء مبتدأ وللترتيب خبره وباتصال متعلق بالترتيب وثم مبتدأ وخبره للترتيب وبانفصال متعلق بالترتيب أيضا ثم قال :

(واخصص بفاء عطف ماليس صله * على الذى استقر أنه الصـله)

يعنى أن الفاء تختص بان يعطف بها مالايصلح أن يقع صلة لعدم الضمير الرابط على ماهو صلة نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب فيطير صلة للذى ويغضب زيد معطوف على الصلة بالفاء وليس فى المعطوف ضمير يعود على الموصول وفهم من ذلك أن المعطوف بالفاء جملة فعلية لكونه معطوفا على الصلة

للمفعول لان الشخص هو الذى يتبع (وقوله اسم فعل الخ) فيه نظر لان العوامل اللفظية تدخل عليها وهى لاتدخل على أسماء الافعال باتفاق (وقوله بمعنى قط) ليس بجيد والجيد انه بمعنى يكفى لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم وأصل حسب أن تكون بمعنى كاف فاذا قطعت عن الاضافة وبنيت على الضم أشربت معنى غير وعليه فحسب هنا مبتدأ والخبر محذوف تقديره فحسبها ذلك بمنزلة قبضت عشرة فحسب أى فحسبي ذلك (فاعطف بواو) (قول المكودى للجمع المطلق الخ) لافرق بين الجمع المطلق ومطلق الجمع لان التعبير بالاطلاق فى الاول هو عين الاطلاق فى الثانى ومعناهما الاتقييد خلافا لابن هشام فى المغنى والسبكى والتفرقة بين مطلق الماء والماء المطلق اصطلاح فقهى (وقوله لاحتمل المعانى الثلاثة الخ) الذى يدلك على كون الواو لاتفيد ترتيبا انه لما نزل قوله تعالى : ان الصفا والمروة . الآية قال الصحابة بأيها نبدأ يارسول الله فسألوه مع كونهم من فصحاء العرب فلو كانت الواو تفيد الترتيب ماسألو النبى صلى الله عليه وسلم (وقوله فهو من باب التنازع الخ) لايصح من وجهين الوجه الأول أن الناظم لايرى التنازع بين أكثر من عاملين الثانى أنه لايرى التنازع فى متقدم فالتنازع بين لاحق وسابق ظاهر وفى مصاحب الحذف من الاخير لدلالة الاول عليـه موافقا نعت مصاحب وليس تتميما للبيت بل يخرج به بعض أمثلة المفعول معه نحو سار زيد والطريق فالطريق مصاحبة للفاعل فى الحكم وهو السير غير موافق فيـه لان الطريق لم تفعل السير (واخصص بها) (قول المكودى على مالا الخ) ماواقعة على المتبوع (وقوله عن تابعه الخ) هكذا فى غالب النسخ وهى الصواب وفى بعضها عن متبوعه بدلا عن تابعه وهى تحريف من الكاتب قطعا (وقوله نحو تفاعل وافتعل الخ) أى من كل مكان معنى عامله من الأمور النسبية التى لاتقوم الابين اثنين (والفاء للترتيب) (قول المكودى فالمعطوف بها ثان الخ) أى متأخر عن المعطوف عليه وهذا معنى الترتيب (وقوله من غير مهملة) هذا معنى الاتصال والمهلة بفتح الميم وضمها خلافا لمن أنكر الضم التأخير والانفصال واعترض الترتيب والاتصال فى الفاء بمايعلم جوابه من الموضح واعترض الترتيب فى ثم بقوله تعالى فى الزمر : خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . فان الله جعل زوجها منها قبل خلق الخلق وأجيب بان ثم بمعنى الواو بدليل جعل الواو مكانها فى الاعراف حيث قال : خلقكم من نفس واحدة وجعل . الخ والقصة واحدة ﴿واعترض﴾ التراخى بنحو قولهم هززت الرمح ثم اضطرب فان الاضطراب يكون عقب الهز ﴿وأجيب﴾ بان ثم بمعنى الفاء ثم ان ثم قد يلحقها تاء تأنيث اللفظ فتختص بعطف الجمل ذكره الشمنى والفنارى وبهذا يرد قوله فيما يأتى ثمت أفعال جموع قلة حيث عطف بها مع اتصال التاء بها المفرد (وقوله متعلق بالترتيب) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الترتيب والباء بمعنى مع والتقدير حال كون الترتيب مع اتصال (وقوله وبانفصال متعلق الخ) الاولى انه حال منه كالذى قبله وهذا البيت مما اتحد فيه اعراب الصدر والعجز وكثيرا مايفعله الناظم وهو حسن غاية (واخصص بفاء) (قول المكودى نحو الذى يطير الخ) الذى اسم موصول مبتدا وجملة يطير لامحل لها من الاعراب صلة الذى والرابط فاعل يطير والفاء

ولا تكون الصلة الا جملة ثم انتقل الى حتى فقال :

(بعضا بحتى اعطف على كل ولا * يكـون إلا غاية الذى تـلا)

يعنى أن حتى لايكون المعطوف بها الا بعض المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى زيدا لان زيدا بعض القوم ولايكون الاغاية له إما فى زيادة نحو مات الناس حتى الانبياء أو فى نقص نحو غلبك الناس حتى النساء وشمل قوله بعضا مابعضيته مصرح بها كالمثال المذكور وما بعضيته مؤولة كـقوله : ألقى الصحيفة كى يخفف رحله * والزاد حتى نعـله ألقاهـا

تقديره ألقى مايثقله حتى نعله وبعضا مفعول مقدم باعطف وبحتى متعلق باعطف وكذا على كل واسم يكون ضمير مستتر عائد على لفظ بعض ويحتمل أن يكون عائدا على المعطوف المفهوم من قوله اعطف ثم اعلم انأم على قسمين متصلة ومنقطعة وقد أشار الى الاولى بقوله :

(وأم بها اعطف إثر همز التسويه) يعنى أن أم من حروف العطف ويعطف بها اثر همزة التسوية كقولك سواء على أقمت أم قعدت ومنه قوله عز وجل : سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم . أو اثر همزة يطلب بها وبام مايطلب باى نحو أزيد عندك ام عمرو والتقدير أيهما عندك وهذا معنى قوله :

فى فيغضب عاطفة وزيد فاعـل يغضب والجملة معطـوفة على جملة الصلة والمعطوف على الصلة صلة وهى لاتصلح أن تـكون صلـة لعدم الرابط وسوغ ذلك العطف بالفاء لان فيها معنى السببية وأن مابعدها مسبب عما قبلها وما قبلها سبب فيما بعدها فلذا عدوها من الروابط والذباب آخرا خبر (وقوله ولا تكون الصلة إلا جملة الخ) فيه نظر لان صلة أل فى هذا الفصل وغيره تكون مفردة يقال هنا الطائر فيغضب زيد الذباب الا أن يكون مراده جملة حقيقة أو حكما وقد اعترض على الناظم بامرين الاول انه تكلم على عطف ما لايصلح أن يكون صلة على مايصلح ولم يتكلم على عكسه الثانى أن يكون كلامه قاصرا على الموصول مع انه كما يجرى فيه يجرى فى كل مايحتاج لرابط كالخبر والصلة والحال ولذا قال شيخ شيوخنا سيدى الطيب فلو قال المصنف :

بالفا اعطفن جملة رابط على * خالية منـه وعـكسه اقبـلا

لوفى بالمراد (بعضا بحتى) اختلفوا فى حتى فالجمهور على أنها لمطلق الجمع بمعنى الواو وقال بعض المتأخرين ومنهم الزمخشرى انها تقتضى الترتيب فقد يكون ملابسة الفعل لماقبلها متأخرة عما بعدها نحو مات كل أب لى حتى آدم وقد يكون فى أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفى زمن واحد نحو قام القوم حتى زيد اذا قاموا مرة واحدة فاذا قلت جاء القوم حتى زيد احتمل المعانى الثلاثة (قول المكودى ألقى الصحيفة الخ) البيت من الـكامل وقائله المتلمس وليس فى ديوانه والصواب أن قائله ابن مروان النحوى فى قصة المتلمس وهى ماورد أن المتلمس وطرفة هجيا عمرو بن هند الأمير فلما بلغه ذلك لم يظهر لهما تغيرا ثم كتب لهما كتابا الى عامله وأمره بقتلهما وقال لهما انما كتبت لـكما بصلة فلما كان ببعض الطريق قال المتلمس لطرفة كل واحد منا هجا الملك ولو أراد أن يعطينا لأعطانا فى بلده ولم يكتب لنا فهل ندفع كتابينا لمن يقرؤهما فقال طرفة ماكنت لافتح كتاب الملك فقال المتلمس والله لافتحن كتابى فاذا بغلام قد خرج من الحيرة فاعطاه الكتاب ليقرأه فلما نظر اليه وجد فيه بمجرد وصول الكتاب فاقتله فقال ثكلت المتلمس أمه فقال لطرفة افتح كتابك فما فيه الا مثل مافى كتابى فقال طرفة ان أراد قتلك لايطيق قتلى لـكثرة قومى فالقى المتلمس صحيفته فى نهر الحيرة وفر الى الشام وهجا عمرا ودخل طرفة الحيرة فقتل وفاعـل ألقى ضمير المتلمس والصحيفة مفعـوله والمراد بها الـكتاب ويخفف منصـوب بكى ان قدرت اللام قبلها فتكون مصدرية أو حرف تعليل والناصب أن مضمرة بعدها ورحله مفعول والزاد معطوف على الصحيفة وحتى حرف عطف ونعله بالنصب معطوف على الصحيفة والشاهد فى حتى نعله فان النعل ليس بعضا مما قبله لـكنه كالبعض لان المعنى ألقى كل مايثقله حتى النعل ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره مابعده والتقدير حتى ألقى نعله ألقاها فالقاها على الاول تأكيد لالقى الأول وعلى الثـانى تفسير ويجوز الرفع على الابتداء وجملة ألقاها خبره فتـكون حتى ابتدائية ويجوز جر نعـله فتكون حتى جارة والقاها توكيد (وقوله واسم يكون ضمير الخ) والجملة حالية من المفعول الذى هو بعضا فيلزم عليه اتيان الحال من النـكرة بلا مسوغ وهو قليل والظاهر الاحتمال الثانى عنده (وأم بها اعطف) همزة التسوية هى الواقعـة بعـد سواء غالبا ومن غير الغالب وقوعها بعد لاأبالى وليت شعرى وما أدرى ونحوهن وضابـط أم هـذه ان تقع بين جملتين اسميتين أو فعليتين أو مختلفتـين يصـح تـأويل كل منهـا بمصـدر وآلة السبـك الهمـزة عـلى الحـق فيـؤول مثال المـكودى بسواء على قيامك وقعودك ويـكون المصدر مبتدأ وسواء قبـله خبره وتؤول الآية بسواء عليهم انذارك وعـدمه ﴿ تنبيه ﴾ لم يعدوا همـزة التسويه حرفا مصدرا من الموصولات الحرفية السابكة والصواب انها منها فهى بمنزلة أن ولو وسائرها

(أوهمزة عن لفظ أى مغنيه) وانما سميت متصلة لان ماقبلها ومابعدها لا يستغنى بواحد منهما عن الآخر وقد تحذف الهمزة قبلها للعلم بها وإلى ذلك أشار بقوله : (وربما اسقطت الهمزة إن * كان خفا المعنى بحذفها أمن)

فشمل قوله الهمزة التى للتسوية كقراءة ابن محيصن : سواء عليهم أنذرتهم . بهمزة واحدة والهمزة التى تقدم مع أم باى كقول الشاعر :

فأصبحت فيهم آنسا لا كمعشر * أتونى فقالوا من ربيعة أم مضر

وفهم من قوله وربما أن ذلك قليل وظاهر كلامه فى شرح الكافية أنه مطرد وان كان شرط وخفا اسم كان وهو ممدود فقصره ضرورة وبحذفها متعلق بخفا وأمن فعل ماض فى موضوع خبر كان والمراد بالمعنى معنى الهمزة وفى بعض النسخ كان خفا الهمزة والمعنى واحد ثم أشار الى القسم الثانى من قسمى أم وهى المنقطعة فقال :

(وبانقطاع وبمعنى بل وفت * ان تك مما قيدت به خلت)

أم المنقطعة هى الخالية مما قيدت به أم المتصلة من كونها بعد همزة التسوية أو بعد همزة تقدم مع أم باى وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها واختلف فى معناها فقيل الاضراب والاستفهام معا وقيل الاضراب فقط وهو ظاهر كلام الناظم ويمكن أن يكون استغنى بذكر الاضراب للزومها إياه على القولين وبانقطاع متعلق بوفت وكذلك بمعنى بل وخلت خبر تك ومما متعلق بخلت وبه متعلق بقيدت والضمائر المستترة فى تك وقيدت وخلت عائدة على أم المتصلة ﴿فان قلت﴾ كيف يصح اعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة ﴿قلت﴾ هى عائدة على لفظها دون معناها كقولهم عندى درهم ونصفه ثم انتقل الى أوفقال :

(خير أبح قسم بأو وأبهم * واشكك واضراب بها أيضا نمى)

ذكر لأو فى هذا البيت ستة معان الأول التخيير نحو خذ من مالى دينارا أو ثوبا الثانى الاباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والفرق بينهما

(عن لفظ أى مغنيه) يقتضى كلام الناظم أن الاستغناء عن أى انما هو بالهمزة دون أم وليس كذلك بل الاستغناء بهما معا ولذا قال كدى قيل يطلب بها وبأم مايطلب باى الى قوله وهذا معنى الخ وأجيب بأن فى كلام المصنف حذف الواو مع ماعطفت والتقدير مغنية هى وأم وضابطها ان تقع بين شيئين علم ثبوت الحكم لاحدهما وجهل تعيينه ولذا لاتجاب الا بتعيين أحدهما بأن يقال فى مثال المكودى زيد أو يقال عمرو ولا يقال فى الجواب نعم أو بلى لعدم تعيين المسؤل ولين فلا فائدة فى الجواب بهما قال الدماميني ومثل وقوع أم بعد الهمزة وقوعها بعد هل التى فى موضع الهمزة كقوله عليه السلام لجابر : هل تزوجت بكرا أم ثيبا وقد تاتى أو موقع أم بعد هل اه . قال البنانى ومنه مايقع للخليل كثيرا كقوله هل ازالة النجاسة الى قوله سنة أو واجبة فأو بمعنى أم (قول المكودى لان ماقبلها الخ) هذه العلة هى الصواب لانها عامة فى قسمى المتصلة لان تسمية أم متصلة عليه مجاز لان المتصل ماقبلها مع مابعدها ومابعدها بماقبلها لكنها لما كانت آلة الاتصال سميت بذلك وعللها بعضهم بقوله انما سميت بذلك لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلة واحدة ألا ترى انهما معا بمعنى أى وهذا التعليل قاصر لانه انما يشمل القسم الثانى من أقسام أم المتصلة وهى الواقعة بعد همزة الاستفهام دون الأولى (وربما أسقطت الهمزة) أل فى الهمزة للعهد والمعهود الهمزتان السابقتان ولذا مثل كدى لهما معا وأم على حالها من الاتصال (قول كدى كقراءة ابن محيصن : سواء عليهم الخ) الاستشهاد بهذه الآية على حذف الهمزة لايصح لان ابن محيصن لم يقرأ بأم وانما قرأ باو مع اسقاط الهمزة هكذا : سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم . كما نقله فى المغنى (وقوله فاصبحت فيهم الخ) البيت من الطويل وآنسا خبر أصبح وهو مأخوذ من الانس بمعنى الألفة ولا حرف عطف والكاف بمعنى مثل معطوف على آنسا والمعشر مضاف اليه والمعشر الرهط والشاهد فى حذف الهمزة من ربيعة للعلم بها وربيعة ومضر قبيلتان (وقوله متعلق بخفا) أظهر منه من جهة المعنى انه متعلق بامن (وبانقطاع وبمعنى بل) (قول المكودى من كونها الخ) خصصه بذلك كالمصنف احترازا مما اذا لم تقع بعد همزة أصلا نحو : أم يقولون افتراه . أو وقعت بعد الهمزة التى بمعنى ما النافية نحو : ألهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد . اذ الهمزة للاستفهام الانكارى بمعنى النفى والمتصلة لاتقع بعده (وقوله منقطع عما قبلها الخ) يؤخذ من هذا التعليل انها غير عاطفة وهو كذلك عند الجمهور وانما هى حرف ابتداء ولهذا لزم دخولها على الجمل وقد جوز الناظم العطف بها على قلة وهو ضعيف (وقوله فقيل الاضراب الخ) يظهر من كلامه أنه ليس فيها الا هذان القولان والحق أن فيها ثلاثة أقوال هذان القولان والثالث وهو اختيار الناظم ونقله الدماميني عن سيبويه أن الا كثر اقتضاؤها الاستفهام مع الاضراب وقد تكون للاضراب وحده فمن الاول قول بعضهم حين ظهر له انه رأى إبلا ثم تبين له انه أخطأ ثم اضرب عنه معقبا بما يفيد الشك والاستفهام انها لإبل أم شاء فجعل الناظم شاء الذى هو اسم جمع شاة معطوفا على إبل عطف مفرد على مفرد فتكون أم عاطفة وجعل الجمهور شاء خبراً لمبتدأ محذوف أى بل هو شاء وأم غير عاطفة حينئذ وإنما هى للاضراب والابتداء ومن الثانى أم هل تستوى الظلمات أى بل هل تستوى فهى للاضراب فقط (وقوله للزومها اياه الخ) أى للزوم أم إياه أى الاضراب والمعنى انه اقتصر عليه لكونه متفقاً عليه بخلاف الاستفهام (خير أبح قسم) (قول كدى الثانى الاباحة) ليس المراد

جواز الجمع بين الأمرين في الاباحة ومنعه في التخيير الثالث التقسيم نحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف الرابع الابهام كقوله عزوجل : وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين . الخامس الشك نحو قام زيد أو عمرو والفرق بينه وبين الابهام ان الابهام يكون المتكلم عالماً ويبهم على المخاطب والشك يكون المتكلم غير عالم السادس الاضراب كقوله عزوجل : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون . وفي قوله : واضراب بها أيضاً نمى. إشارة إلى أن الاضراب غير متفق عليه ولذلك فصله عما قبله وبأو متعلق بقسم لقربه منه وهو مطلوب في المعنى لقوله خير واشكك وما بينهما واضراب مبتدأ ونمى خبره وبها متعلق بنمى أى نسب والمسوغ للابتداء باضراب التفصيل ويحتمل أن يكون بها متعلقاً باضراب فيكون المسوغ للابتداء به عمله في المجرور وهو أظهر وبقي من معانى أو أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله : (وربما عاقبت الواو) يعنى أن أو تعاقب الواو أى تكون بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المنبه عليه بقوله :

(إذا لم يلف ذو النطق للبس منفذاً) أى إذا كان المتكلم بها لايجد في استعمالها بمعنى الواو منفذ اللبس أى طريقاً ومنه قوله :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً * كما أتى ربه موسى على قدر

أى جاء الخلافة وكانت له قدراً وفهم من قوله وربما عاقبت أن ذلك قليل وإذا متعلق بعاقبت وفاعل عاقبت ضمير عائد على أو ثم قال :

(ومثل أو في القصد إما الثانيه * في نحو إما ذى وإما النائيه)

مذهب أكثر النحويين أن إما المسبوقة بمثلها عاطفة وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة واليه ذهب الناظم ولذلك قال في القصد ولم يجعلها مثل أو مطلقاً وفهم من قوله مثل أو أنها تكون لجميع المعانى المذكورة لأو وليس كذلك لأن إما لا تكون للاضراب ولا بمعنى الواو والعذر له في ذلك أن كونها للاضراب

الاباحة الشرعية التى هى الجواز بل المراد العقلية أو العرفية لان الكلام في معنى أو قبل ظهور الشرع بوجود المصطفى صلى الله عليه وسلم قاله الشمنى على المغنى (وقوله جواز الجمع بين الخ) ويفهم ذلك من المتكلم بالقرائن فان فهم منه عدم الجمع كانت للتخيير وإلا فهى للاباحة ثم إن هذه التفرقة إنما هى لابن مالك ومن تبعه ومذهب الأقدمين أن أو بعد الطلب للتخيير صح الجمع أولا وهذا هو الحق لان صحة الجمع وعدمها مأخوذان من القرينة الخارجة عن أو راجع المحلى وحواشيه (وقوله نحو الكلمة الخ) يعنى أن الكلمة المقسمة إلى الثلاثة المذكورة تقسيم الكلى الى جزئياته لصدق اسم المقسوم الذى هو الكلمة على كل نوع واحد من الثلاثة (وقوله كقوله عزوجل : وإنا أو إياكم الخ.) جعل في المغنى الشاهد في الأولى فقط والذى صرح به الدماميني وحققه الشيخ الطيب أن الشاهد فيهما معاً والذى بينه الأزهرى أن الشاهد في الثانية فقط وهو الذى لبعض المحققين ونص ماقاله الظاهر انه في الثانية فقط لأن خبر إن أحد الأمرين من الهدى والضلال وأحدهما من حيث إنه أحدهما ثابت لكل من الفريقين لا لأحدهما وأبهم فالصواب أن الأولى للتفريق المجرد عن الشك والإبهام فكأنه قال إنا على هدى أو في ضلال مبين وأنتم على هدى أو في ضلال مبين وخولف بين حرفى الجر فجر الهدى بعلى لأن صاحب الهدى كأنه مستعل على جواد يسير به حيث شاء والضال مطروح في أودية الضلال ومنغمس لايدرى أين يتوجه وقوله: (وأرسلناه إلى مائة ألف الخ.) ﴿لايقال﴾ كيف يصح الاضراب في كلامه تعالى مع انه انما ينشأ غالباً عن الغلط والغلط على الله محال ﴿لانا نقول﴾ أجيب بأن الله تعالى أخبر عما يظن الظان إذا رأى هؤلاء القوم ثم أخبر الله بالتحقيق الذى يعلمه انهم يزيدون على ذلك ﴿فإن قلت﴾ على أى شيء عطف أو يزيدون من قوله تعالى أو يزيدون إذ لايصح عطفه على مائة ألف إذ حرف الجر لايدخل على الفعل ﴿قلت﴾ أجابوا عنه أنه معطوف على مقدر والتقدير وأرسلناه إلى اناس وقوم يصلون الى مائة ألف بل يزيدون (وقوله لقوله خير الخ) الأولى ان معمول ماعدا قسم محذوف وليس فيه تنازع لأن الناظم لايراه في اكثر من عاملين ولا في متوسط (وقوله التفصيل الخ) فيه نظر لأن التفصيل المسوغ هو الذى يكون في نفس المبتدأ وهذا ليس كذلك وإنما التفصيل في متعلقه والصواب الوجه الثانى لاغير (إذا لم يلف) (قول المكودى ومنه قوله جاء الخلافة الخ) البيت من البسيط وقائله جرير يمدح به عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه من قصيدة بليغة لما سمعها عمر قال له ياجرير توليت هذا الأمر أى الخلافة ولا أملك إلا ثلاثمائة أخذها عبد الله ولده ومائة أخذتها أم عبد الله زوجته ياغلام اعطه المائة الباقية قال جرير فوالله يا أمير المؤمنين لهذا أول مال اكتسبته من حلال وفاعل جاء ضمير عمر وفى نسخة أتى والخلافة مفعول جاء بمعنى ولى وأو بمعنى الواو للحال فيها الشاهد والمعنى جاء الخلافة والحالة ان الله قدرها له وقال ابن عصفور ويحتمل أن تكون أو للشك بمعنى ان الشاعر شك هل عمر نال الخلافة بعد طلبها أو قدرها الله له من غير طلب اعتناء من الله تعالى به وفى المغنى والذى رأيته في ديوان جرير اذ كانت وحينئذ لاشاهد في البيت والكاف جارة وما مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر مجرور بالكاف أى كاتيان موسى ربه الخ وأشار به الى قوله تعالى : ثم جئت على قدر ياموسى (وقوله واذا متعلق بعاقبت الخ) فيه نظر لان إذا شرطية لها الصدارة فلايعمل فيها متقدم اتفاقا والصواب أنه منصوب بجوابه على الأصح أو شرطه على مقابله (ومثل أو في القصد) (قول كدى واليه ذهب الناظم ولذلك الخ)

وبمعنى الواو قليل فلم يعتبره فمثالها للتخيير خذ إما ثوبا وإما دينارا ومثالها للاباحة جالس إما الحسن واما ابن سيرين ومثالها للتقسيم الـكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ومثالها للابهام قام اما زيد وإما عمرو وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم فى أو وفهم من قوله إما الثانية فائدتان الأولى أن التى بمعنى أو إنما هى الثانية دون الأولى والأخرى انها لابد أن تكون مسبوقة باما أخرى وفهم من المثال أنها لابد أن تكون معها الواو ومثل أو مبتدا وفى القصد متعلق بمثل واما خبر المبتدا والثانية نعت لإما وفى نحو متعلق بفعل محذوف تقديره أعنى وذى مفعول بفعل محذوف والتقدير خذ إما ذى أو مبتدا محذوف الخبر والتقدير لك إما ذى وهو على حذف القول والتقدير فى نحو قولك ثم انتقل الى لـكن فقال : (وأول لـكن نفيا أو نهيا) يعنى أن لـكن العاطفة تأتى تابعة للنفى نحو ما قام زيد لـكن عمرو وللنهى نحو لا تضرب زيدا لـكن عمرا وفهم منه انها لا تجىء فى الايجاب ولـكن مفعول أول بأول ونفيا مفعول ثان ثم انتقل الى لا فقال : (ولا * نداء او أمرا أو اثباتا تلا) يعنى ان لا العاطفة تجىء تابعة للمنادى نحو يا زيد لا عمرو وللأمر نحو اضرب زيدا لا عمرا وللاثبات نحو قام زيد لا عمرو ولا مبتدا وخبره تلا ونداء وما عطف عليه مفعول بتلا وفى تلا ضمير مستتر يعود على لا والتقدير لا تلا نداء أو أمرا أو اثباتا وظاهر كلام المرادى فى شرحه لهذا الموضع أن لا معطوف على لـكن وانه معمول لأول وهو وهم منه ثم انتقل الى بل فقال : (وبل كلـكن بعد مصحوبيها) يعنى ان بل إذا وقعت بعد مصحوبى لـكن وهما النفى والنهى كانت بمنزلة لـكن فى تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو ما قام زيد بل عمرو فيكون القيام منفيا عن زيد مثبتا لعمرو وكذلك لا تضرب زيدا بل عمرا فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت لعمرو وقيل فى ذلك كلـكن فى المعنى ثم مثل بقوله : (كلم أكن فى مربع بل تيها) والمربع موضع الربيع والتيهاء القفر وبل مبتدا وخبره كلـكن وبعد متعلق بالاستقرار فى موضع نصب على الحال وها فى مصحوبيها عائدة على لـكن ثم ان بل تقع بعد مصحوبى لـكن كما تقدم وبعد الخبر الموجب وبعد الأمر والى ذلك أشار بقوله :

(وانقل بها للثان حكم الأول * فى الخبر المثبت والأمر الجلى)

يعنى أن بل إذا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها مثال الخبر قام زيد بل عمرو فالحكم هو القيام

هـذا الاختيار كما يؤخذ من هنا يؤخذ عن عدم عدها سابقا فى حروف العطف حيث قال فالعطف مطلقا الخ ووجه هذا القول ان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يدخل على مثله ﴿ فان قلت ﴾ إذا كانت اما غير عاطفة فما وجه ذكرها فى حروف العطف ﴿ قلت ﴾ أجاب ابن عصفور بأنها ذكرت هنا لمصاحبتها لحرف العطف وقيل لمشاركتها لأو فى غالب معانيها وقيل تبرعا وقيل بالرد على من يقول إنها عاطفة وكون المأخوذ من الناظم هو ما قال المكودى هو الصواب وما اقتضاه الازهرى من كون المأخوذ من الناظم هو الأول سهو (وقوله أو بمعنى الواو قليل الخ) القلة فى استعمال أو بمعنى الواو مفهومة من قوله وربما عاقبة الخ وأما القلة بالنسبة للاضراب فلم يتقدم فى كلام المصنف ما يشير اليها إلا ان يقال هى مأخوذة من التنكير فى واضراب لأنه يشعر بالتقليل أو من تغيير العبارة أو تقول ان المعانى خمسة الأول متفق عليها والمعنيان الأخيران مختلف فيهما فشبه اما باو فى معانيها المتفق عليها (وقوله ومثل أو مبتدأ الخ) الصواب انا إما مبتدا ومثل خبر مقدم لأن اما هى المحدث عنها وهى معرفة ومثل نكرة لأن اضافتها لا تفيد تعريفا (وأول لـكن نفيا أو نهيا) صرح الناظم بشرط وبقى عليه شرطان آخران افراد معطوفها وأن لا تقترن بالواو ومعنى لـكن تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها كما سيأتى للمكودى (ولا * نداء) شرط كونها بعد الأمر والاثبات عاطفة متفق عليه وبعد النداء فيها خلاف وقدمه اعتناء بالرد على المخالف فى عطفها بعد النداء وبقى على الناظم شرطان ان لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ولا العكس وأن يكونا مفردين نعم فى النهاية صرح بأنها تعطف الجمل مطلقا ولعل الناظم اعتمده فلأجله لم يشترط هذا الشرط وفصل المرادى فقال ان كانت الجملة لها محل صح العطف وإلا فلا (قول كدى وهو وهم الخ) وجهه انه على هذا الاعراب يبقى قول الناظم تلا ضائعا لا موضع له من الاعراب وأجيب بأن جملة تلا حال مؤكدة والتقدير وأول لا نداء أو أمرا أو اثباتا حال كون لا تالية لواحد من الثلاثة ولـكن فيه طول لا داعى اليه (وبل كلـكن) (قول كدى فى تقرير حكم الخ) هذا المعنى فى نفسه صحيح لـكن لم يتقدم للمكودى ولا للناظم وقد بيناه وما ذكره كدى تبعا للناظم من كونها تقرر حكم ماقبلها وتجعل ضده لما بعدها هو الحق الذى كاد أن يكون ضرورة وقيل بل الأول يبقى مسكوتا عنه فقولك جاء زيد بل عمرو أثبت المجىء لعمرو ويكون زيد مسكوتا عنه كما هو الحق فى الواقع بعد الخبر المثبت والأمر قاله التفتازانى (قوله والمربع موضع الخ) أى المكان الذى ينزل فيه القوم فى خصوص وقت الربيع والتيهاء ممدود وقصره الناظم لضرورة الوزن الفلاة والقفر الموضع الخالى الذى ليس به أحد فلا يهتدى فيه للطريق والمعنى ألم أكن فى منزل معد للربيع فأهتدى للطريق به بل فى أرض خالية لا أنيس بها ولا اهتداء (وانقل بها) (قول المكودى فقد أزلته عنه الخ) الحق

المسند الى زيد فقد أزلته عنه ونقلته لما بعد بل وهو عمرو ومثال الأمر اضرب زيدا بل عمرا فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد بل وحاصل بل انها يعطف بها فى أربعة مواضع فى النفى والنهى والخبر المثبت والأمر وقوله الجلى تتميم لصحة الاستغناء عنه ولما فرغ من ذكر حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع فى أحكام تتعلق بالباب فقال :

(وإن على ضمير رفع متصل * عطفت فافصل بالضمير المنفصل)

يعنى انك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف العطف بضمير منفصل وفهم منه انك إذا عطفت على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو رأيتك وزيدا وفهم منه أيضا ان ضمير الرفع إذا كان منفصلا لم يفصل بينهما نحو أنت وزيد قائمان وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزا نحو قمت أنت وزيدا ومستترا نحو قم أنت وزيد وما اتصل بالوصف ولا يكون الا مستترا نحو زيد قائم هو وعمرو ويجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله: (أو فاصل ما) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل قوله عز وجل : جنات عدن يدخلونها ومن صلح من آبائهم. فالفصل هنا بضمير المفعول وان عطفت شرط وعلى ضمير متعلق به وأو فاصل معطوف على بالضمير المنفصل وما زائدة أو صفة ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل بقوله :

(وبلا فصل يرد * فى النظم فاشيا)

فمن ذلك قول الشاعر : قلت إذ أقبلت وزهر تهادى * كنعاج الفلا تعسفن رملا

فعطف قوله وزهر على الضمير المستتر فى أقبلت من غير فصل ولا توكيد

هنا عندهم ان الحكم ثابت للثانى والأول مسكوت عنه يحتمل زوال الحكم عنه وعدم زواله (وقوله لصحة الاستغناء عنه الخ) بل الصواب حذفه لأن زيادته مضرة لأنهم أدخلوا العرض والتحضيض فى الأمر فقالوا قولك ألا تضرب زيدا بل عمرا وهلا أكرمت زيدا بل عمرا بمنزلة اضرب زيدا بل عمرا فلو اعتبرنا القيد بالجلاء ما دخل فيه الا الأمر الحقيقى وخرج العرض والتحضيض ومعنى الاضراب فيهما الغلط (وان على ضمير رفع) (قول المكودى لم يلزم الفصل الخ) نفى اللزوم فقط ولم ينف الجواز لأن الفصل جائز بأن تقول فى مثاله رأيتك أنت وزيدا ويكون أنت توكيدا للكاف وقدمر عند قوله ومضمر الرفع الذى قد انفصل الخ (وقوله لم يفصل بينهما) أى لا يمتنع بل يجوز فتقول فى مثاله أنت أنت وزيد قائمان (وقوله قم أنت وزيد الخ) مثله قوله تعالى : اسكن أنت وزوجك الجنة . ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على هذا أن يكون فعل الأمر رفع الظاهر لأن العامل فى المعطوف عليه الذى هو الضمير المستتر هو العامل فى المعطوف وهو زيد فى المثال وزوجك فى الآية ﴿ قلت ﴾ أجاب عنه أبو حيان بأنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع وهذا هو الحق خلاف قول ابن مالك وتبعه الموضح فى شرح قوله بعد وهى انفردت الخ ان زوجك مرفوع على أنه فاعل بفعل محذوف تقديره ولتسكن زوجك (وقوله ولا يكون الا بارزا الخ) فيه نظر لأنه لا يبرز الا إذا جرى الوصف على غير من هو له أمن اللبس أم لا عند البصريين وحيث خيف اللبس عند الكوفيين وراجع الشراح عند قول المصنف وأبرزنه مطلقا الخ وعلة وجوب الفصل الخ ذكرها المكودى عند قوله وضعفه اعتقد حيث قال ووجه ضعفه الخ الا ان تلك العلة انما تجرى فى الفعل لا فى الوصف وفى بعض النسخ ولا يكون الا مستترا بدل بارزا وفيها نظر أيضا لأن الوصف إذا جرى على غير من هو له وجب الابراز ﴿ فان قلت ﴾ هلا عطفتم على هذا الضمير المنفصل ولم تعطفوا على المتصل ﴿ قلت ﴾ لا يصح لأن المنفصل توكيد للمتصل فلو عطفنا الاسم عليه لزم أن يكون الاسم المعطوف توكيدا للمتصل وهو لا معنى له (أو فاصل ما) (قول المكودى وعلى ضمير متعلق به الخ) هذا يقتضى ان عطفت المذكور فعل الشرط وفيه نظر إذ لا يفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بمعموله والصواب أنه متعلق بفعل مقدر يفسره المذكور أى وان عطفت على ضمير الخ ﴿ فان قلت ﴾ الاشتغال هنا لا يصح لعدم الشاغل للفعل المذكور ﴿ قلت ﴾ الشاغل ضمير مجرور مقدر أى عطفت عليه على أنه يقال ان ما هنا من باب التفسير لا من باب الاشتغال قاله العلامة البنانى (وقوله أو صفة) هذا هو الصواب فتكون ما نكرة فى موضع جر صفة لفاصل والمعنى أو فاصل أى فاصل كان وما هذه تسمى ابهامية لأن الاسم الذى قبلها نكرة شائعة زادته شيوعا وأو فى قوله أو فاصل للاباحة اشارة الى أنه تارة يكون الفاصل واحدا وتارة يكون متعددا نحو قوله تعالى : ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم . (وبلا فصل يرد) (قول المكودى فمن ذلك قول الشاعر قلت إذ أقبلت الخ) البيت من الخفيف وقائله عمر بن ربيعة وإذ ظرف لما مضى من الزمان وفاعل أقبلت ضمير يعود على المحبوبة والشاهد فى عطف وظهر على الضمير المرفوع المتصل بلا فصل وهو بضم الزاى جمع زهراء وسيقول الناظم فعل لنحو أحمر وحمرا وهو صفة لمحذوف وتهادى فعل مضارع واصلة تتهادى فحذف احدى التاءين ومعنى تهادى تتبختر والكاف كنعاج اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف ونعاج هى البقر الوحشى والفلا الصحراء وتعسفن حال من نعاج أى خرجن عن الطريق ورملا منصوب على حذف الخافض أى فى رمل والمعنى أن هذه المحبوبة أقبلت ومعها نسوة زاهرات تتبخترن تبخترا مثل تبختر بقر الوحش فى الصحراء فى الخروج عن طريق الناس وقد ملن فى الرمل للأمن من

وقول الآخر: ورجا الأخيطل من سفاهة نفسه * مالم يكن وأب له لينالا

فأب معطوف على الضمير المستتر في يكن وليس بينهما توكيد ولا فصل وفهم من قوله فاشيا أنه كثير في الشعر وفيه إشعار بأنه غير فاش في النثر ومنه قولهم مررت برجل سواء والعدم فالعدم معطوف على ضمير مستتر في سواء وليس فيه فصل ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله: (وضعفه اعتقد) ووجه ضعفه أن ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فاذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل وفي يرد ضمير مستتر عائد على العطف وفي النظم متعلق بيرد وكذلك بلا فصل وفاشيا منصوب على الحال من الضمير في يرد ثم قال:

(وعود خافض لدى عطف على * ضمير خفض لازما قد جعلا)

يعني أنه إذا عطف اسم على ضمير مخفوض لزم اعادة الخافض وشمل المخفوض بالحرف نحو مررت بك وبزيد والمخفوض بالاسم نحو جلست بينك وبين زيد فاعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين الا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم ولذلك قال: (وليس عندي لازما) يعني أن إعادة الخافض في ذلك لا تلزم عندي ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(إذ قد أتى * في النظم والنثر الصحيح مثبتا)

وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها قوله:

فاليوم قدبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة حمزة: واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام بخفض الارحام عطفا على الضمير في به ثم قال: (والفاء قد تحذف مع ماعطفت) يعني أن الفاء العاطفة قد تحذف هي ومعطوفها كقوله عز وجل: أن اضرب بعصاك البحر فانفلق. أي فضرب فانفلق ثم قال: (والواو) أي والواو قد تحذف أيضا مع ماعطفت كقوله تعالى: سرابيل تقيكم الحر. أي والبرد وذلك في الفاء والواو مشروط بأمن اللبس وإلى ذلك أشار بقوله: (إذ لا لبس) أي إن لم يكن لبس في حذف الفاء والواو مع معطوفهما وفهم من قوله قد تحذف أن ذلك قليل والفاء مبتدأ وخبره قد تحذف والواو مبتدا وخبره محذوف أي والواو كذلك

الذى يصيدهن ومقول الشاعر مذكور في الأبيات بعد (وقوله وقول الآخر ورجا الأخيطل الخ) البيت من الكامل وقائله جرير يهجو الأخطل فتصغيره للتحقير ورجا فعل ماض والأخيطل فاعل ومن تعليلية أى لأجل سفاهة نفسه ومامفعول لرجا واسم يكن عائد على الأخيطل وأب معطوف على الضمير وفيه الشاهد وله صفة لأب ولينالا اللام لام الجحود وينال مضارع منصوب بأن مضمرة وألف ينالا للتثنية عائد على الأخيطل وأبيه (وقوله على الضمير المستتر في سواء) لأنه مؤول بالمشتق أى مستوهم والعدم ومنه ما في البخارى من قوله صلى الله عليه وسلم: كنت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر. وكون الحديث مرويا بالمعنى كما في الأزهرى تبعا لأبى حيان باطل (وقوله عائد على العطف) أى المفهوم من عطف فهو وان لم يتقدم له ذكر فقد تقدم مايؤخذ منه (وقوله متعلق بيرد) الصواب انه متعلق بفاشيا ليفيد كلامه ورود العطف في النثر أيضاً لكنه غير فاش (وعود خافض لدى عطف) (قول المكودى لازمة عند جمهور البصريين الخ) وجه لزومها أن الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اتصاله بالكلمة فهو كجزء الكلمة فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على ما أشبهه ﴿فإن قلت﴾ إذا أعيد الجار مع المعطوف فهل الجار والمجرور معا معطوفان على الجار والمجرور قبلها أو المجرور معطوف على المجرور فقط ﴿قلت﴾ قال الرضى الصواب هو القول الثانى وهو الذى يظهر من قول الناظم على ضمير خفض الخ لكن يلزم عليه أمران الغاء الجر الثانى واتصال الضمير بغير عامله في نحو مررت بك وبه وجلست بينك وبينه وكلاهما محذور وأجيب بأن الجار الثانى إنما جيء به لبيان أن العطف وقع على الضمير فقط لا عليه ولا على ماقبله وأن الضمير كلمة برأسها (إذ قد أتى * في النظم) (قول المكودى منها قوله الآن قد بت الخ) البيت من البسيط والآن وفي نسخة فاليوم وكل منهما منصوب على الظرفية وبت بتشديد التاء المفتوحة من أخوات كان وتاء المخاطب اسمها وتهجو مضارع وفيه ضمير مستتر فاعله والواو لام الكلمة ونا مفعوله والجملة في محل نصب خبر بت وتشتمنا معطوف على تهجونا فاذهب جواب شرط مقدر كأنه قال له ان فعلت ذلك فاذهب الخ وما نافية ومن عجب مبتدأ مجرور بمن الزائدة وبك خبر مقدم والشاهد في عطف الأيام على الكاف من بك من غير إعادة الباء كأنه قال لا عجب في هذا لأن هذه الأيام غير صالحة وأنت كذلك فلو كان الزمان صالحا لتعجبت منك (وقوله كقراءة حمزة الخ) حمزة يقرأ بتخفيف سين تساءلون ثم الاستدلال بهذه الآية لا يتم الا لو كان حمزة لا يقف على الهاء في به وإلا فالرواية الآن عندنا أن حمزة يقف عليه فيكون حينئذ والأرحام مستأنفاً والواو حرف قسم والأرحام مقسم به على حد والطور والنجم مما أقسم به من المخلوقات فلا يصح الاستشهاد بهذه القراءة (والفاء قد تحذف مع ماعطفت) هذه المسئلة من متعلقات حروف العطف فالأولى للناظم والموضح تقديمها ويذكرانها عند قوله واخصص بفاء الخ (قول المكودى كقوله عز وجل: أن اضرب. الخ) ان مخففة من الثقيلة وضمير الأمر والشأن اسمها وجملة اضرب خبرها وهو الذى يدل على ضرب المعطوف بالفاء المقدر وهذا المعطوف المقدر معطوف على أوحينا قبل (وقوله تعالى: سرابيل.) جمع سربال بكسر السين وهو القميص

ويجوز أن يكون الواو معطوفا على الفاء ثم قال :

(وهى انفردت * بعطف عامل مزال قد بقى * معموله دفعا لوهم اتقى)

يعنى ان الواو انفردت عن سائر حروف العطف بأنها يعطف بها عامل مزال أى محذوف بقى معموله وذلك كقوله :

علفتها تبنا وماء باردا * حتى غدت همالة عيناها

فتبنا مفعول ثان لعلفتها والواو التى بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره وسقيتها وهو عامل فيما باشرته الواو فى اللفظ وهو ماء فالعامل المزال هو سقيتها والمعمول الباقى هو ماء وقوله : دفعا لوهم اتقى . يعنى أن حمل مثل هذا على حذف العامل انما هو لرفع ما يتقى من كون ماء معطوفا على تبنا إذ لا يصح لعدم اشتراكه معه فى العامل ومن كونه مفعولا معه لأن المعية متعذرة فيه ثم قال : (وحذف متبوع بدا هنا استبح) يعنى ان حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه وذلك كقولك لمن قال لك ألم تضرب زيدا بلى وعمرا أى بلى ضربته وعمرا ومفهومه أن ذلك سائغ فى جميع حروف العطف وليس كذلك بل إنما ورد فى الفاء والواو وأو وهو فى أو قليل ثم قال :

(وعطفك الفعل على الفعل يصح) يعنى ان الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض كما يكون ذلك فى الأسماء نحو زيد قام وقعد ويقوم ويقعد وعطفك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل والفعل مفعول بالمصدر وعلى متعلق به ويصح فى موضع خبر المبتدأ ثم قال :

(واعطف على اسم شبه فعل فعلا) يعنى انه يجوز أن يعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل وذلك كقوله عزوجل : إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا . فأقرضوا معطوف على المصدقين لشبهه بالفعل لكونه عليه اسم فاعل والتقدير ان الذين تصدقوا وأقرضوا وكذلك قوله تعالى : أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن . أى وقابضات ثم قال :

(وعكسا استعمل تجده سهلا) العكس هو أن تعطف الاسم المشابه للفعل على الفعل كقوله تعالى : يخرج الحى من الميت ومخرج الميت

والدليل على المعطوف بالواو المحذوف أن كل ما يقى الحر يقى البرد وخص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب وبلادهم حارة فالذى يقى الحر هو الذى يكون نعمة عندهم (وقوله أن يكون الواو معطوفا الخ) فيه نظر لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ والخبر المذكور لا يكون خبرا عن شيئين لافراد ضميره والا لقال قد يحذفان (وهى انفردت * بعطف) (قول كذى كقوله علفتها تبنا الخ) البيت من الرجز والضمير للدابة والشاهد فى وماء فانه معمول لمحذوف وغدت فعل ماض يحتمل أن يكون فاعله ضمير الدابة وهمالة حال من الضمير وعيناها بألف التثنية فاعل بهمالة ويحتمل أن يكون فاعل غدت عيناها وهمالة حال من عيناها مقدمة عليه ثم انه كما يحتمل رفع الابهام بما فى المكودى فى هذا البيت يحتمل أن يؤول علفتها بعامل يصح تسلطه على التبن والماء كناولتها وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال ولذا لم يمثل به الموضح وانظر فقد مثل المرفوع بما علمت سقوطه والمنصوب والمجرور (وحذف متبوع) (قول المكودى ومفهومه أن ذلك الخ) فيه نظر إذ الذى يفهم من قول الناظم هنا الذى هو اشارة للمكان القريب خصوص الفاء والواو لان الكلام قريبا انما هو فيهما خصوصا قاله الشمنى (قوله وهو فى أو قليل) حتى قيل انه خاص بالشعر ولم يمثل المكودى لحذفه مع الفاء ومنه قوله تعالى: أفلم يروا. التقدير أعموا فلم يروا ومثاله بعد أو قوله : فهل لك أومن والد لك بعدها . أى فهل لك من أم أومن والد الخوزاد بعضهم ثم وبعضهم أم المتصلة ﴿فرع﴾ أقسام المعطوف والمعطوف عليه والعطف أربعة حذف العاطف والمعطوف معا حذف المعطوف وحده حذف المعطوف عليه وحده حذف حرف العطف وحده تكلم الناظم على الأول فى قوله والفاء قد تحذف الخ وعلى الثانى فى قوله وهى انفردت بعطف الخ وعلى الثالث فى قوله وحذف متبوع ولم يتكلم على الرابع مع أنه ارتكبه كثيرا فى هذا النظم وبابه الشعر قيل ويجوز فى النثر على قلة (وعطفك الفعل) أطلق المصنف فى الفعلين وشرحه المكودى على ظاهره مع أن الفعلين مقيدان بأن يكونا متحدين فى الزمان فلا يعطف ما يفيد الماضى على ما يفيد المستقبل ولا العكس وأما اتحاد الصيغة بأن يكونا معا فعلين ماضيين اصطلاحا أو يكونا مضارعين فلا يشترط بل يجوز اختلافهما ثم انهم استشكلوا هذا الكلام بأنه لا يوجد له مثال بل الامثلة التى ذكروا انما هى من عطف جملة على جملة لأن كل فعل له فاعل لا أنه عطف فعل على فعل فقط ﴿وأجيب﴾ بأنه لما كان فاعل الفعل الأول هو فاعل الفعل الثانى صار الفعلان معا كأنهما ليس لهما الا فاعل واحد فصح اطلاقه عطف الفعل على الفعل بهذا الاعتبار (واعطف على اسم) (قول المكودى فأقرضوا معطوف الخ) تبع فى هذا الفارسى والزمخشرى وهو منتقد لأن المعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما بالمصدقات وقد علمت صحة عدم الفصل بين الصلة والموصول ولا يصح أيضا عطفه على صلة أل فى المصدقات لاختلاف الضمائر إذ ضمير المصدقات مؤنث وضمير اقرضوا مذكر فيتخرج حينئذ على حذف الموصول لدلالة ما قبله عليه والأصل والله أعلم والذين أقرضوا (وقوله أى وقابضات) قيل الأول أن يؤول صافات ويترك يقبضن على حاله لأن كلامنا فى عطف فعل على اسم شبيه به فيؤول الشبيه بفعل صريح وهو يصففن وأجيب بأن صافات حال والأصل فى الحال أن تكون مفردة فالتأويل إنما هو فى الثانى (وعكسا استعمل) (قول المكودى كقوله تعالى : يخرج الحى الخ .) تبع فى التمثيل بهذه الآية الناظم فى شرح التسهيل وأوردوا

من الحي. فمخرج شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

﴿ البدل ﴾

(التابع المقصود بالحكم بلا * واسطة هو المسمى بدلا)

التابع جنس يشمل التوابع كلها والمقصود بالحكم مخرج للنعت وعطف البيان والتوكيد فانها مكملات للمقصود بالحكم وقوله: بلا واسطة قال الشارح أخرج به المعطوف ببل فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد فان المعطوف بغير بل غير مستقل بالقصد وحمله المرادى على انه المقصود بالحكم مطلقا فاخرج به المعطوف عطف النسق ببل وغيرها وهو أظهر والتابع مبتدأ والمقصود بالحكم نعت له وبلا متعلق بالمقصود وهو مبتدأ والمسمى خبر والجملة خبر التابع وبدلا مفعول ثان بالمسمى ثم شرع فى ذكر أقسامه فقال:

(مطابقاً أو بعضا او ما يشتمل * عليه يلفى أو كمعطوف ببل)

فذكر له أربعة أقسام الأول المطابق وهو بدل الشىء من الشىء ويسمى أيضا بدل كل من كل نحو قام زيد أخوك

عليه اشكالا حاصله ان جملة يخرج خبر عن ان بعد الخبر بفالق ومحل الرفع ثابت للجملة بتمامها لا للفعل فقط وحينئذ فيمكن أن يكون مخرج معطوفا على الفعل وحده وأجيب بأن مخرج الاسم فى الحقيقة معطوف على محل الجملة وهو الرفع لكن لما كان المقصود من الجملة هو الرفع أطلقوا العطف عليه قاله الشهاب والتأويل فى هذه الآية فى الفعل لأن الأصل فى الخبر الافراد ﴿ فان قلت ﴾ كيف جاز عطف الاسم على الفعل وعكسه مع ان حرف العطف لا يربط بين مختلفى الجنس ﴿ قلت ﴾ انما جاز لأن أحدهما مؤول بالآخر فآل الأمر لاتحاد الجنس والله أعلم.

﴿ البدل ﴾

هذا هو الخامس من التوابع وهو آخرها وكما يسمى بالبدل يسمى بالترجمة والتبيين والتكرير وهو لغة العوض قال تعالى: عسى ربنا أن يبدلنا. أى يعوضنا واصطلاحا قال المصنف التابع المقصود الخ (قول المكودى قال الشارح أخرج به المعطوف ببل الخ). يعنى بعد الاثبات لا مطلقا نحو جاء زيد بل عمرو فان المقصود بالحكم الذى هو المجىء انما هو للثانى دون الأول وحاصل هذا الكلام الذى اختصره المكودى حتى وقع فى الايهام ان الشارح والمرادى اختلفا فى معنى قول المصنف المقصود بالحكم فحمله الشارح على المقصود بالحكم وحده دون المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان والمعطوف عطف نسق إذا كان غير مقصود أصلا وهو المعطوف بلا ولكن وبل بعد النفى أو كان مقصودا مع ما قبله وهو المعطوف بالواو والفاء وثم وحتى وأم وأو ويبقى داخلا المعطوف ببل بعد الاثبات لأنه مقصود وحده كما علمت فأخرجه بقوله بلا واسطة هذا كلام الشارح وهو ما فى الموضح فاعتراضه عليه تحامل قطعا وحمل المرادى المقصود على مطلق المقصود أى وحده أو مع المتبوع فأخرج به النعت والتوكيد وعطف البيان واحد أقسام النسق وهو غير المقصود أصلا وقد علمته وأخرج بقوله بلا واسطة القسم الثانى والثالث من أقسام عطف النسق وهما المقصود مع المتبوع والمقصود وحده فتبين لك أن الخلاف بينهما انما هو فى عطف النسق المقصود مع المتبوع والشارح أخرجه بقوله المقصود والمرادى أخرجه بقوله بلا واسطة ومثالها واحد وبعد هذا فالأولى مما فى المرادى إذ ليس فى كلام الناظم ما يفيد حصر المقصود فى التابع دون المتبوع كما ادعاه الشارح والموضح ﴿ فان قلت ﴾ ذلك مأخوذ من تعريف الجزأين التابع والمقصود ﴿ قلت ﴾ ذلك لا يصح لأن المقصود ليس خبرا فليس من جزأى الابتداء وانما هو نعت فلا يفيد حصرا وانما يفيد حصر ما يسمى بدلا فى التابع الموصوف بما ذكر فالحق ما فى المرادى الا أنه جعل جميع أقسام عطف النسق خارجة بقوله بلا واسطة وقد علمت ما هو الحق وهنا أبحاث أخر تركناها لطولها وفى النظم تقديم الحد على المحدود والذى سهل ذلك التصريح بالمحدود فى الترجمة (وقوله متعلق بالمقصود الخ) الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من الضمير فى المقصود العائد على التابع (مطابقا أو بعضا) (قول المكودى فذكر أربعة أقسام الخ) كلام المكودى يقتضى انها أكثر وقد زاد بعضهم خامسا وهو بدل الكل من البعض وجعل منه السيوطى قوله تعالى: فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن. فجنات جمع بدل من الجنة وهو مفرد والحق انه بدل كل من كل وان الجمع فى الثانى انما هو باعتبار الأماكن وان أل فى الجنة للجنس فتصدق بالمتعدد (وقوله وهو بدل شىء من الشىء الخ) أى بدل شىء من شىء أو تقول ان أل فى الشىء للكمال وعبر المصنف بالمطابق مخالفا لتعبير الجمهور ببدل الكل لوقوعه فى أسماء الله تعالى نحو: صراط العزيز الحميد الله. فى قراءة الجر وهى لا يقال

الثانى بدل البعض من الـكل نحو أكلت الرغيف ثلثه الثالث بدل الاشتمال وهو ما يصح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقا ولا بعضا وأكثر ما يكون بالمصدر نحو أعجبتنى الجارية حسنها وقد يكون بالاسم نحو سرق زيد ثوبه الرابع بدل الاضراب وهو نوعان وسيأتى ومطابقا وما عطف عليه مفعول ثان ليلفى وفى يلفى ضمير مستتر وهو المفعول الأول يلفى وهو عائد على البدل ثم قسم الرابع الى قسمين والبهما أشار بقوله :

(وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب * ودون قصد غلط به سلب)

يعنى ان القسم الرابع على قسمين أحدهما يسمى بدل الاضراب وهو ما يذكر متبوعه بقصد كقولك أكلت خبزا لحما ومعناه ان قولك أكلت خبزا قصدت إلى الاخبار بأكل الخبز وهو حقيقة ثم أضربت عن ذلك اللفظ وأخبرت انك أكلت لحما دون ان تسلب الحـكم عن الأول والثانى يسمى بدل الغلط وهو مالا يقصد متبوعه بل يجرى لسان المتكلم عليه دون قصد كقولك رأيت زيدا حمارا أردت أن تقول رأيت حمارا فغلطت فقلت رأيت زيدا ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله غلط به سلب أى سلبت الغلط عن الأول بالثانى وذا مفعول مقدم باعز ومعنى اعز انسب وللاضراب متعلق باعز وقصدا منصوب بصحب وفاعل صحب هو البدل المشار اليه بذا وقصدا بمعنى مقصودا وهو واقع على الأول ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أى ان صحب البدل إذا قصد وقوله ودون قصد فى موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه أى وان صحب البدل المتبوع حالة كونه دون قصد وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف أى هو بدل غلط وبه سلب صفة ومفعول سلب ضمير عائد على الحكم

فيها كل ولا جزء (وقوله بدل البعض من الـكل) أى بدل جزء من كل قليلا كان الجزء كمثال المـكودى أو مساويا كأكلت الرغيف نصفه أو أكثر كأكلت الرغيف ثلثيه ولابد فى بدل البعض من ضمير ملفوظ به كهذه الأمثلة أو مقدر كقوله تعالى : ولله على الناس حج البيت من استطاع . فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل على أحد التأويلات والضمير مقدر أى منهم (أوما يشتمل عليه) اختلفوا هل المبدل منه هو الذى اشتمل على البدل أو العكس أولا اشتمال لواحد منهما على الآخر وانما المشتمل هو العامل المسند للمبدل منه إذ كان يحتمل قبل ذكر البدل أن يكون معناه للبدل أو لغيره فقولك نفعنى زيد علمه قبل ذكر البدل وهو علمه يحتمل أن يكون نفعه من جهة علمه أو ماله أو ذاته أو غلامه فيكون المشتمل حينئذ هو العامل ﴿ فان قلت ﴾ على أى شىء يحمل كلام الناظم ﴿ قلت ﴾ ما نكرة موصوفة واقعة على البدل قطعا ثم ان قرأت يشتمل بكسر الميم مبنيا للفاعل وفاعله يعود على ما وهاء عليه للمبدل منه المفهوم من السياق كان المأخوذ منه القول الثانى فقط وان قرأته بفتح الميم مبنيا للمفعول فيكون عليه هو النائب عن الفاعل وضمير عليه للبدل احتمل القول الأول وهو الذى فى التسهيل واحتمل القول الثالث وهو الذى حمل الموضح عليه كلام الناظم وهو الصواب (قول المـكودى وهو مايصح الخ) أى ما يصح للمتكلم أن يستغنى بالمبدل منه عن البدل ويكون المعنى صحيحا كأن تقول أعجبتنى الجارية وأنت تريد حسنها ورد هذا الضابط بما لا يقنع فلو لم يصح الاستغناء بالأول عنه نحو أسرجت زيدا فرسه فهو بدل غلط إذ لا يحسن أسرجت زيدا (أو كمعطوف ببل) الـكاف اسمية بمعنى مثل معطوف على مطابقا قال يس وكلام الشارح كالصريح فى تخصيص قول المصنف أو كمعطوف ببل ببدل الاضراب دون بدل الغلط والنسيان وعليه حمله المـكودى حيث قال الرابع بدل الاضراب ولا يصح التقسيم بعده فى قوله وذا للاضراب لأنه يلزم عليه تقسيم الشىء الى نفسه وغيره والأولى ان المراد بكونه كالمعطوف فى قصد البدل والاعراض عن المبدل منه بأن يحتمل أن يكون مقصودا ويحتمل أن يكون غير مقصود فيشمل الأقسام الثلاثة وهو أولى (وذا للاضراب) (قول المـكودى على قسمين) مع قوله فى التوطئة ثم قسم الرابع الى قسمين تبع ظاهر عبارة الناظم والحق ان الاقسام ثلاثة بدل اضراب وبدل نسيان وبدل غلط فان كان المتبوع مقصودا قصدا صحيحا كالبدل فالمبدل بدل اضراب وان كان المبدل منه مقصودا أولا ثم تبين له فساد قصده فبدل نسيان وان كان الأول غير مقصود وانما سبق اللسان اليه فبدل غلط ومثال المصنف خذ نبلا مدى الآتى محتمل للثلاثة قال ذلك الموضح تبعا لغيره وهو صريح فى ان المبدل منه مع البدل مقصودان فى القسم الأول وهو بدل الاضراب وهو قول المـكودى دون ان تسلب الحـكم عن الأول وهو غير صحيح لأنه يصير هذا البدل كالمعطوف بالواو وهو خلاف قول الناظم كمعطوف ببل والصواب ان الأول بقى مسكوتا عنه قاله بنانى فى حواشى المـكودى ﴿ فان قلت ﴾ هو يمكن ان يدخل بدل النسيان فى كلام الناظم ولا يمكن ﴿ قلت ﴾ كلام الموضح حيث قال والناظم وأكثر النحويين الخ يقتضى ان الناظم ادخل بدل النسيان فى بدل الغلط وهو غير ظاهر من المصنف والظاهر أنه داخل فى قوله إن قصدا صحب لأنه يصدق بما إذا قصد أولا ثم تبين فساد قصده وهو بدل النسيان وبما إذا لم يتبين له قصد الأول وهو بدل الاضراب نعم كلام الناظم يقتضى ان النوعين يسميان ببدل الاضراب وليس كذلك فالاعتراض عليه انما هو فى عدم التفرقة والا فكلامه شامل لهما (وقوله أى سلب الغلط عن الأول الخ) بين ان عبارة الناظم أولى من عبارتهم

المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وان صحب البدل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع ثم مثل للاقسام الأربعة فقال :

(كزره خالداً وقبله اليدا * واعرفه حقه وخذ نبلا مدى)

فزره خالداً مثال للبدل المطابق لان خالدا والضمير المتصل فى زره شئ واحد وقبله اليدا مثال لبدل البعض من الكل واعرفه حقه مثال لبدل الاشتمال وفى هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من الضمير وسيأتى وخذ نبلا مدى مثال للبدل المباين وقد تقدم أنه على قسمين والمثال محتمل لهما لأنه يجوز ان يكون قصد الأول فيكون كقولك أكلت خبزا لحما وأن لايقصده فيكون كقولك رأيت زيدا حمارا والمدى جمع مدية وهو السكين ثم قال :

(ومن ضمير الحاضر الظاهر لا * تبدله الاما احاطة جلا * أو اقتضى بعضا أو اشتمالا)

يعنى أن ضمير الحاضر لا تبدل منه الظاهر مطلقا بل ان كان بدل بعض جاز مطلقا وكذلك بدل الاشتمال ومثال بدل البعض قول الشاعر :

أوعدنى بالسجن والاداهم * رجلى فرجلى شثنة المناسم

ومثال بدل الاشتمال قوله : ذرينى ان أمرك لن يطاعا * وما ألفيتنى حلمى مضاعا

فحلمى بدل اشتمال من الياء فى ألفيتنى وان كان مطابقا فيشترط فيه أن يدل على احاطة نحو جئتم كبيركم وصغيركم وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البدل منه مطلقا وقد تقدم فى المثل ومن ضمير متعلق بتبدله والظاهر مفعول بفعل مقدر يفسره تبدله والا استثناء وما منصوب على الاستثناء وهى موصولة وصلتها جلا واحاطة مفعول بجلا وأو اقتضى معطوف على جلا ثم مثل بدل الاشتمال فقال : (كانك ابتهاجك استمالا) فابتهاجك بدل من الضمير فى إنك واستمالا خبر إن ثم قال :

(وبدل المضمن الهمز يلى * همزا)

يعنى ان المبدل منه اذا كان اسم استفهام لابد أن يكون البدل مقترنا بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله : (كمن ذا أسعيد أم على) وبدل مبتدأ والهمزة مفعول ثان بالمضمن ويلى فى موضع خبر المبتدأ وهمزا مفعول بيلى ومن اسم استفهام وهو مبتدأ وذا خبره وأسعيد أم على بدل من من ثم قال : (ويبدل الفعل من الفعل كمن * يصل الينا يستعن بنا يعن)

يعنى أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل وظاهره ان ذلك جائز فى جميع أقسام البدل والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله :

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

فتأتنا وتلمم متفقان فى المعنى وبدل الاشتمال

ببدل الغلط لانها تقتضى أن البدل هو الغلط فلو سموه ببدل سلب الغلط لكان أولى (كزره خالدا) (قول المكودى وقبله اليدا مثال الخ) وأل فيه نائبة عن ضمير مضاف اليه والاصل قبله يده لانه بدل البعض لا بد فيه من الضمير كما علمت (وقوله بدل الظاهر من الضمير) أى الغائب وسيأتى فى مفهوم قوله ومن ضمير الحاضر الخ (وقوله انه على قسمين الخ) قد علمت أنه أقسام ثلاثة والمثال محتمل لها (ومن ضمير الحاضر الخ) (قول المكودى جاز مطلقا) أى سواء كان أقل من الباقى أو مساويا له أو أكثر هذا معنى الاطلاق وليس معناه سواء دل على الاحاطة أم لا لأنه لا يتصور فيه ولما فهم بعض ان معنى الاطلاق هو هذا قال لا معنى للاطلاق وقدم شرح قول المصنف أو اقتضى بعضا الخ على قوله الاما إحاطة جلا ولا معنى له إلا ما فيه من التفصيل (وقوله قول الشاعر أوعدنى بالسجن الخ) البيت من الرجز وأوعد فعل ماض يستعمل غالبا فى الشر ووعد الثلاثى يستعمل غالبا فى الخير وفاعله ضمير المحدث عنه وياء المتكلم مفعوله والاداهم جمع أدهم القيد ورجلى بدل بعض من ياء المتكلم وفيه الشاهد ورجلى مبتدأ وشثنة أى غليظة خبر والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين وهو فى الأصل خف البعير واستعمله هنا فى أصابع الانسان ثم يحتمل أن تكون أصابعه غليظة لا يدخل فيها قيود ويحتمل أن يكون ذلك كناية عن عدم قدرته على ذلك (وقوله ذرينى ان أمرك الخ) البيت من الوافر وقائله عباد بن زياد العبادى وذرى أمر بمعنى اتركينى وفاعله ياء المؤنثة المخاطبة والنون نون الوقاية والياء مفعوله وان حرف توكيد ونصب جواب سؤال مقدر وجملة لن يطاعا خبر إن وما نافية وألفى فعل ماض والتاء المكسورة فاعله وياء المتكلم مفعوله به وحلمى بدل اشتمال من الياء وفيه الشاهد ومضاعا مفعول ثان لألفى (كانك ابتهاجك) الابتهاج هو الفرح والسرور والاستمالة امالة القلوب اليه والمعنى ان فرحك تميل القلوب اليه وفاعل استمال يعود على الابتهاج ولو راعى المبدل منه وهو الكاف لقال استملت بتاء الخطاب ومراعاة البدل هو الكثير الغالب فيقال ان زيدا عينه حسنة نعينه بالنصب بدل بعض من زيد ولو راعى المبدل منه لقال حسن (قول كدى خبر كان بالكاف) هذا هو الذى فى غالب النسخ وهو بعيد لأن الكاف حرف جر وان بكسر الهمزة هى العاملة وفى بعض النسخ خبر ان وهى الصواب (ويبدل الفعل) (قول المكودى متى تاتنا الخ) البيت من الطويل ومتى اسم شرط جازم وتأت فعل الشرط مجزوم بحذف الياء وفاعله ضمير المخاطب ونا مفعوله وتلمم بدل كل من كل لان الاتيان والالمام معناهما واحد كما قيل وفيه الشاهد وفى ديارنا حال وتجد مجزوم جواب متى وهو مضارع وجد بمعنى أصاب متعد لواحد وهو حطبا وجزلا أى غليظا نعت حطبا ونارا معطوف على حطبا وتأججا مضارع صفة نارا أى تتوقد ويأكل بعضها بعضا وأصله تتاججن

كقوله تعالى: ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب. ومنه قوله فى المثال من يصل الينا يستعن بنا يعن فيستعن بدل من يصل بدل اشتمال وأما بدل الغلط فأجازه قوم ونقل جوازه عن سيبويه والقياس يقتضيه ومثاله قام قعد زيد أردت أن تقول قعد فغلطت فقلت قام ثم أبدلت قعد منه وأما بدل البعض فلم يسمع .

﴿ النداء ﴾

النداء فى اللغة الصوت ويضم أوله ويكسر وهو فى الاصلاح الدعاء بحروف مخصوصة والمنادى ثلاثة أقسام بعيد وقريب ومندوب وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وللمنادى الناء أو كالناء يا * وأى وآ كذا أيا ثم هيا)

فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف والمراد بالنائى البعيد المسافة أو كالنائى البعيد حكما كالساهى ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله :

(والهمز للدانى) والدانى القريب وذكر له حرفا واحدا وهو الهمز نحو أزيد أقبل ثم أشار إلى المندوب فقال :

(ووا لمن ندب * أويا)

فذكر للمندوب حرفين واو يا نحو وازيداه ويازيداه فعلم أن يا ينادى بها لمندوب وغيره وأن وا لاينادى بها إلا المندوب ثم قال :

(وغير وا لدى اللبس اجتنب) غير وا هو يا يعنى ان يا إذا لم تكن قرينة تبين الندبة اجتنبت وتعينت وا لأنها لالبس فيها ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام قسم يمتنع معه حذف حرف النداء وقسم يقل وقسم يجوز وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله :

بتاءين ونون التوكيد حذفت احدى التاءين عملا بقوله: وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا. وأبدل النون فى الوقف ألفا فقوله وأبدلنها بعد فتح ألفا الخ فهو مبنى لمباشرته نون التوكيد وهذا هو المتعين فى هذا اللفظ وقيل هو ماض فلا حذف والالف للتثنية عائد على النار والحطب (وقوله كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له) فيضاعف بدل اشتمال لان مضاعفة العذاب نوع مما اشتمل عليه لقى الآثام وجعل الأزهرى تبعا للشاطبى هذه الآية بدل الكل من الكل وعلل ذلك بأن مضاعفة العذاب هى لقى الآثام والظاهر مافى المكودى لأن لقى الآثام يحصل بأول جزء من العذاب ويحصل بالمضاعفة فهو نوع مما اشتمل عليه العامل (وقوله فلم يسمع)مثل له الأزهرى تبعا للشاطبى بأن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل بعض من تصل لأن الصلاة مشتملة على السجود وغيره وسلم الأزهرى هنا كلام الشاطبى فى كون الأقسام الأربعة تجرى فى بدل الفعل من الفعل وقال فى شرحه للآجرومية والدرك عليه أى على الشاطبى وذلك أنهم اعترضوا على الشاطبى بأن قالوا ان بدل البعض و بدل الاشتمال لا بد فيهما من ضمير يعود على المبدل منه والضمير إنما يعود على الاسماء انظر حاشيتنا على الآجرومية والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ النداء ﴾

مصدر بمعنى اسم المفعول اى المنادى لان النداء معنى من المعانى والكلام فى الالفاظ وقد مر هذا كثيرا فى كلام الناظم ومناسبة ذكره بعد التوابع أن المنادى تابع لحرف النداء فهو تابع فى الجملة (قول المكودى ويضم أوله الخ) اعلم أن فيه ثلاث لغات أفصحها كسر النون مع المد ثم الكسر مع القصر ثم الضم مع المد وزيادة بعض الضم مع القصر غير مسموع (وللمنادى الناء أو كالناء يا) أظهر فى موضع الاضمار لأن الكاف خاص بالدخول على الظاهر ولايدخل على الضمير الاشذوذا كما مر ﴿ فان قلت ﴾ من جملة الحروف التى ينادى بها البعيد يا وهى ينادى بها اسم الجلالة بل قال الموضح انه لاينادى إلا بها والله تعالى أقرب الينا من حبل الوريد ﴿قلت﴾ أجاب الرضى تبعا للزمخشرى بأن المنادى هو الذى يعد نفسه بعيداً من مولاه لكثرة ذنوبه قيل وهو جواب اقناعى والحق فى الجواب تنزيل البعيد فى المكانة والرتبة منزلة البعيد فى المكان (والهمز للدانى) أى القريب اسم فاعل من دنا إذا قرب والمراد بالهمز المقصورة بدليل تقديم الممدودة فيما ينادى به البعيد وكان ينبغى للمكودى أن يبين ذلك (وغير وا لدى اللبس) (قول المكودى تبين الندبة)أى من النداء نحو يازيد فلا يعلم هل هو منادى أومندوب ومفهومه كالناظم أنه يؤتى بالياء إذا كانت هنالك قرينة تبين الندبة كما فى قول جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز: *وقمت فينا بأمر الله ياعمرا * فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال ياعمر بالضم لأنه مفرد علم (وقوله ثم ان المنادى على ثلاثة أقسام الخ) هذا التقسيم غير مستقيم لأنه يقتضى أن القسم الثانى وهو القليل ليس من الجائز بل مقابل له والحق أنه منه ضرورة فكان الأولى أن يقول ثم ان المنادى قسمان ممتنع الحذف وجائزه والجائز قسمان قليل وكثير (وقوله وقد أشار إلى الأول) أى بالمفهوم والى الثالث بالمنطوق وكون الثانى لايدخل فى كلام الناظم إنما هو باعتبار اخراجه فى قوله وذاك فى اسم الجنس الخ وإلا فقول الناظم قد يعرى شامل للجائز الكثير والقليل وتكون قد للتحقيق بالنسبة للقسم الثالث الكثير وللتقليل بالنسبة للقسم الثانى القليل وقول الناظم وذاك فى اسم الجنس الخ مبين للكثير مفهوما وللقليل منطوقا وما قررنا به هو الذى صرح به المكودى فى قوله بعد ودخل فيهما ما يقل الخ وبما قلنا يجتمع كلامه

(وغير مندوب مضمر وما * جا مستغاثا قد يعرى فاعلما)

يعني أنه يمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكرت أما المندوب والمستغاث فان المقصود فيهما مد الصوت والحذف ينافي ذلك وأما المضمر فيمتنع معه الحذف لانه يفوت معه الدلالة على النداء إذ هو دال بالوضع على الخطاب وغير هذه الثلاثة كسائر الناديات ودخل فيها مايقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الاشارة فأخرجه بقوله :

(وذاك في اسم الجنس والمشار له * قـل ومن يمنعـه فانصر عاذله)

الاشارة الى حذف حرف النداء وفهم من البيت ان في حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الاشارة خلافا لقوله ومن يمنعه والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين وهو اختيار الناظم ولذلك قال ومن يمنعه فانصر عاذله أي انصر من يعذله وعاذل المانع يجيز وعادل اسم فاعل من عذل اذا لام وذاله معجمة ومن حذف حرف النداء مـع اسم الجنس قـوله ثوبي حجر أي ياحجر ومن حذفه مع اسم الاشارة قوله : اذا هملت عيني لها قال صاحبي * لمثلك هذا لوعـة وغـرام أراد ياهذا وفهم منه أن الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك العلم نحو : يوسف أعرض عن هذا . والمضاف نحو : رب اغفرلي. والموصول نحو من لايزال محسنا أحسن الى والمطول نحو طالعا جبلا أقبل وأي نحو أيها المؤمنون وذاك مبتدأ وخبره قل وفي اسم متعلق بقل ومن يمنعه شرط والجواب فانصر عاذله ثم ان المنادى على قسمين مبني على الضم ومنصوب وقد أشار الى الاول بقوله :

اولا وآخراً (وغير مندوب) (قول المكودى فيمتنع حذف حرف الخ) هذا شرح لمفهوم كلام الناظم وعمم المكودى في حرف النداء تبعا لظاهر عبارة الناظم في قوله قد يعرى أي من حرف النداء والحق ان ذلك خاص بالياء لانها أم الباب وهم يتوسعون في الامهات مالا يتوسعون في غيرها (ومضمر) ظاهره ان المضمر يجوز نداؤه كان لمتكلم أو مخاطب أو غائب وليس كذلك بل ان كان لمتكلم أو غائب فلا ينادى اتفاقا لانهما مناقضان لحرف النداء لانهما يقتضيان التكلم أو الغيبة وهو يقتضي الخطاب وأما ضمير الخطاب نحو اياك ففيه خلاف والحق انه لاينادى الا شذوذاً ووجهه ان الجمع بين ضمير الخطاب والنداء جمع بين خطابين وأحدهما يغني عن الآخر ولا ينادى ما كان متصلا بالكاف فلا يجوز ياغلامك لان المنادى غير من له الخطاب (وقوله اذ هو دال بالوضع الخ) معناه ان الضمير للخطاب وياللخطاب فلو حذف يالتوهم انك انما أردت أن تخاطب شخصا دون ندائه فيفوت المقصود وهذه العلة تقتضي ان ذلك إنما يجرى في ضمير المخاطب وهو كذلك لكن نداؤه شاذ كما علمت فصواب المكودى أن يخصصه به في التقرير كالعلة (وذاك في اسم الجنس) (قول كدى الاشارة الى حذف الخ) أي الى التعري من حرف النداء المفهوم من قوله قد يعرى والافهذا اللفظ الذي هو الحذف لم يتقدم له ذكر وأطلق المصنف في اسم الجنس فظهر منه انه لافرق بين أن يـكون لمعين أم لا والذي في الموضح انه ان كان لمعين جاز معه الحذف بقلة وان كان لغير معين امتنع انظره وشارحه (وقوله ثوبي حجر الخ) اصله ياحجر وأصله ان سيدنا موسى عليه السلام كان يغتسل من الجنابة وحده وكان بنو اسرائيل يغتسلون مجتمعين فكانوا يقولون إن به أدرة ولولم يكن به لكان يغتسل معنا فوضع ثوبه على حجر مرة واغتسل فلما أراد أن يأخذ ثوبه هرب الحجر فجعل يتبعه وهو عريان ويقول ثوبي حجر حتى مر على بني اسرائيل فقالوا مابه شيء ﴿ لايقال ﴾ ان موسى من بني اسرائيل فكيف يمكن الاستدلال بكلامه ﴿ فالجواب ﴾ أن الاستدلال به لكون النبي صلى الله عليه وسلم تكلم به وهو من أفصح العرب (وقوله اذا هملت عيني الخ) البيت من الطويل وقائله ذو الرمة وهملت فعل ماض بمعنى صبت وعيني فاعله ومفعوله محذوف أي الدموع ولها متعلق بهملت واللام للتعليل والمعنى اذا صبت عيني الدموع لاجل هذه المحبوبة قال فعل ماض صاحبي فاعله ولمثلك بفتح الكاف خبر مقدم ولوعة مبتدأ وغرام معطوف عليه واللوعة الشغف وهو إحراق القلب بالحب مع لذة يجدها من اتصف به يقال لاعه الحب يلوعه لوعة والغرام الهلاك والعذاب كما في القاموس والمراد بالمثل هنا نفس المخاطب على حد قولهم مثلك لايبخل أي أنت لاتبخل والشاهد في هذا اسم الاشارة حيث حذف معه حرف النداء والاصل بك ياهذا لوعة وغرام (وقوله وفهم منه ان الحذف) هذا منطوق النظم في قوله وغير مندوب الخ (وقوله مع غير الخمسة المذكورة) المندوب والمضمر والمستغاث وهي يمنع الحذف فيها اسم الجنس واسم الاشارة لكن هذا وان فهم من الناظم لايصح ابقاؤه على اطلاقه لما يعلم بالوقوف على التوضيح وشارحه (وقوله والمطول نحو الخ) فيه نظر لان هذا من قبيل اسم الجنس الذي يقل معه الحذف على ماللناظم أو الذي يمتنع معه الحذف على ما للموضح (قوله وأي نحو أيها الخ) فأي منادى باسقاط حرف النـداء والهاء صلة أي زائدة والمـؤمنون صفـة اى واستشكل بعض أيضا هذا بأن أي اسم جنس فهي داخلة فيه ولاتدخل هنا وأجيب عنه بما يطول ذكره (وقوله مبني على الضم الخ)

(وابن المعرف المنادى المفردا * على الذى فى رفعه قد عهدا)

يعنى ان حكم المنادى المعرف المفرد البناء على ما كان يرفع به قبل النداء وشمل قوله المعرف ماتعرف قبل النداء نحو يازيد وما تعرف فى النداء نحو يارجل والمفرد هنا ماليس بمضاف ولاشبيه به فيقال فى نحو يارجال مفرد لانه ليس بمضاف ولاشبيه به وفهم من قوله : على الذى فى رفعه قد عهدا انه اذا كان مثنى يبنى على الالف فتقول يازيدان وان كان جمع مذكر يبنى على الواو نحو يازيدون والمعرف مفعول بابن وكان حقه أن يقدم المنادى لأن المعرف نعت له والمفرد نعت للمنادى وعلى الذى متعلق بابن ثم قال : (وانو انضمام مابنوا قبل النـدا)

يعنى ان الاسم اذا كان مبنيا قبل النداء ثم نودى نوى بناؤه على الضم نحو ياهذا ويابرق نحره ويظهر أثر تقدير الضم إذا أتبع فانه يجوز فيه

الاولى مبنى على مايرفع به لوكان معربا لما ذكر بعد (وابن المعرف المنادى) (قول المكودى ماتعرف قبل النداء) فزيد فى المثال معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وقيل سلب التعريف بالعلمية وخلفه التعريف بالنداء والاقبال والقول الاول هو الحق ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على القول الاول اجتماع معرفين العلمية والنداء على معرف واحد ﴿ قلت ﴾ بأنه ليس المقصود من النداء تعريف المنادى بل المقصود طلب اصغائه لمايلقى له من الكلام لكن لزم من الاقبال عليه تعيينه فتعرف بذلك حيث لم يكن معرفا بدونه وفى النفس منه شىء ﴿ وأجيب ﴾ أيضا بانه لامحذور فى اجتماع دالين على مدلول واحد وانما المحذور تعدد المؤثر لاتعدد الدال ألا ترى الى كثرة الدوال على وجود الله وصفاته ﴿ فان قلت ﴾ لم بنى مع انه اسم ولم بنى على حركة والاصل فى المبنى أن يسكن ولم كانت الحركة خصوص ضمة أو ماناب منابها ﴿ قلت ﴾ أجيب عن الاول بانه بنى لشبهه بضمير المخاطب فى الافراد والتعريف وتضمن معنى الخطاب ﴿ لايقال ﴾ العلة التى يبنى منها الاسم هى شبه الحرف وهنا أشبه الاسم ﴿ لانا نقول ﴾ انما يحتاج لشبه الحرف فى البناء اذا كان أصليا لازما لاتنفك الكلمة عنه وهذا عارض ﴿ وأجيب ﴾ عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيها على عروض البناء ﴿ وأجيب ﴾ عن الثالث بأنه لو بنى على الكسر أو الفتح لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم فى لغتين من لغاته وهما عبد بكسرة واحدة وعبد بفتحة واحـدة (وقوله وكان حقه الخ) اعلم ان أصل كلام الناظم: وابن المنادى المعرف المفرد الخ فالمعرف نعت المنادى فقدم النعت وهو المعرف على المنعوت وهو المنادى فأعرب المعرف مفعولا والمنادى بدلا منه فصار التابع متبوعا ولاغرابة فى هذا قد ورد أن بعض الملوك سأل وزيره عن معنى قوله تعالى : كل يوم هو فى شأن . مع الحديث: فرغ ربك من أربع خلق وأثر ورزق وأجل. فلم يدر مايجيب به فاقسم له انه ان لم يأت له بالجواب ليفعلن به كذا فبات ليلته ساهرا وكان له غلام كيس فقال له مالك فأخبره فقال له أنا أجيب ولكن بمحضر الملك فعند الصباح ذهب الوزير وأخبر الامير بمقالة الغلام فقال له على به فلما أحضر بين يديه سأله عن الآية فقال له ياسيدى ان الله قدر الاشياء فى الازل وهو يظهر الآن ماقدره فقوله : كل يوم هو فى شأن . هى أمور يبديها ويظهرها لا أنه الآن يقدرها فقال مثلك هو الذى يكون وزيرا وأمر الوزير بنزع ثياب الوزارة والبسها للغلام فقال ياسيدى هذا من الامور التى قدرها الله فى الازل وأظهرها فى هذا اليوم فقد كنت تابعا وصرت متبوعا ولو أراد المصنف السلامة من ذلك لقال :

وابن المنادى المفرد المعرفا * على الذى فى رفعه قد ألفا

(وانو انضمام مابنوا) هذا جواب سؤال يرد على قوله على الذى فى رفعه الخ كأنه قيل له هذا ان كان معربا فان كان غير معرب فما حكمه فاجاب بقوله وانو الخ (قول المكودى نحو ياهذا) اعرابه يا حرف نداء وهذا مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الاصل وهو الالف ﴿ فان قلت ﴾ المبنى لاتقدر فيه الحركة وانما تقدر فى المعرب كموسى ﴿ قلت ﴾ انما يرد السؤال لو كانت الحركة حركة اعراب والا فالمقدر هنا حركة بناء كتقدير الفتحة فى الماضى اذا اتصل به ضمير رفع محرك أو واو الجمع نحو ضربوا ﴿ واستشكل ﴾ أيضا بانه يجتمع فى الكلمة المبنية المناداة بناآن بناء فى اللفظ وبناء فى التقدير ﴿ واجيب ﴾ بانه لاتنافى بينهما لتعدد الموجب واحد البناءين أصلى والآخر عارض (وقوله ويابرق نحره الخ) اعرابه يا حرف نداء وبرق نحره منادى مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاصل ثم ان ادخال المكودى هذا المثال هنا يقتضى ان المركب الاسنادى اذا سمى به شخص يكون حال التسمية مبنيا كاسم الاشارة وهو الذى صرح به الازهرى معترضا على الموضح فى قوله والمحكى كالمبنى والحق انه اذا سمى به يكون محكيا والمحكى عندهم من قبيل المعرب لا من قبيل المبنى فبرق نحره مسمى به قبل النداء

مايجوز فى ظاهر الضم فتقول ياسيبويه الظريف والظريف وغير ذلك من أحكام التابع المضموم وإلى ذلك أشار بقوله :

(وليجر مجرى ذى بناء جددا) أى ويجرى المنادى المنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذى جدد بناؤه أى حدث فى النداء ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(والمفرد المنكور والمضافا * وشبهه انصب)

المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يارجلا خذ بيدى لأنه لم يناد رجلا بعينه ومثال المضاف ياعبدالله وياغلام زيد والمراد بشبه المضاف المطول وهو ماعمل فيما بعده رفعاً نحو ياحسنا وجهه أو نصبا نحو ياطالعاجبلا أو فى المجرور نحو يامارا بزيد أو كان معطوفا ومعطوفا عليه نحو ياثلاثة وثلاثين اسم رجل فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل لأن المنادى مفعول بفعل محذوف تقديره انادى ولا خلاف فى وجوب نصبها واليه أشار بقوله : (عادما خلافا) والمفرد مفعول مقدم بانصب وعادما حال من الضمير المستتر فى انصب ثم قال :

(ونحو زيد ضم وافتحن من * نحو أزيد بن سعيد لاتهن)

يعنى ان ماكان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة شروط الأول أن يكون علما كزيد من المثال الثانى أن يكون موصوفا بابن الثالث أن يكون ابن مضافا إلى علم كسعيد من المثال الرابع أن لايفصل بينهما أعنى بين المنادى وصفته الخامس أن يكون المنادى ظاهر الضم وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور ونحو مفعول بضم

مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فإذا ناديته بنيته على الضم مثل زيد لكن ضمه تقديرا وكان من أفراد قوله وابن المعرف المنادى (وقوله مايجوز فى ظاهر الخ) أى فى تابع ظاهر الضم المشار إليه بقوله بعد تابع ذى الضم الخ (وقوله الظريف والظريف) بالنصب مراعاة لمحل المنادى والرفع مراعاة للضم المقدر كما تقول فى تابع ظاهر الضم يازيد الفاضل بالنصب والرفع وسيقول وما سواه ارفع أو انصب (وليجر مجرى) اللام لام الأمر ساكنة وأصلها الكسر لكنها لما دخل عليها العاطف سكنت ويجر مضارع مبنى للمفعول مجزوم بحذف الألف ونائبه المنادى المنوى ضمه ومجرى بضم الميم من أجرى الرباعى اسم موضع منصوب على المفعولية المطلقة مبين للنوع والمعنى وليسر سيره ويعطى حكمه (والمفرد المنكور) (قول المكودى يارجلا خذ بيدى) ومثله يارجلين خذا بيدى ويامسلمين خذوا بيدى فالمثنى والجمع منصوبان بالياء لأنهما من قبيل المفرد (وقوله بشبه المضاف المطول الخ) بصيغة اسم المفعول ويقال له أيضاً الممطول من قولك مطلت الحديدة إذا مددتها ومنه اشتق المطل فى الوعد (وقوله أو كان معطوفا الخ) معطوف على قوله قبله عمل فيما بعده مدخولا (وقوله اسم رجل الخ) فان ناديت جماعة هذه عدتها فان كانت الجماعة غير معينة وجب النصب أيضا وإن كانت معينة عندك بأن أريد نداء ثلاثة على حدتها وثلاثين على حدتها وكل منهما مبهم فى نفسه وجب النصب أيضا لأنه بمنزلة النكرة الغير المقصودة ولا يلزم من تعيين جميع العدد تعيين ثلاثة منه أو ثلاثين وان كانت الثلاثة معينة بأعيانهم عندك والثلاثين كذلك وجب بناء الأول على الضم فان لم يقرن الثانى بأل وجب بناؤه على الواو نيابة عن الضمة لأنه مفرد علم وسيقول واجعلا كمستقل نسقا وبدلا وكذلك ان دخلت عليه يا ولا تجتمع مع أل وان قرن بأل جاز فيه الرفع والنصب عملا بقوله :

وإن يكن مصحوب أل مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى

هذا تحرير المقام وبه تعلم ماوقع هنا للموضح (قول المكودى ولاخلاف فى وجوب نصبها الخ) قيل الأولى أن يقول فى صحة نصبها لأنه هو الذى لاخلاف فيه وذلك أن ثعلبا أجاز فيما اضافته غير محضة نحو ياحسن الوجه بناءه على الضم والحق مافى المكودى وخلاف ثعلب لم يعتبره الناظم بل صرح بقوله عادما خلافا رداعليه اذلا سماع يعضده ولا قياس (نحو زيد ضم وافتحن) هذه المسئلة مع المسئلة الآتية فى الفصل بعد فى قوله: فى نحو سعد سعد الأوس الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف المنادى الخ فكان ينبغى للناظم أن يقدم تلك المسئلة ويذكرها هنا كما فعل الموضح تنكيتا عليه (قول المكودى بخمسة شروط) ثم إن وجه الضم ظاهر واختلفوا فى وجه الفتح فقيل على الاتباع لفتحة ابن اذ الحاجز بينهما باء لكنها ساكنة فهو حاجز غير حصين وقيل تركب المنادى مع ابن تركيب خمسة عشر وقيل ان ابن مقحم وزائد بين المنادى وهو زيد فى مثالنا والمضاف إليه وهو سعيد فعلى الأول تكون فتحة المنادى لاتوصف باعراب ولا بناء وفتحة ابن فتحة اعراب وعلى الثانى فتحة المنادى مع ابن فتحة بناء وعلى الثالث فتحة المنادى فتحة اعراب وفتحة ابن لاتوصف باعراب ولا ببناء والراجح عندهم ان الفتحة فى المنادى فتحة اتباع فيكون المنادى وهو زيد فى مثالنا مبنيا على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع وابن تابع له باعتبار محله لأنه منصوب المحل فكل من المنادى وابن تابع أحدهما للآخر وقد ورد أن العلامة المحقق سيدى أحمد بن عبد العزيز الهلالى كان يقرأ الألفية مع الطلبة حتى وصل لهذا المحل فقال أخبرونى عن شيئين كلاهما تابع للآخر فى وقت واحد وأبى من

وهو أيضا مطلوب لافتحن ومن نحو متعلق بضم وتهن مضارع وهن بمعنى ضعف وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علما ولاما أضيف اليه ابن علما وجب البناء على الضم على ما يقتضيه أصل المنادى المفرد وقد صرح بهذا المفهوم فقال :

(والضم إن لم يل الابن علما * أو يل الابن علم قد حتما)

فمثال قول المنادى غير علم يا رجل ابن سعيد ومثال كون المضاف اليه ابن غير علم يا زيد ابن أخينا والضم مبتدأ وخبره قد حتما وان لم يل شرط وجوابه محذوف والتقدير والضم قد حتم ان لم يل فهو متحتم ويجوز أن يكون قد حتم جواب الشرط والشرط وجوابه خبر الضم واستغنى بالضمير الذى فى حتم عن الرابط لأن جملتى الشرط والجواب يستغنى فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة وعلى هذا فلا حذف ثم قال :

(واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا * مما له استحقاق ضم بينا)

يعنى انه يجوز الضم والنصب فى المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر الشاعر لتنوينه فمثال الضم قوله :

سلام الله يا مطر عليها * وليس عليك يا مطر السلام

ومثال النصب قوله : ضربت صدرها إلى وقالت * يا عديا لقد وقتك الأواقى

والمختار عند الخليل وسيبويه الضم وفى تقديم الناظم له اشعار باختياره وينبغى أن يعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبنى وعند من نصب معرب وما مفعول بانصب وهو مطلوب أيضا لاضمم فهو من باب التنازع وهى موصولة وصلتها نونا واضطرارا مفعول له وهو تعليل لنونا ومما متعلق بنونا وما المجرورة بمن موصولة واستحقاق ضم مبتدأ وبينا خبره والجملة صلة لما وله متعلق ببينا ثم قال :

الجواب إلا إذا سئل نظما مختبرا لطابته فسئل بما نصه :

أمولاى دمت بالعلوم تفيدنا * وتفتح عنا كل ما كان مغلقا
أجب سيدى عن تابعين كلاهما * لآخر متبوع جوابا محققا
إذا قلت يا ابن الاكرمين مناديا * أزيد بن سعد لا برحت موفقا
فأتبعت زيدا اللذى حل بعده * بفتح ففى ذاك الجواب محققا

﴿ فأجاب ﴾

(وقوله وهو أيضا مطلوب الخ) مبنى على مذهب من يجيز تقديم التنازع فيه وقد علمت غير مامرة ان الحق خلافه (والضم ان لم يل الابن علما) جعل المكودى هذا الشطر شاملا لصورة واحدة فقط والحق انه مشتمل على صور أربع احداها ان لايكون هنالك شىء موال للعلم أصلا نحو يا زيد ثانيتها أن يكون هنالك شىء موال للعلم ولكنه غير ابن نحو يا زيد الظريف ثالثتها أن يكون الوصف بابن ويكون الموصوف غير علم نحو يا رجل ابن عمر ورابعتها أن يكون الوصف بابن والمنادى علم ولكنه فصل بينهما نحو يا زيد الظريف ابن عمرو (قول المكودى ويجوز أن يكون الخ) فى كلا الاحتمالين ارتكاب ضرورة أما الأول فلان شرط حذف الجواب مضى الشرط فحيث كان مضارعا كان حذفه مخصوصا بالشعر وأما الثانى فمتى كان الجواب ماضيا مقرونا بقد وجب اقترانه بالفاء ولا تحذف إلا ضرورة (واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا) (قول المكودى فمثال الضم قوله سلام الله الخ) البيت من الوافر وقائله الاحوص وسببه ما ورد انه قدم البصرة وتزوج بامرأة وخرج بها الى المدينة وكانت لها أخت متزوجة هنالك فقالت اذهب بنا إلى أختى فذهب بها فلما وصلا اليها فرحت بهما وكان زوجها غائبا فى ابله وكانت المرأة الغائب زوجها جميلة فباتا عندها ففى الصباح قدم زوج الغائبة وكان قبيح المنظر فقالت للاحوص زوجته سلم على زوج أختى فأنشد مشيرا إلى أخت زوجته : سلام الله يا مطر الخ. وبعده :

فلا غفر الإله لمنكحيها * ذنوبهم ولو صلوا وصاموا
فطلقها فلست لها بكفء * وإلا يعل مفرقك الحسام

وقيل قال ذلك فى أخته كانت متزوجة بمطر فالله أعلم بما كان وسلام مبتدأ وعليها أى على امرأة مطر خبر ويا مطر جملة اعتراضية وفيه الشاهد ثم هذا التنوين تنوين التمكين وقيل تنوين الضرورة (وقوله ومثال النصب قوله ضربت صدرها الخ) البيت من الخفيف وفاعل ضربت ضمير محبوبته وصدرها مفعوله وإلى متعلق بضربت والمعنى ضربت صدرها فرحا بى لما رأتنى نجوت من شدة الحرب مع موت غيرى وقالت معطوف على ضربت والشاهد فى يا عديا بالنصب ومعنى وقتك حفظتك والأواقى من الوقاية وهى الحفظ وتمثيل المكودى بهذا أولى من تمثيل الموضح بقوله أعبدا حل فى شعبى غريبا الخ لأن جملة حل صفة لعبد قبل ندائه وهو شبيه بالمضاف فيجب نصبه (وقوله وفى تقديم الناظم له اشعار الخ) بل الناظم يختار فى العلم الضم وفى النكرة المقصودة الفتح الخ (وقوله عند من ترك الخ) معنى ترك أبقى وهذا الذى قاله كدى مأخوذ من النظم لأنه عبر باضمم وهو من ألقاب البناء وبانصب وهو من ألقاب الاعراب ووجه الضم استصحاب الحركة الأصلية قبل التنوين ووجه نصبه انه مفعول بمحذوف وعليه انه لما نون

(وباضطرار خص جمع يا وأل) يعنى أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء وأل الا فى الضرورة كقوله :

من أجلك يا التى تيمت قلبى * وأنت بخيلة بالود عنى

وقوله : فيا الغلامان اللذان فرا * إيا كما أن تكسبانا شرا

ثم استثنى من ذلك لفظة الله والجملة الاسمية المصدرة بأل فقال (الا مع الله ومحكى الجمل) فيجوز فى الاختيار يا الله بقطع الهمزة ووصلها للزوم أل معه حتى صارت كأنها من نفس الكلمة ويا الرجل منطلق إذا سميت به رجلا لأن أل من جملة المسمى به ثم قال: (والا كثر اللهم بالتعويض) يعنى ان الأكثر فى نداء اسم الجلالة اللهم بميم مشددة مزيدة آخرا عوضا من حرف النداء وفهم منه أن قولهم يا الله وان كان جائزا فى الاختيار دون اللهم فى الكثرة وقد جاء فى الشعر الجمع بين حرف النداء والميم والى ذلك أشار بقوله: (وشذ يا اللهم فى قريض) ووجه شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوض منه ومنه قوله :

انى إذا ما حدث ألما * أقول يا اللهم يا اللهما

﴿ فصل ﴾

(تابع ذى الضم المضاف دون أل * ألزمه نصبا كأزيد ذا الحيل)

شمل قوله تابع جميع التوابع والمراد به ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتى وشمل ذى الضم العلم والنكرة المقصودة والمضاف نعت لتابع

ضعف عن شبه الضمير فرجع الى أصل المنادى وهو النصب بمحذوف (وباضطرار خص جمع يا وأل) (قول المكودى كقولك من أجلك الخ) البيت من الوافر ومن أجلك متعلق بمحذوف أى أصابنى ما أصابنى من الذل والهوان من أجلك ويا حرف نداء والتى منادى وفيه الشاهد حيث جمع بين يا وأل وتيمت فعل وفاعل بمعنى صيرت قلبى ذليلا يقال فلان تيمه الحب إذا ذلله وأنت الواو واو الحال والود الوصال (وقوله فيا الغلامان الخ) البيت من الرجز ويا حرف نداء والغلامان منادى مبنى على الألف والشاهد فى جمع يا وأل والمعنى أيها الغلامان حيث فررتما منى فلا تكسبانى شرا أى لا تكذبا وتخبرا بما لم ترياه وأخبرا بالصدق وان رأيتما نقصا فى السير فأخبرا به وحملناه على هذا المعنى وان كان يحتمل غيره ليوافق ما فى بعض النسخ من قوله ايا كما أن تكتمانى سرا وان الداخلة على المضارع زائدة مثلها فى قوله تعالى: لمن أراد أن يتم الرضاعة. فى قراءة يتم بالرفع (الامع الله) مع حال من جمع (ومحكى الجمل) من اضافة الصفة للموصوف أى والجملة المحكية أو الاضافة على معنى من أى والمحكى من الجمل (قول المكودى ويا الرجل منطلق) يتعين بقاء الألف على وصلها ولا يجوز قطعها محافظة على الأصل خلاف ما فى الأزهرى من أنها همزة قطع (والا كثر اللهم بالتعويض) (قول المكودى عوضا من الخ) اعلم انه يقال لم حذف حرف النداء ولم عوض منه خصوص الميم ولم لم تعوض فى الأول موضع حرف النداء فهذه أسئلة ثلاثة فأجيب عن الأول بأنه لما كان النداء موضوعا لتنبيه الغافل المخاطب والغفلة محال فى حق مولانا جل وعز فحذفوا حرف النداء المشعر بذلك ليرتفع الايهام عن الجاهل وقيل فى جواب الثانى خصت الميم لأنها تقع مع الهمزة موقع أل فتكون للتعريف ومنه سائل النبى صلى الله عليه وسلم بقوله أمن أم بر فى أم صيام أو فى أم صدقة بمعنى البر فى الصيام أو فى الصدقة ويا تكون للتعريف فاشبهها وقيل مجيبا عن الثالث انه لو جعلت أولا لاجتمع زيادتان زيادة الميم وأل وهو ثقيل واللهم مبنى على الضم الظاهر على الهاء لا المقدر فى الميم لأن الميم حرف عوض من الياء فهى حرف مستقل ﴿ فان قلت ﴾ ان التاء فى عدة عوض من فاء الكلمة وهى الواو المحذوفة لأن أصله وعد ومع ذلك جعلوا الاعراب على التاء فما الفرق بين اللهم وبين عدة ﴿ قلت ﴾ التاء فى عدة عوض عن حرف أصلى وفى اللهم عوض من حرف زائد على أصول الكلمة وهو يا (وشذ يا اللهم فى قريض) (قول المكودى ومنه قوله انى إذا ما حدث الخ) البيت من الرجز وقائله أبو خراش الهذلى حين كان يطوف بالكعبة ومات فى زمن عمر من نهش حية وحدث فاعل بفعل محذوف يفسره ألم ولا يصح ان يكون مبتدأ لأن إذا لا يليها الا جملة فعلية وحدث مفرد احداث وهى نوائب الدهر وجملة أقول خبر إن وجملة يا اللهم محكى بأقول والشاهد جمع يا والميم والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ فصل ﴾

هذا أول فصل وقع فى الخلاصة والفصل فى اللغة الحاجز بين شيئين واصطلاحا اسم لطائفة من المسائل المشتركة مع ما قبلها فى الحكم فان كانت غير مشتركة فيعبرون بباب وهو خبر لمبتدأ محذوف أى هذا فصل من نمط ما قبله على حد سورة أنزلناها أى هذه سورة (تابع ذى الضم) (قول المكودى والمراد به ما سوى الخ) أشار المكودى بهذا كالموضح الى أن كلام الناظم عام أريد به الخصوص والقرينة قوله بعد واجعلا كمستقل نسقا وبدلا ولك أن تقول لا فائدة للتقييد هنا مع اشتراط كون التابع مضافا غير مقرون بال لأنه ان كان التابع كذلك يجب نصبه ولو كان نسقا أو بدلا نحو يا زيد وأخانا ويا زيد أخانا وحينئذ فلا فائدة فى التخصيص وانما يحتاج للتخصيص

وخرج به التابع المفرد دون أل خرج به المضاف المقرون بأل وقوله ألزمه نصبا يعني في التابع المستوفي للشروط وذلك اذا كان التابع غير عطف النسق والبدل وكان مضافا مجردا من أل فمثال ما استوفى الشروط في وجوب النصب وهو نعت يازيد ذا الحيل ومثاله وهو توكيد يا زيد نفسه وياتميم كلهم ومثاله وهو عطف بيان يازيد عائد الـكلب فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع والى ذلك أشار بقوله : (وما سواه ارفع أو انصب) فمثال النعت يازيد الظريف والظريف ومثال عطف البيان يازيد قفة وقفة ومثال التوكيد يا تميم أجمعون وأجمعين ومثال المضاف المقرون بال يا زيد الحسن الوجه فهذه أربع صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب وتابع مفعول بفعل مضمر من باب الاشتغال يفسره ألزمه والمضاف نعت لتابع ودون متعلق بالاستقرار على انه حال من تابع ونصبا مفعول ثان بألزمه والمفعول الأول الهاء وما مفعول بارفع وهو مطلوب لانصب فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها سواه ثم قال :

(واجعلا * كمستقل نسقا وبدلا)

يعني ان عطف النسق والبدل إذا تبعا المنادى وحكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم ان كانا مفردين ونصبهما ان كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنيا على الضم أو منصوبا فتقول يا أخانا وزيد ويا أخانا عمرو ويا زيد وأخانا ويا عمرو صاحبنا وسبب ذلك أن البدل على نية تكرار العامل وحرف العطف بمنزلة العامل وإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء والألف في اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة

قوله بعد وما سواه ارفع أو انصب فان التخيير مقيد بغير النسق والبدل (وقوله وخرج به الخ) ضمير به عائد على المضاف وهذه المخرجات حكمها هو المصرح به معها في قوله وماسواه الخ ويبقى على المكودي مفهوم قوله ذي الضم انه لو تبع المنصوب وجب نصبه من باب أحرى نحو يا اخانا ذا الحيل (وقوله يعني في التابع الخ) الأولى حذف في لأنه تفسير للضمير في ألزمه (وقوله يا زيد عائد الخ) هذه التوابع المنصوبة تابعة للمنادى على المحل وعائد الـكلب لقب رجل وسبب تلقيبه بذلك قوله :

مالي مرضت فلم يعدني عائد * منكم ويمرض كلبكم فأعود

ثم ان قول الناظم ذي الضم يوهم أن هذا الحكم مقصور على تابع المنادى المضموم مع أنه في تابع كل منادى مبني على الضم أو نائبه نحو يازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو بالنصب فيهما فلو قال الناظم تابع ذي البنا لشمل ذلك وتكون أل في البناء للعهد والمعهود المنادى الذي مر في الباب قبل ويكون قول الناظم وماسواه الخ شاملا للمبني على الضم ولنحو يا زيدان العاقلان والعاقلين ويا زيدون العاقلون والعاقلين بالوجهين فيهما وهذا الاصلاح أولى من اصلاح الشاطبي الذي نقله المعرب (وقوله من هذه الخ) أي الثلاثة النعت والتوكيد وعطف البيان (وقوله غير مضاف الخ) كان ينبغي أن يزيد بعد غير مضاف أو مضافا مقرونا بأل ثم يقول وإلى ذلك أشار بقوله ليوافق تقريره بعد (وماسواه) أي وما سوى التابع الموصوف بما ذكر فيشمل ما إذا كان التابع غير مضاف بأن كان مفردا وفيه قسمان لأنه تارة يكون مقرونا بأل نحو يا زيد الظريف وتارة يكون غير مقرون بها نحو يا زيد قفة ويا تميم أجمعون ويشمل ما إذا كان مضافا ولكنه مقرون بأل نحو يا زيد الحسن الوجه فالصور الداخلة في وما سواه الخ ثلاث لا غير وبه تعلم ان قول المكودي فهذه أربع صور أي صورة وعيانا والا فهي ثلاث كما علمت لأن الصورة الثانية والثالثة عنده صورة واحدة لأن كلا منهما التابع فيه غير مضاف ولا مقرون بال ومثلت بأمثلة المكودي ليزول الاشكال والصورة الأخيرة لا تمكن الا في النعت والقفة بضم القاف معروفة والقفة أيضا القرعة اليابسة (قول المكودي يجوز فيها الرفع الخ) وجه النصب ظاهر وهو الحمل على المحل واستشكل وجه الرفع للتابع بأنه ان كانت الضمة ضمة اعراب يلزم عليه حدوث حركة اعراب من غير عامل إذ لا يصح أن يكون العامل في المنادى هو العامل في التابع إذ عامل المنادى وهو أنادي أو ادعو القائم مقامه حرف النداء لا يطلب رفعا وانما يطلب النصب وان كانت الضمة ضمة بناء لزم أن تكون حركة بناء تابعة لحركة بناء والتوابع انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه قاله الدماميني وأبقى الاشكال من غير جواب وأجاب عنه العلامة المحقق ابن ذكرى بأن الاشكال لا يرد من أصله لأنه مبني على أن الحركة في التابع حركة اعراب أو بناء والحق أن الضمة ضمة مشاكلة للمتبوع لا توصف لا باعراب ولا ببناء والاعراب بفتحة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المشاكلة (وقوله يفسره يلزمه الخ) ألزمه بفتح الهمزة وكسر الزاي أمر من الزم الرباعي (وقوله فهو من باب التنازع الخ) هذا مبني على مذهب من يجيز تقديم المتنازع فيه وقد علمت أن مذهب الجمهور والناظم على خلافه (واجعلا * كمستقل) هذا تقييد لقوله سابقا تابع ذي الضم (قول المكودي أو منصوبا الخ) أدخله المكودي هنا وان كان الموضوع تابع المضموم لأن حكم البدل والنسق بعد المعرب كحكمهما بعد المبني وانه يحكم لهما بحكم الاستقلال (وقوله على نية تكرار العامل الخ) في بعض النسخ في بدل على أي على نية تكرار ما قام مقام العامل وهو حرف النداء وإلا فحرف النداء ليس بعامل (وقوله بمنزلة العامل) أي بمنزلة تكرار العامل أو ما قام مقامه كما هنا (وقوله وإذا كررت الخ) أي فاذا قدرت لأن الكلام

ونسقا وبدلا مفعول أول باجعلا وكمستقل في موضع المفعول الثاني لأن معنى اجعلا صير ثم المعطوف عطف نسق اذا كان مقرونا بأل ففيه وجهان وإلى ذلك أشار بقوله :

(وان يكن مصحوب أل مانسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى)

يعنى ان المعطوف عطف النسق اذا كان مصحوبا بأل يجوز فيه وجهان الرفع والنصب والرفع هو المختار وهو مفهوم من قوله ينتقى أى يختار وعلم أن ثانى الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم فى بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول يا زيد والحرث والحرث ومنه قوله :

ألا يا زيد والضحاك سيرا * فقد جاوزتما خمر الطريق

روى برفع الضحاك ونصبه وفهم من قوله ورفع ينتقى انه موافق للقائلين باختياره وهو الخليل وسيبويه والمازنى وانما اختير لمناسبة الحركتين ولما حكى سيبويه انه أكثر فى كلام العرب من النصب ومصحوب خبر يكن ومانسق اسمها ويجوز العكس والأول أرجح وفيه وجهان جملة من مبتدأ وخبر وهى جواب الشرط ورفع ينتقى جملة من مبتدأ وخبر وهى مستأنفة * ثم اعلم ان من المناديات أيا ويلزم أن توصف بأحد ثلاثة أشياء أل وذا والذى وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع لدى ذى المعرفه)

يعنى ان أيا اذا كانت مناداة لزم وصفها بمصحوب أل واجب الرفع نحو يا أيها الرجل وانما لزم رفع وصفها وان كان يجوز فيه الرفع والنصب اذا كان المنادى غير أى لابهامها وهى نكرة مقصودة وانما لزمت الهاء لتكون عوضا عما تستحقه من الاضافة والارجح فى ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب أل منصوبا فاى مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم بيلزم وصفة منصوب على الحال من مصحوب أل وبالرفع فى موضع الحال من مصحوب أل ولدى متعلق بيلزم وبعد فى موضع الحال والمضاف اليه بعد ضمير عائد على أى والتقدير وأيها يلزم مصحوب أل فى حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة بعدها ويجوز أن يكون مصحوب أل مرفوعا على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم بالياء والجملة خبر أيها والضمير

فى تقديره تكريره لاغير وهو الموافق لقوله بعد كانا كالمباشرين الخ وإلا فان كرر حرف النداء بالفعل فلا اشكال واعلم أنهم جعلوا النسق والبدل من توابع المنادى مع أنهما فى نحو يا أخانا وزيد أو يا أخانا عمرو غير تابعين له فى الاعراب ولا غيره وهذا الشطر اشتمل على خمسين صورة وإدراكها ضرورى حاصلها أن المنادى فيه خمس صور مفرد علم نكرة مقصودة نكرة غير مقصودة مضاف مشبه به والبدل فيه خمس صور كذلك فاذا ضربت أحوال المنادى الخمسة فى أحوال البدل الخمسة صارت الصور خمسا وعشرين ومثلها فى عطف النسق (وأن يكون مصحوب أل) هذا تقييد لقوله واجعلا كمستقل نسقا وبدلا (قول كدى يجوز فيه وجهان الخ) علة جواز الوجهين انه لما امتنع تقدير حرف النداء معه لاقترانه بال وهما لا يجتمعان أشبه النعت المفرد التابع للمبنى نحو يا زيد الظريف فى جواز رفعه ونصبه (وقوله ومنه قوله الايا زيد الخ) البيت من الوافر وألا حرف استفتاح وزيد منادى مبنى على الضم والضحاك روى بالنصب عطف على المحل والرفع عطفا على اللفظ على ما فيه وفيه الشاهد وسيرا فعل أمر وفاعله الألف العائد على زيد والضحاك وجاوز تما فعل وفاعل وخمر مفعول به والطريق مضاف اليه والخمر الشجر الملتف وانما سمى بذلك لأنه يخمر من دخل فيه ويغطيه ومنه الخمر لأنها تخمر العقل وتغطيه والمعنى سيرا ولا تخافا لأنكما جاوزتما الطريق التى يخاف قطاعها وسباعها (وقوله وهو الخليل الخ) هذا فى غالب النسخ والأولى وهم بدل هو وهو الذى يوجد فى بعض النسخ لأنه عائد على القائلين ويؤخذ من قوله ينتقى أن الوجهين جائزان اتفاقا وانما الخلاف فى المختار فاختار الناظم تبعا لغيره الرفع وبعضهم اختار النصب وبعضهم فصل انظر الموضح والأزهرى (وقوله من مبتدأ وخبر الخ) والمسوغ للابتداء بالنكرة كونه فى معرض التقسيم قال العرب ولم يظهر له وجه والأولى أن المسوغ كونه فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وما المختار فأجاب بقوله ورفع الخ على أن سيبويه لم يشترط فى جواز الابتداء بالنكرة الاحصول الفائدة (وقوله ثلاثة أشياء الخ) الصواب مصحوب أل وأما أل فهى حرف لا يمكن الوصف بها وسيصرح هو بذلك (وأيها مصحوب أل بعد صفه) (قول المكودى يا أيها الرجل الخ) اعرابه يا حرف نداء وأيها منادى مبنى على الضم لكونه نكرة مقصودة مبهمة وها حرف تنبيه عوضا عما كانت تستحقه أى من الاضافة والرجل بالرفع نعت له واجب الرفع وإنما وجب لأن المنادى فى الحقيقة هو الرجل والرجل مفرد لكنه مقرون بال وهما لا يجتمعان كما علمت فاتى بأيها للتوصل الى نداء ما فيه أل (وقوله لابهامها) وجه ابهامها صلاحيتها لوقوعها على المفرد والمثنى والمجموع ثم إن كلام المكودى يقتضى ان هذه العلة لوجوب رفع وصفها والصواب انها علة لوجوب وصفها باسم بعدها لأنها مبهمة والمبهم لابد له مما يخصصه ووجه الرفع قد بيناه (وقوله وهى نكرة مقصودة) هذا مستأنف ليس تمام العلة قبله وهو علة لوجوب بنائها فالحاصل أن المكودى خلط ثم ان ظاهر الناظم أن أيها يجب تذكيرها ولو كان الموصوف مؤنثا وليس كذلك بل تؤنث مع المؤنث فتقول يا أيتها المرأة وفى قول الناظم لدى ذى المعرفة رد على المازنى الذى أجاز نصب الوصف (وقوله فاى مبتدأ) مثله فى المعرب أيها بالهاء مبتدأ محكى وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالألف الساكنة ولا يصح افراد أى عن الهاء فى باب النداء (وقوله ويجوز أن يكون الخ) هذا الوجه هو المتعين لأن الوجه الأول يقتضى

العائد على المبتدأ محذوف تقديره يلزمها ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله : **(وأيهذا أيها الذى ورد)** يعنى انه ورد فى كلام العرب صفة أيها باسم الاشارة نحو يا أيهذا الرجل وشمل المفرد والمثنى كقوله :

أيهذان كلا زاديكما * ودعانى واغلا فيمن وغل

وبالموصول المصدر بال كقوله عزوجل : يا أيها الذى نزل عليه الذكر . ثم قال : **(ووصف أى بسوى هذا يرد)** يعنى ان أيا لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير ذلك فلا يقال يا أيها صاحب عمرو ونحوه ثم قال :

(وذو اشارة كأى فى الصفه * ان كان تركها يفيت المعرفه)

يعنى ان اسم الاشارة يجرى مجرى أى فى وجوب وصفه بما وصفت به أى من واجب الرفع معرف بال أو بالموصول المصدر بأل فتقول يا ذا الرجل كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الذى كما تقول يا أيها الذى آمن فذا فى هذا المثال ونحوه بمنزلة أى فى التوصل الى نداء ما فيه أل وفهم من قوله : ان كان تركها يفيت المعرفه . ان اسم الاشارة قد لا يفيت المعرفة فلا يفتقر الى وصف فيكون كسائر الأسماء المناديات كما اذا قلت يا هذا وأنت مقبل على رجل بعينه وهذا ليس من هذا الفصل ثم قال :

(فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا تصب)

يعنى ان المنادى المبنى على الضم اذا تكرر وأضيف إلى ما بعده وجب نصب الثانى لأنه مضاف وجاز فى الأول الضم على الأصل والفتح على الاتباع وفيه أقوال وذلك نحو قوله : يا تيم تيم عدى لا أبا لكم * لا يلقينكم فى سواه عمر

ومثاله قوله : * يا سعد سعد الأوس * وفهم من قوله فى نحو ان ذلك جائز فى العلم وفى النكرة المقصودة نحو يا غلام غلام زيد وهو مذهب البصريين وفهم من تقديمه الضم انه أحسن اذ وجهه أرجح وفى نحو متعلق بينتصب وتصب مضارع مجزوم على جواب الأمر

أن أيها لا تنفك عن الوصف بمصحوب أل وقد علمت من كلام المكودى وستعلم من كلام الناظم أن الأمر بخلافه (وأيهذا أيها الذى ورد) (قول المكودى وشمل المفرد والمثنى الخ) كونه يشمل المثنى يعنى من الخارج وأما الناظم فلا يشمل المثنى (وقوله كقوله أيهذان الخ) البيت من الرمل وأيها منادى باسقاط حرف النداء مبنى على الضم لما مروذان وصف لايها مرفوع بالألف وفيه الشاهد وكلا من الأكل فعل وفاعل وزاديكما مفعوله والزاد طعام المسافر ودعانى أمر والألف فاعله أى اتركانى وواغلا حال من ياء المتكلم فى اتركانى والواغل الداخل على القوم فى طعامهم وشرابهم من غير دعاء وهو المعروف بالطفيلى (وذو اشارة كأى فى الصفه) (قول المكودى من واجب الرفع الخ) خصص وصف اسم الاشارة بمصحوب أل والموصول دون اسم الاشارة مع ما علمت أن أيا توصف بأحد أمور ثلاثة من جملتها اسم الاشارة تسكيتا على الناظم المقتضى أن تشبيهه بأى تام وان اسم الاشارة يوصف باسم الاشارة ولا معنى له وأجيب بأنه أطلق اتكالا على ما هو معلوم من أن الشىء لا يوصف بنفسه (وقوله فى التوصل إلى نداء الخ) حاصل ما أشار اليه المصنف أن لنداء اسم الاشارة حالتين احداهما أن يكون المقصود بالنداء هو الوصف واسم الاشارة انما هو موصل لندائه لكون الوصف مقرونا بال فذكر الوصف المرفوع المقرون بال بعد اسم الاشارة واجب وهذا هو منطوق المصنف ثانيهما أن يكتفى بنداء اسم الاشارة ويكون هو المقصود بالذات فاسم الاشارة حينئذ كغيره من المناديات يجوز وصفه وعدمه واذا وصف جاز فى الوصف حينئذ الرفع والنصب ﴿فان قلت﴾ ما معنى تصور المعرفة وفواتها اسم الاشارة مع أنها من المعارف سيما عند النداء ﴿قلت﴾ معناه ان اسم الاشارة مبهم لصحة اطلاقه على كل مشار اليه ثم تارة يكون الابهام قويا بحيث يغلب عن الظن عدم زواله عند المخاطب بالاشارة الحسية فيجب الوصف وهى صورة المنطوق وتارة يغلب عن الظن زوال الابهام بنفس الاشارة فلا يحتاج للصفة وهى صورة المفهوم وهذا هو الذى يبين لك معنى كلام المصنف (وقوله ان اسم الاشارة قد لا يفيت الخ) فى هذه العبارة قلق والصواب ان ترك الوصف قد لا يفيت المعرفة وهو المناسب لمفهوم قول المصنف ان كان تركها أى الصفة (وقوله وهذا ليس الخ) حمل بعضهم الفصل على تابع ذى الضم الخ من أوله والظاهر أن المراد بالفصل نداء أيها خاصة والا إن اعتبرت الفصل من أوله فهذا داخل فيه لأنه مقصود للتابع كانت تبعيته واجبة كما مر أو غير واجبة كما هنا (فى نحو سعد سعد الأوس ينتصب) تقدم أن هذه المسألة مع قوله سابقا ونحو زيد ضم الخ مستثنيان من قوله وابن المعرف الخ فكان الواجب ذكرها هنالك (قول المكودى على الاصل) أى المشار اليه سابقا وابن المعرف المنادى الخ ويكون الثانى حينئذ بيانا أو بدلا أو توكيدا أو باضمار يا أو فعل محذوف كأعنى (وقوله على الاتباع) أى لحركة الثانى فيكون الأول مبنيا على الضم فى آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة وهذا أولى الأقوال المبينة فى التوضيح المشار لها عند المكودى بقوله وفيه أقوال الخ (وقوله نحو قوله يا تيم تيم عدى الخ) البيت من البسيط وقائله جرير من قصيدة يهجو بها عمر بن لجاء التيمى وقومه والشاهد فى يا تيم تيم عدى الخ فتجرى فيه الأقوال الخمسة المذكورة قبل ولا نافية وأب هو اسمها ولكم خبرها وهذا تغليظ عليهم فى الخطاب على عادة العرب ولا ناهية ويلقينكم مضارع ألقى مبنى لاتصال

﴿ المنادى المضاف الى ياء المتكلم ﴾

قوله : (واجعل منادى صح إن يضف ليا * كعبد عبدى عبد عبدا عبديا)

شمل قوله منادى الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله صح فانه فى الندا كحاله فى غير النداء وعلم أن يافى قوله ليا ياء المتكلم اذ لا يضاف لياء المخاطبة وليس فى الضمائر ياء غيرها وقد ذكر فى الاسم المضاف الى ياء المتكلم خمس لغات الأولى ياعبد بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها وهى أفصحها الثانية ياعبدى باثبات الياء ساكنة الثالثة ياعبد بقلب الياء ألفا وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة الرابعة ياعبدا بقلب الياء ألفا واثباتها الخامسة ياعبدى بفتح الياء وهى الاصل ولم يذكرها فى النظم على الترتيب فى القوة والضعف بل على ماسمح به الوزن وأفصحها حذف الياء وابقاء الكسرة ثم اثبات الياء ساكنة ومتحركة ثم قلبها ألفا ثم حذف الألف وابقاء الفتحة وفيه لغة سادسة لم يذكرها الناظم لضعفها وهى بناؤه على الضم كقوله تعالى : وقل رب احكم بالحق . فى قراءة الرفع وفى قوله كعبد إلى آخر البيت ﴿فائدتان﴾ الأولى التنبيه على اللغات المذكورة والأخرى التنبيه على أن جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الاضافة

نون التوكيد به وعمر فاعله وفى نسخة لا يلقينكم بالقاف من ألق والسوأة بفتح السين الفعلة القبيحة والمعنى ياتيم امنعوا عمر من هجوى لئلا يصيبكم منى ماتكرهون وأشار الناظم بالمثال الى ماذكره البخارى فى تاريخه الأوسط أن أهل مكة سمعوا قبل اسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة هاتفا هتف بهم وهو يقول :

فان يسلم السعدان يضحى محمد * بمكة لا يخشى خلاف مخالف

فياسعد سعد الأوس كن أنت ناصرا * ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف

أجيبا إلى داعى الهدى وتمنيا * على الله فى الفردوس منية عارف

فان ثواب الله للطالب الهدى * جنان من الفردوس ذات زخارف

وقيل أشار به لغير ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ﴾

أفرده بالذكر لأن فيه لغات وتفصيلا (واجعل منادى صح إن يضف ليا) (قول المكودى كحاله فى غير النداء الخ) حاله فى غير النداء هو كون الياء لا تكون الا ثابتة مفتوحة فتقول يافتاى بياء مفتوحة مخففة وياقاضى بياء مشددة مدغم فيها ياء قاضى كما تقول فى غير النداء فتاى وقاضى كما مر فى قوله : إذا * لم يك معتلا كرام وقذا الى أن قال: فذى * جميعها الياء بعد فتحها احتذى (وقوله وعلم أن يا الخ) الأولى فى كلام المصنف حذف مضاف اليه والاصل لياء المتكلم والذى يدل عليه مافى الترجمة (وقوله إذ لا يضاف لياء الخ) أى لأن ياء المخاطبة لا تكون إلا فى محل رفع نحو تقومين كما مر (وقوله بقلب الياء ألفا الخ) أى بعد قلب الكسرة فتحة وذلك لأن الأصل ياعبدى بكسر الدال والياء مفتوحة ثم قل تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار ياعبدا ثم حذفت الألف (وقوله الرابعة ياعبدا بقلب الياء الخ) لان الفتحة والالف أخف من الكسرة والياء ومثل ياعبدا ياحسرتا واعرابهما ياحرف نداء وحسرتا أو عبدا مناديان منصوبان بفتحة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة تجانس الألف المقلوبة عن الياء والفتحة الظاهرة ليست فتحة اعراب بل مناسبة مثل الكسرة فى غلامى والألف ضمير متكلم فى محل جر وبالضرورة يلغز به ويقال: ماألف وقع للمتكلم وفى محل جر وألغز فى ذلك بعض الشرفاء فقال :

أيا عالما لاحت شوارق نوره * على الجو حتى ضاء كل جنابه

فما ألف جاءت ضمير تكلم * ومجرورة فاسمح برد جوابه

﴿ فأجبته بقولى ﴾ :

أيا سيدا حاز المكارم جملة * ولا زالت الالغاز تسمو ببابه

أيا حسرتا بالباب جاءت مجيبة * تنادى أنا مبد لكشف نقابه

(وقوله ساكنة ومتحركة) انما كان السكون والفتح فى مرتبة واحدة لاختلافهم فى أصل وضعها هل السكون أو الفتح (وقوله كقوله تعالى : وقل رب احكم الخ .) هذه قراءة أبى جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع وهى متواترة من طرق العشر الكبير والتمثيل بها أولى من تمثيل الموضح بقال رب السجن لانها غير متواترة وغير المتواتر عندهم من قبيل الحديث والمتواتر قرآن والتمثيل بالقرآن أولى وقال الشاطبى ينبغى أن يضبط عبد الثالث بضم الدال لانها هى اللغة التى نص عليها سيبويه وأما لغة الفتح فهى ضعيفة فرب فى الآيتين منادى مبنى على الضم فى اللفظ لشبهه بالنكرة المقصودة فى كونه ليس علما ولا مقرونا بأل ولا لاضافة ظاهرة وأما فى التقدير فهو

للتخصيص وذلك مفهوم من المثل احترازا مما فيه الاضافة للتخفيف كاسم الفاعل وسائر ما اضافته للتخفيف فانه لا يجوز فيه الاوجهان اثبات الياء محركة وساكنة ومنادى مفعول أول باجعل وصح في موضع الصفة له والمفعول الثانى كعبد الى آخر البيت وان يضف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ثم ان المنادى اذا كان مضافا الى مضاف الى ياء المتكلم فان حكم الياء فيه كحكمها فى النداء نحو يا ابن أخى ويا ابن صاحبي الا إذا كان ابن أم وابن عم والى ذلك أشار بقوله :

(والفتح والكسر وحذف اليا استمر * فى يا ابن أم يا ابن عم لا مفر)

يعنى ان يا ابن أم ويا ابن عم يجوز فى آخر كل منهما الفتح والكسر فتقول يا ابن أم ويا ابن أم وقرىء بهما وكذلك ابن عم وذلك لكثرة استعمالها وفهم من قوله استمر اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات الياء نحو يا ابن أمى ومنه قوله :

يا ابن أمي ويا شقيق نفسى * أنت خليتنى لدهر طويل

وقلبها ألفا ومنه قوله : كن لى لا علي يا ابن عما * نعش عزيزين ونكف الهما

وفهم من تمثيله بيا ابن أم ويا ابن عم ان ذلك أيضا مطرد فى يا ابنت أم ويا ابنت عم اذ لا فرق ثم ان من المضاف الى ياء المتكلم يا أبي ويا أمي وفيه لغتان زائدتان على اللغات المتقدمة وقد أشار اليهما بقوله :

(وفى الندا أبت أمت عرض * واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض)

فهم من قوله وفى الندا أن ذلك خاص بالنداء فلا يجوز قام أبت ولا جاءت أمت وفهم من تعيينه اللفظين أن ذلك خاص بهما وفهم من قوله عرض ان ذلك غير لازم لهما فانه عرض بعد اللغات المذكورة فى المضاف الى ياء المتكلم وفهم من تقديمه الكسر على الفتح ان الكسر أكثر وفهم من قوله ومن اليا التا عوض انه لا يجمع بينهما لما علم انه لا يجمع بين العوض والمعوض منه فلا تقول يا أبتى ولا يا أمتى وقد جاء الجمع بينهما فى ضرورة الشعر وفى الندا متعلق بعرض وأبت أمت مبتدأ وخبره عرض والتاء مبتدأ وخبره عوض ومن اليا متعلق بعوض .

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

هذه الأسماء التى ذكرت فى هذا الباب على ثلاثة أقسام مسموع ومقيس

منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة شبه النكرة المقصودة (وقوله للتخصيص) الأولى للتعريف بدل للتخصيص لأن الياء من المعارف (وقوله كاسم الفاعل) أى الذى بمعنى الحال والاستقبال وأن كان بمعنى الماضى فإضافته محضة فيجوز فيه جميع اللغات (وقوله كحكمها فى غير النداء) حكمها فى غيره إثباتها مفتوحة وساكنة (والفتح والكسر وحذف الياء استمر) فالفتح على أن الاسمين معا مركبان تركيب خمسة عشر فهما فى حكم كلمة واحدة معربة تقديرا بالفتحة آخر الثانية منع منها حركة المناسبة وهى مضافة إلى الألف المقلوبة عن الياء المحذوفة استغناء عنها بالفتحة قبلها والكسر على ان ابن مضاف الى الثانى معرب بالفتحة والثانى مضاف الى الياء المحذوفة مجرور بالكسرة المقدرة على ما هو الحق فى الصورتين وقرىء بهما فى قال: ابن أم. وظاهر تقديم الناظم الفتح انه اجود وليس كذلك وأجيب بأنه أخر الكسر لأن قوله وحذف اليا لا يرجع إلا له وأما مع الفتح فلا يتوهم بقاؤها لأن ما قبلها لا يكون إلا مكسورا (وقوله وعدم اطراد الخ) هذا جرى على ظاهر مفهوم الناظم وهو الذى فى التسهيل والذى فى الموضح انهم لا يكادون يثبتون الياء أو الألف الا فى الضرورة (وقوله ومنه قوله يا ابن أمي الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زبيد بالباء الطائى وكان نصرانيا وأدرك الجاهلية والاسلام واختلف فى اسلامه وكان طوله ثلاثة عشر شبرا وكان اذا دخل مكة دخلها متنقبا من جماله خوفا من فتنة نسائهم وهذا البيت من قصيدة يرثى أخا له مات فيا حرف نداء وابن منادى منصوب وأمي مضاف اليه مخفوض بالكسرة المقدرة والياء مضاف اليه والشاهد فى اثبات الياء وباقى اعراب البيت ومعناه واضح (وقوله ومنه قوله كن لى الخ) البيت من الرجز والشاهد فى قلب الياء ألفا واثباتها فى عما واعرابه ابن منادى منصوب وعما مضاف اليه مخفوض بالكسرة المقلوبة فتحة لاجل قلب الياء ألفا وقيل اسمان مركبان مبنيان ونعش مجزوم على جواب الامر وهو كن وعزيزين حال من فاعل نعش لأنه للمتكلم ومعه غيره ونكف معطوف على نعش مجزوم بحذف الالف والهما مفعوله والالف لاطلاق القافية وبقى على المكودى اثبات الياء مفتوحة فتكون اللغات أيضا هنا خمسا (وفى الندا أبت أمت عرض) لم يشرح المكودى هذا البيت وسبكه أبت أمت بابدال ياء المتكلم بتاء التأنيث عرض فى النداء فتقول يا أبت ويا أمت واعرابهما يا حرف نداء وأبت أو أمت منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لان التاء لا يكون ما قبلها الا مفتوحا لا على التاء لانها فى موضع الياء والاعراب لا يكون الا على ما قبل الياء والتاء للتأنيث فهى حرف لا اسم بخلاف ألف يا عبدا ويشكل كون الحرف عوضا من الاسم وأجيب عنه بجواب غير مقنع وهو أن التاء لما كانت تكسر وتفتح أشبهت الياء (قول المكودى فى ضرورة الشعر الخ) من ذلك قوله :

أيا أبتى لا زلت فينا فانما * لنا أمل فى العيش مادمت عائشا

وهذه اللغه هى التاسعة فى أب وأما العاشرة يا أبت بضم التاء :

﴿ أسماء لازمة النداء ﴾

وشائع غير مقيس وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وفل بعض ما يخص بالندا * لؤمان نومان كذا)

فذكر ثلاثة ألفاظ الأول فل وهو كناية عن نكرة فاذا قلت يا فل فكأنك قلت يارجل الثانى لؤمان بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللؤم فاذا قلت يا لؤمان فمعناه ياعظيم اللآمة الثالث نومان بفتح النون واو ساكنة من النوم فاذا قلت يانومان فمعناه يا كثير النوم ثم أشار الى الثانى بقوله : (واطردا * فى سب الأنثى وزن يا خباث) يعنى ان بناء وزن فعال من كل فعل دال على السب مطرد فتقول ياخباث ويافساق ويالكاع ونحوه ومعنى الاطراد فى ذلك أنك لاتفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال على السب يجوز أن يبنى منه هذا الوزن فى النداء ثم قال : (والأمر هكذا من الثلاثى) يعنى بالأمر اسم الفعل وفعال مطرد فيه من كل فعل ثلاثى نحو نزال ودراك وضراب وانما ذكر هذا الفصل هنا وان لم يكن من الباب لاشتراكه مع فعال الذى للسب فى الاطراد ثم أشار الى الثالث بقوله : (وشاع فى سب الذكور فعل) يعنى ان فعل يجىء فى سب الذكور كما جاء فعال فى سب الأنثى الأن فعل غير مقيس واليه أشار بقوله (ولا تقس) فمن المسموع من ذلك ياخبث بمعنى ياخبيث ويا غدر بمعنى يا غادر ويافسق بمعنى يافاسق واعلم أنه قد جاء جر فل المتقدم فى الشعر واليه أشار بقوله : (وجر فى الشعر فل) يعنى ان فل قد جاء فى الشعر فى غير النداء مجرورا كقوله : فى لجة أمسك فلانا عن فل وقوله وفل مبتدأ وخبره بعض وما موصولة وصلتها يخص وبالندا متعلق بيخص ولؤمان ونومان مبتدأ وكذا خبره وباقى الاعراب واضح .

غالب النسخ أسماء لازمة للنداء بصيغة اسم الفاعل منونا وجر النداء باللام وهى ظاهرة وفى بعضها أسماء لازمة النداء بتنوين لازمة ونصب النداء به وفى بعضها أسماء لازمة النداء بحذف تنوين لازمة وجر النداء باضافة لازمة اليه والنسختان الأخيرتان صحيحتان أيضا ولا معنى لابطالهما وهناك نسخة رابعة وهى أسماء لازمت بفتح الزاى فعل ماض من الملازمة مفاعلة ونصب النداء مفعول به وهى فاسدة لاقتضاء المفاعلة التى تدل لازمت عليها ان هذه الأسماء لازمة للنداء وهو صحيح وأن النداء لازم للأسماء وهو فاسد لأن النداء يثبت بدون هذه الأسماء كما مر ومعنى لزومها أنها لا تخرج عن النداء فلا تستعمل مبتدأ ولا خبرا ولا فاعلا ولا مضافا وهكذا (قول المكودى وشائع غير مقيس الخ) ﴿ ان قلت ﴾ هذا الثالث وهو غير المقيس عين الأول وهو المسموع فكيف للمكودى أن يجعل الأقسام ثلاثة ﴿ قلت ﴾ بل بين المسموع والشائع غير المقيس فرق حاصله ان المسموع هو ألفاظ مخصوصة لا ترجع لضابط يضبطها ولا وزن يخصها والشائع غير المقيس عبارة عن وزن واحد سمعت عليه ألفاظ مختلفة المادة كفعل الآتى الا ان ذلك لا يطرد فى سائر المواد بل فيما سمع منها على ذلك الوزن (وفل بعض مايخص بالندا) (قول المكودى فذكر ثلاثة ألفاظ الخ) يؤخذ منه ان الأسماء الخاصة بالنداء لا تخص الألفاظ الثلاثة التى ذكر الناظم وهو كذلك كما يقتضيه قول المصنف بعد (وقوله وهو كناية عن نكرة الخ) مثله فى التوضيح وقال الكوفيون ان أصله فلان ورخم بحذف النون والألف لكن يلزم عليه على لغة من نوى أن تفتح لامه وهو غير مسموع وقال ابن مالك انه كناية عن العاقل كزيد فهو علم فمعناه معنى فلان (واطردا * فى سب الأنثى) (قول المكودى ويا لكاع الخ) يقال لكاع للمؤنث ولكع بضم اللام وفتح الكاف للمذكر وفى الحديث: لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس بالدنيا لكع ابن لكع. ويقال اللكع لكل من يستحقر وللعبد والأمة والجاهل ومعناه ياساقط ويادنىء وهكذا ثم ان ياخباث ونحوه مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء وقد قال الناظم وانو انضمام مابنوا قبل الندا. وأما فى اللفظ فهو مبنى على الكسر لكونه شبيها بنزال فى الوزن والعدل عن الغير والتأنيث وسيقول الناظم: وابن على الكسر فعال علما الخ (والأمر هكذا) (قول المكودى يعنى بالأمر الخ) أشار بهذا الى انه ليس المراد بالأمر حقيقته وهو فعل الأمر بل المراد الذى أفهم الأمر (وقوله ودراك) التمثيل به لا يصح لأنه من أدرك وهو رباعى وقال انه مسموع لكنه شاذ والأولى ابداله بتراك كما يوجد فى بعض النسخ الصاحة ثم ان الأولى قراءة والأمر فى النظم بالجر عطفا على سب ليفيد ان من الثلاثى يرجع له ولما قبله (ولا تقس) (قول المكودى فمن المسموع الخ) أتى بمن التبعيضية اشارة الى ان المسموع أكثر من هذه الثلاثة قالوا والمسموع من ذلك أربعة هذه الثلاثة التى ذكر ورابع وهو يالكع وقد تقدم معناه ﴿ فان قلت ﴾ لم جعلوا فعال للمؤنث وجعلوه مقيسا مع كثرة حروفه وخص فعل بالمذكر وجعلوه غير مقيس ﴿ قلت ﴾ الجواب لما كانت أوصاف المؤنث الذميمة كثيرة جعلوا وصفها بالمذموم غير مقيس وحروفه قليلة (وجر فى الشعر فل) (قول المكودى كقوله فى لجة الخ) هذا عجز بيت وصدره على ما هو الحق * تدافع الشيب ولم تقتتل * وهو من الرجز وقائله **أبو النجم العجلى من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك وهو يصف ابلا أتت ولها أصوات وغبار فقوله تدافع فعل ماض والشيب**

﴿ الاستغاثة ﴾

هي نداء من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة وتتضمن الاستغاثة المستغيث والمستغاث منه والمستغاث من أجله والمستغاث به وذكر لها في هذا الباب حالتين الأولى أن يجر المستغاث بلام مفتوحة والثانية أن يزاد في آخره ألف تعاقب اللام وقد أشار الى الأولى بقوله :
(إذا استغيث اسم منادى خفضا * باللام مفتوحا) يعني أن المنادى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وانما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتنصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله منزلة الضمير واللام تفتح مع المضمر ثم مثل بقوله : (كيا للمرتضى)
وقد فهم من قوله إذا استغيث اسم ان استغاث متعد بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي قال الله عز وجل : إذ تستغيثون ربكم . وفهم من قوله خفضا أنه معرب بالجر وفهم من المثال انه يجوز أن يكون مقرونا بأل واعراب البيت واضح ثم قال :

فالواو واو الحال وتقتتل فعل مضارع وفاعله عائد على الابل وفي لجة متعلق بتدافع واللجة بفتح اللام اختلاط الأصوات وارتفاعها وهو المراد هنا واما اللجة بضم اللام فهي معظم الماء وجملة أمسك في محل نصب محكية بقول مقدر أي مقول فيها أمسك ولا يصح أن تكون جملة أمسك صفة للجة لأنها طلبية والشاهد في عن فل حيث جر ومعناه زيد كما ان فلانا كذلك وليس مرخما من فلان حتى يرد اعتراض الموضح اذ مبناه على ان فل نكرة مقصودة والموجود في هذا الشعر بمعنى زيد ومعنى البيت ان الابل لما جاءت كانت لها أصوات عالية وهي متزاحمة ولكن بعضها لا يقتل بعضا بمنزلة الشيوخ اذا قدموا الحرب فلا يقتتلون بل انما يندبون للصلح والشبان بالعكس هكذا قالوا والله أعلم .

﴿ الاستغاثة ﴾

أطلق المصدر وأراد اسم المفعول أي المستغاث وكثيرا ما يفعل هذا (قول المكودي هي نداء من يخلص من شدة الخ) هذا التعريف للاستغاثة يقتضي ان النداء لجالب المنفعة لا يقال له استغاثة اصطلاحا أيضا ﴿ فان قلت ﴾ لم جمعوا بين من يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة مع ان الذي يظهر أن أحدهما يغني عن الآخر ﴿ قلت ﴾ جمعوا بينهما لأن ما قصد بأحدهما لم يقصد بالآخر فالذي يخلص من شدة هو المستغاث به الذي يدفع المشقة وحده والذي يعين هو الذي يدفعها مع المستغيث المنادي (وقوله في هذا الباب) أي في هذا الكتاب الخ أشار به الى ان للمستغاث به حالة ثالثة لم يذكرها المصنف وهي تجرده من اللام ومن ألف معاقبة لها نحو يا زيد لعمرو فيعطى زيد في المثال الحكم الذي كان له مع اللام قال بعض والظاهر ان حكمه حكم المنادى الذي ليس فيه استغاثة وترك الناظم هذا القسم لقلته (إذا استغيث اسم) أي مدلول اسم لأن الاستغاثة حقيقة انما هي للذات لكن لما كان اسم الذات هو الذي تجري عليه الأحكام من خفض وغيره صح ذلك (منادى) وصف اسم بمنادى مع ان المستغاث لا يكون الا منادى احترازا عن الاستغاثة اللغوية نحو أستغيث بك فلا يقال لها استغاثة اصطلاحا ولا يكون حرف النداء الا يا كما يؤخذ من المثال ومن قوله ان كررت يا ولا تكون الا مذكورة كما مر في مفهوم: وغير مندوب ومضمر وما * جا مستغاثا الخ (خفضا) خفضة اعراب كان مضافا أم لا وانما خفض المستغاث للتنصيص على الاستغاثة من أول الأمر كما قال المكودي والا فالمستغاث من أجله بعد يدل على الاستغاثة ان كان مذكورا (باللام) أي غالبا ومن غير الغالب ان تعاقبها الألف كما ذكر بعد وانما كان الجار اللام فقط لأن اللام تكون للاختصاص والمنادى خص المستغاث به بطلب الاغاثة فبينهما مناسبة وعلة فتحها ذكرها المكودي (مفتوحا كيا للمرتضى) اعرابه يا للنداء واللام حرف جر والمرتضى مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر والجار والمجرور قيل متعلق بيا لنيابتها عن الفعل وقيل بأنادي أو أدعو الذي نابت عنه الياء وقيل بفعل خاص وهو ألتجيء وقيل اللام زائدة لا تتعلق بشيء وقيل مقتطعة من آل والأصل يا آل المرتضى والحق انها متعلقة بالفعل المحذوف وهو مذهب سيبويه (قول المكودي مخالف لوضعه العربي الخ) فيه نظر بل المستغاث ورد متعديا بنفسه كثيرا وورد متعديا بالباء قليلا بل اقتصر في الصحاح على تعديته والتزم النحويون ذكر المستغاث به متعديا بالباء اشارة للفرق بين المستغاث به مع المستغاث له والا فتعديته بنفسه واردة في القرآن فكيف تخفى عليهم (وقوله انه معرب بالجر) محله إذا كان معربا قبل النداء وان كان مبنيا قبل الاستغاثة نحو يا لهذا فلا يتوهم أحد اعرابه (وقوله أن يكون مقرونا بأل) انما جاز ذلك لأنه فصل بين يا وأل بلام الاستغاثة وهذه الفائدة لا تؤخذ

(وافتح مع المعطوف ان كررت يا * وفى سوى ذلك بالكسر ائتيا)

يعنى أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير يا فتحت اللام نحو قوله :

يالقــــومى ويالأمثــــال قومى * لأناس عتـــوهم فى ازدياد

وفى سوى التكرار ليا جىء باللام مكسورة كقوله :

يبكيك ناء بعيـــد الدار مغترب * يا للكهول وللشبــــان للعجب

ومفعول افتح محذوف تقديره وافتح اللام وفى سوى متعلق بائتيا والاشارة بذلك للتكرير أى وفى سوى التكرير ثم قال :

(ولام مااستغيث عاقبت ألف)

يعنى أن لام الاستغاثة تعاقب الألف فلا يجمع بينهما وفهم منه أن اللام غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول يالزيد ويازيدا ولا يجوز يالزيدا ثم قال :

(ومثله اسم ذو تعجب ألف)

يعنى أن الاسم المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن تدخل عليه لام مفتوحة نحو ياللعجب وأن تزاد فى آخره ألف فتقول ياعجبا

من الوضح (وافتح مع المعطوف) (قول المكودى يالقومى الخ) البيت من الخفيف ويا للنداء واللام مفتوحة لام الاستغاثة حرف جر وقومى مجرور بكسرة مقدرة على ماقبل ياء المتكلم الخ والياء فى محل جر ويالأمثال عطف على يالقومى واللام الاولى مفتوحة فيه أيضا وفيه الشاهد واللام فى لأناس مكسورة لانه هو المستغاث من أجله وعتوهم مبتدأ مصدر عتى اذا تكبر وكثر فساده وفى ازدياد هو الخبر والجملة فى محل جر نعت أناس والعلة فى وجوب فتح اللام فى المعطوف هى العلة فى المعطوف عليه (وقوله وفى سوى التكرار الخ) حمل الاشارة فى قول الناظم وفى سوى ذلك على خصوص التكرار لكن يكون مكررا مع مفهوم الشرط وقاصرا والاولى أن الاشارة راجعة لماذكر فيشمل غير المستغاث به وهو المستغاث من أجله فيجب كسر لامه كلأناس فى البيت السابق ويشمل المعطوف الذى لم تتكرر معه يا فيكون عاما (وقوله جىء باللام مكسورة) أى فى المعطوف وأما المعطوف عليه فلا تكون لامه الا مفتوحة (وقوله ياللكهول الخ) هذا عجز بيت وصدره يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ويوجد فى بعض النسخ البيت بتمامه وناء فاعل يبكى وهو اسم فاعل من نأى بمعنى بعد وأراد البعد فى النسب لانه صرح ببعيد المكان فى قوله بعيد الدار فيكون بعيد صفة ناء ويحتمل أن يكون بعيد الدار بدلا من ناء فيتحد معناهما ومغترب بالغين صفة ناء بعد صفة على الوجه الاول واللام فى ياللكهول لام الاستغاثة مفتوحة والشاهد فى وللشبان حيث كسرت اللام وإنما تعين كسر اللام اذا لم تتكرر يا لان فتح اللام كان للفرق بين المستغاث به والمستغاث من أجله ولما عطف أحد الاسمين على الآخر بالواو علم انه داخل فى حكمه لأن الواو تشرك المعطوف للمعطوف عليه لفظا ومعنى وجىء باللام مكسورة على الاصل لزوال اللبس بالعطف والشبان جمع شاب كركبان جمع راكب واللام فى للعجب مكسورة أيضا لأنها لام المستغاث منه ومعنى البيت على ماقيل ان هذا الممدوح الذى مات يبكى عليه البعيد منه والغريب بالغين لفقد عطائه وبره ويفرح لموته القريب بالقاف لكثرة مايرث وهذا يستغاث منه ويتعجب منه فهو كقول غيره :

يبكى الغريب عليــه ليس يعرفه * وذو قرابتــه فى الحى مسرور

ثم انه اعترض قول الناظم وافتح مع المعطوف الخ بأنه عين قوله اذا استغيث اسم الخ لانه اذا ذكر حرف النداء مع المعطوف فهو مستغاث به مستقل فهو من أفراد قوله اذا استغيث اسم الخ وأجيب بأنه كرره ليرتب عليه قوله وفى سوى ذلك الخ (وقوله تقديره وافتح اللام الخ) ويكون قول الناظم مع المعطوف حالا من اللام المقدرة (وقوله ثم قال) الصواب أن يقول ثم أشار الى الحالة الثانية لانه قال أول الباب انه ذكر لها فى هذا الباب حالتين الى أن قال وقد أشار الى الاولى وتكون الثانية هى هذه (ولام ما استغيث) (قول المكودى تعاقب الألف الخ) هكذا فى غالب النسخ والصواب تعاقبها الألف وكذلك يوجد فى بعض النسخ وهو الذى يناسبه قوله لكون الألف تعاقبها وانما قلنا هـذا لأن سيبويه نص على ان الأصل اللام والألف معاقبـة لهـا (وقوله يالزيد ويازيدا الخ) أما الأول فمجرور باللام بكسرة ظاهرة وأما الثانى فهو مبنى على الضم المقدر على الدال منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة للالف المعاقبة للام الاستغاثة وقال الرضى مبنى على الفتح (وقوله ولايجوز) لأنه كأنه جمع بين العوض والمعوض منه (ومثله اسم ذو تعجب ألف) وعهد فى التعجب الاصطلاحى قاله يس ولامعنى له والظاهر أن المراد به كون اللفظ معهودا الأن يتعجب به عند العرب فمن سمعه يعلم منه التعجب كما مثل المكودى احترازا من نحو يالرجل بلام الجر مفتوحة فلا يصح لأنه غير مألوف التعجب به فلا يجرى مجرى

ومنه قوله : ياعجبا لهــذه الفليقه * هل تذهب القوباء الريقــه

وإنما ذكر هنا اسم التعجب وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما فى الحكم ولام مبتدأ وعاقبت خبره وألف مفعول بعاقبت ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز أن يكون ألف فاعل بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير عاقبتها ألف والأول أظهر ومثله مبتدأ واسم خبره وذو تعجب نعت لاسم وألف جملة فى موضع الصفة لتعجب .

﴿ الندبة ﴾

هى نداء المتفجع عليه أو منه وهى من كلام النساء فى الغالب قوله : (ماللمنادى اجعل لمندوب) يعنى ان حكم المندوب كحكم المنادى يضم ان كان مفردا وينصب ان كان مضافا أوشبيها به فتقول وازيد ووا ضارب زيد ووا طالعاجبلا وما مفعول مقدم باجعل وهى موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها للمنادى ثم نبه على مايمتنع فى الندبة بقوله :

(... وما * نكر لم يندب ولا ماأبهما)

يعنى ان كل واحد من النكرة والمبهم لايجوز أن يندب لأن الغرض بالندبة الاعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما وشمل قوله المبهم اسم الاشارة والموصول بصلة

الاسقاطى (قول المكودى ومنه ياعجبا الخ) البيت من الرجز وقائله اعرابى أصابته قوباء وحزازة فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك عند الصباح فلا يبقى لها أثر فتعجب من ذلك وعجبا منادى مبنى على الضم المقدر فى آخره منع منه اشتغال المحل بالفتحة المناسبة للالف تبنى على الضم لانه كالنكرة المقصودة وليس فيه استغاثة وفيه الشاهد ولهذه متعلق بعجبا لانه بمعنى أعجب والفليقة نعت لهذه أو بدل وهى الداهية والعجيبة وفاعل تذهب الريقة والقوباء مفعوله قدم على الفاعل وهو بضم القاف وسكون الواو والباء الموحدة داء يسمى فى العرف بالحزازة وقال بعض ان عجبا فى البيت يصح أن يكون منونا وبالالف فان كان منونا فهو مفعول مطلق عامله محذوف كالمنادى والتقدير ياقومى اعجبوا عجبا وان قرأته بالالف فتكون معاقبة للام وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال (وقوله والأول اظهر) أى من جهة اللفظ لانه لاحذف فيه وأما من جهة المعنى فالمتعين هو الثانى لما مر عن سيبويه والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الندبة ﴾

بضم النون لغة مصدر ندب زيد القوم يندبهم ندبة اذا دعاهم لتندب معه وأن يعينوه عليه وفى الاصطلاح عرفها المكودى بقوله وهى نداء المتفجع عليه أو منه الخ فعطف منه على عليه فهو مدخول للمتفجع والاولى أن يقول كما فى المرادى وغيره هى نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه لأنهم نصوا على أن الندبة ان كانت على الغير كقولك وازيداه لمصيبة أصابته موتا أو غيره فيعبرون عنه بالمتفجع عليه وان كانت على شىء أصاب المنادى نحو واظهراه قيل فيه نداء المتوجع منه ثم لا بد من تقدير مضاف بين الجار والمجرور فى الموضعين أى على مسماه لأن التفجع والتوجع ليسا على اللفظ وانما على مسماه (ماللمنادى اجعل لمندوب) (قول المكودى ووا ضارب زيد ووا طالعا الخ) اعترض التمثيل بهذين المثالين بأنه لا يصح فيهما الندبة لأن المضاف فى الأول اسم فاعل وهو ضارب واضافته لاتفيد تعريفا فهو نكرة وطالعا فى الثانى نكرة بلا اشكال وقد قال الناظم وما نكر لم يندب الخ وأجيب بأن مجموع ضارب زيد صار علما على شخص وكذلك مجموع طالعا جبلا فليسا بنكرتين حينئذ ﴿ قلت ﴾ هذا الجواب باطل لأنهما إذا صارا علمين لم يعرب الجزء الأول على حدته حتى ينصب والمكودى فرضهما فى نصب الأول حيث قال وينصب ان كان الخ بل يعرب الجزآن اعراب المفرد العلم اذ مجموع ضارب زيد علم وكذلك مجموع طالعا جبلا فلو ناديتهما لبنيت ضارب زيد على الضم الظــاهر على الدال وطالعــا جبلا على الضم الظــاهر على اللام مع حــذف التنوين فيهما وصارا كيازيد وقد يمكن الجواب عن ضارب زيد بان اسم الفاعل بمعنى الماضى فاضافته محضة مفيدة للتعريف وأما طالعا جبلا فلا جواب عليه ولذا مثل الموضح المضاف بوا أمير المؤمنين وهو ظاهر نعم كلام الأزهرى فيه شىء (وما نكر لم يندب) هذا فى قوة الاستثناء من قوله ماللمنادى اجعل الخ لأن المنادى يكون نكرة والمندوب لايكون نكرة ويدل على الاستثناء اتيان الموضح بالا الموضوعة لذلك (قول المكودى الاعلام بعظمة المصاب) أى المصاب به بمعنى المصيبة التى أصابت المندوب وهذه العلة تقتضى أن المصيبة لابد أن تكون معلومة وكلامنا ليس فى المصيبة وانما هو فى الذى أصابته المصيبة ونزلت به وهو زيد فى قولك وازيداه اذ هو المندوب وأجيب عنه بأنه يلزم من تعيين المصيبة تعيين الشخص المصاب فالعلة الراجعة لها راجعة اليه ولو كان المندوب غير معين نحو وارجلاه لم يندب واعترضه الدمامينى بأنه يقتضى ان اشتراط التعريف عام فى المتفجع عليه أو المتوجع

غير معين بها فلو كان الموصول له صلة مشهورة يعرف بها جاز أن يندب والى ذلك أشار بقوله :

(ويندب الموصول بالذى اشتهر)

يعنى ان الموصول اذا كانت صلته شهيرة يعرف بها جاز أن يندب ثم مثل ذلك بقوله :

(كبئر زمزم يلى وا من حفر)

فتقول وا من حفر بئر زمزماه لتنزله فى الشهرة منزلة العلم والذى حفر بئر زمزم عبد المطلب بن هاشم والموصول مفعول لم يسم فاعله بيندب وبالذى متعلق بالموصول لا بيندب وهو على حذف الصوف والتقدير ويندب الوصول بالوصل المشتهر وبئر منصوب على أنه مفعول مقدم بحفر ووا من مفعول بيلى ثم قال :

(ومنتهى المندوب صله بالألف)

منتهى المندوب هو آخره وشمل العلم نحو وازيدا والمضاف نحو واعبد الملكا وعجز المركب نحو

منه مع أنه خاص بالمتفجع عليه وأما التوجع منه فيجوز أن تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معينة قال الشيخ بنانى الاطلاق هو الصواب وأما وامصيبتاه المندوبة هنا فهى معينة باضافتها لياء المتكلم المنقلبة ألفا المحذوفة لاجل الندبة بدليل ان المتكلم لا يقول ذلك الا فيما أضافه الى نفسه (وقوله غير معين بها الخ) أى غير مختص ومشتهر بها والا فكل موصول معرفة بصلته (ويندب الموصول) (قول المكودى صلته شهيرة يعرف بها الخ) أشار المكودى بهذا الى أن الموصول هو الذى اشتهر بالصلة وليس المراد ان الصلة اشتهرت بالموصول وهذا المعنى الذى قال يعين أن الذى فى النظم واقع على الصلة وذكر الذى باعتبار الوصل والموصول به وفاعل اشتهر ضمير يعود على لفظ الموصول فى قوله ويندب الموصول الخ وجملة اشتهر لا محل لها من الاعراب صلة الذى والعائد من الصلة الى الموصول محذوف والتقدير ويندب الموصول بالصلة التى اشتهر هو أى الموصول بها وشرط حذف العائد المجرور بالحرف عند الناظم موجود وهو اتفاق الحرف الجار للموصول مع الجار للعائد والجمهور يشترطون شرطا آخر وهو اتفاق ما يتعلق به الحرفان وهو مفقود لان بالذى متعلق بالموصول وبه الرابط متعلق باشتهر ولا يصح أن يعود الضمير فى اشتهر على الذى ولا حذف لانه يقتضى أن الصلة مهما كانت مشهورة فى نفسها الا ويندب الموصول أعم من أن يكون الموصول اشتهر بها أم لا وقد علمت انه لا بد أن يكون مشهورا ثم ان أل فى الموصول اسم موصول ولفظ موصول اسم مفعول صلتها وبه يلغز ويقال ما موصول وقع صلة وألغز فى ذلك من قال :

يا قارىء الخلاصة العجيبه * فى أى بيتها أتت غريبه

موصول اضحى صلة فلتجب * عما قريب يا فريد أدب

﴿ فاجبته بقولى ﴾

يا فاضلا علاه فى الورى انتشر * ونظمه الدر الثمين قد بهر

ألغزت موصولا بدلا اوما استتر * فى يندب الموصول بالذى اشتهر

(وقوله وبئر منصوب على أنه الخ) مثل هذا فى المعرب ولا معنى له أصلا ويبقى قول الناظم يلى ضائعا والصواب أن الكاف جارة لقول مقدر خبر لمبتدأ محذوف وبئر زمزم محكى بالقول المقدر ويلى فعل مضارع وفاعله يعود على بئر زمزم ومفعوله وا من حفر على حذف القول والجملة فى محل نصب حالية من بئر زمزم والتقدير وذلك كقولك بئر زمزم حال كونه يلى هو أى بئر زمزم قولك وا من حفر واذا وليه صار التركيب وامن حفر بئر زمزم واعرابه واحرف ندبة ومن مندوب مبنى على الضم المقدر فى آخره المانع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الاصلى وهذا اذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف والافمن منصوب بفتحة مقدرة فى آخره منع الخ وباقى المثال اعرابه واضح وستعلم هل زمزم مصروف أو ممنوع من الصرف (ومنتهى المندوب) كان ينبغى للمكودى ان يذكر قبل هذا الشطر توطئة نصها ثم اعلم ان المندوب يستعمل استعمالين أحدهما أن يكون كالمنادى من دون زيادة وهو المار فى قوله ما للمنادى ثانيها ان يزاد شىء آخره يختص به عن المنادى وقد أشار اليه بقوله ومنتهى أو يذكر هذه التوطئة قبل قوله ما للمنادى الخ ليرتفع الاشكال وانما وصل المندوب بالألف طلبا لمد الصوت (قول المكودى وازيدا الخ) اعرابه واحرف ندبة وزيدا مندوب مبنى على الضم المقدر فى آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة وليس مبنيا على الالف ولا على الفتح (وقوله واعبد الملكا الخ) اعرابه واحرف ندبة وعبد منصوب بالفتحة الظاهرة

وامعدى كربا وعلم ان وصله بالالف جائز لاواجب من قوله قبل مالمنادى اجعل لمندوب ثم قال : (متلوها ان كان مثلها حذف) يعنى انه اذا كان آخر الاسم المندوب ألفا حذف اذ لا يمكن اجتماع ألفين وفهم منه ان المحذوفة الالف التى آخر المندوب لاألف الندبة لانها تدل على معنى وهو الدلالة على الندبة ومتلوها مفعول بفعل محذوف يفسره صله ومتلوها مبتدأ وخبره حذف ثم قال :

(كذاك تنوين الذى به كمل * من صلة أوغيرها نلت الأمل)

يعنى أن التنوين الذى يكون فى آخر المندوب يحذف اذا لحقته ألف الندبة اذ لاحظ له فى الحركة وقوله من صلة نحو وامن حفر بئر زمزماوقوله أوغيرها شامل لآخر المفرد نحو وازيدا وآخر المضاف اليه نحو واغلام زيدا والمطول نحو واطالعا جبلا ثم ان حق ألف الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة فاذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو واغلام احمدو ان كانت كسرة أوضمة أبدلت فتحة لمكان الألف فتقول فى نحو رقاش وارقاشا وفى رجل اسمه قام الرجل واقام الرجلا هذا اذا لم يوقع فتح المكسور أوالمضموم فى اللبس والى هذا اشار بقوله :

(والشكل حتما أوله مجانسا * ان يكن الفتح بوهم لابسا)

المراد بالشكل الحركة يعنى انه اذا كان فى آخر المندوب كسرة أوضمة وكان فى ابدالهما فتحة لبس وجب اقرار الحركة وابدال الألف بمجانس تلك الحركة فتقول فى نحو فتاه وافتاهو وفى غلام اخيه واغلام اخيهى لانك لو ابدلتها فقات وافتاها واغلام أخيها لالتبس بهاء الواحدة وفهم من قوله حتما ان ذلك واجب والشكل مفعول بفعل محذوف يفسره أوله ومجانسا مفعول ثان لأوله وهو صفة لموصوف محذوف تقديره أوله حرفا مجانسا ومعمول مجانسا محذوف تقديره للحركة السابقة ثم قال : (وواقفا زد هاء سكت ان ترد) يعنى انك اذا وقفت على آخر المندوب فلك ان تزيد بعد الالف هاء السكت لبيان الالف فتقول وازيداه وفهم من قوله واقفا ان ذلك لايكون فى الوصل وفهم من قوله إن ترد ان ذلك جائز لا واجب وقد صرح بهذا المفهوم فقال : (وان تشأ فالمد والها لاتزد) أى وان تشأ فالمد كاف ولا تزد الهاء هذا ما حمله عليه الشارح والمرادى فلايندرج فيه الاصورتان اجتماع الالف والهاء والاستغناء بالالف عن الهاء

والمالكا مضاف اليه مخفوض بالكسرة المقدرة على الكاف المانع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لألف الندبة (وقوله وامعدى كربا الخ) اعرابه وا حرف ندبة ومعدى كربا مندوب مبنى على الضم المقدر على الباء المانع من ظهوره اشتغال المحل بألف الندبة (متلوها ان كان) لم يمثل له المكودى ومثاله واموساه وإعرابه وا حرف ندبة وموسى مندوب مبنى على الضم المقدر على الالف لام الكلمة المحذوفة لاجل ألف الندبة وليس مبنيا على الفتح خلاف مافى يس (كذلك تنوين الذى به كمل) (قول المكودى وامن حفر بئر زمزما الخ) التمثيل به مبنى على ان زمزم قبل الندبة مصروف منون علم على القليب ففيه علة واحدة وهى العلمية وهى لاتؤثر وحدها وأما ان قلنا انه علم على البئر واضافته اليه للبيان أى بئر الذى هو زمزم فيكون قبل الندبه ممنوعا من الصرف للعلمية والتانيث فلايصح التمثيل به وقيل انه مصروف تقديرا (وقوله نحو وازيدا الخ) زيد مفرد علم والمفرد العلم اذا نودى حذف تنوينه لافرق بين وصله بالالف أم لا وكلامه فى التنوين الذى يحذف لأجل ألف الندبة وما أجيب به من ان المراد به التنوين الذى اضطر الشاعر له هو الذى يحذف لاجل ألف الندبة فيه تكلف (وقوله واغلام زيدا) غلام منصوب بالفتحة وزيدا مجرور بالكسرة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الف الندبة (وقوله واطالعا جبلا) كلاهما منصوب بالفتحة الظاهرة وقيل الفتحة فى الثانى فتحة مناسبة فتكون فتحة الاعراب مقدرة (وقوله نحو رقاش) علم مبنى على الكسر كحذام فاذا قلت وارقاشا فتكون الواو للندبة ورقاشا المندوب مبنى على الضم المقدر على الشين المانع منه ألف الندبة هكذا قيل وهو يقتضى انه اذا لم تكن ألف الندبة يبنى على الضم الظاهر مع أنه مبنى اصالة على الكسر فينوى بناؤه على الضم اتصلت به ألف الندبة أم لا فيكون من أفراد قوله سابقا: وانو انضمام ما بنوا قبل الندا (وقوله واقام الرجلا) فهو مبنى على الضم المقدر على اللام المانع منه الفتحة المناسبة لالف الندبة (والشكل حتما) (قول المكودى وافتاهو) اعرابه وا حرف ندبة وفتى مندوب منصوب بفتحة مقدرة على الالف منع منها التعذر وهو مضاف اليه وأما واغلام أخيه فالفتحة فيه ظاهرة على الميم (وقوله تقديره الخ) الاولى أن يقدر البيت بتمامه وتقديره أول الشكل حرفا مجانسا ايلاء متحتما وواجبا ان كان الفتح لابسا بسبب وهم واللابس اسم فاعل من لبس اذا خلط والوهم ذهاب ظن السامع الى شىء والمتكلم يريد غيره خلاف مافى المعرب ووهم بالسكون مصدر وهم بالفتح يهم بالكسر وأما وهم بالكسر فمصدره وهما بالفتح ومعناه غلط ومضارعه يوهم (وواقفا زد هاء) (قول المكودى ان تزيد بعد الالف الخ) هذا يقتضى ان هاء السكت لاتزاد الا بعد الالف والصواب أنها تزاد بعد أحرف المد الثلاثة كما فى الموضح فتقول بعد الياء واغلا مكيه وبعد الواو واغلامكوه (وقوله لبيان الالف) لان الالف يخفى الوقف فاذا لحقت الهاء زاد الخفاء (وقوله ان ذلك جائز الخ) ليس المراد به الجواز المستوى بل الراجح فى الوقف زيادتها (وان تشأ) (قول المكودى فلايندرج فيه الخ) أى فى البيت بتمامه

وعندى أن ضبط المد بالفتح على انه مفعول والهاء معطوفة عليه وعطف الهاء عليه أحسن ليندرج تحته ثلاث صور الاولى الجمع بينهما نحو وازيداه وذلك مفهوم من قوله وواقفا زد هاء سكت الثانية الاستغناء بالالف عن الهاء نحو وازيدا وذلك مفهوم من قوله ان ترد الثالثة الاستغناء عنهما معا نحو وازيد وهذا مفهوم من قوله وان تشأ فالمد والها لاتزد أى لاتزد الالف والهاء وهذه الصور كلها جائزة فى الوقف وواقفا حال من فاعل زد المستتر وهاء سكت مفعول بزد وان ترد شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه وان تشأ شرط والفاء بعده جواب الشرط والمد مبتدأ وخبره محذوف تقديره كاف على ماقاله الشارحان والهاء مفعول مقدم بتزد فالجواب على هذا جملة اسمية والهاء لاتزد ليس فى شىء من الجواب بل هو مستأنف وعلى ماذكرناه فالجواب لاتزد والتقدير وان تشأ فلا تزد المد والهاء ثم قال : (وقائل واعبديا واعبدا) ياعبدى بياء ساكنة فاذا ندبت (من فى الندا اليا ذا سكون أبدى)

تقدم ان فى المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات ومن جملتها على هذه اللغة ففيه وجهان أحدهما أن تفتح الياء الساكنة وتلحق ألف الندبة بعدها وهذا المعنى قوله واعبديا والآخر أن تحذف الياء لسكونها فتقول واعبدا وهذا معنى قوله واعبدا وهذا كله على لغة من أثبت الياء ساكنة وهو معنى قوله : من فى الندا اليا ذا سكون أبدى . وفهم منه ان باقى اللغات التى فى المنادى ليس فيه زيادة ولا نقص فيقال على لغة من قال ياعبد بالكسر وياعبد بالفتح وياعبد بالضم وياعبدا بالالف واعبدا ليس الاوفى لغة من قال ياعبدى واعبدا وقائل خبر مقدم واعبديا واعبدا مفعول بقائل ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها أبدى والياء مفعول بأبدى وفى النداء متعلق بأبدى وذا سكون حال من الياء والتقدير من أبدى الياء ساكنة وفى الندا قائل واعبديا واعبدا .

﴿ الترخيم ﴾

الترخيم فى اللغة ترقيق الصوت وتليينه وفى الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص قوله : (ترخيما احذف آخر المنادى)

يعنى ان المنادى يجوز ترخيمه بحذف آخره ثم مثل ذلك بقوله : (كياسعا فيمن دعا سعادا) فآخر المنادى مفعول باحذف وترخيما أجاز فى نصبه الشارح أن يكون مفعولا له فيكون التقدير احذف لاجل الترخيم أو مصدرا فى موضع الحال فيكون التقدير احذف فى حال كونك مرخما أو ظرفا على حذف مضاف فيكون التقدير احذف وقت الترخيم وزاد المرادى

لافى خصوص هذا الشطر (وقوله وعندى الخ) يظهر من كلام المكودى أن هذا لم يقل به أحد مع أنه عند المرادى أيضا حيث قال ولو قيل فالمد بالنصب لأفاد جواز تجريده من المد أيضا واعلم انه على كلا التقريرين يلزم أن يكون الشطر الثانى فى كلام الناظم مكررا أما على تقرير الشارح والمرادى فالصورة الثانية مكررة مع مفهوم ان ترد وعلى ماللمكودى فالصورة الثانية عنده مكررة مع قوله ماللمنادى اجعل لان المنادى لايؤتى معه بألف ولا هاء فكذلك ماأشبهه فالشطر الثانى حشو على كل وأجيب باختيار النصب ولايغنى عنه ماللمنادى لان ماهنا خاص بحالة الوقف والكلام فيما تقدم فى حالة الوصل (وقوله حذف جوابه الخ) حذف الجواب هنا ضرورة لكون الشرط مضارعا (وقائل واعبديا) (قول المكودى تقدم الخ) أى للمصنف والافالذى تقدم للمكودى ان اللغات ست (وقوله وهذا معنى قوله واعبديا الخ) اعرابه واحرف ندبة وعبديا منصوب بفتحة مقدرة فيما قبل الياء كاعراب المنادى (وقوله فتقول واعبدا) اعرابه وا للندبة وعبدا مندوب منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الدال منع منها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لالف الندبة فالفتحة الموجودة فتحة مناسبة (وقوله ولانقص) قد اعترض عليه بأن من جملة اللغات المارة ياعبدا بقلب ياء المتكلم ألفا فاذا ندب على هذه اللغة اجتمع ألفان الالف المنقلبة عن الياء وألف الندبة تحذف الالف المنقلبة لقوله سابقا متلوها ان كان مثلها حذف ولا تحذف الالف المنقلبة فى النداء فقد وقع نقصه عن المنادى بحذف الالف المنقلبة والله أعلم .

﴿ الترخيم ﴾

مصدر رخم والمراد به اسم المفعول أى الاسم المرخم (قول المكودى ترقيق الصوت) يقال صوت رخيم أى رقيق وهو أقسام ثلاثة ترخيم النداء وهو الذى ينصرف اليه الاسم عند الاطلاق وترخيم الضرورة وهو مذكور فى هذا الباب فى قوله ولاضطرار رخموا دون ندا الخ وترخيم التصغير ويأتى فى بابه فى قوله ومن بترخيم يصغر اكتفى بالاصل (ترخيما احذف آخر المنادى) فى كلام الناظم حذف الواو مع ماعطفت والتقدير احذف آخر المنادى فقط أو مع ما اتصل بالآخر ليصدق بحذف حرف من الآخر أو أكثر أو كلمة ويدل لهذا المقدر قوله بعد:

ومع الآخر احذف الذى تلا الخ مع قوله والعجز احذف من مركب الخ وبه قد يجاب عما فى الموضح (كياسعا) خبر لمبتدأ محذوف ويا حرف نداء وسعا منادى مرخم بحذف الدال لان أصله سعاد وهو مبنى على ضمة الدال المحذوفة للترخيم على لغة من نوى الحرف المحذوف وبالضمة المقدرة على الالف منع منها التعذر على لغة من لم ينو الحرف المحذوف بان صار نسيا منسيا (قول المكودى مفعول مقدم باحذف) هذا سبق قلم لان آخر المفعول مذكور فى اللفظ متأخر عن احذف لامتقدم (وقوله أن يكون مفعولا الخ) هذه الاوجه الثلاثة المنقولة عن الشارح وان سلمها

وجها رابعا وهو أن يكون مفعولا مطلقا قال و ناصبه احذف لانه يلاقيه فى المعنى وفيه نظر لان الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه فى المعنى ويحتمل عندى وجها خامسا وهو أن يكون مفعولا مطلقا وعامله محذوف والتقدير رخم ترخيما وقوله كياسعا فيمن دعا أى فى قول من دعا فهو على حذف مضاف والمراد بدعا نادى ثم شرع فى بيان مايجوز ترخيمه فقال :

(وجوزنه مطلقا فى كل ما * أنث بالها)

يعنى انه يجوز ترخيم المنادى اذا كان مؤنثا بالهاء مطلقا أى من غير شرط من الشروط المذكورة فى غير ذى التاء فيرخم علما نحو قوله : * أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * ونكرة نحو : * جارى لاتستنكرى عذيرى * وثلاثيا نحو : ياخول فى خولة . وثنائيا نحو : ياثب فى ثبة . ثم بين حكم ماقبل التاء المحذوفة للترخيم فقال :

(والذى قد رخما * بحذفها وفره بعد)

يعنى انك اذا حذفت الهاء للترخيم وفر مابقى بعد حذفها من الاسم المرخم أى لاتحذف منه شيئا ولا تغيره والذى مفعول بفعل مضمر يفسره وفره وبحذفها متعلق برخم وبعد متعلق بوفره ولما فرغ من ترخيم ذى الهاء شرع فى ترخيم المجرد منها فقال :

(واحظلا * ترخيم مامن هذه الها قد خلا)

يعنى ان ماخلا من الهاء لايجوز ترخيمه الا باربعة شروط أشار إلى الاول منها بقوله :

المكودى والمعرب شيء كلها غير مسلمة أما كونه مفعولا لأجله فلا يصح لانه يلزم عليه أن يكون الشىء علة لنفسه لان الحذف عند المرادى عين الترخيم ولانه غير قلبي وأما الوجه الثانى وهو النصب على الحال فيقال عليه ان ترخيما مصدر ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع وأما الثالث فلا يصح لان شرط نيابة المصدر عن الزمان أن يكون معينا لوقت أو مقدرا وهذا لم يعين شيئا على أن قولك رخم وقت الترخيم خال عن الفائدة اذ من المعلوم أن كل فعل لايكون الا فى وقته (وقوله لانه يلاقيه فى المعنى) لان الترخيم هو الحذف والحذف هو الترخيم على ما للمرادى (وقوله لان الحذف أعم من الترخيم) يقال هذا مسلم لان الحذف يكون أولا ووسطا وآخرا والترخيم خاص بالآخر لكن لانسلم ان مراد المرادى الحذف العام بل مراده الحذف المقيد بكونه حذف آخر المنادى لان آخر مفعول احذف والحذف بهذا المعنى هو عين الترخيم وليس أعم منه على أن كون معنى المصدر أخص من معنى العامل لايمنع نصبه على المفعولية المطلقة اذ كل مصدر نوعى كذلك ألا ترى الى ضربت زيدا ضرب الامير فالعامل الذى هو ضرب عام وضرب الامير يدل على ضرب خاص ومع ذلك قالوا انه مفعول مطلق فكذلك ماهنا (وقوله والتقدير رخم ترخيما) هذا الوجه الذى زاده لايصح لانه اما أن يكون ترخيما مؤكدا لعامله أو نائبا عنه فان كان الاول لزم توجيه الناظم بالاراه اذ قال وحذف عامل المؤكد امتنع فكيف يرتكبه وان كان الثانى كان احذف مؤكدا لرخم المقدر فيكون مرادفا له وقد قال قبل ان الحذف أعم من الترخيم وزاد المعرب وجها سادسا وهو أن يكون مفعولا به لفعل شرط محذوف مع أداته ومع فاء الجواب والتقدير ان أردت ترخيما فاحذف آخر المنادى وهو بعيد غاية والصواب اعراب المرادى وهو الذى يقتضيه الوضح ولا وجه لغيره أصلا (وقوله ثم شرع فى بيان الخ) الاولى أن يقول ثم ان الذى يرخم على قسمين مختوم بالهاء وغير مختوم بها وقد أشار الى الاول بقوله وجوزنه مطلقا الخ (قول المكودى المذكورة فى غير الخ) هذا يقتضى ان الشروط الاربعة المذكورة بعد لاتشترط فى ذى الهاء مع ان المركب الاضافى والاسنادى لايرخم ولو كان مختوما بالهاء نعم الشرطان الاولان لايعتبران فى المختوم بالهاء وقد ذكروا ان شروط مايرخم ثمانية اقتصر الموضح منها فى أول الباب على خمسة (وقوله نحو قوله أفاطم مهلا الخ) البيت من الطويل وقائله امرؤ القيس من قصيدته المشهورة التى أولها : قفا نبك الخ . والشاهد فى أفاطم فانه علم مرخم بحذف التاء والاصل أفاطمة اسم محبوبته ومهلا مصدر محذوف الزوائد والاصل امهالا وهو منصوب على المصدرية نائب عن فعله وهو امهل ومعناه دع وبعض بالنصب مفعول مهلا والتدلل بالدال المهملة من الدل بالفتح بمعنى الغنج وعجز البيت * وان كنت قد أزمعت صرما فاجملى * وأزمعت بزاى ثم ميم فعل وفاعل والجملة فى محل نصب خبر كان ومعنى أزمعت عزمت صرما بفتح الصاد منصوب بازمعت ومعنى الصرم القطع وفاجملى جواب الشرط أى احسنى والمعنى أيها المحبوبة دعى بعض هذا الغنج وان عزمت على مقاطعتى فأحسنى (وقوله نحو جارى الخ) البيت من الرجز وقائله العجاج وجارى منادى باسقاط حرف النداء وهو مرخم بحذف التاء وفيه الشاهد وجارية اسم جنس وحذف حرف النداء مع اسم الجنس ضرورة عند الجمهور وقليل على مامر للناظم فى قوله : وذاك فى اسم الجنس والمشار له . قل الخ ولا ناهية وتستنكرى مضارع مجزوم بحذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله وعذيرى بالعين المهملة والذال المعجمة أى أمرى الذى اذا فعلته كنت معذورا مفعول تستنكرى وتمام البيت : وسيرى واشفاقى على بعيرى . فسيرى بفتح السين مصدر سار بدل من عذيرى واشفاقى بكسر الهمزة مصدر أشفق معطوف على سيرى البدل وهما بيان

(إلا الرباعى فما فوق) فشمل الرباعى الرباعى الاصول كجعفر والثلاثى المزيد كيعمر وشمل قوله فما فوق الخماسى الاصول كفرزدق والمزيد كسموءل والسداسى والسباعى ولا يكونان الا مزيدين نحو مستخرج واشهيباب وفهم منه أن الثلاثى لايرخم وهو شامل للمتحرك الوسط نحو عمر والساكن نحو عمرو ثم أشار إلى الشرط الثانى بقوله : (العلم) يعنى أن المنادى لايرخم إلا إذا كان علما وشمل علمية الشخص نحو جعفر وعلمية الجنس نحو أسامة وفهم منه أن النكرة لاترخم ثم أشار إلى الشرط الثالث فقال : (دون اضافة) فلا يرخم المضاف ولو كان علما وشمل الكنية كأبى بكر وغيرها كعبد شمس ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله : (وإسناد متم) يعنى أن المركب تركيب اسناد لايجوز ترخيمه نحو برق نحره وفهم منه أن المركب تركيب مزج لايمتنع ترخيمه لتخصيصه المنع

للامر الذى إذا فعله عذر (إلا الرباعى فما فوق) انما اشترط فى غير المختوم بالتاء أن يكون زائدا على ثلاثة لأنه اذا رخم الثلاثى بقى على حرفين ومن المعلوم أن حذف الآخر للترخيم قياسى فيكون الاسم قد نقص نقصا قياسيا فالنقص فيهما شاذ ﴿ فإن قلت ﴾ الجواب مبنى على أن المنادى معرب مع انه مرخم والمرخم لايكون إلا مبنيا والاسماء المبنية تكون على حرف كتاء قمت أو على حرفين كما ومن فما هنا مثل ذلك ﴿ قلت ﴾ البناء للترخيم عارض فهو فى حكم المعرب ولذا يبنى على مايرفع به فى لغة من نوى وإنما جاز ترخيم المؤنث الذى هو على ثلاثة أحرف بالهاء كثبة مع كونه يبقى بعد حذفها على حرفين أيضا لأن الهاء ليست من أصول الكلمة بل هى حرف مستقل فالكلمة من أول الأمر موضوعة على حرفين فكأن الترخيم لم يحدث شيئا تأمل (وقوله كجعفر) هو فى الاصل اسم للنهر الصغير ثم جعل علما على شخص (وقوله كيعمر) هو فى الأصل مضارع عمر بكسر الميم يعمر بفتحها أو يقال أيضا عمر بالفتح يعمر بالضم كما مر ثم نقل من الفعل المضارع وجعل علما على شخص والعلم بفتح الميم وضمها على اللغتين والزائد فيه الياء (وقوله كفرزدق) هو فى الأصل قطعة من اللحم ثم جعل علما لكن لاينادى إلا إذا كان غير مقرون بال كما نطق به المكودى والذى هو علم على الشاعر المعلوم بخصوصه هو الفرزدق بال (وقوله كسموءل) اسم لطائر فى الأصل ثم جعل علما على شخص والواو فيه زائدة (وقوله ولا يكونان إلا مزيدين) لقول الناظم فيما يأتى :

ومنتهى اسم خمس إن تجردا ❊ وان يزد فيه فما سبعا عدا

(وقوله نحو مستخرج) بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول إذا صار علما (وقوله واشهيباب) هو فى الأصل مصدر اشهأب بالهمز يشهأب اشهئبابا فقلبت الهمزة ياء لسكونها وكسر ماقبلها وهو بمعنى أشهب الزرع والربيع إذا اصفر ثم سمى به والشين أصلية وكذلك الهاء والباء الأولى لأن هذه الالفاظ لاتنادى إلا إذا جعلت أعلاما (وقوله وهو شامل الخ) وقال الفراء يجوز فى المحرك الوسط دون ساكنة وعلل ذلك بأن حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع قياسا على قيام الحركة مقام الحرف الرابع فيما يمنع من الصرف كسقر الآتى فى قوله أو كجور أو سقر وقال الكوفيون بجواز ذلك فى الثلاثى مطلقا وعللوا محرك الوسط بما مر وقاسوا الساكن على يد ودم (العلم) (قول المكودى نحو أسامة الخ) تمثيله بأسامة غير صحيح لأن كلامنا فى غير المختوم بالهاء وأما المختوم بالهاء فقد مر حكمه فى قوله وجوزنه مطلقا الخ فالأولى التمثيل لعلم الجنس بنحو فجار وانما أجازوا ترخيم العلم دون غيره لكثرة نداء العلم فطلبوا تخفيفه بحذف آخره والنكرة يقل نداؤها فلا تحتاج إلى تخفيف (وقوله وفهم منه ان النكرة الخ) أى ولا فرق بين كونها مقصودة أم لا (دون اضافة) علله الأزهرى بأن المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فكما لايرخم الاسم بحذف التنوين فكذلك المضاف لايرخم بحذف المضاف اليه ولا يرخم بحذف الحرف الاخير من المضاف اليه لأن الترخيم بحذف حرف من المضاف اليه كالترخيم بحذف بعض التنوين وهو لايمكن واعترض تمثيل المكودى بأبى بكر وعبد شمس بأن الثانى لما كان منزلا منزلة التنوين صار العلم حينئذ انما هو الجزء الاول فى التقدير والجزء الاول وهو ابو وعبد ثلاثى والثلاثى خارج من قوله سابقا الا الرباعى والاولى التمثيل بنحوا مرىء القيس لأن الاول رباعى ثم شرط عدم الاضافة والاسناد عام فى المختوم بالتاء والمجرد على أن المضاف إذا نوى يعرب والترخيم من حيث هو لايكون إلا فيما يبنى للنداء (واسناد متم) علته أن المركب الاسنادى علم منقول من فعل وفاعل ومن مبتدأ وخبر فلو رخمته لكان كترخيم المزجى الآتى بحذف عجزه والعجز فاعل أو خبر واذا حذف العجز بقى الفعل بلافاعل والمبتدأ بلاخبر لكن باعتبار الاصل وكون المركب الاسنادى لايرخم غالبا ومن غير الغالب ترخيمه عملا بقوله بعد وقل ترخيم جملة الخ (قول المكودى وفهم منه ان المركب الخ) هذا المفهوم صرح به بعد فى قوله : والعجز احذف من مركب الخ

بذى الاسناد فتقول فى معدى كرب يامعدى وقوله : واحظلا فعل أمر من حظل يحظل بالظاء المعجمة بمعنى امنع وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة وترخيم مفعول باحظلا وما موصولة وصلتها خلا ومن متعلق بخلا والا استثناء والرباعى منصوب على الاستثناء وما معطوفة بالفاء على الرباعى وهى موصولة وصلتها فوق وهو مقطوع عن الاضافة وتقدير المضاف اليه فما فوقه أى فوق الرباعى والعلم عطف بيان على الرباعى ودون اضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من الرباعى واسناد معطوف على اضافة ومتم نعت لاسناد وهو اسم مفعول من أتممت ثم قال : (ومع الآخر احذف الذى تلا) يعنى انك اذا رخمت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضا الحرف الذى قبل الآخر لكن بأربعة شروط أشار إلى الأول منها بقوله : (ان زيد) أى إن كان زائدا فلو كان غير زائد لم يحذف نحو مختار ومنقاد لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول يامختا ويامنقا ثم أشار إلى الثانى بقوله : (لينا) أى ذا لين وشمل حرف اللين الألف نحو شملال والواو نحو منصور والياء نحو قنديل فلو كان حرفا صحيحا لم يحذف وشمل المتحرف نحو سفرجل والساكن نحو قمطر فتقول فيهما ياسفرج وياقمط ثم أشار إلى الثالث بقوله : (ساكنا) يعنى أن يكون حرف اللين ساكنا فلو كان متحركا لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول فيهما ياهبي وياقنو بغير حذف ثم أشار إلى الرابع بقوله : (مكملا *أربعة فصاعدا) يعنى أن يكون حرف اللين المذكور رابعا فما فوق وشمل الرابع نحو منصور والخامس نحو مصابيح مسمى به والسادس نحو استخراج مسمى به أيضا وفهم منه أنه لو كان ثالثا لم يحذف نحو عماد وسعيد وثمود فلو كان قبل حرف اللين غير مجانس له ففى حذفه خلاف أشار اليه بقوله :

(وقوله بذى الاسناد) أى وذى الاضافة كما يعلم من الناظم قبل (وقوله بالظاء المعجمة) أى المشالة وهو مفتوح الماضى مضموم المضارع والأمر تابع للمضارع (وقوله وصلتها فوق الخ) فيكون فوق المقطوع عن الاضافة صلة وقد قال فى المغنى أن مذهب سيبويه والمحققين على أن الظرف المقطوع لايقع صفة ولا صلة ولا حالا وكثيرا مايرتكبه الناظم (وقوله عطف بيان الخ) الأولى أنه بدل لأن أصل الكلام الا العلم الرباعى فالرباعى صفة للعلم فلما قدمت الصفة على الموصوف أعربت الصفة بحسب العوامل ويعرب الموصوف بدلا منها كما نص ابن مالك على ذلك فى نحو هذا التركيب (وقوله ومتم نعت الخ) هذا الاعراب يقتضى أن التركيب الاسنادى يكون تاما وغير تام وهو كذلك مثال الأول قام زيد ومثال الثانى ان قام زيد ثم سميت بالتام شخصا وبغير التام شخصا آخر ويقتضى أيضا ان الذى يمتنع ترخيمه هو المنقول من المسند التام وأما المنقول من غير التام فيجوز ترخيمه وليس كذلك بل المركب الاسنادى لايرخم ولذا قال أبو اسحق الشاطبى الأولى أن متم حال من العلم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون اضافة متعلق بمتم والتقدير الا الرباعى فما فوق العلم حال كونه متمما دون اضافة واسناد وهذا الذى قال ظاهر وواضح ورده يس بما يعلم من الوقوف على كلامه (ومع الآخر احذف) هذا هو الذى بين لك أن فى قول الناظم ترخيما احذف الخ حذف الواو مع ماعطفت كما مر وهذا مخصوص بغير المختوم بالهاء وإلا فالمختوم بها إذا رخم يبقى على حاله كما مر فى قوله والذى قد رخما بحذفها وفره الخ والأمر فى احذف ليس للوجوب لانه قد يحذف مع الآخر وقد لا يحذف (ان زيد) (قول المكودى عن عين الكلمة) وهى الياء فى الأول والواو فى الثانى وهما فى الأصل يحتملان أن يكونا اسمى فاعل أو اسمى مفعول وأما الآن فهما عاملان قطعا (لينا) (قول المكودى نحو شملال) بكسر الشين الناقة السريعة (وقوله نحو سفرجل الخ) التمثيل بسفرجل وقمطر هنا ليس بجيد لأن سفرجل رابعه أصلى غير لين وغير ساكن فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد ساكنا وأما قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب الذى تحفظ فيه فكما يخرج بقيد اللين يخرج بقوله قبل ان زيد وبقوله بعد مكملا أربعة لأنه انما كمل ثلاثة وكلامنا فما تجتمع فيه الشروط ويفقد فيه شرط اللين فقط والأولى مثال الموضح بشمأل علما فالهمزة فيه زائدة لكنها ليست حرف لين ﴿ فان قلت ﴾ هذا المثال أيضا فقد فيه شرطان آخران غير اللين وهما السكون وتكميل أربعة ﴿ قلت ﴾ ذلك صحيح لكن لم يوجد مثال لكون ماقبل الآخر زائدا ساكنا مكملا أربعة وهو غير لين فلذلك مثل بشمأل وهو انما يخرج بالقيدين المذكورين بعد لين ولا يخرج بالمذكور قبله بخلاف مثالى المكودى والضر اغناء السابق عن اللاحق كما فى مثاله لا اغناء اللاحق عن السابق كما فى شمأل (ساكنا) هذا مبنى على إطلاق حرف اللين على الا حرف الثلاثة لافرق بين كونها ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فيكون ساكنا ليس للاحتراز خلافا للمكودى بل لبيان الواقع فهو صفة كاشفة (قول المكودى هبيخ) بفتح الياء الغلام المتلىء لحما ويطلق على الأحمق وعلى من لاخير فيه وعلى الوادى العظيم لكن المراد هنا بهو بما بعده المجعول علما على شخص (وقوله وقنور) الجوهرى القنور بتشديد

(والخلف فى * واو وياء بهما فتح قفى)

يعنى أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو فرعون وغرنيق ففى حذفه مع الآخر خلاف فمن حذف قال يا فرع ويا غرن ومن لم يحذف قال يافرعو وياغرنى وقوله ومع الآخر متعلق باحذف وصلة الذى تلا والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف وفى تلا فاعل مضمر عائد على الآخر والذى صفة لمحذوف والتقدير احذف مع الآخر الحرف الذى تلا الآخر وقوله ان زيد شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه ولينا حال من الضمير المستتر فى زيد وهو مخفف من لين وساكنا نعت للين ومكملا نعت بعد نعت وأربعة مفعول بمكملا وصاعدا معطوف على أربعة واعراب ما بقى واضح ثم قال : (والعجز احذف من مركب) يعنى أن المركب تركيب مزج يحذف عجزه وشمل ما آخره ويه نحو سيبويه وما ليس آخره ويه نحو بعلبك وماسمى به من العدد المركب نحو خمسة عشر فتقول ياسيب ويابعل وياخمسة وأما المركب تركيب اسناد فأشار اليه بقوله : (وقل * ترخيم جملة) قد تقدم فى شروط الترخيم أن لا يكون جملة فى قوله واسنادمتم وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه سيبويه فى باب الترخيم وذكر هنا أن ترخيمه جائز بقلة ثم أشار بقوله : (وذا عمرو نقل) إلى أن ترخيمه نقله عمرو يعنى به سيبويه وهو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسى وكنيته أبو بشر ولم يذكر الناظم سيبويه فى هـذا الرجز الا فى هذا الموضع ولم يذكره بلقبه المشهور وهو سيبويه وإنما نقله سيبويه فى باب النسب

الواو الضخم الرأس ويطلق على شديد الصمت من كل شىء اه ويطلق على الصعب (والخلف فى * واو) هذا تقييد لجواز حذف الحرف الواقع قبل الآخر معه كأنه قال محل جواز الحذف اتفاقا إذا كانت الحركة مجانسة له كالأمثلة السابقة فان كانت غير مجانسة ففى حذفه خلاف نبه عليه بقوله والخلف الخ (قول المكودى نحو فرعون) علم على الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه السلام ولقب لكل من ملك القبط وقيل القبط مع مصر ولكل من عتا وطغى وأما الفرعون بالفاء فهو التمساح (وقوله وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون اسم لطائر من طيور الماء طويل العنق (والعجز احذف من مركب) إنما رخم بحذف الجزء الثانى لأنه بمنزلة زيادة ألحقت بعد تمام الاسم فأشبهت تاء التأنيث (قول المكودى يعنى بالمركب تركيب مزج الخ) هكذا فى غالب النسخ وهى ظاهرة وفى بعضها يعنى أن المركب الخ وهى غير ظاهرة(١) لأنه لم يذكر خبر ان بعد أصلا (وقوله فتقول ياسيب ويابعل وياخمسة) أى بيقاء الفتح على لغة من نوى وبالبناء على الضم الظاهر على الباء فى الأول وعلى اللام فى الثانى وعلى التاء فى الثالث على لغة من لم ينو ﴿ لا يقال ﴾ ان صدر المركب كان مبنيا قبل النداء فيجب أن ينوى بعد حذف الثانى ضمه ويكون من أفراد قوله وانو انضمام الخ ﴿ لأنا نقول ﴾ سبب بنائه قبل النداء التركيب وقد زال بترخيمه على لغة من لم ينو فحيث قدر اسما مستقلا يجب أن يعطى حكم ما كان معربا قبل النداء وهو البناء على الضم (وقوله وأما المركب تركيب اسناد فأشار الخ) هذا الكلام ليس بجيد لأن حكم المركب الاسنادى قد علمناه من قوله دون إضافة واسناد والصواب أنه أشار بهذا الكلام إلى أن الذى تقدم غالب ومن غير الغالب ما أشار اليه بقوله : (وقل*ترخيم جملة) (قول المكودى وقد منعه سيبويه الخ) أشار بهذا مع قوله وإنما نقله سيبويه فى باب النسب الخ إلى أن سيبويه له نقلان عن العرب ففى باب الترخيم نقل المنع وفى باب النسب نقل الجواز فمن هنا تعلم أن اعتراض أبى حيان وتبعه الموضح حيث قال وزعم ابن مالك الخ على الناظم بأن سيبويه لم يقصد بما قاله فى النسب ترخيم المركب وإنما قصد الحذف والاستغناء بالأول عن الثانى دعوى باطلة لا دليل عليها والصواب أن سيبويه ما قصد إلا الترخيم كما قال الناظم ﴿ فان قلت ﴾ كلام الامام اختلف فى البابين فهل المعتبر هو ما فى الترخيم أو المعتبر ما فى باب النسب ﴿ قلت ﴾ من النحويين من أبقى التعارض على حاله وقال إن المجتهد إذا كان له نصان متعارضان فى بابين فالعمل على ما ذكر فى الباب الموضوع لذلك لأنه بصدد أن يبين الحق فيه والمذكور فى غير بابه لا عبرة به لأنه ذكر استطرادا فيكون حينئذ العمل هنا على المنع وهذا هو الذى فى الأزهرى ومن النحويين من وفق بين البابين وهو الصواب بأن قال إن ما فى الترخيم هو الذى لغالب العرب والذى فى النسب إنما هو لبعضهم كما يدل عليه قول سيبويه فى باب النسب لأن من العرب الخ حيث أتى بمن التبعيضية فدل على أن غالبهم لا يقول ذلك وهذا الثانى هو الذى قصد الناظم ولذلك عبر هنا بقل الخ ولعل المكودى استشعر شيئا من هذا فقال وكأنه وإنما منعه (وقوله ابن قنبر) بفتح القاف وسكون النون وفتح الباء الشيرازى ثم البصرى كان اماما جليلا متقنا أخذ من كل علم بحظ وافر سيما علم النحو فقد أربى فيه على المتقدمين والمتأخرين ولم يضع أحد فيه مثل كتابه وجميع كتب الناس عيال عليه وللزمخشرى فيه :

ألا صلى الاله صلاة صدق * على عمرو بن عثمان بن قنبر * فان كتابه لم يغن عنه * بنو قلم ولا أبناء منبر

وسبب قراءته للنحو أنه كان يقرأ الحديث على بعض المحدثين فوقع له لحن فى بعض الألفاظ فقال له يا سيبويه لو أصلحت لسانك

---

(١) (قوله وهى غير ظاهرة الخ) لعل ما وقع له من النسخ لم يوجد فيه لفظ يحذف عجزه الخ فلذا قال ما قال والا فقد وجدنا نسخة ذكر بها الخبر وهى ظاهرة اه .

قال تقول فى النسب إلى تأبط شرا تأبطى لأن من العرب من يقول ياتأبط وكأنه إنما منعه فى باب الترخيم لكونه لم يعتمد على هذه اللغة لقلتها * ثم اعلم أن فى الترخيم لغتين وقد أشار إلى احداهما فقال: (وان نويت بعد حذف ماحذف * فالباقى استعمل بما فيه ألف)

يعنى أنك إذا نويت المحذوف للترخيم فاترك الحرف الذى قبله على حالته قبل الحذف واستعمله كما كان قبل الحذف وتسمى هذه اللغة لغة من نوى ولغة من ينتظر وشمل قوله بعد حذف ما حذف منه حرف نحو يا جعف فى جعفر وما حذف منه حرفان نحو يامرو فى مروان وما حذف منه كلمة نحو يا بعل فى بعلبك وشمل الباقى ما كان ساكنا نحو يا قمط فى قمطر ومضموما نحو يا منص فى منصور ومكسورا نحو ياحار فى حارث ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال: (واجعله ان لم تنو محذوفا كما * لو كان بالآخر وضعا تمما)

أى اجعل الحرف الذى قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول فى قمطر وفى جعفر يا قمط ويا جعف وفى حارث ياحار وهذه اللغة تسمى لغة من لم ينو والضمير فى اجعله عائد على الحرف الذى قبل المحذوف وكما فى موضع المفعول الثانى لاجعله والظاهر ان ما فى قوله كما زائدة ولو مصدرية والتقدير ككون الآخر متمما وضعا وقد تقدم نظيره فى باب الاستثناء فى قوله كما لو إلا عدما ثم أشار الى ما يظهر فيه الفرق بين اللغتين فقال:

(فقل على الأول فى ثمود يا * ثمو ويا ثمى على الثانى بيا)

يعنى بالأول لغة من نوى فتقول على اللغة الأولى فى ترخيم ثمود يا ثمو لأن الواو فى حشو الكلمة لنية المحذوف وتقول على لغة من لم ينو باثمى بالياء لعدم النظير إذ ليس فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضمة كسرة

لكن أنحى لك فاشتغل بالنحو حتى بلغ فيه ما بلغ أخذه عن الأخفش الكبير ويونس بن حبيب وعيسى بن أوس البصرى والخليل بن أحمد وهو أشهر مشايخه وكان سيبويه حسن الوجه والصورة فكان إذا دخل على الخليل يقول له مرحبا بزائر لا يمل وكان الخليل لشدة حسن سيبويه لا ينظر اليه وربما أعرض عنه بوجهه وولاه ظهره وربما أدخل الخليل وجهه فى ثيابه لئلا ينظر اليه ثم ان أراد الخليل مسئلة يقول لسيبويه أين أنت يافارسى فيجيبه فيقول له ما تقول فى كذا فيجيب سيبويه ووجه الخليل فى ثيابه وقد تزوج سيبويه بامرأة جميلة من أهل البصرة فاشتغل بالقراءة وتصنيف كتابه ولم يشتغل بها وكانت تحبه فخرج فى بعض الأيام للسوق لقضاء غرض فعمدت لكتبه وأحرقتها فلما دخل ووجد الكتب محروقة أغمى عليه فلما أفاق طلقها ثم ابتدأ كتابه المعلوم بعد ذلك وضاع له علم كثير أخذه عن الخليل فيما احترق له ولد بقرية من قرى شيراز يقال لها البيضاء سنة ثمان وأربعين ومائة وكانت فى لسانه حبسه وقلمه أفصح من لسانه وتوفى بالقرية المذكورة سنة ثمانين ومائة فعمره اثنان وثلاثون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة وسبب موته المسئلة الزنبورية التى وقعت بينه وبين الكسائى وقد مرت فى باب المبتدأ والخبر ومن شعره رحمه الله:

لسانى لسان معرب فى حياته * فياليته من موقف الحشر يسلم

فماينفع الاعراب ان لم يكن تقى * وما ضر ذا تقوى لسان معجم

ولقب بسيبويه قيل لأنه كانت له رائحة طيبة كرائحة التفاح وقيل لأن من يلقاه كان يشم منه رائحة الطيب وقيل للطافته والتفاح من أطيب الفواكه والظاهر أن سيبويه مركب تركيب مزج وهو عجمى والتركيب عندهم يكون مقلوبا لأن معنى سيب التفاح ومعنى ويه رائحته (وقوله إلى تأبط شرا الخ) أى تقول فى النسب إلى هذا الرجل المسمى الخ (وان نويت بعد حذف) هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل له وإذا رخم المنادى بحذف حرف أو حرفين أو كلمة فما حكم آخر الباقى بعد الحذف فأجاب بأن فيه لغتين أشار إلى إحداهما هنا بقوله وان نويت الخ وصدر بهذه اللغة إشارة الى أنها أرجح من الثانية وأكثر وصرح الموضح بكثرتها (واجعله إن لم تنو محذوفا) (قول المكودى ككون الآخر الخ) جعل اسم كان هو الآخر وجعل الباء فيه زائدة ومتمما اسم فاعل خبر كان وهذا لا يصح إلا بتكلف على تقرير صحة زيادة الباء بأن يكون المعنى اجعل آخر الباقى بعد الحذف مثل كون الشىء المحذوف متمما للمرخم قبل ترخيمه وضعا والمراد أنزله منزلته وهذا التقدير بعيد من المصنف والأولى أن اسم كان ضمير يعود على الباقى ومتمما مبنى للمفعول والجملة فى محل نصب خبر كان وبالآخر متعلق بتمما ووضعا منصوب على إسقاط الخافض والتقدير واجعل الباقى بعد الحذف مثل كون أى الباقى متمما بالآخر فى الوضع قبل الحذف ويكون المراد بالباقى الكلمة الباقية بعد الحذف بتمامها (وقوله ثم أشار إلى ما يظهر الخ) الفرق قد ظهر بينهما فيما مر فالأولى أن يقول كما قال المرادى ثم فرع على الوجهين الخ (فقل على الأول) أى فقل مفرعا على الوجه الأول أو على الرأى الأول ولا يصح أن تقدر اللغة إلا لو قال المصنف الأولى بالتأنيث (قول المكودى لعدم النظير) علة لمحذوف كأنه قال ولا تقول ياثمو بالواو لعدم النظير أى وجود اسم مثله ثم بين عدم النظير بقوله إذ ليس الخ ويا ثمى مبنى على الضم المقدر على الواو المقلوبة ياء لأجل عدم النظير (وقوله متمكن) أى معرب ﴿فان قلت﴾ المنادى المرخم

كما فعلوا فى أدل جمع دلو واصله أدلو فقلبوا الواو ياء والضمة كسرة ثم أشار إلى مثالين مبنيين على اللغتين فقال :

(والتزم الأول فى كمسلمه * وجوز الوجهين فى كمسلمه)

الأول هو لغة من نوى فاذا رخمت مسلمة ونحوه من صفة المؤنث بالتاء الفارقة بين المؤنث والمذكر قلت يامسلم بفتح الميم الأخيرة على لغة من نوى ولا يجوز أن ترخمه على لغة من لم ينوى فتقول يامسلم لئلا يلتبس بالمذكر وأما نحو مسلمة بفتح الميم الأولى مما ليست فيه التاء فارقة فيجوز فيه الوجهان فتقول يامسلم بفتح الميم ويامسلم بضمها والأول صفة لمحذوف والتقدير والتزم الوجه الأول ثم قال: (ولاضطرار رخموا دون ندا) يعنى أنه يجوز الترخيم فى غير النداء للضرورة وفهم منه أنه يكون فى الاختيار وقوله : ماللندا يصلح . يعنى انه لايرخم فى غير النداء إلا ماكان صالحا للنداء أى لمباشرة حرف النداء نحو أحمد فلو كان الاسم لايصلح لمباشرة حرف النداء لم يرخم فى ضرورة ولا فى غيرها نحو الرجل وفهم من اطلاقه انه يرخم على اللغتين السابقتين أما ترخيمه على لغة من لم ينو فجمع عليه وأما على لغة من نوى فمختلف فيه .

﴿ الاختصاص ﴾

انما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه به فى اللفظ وإلى ذلك أشار بقوله : (الاختصاص كنداء دون يا) يعنى أن الاختصاص شبيه بالنداء .

مبنى مطلقا فهو غير متمكن ﴿قلت﴾ لما كان البناء عارضا نزلوه منزلة المعرب (وقوله كما فعلوا فى أدل) بالتنوين وأصله ادلوا بضم اللام وسكون الواو ليتم التنظير به وهو الذى يظهر من الازهرى وليس له نظير فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء وأتى بتنوين الصرف لأنه لاوجه لمنعه فالتقى ساكنان حذفت الياء لذلك ومثله أجر جمع جرو (وقوله ثم أشار إلى مثالين الخ) الأولى أن يقول ثم أشار إلى محل جواز الوجهين إذا أمن اللبس معهما وأما إذا وقع اللبس فيتجنب مافيه اللبس ويؤتى بما لا لبس فيه (وجوز الوجهين فى كمسلمه) من كل علم مختوم بالهاء وظاهر المصنف ولو كان يوقع فى لبس نحو ياعمرة فلو رخمته على لغة من لم ينو فقلت ياعمر بالضم التبس بالذى لاترخيم فيه فيكون اعتبار اللبس وعدمه إنما هو فى الصفة وفرقوا بينهما بأن العلم لشهرته لايوقع فى لبس غالبا بخلاف الصفة وقيل بالمنع مطلقا صفة أو علما ألبس أم لا والحق الذى للرضى وحمل عليه الموضح كلام المصنف أن المنع فيما ألبس صفة أو علما والجواز فيما لم يلبس مطلقا (ولاضطرار رخموا دون ندا) (قول المكودى وفهم منه أنه لايكون الخ مع قوله فلو كان الاسم الخ) هذا يقتضى أن المأخوذ من الناظم شرطان فقط والحق أن المأخوذ منه شروط ثلاثة اثنان صرح بهما وهما الاضطرار وكونه صالحا للنداء والثالث وهو كونه زائدا على ثلاثة أحرف مأخوذ من المثال لكن هذا الشرط الثالث انما هو فى غير المختوم بالهاء وإلا فالمختوم بالهاء لايشترط فيه الزيادة على ثلاثة ولم يأت المكودى بشاهد لكلام الناظم على مافى غالب النسخ ويوجد فى بعضها بيت شاهد لذلك نصه :

لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره * طريف بن مال ليلة الجوع والخصر

والبيت من الطويل وقائله امرؤ القيس ونعم فعل مدح فاعله الفتى وتعشو مضارع بمعنى تسير وقت العشاء والظلام وطريف وهو المخصوص بالمدح والاصل طريف بن مالك فرخمه بحذف الكاف وفيه الشاهد وليلة منصوب على الظرفية والخصر بفتح الخاء المعجمة والصاد شدة البرد وقول من قال الحصر بالحاء المهملة لم تثبت به رواية والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الاختصاص ﴾

مصدر اختص بكذا والمراد به هنا اسم مفعول وهو المختص أى الاسم المنصوب على الاختصاص (قول المكودى فى اللفظ الخ) بيانه أن العرب نقلوا صورة أيها فى النداء وجعلوها صورة الاختصاص فحكم المختص كحكم المنادى فى اللفظ وانما نقلوا أيها من باب النداء إلى باب الاختصاص لما بينهما من المشاركة المعنوية وهو الاختصاص فى كل لأن المنادى بالكسر يخص المنادى بالفتح بالاقبال وهنا الانسان يخص نفسه بأيها والباعث على الاختصاص أحد أمور ثلاثة فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو على أيها الجواد يعتمد الفقير يعنى بالجواد المتكلم نفسه والثانى نحو أنا أيها العبد فقير الى عفو الله والثالث نحو نحن معاشر الانبياء لانورث (الاختصاص كنداء) (قول المكودى يعنى أن الاختصاص الخ) أبقى المصدر فى النظم على حاله والأولى أن يؤوله بالاسم المختص بأن يقول يعنى أن الاسم المختص شبيه بالمنادى أى صورته صورة المنادى والا فهو خبر استعمل بصورة الانشاء توسعا كما استعمل الانشاء بصورة الخبر نحو : والوالدات يرضعن . ولشبهه بالنداء اختلفوا فى مواضع هل هى من النداء أم من الاختصاص نحو أهل البيت لقوله تعالى : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت . قيل ياأهل البيت وقيل

وفهم منه أنه ليس منادى وفهم من قوله : دون يا أنه لا يصحبه حرف النداء ثم مثل فقال : (كأيها الفتى بإثر ارجونيا) وفهم من المثال ان ايا لاتوصف باسم الاشارة ولا بالموصول كما فى النداء وفهم من قوله : باثر ارجونيا انه لابد أن يتقدمها كلام وأن الكلام الذى يتقدمها لابد أن يكون فيه ضمير المتكلم وفهم ذلك من قوله : باثر ارجونيا ثم إن الاختصاص قد يكون فيه الاسم مقرونا بأل ومضافا وقد أشار إلى الأول بقوله : (وقد يرى ذا دون أى تلو أل * كمثل نحن العرب أسخى من بذل)

يعنى أن الاختصاص يكون بالاسم المقرون بأل وليس معه أى وفهم من المثال لابد أن يتقدمه ضمير التكلم مرفوع بالابتداء كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولم ينبه على القسم الثالث وهو المضاف كقوله عليه السلام : نحن معاشر الانبياء لانورث ماتركنا صدقة. وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير أخص العرب وأخص معاشر ومع هذا قد اجحف الناظم بهذا الباب اذ لم يصرح بما يتعلق به من المعنى والاعراب وحاصله ان المختص على قسمين قسم مبنى على الضم وهو أيها الفتى ونحوه وبنى لشبهه بالمنادى لفظا وموضعه نصب بفعل واجب الحذف فاذا قلت أنا أفعل كذا أيها الرجل فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل والمراد بأيها التكلم نفسه وقسم معرب لفظا وهو المضاف وذو الألف واللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف فنحن مبتدأ وخبره اقرى الناس والعرب منصوب بفعل واجب الحذف تقديره أخص وكذلك المضاف نحو قوله : عليه السلام . نحن معاشر الانبياء لانورث. فنحن مبتدأ وخبر لانورث ومعاشر الانبياء مفعول بفعل واجب الحذف وفى قوله : الاختصاص كنداء. اشعار بانه منصوب بفعل واجب الاضمار كالمنادى لشبهه به

﴿ التحذير والاغراء ﴾

التحذير تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه والاغراء الزام المخاطب العكوف على مايحمل عليه وانما ذكرهما بعد الاختصاص لشبههما به فى أنهما منصوبان .

أخص أهل البيت (كأيها الفتى باثر ارجونيا) الكاف جارة لقول مقدر وأيها مبنى على الضم ﴿فان قلت﴾ أيها فى النداء لبنائها سبب موجود وهو تضمنها معنى الخطاب وهنا ذلك السبب منتف قطعا لأنه لاخطاب ﴿قلت﴾ أجيب بأن أيها نقلت من النداء إلى الاختصاص على الحالة التى كانت عليها هنالك وهو البناء فلا يسئل عن علة بنائها هنا ولعل هذا هو مراد المكودى بقوله فى البيت بعد هذا وبنى لشبهه بالمنادى لفظا والهاء فى أيها حرف تنبيه عوضا عما كانت تستحقه من الاضافة وأيها فى محل نصب لعامل محذوف والفتى نعت أيها مرفوع بضمة على الألف تعذرا ورفعه لازم وباثر بكسر الهمزة بمعنى عقب متعلق بمحذوف حال من أيها الفتى والتقدير كقولك أيها الفتى حال كون أيها الفتى واقعا باثر أرجونيا وان وقع عقبه يتقدم أرجونيا عليه وأرج فعل أمر من رجا يرجو ثم هنا نسختان نسخة أرجنيا بحذف الواو فيكون الفاعل والمخاطب المفرد المذكر وهى واضحة و نسخة أرجونيا بالواو فتكون الواو والخطاب جمع المذكر وهى ظاهرة وقول يس إن الخطاب على هذه النسخة أيضا للمفرد والواو للاشباع أو للتعظيم لاداعى ولا حاجة اليه مع امكان التخريج على كونها واو الجمع الذى هو الأصل (قول المكودى وفهم منه انه ليس الخ) لأن المشبه بالشىء غيره (وقوله ثم ان الاختصاص قد يكون فيه الخ) هذه التوطئة غير ظاهرة والأولى أن يقول ثم ان الاختصاص كما يكون بلفظ أيها يكون باسم مقرون بأل أو مضاف وقد تكلم على المقرون بأل فى قول (وقد يرى) (قول المكودى نحن العرب أقرى الخ) أشار بهذا الى أن الناظم أشار بمثاله إلى هذا المثال وهو وجه عدول المكودى عن مثال الناظم بلفظه ثم ان العرب فى النظم يجوز فيه ضم العين وسكون الراء فتكون الهمزة من أسخى على حالها من القطع ويجوز فيه فتح العين والراء من العرب فيتعين نقل حركة همزة أسخى ليتزن له البيت والقرى أول مايتقدم للضيف والبذل العطاء (قول المكودى كقوله عليه السلام : نحن معاشر) هكذا رواه البزار فى مسنده بلفظ نحن وبرواية البزار يسقط قول الأزهرى تبكيتا على الموضح وقول يس معترضا على ابن غازى إن الحفاظ انما رووا هذا الحديث بلفظ إنا بكسر الهمزة وتشديد النون ولم يرووه بنحن وقد أعرب المكودى صدر هذا الحديث ولم يعرب عجزه ويوجد فى بعض النسخ تاما وفى بعضها غير تام وتمامه : ماتركنا صدقة. وما موصولة مبتدأ فى جواب سؤال مقدر كأنه لما قال عليه السلام لانورث كأن قائلا قال له ولمن يكون ماتركتم فقال ماتركنا الخ وجملة تركنا لامحل لها صلة ما والعائد محذوف وصدقة بالرفع خبر المبتدأ والتقدير الشىء الذى تركناه صدقة وروى بنصب صدقة ويكون الخبر محذوفا وصدقه معمول لذلك المحذوف والتقدير مبذول صدقة وبهذا التقدير فى رواية النصب يسقط ما ادعاه أهل العناد (وقوله فتقدير عامله أخص الخ) بل يجوز نحو امدح أو أريد أو أقصد ثم أن الجملة من الفعل والفاعل والمنصوب على اختصاص فى محل نصب على الحال غالبا وتقدير الحديث نحن لانورث فى حال كوننا مخصوصين معاشر الانبياء ومن غير الغالب أن تكون الجملة اعتراضية كما فى نحن العرب أسخى من بذل ولا منافاة بين الحالية والنصب على الاختصاص لأن الحال الجملة والمنصوب على الاختصاص اللفظ وقيل جملة الاختصاص بيانية لضمير المتكلم لامحل لها من الاعراب والله أعلم .

﴿ التحذير والاغراء ﴾

بفعل لا يظهر ثم ان التحذير يكون بثلاثة أشياء الأول اياك وأخواتها الثانى ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب الثالث ذكر المحذر منه وقدأشار الى الأول بقوله : (إياك والشر ونحوه نصب * محذر بما استتاره وجب)

يعنى ان قولك إياك والشر ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه نصب بفعل يجب استتاره نحو إيا كا والاسد وإيا كم والمخالفة وفهم منه أن التحذير إذا كان بالضمير لا يكون الا مخاطبا ولا يكون بضمير الغائب الا فى الشذوذ على ماسيأتى وفهم منه ان العامل المقدر يقدر بعد الضمير لما يلزم من تقديره قبله اتصاله به فيلزم تعدى فعل الفاعل المتصل الى ضميره المنفصل وهو ممتنع فى غير باب ظن وأخواتها فاياك والشر ونحوه مفعول بنصب ومحذر فاعل بنصب وبما متعلق بنصب وما موصولة واستتاره مبتدأ ووجب خبره والجملة صلة ما وهى واقعة على الفعل الناصب الواجب الاضمار * ثم اعلم أن اياك وأخواتها تستعمل فى التحذير معطوفا عليها كما تقدم ودون عطف والى ذلك أشار بقوله : (ودون عطف ذا لإيا انسب) الاشارة بذا للنصب باضمار فعل لا يظهر ويعنى ان اياك وأخواتها غير معطوف عليها تنصب بفعل واجب الحذف نحو إياك من الشر وذا مفعول بانسب ودون ولايا متعلقان بانسب ثم أشار الى الثانى والثالث بقوله : (وما * سواه ستر فعله لن يلزما) فشمل قوله ماسواه النوعين أعنى ما ناب عن إيا من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والمحذر منه وقوله ستر فعله لن يلزما يعنى انهما منصوبان بفعل مضمر ويجوز اظهاره فتقول رأسك فيكون منصوبا بفعل محذوف ولك اظهاره فتقول نح رأسك ونحوه وتقول فى المحذر منه الأسد ولك اظهار العامل فتقول احذر الأسد وقد استثنى من ذلك نوعين أشار اليهما بقوله : (الامع العطف أو التكرار) فالعطف نحو رأسك والحائط والتكرار نحو الأسد الأسد وقد مثله بقوله : (كالضيغم الضيغم ياذا السارى) والضيغم الأسد والسارى اسم فاعل من سرى إذا مضى ليلا وهو مظنة الخوف من الضيغم وإنما وجب حذف العامل مع ايا لكثرة الاستعمال واما مع العطف والتكرار

المناسبة بين البابين ذكرها المكودى ثم المناسب تقديم الاغراء على التحذير لأن عادة النحويين تقديم الأحسن معنى فيقول نعم وبئس والثواب والعقاب والوعد والوعيد والأحسن معنى هو الاغراء لأنه للمصلحة وأجيب بأن التحذير من باب درء المفاسد والاغراء من باب جلب الصالح ودفع المفاسد مقدم على جلب المصالح شرعا فقدم وضعا ثم ان التحذير لغة مصدر حذر بالتشديد واصطلاحا عرفه المكودى هو تنبيه المخاطب الخ ثم انه ﴿اعترض﴾ هذا التعريف بأنه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فلأنه لا يشمل تحذير المتكلم نفسه وتحذير الغائب الآتيين فى قوله وشذ إياى واياه أشذ وشذوذهما لا يخرجهما عن التعريف لأن التعريف يجب أن يكون جامعا للمقيس والشاذ وأما كونه غير مانع فلأنه يدخل فيه نحو: يا بنى لاتشرك بالله . ﴿وأجيب﴾ عن الأول بأن هذا التعريف للتحذير القيس دون الشاذ وعن الثانى بأن هذا تعريف بالاعم بناء على جوازه وهو قول قدماء المناطقة على أن حدود النحويين انما هى رسوم ثم ان هذا تعريف للتحذير اصطلاحا والمناسب تعريف اسم المفعول وهو المحذر به لأنه هو اللفظ وكلام النحاة انما هو فى الألفاظ ولو أراد تعريف المحذور به المصطلح عليه لقال هو اسم مفعول لاحذر محذوفا والاغراء فى الأصل مصدر أغرى وفى الاصطلاح عرفه المكودى بقوله الزام المخاطب الخ واعترض هذا التعريف أيضا بأنه غير جامع لخروج اغراء الغائب نحو عليه رجلا غيرى أى ليلزم رجلا غيرى فانه أصلح وأنفع له وغير مانع لدخول نحو : وتعاونوا على البر والتقوى . فان المعاونة على البر والتقوى مما يحمد عليه الانسان وليس اغراء اصطلاحا (وقوله بفعل لا يظهر) وجوبا فى بعض المواضع وفى بعضها يجوز حذفه واظهاره كما يأتى فى قوله: وماسواه ستر فعله لن يلزما (وقوله وأخواتها الخ) من اياك وايا كما وايا كم وايا كن (وقوله الى ضمير الخ) نحو نفسك أو رأسك (وقوله ذكر المحذر منه) نحو الاسد (اياك والشر ونحوه نصب) (قول المكودى إذا عطف عليه الخ) تقييده بذلك لئلا يتكرر مع قول الناظم بعد ودون عطف الخ والا فالحكم لا يختلف مع العطف ودونه (وقوله نصب الخ) نائب الفاعل يعود على اياك والجملة خبر ان فى قوله يعنى ان قولك الخ (وقوله يجب استتاره الخ) لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوا ايا كأنها بدل عن العامل المحذوف وهذا معنى تعليل المكودى الآتى (وقوله من تقديره قبله اتصاله الخ) لأن القاعدة مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله وقد مر وفى اختيار لا يجيء المنفصل الخ (وقوله فعل الفاعل) المضمر أى الفعل الذى فاعله ضمير مستتر (وقوله المتصل الخ) أى الى مفعول ضمير متصل (وقوله وهو ممتنع) وجه منعه انك إذا قلت أحذرك بصيغة الأمر لزم اتحاد الفاعل والمفعول بالمعنى مع انه يجب تخالفهما هذا حاصل كلامه على أن هذا اللزوم الذى صرح به لا يرد الا لو قلنا بجواز التصريح بالعامل وقد علمت انه واجب الاستتار وهو مجرد تقدير لا ينطق به وعلى تسليم جواز التصريح به فلا يرد ماقال إلا لو قدرنا العامل مقيدا للانشاء كالأمر ولو قدرناه مضارعا مفتتحا بهمزة التكلم مالزم ما قال لأن الفاعل حينئذ ضمير المتكلم وقيل ان العامل يقدر مقدما وان الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد انظر التوضيح (الامع العطف) العطف هنا وفى الاغراء خاص بالواو ولأن المراد

فقد جعل كالبدل من اللفظ بالفعل وما موصولة مبتدأ وصلتها سواه وستر فعله مبتدأ ثان وخبره لن يلزما والجملة خبر الأول وستر بفتح السين مصدر ستر والستر بكسرها هو الشيء الذي يستر به والمراد هنا الأول وقوله الا ايجاب لنفي لن ومع متعلق بيلزم وذا في قوله ياذا السارى منادى والسارى صفته ثم قال : (وشذ اياى واياه أشذ) قد تقدم ان اياك في التحذير تكون للمخاطب غالبا وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم اياى وان يحذف أحدكم الأرنب وأشذ منه أن يكون للغائب كقول بعضهم إذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب ثم قال : (وعن سبيل القصد من قاس انتبذ) وفهم منه ان بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب الا أنه جعل قياسه منتبذا أي مطروحا واياى فاعل شذ واياه مبتدأ وخبره أشذ وحذف من مع أشذ والتقدير واياه أشذ من إياى ومن قاس مبتدأ وخبره انتبذ وعن سبيل متعلق بانتبذ ولما فرغ من التحذير انتقل الى الاغراء فقال :

(وكمحذر بلا ايا اجعلا * مغرى به في كل ما قد فصلا)

قد تقدم حد الاغراء يعني ان المغرى حكمه حكم المحذر في جميع ما تقدم فينصب بفعل واجب الاضمار ان كان مكررا كقوله : أخاك أخاك ان من لا أخا له * كساع الى الهيجا بغير سلاح أو معطوفا عليه كقولك الأهل والولد وبفعل جائز الاضمار في غير العطف والتكرار نحو أخاك فيجوز الزم أخاك وقد فهم من هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول من الباب يشتمل على التحذير وهو مصدر حذر وهو مصرح به في الترجمة والمحذر منه وهو مفهوم من قوله والشر والمحذر وهو مصرح به في قوله محذر والمحذر به وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من

فيهما الجمع والاقتران ولا يفيد هذا المعنى من حروف العطف غير الواو والحاصل ان الصور التي يجب فيها حذف العامل أربع إذا كان التحذير بإيا سواء كان مع العطف أو بدونه الثالثة والرابعة إذا كان التحذير بغير إيا مع العطف أو التكرار (قول المكودى فقد جعل الخ) أي ما ذكر من العطف والتكرار بدلا عن الفعل المحذوف فهو عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (وشذ إياى واياه أشذ) (قول كدى كقول بعضهم اياى الخ) قائل ذلك سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه لما سئل وهو محرم عما يذكى به الحيوان فعلمهم الذكاة ونهاهم عن صيد الأرنب في الاحرام فقال لتذك لكم الأسل الخ وقيل رأى أرنبا وهو محرم فخاف أن يصطاده غيره من المحرمين فقال لتذك لكم الأسل والرماح والسهام واياى الخ والأسل بفتح الهمزة والسين مارق من الحديد كالسيف والسكين واياى مفعول بفعل محذوف والتقدير باعدوني عن حذف الأرنب ولا يلزم ماقال المكودى سابقا لاختلاف الفاعل والمفعول ولما حذف الفعل والفاعل انفصل ضمير التكلم وهو إيا وأن يحذف معمول بمحذوف والتقدير وباعدوا أنفسكم عن حذف الأرنب وجملة وباعدوا المقدرة معطوفة على جملة باعدوا المقدرة أيضا وفي الكلام شبه احتباك لأنه حذف المحذر منه في الاول وهو عن حذف الارنب وأثبت المحذر بالفتح وهو اياى وحذف من الثانى المحذر وهو أنفسكم وأثبت المحذر منه وهو أن يحذف وهذا هو تقدير الموضح الا أنه قدر الفاعل مؤخرا ولا يلزم كما علمت وهذا أولى مما ذكره الأزهرى بعد والحذف بالحاء المهملة والمعجمة فالأول الرمى بالعصى والضرب بالسيف والثانى الرمى بالحصا والحجارة بالأصابع قاله الجوهرى وقال غيره معناهما الرمى مطلقا فلا فرق بين كونه بالحجارة أو غيرها (وقوله كقول بعضهم إذا بلغ الخ) قائله بعض العرب واياه مفعول بمحذوف والأصل ليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب ثم حذف الفعل ولام الأمر ثم حذف تلاقى المضاف وأقيم نفسه مقامه ثم حذف المضاف الذى هو نفس وأقيمت الهاء مقامه فانفصلت ثم أبدل أنفس بإيا لأنها لا تلاقيها في المعنى والشواب جمع شابة والمعنى إذا بلغ الرجل الستين فلا تولع نفسه بشابة ووجه الشذوذ في التكلم ان الانسان لا يحذر نفسه ولا يخاطبها لعدم الفائدة لعلمه بما يحذر ومع ذلك المتكلم إذا خاطب نفسه وحذرها فهو يسمع فهو كالمخاطب في الحضور وانما كان تحذير الغائب أشذ من المتكلم لأن الاصل ان الانسان لا يأمر أو ينهى الا من يسمعه والغائب لا يسمع فيحتاج الى من يبلغه ماحذر منه وليس معه حضور أصلا فقد زاد شذوذه على المتكلم بعدم حضوره وتعليل الموضح مردود (وكمحذر بلا إيا) (قول المكودى كقوله أخاك أخاك الخ) البيت من الطويل وقائله مسكين بن عامر الدارمى والشاهد في أخاك حيث نصب بالالف على الاغراء بفعل واجب الحذف تقديره الزم أخاك وأخاك الثانى توكيد له ومن اسم ان ولا نافية للجنس وأخا اسمها منون منصوب بالفتحة ﴿ فان قلت ﴾ لا يعرب اسم لا الا إذا كان مضافا أو شبيها به ﴿ قلت ﴾ هذا من الشبيه بالمضاف لان له صفة لأخ أى كائنا له والخبر محذوف تقديره في الوجود وهذا أولى الوجوه التي ذكروا في لا أباله الذى هو مثل هذا التركيب وان قرأته دون تنوين فهو مبنى على الألف على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها وله حينئذ هو الخبر والكاف في كساع اسمية بمعنى مثل خبر ان وساع اسم فاعل من سعى والهيجاء الحرب ويمد ويقصر والاكثر المد وهو هنا بالقصر لا غير لأجل الوزن وقد علمت ان من ذهب الى الحرب بغير سلاح فهو أول من يقتل (وقوله وقد فهم من هنا الخ) أى من قوله وكمحذر على مافيه (وقوله في قوله محذر) أى بكسر الذال المار في قوله نصب محذر (وقوله وهو مفهوم من

قوله فما استتاره وجب وألف اجعلا بدل من نون التوكيد الخفيفة ومغرى مفعول أول لا جعلا وكمحذر فى موضع المفعول الثانى وبلا متعلق باجعلا .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

إنما ذكر أسماء الأفعال والأصوات بعد التحذير والاغراء لأن بعض أسماء الافعال مغرى به نحو عليك ودونك وفهم من قوله أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور البصريين :

(ما ناب عن فعل كشتان وصه * هو اسم فعل وكذا أوه ومه)

شمل قوله ما ناب عن فعل اسم الفعل واسم الفاعل والمصدر النائب عن الفاعل وخرج بالمثل اسم الفاعل والمصدر لأن معنى قوله كشتان فى كونه غير مفعول ولا فضلة فهو تتميم للحد وقد احتوى البيت على أربعة أسماء الأول شتان وهو بمعنى بعد وصه وهو بمعنى اسكت

قوله الخ) هذا غير صحيح لأن الذى فهم مما قال حذف العامل وجوبا والا فالمحذر به صرح به الناظم فى قوله اياك مع ونحوه مع وكمحذر على ما هو الحق فيه والحاصل أن كلام الناظم اشتمل على خمسة أمور التحذير الذى هو فعل الفاعل وهو مصرح به فى الترجمة الثانى اللفظ الذى وقع به التحذير وهو مصرح به فى قوله اياك مع قوله هنا وكمحذر أى وكلفظ محذر به الثالث الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به فى قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر بالكسر وهو مصرح به فى قوله نصب محذر الرابع الشخص المحذر بالفتح وهو مأخوذ لزوما لأنه يلزم من المحذر بالكسر المحذر بالفتح الخامس المحذر منه وهو قوله والشر ونسخ الكودى فيها تخليط وصوابه ما ذكرنا لك والله أعلم .

﴿ أسماء الأفعال والأصوات ﴾

(قول الكودى وهو مذهب جمهور الخ) وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء وقال بعض الكوفيين هى أفعال حقيقة وقال ابن صابر هى قسم رابع زائد على الاسم والفعل والحرف وسماه خالفة والحق القول الأول ودليل اسميتها تنوين بعضها كصه ومه ودخول الألف واللام على بعضها كالنجاء بمعنى انج وتصغير بعضها كرويدو مما ينفى فعليتها أنها لا تقبل علامات الافعال وعلى مذهب الجمهور فهل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان كصه فانه اسم لقولك اسكت واسكت هو الذى دل على الحدث والزمان وعدلوا حينئذ عن الفعل اليها للمبالغة فاذا قلت هيهات فمعناه بعد جدا ونزل أى أكثر النزول وصه أكثر السكوت وهكذا أو مدلولها المصدر وهو الحدث دون الزمان فصه حينئذ اسم لقولك سكوت أو هى دالة على الحدث والزمان كالفعل أقوال ثلاثة والأول هو المناسب لتسميتها اسم فعل وهو المشهور ﴿ فان قلت ﴾ هل ينبنى على هذه الأقوال الثلاثة شىء أم لا ﴿ قلت ﴾ ينبنى عليها أنها ان قلنا إنها أسماء الأفعال على مذهب الجمهور فلا محل لها وعلى القول الثانى محلها نصب كالمصدر وعلى الثالث محلها رفع (ما ناب عن فعل) فى كلام الناظم تقديم الحد وهو ما ناب الخ على المحدود وهو اسم فعل ولذا نكت عليه الموضح فقدم اسم فعل على ما ناب الخ (قول الكودى كشتان فى كونه غير معمول الخ) الضمير يعود على اسم الفعل من حيث هو لا خصوص شتان (وقوله فى كونه غير معمول الخ) أى لغيره وأشار بهذا إلى وجه شبه اسم الفعل بالفعل وهو أن كلا منهما عامل غير معمول فيه احترازا من كل ما ناب عن الفعل لكن هو معمول لعامل لفظى نحو ضربا زيدا فضربا معمول لاضرب الذى ناب عنه أو معنوى نحو أقائم الزيدان فقائم مبتدا معمول للابتداء وهكذا ﴿ فان قلت ﴾ المنوب عنه وهو الفعل لا يلزم أن يكون أبدا عاملا فكيف بنائبه الا ترى إلى الفعل الزائد ككان فى ما كان أصح علم من تقدما وكالفعل المكفوف عن العمل نحو قلما فانهما لا يعملان ولا يلزم أيضا أن يكون غير معمول فيه فما بالك باسم الفعل النائب ألا ترى إلى الفعل فانه يعمل فيه التجرد والنواصب والجوازم ﴿ قلت ﴾ أجيب عن الأول بأن اهمال الفعل نادر فلا اعتداد به وعن الثانى بأن المنفى عمل خاص وهو الفاعلية أو المفعولية وما يقال ان المراد لا يدفع الايراد يجاب عنه بأن المخاطب بهذا الكلام من علم الفعل واستقر عنده أنه غير معمول لعامل يقتضى الفاعلية والمفعولية (وقوله ولا فضلة) أشار به لاخراج ان وأخواتها لأنها وان أشبهت الفعل فى كونها عاملة غير معمول فيها كاسم الفاعل خالفته فى أنها تهمل كثيرا إذا اتصلت بها ما الزائدة عملا بقوله: ووصل ما بذى الحروف مبطل * اعمالها ولاهمالها كثيرا سميت فضلة ولا يحتاج لقول الكودى ولا فضلة الا إذا جعلنا ما فى ما ناب الخ واقعة على اللفظ وأما ان جعلناها واقعة على الاسم بدليل الترجمة فتكون الحروف لم تدخل معنا لكن يكون مبنيا على جواز الاخراج بالجنس (وقوله بمعنى بعد) اعترض عليه بأن المعروف أن شتان بمعنى افترق والحق أنه يكون بمعنى افترق ويكون بمعنى بعد كما حكاه ابن القيم

وأوه وهو بمعنى أتوجع ومه وهو بمعنى انكفف وما مبتدأ وهو موصول وصلته ناب وعن متعلق بناب وهو مبتدأ ثان وخبره اسم فعل والجملة خبر الأول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضى وقد أشار إلى الأول بقوله : (وما بمعنى افعل كآمين كثر) يعنى ان ورود اسم الفعل فى كلام العرب بمعنى الأمر كثير وكنى بكثرته أن منه نوعا مقيسا وهو فعال من الثلاثى كنزال وليس من الثانى والثالث مقيس ومثل بآمين وهو بمعنى استجب ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله : (وغيره كوى وهيهات نزر) يعنى أن اسم الفعل من غير الأمر نزر أى قل وشمل قوله غيره ما بمعنى المضارع وقدمثله بقوله كوى ومعناه أتعجب وما بمعنى الماضى وقدمثله بقوله : هيهات ومعناه بعد ثم اعلم أن من أسماء الأفعال ما هو فى الأصل جار ومجرور وظرف وقد أشار إليهما بقوله :

(والفعل من أسمائه عليكا * وهكذا دونك مع اليكا)

فاتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف فعليك بمعنى الزم وهو متعد بنفسه كقوله تعالى: عليكم أنفسكم. وبالباء كقولك عليك بزيد ودونك بمعنى خذ ويتعدى بنفسه كقولك دونك زيدا أى خذ زيدا وإليك بمعنى تنح ويتعدى بعن نحو اليك عنى أى تنح عنى وهذا النوع مسموع والمسموع منه أحد عشر لفظا الثلاثة المذكورة وكذلك وكما أنت وعندك ولديك ووراءك وأمامك ومكانك وبعدك والفعل مبتدا ومن أسمائه عليك مبتدا وخبر فى موضع خبر الأول ودونك مبتدأ وخبره هكذا وها للتنبيه ثم قال : (وكذا رويد بله ناصبين) يعنى أن رويد وبله من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين كقولك رويد زيدا وبله عمرا فلو خفضا ما بعدهما كانا مصدرين وإلى ذلك أشار بقوله : (ويعملان الخفض مصدرين) نحو رويد زيد وبله عمرو ومعنى رويد إذا كان اسم فعل أمهل وإذا كان مصدرا إمهالا ومعنى بله إذا كان اسم فعل دع وإذا كان مصدرا تركا وفهم منه ان الفتحة فى رويد وبله اذا كانا اسمى فعل فتحة بناء لأن أسماء الأفعال كلها مبنية وإذا كانا مصدرين ففتحتهما فتحة اعراب لأن المصادر معربة وفهم من قوله مصدرين

عن الاصمعى وحيث ثبت النقل سقط الاعتراض (وقوله وأوه) بضم الهمزة وفتح الواو المشددة وسكون الهاء وهذا أشهر لغاتها وحصل فيها فى القاموس ثلاث عشرة لغة (وقوله وهى بمعنى انكفف) أى انزجر ولا يفسر باكفف لأن اكفف متعد ومه لازم ﴿ وان قلت ﴾ ان آمين لازم واستجب متعد ومع ذلك فسرناه به ﴿ قلنا ﴾ هنا وجدنا مندوحة وهنالك لم نجدها (وما بمعنى افعل) (قول المكودى ان منه نوعا مقيسا) قد مر فى قول الناظم والأمر هكذا من الثلاثى وعبر الناظم بافعل ولم يعبر بمعنى الأمر اشارة الى ان اسم الفعل يكون بمعنى الأمر نحو صه والدعاء نحو آمين (وقوله وهو بمعنى استجب) هذا قول الأكثر وقيل إن آمين اسم من أسماء الله تعالى ومعناه اللهم والهمزة فيه ممدودة وقد تقصر وقد تشدد الميم كما فى القاموس (وغيره كوى وهيهات) فى هيهات ست وخمسون لغة ذكر منها فى القاموس احدى وخمسين وزيد عليه خمس انظرها فى حاشية شيخنا سيدى على قصارة واقتصر الأزهرى على احدى وأربعين (وقوله ثم اعلم الخ) هذه التوطئة ليست بتامة الفائدة والأولى أن يقول ثم اعلم أن اسم الفعل قسمان مرتجل أى مستعمل من أول الأمر اسم فعل كشتان وصه وأوه ومه وقد مر والقسم الثانى منقول والمنقول إما منقول من ظرف أو جار ومجرور أو من مصدر وقد أشار الى المنقول من ظرف أو جار ومجرور بقوله : (والفعل من أسمائه عليكا) (قول المكودى وبالباء كقولك عليك الخ) صريح كلام المكودى أن عليك تتعدى بالباء وانها ان تعدت بها فهى بمعنى الزم وكلاهما غير صحيح فانه صرح غير واحد بأنها لا تتعدى بالباء وما سمع من ذلك محمول على زيادة الباء كقوله عليه السلام: ومن لم يستطع فعليه بالصوم. فالباء زائدة فى المفعول ومن قال انها تتعدى بالباء والباء غير زائدة لم يفسرها بالزم كما يقتضيه المكودى بل فسرها باستمسك (وقوله وكذلك الخ) معنى كذلك أمسك فهى متعدية ومعنى كما أنت انتظر فهى متعدية ومعنى عندك خذ متعدية وتكون بمعنى توقف فتكون لازمة أو لديك متعد بمعنى خذ ووراءك لازم بمعنى تأخر وأمامك لازم بمعنى تقدم ومكانك لازم بمعنى اثبت وبعدك لازم بمعنى تأخر ثم إن هذا النوع لا يستعمل غالبا إلا مع الخطاب وشذ عليه رجلا ليسنى بمعنى ليلزم (كذا رويد بله ناصبين) المناسب للتوطئة التى قلنا أن يقول قبل هذا الشطر ثم أشار الى المنقول من المصدر وهو نوعان منقول من مصدر له فعل ومنقول من مصدر لا فعل له بقوله : كذا رويد الخ (قول كدى رويد زيدا) رويد فى الأصل مصدر أرود إروادا بمعنى أمهل إمهالا ثم صغر تصغير الترخيم بحذف زوائده التى هى الهمزة والألف وأوقعوا التصغير على أصوله ثم نقلوه وجعلوه اسم فعل مبنيا (وقوله ومعنى بله إذا كان اسم الفعل الخ) أشار بهذا إلى أن بله فى الأصل

انه يجوز فيهما التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل فى المصدر المضاف ورويد وبله مبتدآن والخبر فى كذا وناصبين حال من الضمير المستتر فى المجرور الواقع خبرا ومصدرين حال من فاعل يعملان والضمير فى يعملان عائد على رويدو بله فى اللفظ لا فى المعنى فان رويدو بله اذا كانا اسمى فعل غير اللذين يكونان مصدرين فى المعنى ثم قال : (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) يعنى أن أسماء الأفعال تعمل عمل الافعال التى بمعناها فترفع الفاعل ان كانت لازمة نحو هيهات زيد ويكون فاعلها واجب الاضمار إذا كانت أمرا كنزال وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو عليك بزيد وتنصب المفعول ان كان فعلها متعديا نحو تراك زيدا ثم قال : (وأخر ما الذى فيه العمل) يعنى أنها فارقت الأفعال فى كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم فى الفعل فلا يقال فى تراك زيدا زيدا تراك وما مبتدأ وهو موصول وصلته لما وما المجرورة باللام موصولة أيضا وصلتها تنوب وعنه متعلق بتنوب وكذلك من عمل ولها خبر ما الأولى والعائد على ما الأولى ضمير مستتر فى الاستقرار الذى ناب عنه المجرور والضمير العائد على ما الثانية الهاء فى عنه والتقدير والعمل الذى استقر للافعال التى نابت أسماء الافعال عنها مستقر لها أى الأسماء الافعال والظاهر ان ما فى قوله : ما الذى فيه العمل. زائدة ولا يجوز أن تكون موصولة لأن الذى بعدها موصول ولو قال * وأخر الذى فيه العمل * لكان أجود لسقوط الاعتذار عن ما وليس فى قوله : العمل إيطاء مع قوله : أيضا عمل لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة ثم قال: (واحكم بتنكير الذى ينون * منها وتعريف سواه بين) يعنى أن ما نون من أسماء الأفعال نكرة ومالم ينون منها معرفة فتقول صه ومه فيكونان معرفتين وصه ومه فيكونان نكرتين ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كنزال فانه لم يسمع فيه تنوين وما يلزم التنكير كواها ومعناه أعجب وهذا التنوين هو الذى يسميه النحويون تنوين التنكير وقد تقدم ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع فى بيان أسماء

مصدر لافعل له من لفظه وأماله فعل من معناه وهو ودع واترك ثم نقل من المصدرية وجعل اسم فعل (وقوله انه يجوز فيهما التنوين الخ) اعلم أن رويدو بله اذا جرا ما بعدهما فهما مصدران قطعا معربان وان نصبا ما بعدهما فان كانا منونين فهما مصدران قطعا أيضا وان كانا غير منونين فهما اسما فعل قطعا ﴿فان قلت﴾ هذا التفصيل لا يؤخذ من الناظم والمأخوذ منه أنهما مهما عملا النصب فهما اسما فعل كانا منونين أم لا ولا يكونان مصدرين الا اذا عملا الخفض ﴿قلت﴾ بل التفصيل السابق يؤخذ من الناظم لأنه ذكر لفظ رويدو بله بغير تنوين فعلم منه انهما لا يكونان اسمى فعل إلا إذا كانا على تلك الحالة وهى حذف التنوين فلو نونا كانا على أصلهما من المصدرية وبه تعلم ان جعل المكودى هذا مفهوما من تسميتها مصدرين فقط يقتضى انه لا يؤخذ من الناظم الا ما قال وقد علمت انه يؤخذ من لفظ رويدو بله بغير تنوين (وما لما تنوب عنه من عمل * لها) (قول المكودى نحو عليك بزيد الخ) قد علمت أن مذهب الجمهور أن عليك لا يكون لازما وإنما يكون متعديا لأن فعله ألزم وما سمع فيه عدم التعدية فمحمول على زيادة الباء نعم على مذهب من يقول ان عليك تتعدى بالباء ويكون معناها استمسك فلا اشكال حينئذ واذا علمت الخلاف فى عليك فالأولى التمثيل باليك لأنه بمعنى تنح فهو متعد بحرف الجر قطعا ويستثنى من الناظم آمين وايه فانهما لازمان وقد نابا عن فعلين متعديين وهما استجب وزد تقول يارب استجيب دعائى وزدنى علما (وأخر ما الذى فيه العمل) علته أنها نائبة عن الفعل والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فلا يلزم من جواز تقديم المعمول على فعله جواز تقديمه على نائبه (قول كذى كذلك من عمل) الأولى ان من عمل يتعلق بمحذوف بيان لما حال من ضمير الصلة العائد على ما (وقوله والظاهر ان ما فى قوله الخ) هذا على أن الواقع بعدما هو لفظ الذى اسم موصول كما فى غالب النسخ ويوجد فى بعضها ما لذى بلام مكسورة حرف جر وذى اسم اشارة وحينئذ فما موصولة لا زائدة والعمل مبتدأ مؤخر ولذى خبر مقدم والجملة صلة ما والعائد الضمير المجرور بفى ولا يحتاج للاصلاح (واحكم بتنكير الذى ينون) (قول المكودى فتقول صه ومه الخ) بكسرة واحدة ومعنى صه بغير تنوين اسكت عن الكلام المعهود بيننا وان شئت تكلم بغيره وإن نونته فالمراد اسكت عن كل كلام فهو نكرة ومعنى مه بكسرة واحدة انكفف عن الأمر المعهود وان أردت أن تفعل غيره فافعله وان كان مه بالتنوين فالمراد انكفف عن كل شىء اذا علمت هذا تبين لك ان التعريف فى أسماء الافعال راجع الى تعيين الحدث والتنكير فيها راجع إلى عدم تعيينه (وقوله ومن أسماء الافعال الخ) قد يقتضى ان هذين القسمين الأخيرين غير داخلين فى كلام الناظم والصواب أنهما داخلان لأن قوله احكم بتنكير الذى ينون صادق بما إذا كان تنكيره جائزا وبما اذا كان تنكيره لازما وقوله وتعريف سواه صادق بما إذا كان تعريفه جائزا وبما إذا كان تعريفه واجبا وذهب بعضهم إلى أن أسماء الافعال كلها معارف منونة وغير منونة وانها أعلام ثم قيل كل لفظ منها علم شخص كنزال فانه علم على لفظ معين وهو انزل وصه علم على لفظ معين وهو اسكت وقيل كل لفظ علم على جنس لأن نزال علم على جنس النزول كسبحان علم على جنس التسبيح وعبارة الناظم كما قال الشاطبي تشعر بان التنوين وعدمه سماعى اذ لم يقل إذا

وهى نوعان أحدهما ماخوطب به مالا يعقل اما لزجره كعدس للبغل واماللدعائه كأوللفرس والآخر ماوضع لحكاية صوت حيوان كغاق لصوت الغراب أو غير حيوان نحو قب لوقع السيف وقد أشار الى النوعين السابقين بقوله :

(وما به خوطب مالا يعقل * من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل)

يعنى ان ماخوطب به مالا يعقل من الحيوان من مشبه الفعل فى صحة الاكتفاء به يجعل صوتا وشمل قوله ماخوطب ماكان للزجر كعدس وماكان للدعاء كأوللفرس فان كليهما يخاطب به مالايعقل ومامبتدأ وهى موصولة وصلتها خوطب وبه متعلق بخوطب والضمير فى به عائد على الموصول وما بعد خوطب مفعول لم يسم فاعله وهى موصولة أيضاوصلتها لايعقل والضمير العائد عليهاالفاعل بيعقل ويجعل خبر المبتدأ وصوتا مفعول ثان بيجعل وهو على حذف مضاف اى اسم صوت ثم أشار إلى النوعين الأخيرين بقوله :

(كذا الذى أجدى حكاية كقب) يعنى ان من اسماءالاصوات ماأجدى حكاية أى أفاد حكاية وشملقوله حكاية ماكان حكاية لصوت الحيوان كغاق ولصوت غيرالحيوان كقب ثم قال : (والزم بنا النوعين فهو قدوجب) يعنى ان البناء لازم فى النوعين ويحتمل أن يريد بالنوعين نوعى أسماء الاصوت وأن يريد بهما أسماء الافعال وأسماء الاصوات وهو أجود لشموله جميع الباب ذا البناء فى جميع ذلك لازم وقوله فهو قد وجب تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه بقوله والزم

أردت بل غير بالحكم (وقوله وهى نوعان) الا أن كل نوع من النوعين تحته نوعان كما يعلم من كلامه بعد (ومابه خوطب مالايعقل) (قول المكودى فى صحة الاكتفاء به) هذا التشبيه يقتضى ان كلا من اسم الصوت واسم الفعل يكتفى به ولا يتوقف على غيره وهو كذلك فى اسم الصوت لانه مفرد لافاعل له أصلا وأما اسم الفعل فلا يكتفى به لانه متوقف على الفاعل الظاهر او المضمر فهو مركب فوجه الشبه انما هو بالنسبة لاسم الصوت المشبه لافى اسم الفعل المشبه به فلامعنى حينئذ للتشبيه واجيب بان اسم الفعل لما كان فاعله لايكون غالبا الاضميرا مستترا نزل منزلة المفرد الذى يكتفى بلفظه ثم ان الموضح تبعا لغيره أخرج بكون اسم الصوت شبيها باسم الفعل فى صحة الاكتفاء به نداء غير العاقل كالليل فى نحو قوله : ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * بصبح . . .

فالليل وان كان فيه خطاب مالايعقل لايسمى اسم صوت لانه لايكتفى به ﴿ واعترض ﴾ هذا بان نداء غير العاقل يصح الاكتفاء به أيضا لانه فى معنى جملة تامة وهى أنادى ليلا فلا يخرج حينئذ ﴿وأجيب﴾ بان الاكتفاء بالنداء انما يحصل فى نداء العاقل لانه بمجرد سماعه يقبل عليك وأما نداء غير العاقل فلا يكتفى به لانك لاتريد اقباله فيتوقف صحة الاكتفاء على الجواب وهو قوله فى هذا ألا انجلى بصبح (وقوله كعدس) قال فى القاموس عدس زجر للبغل وقد يطلق على البغل نفسه وهو فى الاصل اسم رجل كان يعنف على البغال فى زمن سيدنا سليمان عليه الصلاة والسلام فصارت البغال اذا سمعت اسمه انزجرت (وقوله كأو) بفتح الهمزة وسكون الواو مثل أو العاطفة قاله الدمامينى ومعناها معنى جىء ومعنى يجعل فى كلام الناظم يسمى (كذا الذى أجدى حكاية كقب) (قول المكودى كغاق) بالغين المعجمة والقاف المكسورة وقد تنون (وقوله كقب) هو اسم لوقع السيف على شىء من حديد يتقى به الانسان السيوف فى الحرب او غيره يسمى بالضربة ﴿ فان قلت ﴾ تسمية هذا النوع الاخير باسم صوت ظاهرة لانه حكاية لصوت الغير ومامعنى تسمية الاول كعدس وأو باسم الصوت وأى صوت هنالك ﴿ قلت ﴾ معنى ذلك ان الانسان لما كان يحتاج الى خطاب الدواب للحمل مثلا او للوقوف أو للسير أو للشرب وهى غير عاقلة لايمكن خطابها جعل لها أصواتا علامة على ماذكر وكررها عليها حتى صارت الدابة بحيث اذا سمعت صوتا من تلك الاصوات تفعل ماأراد الانسان بذلك الصوت ثم ان الغالب أن يصوت لها باصوات دون حروف كالصفير مناسبة لاصواتها لكن لما كان ذلك ثقيلا على الانسان لان عادته أن لايتكلم غالبا الا بالحروف جعلوا حروفا مجردة عن المعنى علامة على ذلك الصوت وسموه باسم الصوت وانما قالوا انه اسم للحاق التنوين لنوع منه لغة واذا ثبت اسمية النوع ثبتت اسمية الجنس (وألزم بنا النوعين) (قول المكودى وهو أجود) ﴿اعترض﴾ هذا الحمل بانه يوجب التكرار مع قوله سابقا: وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر ﴿وأجيب﴾ عن التكرار باجوبة منها أنه لما طال العهد حسنت الاعادة خشية الغفلة ومنها ان المقصود فيما مر بيان جملة أنواع الشبه التى من جملتها النيابة عن الفعل فكأنه ذكر استطرادا وجمعا للنظائر وذكره هنا اصالة على نحو ماقيل فى: وكل مضمر له البنا يجب . ومنها زيادة فى الرد على من يقول ان المنون من اسماء الافعال معرب قال ابن هشام فى الحواشى وهذا الاحتمال أعم فائدة ولا مانع منه والذى ذهب عليه هنا فى الموضح وتبعه الأزهرى وجمهور الشراح أن المراد بالنوعين نوعا اسماء الاصوات فقط وفعلوا ذلك لينتفى التكرار من أصله فلا يحتاج للجواب وانما بنى اسم الفعل لشبهه بالحروف العاملة كليت ولعل فى كون كل من اسم الفعل والحرف نائبا عن الفعل وعاملا غير معمول فيه وأما أسماء الاصوات فبنيت لشبهها بالحروف المهملة كلام الابتداء ونعم

﴿ نونا التوكيد ﴾

(للفعل توكيد بنونين هما * كنونى اذهبن واقصدنهما)

يعنى أن الفعل يؤكد بنونين احداهما ثقيلة كالنون فى اذهبن والاخرى خفيفة كالنون فى اقصدنهما ومعنى توكيد الفعل بهما انهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فاذا قلت اضربن ففيه توكيد لاضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد وأوهم قوله للفعل شمول جميع الافعال فأزال الابهام بقوله :

(يؤكدان افعل ويفعل آتيا * ذا طلب أو شرطا اما تاليا * أو مثبتا فى قسم مستقبلا)

يعنى ان هذين النونين لا يؤكدان جميع الافعال بل يؤكدان ما ذكر وذلك الامر بصيغة افعل وشمل قوله افعل الامر والدعاء لانه أمر فى المعنى وشمل أيضا الامر للواحد والواحدة والاثنين والجمع مذكرين أو مؤنثين فتقول اضربن يا زيد واضربن يا هند واضربان واضربن واضربنان ويؤكدان أيضا المضارع بشروط أولها أن يكون مستقبلا وهو المراد بقوله آتيا وفهم منه أن المضارع اذا أريد به الحال لا يؤكد بهما الثانى أن يكون ذا طلب فشمل المقرون بلام الامر نحو لا يقومن وبلا الناهية نحو لا تقومن وباداة تحضيض أو عرض نحو هلا تقومن أو تمن نحو ليت زيدا يقومن أو استفهام نحو هل تقومن الثالث أن يقع بعد ان الشرطية المقرونة بما نحو فاما ترين وهو المراد بقوله : أو شرطا اما تاليا . أى أو شرطا تاليا إما الرابع أن يقع جوابا للقسم

ويلى فى كون كل منها غير طالب لغيره ولا مطلوب لغيره والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ نونا التوكيد ﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الباب السابق اشتراكهما فى الدلالة على المبالغة فى الحدث فمعنى صه اسكت وبالغ فى السكوت ومعنى اسكتن المؤكد بالنون اسكت وبالغ فيه الا أن الاول دل على المبالغة بذاته والثانى بالنون ولذلك أخر هذا الباب أو تقول المناسبة أن اسم الفعل نائب عن الفعل والنونان توكيد للفعل (للفعل توكيد بنونين هما) (قول المكودى تحقيق معنى الفعل) أى الذى هو الضرب فى مثاله بعد (وقوله فهو أبلغ من المجرد الخ) بعد اتفاقهم على أن الفعل المؤكد بها أبلغ من المجرد قال البصريون كل واحد من النونين أصل لتخالف بعض أحكامهما كابدال الخفيفة ألفا وقال الكوفيون ان الخفيفة فرع الثقيلة اما لأنها مختصرة منها واما لان التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة فاذا أكدت بالخفيفة فكأنك ذكرت الفعل مرتين واذا أكدت بالشديدة فكأنك ذكرت الفعل ثلاث مرات أو أربعا وهو الذى اختاره الخليل واستدل بأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى غالبا وبنحو ليسجنن وليكونا فان زليخا كانت حريصة على سجن يوسف أكثر من كونه من الصاغرين فلذلك أتى فى الاول بالشديدة والثانى بالخفيفة وقال السعد الخفيفة أصل لان الشديدة لا يؤتى بها الا عند الاحتياج لزيادة التوكيد فهذه أقوال ثلاثة والظاهر أنه لا يبنى عليها وأخذ من تقديم الناظم الخبر وهو جار ومجرور على المبتدا حصر توكيد النونين للفعل على حد لا فيها غول وأما: * أقائلن احضروا الشهودا * فمن أندر الضرورة وسهل ذلك شبه الوصف بالفعل (يؤكدان افعل) (قول المكودى وذلك الامر بصيغة افعل الخ) تبع عبارة الناظم بافعل وهى قاصرة لانها لا تشمل إلا الأمر من الثلاثى مع ان الامر يؤكد بهما مطلقا ثلاثيا كما مثل ورباعيا كدحرج وخماسيا كانطلق وسداسيا كاستخرج (وقوله والدعاء) نحو * فانزلن سكينة علينا * (وقوله واضربن يا هند) أصله اضربى بياء المؤنثة المخاطبة ثم أكد باحدى النونين فالتقى ساكنان حذفنا الياء لدفعها وأبقينا ما قبل النون مكسورا دليلا على الياء المحذوفة لقوله بعد واشكله قبل مضمر الى ان قال والمضمر احذفنه وقوله واضربان أصله اضربا أكد بالنون وسلمت الالف لقوله بعد : والمضمر احذفنه الا الالف . وقوله واضربن أصله اضربوا ثم اكد فالتقى ساكنان حذفنا الواو لذلك وابقينا ما قبل النون مضموما دليلا على الواو لقوله بعد: واشكله قبل مضمر . إلى أن قال والمضمر احذفنه وقوله واضربنان أصله اضربن بنون مفتوحة خطاب لجماعة النسوة فاكد بنون التوكيد الشديدة اذ الخفيفة لا تقع بعد الالف وسيقول ولم تقع خفيفة بعد الالف الخ فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون النسوة الضمير لفتح ما قبله فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فتركوا النونين على حالهما وأتوا بألف فاصلة بين الامثال لقوله بعد: والفا زد قبلها مؤكدا الخ (وقوله ويؤكدان أيضا المضارع بشروط الخ) فى جعل هذه الامور الاربعة كلها شروطا نظر لانه يقتضى انه اذا فقد واحد منها لا يصح توكيد المضارع وليس كذلك بل وجود الشرط الاول وهو الاستقبال لا بد منه فاذا وجد معه واحد من الاشياء الثلاثة المذكورة بعد صح التوكيد فكان الصواب ان يعدها شرطين فقط احدهما الاستقبال وثانيهما كونه واحدا من هذه الثلاثة وفهم من الناظم أيضا ان الفعل لو كان ماضيا لا يؤكد وهو كذلك لان الماضى حاصل والحاصل لا يحتاج للتأكيد (وقوله فاما ترين) أصله قبل الاسناد إلى ياء المؤنثة ترأ على وزن تخشى لانه من رأى ثم نقلنا حركة الهمزة إلى الساكن قبلها وهو الراء ثم حذفت الهمزة تخفيفا فصار ترا

وهو مستقبل مثبت وهو المراد بقوله : أو مثبتا في قسم مستقبلا. وقوله توكيد مبتدا وخبره في المجرور قبله وبنونين متعلق بتوكيد لانه مصدر وهما كنوني اذهبن إلى آخر البيت مبتدأ وخبر والجملة صفة لنونين وافعل مفعول يؤكدان ويفعل معطوف عليه وآتيا حال من يفعل وذا طلب حال بعد حال وشرطا معطوف على ذا طلب وتاليا نعت لشرطا وإما مفعول مقدم بتاليا ومثبتا معطوف على شرطا وفي قسم متعلق بمثبتا ومستقبلا نعت لمثبتا ويجوز أن يكون آتيا حالا من يفعل ولا يراد به قيد الاستقبال ويكون ذاطلب حالا من الضمير المستتر في آتيا ويكون حينئذ شرط الاستقبال مستفادا من قوله ذاطلب أوشرطا لما علم من أن الطلب والشرط لايكونان الامستقبلين ويؤيده قوله في قسم مثبتا مستقبلا ثم اعلم أن نوني التوكيد يؤكدان غيرماذكر على وجه القلة والى ذلك أشار بقوله :

(وقل بعد ما ولم وبعد لا * وغير إما من طوالب الجزا)

فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النونان الفعل المضارع على وجه القلة وذلك بعدما والمراد بهاما الزائدة وبعد لم ولا النافيتين وبعد اداة الشرط غير إما فمثاله بعد ما الزائدة قولهم بعين ماأرينك ههنا ومثاله بعد لم قوله :

يحسبه الجاهل مالم يعلما * شيخا على كرسيه معمما

ومثاله بعد لاقوله عز وجل: واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة. ومثاله بعد الشرط بغير إما قوله :

فمهما تشأ منكم فزارة تعطكم * ومهما تشأ منه فزاره تمنعا

أراد تمنعن فابدل من النون الخفيفة ألفا في الوقف وغير مخفوض عطفا على لا ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ماينشأ عن دخولها من التغيير فقال :

ثم اسند الى الياء فصار ترايين بياء ساكنة فالتقى ساكنان الالف والياء فحذفنا الالف لدفعهما لقول الناظم بعدواحذفه أي الالف لام الكلمة من رافع هاتين أي الياء والواو وهنا الفاعل ياء فصار ترين فدخل الجازم وهو إن الشرطية المدغمة في ما الزائدة فحذفت النون ثم بعد حذف النون اكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ساكنان ولاسبيل لحذفهما فتحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة لقوله بعد وفي واو ويا شكل مجانس اقتفي فصار فاماترين بكسر الياء وهو معرب مجزوم بحذف النون اذنون التوكيد فصل بينها وبين الفعل بالياء فهي غير مباشرة وقدمر قول الناظم: واعربوا مضارعا ان عريا الخ (وقوله وهو مستقبل مثبت) ومثاله: تالله لأكيدن أصنامكم. وتقدم مفهوم افعل ويفعل وهو الماضي ومفهوم آتيا وبقي مفهوم ما اذاكان مضارعا مستقبلا لكن بعد غير طلب ولا اما ولاقسم فلا يؤكد نحو يقوم زيد غدا ومفهوم في جواب قسم مثبت انه اذاكان في جواب قسم منفي لايؤكد كقولك والله لايقوم زيد غدا (وقوله ويجوز أن يكون الخ) أي آتيا في كلام الناظم ليس بمعنى مستقبلا لئلا يتكرر مع قوله مستقبلا بعد بل المراد به جائيا فينتفي التكرار وهذا هو الظاهر وان كان الاحتمال الاول اصرح في المراد (وقوله ولا يراد به قيد الاستقبال) أي وإلا تكرر مع قوله مستقبلا (وقوله ويكون حينئذ الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كانه قيل له على هذا الاحتمال الأخير يكون جواب القسم مصرحا فيه بالاستقبال والنوعان قبله من أين يؤخذ شرط الاستقبال فيهما فأجاب بقوله مستفاد من قوله ذا طلب الخ (وقل بعد ماولم) (قول كذي بعين ماأرينك الخ) هذامثل تقوله لمن أراد أن يخفي عليك أمرا وأنت تنتظره والمعنى اني أرى ذلك الامر الذي تريد أن تخفيه بعيني كما أراك بعيني ههنا وما زائدة وأرى مضارع رأى ولما أكد بالنون قلبت ألفه لام الكلمة ياء ولم تحذف لكون الفاعل ضمير متكلم وهو غير واو ولا ياء وسيقول قريبا: وان يكن في آخر الفعل ألف الخ وههنا وبعين متعلقان بأرينك (وقوله قوله يحسبه الجاهل الخ) البيت من الرجز وقائله أبو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب وحف به النبات قاله العيني وتبعه جمع والحق انه يصف لبنا حين صبه في قدح وطلعت عليه الرغوة لان السوابق واللواحق تدل عليه والهاء في يحسبه مفعول أول وهي عائدة على الاحتمال الاول على الجبل وعلى الثاني على اللبن والجاهل فاعل يحسب وما ظرفية مصدرية وشيخا مفعول ثان ليحسب ومعمما بصيغة اسم المفعول نعت شيخا وعلى كرسيه متعلق بمعمما والشاهد في يعلما حيث أكد بعد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا ويحتمل أن تكون الالف لاطلاق القافية وفتحة الميم فتحة اعراب بناء على ان لم ناصبة وعليه قراءة ألم نشرح بفتح الحاء (وقوله قوله عزوجل واتقوا فتنة الخ) فأكد تصيبن بعدلا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لاتصيبن خبرية صفة لفتنة فتكون الفتنة عامة للظالمين وغيرهم لاخاصة بالظالمين لانها قدوصفت بانها لاتصيبن الظالمين خاصة وقيل لاناهية انظر الازهري (وقوله فمهما الخ) البيت من الطويل وقائله الكميت ومهما اسم شرط جازم وتشأ مجزوم فعل الشرط وفزارة بزاي وراء بينهما ألف قبيلة من غطفان ممنوع من الصرف فاعل تشأ وتعطكم جواب الشرط مجزوم بحذف الياء واعراب العجز كاعراب الصدر والشاهد في تمنعا فانه مؤكد بعد مهما بنون التوكيد الخفيفة المبدلة في الوقف ألفا والمعنى ان هذه القبيلة ان أرادت العطاء فعلت وان أرادت المنع فلا يقدر أحد أن يتعرض لها وظاهر الناظم استواء التوكيدين هذه الاربعة في القلة وليس كذلك بل

(وآخر المؤكد افتح كابرزا) فعلم ان حق آخر المؤكد بهما الفتح لأنهم جعلوا الفعل معها بمنزلة خمسة عشر فتقول اضربن ولا تقومن وابرزن ولا تبرزن وآخر مفعول مقدم بافتح والمؤكد نعت لمحذوف تقديره وآخر الفعل المؤكد افتح ثم انه قد يعرض فى أواخر الأفعال المؤكدة بالنونين عوارض توجب لها غير الفتح أشار اليها بقوله :

(واشكله قبل مضمر لين بما * جانس من تحرك قد علما)

يعنى ان الفعل المؤكد باحدى النونين اذا كان فاعله مضمرا لينا فانك تجعل فى آخر الفعل شكلا مجانسا لذلك المضمر وشمل قوله لين ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول هل تقومان يازيدان وهل تقومون يازيدون وهل تقومن ياهند وشمل أيضا الصحيح الآخر كالمثل المذكورة والمعتل الآخر نحـو هل تغزوان يازيدان وهل تغزن يازيدون وهل تغزن ياهندثم ان الضمير اللين ان كان غير ألف حذف لالتقاء الساكنين واليه أشار بقوله : (والمضمر احذفنه) وأل فى المضمر للعهد أى المضمر المتقدم وهو اللين فتقول هل تقومن يازيدون وأصله هل تقومون فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:

التوكيد بعدما ولاقليل وبعدلم وأداة الجزاء غير أما أقل من القليل (وآخر المؤكد افتح) (قول كدى بمنزلة خمسة عشر) فيكون الفعل مع النون مركبين وهو مذهب الناظم تبعا للفارسى وابن السراج وفى الغرة انه الصحيح وقال سيبويه والسيرافى والزجاج الفتحة عارضة للساكنين وبيان ذلك أن الفعل إما أن يكون مبنيا قبل اتصال إحدى نونى التوكيد به أم لا فان كان مبنيا قبل الاتصال نحو اضرب فبالضرورة اذا اتصلت به إحدى النونين التقى ساكنان فقلبوا سكون الأول فتحة وان كان معربا قبل الاتصال نحو هل تقوم فاذا اتصل به إحدى النونين بنى على السكون كما هو الأصل فيلتقى ساكنان قلبنا سكون الأول فتحة وينبنى على القولين انه على الأول الفعل مبنى على الفتح ولا إشكال وعلى الثانى مبنى على السكون المقدر فيما قبل النون المانع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة العارضة لدفع التقاء الساكنين وفى قوله ابرزا اشارة الى أن الطالب اذا وصل الى هذا المحل وأتقن ماقبله ينبغى له أن يبرز على أقرانه لأنه حاز من علم العربية الوصل المطلوب حظا وافراً (واشكله قبل مضمر) هذا مستثنى من قوله وآخر المؤكد افتح كأنه قال محل وجوب الفتح إذا كان الفاعل غير واو ولا ياء ولا ألف والا فالحـكم هو قوله واشكله الخ ويستثنى مسئلة أخرى وهى الفعل المسند الى نون الاناث بقوله وألفا زد قبلها مؤكدا الخ اذا علمت الاستثناءين تبين لك ان قول الناظم آخر المؤكد الخ يكون خاصا بالمسند إلى الظاهر والى المضمر المستتر وكل منهما إما أن يكون الفعل معه صحيح الآخر أو معتلا بالواو أو بالياء أو بالألف وتقلب ياء ومجموع ذلك ثمان صور أمثلة المسند الى الظاهر الأربعة ولا يكون إلا مضارعا لايضربن ولايغزين ولا يرمين ولا يسعين يازيد أمثلة الضمير المستتر الاربعة لاتضربن يازيد ولاتغزون ولا ترمين ولا تسعين يازيد فيفتح ماقبل النون فى الصور الثمان وان كان الفاعل واوا أو ياء أو ألفا كما هو موضوع قوله واشكله الخ فتارة يكون لام الكلمة صحيحا وتارة يكون معتلا بواو أو ياء أو ألف فاذا ضربت أحوال لام الـكلمة الأربعة فى أحوال الفاعل الـثلاثة صارت الصور اثنى عشرة صورة وكلها يشملها واشكله قبـل مضمر الخ إلا أن الناظم استثنى بعد صور الألف لام الكلمة وهى ثلاث لأن فيها تفصيلا مذكورا فى قوله وان يكن فى آخر الفعـل الخ فبقى قوله واشكله شاملا لصور تسع فقط ثلاث فيما اذا كان لام الكلمة صحيحا وهى الامثـلة الثلاثة الاول عنـد المـكودى وثلاث فيما إذا كان لام الـكلمة واوا وهى الأمثـلة الثلاثة الاخيرة عنده أيضا وبقى عليـه ثلاث وهى ما إذا كان لام الكلمة ياء وستقف عليهـا فأشار الى الصورة الاولى ممـا إذا كان لام الكلمة صحيحا وأسند الى ألف الاثنين بقوله فتقول هل تقومان بتشديد النون بعد الألف حذفوا نون الرفع لتوالى الامثال ولا تحذف الالف لقوله وهو معرب بالنون المحذوفة لتوالى الامثال لان نون التوكيد غير مباشرة وأشار الى الثانية منه إذا أسند الى الواو بقوله وهل تقومن الخ أصله كما مر أول الكتاب تقومون فهو مرفوع بثبوت النون والواو فاعل ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الامثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فى النون فحذفنا الواو لقوله والمضمر احذفنه الا الالف وأبقينا الضمة قبلها دالة عليها فهو معرب بالنون المحذوفة لتوالى الامثال لان النون غير مباشرة والفاصل هـو الواو المقدرة وأشار الى الثالثة منه إذا أسند إلى الياء بقوله وهل تقومن ياهند الخ أصله تقومين ياهند وتصريفه كما قبله الا أن ذلك بالواو وهذا بالياء ثم شرع فى بيان الصور الثلاث فيما اذا كان لام الكلمة واوا فأشار الى الاول منه إذا أسند الى الالف بقوله هل تغزوان الخ وتصريفه مثل تصريف هل تقومان يازيدان ثم أشار الى الصورة الثانية منه اذا أسند الى الواو بقوله وهل تغزن

(إلا الألف*) وانما لم تحذف الالف لخفتها فتقول هل تقومان والهاء فى اشكله عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أى اشكل آخره وقبل متعلق باشكله ولين نعت لمضمر وأصله لين بالتشديد خفف كما يخفف حي وميت ولايصح ضبطه بكسر اللام لان اللين مصدر ولين صفة الا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح وليس بقياس وبما متعلق باشكله وما موصولة وهى واقعة على الحركات المجانسة وجانس صلة الموصول ومفعوله محذوف اختصارا تقديره بما جانس المضمر وقد علما فى موضع الصفة لتحرك وظاهره انه تتميم والمضمر مفعول بفعل مضمر يفسره احذفنه والالف منصوب على الاستثناء ثم ان الفعل إذا كان آخره ألفا فان له حكما غير ماتقدم وله حالتان احداهما أن يكون مرفوعه غير الياء والواو والاخرى أن يكون مرفوعه الياء والواو وقد أشار الى الاول بقوله :

(وان يكن فى آخر الفعل ألف * فاجعله منه رافعا غير اليا* والواو ياء)

أى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء إذا كان الفعل رافعا غير الياء والواو ويعنى بالياء ضمير المخاطبة وبالواو ضمير الجمع وشمل غيرهما ألف التثنية نحو هل تخشيان يازيدان

يازيدون وأصله تغزوون بواوين الاولى لام الكلمة والثانية واو الجمع ثم استثقلت الضمة على الواو الأولى فحذفت الضمة فالتقى ساكنان فحذفنا الاول لالتقاء الساكنين ثم بعد ذلك أكد وفعل به مافعل بتقومن يازيدون ثم أشار الى الصورة الثالثة منه إذا أسند الى الياء بقوله وهل تغزن ياهند أصله تغزوين بواو مكسورة لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ساكنة ثم قد استثقلت الكسرة فى الواو فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الواو لدفعهما ثم أكد وفعل مامر فى تقومن ياهند فهذه ست صور وبقى عليه ثلاث فيما اذا كان لام الكلمة ياء أولها أن يكون الفاعل ألفا نحو ترميان يازيدان وتصريفه كتصريف تقومان يازيدان المار ثانيها أن يكون الفاعل واوا نحو هل ترمن بضم الميم يازيدون وأصله هل ترميون بكسر الميم وضم الياء ثم استثقلت الضمة على الياء فنقلت للميم فالتقى ساكنان حذفت الياء فبقى هل ترمون فأكد وفعل به مامر فى هل تقومن يازيدون ثالثها أن يكون الفاعل ياء نحو هل ترمن ياهند أصله قبل التوكيد ترميين بياءين الأولى لام الكلمة مكسورة والثانية للمخاطبة فاعل ثم قل استثقلت الكسرة فى الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء الاولى ثم أكد وفعل به مامر فى هل تقومن ياهند فهذه تسع صور داخلة فى واشكله الخ تزاد على الثمان السابقة تصير سبع عشرة صورة تزاد عليها صور مااذا كان لام الكلمة ألفا وهى ثلاث كما ستعرفه تصير عشرين زد عليها صور الفعل المسند لنون النسوة وهى اربع تصير الصور أربعا وعشرين وهى التى حققها العلامة سيدى محمد بنانى وهى جليلة غاية ومن لم يحققها أشكل عليه هذا الباب وقد رأيت فى هذه تأليفين صغيرين الا أنهما جعلا صورها عشرين ورتباها على كون الفاعل ضمير مفرد مذكر أو ضمير مفرد مؤنث أو ضمير مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث فهذه خمس وفى كل إما أن يكون آخر الفعل صحيحا أو ألفا أو واوا أو ياء فهذه أربع فاذا ضربناها فى الخمس السابقة كانت بعشرين واسقطا الصور الاربع المسند فيها الفعل الى الظاهر مطلقا التى هى من جملة مايشمله وآخر المؤكد افتح الخ وقالا انما يشمل صورا أربعا وهى المسند فيها الفعل الى الضمير المستتر والصواب ماذكرناه والله أعلم (الا الألف) أى ألف التثنية الضمير (قول كدى لخفتها) الصواب فى التعليل ماقاله الرضى من انها اذا حذفت وقع هنا لبس وبيانه انك لو حذفت الالف لفتح ماقبل النون وفتحت النون (٧) انها انما كسرت لاجل الالف فيصير هل تقومن فيلتبس خطاب المثنى بخطاب المفرد المذكر وقوله فهو على حذف مضاف هذا سهو منه رحمه الله بل لاحذف لان الضمير عائد على آخر المؤكد فى قوله وآخر المؤكد الخ (وقوله واصله لين الخ) فهو صفة مشبهة فلذلك صح كونه وصفا لمضمر (وقوله وليس بقياس) أى كما هو المأخوذ من قوله سابقا ونعتوا بمصدر كثيرا الخ حيث نسب النعت للعرب (وقوله ثم ان الفعل اذا كان الخ) الاولى أن يقول ثم ان محل كون الحرف الآخر يبقى ويحرك بمجانسه حيث رفع الفعل ضميرا إذا كان الآخر غير ألف فان كان ألفا فله حالتان احداها إلى آخر كلامه ويستفاد منه أن هذه المسألة مستثناة من قوله واشكله قبل مضمر الخ (وان يكن فى آخر الفعل ألف) (قول كدى وشمل غيرها أى الياء والواو وألف التثنية الخ) المناسب للترتيب أن يقول وشمل ما إذا رفع غير ضمير أصلا بأن رفع الظاهر الى آخر أمثلته وما اذا رفع ضميرا مستترا وما إذا رفع ألفا وعلى ذلك يرتب الامثلة (وقوله نحو هل تخشيان) بنون التوكيد واصله تخشى فلما أسند للألف قلبت الالف ياء فصار تخشيان بنون الرفع ثم أكد فالتقى ثلاثة أمثال حذفت نون الرفع لذلك فهو معرب بثبوت النون المحذوفة لتوالى الامثال لان الالف فاصل وهذه الصورة الاولى من صور الالف الثلاث التى وعدناها ومن أدخل هذه

والظاهر مطلقا نحو هل تخشين زيد وهل تخشين هند وهل تخشين الهندان وهل تخشين الزيدون وهل تخشين الهندات والضمير المستتر نحو هل تخشين فتقلب الألف فى جميع ذلك ياء ثم مثل فقال : (كاسعين سعيا) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر والف اسم يكن والخبر فى المجرور ويحتمل أن يكن تامة بمعنى وجد وهو أظهر والهاء فى قوله فاجعله عائدة على الألف وفى منه عائدة على الفعل ورافعا حال من الهاء فى منه وغير مفعول برافع وياء مفعول ثان لأجله والتقدير اجعل الألف من الفعل ياء فى حال كون الفعل رافعا غير الياء والواو ثم أشار إلى الحالة الثانية بقوله :

(واحذفه من رافع هاتين وفى * واو ويا شكل مجانس قفى)

يعنى أن الألف الذى فى آخر الفعل الذى كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء يحذف إذا رفع الفعل الياء والواو ويجعل الضمير الذى هو واو أو ياء محركا بحركة مجانسة فتحرك الواو بمجانسها وهو الضم وتحرك الياء بمجانسها وهو الكسر فتقول فى نحو يخشى رافعا للواو هل تخشون وأصله تخشى فلما لحقت الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين فلما لحقت النون حركت لالتقاء الساكنين وكانت الحركة ضمة لتجانسها مع الواو ومثل ذلك فيما كان فاعله الياء :

(نحو اخشين يا هند بالكسر ويا * قوم اخشون واضمم وقس مسويا)

فالمثال الأول لما كان مرفوعه الياء والثانى لما كان مرفوعه الواو فالعمل فى ذلك مثل ما ذكرت لك فى المثال السابق والضمير فى قوله : واحذفه عائد على الألف وهاتين اشارة إلى الواو والياء وشكل مبتدأ ومجانس فى موضع الصفة لشكل وقفى خبر لشكل وفى واو متعلق بقفى ثم قال :

الصورة فى واشكاه الخ وجعله شاملا لصور عشر فقد غلط وأما الصور بعد المسند إلى الظاهر أو إلى الضمر المستتر فهى من أفراد قوله وآخر المؤكد افتح كما مر وذكر هنا لكون الألف تقلب ياء (وقوله والظاهر مطلقا) أى مفردا أو مثنى أو جمعا مذكرا أو مؤنثا فى الجميع وقد مثل بجميع ذلك والياء الواقعة فى جميعها قبل النون مفتوحة مقلوبة عن الألف لام الكلمة والنون مباشرة للفعل فى الجميع فهو مبنى (وقوله المستتر نحو هل تخشين) بفتح الياء وفاعله ضمير يعود على المفرد المذكر المخاطب (كاسعين سعيا) ﴿ان قلت﴾ القياس أن يقال اسعن بحذف الياء لأنه أمر مبنى على حذف الألف ﴿فالجواب﴾ أن الأمر مأخوذ من المضارع كيفما كان المضارع والمضارع فى نحو هذا يجزم بحذف الألف قبل التوكيد نحو ليسع زيد فاذا أكد رجعت الألف وقلبت ياء فتقول ليسعين زيد ولم تبق الألف محذوفة كما كانت قبل التوكيد لأنه قبله كان معربا فالجازم أثر فى لفظه فحذف الألف فلما اتصلت به نون التوكيد صار مبنيا وصار الجازم لا يؤثر فى لفظه وانما يؤثر فى محله فرجعت الالف وقلبت ياء ولو بقيت الالف محذوفة لكان الجازم أثر فى لفظه فيكون المضارع معربا بحذف الالف مبنيا لاتصال النون به فى وقت واحد وهو جمع بين نقيضين فاذا أخذ الأمر من المضارع قبل توكيده كان مبنيا على حذف الألف لأن المضارع مجزوم بحذفه وان أخذ الأمر من المضارع بعد توكيد المضارع بقى على حالته من إثبات الألف وقلبها ياء (واحذفه من رافع هاتين) (قول المكودى وأصله تخشى الخ) هذا أصله قبل الاسناد فاذا أسندته الى واو الجمع كما هنا صار هل تخشاون اجتمع ساكنان الالف لام الكلمة وواو الجمع حذفنا الالف لدفع التقاء الساكنين ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاثة أمثال حذفنا نون الرفع لتوالى الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه هى الصورة الثانية من صور الالف (وقوله ومثل الخ) نحو هل تخشين بكسر الياء وأصله قبل الاسناد هل تخشى أسند الى ياء المؤنثة المخاطبة فصار هل تخشاين فالتقى ساكنان فكسرت الياء لقوله وفى واو ويا شكل الخ وهذه الصورة الثالثة من صور الالف (نحو اخشين يا هند) أصله اخش مبنى على حذف الالف ثم أسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة فصار اخشاى برد الألف وياء ساكنة لأنه لما أسند الى الياء بنى الأمر على حذف النون فرجعت الألف إذ المضارع المسند الى الياء يجزم بحذف النون فالتقى ساكنان الألف والياء فحذفنا الألف لالتقاء الساكنين لقوله واحذفه من رافع الخ فبقى اخشى يا هند فالياء فاعل كما تقول فى المضارع أنت تخشين بحذف الألف والياء ساكنة ثم أكد بنون التوكيد مطلقا وهى خفيفة فى مثالى الناظم فالتقى ساكنان لا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الياء بحركة تجانسها وهى الكسرة لقوله وفى واو ويا شكل الخ (ويا قوم اخشون) ياقوم منادى مضاف الى ياء المتكلم ويصح فيه أن يكون نكرة مقصودة مبنى على الضم وأما اخشون فأصله اخش مبنى على حذف الالف ثم أسند الى واو الجمع فردت الالف لانه لم يبق مبنيا عليها بل صار مبنيا على حذف النون كما ان مضارعه يجزم بحذفها فصار اخشاو فالتقى ساكنان حذفنا الالف لدفعهما لقوله واحذفه من رافع الخ فصار اخشو كما تقول فى المضارع أنتم تخشون ثم بعد حذف الألف أكد فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولا سبيل لحذف أحدهما فحركنا الواو بحركة تجانسها وهى الضمة لقوله وفى واو ويا شكل الخ وما ذكرناه فى تصريف هذين المثالين هو الصواب وما فى الازهرى لا معول عليه اذ لا موجب لقلب الالف ياء مع أن الالف محذوفة فى المضارع أيضا واذا علمت تصريف هذين المثالين على

(ولم تقع خفيفة بعد الألف * لكن شديدة وكسرها ألف)

يعنى أن نون التوكيد الخفيفة لاتقع بعد الالف وانما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذ كسرها لشبهها بنون المثنى وانما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة لأنه لا يجمع فى غير الوقف بين ساكنين الا والأول حرف لين والثانى مدغم وشمل قوله الألف ألف التثنية كقوله تعالى : ولا تتبعان . والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الاناث نحو لا تضربنان يا هندات وهو المنبه عليه بقوله :

(وألفا زد قبلها مؤكدا * فعلا إلى نون الاناث أسندا)

وإنما شمل قوله الالف الالفين لوجود علة المنع فيهما وانما لحقت الالف قبلها للفصل بين الامثال وهى نون الضمير ونون التوكيد وخفيفة فاعل بتقع وبعد متعلق بتقع وشديدة معطوف بلكن على خفيفة وكسرها ألف جملة اسمية مستأنفة ويمكن أن تكون فى موضع نصب على الحال من شديدة وألفا مفعول مقدم بزد ومؤكدا حال من الفاعل المستتر فى زد

ماهو الحق وتصريف مثالى المكودى السابقين تبين لك أن حذف الالف قبل التوكيد ليس لأجل نون التوكيد بل لمجيء ياء الضمير أو واوه فليس حذف الالف خاصا بالتوكيد فقول الناظم واحذفه من رافع هاتين ليس خاصا بهذا الباب ﴿ فان قلت ﴾ لم لم تحذف الياء والواو هنا مع أنهما ضميران وحذفا فيما مر حيث قال والمضمر احذفنه ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنهما حذفا هنالك لبقاء ما يدل عليهما وهو ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وأما هنا فما قبلهما مفتوح فلو حذفا لم يبق ما يدل عليهما لأن الفتحة لا تدل على ياء ولا واو (ولم تقع خفيفة بعد الالف) (قول كدى لشبهها بنون المثنى) الأولى أن يقول تشبيها لها بنون الرفع لأن نون المثنى فى الاسم ونون الرفع فى الفعل ونون التوكيد فى الفعل (وقوله لأنه لا يجمع الخ) هنالك حذف بين والاصل لانه يلتقى ساكنان ولا يجمع فى غير الوقف وهو الوصل بين الخ وأراد بهذا الكلام أن يذكر الموضع الذى يجوز الجمع فيه بين ساكنين وصلا ويقال له التقاء الساكنين على حده وطريقته التى يجوز اجتماعهما وحاصله أنه ان كان الأول حرف مد ولين والثانى مدغم جاز ثم ان كان الساكنان معا فى كلمة جاز اتفاقا كالضالين . وحاجه قومه . وان كانا فى كلمتين نحو اضربا الزيدين ففى صحة الجمع خلاف والمشهور جوازه ولذلك أطلق المكودى فان كانت نون التوكيد الواقعة بعد الألف شديدة فالتقاء الساكنين على حده وهو جائز وان كانت خفيفة فهو على غير حده وهو غير جائز (وقوله كقوله تعالى ولاتتبعان) بتشديد النون قراءة الجمهور مضارع اتبع ووقع فى اعراب هذه الآية اختلاف كثير حتى كتب من بغداد للشيخ الكندى وأعربها جماعة من أهل الشام بما هو غير ظاهر وكذلك الصفدى والحق ان اعرابها لاناهية وتتبعان مجزوم وعلامة جزمه حذف النون والالف فاعل ونون التوكيد غير مباشرة لفصل الالف ولذا قلنا انه معرب ﴿ فان قلت ﴾ كما تحذف النون للجازم تحذف لتوالى الأمثال وهنا اجتمعا معا فمن أين لك أن النون حذفت للجازم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن نون التوكيد لاتتصل بالفعل إلا بعد دخول أداة طلب أو مسوغ مما مر فى قوله آتيا ذا طلب الخ وان تقدم الطلب بما يجزم جزم قبل اتصال نون التوكيد به وهنالك قراءة أخرى ولا تتبعان بسكون التاء الثانية وتشديد النون مكسورة من تبع الثلاثى واعرابها كالقراءة قبلها وهنالك قراءة لابن ذكوان داخل السبع ولاتتبعان من اتبع لكن النون التى بعد الالف مخففة مكسورة ثم اختلفوا على هذه القراءة فقيل النون للتوكيد بناء على قول من يقول بجواز وقوع الخفيفة بعد الالف مستدلا بهذه القراءة ولا يتم الاستدلال بها الا لو جعلنا الواو للعطف ولا للنهى قال ابن الناظم ويحتمل أن يكون الواو للحال ولا نافية والنون بعد الالف نون الرفع والفاعل مرفوع وما احتمل واحتمل سقط به الاستدلال (وقوله لاتضربنان) أصله تضربن فهو مضارع مبنى على السكون لاتصال نون الاناث الفاعل به ثم أكد بالشديدة فالتقى ثلاثة أمثال فلو حذفنا نون الاناث الاولى لفتحت الباء فيلتبس بخطاب المفرد المذكر فأبقوا نون الاناث وفصلوا بينها وبين نون التوكيد بألف تسمى ألف الفرق وكسروا النون والفعل مبنى لاتصال نون النسوة به وقد مثل المكودى بما إذا كان لام الكلمة صحيحا وهى احدى الصور الاربع التى وعدنا بها والثانية أن تكون لام الكلمة واوا نحو هل تغزونان والثالثة أن تكون لام الكلمة ياء نحو هل ترمينان يا هندات الرابعة أن تكون لام الكلمة ألفا وتقلب ياء نحو هل تسعينان بسكون الياء ففعل بهذه الثلاث كما فعل بالاول فتبين أن الصور أربع وعشرون كما مر لاعشرون (وألفا زد قبلها مؤكدا) (قول كدى لوجود علة المنع الخ) وهى التقاء الساكنين على غير حدهما وبيانه انك لو أتيت بنون التوكيد الخفيفة وصلا بعد أحد الالفين التقى ساكنان على غير حدهما (وقوله وهى نون الضمير ونون التوكيد الخ) وفيها اذ ذاك نونان اذ الخفيفة لاتقع بعد الألف (وقوله وخفيفة فاعل) هذا على ما فى غالب النسخ من رفع خفيفة صفة لنون محذوفة وفى بعض النسخ بنصب خفيفة فيكون فاعل تقع يعود على النون وخفيفة حال من الفاعل

وفعلا مفعول بتؤكدا وأسندا فى موضع الصفة لفعل والى متعلق باسندا ثم ان النون الخفيفة تحذف فى موضعين أشار الى الاول منهما بقوله : (واحذف خفيفة لساكن ردف) يعنى ان نون التوكيد الخفيفة تحذف إذا لقيها ساكن كقولك اضرب الرجل ومثله قوله :

لاتهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر قد رفعه

وفهم من قوله لساكن انها مرادة معنى لان حذفها لعارض لفظى وهو التقاء الساكنين وفهم من قوله ردف ان الساكن الموجب لحذفها متأخر عنها ثم أشار الى الثانى بقوله : (وبعد غير فتحة إذا تقف) يعنى ان النون الخفيفة تحذف أيضا إذا وقف عليها وكانت بعد ضمة أو كسرة نحو اخرجن يازيدون واخرجن ياهند بعد ان تحذف من اخرجن الضمير ومن اخرجن ياء الضمير لالتقاء الساكنين فاذا وقفت عليها ذهبت نون التوكيد لانها لاتثبت فى الوقف فيرجع حينئذ ماحذف لاجلها وقد أشار الى ذلك بقوله :

(واردد اذا حذفتها فى الوقف ما * من أجلها فى الوصل كان عدما)

يعنى انك اذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت ماكان حذف لاجلها فى الوصل وهو والواو من اخرجن والياء من اخرجن فتقول يازيدون اخرجوا وياهند اخرجى وفهم منه أيضا ان حذفها لعرض الوقف وانها مرادة معنى وردف فى موضع الصفة لساكن وبعد متعلق باحذف وكذلك إذا وإذا حذفتها متعلق باردد وها عائدة على النون وما مفعول باردد وهى موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفتين لاجل السكون وصلتها عدما ومن أجلها وفى الوصل متعلقان بعدما والتقدير اردد فى الوقف اذا حذفت النون الشىء الذى عدم من أجلها فى الوصل ثم قال :

(وأبدلنها بعد فتح ألفا * وقفا كما تقول فى قفن قفا)

الضمير فى وأبدلنها عائد على النون الخفيفة يعنى انها إذا وقعت بعد فتحة ووقفت عليها أبدلها ألفا فتقول فى اضربن فى الوقف اضربا وفى قفن قفا وكذلك إذا وقفت على قوله عز وجل : لنسفعن . وليكونن لنسفعا وليكونا ووقفا مصدر فى موضع الحال من فاعل أبدلنها أى فى حال كونك واقفا ويحتمل أن يكون مفعولا له أى لاجل الوقف .

القدر (واحذف خفيفة لساكن ردف) (قول كدى اضرب الرجل الخ) بفتح باء اضرب وأصله اضربن مؤكد بالنون الخفيفة فلما اتبعها ساكن حذفت وبقيت الباء مفتوحة دليلا على ان الفعل مؤكد ولو كان غير مؤكد لكسرت الباء على أصل التقاء الساكنين (وقوله ولا تهين الفقير الخ) هكذا فى بعض نسخ المكودى باثبات الواو فى ولاتهين الخ وحينئذ فلا اشكال أن البيت من المنسرح والذى فى غالب النسخ لاتهين الخ بحذف الواو وهو الذى فى الموضح وفى كثير من كتب العربية وهذا لايصح من جهة العروض وقول بعض البيت من الخفيف سهو لان السوابق واللواحق تدل على انه من المنسرح فمن السوابق قوله منها :

لكل هم من الهموم سعه * والصبح والمسا لافلاح معه

ومن اللواحق قوله : قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

فاقبل من الدهر ماأتاك به * من قر عينا بعيشه نفعه

وهى قصيدة فيها حكم كثيرة وقائلها الاحبط جاهلى كان قبل الاسلام بنحو خمسمائة سنة والشاهد فى لاتهين وأصله قبل دخول لا عليه تهين مضارع أهان ثم أدخلت عليه لا فجزمته بالسكون على النون فالتقى ساكنان الياء عين الكلمة والنون لام الكلمة فحذفنا الياء ثم أكدناه بنون التوكيد الساكنة وحذفت نون التوكيد وبقى النون قبلها مفتوحا دالا عليها فهو مؤكد مبنى فى محل جزم بلا الناهية وقول يس انه مجزوم بسكون مقدر فى آخره منع منه اشتغال النون لام الكلمة بالفتحة التى أتى بها لاجل نون التوكيد المحذوفة للساكنين سهو لاقتضائه انه يبقى معربا فى اللفظ وان اتصلت به النون وليس كذلك اذ الفعل قبل دخول النون كان مجزوم اللفظ فلما أكد بالنون لم يبق فيه اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولم يبق الا المحل قال الشيخ بنانى ومن العجب ان مثل ذلك وقع للعلامة ابن ذكرى والكمال لله ومثل ما وقع لابن ذكرى وقع لشيخنا سيدى على قصارة وفاعل تهين ضمير المخاطب والفقير بالنصب مفعوله وعلك لغة فى لعل والكاف اسمها وان تركع خبرها ومعنى الركوع الحط والواو فى والدهر واو الحال ومن معنى البيت قول الشاعر :

لاتحقرن امرأ ان كان ذا ضعة * كم من وضيع من الاقوام قد رأسا

فرب قوم حقرناهم فلم نرهم * اهلا لخدمتنا صاروا لنا رؤسا

(واردد إذا حذفتها) (قول المكودى فتقول يازيدون اخرجوا الخ) أى فى الوقف لكن يكون التوكيد حينئذ مجهولا إذ لا يدرى هل الفعل أكد وحذفت منه النون كما هو الموضوع أولم يؤكد ﴿ فان قلت ﴾ إذا كان الجهل موجودا فالأولى أن يقال ان النون لاتؤكد

﴿ مالا ينصرف ﴾

(الصرف تنوين أتى مبينا * معنى به يكون الاسم أمكنا)

يعنى ان الصرف هو التنوين الذى يبين به ان الاسم الذى يتصل به يسمى أمكن وماصرح به من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين ويمنع الاسم من الصرف لوجود علتين فيه أو علة تقوم مقام علتين وقصده فى هذا الباب أن يبين الاسماء التى لاتصرف

بعد الواو والياء الاوصلالاوقفا وهو أولى من قولهم انها أكد بها ثم حذفت ورفع ماحذف لاجلها وجهل الحكم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنهم لما أبدلوها بعد الفتحة ألفا فى الوقف علمنا ان التوكيد بها غير خاص بالوصل إذ الواو والياء أختان للالف وجهل التوكيد معهما وقفا لايضر والله أعلم .

﴿ مالا ينصرف ﴾

وجه المناسبة بين البابين ان نونى التوكيد يؤكدان الفعل فلها تعلق به والاسم الذى لاينصرف له تعلق بالفعل لشبهه به ثم اختلفوا فى اشتقاق المنصرف على أقوال أولاها انه مشتق من الصرف بكسر الصاد وهو الخالص من اللبن لان المنصرف خالص من شبه الفعل لكن يلزم عليه الاشتقاق من غير المصدر وهو قليل وقد مر فى المعرب والمبنى ان للاسم أقساما ثلاثة الأول غير متمكن ولا أمكن وهو المبنى لكونه أشبه الحرف فى أحد الوجوه المارة فى قوله كالشبه الوضعى الخ الثانى متمكن أمكن وهو الذى لم يشبه الحرف أصلا وهو الذى مر من المبتدأ والخبر إلى النداء الثالث متمكن غير امكن أى معرب غير منصرف لشبهه بالفعل وهو المراد هنا وهذان القسمان الاخيران داخلان فى قوله سابقا : ومعرب الاسماء الخ . (الصرف تنوين أتى مبينا * معنى) مراد الناظم بقوله معنى بقاؤه على الأصل بحيث لم يشبه لاحرفا ولا فعلا (قول المكودى وماصرح به من أن الصرف هو التنوين) أى تنوين التمكين لامطلق التنوين وهذا قول من أقوال ثلاثة ثانيها أنه تنوين التمكين مع الجر ثالثها انه جميع أنواع التنوين الاربعة الخاصة بالاسم التى هى تنوين التمكين والتنكير والمقابلة والعوض والقول الأول كما قال المكودى هو مذهب المحققين ﴿ واستشكل ﴾ بالمثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم فان هذه الثلاثة منصرفة ولاتنوين صرف فيها أما الأولان فلا تنوين فيهما أصلا وأما الثالث ففيه تنوين لكنه ليس للتمكين وإنما هو للمقابلة ﴿ وأجيب ﴾ بان الاولين النون فيهما قائمة مقام التنوين فى الدلالة على تمام الاسم وانفصاله عما بعده ولذلك تحذف للاضافة كما يحذف التنوين لها ويدلك على أن النون بمنزلة التنوين ان الحرف الذى قبل النون فيهما منزل منزلة حركة المفرد والنون فيهما منزلة منزلة الحركة الثانية وهى المسماة بالتنوين فى المفرد فيكون الصرف تنوينا أو نونا قائمة مقامه وخص الناظم التنوين بالذكر لانه الأصل وأجيب عن جمع المؤنث بان فيه تنوينين أحدهما محذوف وهو تنوين الصرف وإنما حذف لانه ساكن وتنوين المقابلة ساكن كما انه يحذف لأل والاضافة واذا علمت أن جمع المؤنث منصرف تقديرا فلا حاجة لاستثناء الموضح له وقول من قال ان المثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث واسطة بين المنصرف وغيره غير ظاهر لانه لاتمكن الواسطة (وقوله لوجود علتين الخ) أشار بهذا إلى أن حقيقة الاسم الذى لاينصرف وانه مافيه علتان فرعيتان أو علة واحدة تقوم مقامها ومجموع العلل تسع جمعها ابن النحاس فى قوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

والمراد بالعلة الخروج عن الاصل وبيان ذلك ان الاصل فى الاسم أن يكون مفردا ليس على وزن الفعل غير معدول ولا مؤنثا ولا معرفة ولا مركبا ولا مزيدا ولا وزنا عجميا ولا وصفا فان خرج الاسم عن الاصل بفقد اثنين مما ذكر أو فقد واحدة قامت مقام اثنين منع من الصرف الذى هو التنوين لانه صار شبيها بالفعل ووجه الشبه ان الفعل فيه علتان فرعيتان احداهما من جهة اللفظ والأخرى من جهة المعنى أما التى من جهة اللفظ فهى اشتقاقه من لفظ المصدر والمشتق فرع عن المشتق منه وأما التى من جهة المعنى فهى احتياجه فى حصول الفائدة الى الفاعل أو مايقوم مقامه ومايحتاج فرع عما لايحتاج فاذا شابه اسم فعلا فى مجرد وجود علتين فرعيتين فيه أو علة تقوم مقامهما فلايوجد فيه الجر والتنوين كما لايوجدان فى الفعل فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط فلاأثر لهما نحو أجيمال تصغير أجمال جمع جمل ففيه علتان كل منها لفظية وهما الجمع والتصغير فينون ويخفض بالكسرة وأما اجتماع علتين معنويتين فلا يمكن لان التى من جهة المعنى انما هى العلمية والوصف كما ستعرف ذلك والعلمية والوصف لايمكن اجتماعها وقول بعض انهما اجتمعا فى حائض وقال ان فيه علتين معنويتين الوصف والتأنيث سهو لأن التأنيث علة لفظية كما يأتى وتسميتهم التأنيث معنويا فى نحو هند انما هو فى كونه ليس بالتاء ولا بالالف . ثم ان هذه العلل التسع منها مايقوم بنفسه من غير احتياج لعلة أخرى وذلك شيآن ألف التأنيث

وانما ذكر الصرف وعرفه لأن بمعرفته يعرف الاسم الذى لا ينصرف فما وجد فيه التنوين المذكور فهو منصرف ومالم يوجد فهو غير منصرف ثم ان جميع مالا ينصرف اثناعشر نوعا خمسة فى النكرة وسبعة فى المعرفة وقد شرع فى القسم الأول وبدأ منه بألف التأنيث فقال :

(فألف التأنيث مطلقا منع * صرف الذى حواه كيفما وقع)

يعنى أن ألف التأنيث تمنع من الصرف مطلقا أى كانت مقصورة أو ممدودة كيفما كان الاسم الذى هى فيه من كونه نكرة أو معرفة مفردا أو جمعا نحو ذكرى وسلمى وحبلى وسكرى وحمراء وأسماء وزكرياء وانما منعت ألف التأنيث وحدها لانها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم ألف التأنيث فألف التأنيث مبتدأ وخبره منع ومطلقا حال من الضمير فى منع العائد على المبتدأ وحواه صلة الذى والعائد من الصلة الى الموصول الضمير المستتر فى حواه والهاء فى حواه عائد على ألف التأنيث وكيفما وقع شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه والتقدير كيفما وقع منع الصرف ثم أشار إلى النوع الثانى مما يمنع فى النكرة فقال :

(وزائدا فعلان فى وصف سلم * من أن يرى بتاء تأنيث ختم)

يعنى ان زائدى فعلان وهما الالف والنون الزائدتان يمنعان الصرف إذا كانتا فى وصف سلم من أن يختم بتاء التأنيث والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة وفهم منه أن ذلك مخصوص بهذا الوزن الذى هو فعلان وفهم من قوله فى وصف أن هاتين الزيادتين لو كانتا فى غير الوصف لم يمنعا نحو سرحان وفهم منه أن الوصف المحتوى على هاتين الزيادتين إذا أنث بالهاء لم يمتنع نحو ندمان

مطلقا وصيغة منتهى الجموع وباقيها لابد فيه من وجود علتين احداهما معنوية وهى لا تكون الا أحد شيئين علمية أو وصف والأخرى لفظية وهى مع الوصف أحد أمور ثلاثة وهى على ترتيب الناظم زيادة الالف والنون أو وزن الفعل أو العدل ومع العلمية فاحد أمور سبعة اما مع التركيب المزجى أو مع زيادة الألف والنون أو مع التأنيث بغير ألف أو مع العجمة أو مع وزن الفعل أو مع ألف الالحاق أو مع العدل ﴿ تنبيه ﴾ تسميتهم نحو أحمد ممنوعا لعلتين فيه مسامحة لأن كل علة لا تؤثر وحدها بل بمجموعهما هو الذى يؤثر فكل واحدة كأنها جزء علة (وقوله وانما ذكر الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ترجم بما لا ينصرف ثم عرف داخل الترجمة الصرف فأجاب عنه المكودى بان بمعرفة الصرف يعرف ما لا ينصرف (وقوله اثنا عشر نوعا الخ) ﴿ فان قلت ﴾ هذا مخالف لما ذكرنا من أن العلل الموجودة فى الأنواع تسع ﴿ قلت ﴾ لا مخالفة لأنه راعى هنا ما يكون مع العلمية أو مع الوصف أو دونهما والعلل سابقا عدت اجمالا من غير مراعاة شئ (وقوله خمسة فى النكرة الخ) هذا سهو لأنه يقتضى ان هذه الخمسة لا تمنع من الصرف الا إذا كانت نكرة وليس كذلك بل تمنع مطلقا كما يأتى فالصواب أن يقول خمسة فى النكرة والمعرفة وهو الموجود فى بعض نسخه ومع ذلك ففيه شئ (فألف التأنيث مطلقا منع) (قول المكودى نحو ذكرى الخ) مصدر ذكر فهو نكرة علم على امرأة وحبلى وصف خاص وسكارى جمع سكران وحمراء بالمد وصف وأصله حمرى كسكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفه الفا أخرى فوقع فى الصورة جمع بين ألفين وهو محال لفظا وحذف الأولى ينافى المد الذى سيقت له ولو حذفت الثانية لم يبق ما يدل على التأنيث فقلبوا الثانية همزة ولم يقلبوا الأولى لفوات المد إذا علمت هذا فاسناد المد الى الهمزة مجاز لأنها منقلبة عن ألف التأنيث والا فالممدود ما قبلها (وقوله وأسماء) علم على امرأة وليس جمع اسم حتى يعترض عليه بأن الهمزة فيه أصلها واو (وقوله وزكرياء) تبع فى التمثيل به المرادى ومثله للموضح وهو اسم للنبى المعلوم لكن قالوا يتوقف فى كون همزته منقلبة عن ألف التأنيث على ثبوت عربيته والذى حققه بعض المحققين انه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة (وقوله وهما التأنيث الخ) فالتأنيث علة راجعة للفظ ولزوم التأنيث أى علامته فكلامه على حذف مضاف علة راجعة للمعنى إذ اللزوم منزل منزلة العلمية لأن العلم لازم لمسماه كالألف ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق بين التأنيث بالألف والتأنيث بهاء التأنيث حتى قلتم ان الأول قائم مقام علتين والثانى قلتم لابد فيه من علة أخرى معا كما يأتى فيمكن الجواب بما قيل ان ألف التأنيث لازمة لا يمكن انفكاك الكلمة عنها بمعنى انك إذا أردت المذكر فازالتها لا تصح والتاء تكون غير لازمة نحو قائمة فانها تحذف مع المذكر وحمل وفاطمة مما فيه التاء لازمة على ما فيه التاء غير لازمة وتأمله (وزائدا فعلان فى وصف سلم) (قول المكودى لم يمنعا الخ) أى لأجل الوصف فلا ينافى انهما قد يمنعان لأجل العلمية كما يأتى فى قوله كذاك حاوى زائدى الخ على أن الصواب حذف هذا المفهوم لأن الوصف عنده أحد العلتين فهو الموضوع فلا يخرج به شئ لا انه شرط (وقوله نحو سرحان)

فانك تقول فى مؤنثه ندمانة فقال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فانك تقول فى مؤنثهما غضبى وسكرى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة وزائدا معطوف على الضمير المستتر فى منع العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمعمول والتقدير منع الصرف ألف التأنيث وزائدا فعلان ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ماتقدم عليه أى وزائدا فعلان كذلك وفى وصف متعلق بزائدا وسلم الى آخر البيت فى موضع الصفة لوصف وختم فى موضع المفعول الثانى ليرى وبتاء متعلق بختم ثم أشار الى الثانى فقال :

(ووصف اصلى ووزن أفعلا * ممنوع تأنيث بتا كأشهلا)

يعنى ان الوصف إذا كان على وزن افعل وكان مؤنثه ممنوعا من التاء ينصرف وفهم منه ان أفعل إذا لم يكن وصفا انصرف كأفكل اسم للرعدة وفهم منه ان أفعل إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع من الصرف كأربع من أسماء العدد وفهم منه أيضا ان الوصف إذا لم يكن على وزن افعل لم يؤثر فى المنع كضارب وفهم منه أن افعل الصفة إذا أنث بالهاء ينصرف كقولهم أرمل للفقير فان مؤنثه أرملة وشمل افعل ماموءنثه فعلاء كأحمر وحمراء ومامؤنثه فعلى كأكبر وكبرى ومالا مؤنث له كأكمر للعظيم الكمرة لأن قوله ممنوع تأنيث بتا شامل له وشمل أيضا ما اسميته عارضة كأدهم ووصف معطوف على زائدا ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر كما تقدم فى زائدا فعلان وأصل نعت له وهو الذى سوغ الابتداء به إذا جعل مبتدا ووزن معطوف على وصف وممنوع حال من أفعل وبتا متعلق بتأنيث ثم صرح بمفهوم قوله أصلى فقال : (وألغين عارض الوصفيه * كأربع) يعنى ان وزن افعل إذا كان اسما ووصف به فوصفيته غير معتد بها فى المنع لعروضها وذلك كاربع فانه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فقالوا مررت بنساء أربع فهو منصرف ولا أثر لوصفيته وكذلك أرنب أى ذليل واصله الأرنب وكما يلغى عارض الوصفية فكذلك أيضا يلغى عارض الاسمية والى ذلك أشار بقوله : (وعارض الإسمية) وهو عكس اربع ومعناه ان أفعل يكون فى الأصل وصفا فيجرى مجرى الأسماء فتلغى الاسمية ويمنع من الصرف على مقتضى الأصل وقد مثل ذلك بقوله :

(فالادهم القيد لكونه وضع * فى الأصل وصفا انصرافه منع)

هو اسم للذئب والأولى أن يمثل بنحو ريحان لأن سرحان مكسور السين فهو خارج بما قبل وهو لفظ فعلان (وقوله نحو ندمان الخ) محل صرف ندمان إذا كان من المنادمة وهى المكالمة عند شرب الخمر وغيره وأما ان كان من الندم فهو ممنوع من الصرف. لأنه يقال فى مؤنثه ندمى أيضا ثم ان المكودى جعل المانع من الصرف هنا الوصف مع زيادة الألف والنون حيث قال سابقا المانع له من الصرف الألف والنون والصفة ولا يؤخذ كون المانع أمرين من الناظم إلا إذا جعلت فى من قوله فى وصف بمعنى مع على حذف مضاف والتقدير على الاعراب الثانى عند المكودى وهو الحق وزائدا فعلان مع منع وصف سلم الخ كذلك أى يمنعان من الصرف كما منعت ألف التأنيث وهذا الذى قرر به هو مذهب جمهور البصريين وهو الذى فى التسهيل وقال بعض البصريين وهو الذى فى الباب السادس من المغنى ان المانع زيادة الالف والنون فقط قيل وهو ظاهر عبارة الناظم من غير تأويل ووجه هذا القول ان الألف والنون قاما مقام ألف التأنيث (ووصف أصلى ووزن فعلا) (قول كذى كأربع من أسماء العدد) كونه اسما للعدد المعلوم وهو أصله والوصفية طارئة عليه فلا تعتبر وهذا هو قوله وألغين عارض الوصفيه (وقوله أرمل للفقير الخ) أى وصف للفقير احترازا مما إذا كان وصفا عاما فان مؤنثه رملاء بدون تاء ومن ذلك ماحكاه ابن السكيت من قوله عام أرمل أى قليل المطر وسنة رملاء أى قليلة المطر فأرمل فى هذا ممنوع من الصرف وانما اشترط هذا الشرط لأن المضارع لا تلحقه هاء التأنيث فاذا لحقت الوصف ضعف عن شبه المضارع فلا يمنع من الصرف (وقوله للعظيم الكمرة) بفتح الميم كالحشفة وزنا ومعنى كما فى القاموس والمصباح وماشاع على الألسنة من سكون الميم لغة عامية (وقوله معطوف على وصف) الأولى قراءته بالنصب فيكون منصوبا على انه مفعول معه (وألغين عارض الوصفية) الاضافة فيه مع الاضافة فى قوله وعارض الإسمية من اضافة الصفة إلى الموصوف أى وألغين الوصفية العارضة والاسمية العارضة ويتعين قراءة الاسمية فى كلام الناظم بسكون لام التعريف واثبات همزة الوصل فى الدرج وذلك ضرورة ثم ان هذا البيت والذى بعده لو حذفهما الناظم ما ضره للاستغناء عنهما بمفهوم وصف أصلى (قول المكودى وأصله الأرنب) أى ان هذا اللفظ فى الأصل اسم للحيوان المعلوم ثم نقل وجعل وصفا وليس المراد ان أرنب بدون أل معدول عن الأرنب بأل لأنه لا معنى له قال ابن غازى الصواب ابدال الناظم كأربع بكأرنب لأن أربع فقد شرط ما يمنع من الصرف لأنه يقبل التاء فيقال أربعة فهو خارج مما مر (فالأدهم القيد لكونه وضع) فى كلام الناظم تقديم العلة على

من أسماء القيد أدهم وهو فى الأصل وصف لكنه استعمل استعمال الأسماء فألغيت فيه الاسمية وبقى غير منصرف على مقتضى الاصل فتقول مررت بأدهم أى بقيد ومثل أدهم فى ذلك أرقم لنوع من الحيات وأسود للحية أيضا فالأدهم مبتدأ والقيد بدل منه بدل الشىء من الشىء وانصرافه منع خبر المبتدا ولكونه متعلق بمنع وفى الأصل متعلق بوضع ثم ان من الاسماء التى على وزن افعل ما جاز فيه الصرف ومنع الصرف والى ذلك أشار بقوله :

(وأجدل وأخيل وأفعى * مصروفة وقد ينلن المنعا)

أجدل اسم للصقر وأخيل اسم لطائر ذى خيلان وأفعى اسم لضرب من الحيات وليست هذه الأسماء صفات لا فى الأصل ولا فى الاستعمال فحقها الصرف ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب يمنعها من الصرف ووجهه انه لاحظ فيها معنى الصفة وهو ظاهر فى أجدل لأنه من الجدل وهو القوة وأخيل لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان وفهم من قوله مصروفة وقد ينلن المنعا أن الصرف هو الكثير ثم أشار الى النوع الرابع مما لا ينصرف فى النكرة فقال :

(ومنع عدل مع وصف معتبر * فى لفظ مثنى وثلاث وأخر)

يعنى ان هذه الأسماء التى ذكرها فى هذا البيت يمتنع صرفها للعدل والوصف أما مثنى فهو وصف معدول عن اثنين اثنين فاذا قلت جاء القوم مثنى فمعناه جاء القوم اثنين اثنين فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى وأما ثلاث فهو أيضا وصف وهو معدول عن ثلاثة ثلاثة فاذا قلت مررت بقوم ثلاث فمعناه أيضا مررت بقوم ثلاثة ثلاثة وأما أخر فهو أيضا وصف وهو معدول عن الألف واللام وذلك لأنه جمع الأخرى أنثى آخر وحق ما كان كذلك أن يستعمل بال وبالاضافة فعدل عما يستحقه من ذلك وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته ثم قال:

(ووزن مثنى وثلاث كهما * من واحد لأربع فليعلما)

يعنى ان موازن مثنى وثلاث من ألفاظ العدد المعدول مثل هذين الوزنين فى امتناع الصرف للعدل والوصف فتقول مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء ومثلث وثلاث ومربع ورباع ووزن مبتدا والخبر فى قوله كهما أى مثلهما وأدخل كاف التشبيه على الضمير لضرورة الوزن ومن واحد وما بعده فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الخبر ثم أشار الى النوع الخامس فقال :

المعلول لضيق النظم والأصل فالأدهم القيد انصرافه منع لكونه وضع فى الاصل وصفا ثم ان الذى يمنع من الصرف انما هو أدهم بدون أل وأما المقرون بأل فهو مصروف وقرنه الناظم بأل ضرورة (قول المكودى لنوع من الحيات) القاموس الأرقم أخبث الحيات واطلبها للناس أو ما فيها سواد وبياض أو ذكر الحيات أو الأسود الحية العظيمة انتهى وبه يعلم ما فى الأزهرى (وأجدل وأخيل وأفعى) (قول كدى أجدل اسم للصقر) بفتح الصاد اسم للطائر الذى يصطاد قاله الجوهرى وهو الباز وقيل بل هو أعم (وقوله اسم لطائر ذى خيلان) جمع خال وسيقول الناظم وشاع فى حوت وقاع الخ وهذا الطائر أخضر على جناحه نقط تخالف لونه يقال له الشقراق والعرب تتشاءم به وقيل طائر عظيم الرأس يصطاد العصافير وهو أول طائر صام لله (وقوله اسم لضرب من الحيات) يضرب بها المثل فى الظلم يقال أظلم من أفعى وذلك أنها لا تبنى لنفسها بيتا وكل بيت قصدته هرب أهله منه وتركوه لها خوفا منها (وقوله معنى الصفة) أى الذى هو الاشتقاق باعتبار لفظها والا فهى أسماء أصلا وحالة راهنة ثم ان الاشتقاق فى الأولين ظاهر كما قال كدى وأما فى الأخير الذى هو أفعى فهو غير ظاهر لأنه لا مادة له من لفظه وانما له مادة من معناه وهو الإذاية لأنها إذا ذكرت تصور الانسان إذايتها (ومنع عدل مع وصف معتبر) العدل اخراج اللفظ عن صيغته الاصلية مع بقاء معناه (قول المكودى جاء القوم مثنى الخ) الاولى أن يمثل بنحو مررت بقوم مثنى لان الموضوع أن يكون الوصف اصطلاحيا ويكون اللفظ مجرورا وأما مثنى فى مثاله فهو حال والحال وان كانت وصفا لكن معنى لا اصطلاحا (وقوله فمعناه جاء القوم اثنين اثنين الخ) أشار بهذا الى أن مثنى وما ذكر معه من الاعداد معدولة عن أصول اعدادها المكررة لا المفردة فقط ففى العدل زيادة معنى ليس فى الاصل من دون تكرار فاذا قلت مررت بقوم ثلاثة فقد حصرت عدتهم وإذا قلت مررت بقوم ثلاث فالمراد انك مررت بهم ثلاثة ثلاثة سواء كثر عددهم أو قل وانما عدلوا عن الاصل المكرر للاختصار فان مثنى مثلا اخصر من اثنين اثنين (وقوله معدول عن الالف واللام) أى عن ذى الالف واللام فهو على حذف مضاف والمعنى ان آخر المجرد من أل معدول ومختصر من المقرون بها (وقوله وذلك لانه الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ولو احتجتم الى جعل آخر بدون ال معدولا عن المقرون بها فقال وذلك الخ (وقوله وحق ما كان كذلك الخ) أى وحق اسم التفضيل إذا كان جمعا أن يستعمل بال الخ لانه إذا كان مجردا من أل والاضافة تلزم فيه عدم المطابقة لقوله: وان لمنكور يضف أوجردا الخ وهنا قد

(وكن لجمع مشبه مفاعلا * أو المفاعيل بمنع كافلا)

يعنى أن الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فى كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان كمفاعل أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمفاعيل يمنع صرفه لقيام الجمع مقام علتين وهما الجمع وعدم النظير فى الواحد وشمل قوله مفاعل ما أوله ميم كمساجد وما أوله غيرها كدارهم وشمل قوله المفاعيل ما أوله ميم كمصابيح وما ليس أوله مما كدنانير وكافلا خبر كن ويمنع متعلق بكافلا ومفاعل مفعول مشبه ثم ان من هذا الجمع ما يجيء معتل اللام وهو قسمان أحدهما ما قلبت فيه الكسرة التى بعد الألف فتحة فانقلبت الياء ألفا نحو عذارى ولا اشكال فى منع التنوين منه والآخر ما استثقلت فى يائه الضمة فحذفت ولحقها التنوين والى ذلك أشار بقوله :

(وذا اعتلال منه كالجوارى * رفعا وجرا أجره كسارى)

يعنى ان ما كان من الجمع المعتل اللام مثل جوار فى كونه على ما ذكر من حذف الحركة يجرى مجرى سار فى لحاق التنوين فى آخره فى حالتى الرفع والجر فتقول هذه جوار ومررت بجوار وسكت عن حالة النصب ففهم منه انها على الأصل كالصحيح فتقول رأيت جوارى وفهم من قوله كالجوارى ان نحو عذارى ليس كذلك وان كان معتلا وظاهر النظم ان التنوين فى جوار وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له بسار وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض من الياء المحذوفة والتنوين فى سار للصرف ويخالفه أيضا ان المقدر فى باب جوار الفتحة والمقدر فى باب سار الكسرة وذا اعتلال مفعول بفعل مضمر يفسره أجره وكسار متعلق بأجره

وجدناه مجردا من أل والاضافة وهو مطابق فادعوا انه معدول عن المقرون بأل فتلزم فيه المطابقة لقوله وتلو أل طبق وماقال كذى هو مذهب الجمهور ورده الفارسى بأن المعدول يكون تابعا لاصله فان كان أصله معرفة كان معرفة نحو أمس وسحر المعدولين عن الأمس والسحر فكل من الأصل والمعدول معرفة وأخرهنا نكرة والأخر معرفة فلا يصح أن يكون معدولا عنه ولهذا قالوا الصواب هنا ما حرره المرادى وتبعه الموضح ان أخر معدول عن آخر المفرد وذلك أن القياس فى اسم التفضيل إذا كان مجردا من أل والاضافة أن يكون مفردا مذكرا وهنا أخر مجرد فحقه أن يؤتى بالمفرد لكن عدل عن المفرد الى الجمع وأصل آخر أأخر بهمزتين قلبت الثانية ألفا (وكن لجمع مشبه) كان ينبغى للناظم أن يذكر هذا البيت والابيات بعده عقب قوله فألف التأنيث الخ لأن فى كل منهما علة قامت مقام علتين ولذلك نكت الموضح بذكر ذلك هنالك (قول المكودى مفتوح الفاء) المراد بالفاء أول الكلمة سواء كان فاء الكلمة حقيقة كقناديل أو زائدا كمصابيح (وقوله وهما الجمع وعدم النظير الخ) فالجمع علة معنوية وعدم النظير علة لفظية كما صرح به الأزهرى وقال يس الصواب ان العلتين اللتين قامت مقامهما علة واحدة هما الجمعية ولزومها والجمعية علة لفظية ولزومها علة معنوية شبيهة بالعلم فى كونها لازمة كما ان العلم لازم لمسماه ومعنى كونه لا نظير له فى الآحاد ان سائر جموع التكسير للكثرة له نظير فى الآحاد فنظير رسل مثلا عنق ونظير رجال كساء ونظير حمر قفل ونظير غرف صرد اسم لطائر ونظير حجج عنب ونظير قتلى سلمى ونظير صبية قربة وهكذا ولا يرد أفعال كأجمال ولا أفعل كأكلب فلم يسمع على وزنهما مفرد لانهما جمعا قلة وحكم جموع القلة حكم المفرد بدليل التصغير على لفظه فتقول اجيمال وانما سمى هذا الجمع بصيغة منتهى الجموع لأن جمع التكسير إذا لم يكن على هذه الصيغة يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى كأصل بضمتين جمع أصيل فيجمع أصل على آصال وآصال على أصائل فقد بلغ أقصى جموع التكسير فلا يمكن جمعه جمع تكسير بعد ذلك مرة أخرى وأما جمع سلامة فقد يجمع نحو صواحب فقد جمع على صواحبات (وقوله نحو عذارى) جمع عذراء وهى البكر التى لا زالت بخاتم ربها وأصل عذارى عذارى بياء مضمومة دون تنوين ثم تقول تحركت الياء فى الأصل وانفتح ما قبلها فى الحالة الراهنة فقلبت ألفا فلا يمكن تنوين الراء لأجل الالف وأما الاعراب فعلى الالف تعذرا وهذا الاستعمال فى المعتل غير غالب والغالب هو منطوق الناظم (وذا اعتلال منه كالجوارى) (قول المكودى من حذف الحركة الخ) لا معنى له والصواب أن يقول فى بقاء كسرة ما بعد الالف على حالها وعدم ابدالها فتحة ليحترز به من نحو عذارى (وقوله فى لحاق التنوين) الأولى أن يقول فى حذف يائه وتنوين ما بعد الالف وليس المراد انه كسار فى كل وجه وبه يسقط اعتراضاه (وقوله مررت بجوار الخ) جوار مخفوض بالفتحة النائبة عن الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا وعوض منها التنوين وأصله جوارى بياء محركة دون تنوين ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فوقع هنالك بعض ثقل بوقوع ياء ساكنة آخرا فحذفت فوقع اخلال بصيغة منتهى الجموع لانه لم يبق بعد الألف الا حرف واحد فعوض من الياء التنوين وهذا مبنى على أن منع الصرف سابق على الاعلال وقيل الاعلال سابق على منع الصرف فأصله حينئذ جوارى بالتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفوا تنوين الصرف فخافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها فعوضوا منها التنوين قال الرضى وهذا القول أرجح (وقوله وظاهر النظم الخ) هذا الاعتراض مبنى على أن التشبيه تام والحق أن التشبيه انما هو فى حذف الياء وتنوين ما بعد الالف فى كل

ومنه متعلق باعتلال وكالجوارى فى موضع نصب على الحال اهـ

(ولسراويل بهذا الجمع * شبه اقتضى عموم المنع)

يعنى ان سراويل ممنوع من الصرف لشبهه بالجمع الذى على وزن مفاعيل وفهم من قوله شبه ان سراويل ليس بجمع وهو الصحيح خلا فالمن قال انه جمع سروال او سروالة ثم قال :

(وان به سمى أو بما لحق * به فالانصراف منعه يحق)

يعنى ان ماسمى به من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف فتقول فى رجل سميته مساجد وسراويل مررت بمساجد وسراويل والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ماشرح به المرادى هذا البيت وعندى أن قوله وان به سمى أى وان سمى بسراويل أو بما لحق به يعنى من جميع ماتقدم من الانواع الخمسة الممنوعة الصرف لمساواتها للجمع فى منع الصرف فى التسمية ولاوجه لتخصيص الجمع وماألحق بالجمع فى منع الصرف حال التسمية والضمير فى به الأول على الشرح الأول عائد على الجمع وكذلك به الثانى وماواقعة على سراويل والضمير العائد على الموصول فاعل لحق وهو عائد على سراويل وأما على التفسير الثانى فالضمير فى به الأول عائد على سراويل وفى به الثانى عائد على أنواع مالاينصرف فى النكرة وماواقعة على تلك الأنواع والضمير العائد عليها الهاء فى به والتقدير وان سمى بسراويل أو بالأنواع التى لحق بها سراويل أى تبعها فالانصراف منعه يحق فالانصراف مبتدأ ومنعه مبتدأ ثان ويحق خبر المبتدا الثانى والجملة خبر الأول والاول مع مابعده جواب الشرط ولما فرغ من الأنواع الخمسة التى لاتنصرف فى النكرة ولا فى المعرفة شرع فى ذكر مالا ينصرف فى المعرفة وهو سبعة أنواع أشار الى الأول منها بقوله :

(والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج نحو معدى كربا)

يعنى ان الاسم اذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من الصرف ويطلق التركيب فى اصطلاح النحويين على تركيب الاسناد وهى الجملة نحو برق نحره وعلى تركيب الاضافة نحو عبد شمس وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا والمزج فى اللغة الخلط فيخلط الاسم مع الاسم ويجعل الاعراب فى آخر الثانى ويبنى آخر الأول على الفتح نحو بعلبك مالم يكن آخره ياء

منهما فلاينافى أن تنوين جوار للعوض وتنوين سار للصرف وكون الأول يخفض بالفتحة والثانى بالكسرة (وقوله ومنه متعلق باعتلال الخ) الصواب أنه متعلق بمحذوف نعتالدا اعتلال لأن المعنى عليه وضميره عائد على الجمع (وقوله فى موضع نصب الخ) هذا هو الصواب فيكون قيدا للاحتراز لأن الحال قيد فى صاحبها (ولسراويل بهذا الجمع) (قول المكودى لشبهه بالجمع) فهو مفرد أعجمى فارسى عرب حملا على موازنه من العربى فلا ينتقض قولهم الجمع الذى لانظير له فى الآحاد بسراويل لانه أعجمى وكلامهم إنما هو فى الالفاظ العربية وضعا وردالناظم بقوله اقتضى عموم المنع على ابن الحاجب الذى نقل عن العرب صرفه قالوا واعتراض ابن مالك على ابن الحاجب ساقط لأن ابن الحاجب حفظ وهو حجة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ على ان الاخفش نقل عن العرب صرفه أيضا فالصواب جواز الوجهين فيه (وان به سمى أو بما لحق) (قول المكودى الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام الخ) هذان رأيان الأول رأى سيبويه والثانى رأى المبرد وينبنى عليهما أنه لوطرأ تنكيره فعلى الأول يمنع من الصرف لبقاء الصيغة والاصالة وعلى الثانى يصرف لفقد العلمية (وقوله هذا معنى ماشرح الخ) ماشرح به المرادى هو الصواب وحمل كدى وان كان صحيحا فى نفسه لكنه يوجب التكرار فى كلام الناظم لان ألف التأنيث إذا سمى بما هى فيه فقد دخل فى قول الناظم كيفما وقع فشمل المعرفة والنكرة كما مر وإذا كان مسمى باللفظ الذى فيه الالف والنون فهو قوله فيما يأتى: كذاك حاوى زائدى فعلانا الخ وان كان مسمى بوزن أفعل فهو داخل فى قوله: كذاك ذو وزن يخص الفعلا . وباب مثنى يدخل فى قوله: والعلم امنع صرفه ان عدلا الخ ويلزم على حمل كدى من جعل فاعل يحق عائدا على سراويل جريان الصلة على غير من هى له مع عدم ابراز الضمير وذلك ممنوع هنا بالاتفاق لوجود اللبس ورجح الشيخ الطيب ماللمكودى وانظر ما وجهه (وقوله وان سمى بسراويل الخ) كلام المكودى فى غير ماموضع يقتضى ان نائب فاعل سمى هو به ويلزم عليه تقديم النائب وهو غير جائز عند البصريين والصواب ان النائب ضمير مستتر يعود على المسمى المفهوم من سمى على حد مامر فى التعجب فى قوله: وما به إلى تعجب وصل الخ (والعلم امنع صرفه مركبا) (قول كدى ويبنى آخر الأول على الفتح الخ) هذه هى اللغة المشهورة وبعض العرب يضيف أول الاسمين للثانى ويعرب الاول بحسب العوامل والثانى يجره بالاضافة فيكون حكمه حكم المركب الاضافى الذى لا يحتمل غير الاضافة وبعض العرب يركب الجزأين تركيب خمسة عشر فلا اعراب فيهما أصلا لكن على هذين اللغتين الاخيرتين لايقال له مركب مزجى (وقوله نحو بعلبك) البعل فى الأصل الزوج والبك الدق والضرب ثم ركبا وصار مجموعهما علما على بلد كحضرموت (وقوله فى آخر الثانى الخ) فتقول جاء معدى كرب ورأيت معدى كرب ومررت بمعدى كرب فهو فى الاول مرفوع بضمة ظاهرة على الباء وفى الثانى منصوب بفتحة على الباء وفى الثالث مجرور بفتحة نائبة عن الكسرة على الباء المانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجى ومعدى

فيسكن نحو معدى كرب وخرج بقوله تركيب مزج تركيب الاسناد وتركيب الاضافة وخرج بذكر المثال ماختم بويه من المركب تركيب مزج فانه يبنى على الكسر فى اللغة الفصحى والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره أمنع ومركبا حال من العلم وتركيب مفعول مطلق والعامل فيه مركبا ثم أشار الى الثانى بقوله :

(كذاك حاوى زائدى فعلانا * كغطفان وكأصبهانا)

يعنى أن العلمية أيضا تمنع الصرف مع زيادتى فعلان ولما كان قوله فعلان يوهم ارادة هذا الوزن كما تقدم فى قوله وزائدا فعلان فى وصف أزال ذلك الايهام بقوله كغطفان وكأصبهانا فعلم ان الوزن غير مخصوص بفعلان لان وزن أصبهان أفعلان ووزن غطفان فعلان وقد يكون على غير ذلك من الاوزان نحو سلمان وعمران وعثمان وخراسان وقوله حاوى زائدى مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وهو على حذف الموصوف والتقدير كذاك علم حاوى زائدى فعلان ثم انتقل الى الثالث وهو التأنيث مع العلمية وهو ضربان لفظى ومعنوى وقد أشار الى الاول منها فقال :

(كذا مؤنث بهاء مطلقا) يعنى ان العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقا سواء كان ثنائيا كهبة أو زائدا كخولة وعائشة وسواء كان مدلول الاسم مؤنثا كفاطمة أو مذكرا كطلحة ثم ان المعنوى متحتم المنع وجائزه وقد أشار الى الاول بقوله :

(وشرط منع العار كونه ارتقى * فوق الثلاث أو كجور أوسقر * أو زيد اسم امرأة لااسم ذكر)

فذكر من المؤنث الذى لاعلامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع الأول الزائد على الثلاثة كزينب وسعاد فان الحرف الرابع قام مقام التاء الثانى الثلاثى الساكن الوسط إذا انضمت اليه العجمة

قال الزمخشرى مأخوذ من عداه الأمر إذا تجاوزه والكرب الفساد فكأنه قيل هذا المسمى بهذا الاسم جاوزه الفساد (وقوله فيسكن) أى يبنى على سكون الياء (وقوله تركيب الاسناد وتركيب الخ) أما المركب الاسنادى إذا سميت به شخصا فحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية كما مر فى العلم فاذا سميت شخصا ببرق نحره وقلت جاء برق نحره ورأيت برق نحره أو مررت ببرق نحره لكان مرفوعا فى الأول بالضمة منصوبا فى الثانى بالفتحة مجرورا فى الثالث بالكسرة والثلاثة مقدرة على الهاء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية فهو معرب خلاف مامر للأزهرى وأما المركب الاضافى فالاعراب على الجزء الاول وحكم الجزء الثانى ما كان عليه قبل الاضافة فان كان الجزء الثانى غير منصرف قبل العلمية بقى بعد العلمية كذلك كأيوب من أبى أيوب وان كان قبلها مصروفا بقى كذلك كعبد شمس ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بينهما وبين المزجى حتى منع من الصرف هو دونهما مع ان التركيب فرع الافراد وهو موجود فى كل ﴿قلت﴾ أجيب بان المركب الاسنادى كان فعلا وفاعلا قبل نقله أو مبتدأ وخبرا مثلا والمضاف والمضاف اليه كان لهما حكم قبل العلمية وهو اعراب الاول بحسب العوامل والثانى بالاضافة فلما سمى بكل من الاسنادى والاضافى استصحب ذلك الاصل الذى كان لهما قبل التسمية والمركب المزجى إنما ركب عند العلمية فليس له حكم قبلها يستصحب فلذلك اعتبر نا تركيبه دونهما (وقوله وخرج بذكر المثال الخ) بل موضوع الباب فى الاسم المعرب وهذا مبنى فلا يدخل أصلا حتى يحترز عنه وقدمر فى العلم ذا إن بغير ويه تم أعربا (كذاك حاوى زائدى فعلانا) (قول المكودى يوهم ارادة الخ) بل لا ايهام فى كلام الناظم لان تقديره كما قال هو علم حاوى ومشتمل على زائدى فعلان الخ فالمأخوذ من الناظم ان كل علم اشتمل على هاتين الزيادتين فانه يمنع من الصرف فيكون قوله كغطفان تمثيلا لا للاخراج وأما قوله سابقا وزائدا فعلان الخ فهو مقصور على ذلك اللفظ لا يجاوزه لغيره لانه قصره عليه وغطفان اسم أبى قبيلة وقد يطلق على القبيلة نفسها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان وأصبهان اسم بلد سميت باسم أول رجل نزلها وفى أصبهان أربع لغات فتح الهمزة وكسرها مع فتح الباء وكسرها وأهل المغرب ينطقون بالباء وأهل المشرق يبدلونها فاء ومثل الناظم بمثالين اشارة الى أنه لافرق بين أن يكون علما للانسان أو لغيره فان كانت النون أصلية بان تقدمها حرفان فقط صرف نحو جنان (كذا مؤنث بهاء مطلقا) احترز بقوله بهاء من المؤنث بتاء التأنيث نحو بنت وأخت اذا صارا علمين فانهما يصرفان كما نص عليه سيبويه وان كان القياس بعد التسمية جواز الوجهين كهند الآتى ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين المختوم بالهاء والمختوم بالتاء حتى منع الاول دون الثانى ﴿قلت﴾ الفرق ان الهاء لا يؤتى بها الا للتأنيث وأما تاء التأنيث التى فى بنت وأخت فانها أتى بها للتأنيث مع الالحاق بابن وأخ فلم تتمحض للتأنيث ﴿لا يقال﴾ لم أثرت هاء التأنيث مع العلمية كفاطمة ولم تؤثر مع الوصف فى نحو قائمة ﴿لانا نقول﴾ هاء التأنيث فى العلم جزء منه لازمة لاتنفك عنه أبدا فهى فيه كأنها لام الكلمة وفى الوصف غير لازمة بل هى عارضة مع كون الوصف مؤنثا فلو كان مذكرا لحذفت فلهذا اعتبرت فى العلم دون الوصف (وقوله وقد اشار الى الاول الخ) الأولى أن يقول وقد أشار الى مايشترط فى الاول ويلزم من ذكر مايشترط فيه ذكره هو (وشرط منع العار كونه ارتقى) (قول المكودى كزينب وسعاد الخ) هما ممنوعان من الصرف لعلتين معنوية وهى العلمية

كجور اسم بلد وهو أعجمى فقامت العجمة مقام الحركة الثالث المتحرك الوسط كسقر لأن الحركة قامت مقام الحرف الزائد الرابع أن يكون منقولا من المذكر إلى المؤنث كما إذا سميت امرأة بزيد فانه نقل من الخفة إلى الثقل وشرط مبتدأ ومنع مضاف اليه وهو أيضا مضاف إلى العار وهو مصدر مضاف إلى المفعول والعار أصله العارى بالياء فحذفت الياء واستغنى عنها بالكسرة وكونه خبر المبتدأ وارتقى فى موضع الخبر لكون وفوق متعلق بارتقى والثلاث مضاف اليه وهو مضاف فى التقدير أى فوق الثلاث الأحرف وحذف منه التاء لأن الحرف يذكر ويؤنث وأوزيد مخفوض بالعطف على كجور أوسقر واسم امرأة حال من زيد ولا اسم معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله اسم امرأة ثم أشار إلى الثانى من المؤنث الذى لا علامة فيه بقوله :

(وجهان فى العادم تذكيرا سبق * وعجمة كهند والمنع أحق)

يعنى أن الثلاثى الذى عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان المنع والصرف والمنع أفصح وفهم ذلك من قوله والمنع أحق وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال : لم تتلفع بفضل مئزرها * دعد ولم تسق دعد فى العلب

فصرف الأول ومنع الثانى ووجهان مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره فى العادم وتذكيرا مفعول بالعادم وسبق فى موضع الصفة لتذكيرا وعجمة معطوف على تذكيرا ثم انتقل إلى الرابع فقال :

(والعجمى الوضع والتعريف مع * زيد على الثلاث صرفه امتنع)

يعنى أنه إذا اجتمع فى الاسم العجمة والعلمية وكان زائدا على ثلاثة أحرف امتنع من الصرف وفهم من قوله العجمى الوضع والتعريف ان الاسم إذا كان أعجميا وكان فى كلام العجم غير علم انصرف كلجام وأنه إذا كان فى كلام العجم ونقل لكلام العرب علما انصرف أيضا نحو بندار اسم رجل والمراد بالعجمى ماليس من كلام العرب فشمل كلام الفرس وغيرهم من سائر الأعاجم وفهم

ولفظية وهى التأنيث المعنوى والحرف الزائد على ثلاثة أحرف قام مقام هاء التأنيث ﴿ فان قلت ﴾ قولهم إن التأنيث معنوى يقتضى أنه علة معنوية فيكون اجتمع فى اللفظ علتان معنويتان ويعارض ما مر من أنه ليس لنا من العلل المعنوية إلا العلمية والوصفية ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن معنى كون التأنيث معنويا أن علامته ليست ملفوظا بها بل هى مقدرة قام مقامها غيرها ثم ان العلامة المقدرة هى الهاء لا الألف لأن الألف لازمة لا تنفك حتى تقدر (وقوله كجور اسم بلد) ينسب اليها الورد فيقال له ورد جورى لحسن لون وردها وجودة رائحته ومحل منع جور إذا اعتبرت البقعة والبلد وان اعتبرت المكان صرفته لأنه لم يبق فيه حينئذ إلا العلمية مع العجمة والعجمة لا تؤثر فى الثلاثى الساكن الوسط كنوح كما يأتى واعتبار التأنيث والتذكير يقال فى سائر أسماء البلدان وكذلك فى أسماء القبائل كقريش وتميم فان راعيت القبيلة مع العلمية منعت وان راعيت الحى صرفت وكذلك أسماء الكلمات نحو كتبت محمدا فان راعيت لفظ محمد صرفت وان راعيت معناه منعته للعلمية والتأنيث المعنوى وفى الفريدة للسيوطى :

وابن القبيل والبلاد والكلم * على الذى قصدته كما رسم

(وقوله لأن الحركة قامت مقام الخ) أى حركة الوسط كحركة سقر المذكور بعد وتلك الحركة قائمة مقام الحرف الرابع والحرف الرابع قائم مقام الهاء ولك أن تقول ان العجمة قائمة مقام الحرف الرابع بدون جعل حركة الوسط بينهما وانما كانت هذه الأربعة قائمة مقام هاء التأنيث بدون واسطة فى الزائد على ثلاثة أحرف أو بواسطة فيما عداه لحصول ثقل الكلمة بالهاء وحصول الثقل بواحد من هذه الأربعة (وقوله أو سقر) اسم للطبقة السادسة من جهنم أعاذنا الله من سائرها وطبقاتها سبع نظمتها على الترتيب فى قولى:

جهنم ثم لظى فالحطمه * ثم الجحيم فالسعير المؤلمه

فسقر سادسة فهاويه * منها أجرنا ربنا بالواقيه

(وجهان فى العادم تذكيرا سبق) (قول المكودى فقال لم تتلفع الخ) البيت من المنسرح وتتلفع مضارع مجزوم بلم من التلفع وهو التقنع والتلثم ودعد بالتنوين اسم امرأة فاعل تتلفع والعلب بضم العين وفتح اللام جمع علبة كغرف جمع غرفة والعلبة اناء يتخذ من جلد تشرب الاعراب بالبادية فيه ومعنى البيت أن الشاعر يصف هذه المرأة بكونها من أهل الحضر لا تتقنع بفضل مئزرها كأهل البوادى بل تتقنع بثوب خاص بالتقنع ولا تشرب فى العلبة كأهل البوادى بل تشرب فى الفخار والشاهد فى تنوين دعد الأول ومنع الثانى (والعجمى الوضع والتعريف مع) (قول المكودى وفهم من قوله الخ) الأولى أن يقدم أمثلة المنطوق التى هى ابراهيم واسمعيل إلى آخر الأسماء الآتية ثم بعد ذلك يذكر المفاهيم (وقوله وكان فى كلام العجم غير علم) أى ولما نقل لكلام العرب غير علم أيضا انصرف وهذه الزيادة لا بد منها لغاير ما بعده وتوجد هذه الزيادة فى بعض نسخه (وقوله كلجام) بكسر اللام اسم للآلة التى تجعل فى فم الفرس غالبا فهو مصروف لأنه غير علم عند العرب ولا عند العجم فلو فرضنا أن العرب سمت به بقى على صرفه لأن علميته طارئة وكان من القسم بعده كبندار (وقوله نحو بندار) بضم الباء

أيضا أنه إذا كان ثلاثيا انصرف وشمل الساكن الوسط كنوح ولوط والمتحرك الوسط نحو لمك والذى توفرت فيه شروط المنع نحو ابراهيم واسمعيل واسحق ويعقوب والعجمى مبتدأ والوضع مضاف اليه والتعريف معطوف على الوضع ومع فى موضع الحال من العجمى وزيد مصدر زاد يقال زاد زيدا وزيادة وحذف التاء من الثلاث لأنه مضاف فى التقدير إلى الأحرف وفيه لغتان التذكير والتأنيث وصرفه امتنع مبتدأ وخبر فى موضع خبر المبتدأ الأول ثم انتقل إلى الخامس فقال :

(كذاك ذو وزن يخص الفعلا * أو غالب كأحمد ويعلى)

يعنى ان العلم إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه امتنع من الصرف فالخاص به نحو ضرب المبنى للمفعول إذا سمى به وشمل الغالب ما وجوده فى الأفعال أكثر من وجوده فى الأسماء نحو افعل بكسر الهمزة وفتح العين فانه يوجد فى الأسماء نحو اصبع لكن وجوده فى الأفعال أكثر وهو فعل الأمر من فعل ونحو ذلك وما كثر فى الأسماء والأفعال معا نحو افعل فانه يوجد فى الأفعال كثيرا نحو اركب

وهو التاجر الذى يلزم المعادن لشراء ما يخرجه أربابها أو الذى يخزن السلع للغلاء وهو المسمى عند الفقهاء بالمحتكر وهذا الذى قالوا معنى بندار عند العجم وأما عند العرب فهو علم على شخص ومثل بندار قالون فان معناه فى لغة العجم جيد فهو صفة ثم نقلوه ولقبوا به عيسى راوى نافع لحفظه واتقانه فبندار وقالون مصروفان لأنهما غير علمين عند العجم وان كانا علمين عند العرب فلا عبرة به هذا ظاهر كلام سيبويه وهو مذهب الناظم كابن الحاجب وقال أبو حيان المشهور أنه يكفى فى المنع من الصرف أن ينقل اللفظ العجمى فى أول أحواله إلى لغة العرب علما وان لم تكن علميته حاصلة عند العجم وينبنى على القولين أن بندار وقالون مصروفان على الأول ممنوعان على الثانى (وقوله من سائر الأعاجم) كالروم والحبشة والبربر والافرنج ويعرف كون اللفظ أعجميا بأحد أوجه أربعة قد بينها المرادى والأزهرى (وقوله إذا كان ثلاثيا انصرف) عللوا ذلك بضعف العجمية التى هى العلة اللفظية بمجىء العلم على أصل ما تبنى عليه الافراد العربية وهو الثلاثى فلا تؤثر العجمة فيه (وقوله كنوح ولوط الخ) اعلم أن أسماء جميع الأنبياء ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا سبعة منهم أربعة من العرب ساداتنا شعيب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم وعليهم أجمعين وهو المشار اليهم بحروف ﴿شهصم﴾ وثلاثة من غير العرب وهم موالينا شيث ونوح ولوط عليهم السلام وبعضهم أسقط شيثا وجعل المنصرف ستة ولا وجه له (وقوله لمك) بفتح الميم اسم أبى سيدنا نوح عليه السلام كما فى القاموس ﴿ فان قلت ﴾ لم لم يجعلوا حركة الوسط هنا قائمة مقام الحرف الرابع كما فعلوا ذلك فى التأنيث نحو سقر ﴿ قلت ﴾ حركة الوسط فيما مر قائمة مقام الحرف الرابع والحرف قائم مقام الهاء الملفوظ بها فى نحو فاطمة وهنا علامة العجمة معنوية فلا تمكن أن يقوم الغير مقامها (وقوله ومع فى موضع الحال الخ) يلزم عليه اتيان الحال من المبتدأ والصواب أنه حال من الضمير فى والعجمى العائد على الموصوف المحذوف والتقدير والعلم العجمى الخ (كذاك ذو وزن يخص الفعلا) (قول المكودى إذا سمى به الخ) يقتضى كلامه أنه لم يقف على علم على وزن فعل من كلام العرب مع أنه سمع دئل علم على قبيلة والعذر له أنه لما لم يكن منقولا من الفعل لم يمثل به (وقوله وشمل الغالب الخ) أى فى قول الناظم غالب وأشار المكودى بهذا إلى جواب اعتراض أورده على الناظم وحاصل الاعتراض أنهم قالوا أوزان الشبيه بالفعل ثلاثة وزن خاص بالفعل ولا يوجد فى الاسم إلا إذا نقل من الفعل للعلمية نحو ضرب بضم الضاد مسمى به أو ندر كدئل علم على قبيلة فليس منقولا من الفعل وانما هو منقول من دئل اسم لدويبة لكن هذا نادر الثانى وزن لا يوجد فيهما كافعل بكسر الهمزة وفتح العين لكن أكثر ما يكون فى الفعل الثالث وزن يوجد فيهما على حد سواء لكن الفعل أولى به لدلالة أول حروفه فى الفعل على معنى وهو التكلم والخطاب والغيبة ولا تدل فى الاسم على ذلك وكلام الناظم إنما يشمل القسمين الأولين دون الثالث لأن معنى غالب أكثر ولذا قال السيوطى الصواب أن يعبر بدل غالب بأولى ليشمل الأخيرين معا وإذا قلنا عبارة الناظم بغالب لا تشمل القسم الثالث يشكل عليه التمثيل بأحمد لأنه مثال للقسم الثالث الباقى عليه مع أنه لم يذكره حتى يمثل له وقد أكثر الناس فى الأجوبة فمنها أن فى كلام الناظم حذف أو مع ما عطفت والتقدير أو غالب أو أولى ويدل له تمثيله باحمد وهذا لا يصح صناعة لأن الذى يحذف مع المعطوف إنما هو الفاء والواو كثيرا وأم وثم قليلا ولم يذكروا أو ومما أجيب به أيضا ان كأحمد تشبيه لا تمثيل للغالب وهو بعيد والحق فى الجواب ما أجاب به ابن قاسم وتبعه المرادى وكدى وهو أن الناظم أطلق غالب على الغالب استعمالا وهو الوزن الكثير فى الفعل وعلى الغالب فى الاستحقاق لوجود معنى زائد فيه وهو الأولى ويدل لذلك تمثيله بأحمد فانه مثال للوزن الذى استوى فيه الاسم والفعل لكن الزيادة فى الفعل تدل على معنى واما يعلى فيحتمل أن يكون مثالا للأكثر استعمالا أو للأولى (وقوله من فعل)

واشرب وكذلك في الأسماء نحو أفكل وأيدع لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالبا من هذا الوجه وكذلك يعلى وهو على وزن يفعل وهو أيضا موجود في الافعال والأسماء نحو يذهب في الأفعال ويرمع في الأسماء ومثل للغالب بأحمد ويعلى ولم يمثل للخاص وفهم منه ان وزن الفعل إذا لم يكن خاصا ولا غالبا لم يؤثر في منع الصرف نحو كعسب اسم رجل فانه منقول من كعسب إذا أسرع وذو وزن نعت لمحذوف تقديره علم ذو وزن ويخص الفعل في موضع الصفة لوزن وغالب مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب فيه أو يخص الفعل أو يغلب ثم انتقل إلى السادس فقال :

(وما يصير علما من ذى ألف * زيدت لالحاق فليس ينصرف)

يعنى انه إذا سمى بما فيه ألف الالحاق امتنع من الصرف للعلمية وشبه ألف التأنيث نحو علقى وذفرى مسمى بهما لأن علقى ملحق بجعفر وذفرى ملحق بدرهم وفهم منه ان الالحاق إذا كان بالهمزة وسمى به انصرف وذلك نحو علباء فانه ملحق بقرطاس وانما أثرت ألف الالحاق المقصورة لأنها زائدة غير مبدلة من شىء بخلاف الممدودة فان همزتها مبدلة من ياء وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصير وعلما خبر يصير وفى يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الوصول وزيدت لالحاق فى موضع الصفة لألف وليس ينصرف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل إلى السابع وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثانى منها بقوله :

أى المكسور العين كعلم فتقول اعلم (وقوله نحو أفكل وأيدع) وزنهما أحمد وفى القاموس أفكل اسم للرعدة أى من خوف أو برد والشقراق والجماعة وأيدع قال فى القاموس أيضا هو الزعفران وخشب البقم ودم الأخوين وصمغ أحمر تداوى به الجراحات وشجر يصبغ به الثياب أو ضرب من الحناء وطائر اه . (وقوله على معنى) وهو التكلم (وقوله وهو أيضا الخ) يقتضى ان يفعل فى الأسماء والأفعال على حد سواء كالذى قبله وليس كذلك بل وجوده فى الأفعال أكثر (وقوله ومثل للغالب بأحمد الخ) قد علمت أن أحمد مثال لما تساوى فيه الوزنان فى الفعل والاسم لكن الفعل أولى به واما يعلى فانه يحتمل أن يكون مثالا للكثرة أو للأولوية لأن الياء للغالب ﴿واعلم﴾ بأنه اعترض على الناظم بأنه يقتضى ان كل وزن هو أكثر فى الفعل من الاسم إذا ورد اسم على وزنه يمنع وليس ذلك على اطلاقه لأن عندنا وزن فاعل كقاتل وخاصم أكثر من أن يحصى فى الفعل وهو فى الاسم قليل كخاتم وطابع وعالم ولو سميت بأحد هذه الألفاظ الثلاثة انصرف اتفاقا مع ان هذا الوزن غالب فى الفعل ﴿وأجيب﴾ عن الناظم بان الكاف فى كاحمد اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف منصوب على المفعولية والتقدير أو غالب غلبة أحمد ويعلى فى اشتماله على زيادة فى أوله كزيادة الفعل فيخرج نحو خاتم فيكون كلامه محررا (وما يصير علما من ذى ألف) (قول المكودى نحو علقى وذفرى) الجوهرى علقى اسم نبت قال سيبويه يكون واحدا وجمعا واحده علقاة وبعير عالق يرعى العلق ثم نقل مما ذكر وصار علما وكون ألفه للالحاق هو مذهب الجمهور وقال سيبويه انها للتأنيث واما ذفرى بكسر الذال المعجمة فهى الموضع الذى وراء أذن البعير وهو أول مايعرق منه وقيل الألف للتأنيث (وقوله وفهم منه ان الالحاق الخ) هذا لا يفهم من الناظم بل الذى يفهم من الناظم أن ألف الالحاق مع العلمية تمنع مطلقا مع أنها لابد من تقييدها بالمقصورة وقد أخل المصنف بألف التكسير كقبعثرى ولذا أصلحه ابن غازى بما يحرز الأمرين فقال :

وما يصير علما من ذى ألف * مقصورة لنحو الحاق عرف

﴿ فان قيل ﴾ بأى شىء تعرف ألف الالحاق من الألف الأصلية والف التأنيث والتكثير ﴿ فالجواب ﴾ ان الألف اما ان تكون ثالثة أو رابعة فأكثر فان كانت ثالثة فهى أصلية ولام الكلمة منقلبة عن ياء نحو الفتى أو عن الواو نحو العصا وان كانت رابعة أو خامسة أو سادسة فان قام دليل على اصالتها فلا اشكال نحو ملهى ومصطفى ومستدعى من اللهو والصفو والدعوة وان لم يقم دليل فاما ان تكون فى وزن من أوزان التأنيث الآتية فى قوله والاشتهار فى مبانى الأولى الخ أم لا والتى فى أوزان التأنيث اما أن يسمع تنكير ما هى فيه أم لا فان سمع فهى للالحاق نحو علقى وذفرى وان لم يسمع تنكير ماهى فيه فهى للتأنيث نحو سلمى وذكرى وحبلى وان لم تكن فى وزن من أوزان التأنيث فان كانت رابعة وخامسة فهى للالحاق وان كانت سادسة فهى للتكثير نحو قبعثرى اسم للجمل العظيم والفصيل المهزول ودابة فى البحر والعظيم الشديد قاله فى القاموس (وقوله نحو علباء) الجوهرى العلباء بالكسر عصب العنق (وقوله لأنها زائدة) أى على أصول الكلمة كما ان الف التأنيث كذلك (وقوله فان همزتها مبدلة الخ) وذلك انك لما أدردت أن تلحق علباء بألف واحدة بقرطاس قلت علباى

(والعلم امنع صرفه ان عدلا * كفعل التوكيد أو كثعلا)

فالأول منها قوله كفعل التوكيد يعنى أن فعل المؤكد به نحو جمع يمتنع صرفه للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الجنس وقيل انه معرف بنية الاضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير اداة لفظية والظاهر من النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته الأصلية فان حق جمعاء أن يجمع على جماوات والثانى هو قوله أو كثعلا اسم رجل ومثله عمر وزفر فالمانع له العلمية والعدل أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو معدول عن فاعل فعمر معدول عن عامر وزفر معدول عن زافر وثعل معدول عن ثاعل وانما حكم على عمر ونحوه بأنه معدول عن عامر لأن الأكثر فى الاعلام ان تكون منقولة فعمر منقول عن عامر اسم فاعل من عمر يعمر فلما أرادوا التسمية بعامر عدلوا عنه لعمر اختصارا وجر التوكيد فى قوله كفعل التوكيد لاضافته اليه وثعل معطوف على فعل التوكيد ثم أشار الى الثالث فقال :

(والعدل والتعريف مانعا سحر * إذا به التعيين قصدا يعتبر)

يعنى أن سحر اذا أريد به سحر يوم بعينه منع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت بعينه فكل ماجاء فى هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية فسحر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف والعدل مبتدأ والتعريف معطوف عليه ومانعا خبر هو مضاف إلى سحر وهو على حذف مضاف أى مانعا صرف سحر وإذا متعلق بمانعا والتعيين مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر وقصدا بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يعتبر ثم أشار إلى الرابع بقوله : (وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما * عند تميم)

فذكر فى فعال إذا كان علما لمؤنث لغتين احداهما البناء على الكسر لشبهه بنزال فى الوزن والعدل

بالياء فوقعت الياء آخرا إثر ألف فقلبناها همزة فكأنها مقلوبة عن أصل (والعلم امنع صرفه) (قول المكودى فعلمية الجنس الخ) بيانه ان فعل فى التوكيد كجمع وكتع وبصع وبتع علم على جنس الاحاطة والشمول كما ان سبحان علم على جنس التسبيح وبه يسقط ما فى شرح الكافيه (وقوله بنية الاضافة الخ) أى الى ضمير المؤكد بالفتح فأصل مررت بالنساء جمع جمعهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى عنه بنية الاضافة وهذا نص سيبويه واختيار ابن عصفور وهذا الذى قرر به الموضح وينبنى على القولين ان أجمعين على القول بان أجمع وجمعاء اعلام يكون مقيسا لأنه لا يجمع جمع مذكر سالما الا إذا كان علما أو صفة وعلى القول الثانى يكون أجمعين ملحقا بجمع المذكر السالم لأن مفرده غير علم (وقوله والظاهر من النظم الأول) بل صريحه الأول لأنه قال والعلم لا الظاهر فقط (وقوله أن يجمع على جماوات) لأن جمع المؤنث السالم تابع لجمع المذكر السالم وجمع المذكر الذى هو أجمعون فيه الواو والنون فقياس جمعاء أن يجمع بألف وتاء لكن عدل عما كان يستحقه الى جمع وهذا مبنى على ان أجمعون جمع سالم لا ملحق وان قلنا انه ملحق فالعلة ان القياس فى فعلاء إذا كان اسم كصحراء أن يجمع فعلاوات فعدلوا عن المقيس إلى غيره وهو جمع (وقوله عن ثاعل الخ) هذا سبق قلم سماعا وقياسا أما السماع فانه لم يسمع ثاعل وانما سمع أثعل وأما القياس فان الوصف من فعل الدال على الخلق والألوان قياسه أن يأتى على أفعل وثعل بالكسر دال على الخلق لأنه مأخوذ من الثعل بفتحتين وبضم فسكون كقفل وهو السن الزائدة خلف الاسنان أو ارتكاز طرف الاسنان بعضها على بعض كما فى القاموس بمعناه (وقوله فعمر منقول عن عامر الخ) كلام المكودى يقتضى أن عمر منقول عن عامر الوصف وليس كذلك بل عمر معدول عن عامر العلم للخفة وعامر العلم هو المنقول عن عامر الوصف والزفر الاسد والشجاع والبحر والنهر الكثير الماء ﴿مستملحة﴾ ذكر أن شخصين كانا يتنازعان القضاء أحدهما اسمه أحمد والآخر عمرو كان عمر فقيها عادلا فقيرا وكان أحمد عارفا بأحكام القضاء غنيا يعطى الرشوة على القضاء فعزل عمر وتولى أحمد فقال بعض فيهما :

أبا عمر استعد لغير هذا * فاحمد بالولاية مطمئن * فان يك فيك معرفة وعدل * فاحمد فيه معرفة ووزن

وفى قوله وزن تورية لطيفة اشارة الى انه يعطى المال على القضاء (والعدل والتعريف مانعا سحر) (قول المكودى عن الألف واللام الخ) أى عن ذى الألف واللام لأن سحر ليس معدولا عن الحرف الذى هو أل وانما هو معدول عن السحر القرون بأل وبيان العدل انه لما أريد بسحر سحر يوم معين كان الأصل أن يقال السحر بأل فعدلوا عن ذى الألف واللام إلى المجرد منها (وقوله وهو علم الخ) قال يس القول بالعلمية مشكل لأنهم حكموا عليه بكونه معدولا عن السحر بأل فيقتضى أن السحر بأل لا يكون الا علما وليس كذلك فكيف يتصور فى سحر ان يكون علما معدولا وأجيب بأنه فى الأصل اسم جنس لوقت السحر من غير تعيين ثم استعمل فى كل سحر بعينه فتحقق العدل ثم جعل علما فيكون العدل سابقا على العلمية والعلمية طارئة بعده فيرتفع الاشكال وفيه بعد نظر قاله الشهاب (وقوله من فاعل يعتبر) أى من نائبه الذى هو الضمير المستتر العائد على التعيين (وابن على الكسر فعال علما) (قول كدى لشبهه بنزال الخ) وجه بناء نزال اسم الفعل قوله سابقا : وكنيابة عن الفعل بلا * تأثر ... وكون فعال علما يبنى

والتأنيث والعلمية وهو قوله وابن على الكسر فعال علما مؤنثا والاخرى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل أما العلمية فعلمية الاشخاص كحذام وقد يكون فى علمية الاجناس كفجار والعدل عن فاعلة فحذام معدول عن حاذمة وهو قوله وهو نظير جشما عند تميم يعنى أنه عند تميم غير منصرف كجشم وجشم اسم رجل وهو ممنوع من الصرف وفهم من تنظيره ذلك بجشم ان المانع له من الصرف العدل والعلمية وفهم من نسبة هذه اللغة لتميم أن اللغة السابقة وهى البناء على الكسر لغة أهل الحجاز وفعال مفعول بابن وعلى الكسر متعلق بابن وعلما ومؤنثا حالان من فعال وعند تميم متعلق بنظير ولما فرغ من ذكر أنواع الاسماء التى لا تنصرف شرع فى ذكر أحكام تتعلق بالباب فقال :

(واصرفن مانكرا * من كل ماالتعريف فيه أثرا)

يعنى ان ما كان احدى علتيه فى منع الصرف التعريف أى العلمية اذا نكر انصرف وذلك لزوال احدى العلتين فتبقى العلة الاخرى ولا يؤثر فى المنع من الصرف الاعلتان والمراد بذلك الانواع السبعة المذكورة فتقول رب معدى كرب وعثمان وفاطمة وزينب وعمر لقيتهم وفهم منه ان الأنواع الخمسة المذكورة فى أول الباب غير داخلة فى هذا الحكم ولو سمى بها ونكرت لقصر الحكم على السبعة فانه اذا سمى بواحد من الاسماء الخمسة المذكورة ثم نكر لم ينصرف بعد التنكير فهى غير داخلة فى الحكم ولا يريد من كل ما التعريف فيه أثرا كائنا ما كان وكل مضاف لما وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره أثرا وفيه متعلق بأثرا والجملة صلة ما والضمير فيه عائد على الموصول ثم قال :

(ومايكون منه منقوصا ففى * اعرابه نهج جوار يقتفى)

يعنى ان ما كان منقوصا من الاسماء التى لا تنصرف سواء كان من هذه الانواع السبعة التى احدى علتيها العلمية أو من الانواع الخمسة التى تقدمتها فانه يجرى مجرى جوار وقد تقدم ان جوار يلحقه التنوين رفعا وجرا ولا وجه لما حمل عليه المرادى كلام الناظم من أنه أشار بالبيت الى الانواع السبعة دون الخمسة لان حكم المنقوص فيهما واحد فمثاله فى غير التعريف أعيم فى تصغير أعمى فانه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعا وجرا

تشبيها بنزال اذا قلنا شبيه الشبيه شبيه وهذه لغة أهل الحجاز ولذلك بنوه وقيل شبيه الشبيه ليس بشبيه وهى لغة تميم ولذلك أعربوه (وقوله والتأنيث) هذا لا يتم الا على ما للمبرد القائل بان نزال معدول عن المصدر الذى هو النزلة وأما على ما للجمهور من أنه معدول عن انزل فلا يتم (وقوله كحذام) الذى فى المغنى انه بمهملتين والذى فى القاموس الذال معجمة (واصرفن مانكرا) (قول المكودى والمراد بذلك الانواع السبعة الخ) أى التى هى التركيب المزجى وزيادة الالف والنون والتأنيث بغير الالف والعجمة ووزن الفعل وألف الالحاق والعدل المارة فى قوله : * والعلم امنع صرفه مركبا * الى هنا (وقوله فتقول رب معدى كرب الخ) فيكون كرب مجرورا بالكسرة تحت الباء المنونة وهكذا يقال فيما بعده ولم يستوف كدى الامثلة فكان ينبغى له أن يأتى بعد عمر بزيد وابراهيم وارطى ليكون قد استوفى أمثلة السبعة ﴿يحكى﴾ أن المبرد استأذن عليه أصحابه فى القراءة فخرجت اليهم الجارية وقالت لهم يقول لكم الشيخ ان كان فيكم أبو اسحق الزجاج فليخرج اليكم الشيخ والا فانصرفوا فانصرف القوم وبقى رجل اسمه عثمان فقال لها قولى للشيخ قد انصرف القوم الا رجل اسمه عثمان فانه لا ينصرف فقال المبرد قولى له ان عثمان اذا كان نكرة انصرف ونحن لا نعرفك فانصرف راشدا فانصرف الرجل (وقوله المذكورة فى أول الباب الخ) من قوله فالف التأنيث الى قوله والعلم امنع صرفه مركبا الخ والغاية غير داخلة (وقوله لم ينصرف بعد التنكير الخ) أما ذو ألف التأنيث وصيغة منتهى الجموع فلاستقلال كل واحدة بالمنع من غير افتقار لعلة أخرى وأما الثلاث الاخر التى هى زيادة الالف والنون ووزن الفعل والعدل فلانها لما ذهبت العلمية بقيت أسماء نكرات ولم ترجع الوصفية خلافا لما فى التصريح وقد نظم الشيخ علم الدين السخاوى ما يمتنع صرفه مطلقا وما يمتنع معرفة فقال :

مساجد حبلى ثم حمراء بعدها * وسكران يتلوه احاد وأحمر

فذى ستة لم تنصرف كيفما أتت * سواء اذا ماعرفت أو تنكر

وعثمان ابراهيم طلحة زينب * ومع عمر قل حضرموت مسطر

وأحمد فاعدد سبعة جا صرفها * اذا نكرت والباب فى ذاك يحصر

(ومايكون منه منقوصا) كان ينبغى له أن يؤخر هذا البيت عن قوله ولاضطرار أو تناسب الخ لان صرف المنكر والصرف للضرورة أو التناسب أسباب ثلاثة لا وجه للفصل بينها وبقى عليه سبب رابع للصرف وهو تصغير الترخيم نحو حميد تصغير أحمد والمنقوص اصطلاحا كما مر فى قوله : * والثان منقوص ونصبه ظهر * هو الذى آخره ياء وقبلها كسرة لازمة ثم ان كان المنقوص على وزن مفاعل كجوار فقد مر فى قوله وذا اعتلال منه كالجوار الخ وان كان على وزن آخر فقد أشار اليه هنا (قول كدى أو من الانواع الخمسة) الاولى أن يقول الاربعة والافمفاعل اذا كان منقوصا فقد مر واذا عممنا وجعلنا الانواع خمسة منها مفاعل يكون فى كلام الناظم تشبيه الشئ بنفسه بالنسبة لمفاعل (وقوله ولا وجه لما حمل الخ) قالوا هذا تحامل على المرادى بل له وجه لانه اذا كان

فتقول هذا أعيم ومررت بأعيم والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما فى نحو جوار ومثاله فى التعريف بعيل فى تصغير بعل فهو غير منصرف للوزن والعلمية والتنوين فيه أيضا فى الرفع والجر عوض عن المحذوف ومامبتدأ وهو موصول ومنقوصا خبر يكون ومنه متعلق بيكون والضمير فيه عائد على الاسم الذى لاينصرف وفى اعرابه متعلق بيقتفى ونهج مفعول يقتفى والنهج الطريق والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر ماثم قال :

(ولاضطرار أو تناسب صرف * ذو المنع)

يعنى ان الاسم الذى لاينصرف ينصرف فى موضعين أحدهما فى الضرورة كقوله :

* عصائب طير تهتدى بعصائب * وهو فى الشعر كثير الثانى التناسب كقوله عز وجل : سلاسلا وأغلالا وسعيرا. فصرف سلاسلا لتناسب مابعده وصرف مالا ينصرف فى الموضعين المذكورين متفق على جوازه وفهم ذلك من اطلاقه وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار اليه بقوله : (والمصروف قدلاينصرف) يعنى ان الاسم المنصرف قد يمنع من الصرف وهو مذهب الكوفيين وأما البصريون فلا يجيزون ذلك البتة وفهم الخلاف من قوله قدلا ينصرف فأتى معه بقد التى تقتضى التقليل ومن أدلة الكوفيين على منع صرفه قوله :

فما كان قيس ولاحابس * يفوقان مرداس فى مجمع

المنقوص من الاسماء الخمسة التى تمنع نكرة ومعرفة فالاتفاق على أنه يجرى مجرى جوار فلايحتاج للنص عليه وأما اذا كان المنقوص من الانواع السبعة التى تمنع من الصرف معرفة فالجمهور على اجرائه مجرى جوار أيضا وقال عيسى ويونس والكسائى بل لايجرى العلم مجرى جوار بل تثبت الياء ساكنة فى الرفع وتثبت مفتوحة فى الجر والنصب واحتجوا بقوله:

* عجبت منى ومن يعليا * فان الشاعر أثبت فى الياء فى يعليا مفتوحة فى حالة الجر وقال الجمهور ان هذه ضرورة فيكون فائدة حمل الناظم على خصوص السبعة الرد على خصوص يونس ومن معه ﴿ قلت ﴾ بعد ظهور ماللمرادى فالظاهر حمل المكودى لأنه على حمل المرادى لا يعلم حكم المنقوص النكرة وقول من قال يعلم بالمقايسة على العلم المنقوص يقال عليه الاخذ بالنص أولى من الاخذ بالقياس وعلى حمل المكودى يكون فيه الرد أيضا ولا مانع منه وأما ابن هشام ففى الموضح حمله على ماللمرادى وفى الحواشى حمله على ماللمكودى وهو الحق (وقوله فتقول هذا أعيم) اعرابه هذا مبتدأ وأعيم خبره مرفوع بضمة على الياء محذوفة وعوض منها التنوين ومثل ذلك فى حالة الجر الا أن المقدر الفتحة النائبة عن الكسرة وفى حالة النصب تظهر الفتحة (وقوله والجملة من يقتفى ومعمولاته الخ) قال المعرب الظاهر أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر ما والتقدير فهو يقتفى (ولاضطرار أو تناسب)(قول كمدى عصائب طير الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره: إذا ماغزا فى الجيش حلق فوقهم * عصائب... ويوجد فى بعض نسخ كمدى البيت بتمامه وقائله النابغة يمدح رجلا اسمه أمامة مذكور فى الابيات قبل واذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وغزا من الغزو فعل ماض وفى بعض النسخ غدا بالدال المهملة من أخوات كان وان لم يذكرها الناظم فيما سبق والفاعل أو الاسم ضمير أمامة وفى الجيش متعلق بغزا أو خبر غدا وجملة حلق جواب اذا وعصائب جمع عصابة بمعنى الجماعة فاعل حلق وجملة تهتدى صفة عصائب أى جماعة من الطيور والمراد بها النسور تهتدى بعصائب وجماعات والمعنى ان هذا الممدوح اذا سار لغزو قوم حلقت على رءوسهم النسور لعلمها أن هذا الشجاع لا بد أن يقتل فتأ كل من لحم ذلك المقتول وهذا وصف له بالشجاعة والشاهد فى بعصائب حيث جر بالكسرة والتنوين مقدر وتارة يكون التنوين والجر معا ظاهرين كما فى قول امرىء القيس : * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * بجر عنيزة بالكسرة وتنوينه والاصل عنيزة بالفتحة دون تنوين (وقوله سلاسلا الخ) هذه قراءة نافع والكسائى وقد قرأ الجمهور سلاسل دون تنوين على الاصل (والمصروف قد لا ينصرف) (قول المكودى وأما البصريون) أى غالبهم والا فالاخفش والفارسى من البصريين قالا بما قاله الكوفيون (وقوله وفهم الخلاف من قوله الخ)فيه نظر اذ قد الداخلة على المضارع انما تفيد التقليل ولا شعرية لها بالخلاف أصلا (وقوله فما كان قيس الخ) البيت من المتقارب وقائله العباس بن مرداس الصحابى الجليل وقال ذلك لما كان مع النبى عليه السلام فى غزوة فأعطى عيينة بن حصن والاقرع بن حابس أ كثر مما أعطاه فقال قطعة من الشعر من جملتها هذا البيت فقال عليه السلام أعطوه أرضوه والشاهد فى مرداس حيث حذف تنوينه وليس فيه إلا العلمية وهى لا تؤثر وحدها ثم ان الموجود فى نسخ المكودى فما كان قيس الخ قال ابن جلون الصواب ابدال قيس ببدر كما فى بعض الطرر وقيس وبدر كلاهما غير صواب والصواب أن يجعل بدلهما معا حصن بكسر الحاء وسكون الصاد لانه هو والد عيينة المذكور عنده قبل كما أن حابسا والد الاقرع وجملة يفوقان من الفعل والفاعل فى محل نصب خبر كان ومرداس مفعول يفوقان والشاهد فيه حيث حذف تنوينه ثم ان منع الصرف فما

﴿ اعراب الفعل ﴾

(ارفع مضارعا إذا يجرد * من ناصب وجازم كتسعد)

إنما اطلق فى اعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الاناث ولانون التوكيد لنصه على ذلك فى باب المعرب والمبنى فاكتفى بذلك واعرابه رفع ونصب وجزم فبدأ بالرفع لأنه السابق الاأنه لم ينص على رافعه وفيه خلاف ، مذهب البصريين ان رافعه وقوعه موقع الاسم ومذهب الكوفيين أن رافعه التجرد من الناصب والجازم وهو اختيار المصنف وفى قوله إذا يجرد من ناصب وجازم اشعار ما بمذهبه ويجوز ضبط تسعد بضم التاء مبنيا للمفعول من أسعد يسعد وبفتحها مبنيا للفاعل من سعد يسعد ومضارعا مفعول بارفع وهو نعت لمحذوف والتقدير ارفع فعلامضارعا ثم شرع فى النواصب للفعل المضارع فقال :

(وبلن انصبه وكى كذا بأن) فذكر منها فى هذا البيت ثلاثةلن وهى حرف نفى تنصب المضارع وتخلصه للاستقبال نحو زيد لن يذهب وكى وهى حرف مصدرى نحو جئتك لكى تكرمنى أى لأن تكرمنى وأن وهى أيضا حرف مصدرى

ينصرف انما يكون بحذف التنوين فقط ولا يمنع حينئذ من الجر بالكسرة لأنه لا ضرورة تدعو إلى المنع منها وقد أدخل الناظم قدعلى الفعل المنفى ومثل ذلك يقع كثيرا للمصنفين كقول خليل فى باب الرضاع فقد لايحرم من الرضاع مع أنه نص أبو على ان قد مختصة بالفعل المثبت والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ اعراب الفعل ﴾

مناسبة ذكره عقب مالا ينصرف كون مالا ينصرف شبيها بمطلق الفعل فى وجود علتين فرعيتين فما لا ينصرف كالفعل كما مر ثم كان ينبغى للناظم أن يقول أنواع اعراب الفعل المضارع وعوامله اذ هو ذاك المذكور داخل الترجمة وأما مطلق الاعراب فقد مر فى قوله وأعربوا مضارعا الخ ولم يقيده بالتجرد من النونين اتكالا على مامر فى قوله وأعربوا مضارعا ان عريا الخ كما قال والمراد بأنواعه الرفع والنصب والجزم كما فى أول الكتاب (ارفع مضارعا) (قول المكودى لأنه السابق) أى فى كلام الناظم فى قوله أول الكتاب والرفع والنصب الخ أو السابق باعتبار كونه عمدة ولا يخلو كلام من رفع (وقوله موقع الاسم) أى اسم الفاعل فقولك زيد يضرب وقع موقع زيد ضارب وهذا قول سيبويه (وقوله ومذهب الكوفيين الخ) أى حذاقهم وصرح بذلك الفراء منهم وقال به الأخفش من البصريين (وقوله وهو اختيار المصنف) أى كما صرح بذلك فى التسهيل والكافية وفى النظم اشعار بذلك كما قال المكودى لأنه علق الحكم الذى هو الرفع على الوصف المناسب الذى هو التجرد فيشعر بعلية رفعه فكأنه قال رفع بالتجرد عن الناصب والجازم وقال ثعلب رافعه شبه بالاسم وقال الكسائى رافعه حرف المضارعة والقول بالتجرد هو أشهر الأقوال وما اعترضوه به من أن التجرد عدمى والرفع وجودى والعدمى لا يكون سببا فى وجود غيره رده الأزهرى بأن التجرد وجودى وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لأن التجرد عدم النصب والجزم (وقوله من أسعد الخ) يقتضى انه ان ضم أوله لا يكون الا من الرباعى والحق أنه يصح أن يكون من الرباعى ومن الثلاثى(١) لاشتراكهما فى المبنى للمفعول فوزنه فيهما فيه واحد نعم يتعين أن يكون من الثلاثى إذا كان بفتح التاء (وبلن انصبه) (قول المكودى وهى حرف نفى الخ) أما كونها حرفا فباتفاق واختلفوا هل هى بسيطة وأصل وضعها كذلك وهو قول الجمهور وقيل أصلها لاالنافية ثم أبدلت الألف نونا وقيل هى مركبة من لا النافية وأن ثم حذفت الهمزة تخفيفا ثم الألف لالتقاء الساكنين (وقوله وتخلصه للاستقبال) بيان ذلك ان المضارع كان قبل دخولها يحتمل الحال والاستقبال فلما دخلت عليه خلصت المضارع للاستقبال (وقوله وهى حرف مصدرى) أشار بهذا إلى التنكيت على الناظم بأنه أطلق فى كى مع أنها أقسام ثلاثة مختصرة من كيف وتعليلية ومصدرية ومراد الناظم المصدرية وأجيب بأن كى إذا أطلقت لا تنصرف الا للمصدرية وهى التى يؤول ما بعدها بمصدر وهى آلة السبك والفرق بين المصدرية والتعليلية انه ان ذكر اللام قبلها فهى مصدرية قطعا ناصبة بنفسها وان لم يذكر قبلها لفظا فان قدر قبلها فهى مصدرية أيضا والافهى تعليلية والناصب أن مضمرة بعدها كما يأتى (وقوله لكى تكرمنى) مثله قوله تعالى : لكى لاتأسوا. وأصله تأسيون لأنه من أسى كرضى مأخوذ من الأسى وهو الحزن فتقول تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار تأساون فالتقى ساكنان الألف والواو فحذفنا الألف ثم دخل الناصب فحذف النون وكيفية سبك المصدر لعدم اساءتكم فعدم هولا

---

(١) (قوله ومن الثلاثى) فيه ان سعد الثلاثى من باب تعب لازم وهو لايبنى للمجهول الا أن يقال انه من سعد من باب نفع وهو متعد فيقال سعد الله فيصح حينئذ بناؤه للمجهول اه .

وهى أصل الصواب لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة وانما قدمها على لن وكى وكان حقه أن يقدمها عليهما لاصالتها للتفصيل الذى فيها ولذلك قال: (لا بعد علم) يعنى أن الناصبة هى التى تقع بعد غير العلم نحو أعجبنى أن تقوم وأحببت أن تذهب ودخل فى غير العلم الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال: (والتى من بعد ظن * فانصب بها والرفع صحح) يعنى أن أن إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فتنصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها وقد قرىء وحسبوا أن لا تكون بالنصب والرفع أما النصب فعلى انها ناصبة وأما الرفع فقد نبه عليه بقوله: (واعتقد * تخفيفها من ان فهو مطرد) يعنى أن أن الواقعة بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة من الثقيلة ولا فى قوله لا بعد علم عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير انصب بأن بعد غير العلم لا بعد علم والتى مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يفسره فانصب بها والرفع مفعول بصحح ومن أن متعلق بتخفيف فهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائدا على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد منهما أعنى من الرفع والنصب مطرد والحاصل ان أن تكون ناصبة وهى التى تقع بعد غير العلم والظن ومخففة من الثقيلة وهى التى تقع بعد العلم وجائز فيها الامران وهى التى تقع بعد الظن ثم ان الواقعة بعد غير العلم والظن وهى الناصبة قد تهمل والى ذلك أشار بقوله: (وبعضهم أهمل ان حملا على * ما أختها حيث استحقت عملا) يعنى ان من العرب من يجيز اهمال أن غير المخففة حملا على ما المصدرية فيرتفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: لمن أراد ان يتم الرضاعة. بالرفع وكقول الشاعر: أن تقرآن على أسماء ويحكما * منى السلام وان لا تشعرا أحدا فرفع ما بعد الأولى ونصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة وانما حملت فى ذلك على ما المصدرية لاشتراكهما فى المعنى وما المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: لا أعبد ما تعبدون. أى لا أعبد عبادتكم وبعضهم مبتدأ أى بعض العرب وان مفعول بأهمل وحملا مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر فى اهمل وأختها بدل من ما وحيث متعلق بأهمل ثم انتقل الى الناصب الرابع وهو اذن وهى على ثلاثة أنواع واجبة الإعمال وجائزته وواجبة الاهمال وقد أشار الى الأول بقوله:

والمصدر هو اسماتكم (وقوله وهى أصل النواصب لأنها الخ) قيل عبارته مقلوبة والأصل وتعمل ظاهرة ومضمرة لأنها أصل النواصب والظاهر أنه لا قلب (وقوله لاصالتها) هذه العلة راجعة لقوله وكان حقه الخ (وقوله للتفصيل) هذه العلة راجعة لقوله وانما قدم الخ فالعلتان من باب اللف والنشر المشوش (لا بعد علم) أى وأما الواقعة بعد علم فهى مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: علم أن سيكون منكم مرضى. فأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وجملة سيكون فى محل رفع خبرها (والتى من بعد ظن) (قول المكودى وقد قرىء وحسبوا الخ) قرأ الجمهور بالنصب وقرأ أبو عمرو والاخوان حمزة والكسائى بالرفع والراجح النصب وقد اتفق السبعة فى قوله تعالى: أحسب الناس أن يتركوا. ولم يرد الناظم ان الرفع أصح بل الرفع صحيح والنصب أصح منه (وقوله أو منصوب بفعل مضمر الخ) هذا الوجه لا يصح لأن الفاء فى انصب لها الصدارة وماله الصدارة يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وبعضهم أهمل أن) (قول كدى كقراءة بعضهم لمن أراد الخ) الذى قرأ بذلك هو ابن محيصن وقال الدمامينى لا شاهد فى هذه الآية لاحتمال أن يكون المضارع مسندا إلى الواو لجمع المذكرين الغائبين العائد على من رعاية لمعناها بعد رعاية لفظها بافراد أراد ﴿فان قلت﴾ لو كان كذلك لرسم بالواو والألف ﴿قلت﴾ رسم المصحف لا يجرى على القواعد المقدرة فى هذا الفن وانما هو سنة تتبع وكم فيه من أشياء خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه اهـ كلام الدمامينى قاله الأزهرى وهذا الاحتمال فيه تكلف (وقوله وكقول الشاعر ان تقرآن الخ) البيت من البسيط وقبله:

يا صاحبى فدت نفسى نفوسكما * وحيثما كنتما لقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لى خف محملها * تستوجبا منة عندى بها ويدا

أن تقرآن الخ ويوجد فى بعض نسخ المكودى الابيات الثلاثة بتمامها والشاهد فى أن تقرآن حيث أهمل ان ورفع المضارع بثبوت النون وان تقرآن يسبك بمصدر خبر لمبتدأ محذوف عائد على حاجة والتقدير وهى قراءتكما السلام على أسماء محبوبته وويح منصوب على المفعولية المطلقة وعامله محذوف من معناه تقديره ألزمكما الله ويحا وهى جملة دعائية اعتراضية بين الفعل والمفعول وهو السلام وويح كلمة ترحم بخلاف ويل فهى كلمة عذاب لأنه اسم لواد فى جهنم أعاذنا الله منه واعمل الشاعر أن فى أن لا تشعرا لأنه منصوب بحذف النون (وقوله وانما حملت فى ذلك على ما الخ) قد تحمل ما على ان فتعمل كقوله عليه السلام: كما تكونوا يولى عليكم. رواه البيهقى فى الشعب بحذف نون تكونوا ورواه ابن جميع فى معجمه من حديث الحسن بن أبى بكرة كما تكونون يولى عليكم بثبوت النون على الأصل (وقوله منصوب على الحال الخ) الصواب انه مفعول لأجله لأن وقوع المصدر حالا موقوف على السماع وقد أمكن غيره فلا حاجة اليه (وقوله وقد أشار الى الأول الخ) الصواب ان يقول وقد أشار الى الأول والثالث لأن الناظم أشار الى الأول

(ونصبوا بإذن المستقبلا * ان صدرت والفعل بعدموصلا)

فذكر لاعمالها ثلاثه شروط الأول أن يكون المضارع بعدها بمعنى الاستقبال وهو مستفاد من قوله المستقبلا وفهم منه أنه إذا كان حالا ارتفع نحو أن يقول قائل أحبك فتقول له اذن أصدقك الثانى أن تكون اذن مصدرة أى فى أول الكلام وذلك أن يقول قائل آتيك غداً فتقول له إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله ان صدرت وفهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لاتعمل وذلك إذا توسطت بين شيئين كقولك زيد إذن يكرمك الثالث أن لايفصل بينها وبين الفعل فاصل كقولك إذن أكرمك وهو مستفاد من قوله موصلا وفهم منه أنه إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو إذن أنا أكرمك ثم إن الفصل بينها وبين الفعل بالقسم مغتفر وقد نبه على ذلك بقوله (أو قبله اليمين) فتقول اذن والله أكرمك لأن القسم لايعتد به فاصلا لكثر الفصل به بين الشيئين المتلازمين كالمضاف والمضاف اليه ثم أشار إلى جواز عمالها بقوله : (وانصب وارفعا * إذا إذن من بعد عطف وقعا)

يعنى أن إذن إذا وقع بعدعاطف جازفى الفعل بعدها الرفع والنصب نحو واذن أكرمك وقدقرىء وإذا لا يلبثوا خلفك ثم إن أن هى أصل النواصب كما تقدم فلا اشكال فى النصب بها نحو أعجبنى أن تقدم وقد تقترن بغيرها من حرف جر أو حرف عطف وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام وجوب اظهارها وجوازه ووجوب اضارها وقد أشار إلى الأول بقوله :

(وبين لا ولام جر التزم * إظهار أن ناصبة)

يعنى ان إذا توسطت بين لام الجر وتسمى لام كى لأنها مثل كى فى افادة التعليل وبين لا وجب اظهارها وشمل لا النافية نحو زرتك لئلا تعتقبى والزائدة كقوله عز وجل: لئلا يعلم أهل الكتاب. وانما وجب اظهارها فى ذلك كراهية اجتماع لامين وبين متعلق بالتزم وناصبة حال من أن والظاهر أنها مؤكد لأنه قد علم أن كلامه فى الناصبة ثم أشار إلى الثانى بقوله :

(وان عدم * لافأن اعمل مضمرا أو مظهرا) يعنى أنه إن عدم لا بعد أن جازا ضمار أن واظهارها وقدجاء فى القرآن بالوجهين فمثال اضمارها قوله تعالى: وأمرنا لنسلم لرب العالمين ومثال اظهارها. قوله عز وجل: وأمرت لأن أكون أول المسلمين. وتضمر أيضا جوازا بعد عاطف على اسم خالص وسيأتى ولا مفعول لم يسم فاعله بعدم وأن مفعول مقدم باعمل أو مضمرا أو مظهرا

بالمنطوق والى الثالث بمفهوم الشروط الثلاثة الآتية ويدلك على ما قلنا أنه لم يذكر الثالث (ونصبوا باذن) اختلفوا هل هى بسيطة أو مركبة فالجمهور على أنها بسيطة وقيل مركبة من إذ أن وقيل من اذا أن والجمهور على أنها حرف وقيل هى اسم والتنوين فيها تنوين عوض عن جملة والأصل اذا جئتنى أكرمك فحذف جملة جئتنى وعوض عنها التنوين فالجمهور أنها تكتب بالألف وقيل بالنون حتى قال بعض أشتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالالف لأنها مثل أن ولن وإنما اشترطوا أن لايكون حالا لأن النواصب تقتضى الاستقبال وأنت تريد الحال فتنافيا (وقوله وهومستفاد من قوله موصلا) لم يتعرض لشرح قول الناظم بعد من قوله والفعل بعد اشارة إلى أنه حشو للاستغناء عنه بأن صدرت وقد صرح بالاعتراض يس والشاطبى (أو قبله اليمين) كما اغتفر الفصل بالقسم اغتفر الفصل بلا النافية أو بهما معاثم إن قبله معطوف على الظرف الواقع خبرا فى قوله والفعل بعدالمعطوف على الخبر خبر ويكون اليمين فاعلا بالظرف لاعتماده على المبتدأ ويحتمل أن يكون قبله خبرا مقدما واليمين مبتدأ مؤخرا والجملة معطوف على خبر المبتدأ (قول المكودى كالمضاف والمضاف اليه) كما مر فى الاضافة فى قوله ولم يعب فصل يمين الخ (وانصب وارفعا) أطلق الناظم فى العاطف وخصه ابن الحاجب بالواو والناظم فى شرح العمدة بالواو والفاء (قول كدى وقد قرأ واذا لايلبثوا) قرأ بذلك عبدالله ابن مسعود وقرأ السبعة واذا لايلبثون باثبات النون على ان إذا مهملة ووجه إعمالها عدم الاعتداد بالعاطف فهى فى صدر الكلام ووجه الرفع الاعتداد بالعاطف فكأنها لم تقع فى الصدر ثم إن الناظم يقتضى مساواة الرفع للنصب بل حيث قدم النصب يقتضى أنه أرجح وهو رأى الحريرى وهذامبنى على قول أبى الفتح أن القراءة الشاذة تكون أقوى فى العربية من المتواترة والجمهور على خلاف ماقال وحينئذ فالرفع أرجح لاتفاق السبعة عليه فى الآية المذكورة وهم لايجتمعون على وجه مرجوح (وبين لا ولام جر) (قول كدى وتسمى لام كى الخ) اعلم أن لام الجر التى تقع المضارع بعدها اربعة لام كى نحو: وأنزلنا اليك الذكر لتبين للناس. الثانيه لام المآل وتسمى لام العاقبة ولام الصيرورة وهى التى يكون مابعدها نقيضا لما قبلها نحو: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا. فالتقاطه انما كان ليكون شفيقا فآل الامر الى أن صار عدوا لهم وحزنا الثالثة اللام الزائدة وهى الواقعة بعد فعل متعد وما بعدها معموله نحو : انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس. الرابعة لام الجحود لكن هذه الرابعة يجب اضمار أن بعدها كما سيقول الناظم وبعد نفى كان الخ فبان أن كلام الناظم هنا شامل للاقسام الثلاثة الأول ولا وجه لتخصيص المكودى له بلام كى (وان عدم لا) (قول المكودى وسيأتى الخ) أى فى قوله على اسم خالص الخ وأشار المكودى بهذا الى أن حق الناظم ان يؤخر هذا إلى هنا كما فعل الموضح او يقدم ذلك هنا

حالان من الضمير المستتر فى أعمل وأما اضمارها وجوبا ففى خمسة مواضع اشار الى الاول منها بقوله : (وبعد نفى كان حتما اضمرا)
يعنى انه يجب اضمار ان بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهى المسماة عند النحويين بلام الجحود وفهم منه ان الاضمار المذكور بعد اللام لعطفه الكلام على الذى قبله وقد صرح فيما قبل باللام فكأنه قال وبعد اللام الواقعة بعد نفى كان وفهم من قوله : نفى كان أن النافى لا يكون الا لم أوما ولا يكون لن ولا لا ولا أن لأنهن لا ينفين الا المستقبل أو الحال وشمل كان التى بلفظ الماضى كقوله عز وجل : وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم. ويكون المنفى بلم كقوله : لم يكن الله ليغفر لهم. لانها ناصبة فى الوجهين وبعده متعلق باضمرا وفى اضمرا ضمير يعود على المذكورة قبل وحتما حال من الضمير فى اضمرا أو نعت لمصدر محذوف اى اضمارا حتما ثم اشار الى الثانى بقوله : (كذاك بعد أو اذا يصلح فى * موضعها حتى او الا أن خفى) يعنى انه يجب اضمار ان بعد أو التى بمعنى حتى أو إلا وشمل قوله حتى التى بمعنى الى والتى بمعنى كى وفى الثانية خلاف مثاله بعد حتى التى بمعنى كى لأرغبن الله او يغفر لى ومثاله بعد التى بمعنى الى

(وقوله حالان من الضمير الخ) هذا على أنهما اسما فاعل وان قرأناهما بفتح عينهما على أنهما اسما مفعول فهما حالان من لا ولا يمنع ذلك تذكيرهما لأن الحرف يجوز فى ضميره التذكير والتأنيث (وبعد نفى كان) (قول المكودى بلام الجحود) الجحود فى اللغة النفى بعد العلم والمراد به هنا مطلق النفى والأولى أن تسمى بلام النفى لأن الجحود لمن كذب نبيا كذا قيل والى تعريف لام الجحود أشار من قال : وكل لام قبله ما كانا * أو لم يكن فللجحود بانا
(وقوله لعطفه الكلام الخ) أى عطفه جملة أضمرا على جملة الجواب التى هى فان أعمل والمعطوف على الجواب جواب والأولى جعل أضمرا فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المبدلة ألفا لا أنه فعل ماض مبنى للمفعول كما أعرب به هو والتقدير حينئذ وان عدم لا فاضمرن ان بعد الكون المنفى الواقع بعد لام الجر كما هو الوضوع (وقوله وكأنه قال وبعد اللام الخ) هذا تقدير معنى لاتقدير اعراب ثم أنه قد اعترض هذا الشطر بأمور ثلاثة الأول أنه أطلق فى النافى مع أنه مقيد بما أو لم اتفاقا أو ان على ما يأتى الثانى أنه خص ذلك بلفظ كان مع أنه لا فرق بين كان ويكون الثالث أنه أطلق فى كان فيظهر منه أنه فرق بين كونها ناقصة أو تامة مع أن الصواب التخصيص بالناقصة وأجاب المكودى تبعا لغيره عن الأول بأن الناظم لما علق الحكم على الماضى وهو كان علمنا أنه لا يدخل فى كلامه الا الذى ينفى الماضى فتخرج لن لأنها تختص بالمستقبل ولا لأن نفى غير المستقبل بها قليل وان لأن نفيها وان كان للماضى لكن يتصل نفيها بالحال هذا معنى كلامه لكن ما ادعاه من الحصر فى ما و لم هو الذى فى بحث اللام من المغنى والحق أن أن مثل ما و لم وذلك كقراءة غير الكسائى: وان كان مكرهم لتزول منه الجبال. فقد صرح غير واحد بأن اللام فى لتزول لام الجحود وأن أن تكون لنفى الماضى كثيرا نحو: إن لبثتم الا قليلا. ان أردنا الا الحسنى. وأجاب عن الثانى بأن المراد نفى الماضى اعم من أن يكون بلفظ كان أو يكون المقرون بلم لانها تقلب معناه الى الماضى لا ان المراد خصوص لفظ كان هذ معنى كلامه وأصل هذا الجواب للمرادى واستبعده الشيخ الطيب وأجاب المرادى عن الثالث بأن الأصل الناقصة فاذا أطلقت فلا تنصرف الا لها قال سيدى الطيب فلو قال وبعد نفى نقص كان أضمرا لانتفى الاعتراضان الاخيران ويكون الوجوب المأخوذ من قوله حتما مستفادا من فعل الأمر الذى هو أضمرا لا سيما مع توكيده بالنون ﴿فان قلت﴾ ان كان الكون ناقصا فما خبره ﴿قلت﴾ الذى للكوفيين ان الخبر الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد ولا حذف وقال البصريون الخبر محذوف وجوبا واللام متعلقة بذلك المحذوف ويقدر خاصا فى كل مكان بما يليق به فيقدر وما كان الله ليعذبهم مريدا لتعذيبهم وفى ليغفر لهم مريدا لغفرانهم وفى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل ما كانوا مكذبين ﴿فان قلت﴾ لا يحذف متعلق الجار والمجرور والظرف الا اذا كان عاما كما مر فى قوله : وأخبروا بظرف أو بحرف جر الخ وهنا قلتم يقدر خاصا ﴿قلت﴾ أجيب بأنه لما كان واضحا كثير الاستعمال عاملوه معاملة الكون المطلق (كذا بعد أو) (قوله كذى بمعنى حتى أو الا الخ) تبع فى هذا ولد الناظم وهى عبارة غير جيدة لاقتضائها ان أو ترادف الحرفين المذكورين وليس كذلك بل انما هى العاطفة لأحد شيئين ولا تدل على تعليل ولا غاية ولا استثناء فالأولى عبارة الناظم باذا يصلح (وقوله وشمل قوله حتى الخ) هذا فائدة تعبير الناظم بحتى ولم يعبر بإلى مع أن الوزن يقبله (وقوله لأرغبن الله الخ) لا بد من التأويل فى الأول والثانى ليصلح العطف والتقدير ليقع رغبى الله أو غفرانه ويجب تأويل ماقبل حرف العطف وما بعده فى جميع الأمثلة ﴿فان قلت﴾ مافائدة التأويل مع أنه قبل التأويل يكون الفعل معطوفا على الفعل

لأنتظرنه أو يجيء ومثاله بعدالتي بمعنى الا لأقتلن الكافر أويسلم ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة لألزمنك أو تقضيني حقي وان مبتدأ وخبره خفي وكذلك وبعدوإذا متعلقات بخفي وحتي فاعل بيصلح وأوالا معطوف على حتي وفي متعلق بيصلح والتقدير إن خفي تكفانه بعد كان المنفية أي وجوبا إذا يصلح في موضعها الا أو حتي التي بمعنى الى أوكي ثم أشار الى الثالث فقال :

(وبعد حتى هكذا اضمار أن * حتم كجد حتى تسر ذا حزن)

يعنى ان الفعل المضارع إذا وقع بعد حتى فهو منصوب بان مضمرة وجوبا والمراد بحتى هنا الجارة وفهم ذلك من كون أن مقدرة بعدها وأن وما بعدها مقدرة بمصدر وهو في موضع جرها ولا يمكن أن تكون حرف ابتداء لأن الابتدائية لا يقع بعدها الا جملة ولا عاطفة لعدم شروط العطف ومثال ذلك سرت حتى أدخل المدينة وجد حتى تسر ذا حزن فاضمار أن مبتدأ وحتم خبره وبعد متعلق بحتم وكذلك كجد ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد حتى لا ينتصب بعد حتى باضمار ان مطلقا بل يشترط كونه مستقبلا نبه على ذلك بقوله :

(وتلو حتى حالا أو مؤولا * به ارفعن وانصب المستقبلا)

يعنى ان المضارع بعد حتى إذا كان حالا كقولهم مرض حتى لا يرجونه أو مؤولا بالحال كقوله عز وجل : حتى يقول الرسول . في قراءة نافع وجب رفعه وان كان مستقبلا وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله وتلو مفعول مقدم بارفعن والمراد بالتلو المضارع التالي لحتى وحالا أو مؤولا حالان من تلو وبه متعلق بمؤولا والمستقبل مفعول بانصب ثم انتقل الى الرابع فقال :

(وبعد فا جواب نفى أو طلب * محضين ان وستره حتم نصب)

يعنى ان أن تنصب واجبة الاضمار الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب النفى والطلب المحضين مثال النفى : لا يقضى عليهم فيموتوا . وشمل الطلب سبعة أشياء الأول نحو زرني فأكرمك ومثله قول الراجز :

يا ناق سيري عنقا فسيحا * إلى سليمان فنستريحا الثاني النهي نحو : ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي . الثالث الدعاء كقول الشاعر :

﴿ قلت ﴾ ما بعد العاطف في تأويل مصدر فهو غير باق على فعليته فلهذا وجب التأويل ﴿ فان قلت ﴾ هلا أول الثاني دون الأول ﴿ قلت ﴾ يلزم عليه عطف المصدر على الفعل والمصدر اسم غير شبيه بالفعل لكونه من قبيل الجوامد فلا يصح عطفه عليه فلذلك وجب التأويل في كل منهما وهذا المثال يتعين فيه تقدير كي ولا يجوز الى أو الا لأن وقت المغفرة غير معين وأيضا يقتضيان انه إذا غفر لك لا ترغبه وهذا سوء أدب (وقوله لأنتظرنه أو يجيء) التقدير ليقع انتظاري له أو مجيئه ويتعين تقدير الى هنا (وقوله لأقتلن الكافر الخ) التقدير ليقع قتلي للكافر أو إسلامه ويتعين الا هنا (وقوله لألزمنك الخ) التقدير ليقع لزومي لك أو قضاء حقي قال الضرير الفرق بين أو التي بمعنى حتى والتي بمعنى الا ان أو التي بمعنى حتى ما بعدها ينقضي شيئا فشيئا والتي بمعنى الا لا يقع ما بعدها الا دفعة واحدة والفرق بين حتى التي بمعنى إلى والتي بمعنى كي ان التي بمعنى الى غاية لما قبلها والتي بمعنى كي ما بعدها سبب لما قبلها ثم انه استشكل تعبير الناظم بكذلك الذي هو للبعيد فانه يقتضي ان الاشارة تعود لجواز الوجهين إذ هو البعيد والأمر ليس كذلك وأجاب الشاطبي بأن الناظم زاد ان خفي ولم يكتف بالتشبيه دفعا لهذا الاحتمال وسلمه ابن غازي قال يس وفيه نظر لأنه ليس في ان خفي ما يدل على الوجوب سواء قرأنا فعلا ماضيا أو صفة خففت ياؤها ضرورة (وبعد حتى هكذا الخ) (قول كدى والمراد بحتى هنا الجارة الخ) أشار بهذا الى التنكيت على الناظم بان حتى أقسام ثلاثة ابتدائية وعاطفة وجارة ولا يعلم ما قصد مع ان المراد الجارة وأجيب بأن حتى مهما أطلقت في هذا الباب فلا تنصرف الا للجارة وأجاب هو بقوله وفهم الخ وتكون بمعنى الى نحو : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى . أي الى رجوع موسى وتكون بمعنى كي نحو أسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما مثال الناظم كما يحتملهما قوله تعالى : حتى تفيء . ثم لو استغنى الناظم عن هكذا بقوله حتم أو العكس ما ضره (وقوله لا تقع بعدها الا جملة) هذا كلام غير تام لأنها حين دخولها على المضارع تكون داخلة أيضا على جملة والصواب أن يزيد بعد جملة مانصه مستأنفة لا ارتباط لها بما قبلها في الاعراب بخلاف الواقع بعدها المضارع المنصوب (وتلو حتى حالا) (قول كدى في قراءة نافع) كيفية تأويل هذه القراءة في الحال ان تعدما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في زمن الحال استحضارا لتلك الصورة العجيبة مشاهدا بالبصيرة كأنه مشاهد بالبصر وإنما يفعل ذلك في أمر عظيم وتقرير الوضح حتى حالة الرسول يقتضي ان المراد بالحال الحال الاصطلاحية التي هي وصف فضلة الخ وذلك مما لا معنى له والصواب أن المراد بها المقابلة للماضي والمستقبل وانما رفع الحال والمؤول به لأن النصب انما هو على تقدير أن وهي تخلص الفعل للاستقبال والاستقبال مناف للحال (وبعد فا جواب) (قول المكودي مثال النفى لا يقضى الخ) فيموتوا جواب النفى منصوب بان مضمرة وجوبا وعلامة نصبه حذف النون والمعنى لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا والمراد نفي القضاء والموت معا على أن يكون القضاء أو الحكم سببا فاذا انتفى السبب انتفى المسبب وليس المراد نفي الأول دون الثاني قيل حتى يوقع في الابهام (وقوله ومثله قول الراجز يا ناق سيري الخ) البيت

رب وفقني فلا أعدل عن * سنن الساعين في خير سنن   الرابع الاستفهام كقول الشاعر :   هل تعرفون لباناتي فأرجو أن * تقضي فيرتد بعض الروح للجسد   الخامس العرض كقوله :   يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما * قد حدثوك فما راء كمن سمعا

السادس التحضيض كقوله عز وجل : لولا أخرتني الى أجل قريب فأصدق . السابع التمني كقوله عز وجل : يا ليتني كنت معهم فأفوز . واحترز بقوله محضين من النفي المبطل بالاثبات نحو ما أنت لا تأتينا فتحدثنا ومن الأمر باسم الفعل نحو نزال فنكرمك بالرفع في هذين المثالين ليس إلا وان مبتدأ ونصب خبره وستره حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب وبعد فا في موضع الحال من مفعوله المحذوف والتقدير المفعول المحذوف نصب المضارع وستر بفتح السين وهو مصدر ستر وأما الستر بكسر السين فهو ما ستر به والتقدير أن نصب الفعل في حال كون الفعل بعدها أي بعد الفاء المجاب بها ما ذكر في حال كون أن واجبة الاضمار ثم انتقل إلى الخامس فقال :

(والواو كالفا ان تفد مفهوم مع * كلا تكن جلدا وتظهر الجزع)

يعني ان الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب اضمار ان بعدها ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب وفهم ذلك من تشبيهه بها لكن بشرط أن تكون للجمع وهو المشبه عليه بقوله : ان تفد مفهوم مع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ومثاله لا تكن جلدا وتظهر الجزع أي لا تجمع بين هذين وفهم منه انها ان لم تكن للجمع فلا تنصب نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجزم ان أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين وبالرفع ان أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني

من الرجز وقائله أبو النجم العجلي وناق منادى مرخم بحذف التاء والأصل يا ناقة وسيري أمر من سار وياء المؤنثة المخاطبة فاعله وعنقا بفتح العين والنون صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة والتقدير سيري سيرا عنقا والعنق نوع من السير والفسيح الواسع الكثير صفة لعنق والى سليمان متعلق بسيري وسليمان هذا هو سليمان بن عبد الملك بن مروان بويع بالخلافة سنة ست وتسعين من الهجرة وتوفي وله خمس وأربعون سنة ومدة خلافته سنتان وثمانية أشهر وكان فصيحا متوقفا عن الدماء وهو المراد بالاشج في قول من قال الاشج والناقص أعدلا بني مروان على ما في ابن غازي كما مر وكان نكاحا أكولا يأكل في كل يوم مائة رطل من اللحم قيل ان كل من أتى اليه بالطعام إذا رآه قام ونهب الطعام من على رأسه حتى يؤدي الى اذاية من أتى به فلما رأوا ذلك جعلوا له طريقا تحت الأرض تصل الى الموضع الذي يأكل فيه الطعام وجعلوا فيه مطبقا فان أتوا بالطعام فتحوا المطبق من أسفل ويخرجون له الطعام فيخطفه ومن حسناته ايصاؤه بالخلافة لسيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه والشاهد في نستريحا فانه نصب بفتحة مضمرة وجوبا بعد الفاء الواقعة في جواب الأمر (وقوله كقول الشاعر رب وفقني الخ) البيت من الرمل ورب منادى باسقاط حرف النداء منصوب بفتحة مقدرة فما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وحذفت الياء استغناء عنها بالكسرة كما هو أحد اللغات المارة ووفقني فعل وفاعل ومفعول والشاهد في أعدل فانه مضارع منصوب بان مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الدعاء والسنن بفتح السين والنون في الموضعين الطريق والمعنى يارب وفقني فبسبب توفيقك لي لا أعدل عن طريق السلف الصالح (وقوله كقول الشاعر هل تعرفون الخ) البيت من البسيط وتعرفون مرفوع بالنون ولباناتي جمع لبانة بضم اللام وهي الحاجة وفي بعض النسخ لبانتي بالافراد والوزن يقبل كلا منهما والشاهد في نصب ارجو بفتحة على الواو بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام وان تقتضي مؤول بمصدر مفعول أرجو فيرتد معطوف على تقتضي وبعض فاعل يرتد والخلاف في الروح مشهور (وقوله كقوله يا ابن الكرام الخ) البيت من البسيط وابن منادى منصوب وإلا حرف عرض واستفتاح وتدنو فعل مضارع مرفوع بضمة على الواو منع منها الاستثقال وفاعله ضمير المخاطب والشاهد في فتبصر حيث نصب بعد الفاء الواقعة بعد العرض وما مفعول تبصر والفاء في فما تعليلية وما نافية حجازية وراء اسم فاعل من رأى اسمها والكاف في كمن سمعا اسمية بمعنى مثل خبرها وأشار بهذا إلى قولهم ليس الخبر كالعيان لأن الخبر فيه علم اليقين والسماع والعيان فيهما عين اليقين وعلم اليقين معا (وقوله كقوله عز وجل : لولا أخرتني الخ) ﴿ ان قلت ﴾ حيث كان أصدق منصوبا فعلى أي شيء يكون أكن المجزوم في الآية معطوفا ﴿ قلت ﴾ أجاب سيبويه بأن جزمه بالعطف على أصدق على توهم كونه مجزوما (وقوله ومن الأمر باسم الفعل) هذا هو قوله الآتي والامر ان كان بغير افعل الخ (وقوله ليس الا) ليس فعل ماض ناقص والا اسم بمعنى غير اسمها وخبرها محذوف تقديره ليس غير الرفع موجودا ثم ان وجوب الرفع صحيح بالنسبة لتقدم النفي غير صحيح بالنسبة للطلب بل يجوز رفعه وجزمه وسيقول الناظم والأمر ان كان بغير افعل الخ (وقوله في موضع الحال) الأولى انها جملة اعتراضية بين المبتدأ وخبره وهو نصب وهذا هو الذي نقله المعرب عن الشاطبي (والواو كالفا الخ) (قوله كذي بعد النفي أو الطلب الخ) أطلق في الطلب تبعا لظاهر النظم فيقتضي ان الواو كالفاء في جميع ما مر وهو الذي قرره الأزهري في شرح الآجرومية قالوا ولم يسمع وقوع المضارع منصوبا بعد الواو الا في أربعة مواضع بعد النفي والتمني والنهي والأمر ولم يسمع فيما عداها ولعل هذا هو السر في اقتصار الوضح على هذه الأربعة في كل من الفاء

أى وأنت تشرب اللبن وان تفد شرط حذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه والتقدير ان تفد مفهوم مع فهى كالفاء والالف واللام فى الفاء للعهد وهى السابقة ثم أخذ فى بيان أحكام تتعلق بالفاء فقال: (وبعد غير النفى جزما اعتمد * ان تسقط الفا والجزاء قد قصد)
يعنى ان الفاء المتقدم ذكرها إذا حذفت بعد غير النفى وقصد الجزاء انجزم الفعل الذى بعدها وفهم منه أنه إن لم يقصد الجزاء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعا فمثال الامر : قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
وأمثله مابقى مفهومة من المثل المتقدمة فى الفاء وبعد متعلق باعتمد وجزما مفعول باعتمد وان تسقط شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه والجزاء قد قصد جملة فى موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملا للامر وغيره مما تقدم وكان النهى داخلا فى ذلك والجزم فيه بعد اسقاط الفاء ليس مطلقا بل بشرط نبه عليه بقوله :

(وشرط جزم بعد نهى أن تضع * إن قبل لا دون تخالف يقع)

يعنى ان الجزم بعد النهى مشروط بصلاحية وضع ان الشرطية قبل لا الناهية نحو لاتدن من الاسد تسلم لان التقدير ان لاتدن من الاسد تسلم وفهم منه أنه ان لم يصلح وضع ان قبل لا لم ينجزم الفعل نحو لاتدن من الاسد يا كلك لأنه لايصلح ان لاتدن من الاسد يأ كلك وشرط جزم مبتدأ و بعد متعلق بجزم او بشرط وأن تضع فى موضع خبر المبتدأ وأن مفعول بتضع وقبل متعلق بتضع ودون فى موضع الحال من ان ثم قال :

(والامر ان كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا)

يعنى ان الامر اذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع جوابا له بل يكون مجزوما كقولك غفر الله لزيد فيدخل الجنة فمعناه اللهم اغفر : والامر ان كان الخ . يعنى أنه إذا دل على الامر بغير افعل من ماض او مضارع او اسم فعل او اسم غيره جاز جزم الجواب اتفاقا كقولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وقوله تعالى :تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون فى سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم. وقال الشاعر : * مكانك تحمدى أو تستريحى * وقولهم حسبك الحديث ينم الناس. وضربا عبدا يستقم فان المعنى ليتق وآمنوا واثبتى واكفف واضرب واجاز الكسائى النصب نحو صه فأحدثك وحسبك الحديث فينام الناس ومذهب الجمهور منع ذلك لان النصب انما هو باضمار ان والفاء عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم وحسبك وصه ونحوهما لاتدل على المصدر لانها غير مشتقة ولذلك قال فلا تنصب جوابه ثم قال :

والواو لكن فى الفاء سمع غيره (كلا تكن جلدا الخ) فى نسخة تظهر بالهاء وفى نسخة تضمر بالميم قال العرب والاول أنسب ووجهه أنه ممدوح لان الانسان وان كان قويا فانما ينبغى له اظهار العجز وأما نسخة تضمر فما تقتضيه غير ممدوح كذا قيل (قول المكودى اى وأنت تشرب الخ) الاظهر منه أن يقول ولك شرب اللبن كما قدره غيره ليعلم أن ذلك مستأنف من غير ايهام (و بعد غير النفى جزما الخ) هذا تقييد لقوله او طلب كأنه قال محل كون المضارع الواقع بعد الفاء الواقعة بعد الطلب ينصب إذا كانت الفاء مذكورة فان كانت محذوفة وقصد بالمضارع الجزاء وجب جزم المضارع كما أشار اليه هنا ثم ان هذه المسئلة كان حقها ان تذكر فى الجوازم لكن ذكرها هنا استطرادا (والجزاء قد قصد) المراد بقصد الجزاء انك تقدر المضارع مسببا عن ذلك الطلب كما ان جواب الشرط مسبب عن فعل الشرط (قول المكودى انجزم الفعل الذى بعدها) أى على انه جواب شرط مقدر مع فعله وأداة الشرط المقدرة هى الجازمة له (وقوله بل يكون الفعل الخ) مثاله قوله تعالى: خذ من أموالهم صدقة تطهرهم. فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة لانه ليس المقصود به الجزاء فليس المراد أن تأخذ منهم صدقة تطهرهم بل المراد خذ من أموالهم صدقة مطهرة لهم فجملة تطهرهم نعت صدقة ولو قصد فى غير القرآن السببية لجزم الفعل (وقوله فمثال الامر قفا نبك الخ) هذا مثال للمنطوق فكان الاولى له أن يقدمه على قوله وفهم الخ والمدرس كذلك يفعل وهذا البيت الذى ذكر من الطويل وقائله امرؤ القيس وهو أول قصيدته المشهورة وقفا أمر من وقف وهو خطاب للواحد بما يخاطب به المثنى على عادتهم وفاعله ضمير مستتر و نبك مسبب عن الوقوف فهو مقصود به الجزاء فهو مجزوم بحذف الياء فى جواب شرط مقدر كأنه قال ان وقفت نبك وفيه الشاهد ومن فى من ذكرى تعليلة و بسقط متعلق بمحذوف صفة لمنزل وسقط بكسر السين منقطع الرمل واللوى بكسر اللام والمعنى حيث يرق الرمل والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء اسما موضع والمعنى قف نباك لاجل تذكر الحبيب ومنزل واقع برمل خالص رقيق واقع بين هذا المكان الذى هو الدخول وبين المكان الآخر الذى هو حومل وخص موضع الرمل الرقيق بالذكر لان الغالب أنهم لاينزلون الا فى المواضع الصلبة ليكون ذلك أثبت للاوتاد وأصبر للمطر (وشرط جزم بعد نهى) (قول كدى قبل لا الناهية الخ)صريحه أن لا ان دخلت عليها ان بقيت على نهيها وهذا هو الذى تقتضيه عبارة الناظم وبذلك شرح الشاطبى وشرح المرادى والازهرى على أن لاتصير نافية قال يس والاولى انه يصح أن يقال ان لا نافية أو ناهية وهذا المثال الذى عند كدى محتمل لهما (وقوله لانه لايصلح الخ) لان الاكل لايتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه (وقوله وأن تضع فى موضع خبر الخ)

(والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب * كنصب ما الى التمنى ينتسب)

يعنى ان الفعل المضارع ينتصب بان بعد الفاء الواقعة جوابا للترجى كما ينتصب بعد الفاء الواقعة جوابا للتمنى كما سبق وانما فصل الفاء فى هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيهامن الخلاف أجاز النصب الفراء ومنعه الجمهور واختار المصنف مذهب الفراء وشاهده عندهما قوله عزوجل : لعلى أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع . بالنصب فى قراءة حفص عن عامر والفعل مبتدأ وخبره نصب ومفعول نصب محذوف اختصارا أى نصب المضارع وما موصولة وصلتها ينتسب والى التمنى متعلق بينتسب ثم قال :

(وان على اسم خالص فعل عطف * تنصبه أن ثابتا أو منحذف)

يعنى أن الفعل المضارع إذا عطف على اسم خالص انتصب بأن ويجوز حينئذ اظهارها واضمارها وكان حقه أن يذكر هذه المسئلة عند ذكر لام كى لأنها مثلها فى جواز الاظهار والاضمار وفهم من قوله وان على اسم انه لو عطف على فعل لم ينتصب نحو يقوم زيد ويخرج عمرو وفهم من قوله خالص انه لو عطف على اسم غير خالص كاسم الفاعل واسم المفعول لم ينتصب نحو الطائر فيغضب زيد الذباب وشمل الاسم الخالص الاسم الصريح كقولك لولا زيد ويحسن الى بالنصب لهلكت ويجوز اظهار أن فتقول لولا زيد وأن يحسن الى لهلكت

لكن لابد من تقدير مضاف قبل قوله أن تضع والأصل وشرط جزم بعد نهى صحة وضعك وتضع منصوب بان وسكن للوقف أو مجزوم بان لأن الجزم بها لغة لبعض العرب نقلها فى المغنى عن الكوفيين وأبى عبيدة وأنشدوا عليه: * تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب * فانه جزم يأتنا بحذف الياء ويوجد فى بعض النسخ بعد هذا البيت وقبل قوله والفعل بعد الفاء بيت تضمن التصريح بمفهوم أو طالب محضين ونص البيت :

والأمر إن كان بغير افعل فلا * تنصب جوابه وجزمه اقبلا

قال سيدى محمد بن جلون فى حاشيته الكبرى على المكودى انى بحثت فى ست نسخ عتيقة وقديمة من نسخ المكودى ولم أجد هذا البيت فيها وقال فى حاشيته الصغرى بحثت عنه فى أربع بدل الست قال فى الكبرى وهو ثابت فى المرادى والتصريح وابن عقيل والهوارى والمعرب والبهجة وحاشية يس بل وكذلك الموضح ولعل المكودى أسقطه لكونه يتبع غالبا ولد الناظم ولعل ولد الناظم لم يذكره وهو أدرى بنظم أبيه تم نسخ المكودى الموجودة بأيدينا مختلفة ففى بعضها حذف البيت من أصله نظما وشرحا كما قال ابن جلون وفى بعضها باثبات هذا البيت دون شرح وفى بعضها باثباته مشروحا بما فى المرادى وفى بعضها مشروحا بما نصه يعنى ان الأمر إذا كان بغير صيغة افعل فلا تنصب الفعل الواقع فى جوابه بل يكون مجزوما كقولك غفر الله لزيد فيدخل الجنة ومعناه اللهم اغفر لزيد يدخل الجنة وهذه النسخة هى المناسبة لاختصار المكودى وهناك نسخ أخر فى شرح هذا البيت والمناسب ما ذكرنا (والفعل بعد الفاء فى الرجا نصب) (قول كدى ومنعه الجمهور الخ) وجه المنع ان الترجى ليس بطلب وانما هو ارتقاب شىء يحتمل الحصول وعدمه فلا يقال لعل الشمس تغرب وأجابوا عن الآية التى فى المكودى بأن الترجى مضمن معنى التمنى اذ بلوغ أسباب السموات محال والترجى لا يكون فى المحال والتمنى يكون فيه نحو ليت الشباب عائد لكن الأصل عدم التأويل ولذا أجازه الفراء وتبعه الناظم (وقوله ومفعول نصب محذوف الخ) هذا سبق قلم من جهة الصناعة والمعنى وأما الصناعة فلأن نصب لا يتعدى إلا لمفعول واحد وهو الغالب ولا يطلب مفعولا آخر أصلا وكلامه قد يقتضى ذلك وأما من جهة المعنى فلا يصح لأنه يصير التقدير والفعل نصب المضارع ولا معنى لذلك أصلا لأنه لا يشترط الدخول(١) بالفعل بل المشترط صحة دخول ان لاغير اه (وان على اسم خالص) (قول المكودى وفهم الخ) هذا المفهوم والذى بعده كان ينبغى له أن يؤخرهما عن قوله وشمل الخ لأن ذلك هو المنطوق (وقوله لم ينتصب) أى نصبا خاصا وهو بان مضمرة بل يكون بحسب الفعل الذى قبله فيرفع الثانى ان رفع الأول وينتصب ان نصب ويجزم ان جزم بالعطف فى الثلاثة (وقوله نحو الطائر الخ) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وطائر صلتها وفيه ضمير مستتر فاعل به عائد على أل والفاء فاء السببية ويغضب معطوف على طائر وزيد فاعل والمعطوف على الصلة صلة ولكون العطف بالفاء لم يحتج لرابط ﴿ ولا يقال ﴾ إن صلة أل لا تكون الا اسما صريحا وهنا جعلناها جملة فعلية باعتبار ما بعد الفاء ﴿ لأنا نقول ﴾ أن يغضب فى تأويل غاضب والذباب خبر المبتدأ (وقوله الاسم الصريح) أى الذى ليس فيه رائحة الفعل أصلا والا فالمصدر اسم صريح أيضا لكن فيه رائحة الفعل إلا انه لا يؤول به فهو خالص (وقوله لولا زيد الخ) لولا حرف امتناع لوجود. زيد مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره موجود وان حرف نصب ومصدر ويحسن بالياء منصوب بان مضمرة أومذكورة وهو مؤول بمصدر معطوف على زيد والتقدير واحسانه الى ولهلكت جواب

---

(١) (قوله لأنه لا يشترط الدخول الخ) كذا بالأصل ولعله مما سبق فيه القلم المناسب حذفه حرر اه .

والمصدر كقوله :

للبس عباءة وتقر عيني * أحب الى من لبس الشفوف

لان المصدر اسم خالص اذهو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول وأطلق فى قوله عطف وهو مقيد بالواو كما مثل والفاء كقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه * ما كنت أوثر أترابا على تربى

وأو كقوله تعالى : أو يرسل رسولا . فى قراءة غير نافع وثم كقوله :

إنى وقتلى سليكا ثم أعقله * كالثور يضرب لما عافت البقر

وان شرط وخالص نعت لاسم وفعل مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره عطف وعلى اسم متعلق بعطف وتنصبه جواب الشرط وأن فاعل تنصبه وثابتا وأو منحذف حالان من أن ثم قال :

الامتناع (وقوله والمصدر كقوله للبس عباءة الخ) أى الشخص المسمى بميسون بميم وياء وسين مهملة وهو اسم امرأة سيدنا معاوية رضى الله عنه وولده يزيد منها قال الملاوى وهو الذى قال فيه عليه السلام حين رأى سيدنا معاوية حاملا لولده على رقبته: رجل من أهل الجنة يحمل رجلا من أهل النار . وهو الذى تسبب فى قتل سيدنا الحسين رضى الله عنه وهذا بيت من قصيدة من الوافر وقبل هذا البيت

لبيت تخفق الارواح فيـه * أحب الى من قصر منيف

وبعده

وأكل كسيرة فى كسر بيتى * أحب الى من أكل الرغيف

وأصوات الرياح بكل فج * أحب الى من نقر الدفوف

وكلب ينبح الطراق دونى * أحب الى من قط ألوف

وخرق من بنى عمى نجيب * أحب الى من علج عنيف

وقالت ذلك لما تزوجها سيدنا معاوية ونقلها من البادية الى الحاضرة فابغضته لكبر سنه فكانت تكثر الحنين لاهلها فسمعها يوما تنشد هذه الابيات فقال مارضيت حتى جعلتنى علجا ثم طلقها والصحيح ولبس بالواو لان الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فى قوله لبيت فى البيت الاول ولبس فى الموضعين بضم اللام مصدر لبس يلبس كسمع يسمع والعباءة بفتح العين شملة صوف وتقر بكسر القاف وقد تفتح مضارع قر ويقال فى مصدره قرة بفتح القاف وضمها ويقال أيضا قرورا وقرت عينها اذا رأت ما تتشوف له وتحبه والشاهد فى وتقر حيث نصب بان مضمرة جوازا وتقر فى تأويل مصدر تقديره وقرار عينى أو وتقر معطوف على لبس وأحب خبر لبس والشفوف بضم الشين الثياب الرقيقة التى يرى ماتحتها وهو جمع شف بالفتح والكسر (وقوله كقوله لولا توقع الخ) البيت من البسيط ولولا امتناعية وتوقع مصدر توقع مبتدأ والخبر محذوف ومعتر مضاف اليه ماقبله من إضافة المصدر الى مفعوله وفاعله ياء التكلم محذوفة والمعتر الذى يصرف غيره عن فعل المعروف وقيل المراد به الفقير وهو الظاهر وأرضيه بضم الهمزة من أرضى والشاهد فيه حيث نصب بأن مضمرة جوازا وهو ما أول بمصدر معطوف على توقع أى فارضاؤه و ما جواب لولا ومعنى أوثر أفضل والاتراب جمع ترب بكسر التاء والترب هو الذى يولد فى الوقت الذى تولد أنت فيه والمعنى لولا توقعى من يصرف عن المعروف وارضائى إياه ما كنت أوثر أتراب غير الذى لايساوينى فى السن على أتراب من يساوينى فى السن (وقوله فى قراءة غير نافع الخ) فيكون يرسل منصوبا بأن مضمرة جوازا ويرسل مؤول بمصدر معطوف على وحيا والتقدير الاوحيا أوارسالا وأما على قراءة نافع فقال العلامة ابن ذكرى الذى يظهر فى تخريجها على أن أن حذفت وارتفع المضارع بعدها وهو القياس لان الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بطل عمله وعليه خرج: ومن آياته يريكم مبرق خوفا وطمعا. الاصل والله أعلم أن يريكم البرق حذفت أن فرفع المضارع وحذف أن ورفع المضارع نص عليه فى التسهيل والمغنى وقول من قال أن يرسل على قراءة نافع مستأنف غلط لان أو لاتكون للاستئناف والصواب ما لابن ذكرى (وقوله كقوله انى وقتلى الخ) البيت من البسيط وقائله أنس بن مدركة الخثعمى وقتلى معطوف على الياء فهو منصوب بالفتحة والياء فى محل جر مضاف اليه من إضافة المصدر الى فاعله وسليكا اسم رجل مفعول قتلى والشاهد فى أعقله حيث نصب بأن مضمرة جوازا وهو مؤول بمصدر أى وعقلى إياه والعقل هو إعطاء الدية وكالثور خبر إن وجملة يضرب فى محل جر نعت للثور ولما ظرف بمعنى حين وعاف فعل ماض بمعنى كره والبقر فاعله والمراد بالثور ذكر البقر وذلك أن البقر

(وشذ حذف أن ونصب في سوى * مامر فاقبل منه ماعدل روى)

يعنى أن الفعل المضارع قد ينصب بان مضمرة في غير المواضع المذكورة على وجه الشذوذ كقولهم خذ اللص قبل يأخذك أى قبل أن يأخذك وكقوله: ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله أى أن أفعله وحذف أن فاعل بشذ ونصب حذف معموله أى ونصب للفعل المضارع وفي سوى متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لحذف من جهة المعنى فهو من باب التنازع وما موصولة وصلتها مر ومنه متعلق باقبل وما مفعول باقبل وهى موصولة وعدل روى جملة صلة ما .

﴿ عوامل الجزم ﴾

عوامل الجزم على قسمين أحدهما يجزم فعلا واحدا والآخر يجزم فعلين وقد أشار الى الاول بقوله :

(بلا ولام طالبا ضع جزما * في الفعل هكذا بلم ولما)

فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلا واحدا الاول لا الناهية نحو : لاتأخذ بلحيتي. ومثالها لافي الدعاء نحو: ربنا لاتؤاخذنا.

اذا عافت الماء يضرب هو فيشرب فتشرب هى ولا تضرب البقر قيل لانها ضعيفة لاتحمل الضرب بخلاف الذكر وقيل لان الانثى تابعة للذكر والمعنى أن الشاعر إنما قتل هذا الرجل وأعطى ديته ليخوف غيره منه بمنزلة الثور يضرب اذا عافت البقر الماء تخويفا للبقر من الضرب وقول من قال المراد بالثور ذكر الطحلب وهو الذى على وجه الماء فاذا رأته البقر عافت الماء فيضربه الراعى ويزيله عن وجه الماء لتشرب غير مناسب للتشبيه ﴿وقيل﴾ الاستشهاد بهذا البيت لايتم إلا اذا قلنا ان كل واحد معطوف على مايليه وان قلنا إن المعاطيف كلها معطوفة على الاول وهو الصحيح فلا يتم الاستشهاد به ﴿وأجيب﴾ بأن محل الخلاف اذا كان العاطف غير ثم والاتعين عطف كل واحد على مايليه كما هنا (وشذ حذف أن الخ) هذا البيت في جواب سؤال مقدر كأنه قيل للناظم وان سمع حذف ان في غير المواضع العشرة فهل يكون ذلك اطرادا أو سماعا فأجاب بقوله وشذ الخ (قول المكودى وكقوله ونهنهت الخ) هذا عجز بيت من الطويل وصدره * فلم أرمثلها خباسة واجد * وهو من قصيدة لعمر بن جرير الطائى وخباسة بالنصب مضاف الى واحد مفعول أول بأرى ومثلها مفعول ثان والخباسة بضم الخاء المعجمة الغنم الذى يغنمه الانسان ونهنهت أى أخرت نفسى عن الفعل ومافى ما كدت مصدرية وكاد من أفعال المقاربة والتاء اسمها والشاهد في أفعله حيث نصب شذوذا بأن مضمرة لانه ليس من المواضع العشرة المارة والفعل يسبك بمصدر خبر كدت والتقدير وأخرت نفسى عن الفعل بعد قرب من الفعل ثم ان ماذكره الناظم من أن حذف ان ونصب المضارع في غير مامر شاذ ليس على إطلاقه بل يقيد بما يأتى في الجوازم من قوله :

والفعل من بعد الجزا أن يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن

ومفهوم قوله ونصب في سوى مامر أن حذف أن ورفع المضارع غير شاذ بل هو مقيس وعليه قراءة نافع أويرسل بالرفع وخرج عليه ومن آياته يريكم كمامر وذهب المتأخرون من المغاربة الى انه اذا حذفت أن في غير مامر لايرتفع المضارع ولاينتصب الا اذا سمع وأما اذا لم يسمع فلا والله أعلم .

﴿ عوامل الجزم ﴾

قد مر أن اعراب الفعل رفع ونصب وجزم ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث وخصه بترجمة لطول الكلام عليه لكن الاولى أن يعبر بفصل كماعبر به الموضح تنكيتا عليه لان هذا من جملة مادخل في الباب السابق والجزم لغة القطع واصطلاحا على أن الاعراب لفظى نفس السكون ونفس ماناب منابه وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته السكون أوماناب منابه وسميت هذه الكلمات حروف الجزم باعتبار عملها لانها تحذف من الفعل حركة أو حرفا (بلاولام طالبا الخ) (قول المكودى فذكر أربعة أحرف الخ) جعلها أربعة باعتبار لفظها وان ألم أصلها لم زيدت عليها همزة الاستفهام وألما أصلها لما ومنهم من جعلها ستة كما في الجرومية باعتبار ان ألم وألما قسمان ومنهم من جعلها ثمانية باعتبار جعل لافي النهى قسما وفي الدعاء قسما آخر وجعل لام الامر قسما ولام الدعاء قسما آخر (وقوله نحو لاتأخذ الخ) تمثيله بهذه الآية للنهى لاينبغى لان هذا يسمونه بالالتماس وذلك لأن الطلب ان كان من الأعلى نحو ولاتطغوا فيه سموه نهيا وان كان من الادنى الى الاعلى سموه دعاء نحو ربنا لاتؤاخذنا وان كان ممن هو مساو لك قيل له التماس نحو لاتأخذ بلحيتي لأن القائل لذلك هو سيدنا هارون عليه السلام يخاطب أخاه سيدنا موسى عليه السلام وهو مساوله وكل ماقيل في النهى يقال في الامر لان الطلب ماطلب الفعل أوطلب

الثانى لام الامر نحو: لينفق ذو سعة من سعته. ومثله أيضا لام الدعاء نحو: ليقض علينا ربك. وفهم ذلك فى الحرفين أعنى لا واللام من قوله طالبا لان الطلب شامل لجميع ماذكر الثالث لم وهى حرف نفى فى الماضى تدخل على المضارع فتصرف معناه الى المضى وقيل تدخل على الماضى فتصرف لفظه الى المضارع والمشهور الاول نحو لم يقم زيد الرابع لما وهى مثل لم فما ذكر الا أن الفعل بعد لما يتصل بزمان الحال نحو: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم. بخلاف لم فانه بعدها قد يتصل وقد لا يتصل فضع فعل أمر من وضع مثل هب من وهب وجزما مفعول بضع وبلا وفى الفعل متعلقان بضع وطالبا حال من الضمير المستتر فى ضع وها تنبيه وكذا وبلم متعلقان بفعل محذوف دل عليه الاول والتقدير وضع جزما بلم ولما مثل مافعلت فى لا واللام ثم أشار الى القسم الثانى وهو ما يجزم فعلين فقال:

(واجزم بإن ومن وما ومهما * أى متى أيان أين اذما * و حيثما أنى)

فذكر احدى عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتسمى أدوات الشرط الاولى إن وهى حرف نحو قوله عز وجل: إن ينتهوا يغفر لهم ماقد سلف. الثانية من وهى تقع على من يعقل نحو: من يعمل سوءا يجز به. الثالثة ما وهى تقع على مالا يعقل نحو: ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها. الرابعة مهما وهى بمعنى ما كقوله:

ومهما تكن عند امرىء من خليقة * وان خالها تخفى على الناس تعلم

الخامسة أى وهى بحسب ماتضاف اليه من اسم زمان أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو أياما تفعل أفعل السادسة متى وهى ظرف مكان نحو قوله:

متى تأتنا تلمم بنا فى ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

السابعة ايان وهى ظرف زمان أيضا نحو أيان تقم أقم معك الثامنة أين وهى ظرف مكان نحو: أين تجلس أجلس معك.

الترك وفى السلم:

أمر مع استعلا وعكسه دعا * وفى التساوى فالتماس وقعا

(وقوله لام الامر) هى مكسورة تشبيها لها بلام الجر وفتحها لغة بنى سليم وتسكن كثيرا بعد الفاء والواو قال تعالى: فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى (قوله فتصرف معناه الخ) بيان هذا القول أن الفعل قبل دخول لم كان مضارعا محتملا للحال والاستقبال فلما دخلت لم غيرت معنى المضارع وصيرته يدل على الماضى ولفظ المضارع باق على ما كان عليه قبل لم وهذا قول المبرد (وقوله وقيل تدخل على الماضى الخ) بيانه أن أصل الفعل قبل دخول لم ماض لفظا ومعنى فلما دخلت لم غيرت الفعل وقلبته مضارعا وأبقت المعنى على حاله وهذا هو قول سيبويه لان لم يقم زيد عنده فى رد قول من قال قام زيد (وقوله والمشهور الاول الخ) وجهه ان قلب المعنى أولى من قلب اللفظ ورجح أبو حيان تبعا لأصحابه ما لسيبويه فانظره فى يس على النظم (وقوله الا أن الفعل بعد لما الخ) اعلم ان لم ولما يشتركان فى أمور ويفترقان فى أمور انظر التوضيح (واجزم بإن الخ) بدأ الناظم بإن لانها أصل الجوازم ولذلك اختصت بأمور منها حذف شرطها وجوابها كما فى قوله:

* قالت بنات العم ياسلمى وإن * الخ أى وان كان فقيرا معدما ومنها انها تهمل حملا على لو كقراءة طلحة فاما ترين بسكون الياء واثبات نون الرفع مفتوحة مخففة ومنه الحديث فان لا تراه فانه يراك (وقوله وهى تقع على من يعقل)الاولى أن يقول وهى فى الاصل موضوعة لمن يعقل ثم ضمنت معنى الشرط وهى فى الآية مبتدأ (وقوله وهى تقع على مالا الخ) الاولى أن يقول وهى موضوعة لما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (وقوله وهى بمعنى ما) فتكون حينئذ لغير العاقل وضمنت معنى الشرط وأصلها ما فزيدت عليها ما أخرى فقلبوا ألف ما الاولى هاء كراهية اجتماع لفظين متوافقين وتكرير لفظين مرتين (وقوله نحو قوله ومهما تكن الخ) البيت من الطويل وقائله زهير ومهما اسم شرط مبتدأ وتكن فعل الشرط وفيه ضمير يعود على مهما وبه يسقط استدلال من استدل بهذا البيت على أن مهما حرف لان الضمير لا يعود على الحرف وعند امرىء خبرها ومن خليقة بيان لما وقعت عليه مهما ولا يكون من خليقة اسم كان مجرورا بمن الزائدة لان مهما تبقى بلا رابط فتوجه قول من قال انها حرف والخليقة الطبيعة ولو للمبالغة وخال من أخوات ظن وفاعلها يعود على امرىء والهاء العائدة على الخليقة مفعول أول وجملة تخفى بمعنى تستتر فى محل نصب مفعول ثان بخال وتعلم مجزوم على جواب مهما والمعنى ان طبيعتك التى أنت عليها ولو ظننتها تخفى على الناس فلابد أن يعلمها الناس وهذا المعنى هو المراد بقوله عليه الصلاة والسلام: من أسر سريرة ألبسه الله رداءها. والشاهد فى جزم مهما تكن وتعلم والجملة خبر مهما (وقوله بحسب ماتضاف اليه) فان أضيفت إلى ظرف الزمان كانت ظرف زمان نحو أى وقت تسافر أسافر معك والى ظرف مكان كانت ظرف مكان نحو أى مكان تجلس أجلس وهكذا وهى فى مثال الكودى مفعول مقدم مضافة الى اسم نكرة (وقوله نحو قوله متى تأتنا الخ) تقدم شرح هذا البيت فى البدل فراجعه والشاهد هنا حيث جزمت متى تأتنا على أنه فعل شرط وتجد على أنه جوابه وقد تهمل متى حملا على اذا كقول عائشة الصديقة رضى الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى عليه الصلاة والسلام وقال: مروا أبا بكر فليصل بالناس. قالت ان أبا بكر رجل أسيف وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس فرفعت يقوم على ان متى مهملة

التاسعة إذ ما وهى حرف بمعنى ان العاشرة حيثما وهى ظرف مكان نحو حيثما تذهب أذهب معك الحادية عشر أنى وهى ظرف مكان نحو أنى تجلس أجلس معك وفهم من تمثيله باذما وحيثما انهما لا يجزم بهما الا إذا اقترنا بما كالمثال المتقدم وبإن متعلق باجزم ومفعول أجزم محذوف اختصارا لأنه انما أراد أن يخبر أن هذه الأدوات جازمة ثم ان هذه الأدوات أعنى أدوات الشرط على قسمين حروف وأسماء والى ذلك أشار بقوله :

(وحرف إذما * كإن وباقى الأدوات اسما)

أما ان فلا خلاف أنها حرف وأما اذما فالمشهور انها حرف مثل ان ولذلك اقتصر عليه وباقى الأدوات هى ماعدا إن واذما وهى تسع كلمات وهى كلها أسماء فمنها أسماء ومنها ظروف زمان ومنها ظروف مكان وقد بينت ذلك عند ذكرها فى البيت السابق وإذ ما مبتدأ وحرف خبر مقدم والتقدير واذ ما حرف كإن وانما شبهها بها لأن ان حرف باجماع وهى أم الباب اذ كل أداة مما تقدم لا تقدر إلا بها ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ فى الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال :

(فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما)

يعنى ان كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يسمى الأول شرطا والثانى جزاء ويقال فيه جواب أيضا وفهم من قوله فعلين ان حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين الا ان الجزاء قد يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتى وفهم أيضا من قوله فعلين يقتضين أى يطلبن ان الجزم فى الفعلين بها وهو المشهور وفهم من قوله قدما ويتلو الجزاء

(وقوله التاسعة اذما) الذى فى غالب نسخ المكودى عدم التمثيل لإذما أصلا والذى فى بعضها تمثيله بقول الشاعر :

وانك إذما تأت ما أنت آمر * به تلف من إياه تأمر آتيا

والشاهد فى تأت وتلف فانهما مجزومان باذما (وقوله الا إذا اقترنا بما الخ) أجاز الفراء الجزم بهما دون ما وفى الاشباه والنظائر ان أدوات الشرط بالنسبة الى اقترانها بما ثلاثة أقسام قسم لا يلحقه ما وهو إن وما ومن ومهما وقسم تكون ما شرطا فى عمله وهو اذ وحيث وقسم يجوز لحاق ما له وعدم لحاقها وهو أى ومتى وأين وأنى وأيان ثم ان الناظم أسقط كيفما وإذا مع أن ابن آجروم ذكرهما وأجيب بأن كيفما لا تجزم عند البصريين عدا قطربا وتجزم عند الكوفيين فصاحب الألفية تبع البصريين وصاحب الآجرومية تبع الكوفيين واما إذا فانها لا تجزم مطلقا وانما تجزم فى الشعر كقوله استغن ما أغناك ربك الخ فلذلك تركتا ﴿ قاعدة ﴾ اسم الشرط ان كان ظرفا فهو منصوب على الظرفية ولا اشكال فيه والعامل فيه فعل الشرط وان كان غير ظرف فان كان الفعل الذى دخل عليه لازما نحو من يقم أقم معه أو متعديا مشغولا بغير ضمير اسم الشرط نحو : من يعمل سوءا يجز به . فاسم الشرط مبتدأ وهل الشرط هو الخبر وهو الصحيح وقيل الجواب وقيل هما وان كان متعديا غير مشغول بشىء فاسم الشرط مفعول مقدم نحو : أياما تدعوا. لأنه هنا غير ظرف وان كان الفعل متعديا مشغولا بضمير اسم الشرط جاز فى اسم الشرط كونه مبتدأ أو مفعولا بفعل محذوف يفسره ما بعده نحو من رأيته أكرمه وحكم أسماء الاستفهام كحكم أسماء الشروط فيما ذكر هذا ملخص ما حققوا (وحرف إذما الخ) (قول كدى فالمشهور انها حرف الخ) هذا مذهب سيبويه وقال غير واحد انها ظرف زمان لأنها كذلك كانت قبل اتصال ما بها والأصل عدم التغيير (وباقى الأدوات اسما) أى اتفاقا فيما عدا مهما والا فمهما فيها خلاف الصحيح انها اسم وقيل حرف (قول كدى فمنها أسماء) أى غير ظروف وإلا فالظروف أسماء أيضا (وقوله وحرف خبر مقدم) وقدم الخبر تنكيتا على مذهب المخالف وكان حينئذ متعلق بحرف وهو وان كان جامدا لكنه فى معنى المشتق فيؤول بمحكوم بحرفيتهما وقول المعرب ان حرف مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة ما فيه من معنى الحصر كأنه قال ما اذما الا حرف بمنزلة شر أهر ذا ناب أى ما أهر ذا ناب الا شر غير سديد ولا حاجة اليه (فعلين يقتضين) (قول المكودى يعنى أن كل واحد الخ) أشار بادخال كل إلى بيان عبارة الناظم وان المراد كل واحد من الأدوات يجزم فعلين لا ان جميعها دفعة واحدة يجزم فعلين وانما سمى الأول شرطا لتعليق الجواب عليه ولكونه سببا وعلامة فى وجود الثانى وسمى الثانى جوابا لأنه جىء به مرتبا على الشرط فأشبه الجواب المرتب على السؤال وسمى جزاء لأنه جزاء عن فعل الشرط واختلف فى جملة الشرط والجواب هل الكلام هو مجموعهما أو الثانى فقط والأول قيد له ذهب ابن هشام فى المغنى إلى الأول وهو الذى حققه السيد وشرط الجواب أن يكون مفيدا كالخبر فلو كان غير مفيد فلا يجوز إن يقم زيد يقم فان اتفق الشرط والجواب فى اللفظ لكن فى الجواب معنى يخرجه الى الافادة جاز نحو قوله عليه الصلاة والسلام: فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله. أى فقد حصل له الثواب العظيم الذى يستحقه المهاجرون (وقوله وسيأتى) أى فى قوله واقرن بفا الخ (وقوله وهو المشهور الخ) ورد بأن الجازم كالجار فكما ان الجار لا يعمل فى شيئين فكذلك الجازم وأجيب بأنه لما كان الجازم لتعليق الجواب على الشرط تنزل الشرط والجواب كأنهما شىء واحد فكأن الجازم انما عمل فى شىء واحد وقيل الأدوات عملت فى الشرط والشرط عمل فى الجواب كما ان الابتداء عمل فى المبتدأ والمبتدأ عمل فى الخبر وقيل الشرط عمل فى الجواب والجواب عمل

أن الشرط والجزاء جملتان لأن الفعل يستلزم الفاعل ولأن الجزاء لا يكون إلا متأخرا والشرط لا يكون إلا متقدما فاذا ورد نحو أنت ظالم ان فعلت فليس أنت ظالم جوابا مقدما بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة الشرط وفاعل يقتضين النون وهو عائد على أدوات الشرط وفعلين مفعول يقتضين وشرط خبر مبتدأ مضمر أى أحدهما شرط أو مبتدأ والخبر محذوف أى منهما شرط ويتلو الجزاء جملة فعلية فى موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره يتلوه الجزاء ولا يجوز نصب شرط على البدل من فعلين لأن التابع غير مستوف للمتبوع وانما يجوز الاتباع فيما كان مستوفيا للمتبوع نحو لقيت من القوم ثلاثة زيدا وعمرا وجعفرا ولقيت الرجلين زيدا وعمرا ووسم جملة مستأنفة وجوابا حال من الضمير المستتر فى وسم ثم بين الفعلين اللذين تقتضيهما هذه الأدوات فقال :

(وماضيين أو مضارعين * تلفيهما أو متخالفين)

فهذه أربعة أحوال الأول أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين نحو : وان عدتم عدنا . أو مضارعين نحو قوله تعالى : وان تبدوا ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله . أو الأول ماض والثانى مضارع نحو : من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه . أو الأول مضارع والثانى ماض نحو قوله : من يكدنى بسيء كنت منه * كالشجا بين حلقه والوريد

ومعنى الماضى الواقع شرطا أو جوابا الاستقبال فهو ماض لفظا مستقبل معنى ولذلك تقول ان قام زيد غدا قمت بعد غد وماضيين مفعول ثان بتلفيهما أى تجدهما أو مضارعين أو متخالفين معطوفان على ماضيين فاما الماضى الواقع شرطا أو جزاء فهو فى موضع جزم لأنه مبنى لا يظهر فيه اعراب وأما جزم المضارع فلا اشكال فيه شرطا كان أو جزاء فى الأوجه الأربعة ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء والى ذلك أشار بقوله : (وبعد ماض رفعك الجزا حسن * ورفعه بعد مضارع وهن) يعنى ان الشرط إذا كان ماضيا جاز رفع الجواب كقول زهير : وان أتاه خليل يوم مسألة * يقول لا غائب مالى ولا حرم وفهم من قوله حسن انه كثير ولا يفهم انه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن منه لأنه على الأصل وقوله ورفعه بعد مضارع وهن أى ضعف كقوله :

فى الشرط على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا وقيل الاداة عملت فى الشرط والاداة والشرط عملا فى الجواب بناء على ان الابتداء عمل فى المبتدأ والابتداء والمبتدأ عملا فى الخبر وقيل ان الاداة عملت فى الشرط والجواب جزم بتوهم دخول الاداة عليه كما أن الجر يكون بالتوهم وهذه الأقوال الأربعة مردودة انظر المطولات وفى التصريح بعض الرد (وقوله ان الشرط والجزاء جملتان) هذا لا يفهم من قدما وانما يفهم من قوله سابقا فعلين نعم الذى يفهم من قدما ويتلو هو قوله بعد ولان الجزاء الخ (وقوله وهو عائد على أدوات الشرط الخ) أى من حيث هى اسم أو حرف وتكون جملة يقتضين استئنافية وقول المعرب انها نعت اسم فى البيت قبل غير صحيح لأنه يقتضى ان الذى يطلب فعلين من هذه الأدوات انما هى الأسماء منها دون الحروف وهو باطل (وقوله لأن التابع غير مستوف الخ) التابع هو شرط والمتبوع هو فعلين ولا يكون قد استوفاه الا لو قال شرطا وجزاء (وماضيين أو مضارعين) (قول المكودى نحو قوله من يكدنى الخ) البيت من الخفيف وقائله أبو زيد ومن جازمة ويكد مضارع كاد من أفعال المقاربة فعل الشرط فيه ضمير مستتر اسمها والياء خبرها وبسيء يتعلق به وجملة كنت بفتح التاء لأنه خطاب لشخص يمدحه جواب من والكاف فى كالشجا اسمية بمعنى مثل خبر كان والشجا ما نشب وعلق بالحلق من عظم أو غيره والوريد عرق غليظ فى العنق وإذا كان بين الوريد وموضع مسلك الطعام عظم فلا يقدر الانسان أن يبلع شيئا وهذا كناية عن كون الممدوح ينصر الشاعر ولا يترك أحدا يؤذيه والشاهد فى كون الشرط مضارعا والجواب ماضيا ثم ظاهر النظم التسوية بين الوجوه الأربعة والحق ان الأحسن كونهما معا مضارعين لظهور أثر العامل فيهما ثم ماضيين لاتفاق الجواب والشرط فى اللفظ ثم كون الأول ماضيا والثانى مضارعا لأن فيه الخروج من الضعيف الى القوى وأما كون الأول مضارعا والثانى ماضيا فهو أقلها حتى خصه الجمهور بالضرورة والأولى للمكودى ان يمثل له بالحديث وهو قوله عليه السلام : من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه . لأن الحديث يحسن به الرد على الجمهور وأما الشعر فضرورة وهم يجيزون ذلك فى الضرورة (وقوله فى الأوجه الأربعة الخ) هذا سهو منه رحمه الله والصواب فى الأوجه الثلاثة لأن الوجه الرابع هو كون الشرط والجواب معا ماضيين وفى بعض النسخ بالأوجه الثلاثة (وبعد ماض الخ) (قول المكودى كقول زهير الخ) هو ابن أبى سلمى يمدح هرم بن سنان أحد ملوك العرب وأكرمهم كان يعطى زهيرا عطاء كثيرا وكان يمدحه بقصائد من جملتها قصيدة منها هذا البيت وهو من البسيط وقبله : هو الجواد الذى يعطيك نائله * عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

والهاء فى أتاه يعود على هرم وخليل أى فقير فاعل أتاه مأخوذ من الخلة بفتح الخاء وهى الفقر لان المراد بالخليل الصديق ويكون مأخوذا من الخلة بضم الخاء وهى صفاء المودة لأنه لا كبير مدح فيه ومسألة مصدر سأل ويروى مسغبة أى مجاعة بدل مسئلة وهى أبلغ فى المدح

يا أقرع بن حابس يا أقرع * انك ان يصرع أخوك تصرع وانما حسن الرفع بعد الماضى لعدم تأثير أدوات الشرط فى فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل فى فعل الشرط ورفعك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل والجزا مفعول برفعك وحسن خبر المبتدأ وبعد متعلق بحسن ولا يجوز أن يتعلق برفع لأنه مصدر مقدر بأن والفعل ورفعه مبتدأ وهو مصدر مضاف الى المفعول ووهن فعل ماض فى موضع الخبر عن رفع وبعد متعلق بوهن * واعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا مضارعا أو ماضيا كما سبق وأما الجواب فيكون مضارعا وماضيا كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء والى ذلك أشار بقوله :

(واقرن بفا حتما جوابا لو جعل * شرطا لان أو غيرها لم ينجعل)

يعنى ان جواب الشرط إذا لم يصلح جعله شرطا وهو ان يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء وفهم منه انه إذا صح جعله شرطا لم تدخل الفاء فى الجواب نحو ان يقم زيد قام عمرو أو يقم عمرو أو لم يقم عمرو فهذا كله يصح جعله شرطا وشمل مالا يصلح جعله شرطا الجملة الاسمية مثبتة نحو إن قام زيد فعمرو قائم أو فعلية طلبية أو فعلا غير متصرف أو مقرونا بالسين أو سوف أو قد أو منفية بما أو لن فان هذا كله لا يصلح جعله شرطا وبفا متعلق باقرن وحتما نعت لمصدر محذوف تقديره قرنا حتما وجوابا مفعول باقرن ولو جعل شرط وشرطا مفعول ثان بجعل وفى جعل ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جوابا ولان متعلق بجعل ولم ينجعل جواب لو وهو مطاوع جعل فيتعدى الى واحد لأن المطاوع الذى هو جعل بمعنى صير يتعدى الى اثنين ومفعول ينجعل محذوف تقديره

بالشرط فى يقول فانه مضارع مرفوع وقع جوابا ورفعه حسن لكون الشرط وهو أتى ماضيا ولا نافية وغائب خبر مقدم وما مبتدأ مؤخر ولا الواو حرف عطف ولا لتوكيد النفى وحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان بمعنى أن غيره يظامه فيعفو عمن ظلمه ويقبل عذره وهو اما مبتدأ والخبر محذوف أى ولا عندى حرم أى حرمان أو خبر لمبتدأ محذوف أى ولا هو حرم ولا ممنوع (١) ثم ان المكودى حمل الماضى فى قول المصنف وبعد ماض الخ على الماضى الاصطلاحى والأولى ان المراد بالماضى مايعم الاصطلاحى والمعنوى وهو المضارع المقرون بلم نحو ان لم يقم زيد يقوم عمرو فرفع المضارع حسن أيضا وعلى العموم حمل الموضح كلام الناظم (وقوله كقوله يا أقرع الخ) البيت من الرجز وقائله جرير وأقرع منادى ويجوز ضمه وفتحه لانه من أفراد قوله ونحو زيد ضم وافتحن الخ ويا أقرع الثانى توكيد لفظى له ويتعين فيه البناء على الضم لأنه مفرد علم غير موصوف بابن والكاف اسم ان وجملة الشرط والجواب خبرها على قول والشاهد فى رفع تصرع الثانى وهو ضعيف لكون الشرط مضارعا والمعنى كل مافعلوه بأخيك كأنهم فعلوه بك فان قتلوا أخاك فكأنهم قتلوك (وقوله لعدم تأثير أدوات الخ) أى فكما لا تؤثر فى لفظ الشرط فالمناسب أن لا تؤثر فى لفظ الجواب (وقوله لتأثير العامل الخ) أى الأداة وحيث أثر فى الأول فالمناسب أن يؤثر فى الثانى ﴿ فان قلت ﴾ ما وجه رفع المضارع حينئذ فى الصورتين ﴿ قلت ﴾ قال سيبويه الجواب محذوف والمضارع المرفوع مؤخر من تقديم والاصل فى البيت السابق يقول لا غائب مالى ولا حرم ان أتاه فيكون الجواب محذوفا والمضارع المرفوع دل عليه وقال الكوفيون والمبرد بل المضارع المرفوع هو الجواب ولكن يكون على حذف الفاء وكلا التخريجين منتقض انظر التصريح (وقوله لانه مصدر مقدر بان الخ) أى ومعمولاته لا تتقدم عليه لان أن موصول وهنا المعمول مقدم ومعمول الموصول الحرفى لا يتقدم عليه والمعمول هنا تقدم ﴿ لا يقال ﴾ ان حسن صفة مشبهة وهى لا تعمل فى متقدم وقد مر * وسبق ماتعمل فيه يجتنب * والمعمول هنا متقدم ﴿ لأنا نقول ﴾ منع التقديم فما عملها فيه بالحمل على اسم الفاعل وأما عملها فى الظرف كماهنا أو الجار والمجرور فلما فيهما من رائحة الفعل والفعل يتقدم عليه معموله فكذلك ما أشبهه (واقرن بفا الخ) (قوله كدى لم تدخل الفاء فى الجواب الخ) عدم جواز الدخول أصلا لا يفهم من الناظم بخصوصه بل الذى يفهم منه عدم وجوب الدخول وهل يجوز الدخول أم لا يبقى على عمومه وصرح ابن الناظم بأنه يصح دخولها على مايصح جعله شرطا واستدل عليه بنحو قوله تعالى : ومن يؤمن بربه فلا يخاف . فان المضارع المنفى بلا يصح جعله شرطا ومع ذلك قرن بالفاء ومنه قوله تعالى : ومن عاد فينتقم الله منه. والحق أن الجواب الذى يصح أن يقع شرطا لا يقترن بالفاء أصلا ولهذا أخرج المكودى عبارة المصنف عن ظاهرها وما استدل به يؤول بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره فهو لا يخاف وكذلك فهو ينتقم والجملة فى محل جزم جواب الشرط (وقوله مثبتة) الصواب الاطلاق لأن الجملة الاسمية لا يصح جعلها شرطا مثبتة أو منفية (وقوله أو فعلية طلبية) مثلها قوله تعالى : ان كنتم تحبون الله فاتبعونى . وباقى الأمثلة فى التوضيح وانما وجب الاقتران بالفاء فيما لا يصلح أن يكون شرطا لأن الجزم الذى يحصل فيه الربط فقد فى اللفظ فأتى بالفاء لتفيد الربط والسببية وان الجواب مرتب على الشرط وخصت بذلك لأنها للترتيب بلا فصل والجواب مرتب على الشرط بتعقيب لكن يقال الماضى لا يؤثر فى لفظه الجازم فلم لا تدخل الفاء عليه إذا كان جوابا (وقوله لأن المطاوع) بفتح الواو اسم مفعول (وقوله تقديره

---

(١) إعراب بيت زهير وتقديره هنا غير مافى شواهد ابن عقيل فتدبر .

لم ينجعل شرطا * ثم اعلم أن الجواب الذي لا يصلح جعله شرطا قد يلفى مقرونا باذا والى ذلك أشار بقوله :

(وتخلف الفاء اذا المفاجأه * كإن تجد إذا لنا مكافأه)

يعني أن اذا التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها فيصدر بها الجواب الذي لا يصلح جعله شرطا كما يصدر بالفاء وذلك لشبه اذا المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولا بل تقع بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقولك إن تجد اذا لنا مكافأة ومثله قوله عز وجل: وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذاهم يقنطون. وفهم من قوله وتخلف أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة في موضع الفاء واذا فاعل بتخلف وهي مضافة للمفاجأة والفاء مفعول مقدم على الفاعل وان تجد شرط وجوابه اذا وما بعدها والمكافأة المجازاة مصدر كافأت الرجل أي جازيته ثم قال :

(والفعل من بعد الجزا إن يقترن * بالفا أو الواو بتثليث قمن)

يعني أنه اذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه الجزم والنصب والرفع ويعني بالفعل الفعل المضارع والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك ان يقم زيد يخرج عمرو ويذهب جعفر بجزم ويذهب ونصبه ورفعه فالجزم بالعطف على فعل الجزاء والنصب باضمار إن بعد الفاء أو الواو والرفع للاستئناف به ومثال الفاء قوله عز وجل: يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء. قرىء في السبع بالجزم والرفع وقرىء في الشاذ بالنصب ومثال الواو قول الشاعر :

فان يهلك أبو قابوس يهلك * ربيع الناس والبلد الحرام
ونأخذ بعده بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام

يروى ونأخذ بالجزم والنصب والرفع وفهم من قوله من بعد الجزا ان ذلك بعد الجزاء كيفما كان فعلا كان أو جملة خلافا للشارح في تخصيصه بالفعل المضارع بدليل قوله عز وجل: فهو خير لكم ويكفر. والفعل مبتدأ ونعته محذوف أي الفعل المضارع وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم وذلك لا يكون في الافعال الا في المعرب منها وهو المضارع وان يقترن شرط وبالفاء متعلق بيقترن وقمن خبر المبتدأ وبتثليث متعلق بقمن ومعنى قمن حقيق وجواب الشرط على هذا الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه والتقدير الفعل قمن بتثليث أن يقترن بكذا فهو قمن الا أن في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارع وهو قليل ويحتمل أن يكون قمن خبر مبتدا محذوف والجملة من المبتدا والخبر جواب الشرط الا أن في هذا الوجه حذف

(لم ينجعل جوابا الخ) هكذا في غالب النسخ وهو سبق قلم والصواب لم ينجعل شرطا وكذلك يوجد في بعض النسخ قال المعرب وجملة لو جعل في محل نصب نعت الجوابا (وتخلف الفاء) (قول المكودي وفهم من قوله وتخلف الخ) كما يفهم منه ذلك يفهم منه انه لا يجمع بينهما قالوا الا إن قصد التأكيد نحو فاذا هي شاخصة ويؤخذ منه أيضا أن الرابط اذا نفسها لا فاء مقدرة قبلها وهو الاصح ثم ان الجمهور على ان الفاء لمجرد الربط والجواب ما بعدها ولذا قال الزواوي :

والفاء للجواب قل للربط * ولا تقل فيها جواب الشرط

وقيل هي الجواب فقط وقيل هي مع ما بعدها (والفعل من بعد الجزا إن يقترن الخ) (قوله كذى والجزاء أن يكون بالفعل المضارع الخ) تبع في هذا الشارح المصرح بأن كلام الناظم خاص بالعطف على الجواب الواقع فعلا مضارعا وان كان غيره فلا يجوز الأوجه الثلاثة بل يتعين الجزم وسيأتي المكودي آخرا والصواب ما يأتي له من الاطلاق فما كان ينبغي أن يتبع الشارح في أول التقرير (وقوله والنصب باضمار أن بعد الفاء الخ) أي وان مضمرة وجوبا ﴿ان قلت﴾ هذا ليس من المواضع المارة التي تضمر أن فيها ﴿قلت﴾ أجيب بأن الجواب الواقع بعد الشرط لم يتحقق وقوعه فاشبه جواب الاستفهام فكما أن ذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الاستفهام ينصب بان مضمرة وجوبا فكذلك الفعل الواقع بعد الفاء الواقعة بعد جواب الشرط ينصب بها فهو من أفراد أو طلب لكن لما كان الطلب في الاستفهام ظاهرا وجب النصب ولم يجز غيره ولما كان في هذا غير ظاهر جاز غيره (وقوله قرىء في السبع بالجزم الخ) قرأ جمهور السبعة بالجزم وقرأ عاصم وابن عامر بالرفع وقرأ ابن عباس والاعمش في الشاذ بالنصب وبهذه الآية والقراءة فيها تعلم أن ما اقتضاه المصنف من التسوية بين الوجوه الثلاثة باطل بل الجزم أرجح ثم الرفع ثم النصب (وقوله قول الشاعر فان يهلك الخ) البيتان من الوافر وقائلهما النابغة يمدح النعمان بن الحرث الاصغر وأبو قابوس كنية النعمان وهو فاعل يهلك ويهلك الثاني جواب الشرط وربيع فاعل يهلك الثاني والناس مضاف اليه ثم في هذا الكلام استعارة تصريحية وذلك أنه شبه أبا قابوس بالربيع في كثرة الخير وبحرمة الشهر الحرام في كون من تعلق به يحترم ثم انه أطلق اسم المشبه به الذي هو الربيع والشهر الحرام على المشبه الذي هو أبو قابوس ففي كل منهما استعارة تصريحية والشاهد في ونأخذ حيث روي بالاوجه الثلاثة والوزن يقبل ذلك والذناب بكسر الذال المعجمة عقب كل شيء وأجب الظهر أي مقطوع سنام الظهر وأجب الظهر

الفاء من الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر وفى بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه وقمن خبر فتثليث هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء فان وقع المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين الشرط والجزاء فقد أشار اليه بقوله :

(وجزم ونصب لفعل إثر فا * أو واو ان بالجملتين اكتنفا)

يعنى أن الفعل المضارع اذا وقع بعد الفاء أو الواو بين الشرط والجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه باضمار أن فمثال الجزم بالعطف على فعل الشرط إن يقم زيد ويخرج عمرو أكرمك ومثال النصب قول الشاعر :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

وانما لم يجز فيه الرفع كما جاز فى التأخر لان الرفع على الاستئناف ولا يمكن فى الواقع بين الشرط والجزاء وجزم مبتدأ وأو نصب معطوف عليه وسوغ الابتداء بالنكرة التفصيل ولفعل متعلق بنصب وهو مطلوب أيضا لجزم فهو من باب التنازع وإثر ظرف فى موضع النعت لفعل وأو واو معطوف على فا وان شرط وفعل الشرط اكتنفا وبالجملتين متعلق باكتنفا واكتنفا مبنى للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل فان الجملتين اكتنفتا وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(والشرط يغنى عن جواب قد علم * والعكس قد يأتى إن المعنى فهم)

يعنى انه اذا علم الجواب أغنى عن ذكره الشرط نحو أنت ظالم ان فعلت فجواب ان محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكذلك اذا علم الشرط أغنى عنه الجواب كقوله : فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام أى وإلا تطلقها فحذف فعل الشرط للعلم به وفهم من قوله قد علم انه اذا لم يعلم واحد منهما لم يجز الحذف وفهم من قوله قد يأتى ان حذف الشرط أقل من حذف الجواب والشرط مبتدأ وخبره يغنى وعن جواب متعلق بيغنى وقد علم فى موضع النعت لجواب والعكس مبتدأ وقد يأتى خبره وان شرط والمعنى مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره فهم وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم) يعنى انه اذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الاخير منهما

كلاهما مجرور الأول نعت لعيش والثانى مضاف اليه وأجب وان أضيف الى الظهر فهو باق على تنكيره لانه وصف والجر فيهما أحسن الوجوه وسنام اسم ليس وخبرها له والجملة تفسيرية لاجل الظهر والمعنى إن يهلك النعمان يذهب جميع الخير معه كما يذهب معه الأمان ولا يبقى بعده الا أقل العيش وأقبحه مثل البعير المقطوع السنام فلا فائدة فيه (وقوله وهو مخصوص بضرورة الخ) كقوله: * من يفعل الحسنات الله يشكرها * أى فالله يشكرها قيل ويجوز على ندور فى النثر كقوله عليه السلام لأبى بن كعب لما سأله عن اللقطة: فان جاء صاحبها والا استمتع بها. رواه البخارى فينئذ يكون هذا الوجه مساويا لما قبله والظاهر الوجه الثالث ان صحت نسخة الفاء ولم يتكلم على ما يتعلق به من بعد الجزا وجعله المعرب متعلقا بيقترن وهو سهو لان معمول الشرط لا يتقدم عن الاداة والظاهر انه متعلق بمحذوف نعت للفعل والتقدير والفعل المضارع من بعد الجزاء (وجزم او نصب لفعل الخ) (قول كدى باضمار أن) أى وجوبا تنزيلا للشرط منزلة الاستفهام فى عدم تحقق الوقوع والتشبيه فيه اظهر مما إذا تأخر الفعل عن الجواب ولم يأت المكودى بمثال ومثاله ان يقم زيد ويخرج عمرو أقم فيجوز فى ويخرج الجزم والنصب دون الرفع ويوجد فى بعض نسخ المكودى البيت الذى استشهد به الموضح ونصه :

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه * ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

وفى تقديم الناظم الجزم على النصب اشارة الى أن الجزم أولى من النصب وهو كذلك (قوله ولا يمكن فى الواقع بين الشرط والجزاء) هكذا فى غالب النسخ وفى بعضها ولا يمكن الا فى الواقع بعد الشرط والجزاء والمعنى واحد وانما منع الرفع بين الشرط والجزاء لان الشرط والجزاء منزلان منزلة شىء واحد فلا يفصل بينهما الا بما اغتفر الفصل به بين المتلازمين (ان بالجملتين اكتنفا) بالباء المفعول فمعنى اكتنف أى حفظ وصين بالجملتين الشرط والجواب ولا يحفظ بهما الا ان تقدمت احداها وتأخرت الاخرى وهذا أولى الوجوه التى يجاب بها عن الناظم (والشرط يغنى الخ) (قول كدى نحو أنت ظالم الخ) هذا المثال مما يجب فيه حذف الجواب لتقدم ما هو جواب فى المعنى لا مما يجوز فقط وهذا مذهب البصريين وقال الكوفيون ان ما تقدم هو الجواب لا دليل الجواب فلا حذف حينئذ ويشترط فى حذف الجواب شرط آخر مع شرط علمه وهو أن يكون فعل الشرط ماضيا (وقوله كقوله فطلقها الخ) البيت من الوافر وقائله الاحوص وهذا البيت من قصيدة منها البيت المتقدم فى النداء مع قصة وهو: سلام الله يا مطر عليها . الخ والفاء فى فطلقها عاطفة والثانية سببية والتاء المفتوحة اسم ليس وبكفء خبرها والشاهد فى الاحيث حذف فعل الشرط والتقدير والا تطلقها وحذف لدليل وهو قوله قبل فطلقها ويعل جواب مجزوم بحذف الواو والحسام فاعله وهو السيف القاطع أو رأسه الذى يضرب به ومفرقك بالنصب مفعوله وفى القاموس مفرق على وزن مقعد ومجلس وسط الرأس الذى فيه الشعر (وقوله ان حذف الشرط أقل الخ) هذا المفهوم صحيح خلاف ما يقتضيه الموضح من التسوية بينهما وانما

واستغنيت بجواب المتقدم فتقول اذا قدمت الشرط وأخرت القسم إن يقم زيد والله أكرمه واذا قدمت القسم قلت والله إن قام زيد لأكرمنه هذا هو الذى ذكره اذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج الى الخبر وأما اذا تقدم عليهما ما يحتاج الى الخبر فقد أشار اليه بقوله:

(وان تواليا وقبل ذو خبر * فالشرط رجح مطلقا بلا حذر)

وشمل قوله ذو خبر المبتدأ وذو أصله المبتدأ كاسم كان فتقول زيد والله ان يقم أكرمه فتستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم وان كان القسم متقدما على الشرط وانما رجح الشرط وان كان متأخرا لأنه عمدة الكلام والقسم توكيد للكلام وفهم من قوله رجح انه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول زيد والله ان يقم لأكرمنه وفهم من قوله مطلقا ان الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله بلا حذر تتميم للبيت بصحة الاستغناء عنه ولدى متعلق باحذف ومعناه عنده وجواب مفعول باحذف وما موصلة وصلتها أخرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره أخرته وان تواليا شرط وذو خبر مبتدأ وخبره قبل والجملة فى موضع الحال من الضمير فى تواليا ولذلك دخلت عليها الواو والفاء جواب الشرط والشرط مفعول مقدم برجح ومطلقا حال من الشرط وبلا حذر متعلق برجح ثم قال:

(وربما رجح بعد قسم * شرط بلا ذى خبر مقدم)

يعنى انه قد يرجح الشرط المتأخر وان لم يتقدم ذو خبر فتقول والله إن يقم زيد أكرمه ومنه قوله:

لئن منيت بنا فى يوم معركة * لاتلفنا عن دماء القوم ننتفل

وفهم من قوله وربما رجح بعد قسم أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقدم ذى خبر قليل ﴿ تكملة ﴾ لم يذكر الناظم فى هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فانه ذكر حروفه مع حروف الجر فى بابها وذكر بعض أحكامه فى باب المبتدأ وفى باب ان وفى هذا الباب.

﴿ فصل لو ﴾

انما ذكر لو عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن ومع كونها حرف امتناع هى أيضا شبيهة بأدوات الشرط فى احتياجها الى جواب

كان حذف الجواب أكثر لان الحذف من الاواخر أكثر من الاوائل ولان دلالة السبب على المسبب أقوى من العكس (وان تواليا) (قول كدى لانه عمدة الكلام الخ) معنى كونه عمدة ان الكلام مبنى عليه اذ هو الخبر والخبر لايكون الا عمدة وأما القسم فيصح الاستغناء عنه فهو فضلة (وقوله سواء تقدم الخ) هذا وان كان مأخوذا من الاطلاق لكنه غير مراد لان الشرط اذا تقدم وجب الاكتفاء بجوابه وكان هو قوله واحذف لدى اجتماع الخ وانما محل هذا البيت الذى تظهر فيه الفائدة ان تأخر الشرط وتقدم القسم اذا علمت هذا فالاطلاق فى النظم ضائع على انه يقال انه مضر (وقوله تتميم للبيت الخ) قيل بل هو رد على من يوجب اعتبار الشرط أبدا اذا تقدم ذو خبر دون القسم قالوا وابن مالك بنفسه فى التسهيل والكافية نص على الوجوب وخالف ذلك هنا والحذر بالذال المعجمة الاحتراز والخوف (وربما رجح الخ) (قول المكودى ومنه قوله لئن الخ) البيت من البسيط وقائله الاعشى واللام موطئة للقسم وان حرف شرط ومنيت فعل الشرط مبنى للمفعول بمعنى ابتليت والتاء هو النائب عن الفاعل وفى يوم متعلق بمنيت والمعركة موضع القتال وفى بعض النسخ عن غب معركة والغب بكسر الغين آخر القتال ولا نافية وتلفنا مضارع مجزوم بحذف الياء على انه جواب الشرط وفيه الشاهد حيث راعى الشرط وان تأخر ولو راعى القسم لقال لاتلفينا بالياء لانه مرفوع وجملة ننتفل بالفاء فى محل نصب مفعول ثان لتلفنا ومفعوله الاول ما وفاعله المخاطب والمعنى ان ابتلاك الله بنا فى يوم القتال لاتجدنا منتفلين أى متنصلين ومتبرئين عن سفك دماء القوم بل لانكل ولاتفتر همتنا عن قتالهم حتى نستأصلهم عن آخرهم ثم ان قول الناظم وربما رجح الخ يحتمل احتمالين أحدهما أن تقول هذا تقييد لقوله سابقا فهو ملتزم كأنه قال فهو ملتزم غالبا ومن غير الغالب عدم لزوم ذلك فهو الذى صرح به فى قوله وربما رجح الخ وهو الذى حمله عليه المكودى فيكون الناظم تابعا للفراء الذى يقول ان ذلك غير لازم بل غالب ثانيهما أن يكون أولا حكى ما للجمهور وان ذلك لازم وآخرا حكى قولا مرغوبا عنه وهو قول الفراء فيكون قوله فهو ملتزم على اطلاقه وهذا احتمال هو الصواب الذى يدل عليه كلام الناظم فى شرح العمدة (قوله فى باب المبتدأ) فى قوله وفى نص يمين ذا استقر (وقوله فى باب ان) وحيث ان ليمين مكمله مع قوله بعد اذا فجاءة أو قسم وأما ما ذكره هنا ففى قوله واحذف لدى اجتماع والله أعلم.

﴿ فصل لو ﴾

فصلها عن الباب قبلها لانها غير جازمة (قول المكودى ومع كونها الخ) هذا مستأنف جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له أنت قلت إنها تكون شرطية كإن مع انها تكون امتناعية أيضا وقد ذكرها الناظم معا فما وجه ذكر الامتناعية فاجاب بقوله ان كانت شرطية فهى كإن وان

ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدرية نبه على مراده فقال : (لو حرف شرط فى مضى) يعنى ان لو حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتسمى لو هذه امتناعية لأنها تدل فى الغالب على امتناع الشىء لامتناع غيره نحو لوقام زيد لقام عمرو فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. فالماضى فى هذا الباب على معناه من المضى بخلافه فى باب أدوات الشرط فلذلك تقول لوقام زيد أول أمس لأكرمته أمس وقد تدخل على المستقبل معنى والى ذلك أشار بقوله :

(ويقل * إيلاؤها مستقبلا لكن قبل)

وكان حقها أن لايليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل: وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم. وشمل قوله مستقبلا الماضى فى اللفظ كالآية الكريمة والمضارع فى اللفظ نحو لو يقوم زيد غدا لأكرمته فلو مبتدأ وحرف شرط خبره وفى متعلق بشرط وإيلاؤها فاعل يقل وهو مصدر مضاف الى المفعول ومستقبلا مفعول ثان بإيلاؤها ثم قال :

(وهى فى الاختصاص بالفعل كإن) يعنى انها تختص بالفعل كما تختص به إن وفهم من تشبيهه لها بإن أن الفعل يليها ظاهرا

كانت امتناعية فهى شبيهة بادوات الشروط أيضا فى احتياج كل للجواب فلذلك ذكرهما معا عقب الجواز لكن كلامه يقتضى ان الامتناعية غير شرطية معنى مع انها شرطية أيضا فى المعنى وهو الذى صرح به بنفسه فى شرح قول الناظم لو حرف شرط فى مضى حيث قال يعنى ان لو حرف شرط الى أن قال وتسمى لو هذه امتناعية وأجاب عنه بعض شيوخنا بان الامتناعية شرطية معنى ولا تسمى شرطية اصطلاحا فكلامه أولا فى الشرطية اصطلاحا وثانيا فى الامتناعية اصطلاحا فيكون كلامه فى غاية الظهور اه ومايوجد فى بعض النسخ من قوله ومع كونها شرطية فهى حرف امتناع وهى أيضا شبيهة بأدوات الشرط فيه التناقض بين كونها شرطية مع كونها شبيهة بادوات الشروط (وقوله ولما كانت لو الخ) الحق ان أقسام لو ستة جمعها سيدى محمد بن عبدالسلام بنانى فى قوله :

تمن وتقليل وعرض ومصدر * وتعليق ماض ثم مستقبل بدا

فمثال التمنى: فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين. ومعنى الكرة الرجوع الى الدنيا ومثال التقليل تصدقوا ولو بظلف محرق ومثال العرض لو تنزل عندنا ومثال كونها مصدرية والغالب وقوعها بعد ود: يود أحدهم لو يعمر ألف سنة. فيؤول لو يعمر بالتعمير وهى مرادفة لان المصدرية فى المعنى والسبك الا انها لاتنصب ولا جواب لها وهذه الاربعة لم يتعرض لها الناظم لقلتها والخامسة أن تكون شرطية امتناعية وهى المشار اليها بقوله لو حرف شرط فى مضى ولا يليها الاماض لفظا ومعنى أو معنى فقط كما يأتى فى قوله وان مضارع تلاها صرفا الخ لان ذلك من تتمة الكلام على لو الامتناعية وليست حينئذ شبيهة بإن لان الامستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط والسادسة أن تكون شرطية غير امتناعية ولا يليها الامستقبل وتكون حينئذ شبيهة بإن فى المعنى الا أن إن جازمة ولو غير جازمة وهذه هى الآتية فى قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا (لو حرف شرط فى مضى) (قول كدى على تعليق فعل) وهو الجواب بفعل أى على فعل وهو الشرط (وقوله على امتناع الشىء) وهو الجواب لامتناع غيره وهو الشرط فيؤخذ من المكودى ان مضمون الجواب ممتنع لاجل امتناع مضمون الشرط وهو الحق وقيل ان لو الامتناعية تدل على معنى امتناع الشرط دائما ولا تدل على امتناع الجواب دائما وهو الذى فى الموضح وقيل لاتدل على امتناع شرط ولا جواب وكلا القولين الأخيرين مرغوب عنه وتسمية الناظم للو الامتناعية شرطية حيث قال لو حرف شرط باعتبار المضى والافنى الاصطلاح لايقال لها الا امتناعية (وقوله وقد تدخل الخ) ان أراد بقوله وقد تدخل الذى جعله توطئة لقوله ويقل ايلاؤها مستقبلا ان لو الامتناعية تدخل على المستقبل معنى كان غير صحيح ومناقضا لقوله بعد وان مضارع تلاها الخ لان لو الامتناعية لايليها مستقبل معنى أصلا وان وليها مضارع فى اللفظ وجب تأويله بالماضى كما يأتى وان أراد بقوله وقد تدخل لا بقيد كونها امتناعية لتعليق الماضى فهو صحيح ويكون الناظم تكلم على قسمى لو كما هو الصواب لكن الواجب حينئذ حذف قوله بعد وكان حقها أن لايليها المستقبل الخ لانها اذا كانت شرطية غير امتناعية فالواجب أن يليها المستقبل وان وليها الماضى أول بالمستقبل والحاصل أن المكودى تبع فى كلامه أولا وآخرا المرادى وفيه من التناقض مالا يخفى كما علمت وأما كلام الناظم فى قوله ويقل ايلاؤها مستقبلا فالصواب حمله على لو الشرطية غير الامتناعية وتكون ايلاؤها عائدة على لو حرف شرط لايفيد كونها فى الماضى فيكون تكلم على الاستعمالين معا الا أن استعمال لو فى الامتناع كثير وفى الشرط دون امتناع قليل ويكون الناظم عبر عن قلتها بقلة ايلائها المستقبل لانه يلزم من قلة ايلائها المستقبل قلتها فى نفسها (قول كدى ومن ذلك قوله عز وجل وليخش الخ) انما وجب تأويل الماضى فى الآية بالمستقبل لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل موتهم وترك أولادهم وأما ان ماتوا وتركوا أولادهم فلا يمكن خطابهم وخوفهم ولذا أول فى المغنى وتبعه الازهرى تركوا بشارفوا أن يتركوا وقد رد التأويل أبو حفص سيدى عمر الفاسى (وهى فى الاختصاص بالفعل كإن) الضمير يعود على لفظ لو بقسميها المذكورين وقول بعض كما يعود عليهما يعود على المصدرية صحيح فى نفسه لان المصدرية لايليها الا الفعل أيضا

ومضمرا كما يلى إن فتقول لو زيد قام لأكرمته فيكون زيد فاعلا بفعل مضمر يفسره قام كما تقول ان زيد قام فأكرمه ومنه قولهم لو ذات سوار لطمتنى ثم ان لو تخالف إن فى جواز وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها والى ذلك أشار بقوله : (لـكن لو أن بها قد تقترن)

يعنى ان لو تخالف ان فى جواز وقوع أن بعدها كقوله تعالى : ولو انهم صبروا حتى تخرج اليهم . وهو كثير واختلف فى موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف وفهم من قوله لـكن انها فى موضع رفع بالابتدا والخبر محذوف لاستدراكه بلـكن إذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل ولو اسم لـكن وأن مبتدأ وخبره قد تقترن وبها متعلق بتقترن والجملة خبر لـكن ثم قال :

(وان مضارع تلاها صرفا * إلى المضى نحو لو يفى كفى)

يعنى ان لو قد يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه الى المضى كقوله لو يفى كفى أى لو وفى كفى ومن ذلك قوله :

لو يسمعون كما سمعت كلامها * خروا لعزة ركعا وسجودا

أى لو سمعوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضى هى الامتناعية لا لو الشرطية لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضى لأصالته فى الاستقبال بل يؤول معها الماضى بالاستقبال ومضارع فاعل بفعل مضمر يفسره تلاها وصرفا جواب ان وإلى المضى متعلق بصرفا .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

إنما ذكر هذه الأحرف هنا لأنها من جملة أدوات الشرط لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بأما فقال : (أما كمهما يك من شىء) يعنى أن موضع أما صالح لمهما يكن من شىء لأن معناها كمهما يك من شىء لأن أما حرف ومهما يك من شىء اسم وفعل ومتعلقه ولما علم أنها نابت عما ذكر

لـكن لا يمكن دخولها فى كلام الناظم لأن المصدرية لم يتقدم لها ذكر (قول المـكودى ومضمرا كما يلى إن الخ) هذا خلاف مذهب البصريين فانهم فرقوا بين إن ولو فى هذا قال أبو حيان والقياس يقتضى الفرق واستشهد على الفرق بشواهد منها قوله تعالى : قل لو أنتم تملـكون خزائن رحمة ربى . الآية (وقوله ومنه قولهم لو ذات سوار الخ) فذات فاعل بفعل محذوف يفسره لطمتنى والتقدير لو لطمتنى ذات سوار وهذا مثل يضرب لمن استحقره من هو دونه وأول من قاله حاتم الطائى الجواد المشهور حين لطمته جارية وهو السيد عند بعض العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرت حاتما بأن يفصد ناقة لها لتشرب دم فصدها فنحرها فقيل له لم فعلت هذا فقال هذا فصدى فلطمته الجارية والمعنى لو لطمتنى الحرة لأنها هى صاحبة السوار لهان ذلك على لأن الاماء عند العرب لا تلبس السوار ﴿ فان قلت ﴾ إذا كان أول من قاله حاتم فلم جمع كذى الضمير فى ومنه قولهم ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن العرب لما تلقوا هذا المثال بالقبول وصاروا يستعملونه فكأنهم قالوه (لـكن لو أن بها قد تقترن) (قول كذى وهو كثير) أشار بهذا إلى أن قد وان دخلت على المضارع فى قد تقترن فهى للتحقيق لوروده فى القرآن كثيرا قال تعالى : ولو أنهم آمنوا . ولو أنا كتبنا عليهم . ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به . (وقوله فقيل مبتدأ) اختلف القائلون بالابتدائية فمنهم من قال هذا المبتدأ لا خبر له لاشتمال جملة الصلة على المسند والمسند اليه ومنهم من قال ان الخبر محذوف ويقدر مقدما أى ولو ثابت صبرهم والحق أن الخبر محذوف ولـكنه يقدر مؤخرا أى ولو صبرهم ثابت (وقوله وقيل فاعل) فيقدر حينئذ ولو ثبت صبرهم (وان مضارع تلاها صرفا) كان ينبغى له أن يقدم هذا البيت ويذكره عند قوله لو حرف شرط فى مضى لأنه من تتمات لو الشرطية الامتناعية وقدمه الموضح هناك تنكيتا عليه (قول المـكودى ومن ذلك قوله لو يسمعون الخ) البيت من الـكامل وقائله كثير عزة والواو فى يسمعون الفاعل عائدة على الرهبان المذكورين قبل والـكاف فى كما اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق وما مصدرية وخروا جواب لو الامتناعية ومعناه سقطوا وركعا جمع راكع حال من الواو فى خروا وسجودا جمع ساجد معطوف على ركعا والمعنى لو سمع الرهبان كلامها سماعا مثل سماعى إياه خروا لعزة فى حال كونهم راكعين وساجدين والقياس أن يقول لها بدل لعزة لأنها تقدم التصريح بها لـكنه أظهرها هنا تلذذا بذكرها والشاهد فى يسمعون فانه مضارع لفظا ومعناه الماضى لأن لو الامتناعية لا يليها إلا الماضى لفظا ومعنى أو معنى كما هنا (قوله هى الامتناعية الخ) كلامه يقتضى أن لو الامتناعية غير شرطية وهو كذلك اصطلاحا وأما فى المعنى فيقال لها شرطية كما مر (وقوله لأن لو الشرطية) أى غير الامتناعية وهذا الحكم الذى قال صحيح ولم يتعرض الناظم لما تجاب به لو وقد ذكره الموضح مستوفى والله أعلم .

﴿ أما ولولا ولوما ﴾

(قول المـكودى إنما ذكر هذه الأحرف الخ) الأولى فى مناسبة ذكرها عقب لو أن يقول ان هذه الأحرف شبيهة بلو فى كونها غير جازمة ومحتاجة للجواب (أما كمهما يك من شىء) (قول كذى يعنى ان موضع اما صالح الخ) أشار بهذا إلى أن وجه الشبه كون مهما يكن من شىء صالحا أن يجعل فى موضع اما وليس المراد أن الأصل مهما يكن من شىء ثم حذف ما ذكر ثم جعلت أما فى موضعه

نبه على ما تجاب به فقال : (وفا * لتلو تلوها وجوبا ألفا)

يعنى أن الفاء تدخل على تالى تاليها نحو أما زيد فقائم والأصل مهما يكن من شىء فزيد قائم ولما حذفوا أداة الشرط وفعله وقامت أما مقامهما كرهوا أن تلى الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جوابا إصلاحا للفظ وفهم من قوله لتلو تلوها أن الفاء لا تلى أما وانه لا يفصل بين أما والفاء الا بشىء واحد ويشمل المبتدأ نحو أما زيد فقائم والخبر نحو أما قائم فزيد والمفعول نحو قوله تعالى : فأما اليتيم فلا تقهر. والظرف نحو أما اليوم فزيد قائم والمجرور نحو أما فى الدار فزيد قائم وأما مبتدأ وخبره كمهما يك من شىء وفا مبتدأ وخبره الفا ولتلو متعلق بالفا ومعنى تلو تال ووجوبا نصب على الحال من الضمير فى الفا وتجوز فى قوله وجوبا وانما ذلك فى الأكثر ولذلك قال :

(وحذف ذى الفا قل فى نثر إذا * لم يك قول معها قد نبذا)

يعنى أن الفاء المجاب بها اما تحذف فى النثر قليلا كقوله عليه الصلاة والسلام: أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله تعالى. وفهم منه أنه يكثر فى النظم كقول الشاعر : أما القتال لا قتال لديكم * ولكن سيرا فى عراض المواكب
وفهم أيضا من قوله إذا لم يك قول معها قد نبذا أى طرح وكنى به عن الحذف .

وانما احتجنا لهذا ليلائم قوله بعد لا ان معناها الخ لكن هذا ينافيه قول المكودى بعد والأصل مهما يكن من الخ لأنه صريح فى أن الأصل مهما ثم قامت مقامها أما ففى هذا الكلام اشكال على كل حال وأما هذه المفتوحة الهمزة حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا (وقوله نبه على ما تجاب الخ) الأولى أن يقول نبه على وجوب اتيان الفاء بعدها لتضمنها معنى الشرط والا فالناظم لم يتكلم على جوابها أصلا (وفا لتلو تلوها وجوبا ألفا) (قوله كدى والأصل مهما الخ) مهما مبتدأ ويكن مضارع كان التامة وفاعلها شىء مجرور بمن الزائدة بناء على قول الفارسى بجواز زيادة من فى الايجاب ويلزم عليه خلو المبتدأ من رابط والصواب ان فاعل يكن عائد على مهما وهو الرابط بين المبتدأ والخبر ومن شىء بيان لهما وفائدة البيان بشىء خصوصا لأنه عام والا فلا يقدر فى كل مقام بل يقدر البيان فى كل مقام بحسبه فيقدر فى نحو قوله تعالى : فأما ان كان من المقربين . الآية مهما يكن من وفاة أحد ان كان من المقربين فروح الآية وفى نحو قول المصنفين أما بعد مهما يكن من بعد البسملة والحمد له والصلاة على مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذا وكذا (وقوله فقدموا بعض الخ) الصواب أن يقول فزحلقوا الفاء عن محلها لأنه قد يفصل بين أما والفاء ببعض الجواب كما قال وقد يفصل بغيره كالفصل بالظرف لأنه يتعلق بفعل الشرط الذى قامت مقامه أما وانما اقترن جواب أما بالفاء غالبا لأن أما نائبة عن مهما وسمها جوابها إذا لم يصلح جعله شرطا فلابد من اقترانه بالفاء وانما استصحب ذلك مع أما فى كل موضع غالبا ولو صح جعل الجواب شرطا لأن أما نائبة عن مهما والنائب لا يقوى قوة المنوب عنه فقويت غالبا بالفاء بهذا علله ابن مالك (وقوله ويشمل المبتدأ الخ) كما يقع الفصل بهذه الأربعة يقع الفصل بمعمول فعل محذوف يفسره ما بعده نحو أما زيدا فأكرمه ويقع الفصل بالشرط نحو قوله تعالى : فأما ان كان من المقربين . الآية وهذه الستة التى يقع الفصل بها هى التى نظمها الدنوشرى ومافى المرادى من الفصل بالدعاء هو من الستة لأنه لابد أن يذكر مع الدعاء واحد من الستة (وقوله وتجوز الخ) حمل كلام الناظم على التجوز لينتفى التناقض بين قوله هنا وجوبا وقوله بعد قل (وحذف ذى الفا قل فى نثر) (قول المكودى كقوله عليه الصلاة والسلام أما بعد الخ) قال ذلك عليه السلام فى حديث بريرة لما كاتبها أهلها فجاءت الى عائشة تستعينها فقالت لها ان أراد أهلك أن نشترى منهم نجوم الكتابة فعلت فأخبرت أهلها فقالوا الا أن يكون الولاء لنا فأخبرت النبى صلى الله عليه وسلم فقال اشتريها واشترطى لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ثم قام فخطب الناس فقال: أما بعد ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله من اشترط شرطا ليس فى كتاب الله فشرطه باطل شرط الله أحق إنما الولاء لمن أعتق. وقيل الحديث لا شاهد فيه وان مثل به الموضح أيضا لاحتمال أن يكون على حذف القول أى أقول ما بال أقوام الخ والأولى أن يمثل بقوله عليه السلام: أما موسى كأنى أنظر اليه. أى فكأنى الخ (وقوله كقول الشاعر أما القتال الخ) البيت من الطويل وأما حرف شرط والقتال مبتدأ ولا نافية وقتال اسمها ولديكم خبرها والجملة خبر المبتدأ والرابط إعادة المبتدأ بلفظه والشاهد فى حذف الفاء من لاقتال ولكن بتشديد النون حرف استدراك واسمها محذوف مع خبرها وسيرا مفعول مطلق والتقدير ولكنكم تسيرون سيرا وقيل ان سيرا اسمها والخبر محذوف تقديره شأنكم وعادتكم وعراض مفرد بكسر العين والضاد المعجمة وهو الشق والناحية والجانب والمواكب بالواو جمع موكب بكسر الكاف وهم القوم الركب على الابل المزينة ويطلق على جماعة الفرسان وهذا البيت مما هجى به قديما بنو أسد والمعنى إنكم لا تقدرون على القتال وانما تسيرون سيرا ضعيفا فى جانب القوم وأطرافهم

انه يكثر أيضا حذفها مع القول كقوله عزوجل: فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم. أى فيقال لهم أكفرتم وحذف مبتدأ وذى اسم اشارة والفا نعت له وقل خبر المبتدأ وفى نثر متعلق بقل وكذلك اذا وقد نبذا خبريك ومعها متعلق بنبذا ثم ان لولا ولوما على نوعين أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم والآخر أن يكونا مختصين بالفعل وقد أشار الى الاول بقوله :

(لولا ولوما يلزمان الابتدا * اذا امتناعا بوجود عقدا)

يعنى لولا ولوما اذا عقدا أى ربطا امتناعا بوجود ويقال أيضا بوجوب فانهما يلزمان الابتداء يعنى المبتدأ والخبر نحو لولا زيد لأكرمتك ولوما عمرو لجئتك وخبر المبتدأ بعدهما واجب الحذف وقد تقدم فى باب المبتدأ فلولا مبتدأ ولوما معطوف عليه ويلزمان خبرهما والابتداء مفعول بيلزمان وامتناعا مفعول بعقدا وبوجود متعلق بعقدا واذا متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان ثم أشار الى الاستعمال الثانى فقال (وبهما التحضيض مز) يعنى ان لولا ولوما يميز بهما التحضيض أى يدلان عليه كقوله تعالى :لولا أنزل علينا الملائكة. وقوله: لوما تأتينا بالملائكة. ويشارك لولا ولوما فى التحضيض غيرهما وقد نبه عليه بقوله: (وهلا * ألا ألا) يعنى ان هذه الثلاثة تشارك لولا ولوما فى التحضيض نحو هلا تأتينا وألا تصل الينا وألا تقبل علينا وهذه الاحرف أعنى لولا ولوما وما بعدهما مستوية فى الاختصاص بالفعل والى ذلك أشار بقوله : (وأولينها الفعلا) أى اجعلها داخلة على الفعل وشمل الفعل المضارع نحو هلا تأتينا والماضى نحو هلا أتيت وهو بمعنى المستقبل لانها تخلص الفعل للاستقبال والتحضيض مفعول بمز وهلا وما بعده معطوف على الضمير فى بهما ولم يعد الجار فيقول وبهلا لان مذهبه عدم اشتراط ذلك وهافى قوله وأولينها الفعلا عائدة على الاحرف الخمسة المذكورة والفعل مفعول ثان ثم قال :

(وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق أو بظاهر مؤخر)

يعنى ان هذه الاحرف الخمسة قد تدخل على الاسم على وجهين الاول أن يكون مفعولا بفعل مضمر وشمل نوعين أحدهما أن يكون مفسرا بالفعل الواقع بعد الاسم نحو هلا زيدا أكرمته فيكون من باب الاشتغال والآخر ان يفسره سياق الكلام كقوله: ألا رجلا جزاه الله خيرا * يدل على محصلة تبيت التقدير ألا ترونى الثانى أن يكون معمولا للفعل الذى يليه نحو هلا زيدا ضربت واسم فاعل يليها وعلق فى موضع الصفة لاسم وبفعل متعلق بعلق .

لاجل جبنكم وخوفكم (وقوله انه يكثر أيضا الخ) أن يسبك ما بعدها بمصدر نائب فاعل فيهم ثم انه عبر بيكثر تبعا لظاهر عبارة الناظم والحق كما فى الموضح ان حذفها واجب مع القول ﴿فان قلت﴾ التمثيل بهذه الآية التى مثل بها مخالف لما مر له ان الفصل بين اما والفاء لا يكون الا بشئ واحد وهنا قد فصل بينهما بثلاثة أشياء بل أربعة ﴿قلت﴾ أجيب بان جملة اسودت وجوههم صلة الموصول والصلة والموصول كشئ واحد فكأن الفصل انما وقع بالمبتدأ وهذا الذى نص فيه على حذف الفاء من زيادته على ما فى التسهيل والكافية (لولا ولوما يلزمان الابتدا) (قول المكودى أى ربطا امتناع الخ) معنى العقد والربط الدلالة على امتناع جوابهما لوجود مدخولهما متصلا بهما (وقوله ويقال أيضا بوجوب) بالباء ومعناه الثبوت (وقوله يعنى المبتدا الخ) أشار به الى ان المصنف أطلق الابتداء المصدر وأراد المبتدا اسم المفعول وقد صرح بذلك العرب (وقوله وقد تقدم فى باب الابتداء) أى فى قوله: وبعد لولا غالبا حذف الخبر... حتم * ﴿فان قلت﴾ انما تقدم الكلام على لولا دون لوما ﴿قلت﴾ قد زاد الشراح هنالك لوما (وبهما التحضيض مز) التحضيض هو طلب بحث وإزعاج والعرض طلب برفق ولين (وهلا ألا ألا) ﴿فان قلت﴾ حيث زاد هذه الثلاثة هنا كان ينبغى له أن يزيدها فى الترجمة ﴿ قلت ﴾ لما كانت لا تفتقر لجواب كانت غير شبيهة بأدوات الشروط فهى غير مناسبة للباب قبل وانما ذكرها هنا استطرادا تبعا للقسم الثانى من قسمى لولا ولوما ثم إن هلا مركبة من هل لا وألا المشددة قال الشمنى يجوز أن يكون أصلها هلا قلبت الهاء همزة وألا بالتخفيف الذى يقوله الجمهور انها حرف عرض والذى نص عليه فى شرح الكافية ورواه عن سيبويه انها للتحضيض ومن ورودها للتحضيض قوله تعالى: ألا تقاتلون قوما. (وأو لينها الفعلا)(قول المكودى والماضى نحو هلا الخ) ﴿اعترض﴾ بأن هذه الأداة ان دخلت على الماضى فلا تكون للتحضيض أبدا بل تكون للتوبيخ واللوم والتنديم لان التحضيض طلب وهو لا يكون الا فى المستقبل ﴿ قلت ﴾ قد يقال ان المكودى لم يطلق فى الماضى بل قيده بما اذا كان بمعنى المستقبل وهو اذا كان كذلك فالاداة الداخلة عليه تحضيضية فلا اعتراض عليه(وقوله والفعل مفعول ثان) الاولى انه أول والهاء مفعول ثان لان الفعل تابع لاداة متبوعه (وقد يليها اسم بفعل مضمر * علق) معنى التعليق هنا العمل فالتعليق لغوى لا اصطلاحى الذى هو مقابل للالغاء (قول المكودى كقوله ألا رجلا الخ) البيت من الوافر وقائله أعرابى كان يطلب امرأة يتزوجها وألا حرف عرض لان الطلب برفق ولين وقيل للتحضيض ورجلا مفعول بفعل محذوف قدره المكودى ألا ترونى رجلا ويصح أن يقال انه مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده و جملة جزاه الله المذكورة على الاول نعت رجل وعلى الثانى تفسيرية ويروى الارجل بجر رجل على حذف من ويدل مضارع دل وفاعله يعود على رجلا وعلى محصلة متعلق بيدل وهو

﴿ الإخبار بالذى والألف واللام ﴾

الباء فى قوله بالذى باء السببية باء التعدية لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى ان الذى به يكون الاخبار وليس كذلك بل الاخبار يكون عن الذى بغيره ثم ان الاخبار يكون بالذى وفروعه وبالألف واللام وقد أشار الى الأول منهما بقوله :

(ما قيل أخبر عنه بالذى خبر * عن الذى مبتدأ قبل استقر * وما سواهما فوسطه صله * عائدها خلف معطى التكمله)

ذكر فى هذين البيتين كيفية الاخبار بالذى إذا قيل لك أخبر عن اسم فى جملة بالذى فاجعل ذلك الاسم خبرا عن الذى المستقر مبتدأ متقدما وما سوى الذى والمخبر به عن الذى من الجملة اجعله متوسطا بين الذى والخبر ويكون صلة للذى واجعل مكان الاسم المنتزع من الجملة الذى جعلته خبرا على الذى ضميرا يعود من الصلة على الذى وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على المخبر به عن الذى وصلتها قيل وعنه متعلق بأخبر وكذلك بالذى واخبر وما عمل فيه محكى بقيل وخبر خبر عن ما وعن الذى متعلق بخبر واستقر فى موضع الحال من الذى ومبتدأ حال من الضمير المستكن فى استقر وقبل متعلق باستقر والذى الأول والثانى فى البيت لا يحتاجان الى صلة لأنه انما أراد تعليق الحكم على لفظهما لأنهما موصولان والتقدير ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ أعنى الذى هو خبر عن لفظ الذى فى حال كونه مستقرا قبل مبتدأ وما فى البيت الثانى مبتدأ وهى أيضا موصولة واقعة على ما سوى الذى والاسم المخبر به وهو باقى الجملة وصلتها سواهما والخبر فوسطه ويجوز أن تكون ما مفعولة بفعل مضمر يفسره فوسطه وهو أحسن وصلة حال من الهاء فى فوسطه وعائدها مبتدأ وخبره خلف ومعطى مضاف اليه وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وعائدها وخبره فى موضع الصفة لصلة ثم مثل صورة الاخبار فقال:

(نحو الذى ضربته زيد فذا * ضربت زيدا كان فادر المأخذا)

يعنى انك إذا أردت الاخبار عن زيد من قولك ضربت زيدا جعلت فى أول كلامك الذى كما ذكر لك وجعلت زيدا خبرا عن الذى وجعلت فى موضع زيد ضميرا مطابقا له وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين الذى وخبره عائدا على الموصول فصار بعد هذا العمل الذى ضربته زيد ونبهك بقوله فادر المأخذا على أن تقيس على هذا العمل غيره فى هذا المثال وفى غيره فتقول فى الاخبار عن التاء فى ضربت من قولك ضربت زيدا

بكسر الصاد المشددة اسم فاعل من حصل والمحصلة عندهم هى المرأة التى تحصل تراب المعادن وأراد بها هنا التى تحصل مآرب بيتها وزوجها وتبيت بضم التاء مضارع أبات قالوا وأراد بها هنا كونها عند امرأة لها زوج لأنها محفوظة والظاهر انه بفتح التاء مضارع بات من أخوات كان وهى هنا تامة بمعنى تكون وتوجد بين والديها والتقدير ألا ترونى رجلا جزاه الله خيرا من نعته وصفته يدل على امرأة تحصل مآرب بيتها وزوجها وتكون محفوظة فى حجر والديها والشاهد فى قوله رجلا حيث ولى لفظ الا وفى التقدير هو مفعول لمحذوف .

﴿ الإخبار بالذى والألف واللام ﴾

مناسبة ذكر هذا الباب عقب الأبواب السابقة ان الناظم لما ذكر أمورا صعبة أراد أن يختبر الطالب هل حصل شيئا منها أم لا ولذا سماه النحويون باب الإخبار ثم تأخير هذا الباب الى هنا أولى من تقديم السيوطى فى باب المبتدأ والخبر لأن الغرض من وضع النحاة لهذا الباب إخبار المتعلم فيما تعلمه من الأبواب السابقة فاذا قيل للمتعلم كيف تخبر عن زيد من قولك جاء زيد وعمرو فأجاب بقوله الذى جاء هو وعمرو زيد علمنا انه راعى القاعدة وهى العطف على الضمير المتصل مع الفصل المشار اليه سابقا: وان على ضمير رفع متصل الخ وإذا قلت له أخبر عن زيد من قولك مررت بزيد وعمرو فقال الذى مررت به وبعمرو زيد علمنا انه حصل قاعدة العطف على الضمير المجرور وهى اعادة الخافض المشار اليها بقوله : وعود خافض لدى عطف الخ (قول المكودى الباء فى قوله بالذى الخ) هذا أحد التأويلات فى هذه العبارة ومنها ان الباء فى بالذى بمعنى عن وتكون عن فى عنه فى عبارة المصنف الآتية بمعنى الباء وارتكبوا هذا المجاز لقصد التعمية على المبتدى لينظروا هل يتفطن (ما قيل أخبر عنه بالذى خبر) (قول المكودى واستقر فى موضع الحال الخ) الأولى أن مبتدأ حال من الذى وجملة استقر فى موضع نصب صفة مبتدأ والمعنى اللفظ الذى قال لك قائل أخبر عنه بالذى اجعله خبرا عن الذى حال كون الذى مبتدأ مستقرا قبل الخبر (وقوله وهو أحسن) الأولى الوجه الأول لأن الفاء لها الصدارة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا ولذا اختار سيبويه فى قوله تعالى : والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما. بالرفع (وقوله ومعطى مضاف اليه) وهو صفة لموصوف محذوف تقديره العائد من الصلة الى الموصول ضمير خلف اسم معط تكملة الكلام الآن لأنه وقع آخرا خبرا وقد مر: والخبر الجزء المتم الفائده ومر. والأصل فى الاخبار أن تؤخرا. وأما باعتبار الأصل فليس بمعط التكملة خلافا للشارح وتكملة مصدر كمل يكمل تكميلا وتكملة المراد بها هنا الكمال والتمام (نحو الذى ضربته زيد) الذى مبتدأ وجملة ضربته من الفعل والفاعل والمفعول صلة الذى

الذى ضرب زيد أنا وفهم من اطلاقه ان الاخبار بالذى يكون فى الجملة الفعلية كما مثل وفى الجملة الاسمية فلو قيل لك أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك لقلت الذى هو أبوك زيد أوعن أبيك لقلت الذى هو زيد أبوك ثم ان الاخبار بالذى لا يختص بلفظ المفرد المذكر بل يكون فى المفرد المؤنث والمثنى والمجموع والى ذلك أشار بقوله : (وباللذين والذين والتى * أخبر مراعيا وفاق المثبت)

يعنى أن المخبر عنه إذا كان مثنى أو مجموعا أو مؤنثا جىء بالموصول مطابقا له لأنه خبر عنه والمثال المشتمل على هذه الصور هو بلغ الزيدان العمرين رسالة فاذا أخبرت عن الزيدان قلت اللذان بلغا العمرين رسالة الزيد ان جعلت خلف الزيدان ضميرا بارزا وهو الألف العائد على اللذان وإذا أخبرت عن العمرين قلت الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرون وإذا أخبرت عن رسالة قلت التى بلغها الزيدان العمرين رسالة وباللذين متعلق بأخبر ومراعيا حال من الضمير المستتر فى أخبر ووفاق مفعول لمراعيا ولما بين كيفية الاخبار شرع فى شروطه فقال :

(قبول تأخير وتعريف لما * أخبر عنه ههنا قد حتما * كذا الغنى عنه بأجنبى أو * بمضمر شرط فراع مارعوا)

ذكر فى هذين البيتين أربعة شروط الأول أن يكون قابلا للتأخير فلا يخبر عما يلزم التقديم كأدوات الصدور مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط الثانى أن يكون قابلا للتعريف فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال والتمييز الثالث جواز الاستغناء عنه بأجنبى فلا يخبر عما يقع به الربط وشمل الضمير نحو زيد ضربته واسم الاشارة نحو زيد ضربت ذلك فلا يجوز الاخبار عن واحد منهما لأنك لو أخبرت عنه

والعائد الهاء فى ضربته وزيد خبر وهو اسم جامد لا يتحمل ضميرا (قول المكودى الذى ضرب زيدا أنا) الذى مبتدأ وضرب فعل ماض وفاعله يعود على الذى وهو الرابط بين الصلة والموصول وزيدا مفعوله وأنا خبر الذى (وباللذين والذين والتى) (قول المكودى يعنى أن المخبر عنه) أى فى المعنى وأما فى اللفظ فهو الآن خبر عن الموصول وهو المراد بالمثبت فى النظم (وقوله اللذان بلغا الخ) اعرابه اللذان مبتدأ وجملة بلغا صلته والعائد الألف فى بلغا والعمرين مفعول أول ورسالة مفعول ثان والزيدان خبر اللذان (وقوله قلت الذين بلغهم الخ) فيكون المفعول الأول هم والمفعول الثانى رسالة والعمرون خبر ﴿ فان قلت ﴾ القياس أن يقال الذين بلغ الزيدان إياهم رسالة العمرون ليكون اياهم وقع فى مكان المخبر به وهو العمرون ﴿ قلت ﴾ لو فعلوا ذلك لانفصل الضمير والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله وقدمر * وفى اختيار لا يجىء المنفصل * الخ وحيث قدم واتصل فيجوز حذفه لقوله سابقا * والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد الخ وكل ماقيل هنا يقال فى الاخبار عن رسالة (قبول تأخير وتعريف) (قول المكودى ذكر فى هذين الخ) فى هذا إشارة للتنكيت على الناظم حيث لم يستوف شروط الاخبار وهى سبعة هذه الأربعة المذكورة فى النظم وثلاثة أخر زادها بالتوضيح وغيره وهى أن يصح أن يرد المخبر عنه فى الاثبات فلو كان لازما للنفى كأحد فلا يخبر عنه وان تكون الجملة خبرية فلا يصح الاخبار عن زيد من اضرب زيدا وأن لا يكون المخبر عنه فى إحدى جملتين مستقلتين فلا يجوز الاخبار عن زيد من قام زيد وقعد عمرو بأن يقال الذى قام وقعد عمرو زيد لأن جملة قعد عمرو تكون حينئذ معطوفة على الصلة والمعطوف على الصلة صلة ولا رابط فى هذه الثانيـة (وقوله مثل أسماء الاستفهام الخ) مثال الاستفهام أيهم عندك ومثال الشرط أيهم يكرمنى أكرمه فلا يصح الاخبار عن أى لأنه لو قيل لك أخبر عنها فى المثالين لقلت فى الأول والذى هو عندك أيهم وفى الثانى الذى هو يكرمنى أكرمه أيهم فيلزم تأخير أيهم على القاعدة السابقة مع أن أيا للصدارة فلا تؤخر وفى عدم صحة الاخبار عما له الصدارة أشار سيدنا الجد أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج بقوله :

كم عذول قد رام افشاء سرى * فكتمت حديث حبك منـه

قد حللت بالصـدر منى حبا * ماله الصـدر ليس يخبر عنه

(وقوله كالحال والتمييز الخ) علة المنع فيهما أنهما يصيران معرفتين مع أنهما لازمان للتنكير فلو قيل لك أخبر عن راكبا من جاء زيد راكبا وعن غلاما من اشتريت تسعين غلاما لقلت فى الأول الذى جاء زيد إياه راكب وفى الثانى الذى اشتريت تسعين إياه غلام فيكون إياه فى الأول حالا وفى الثانى تمييزا وهو معرفة والحال والتمييز لا يكونان الا نكرتين وفى المعنى قال مولانا الجد أبو الفيض سيدى حمدون :

قال لى عاذلى ولم يدر شأن الـ * حب أخبر عن حال حب رأيته

قلت كيف الاخبار عنه ولا يقـ * بل تعريفا إذا عشقت دريته

(كذا الغنى عنه بأجنبى) أى بلفظ أجنبى من هذا التركيب الذى قيل لك اخبر عن لفظ فيه ومعنى الاستغناء عن المخبر عنه أنه يصح لك أن تحذفه وتأتى بهـذا الأجنبى مكانه فى تركيب آخر فزيدا من قولك ضربت زيدا يصح حذفه وجعل عمرو مكانه فى تركيب آخر بخلاف الهاء من زيد ضربتـه الآتى لأنها رابطة فلا يصح جعل عمرو مثـلا مكانها لخلو الخـبر من الرابط

للزم أن تضع ضميرا فى موضعه خلفه على القاعدة المتقدمة وهو قد كان يربط الخبر بالمبتدأ ثم زدت الموصول وهو أيضا يلزم أن يعود عليه ضمير من الصلة وليس فى الكلام غير ضمير واحد وهو المجعول خلف الخبر عنه فان أعدته على المبتدأ بقى الموصول بلا ضمير وان أعدته على الموصول بقى المبتدأ بلا ضمير فامتنع الاخبار الرابع جواز الاستغناء عنه بمضمر فلا يجوز الاخبار عن مصدر عامل ولا عن صفة دون موصوفها ولا عن موصوف دون صفته لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر إذ لا يصح أن يعمل الضمير عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا أن يوصف به وقبول تأخير مبتدأ وتعريف معطوف على تأخير وقدحتما فى موضع خبر المبتدأ ولما متعلق بحتما وكذلك هيهنا وما موصولة وهى واقعة على الخبر عنه وصلتها أخبر عنه والغنى مبتدأ وعنه متعلق به وكذلك بأجنبى وشرط خبر المبتدأ وكذا متعلق بشرط وذا اشارة إلى الشروط السابقة ثم انتقل إلى الاخبار بأل فقال :

(واخبروا هنا بأل عن بعض ما * يكون فيـه الفعل قد تقدما)

يعنى ان الاخبار يكون بأل كما يكون بالذى إلا أن الاخبار بالذى يكون فى الجملة الاسمية والفعلية وفهم ذلك من اطلاقه هناك والاخبار بأل لا يكون إلا فى الجملة الفعلية وفهم ذلك من تقييده ذلك بقوله : عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما فكل جملة تقدمها الفعل فهى فعلية وليس ذلك مطلقا بل بشرط أن يكون الفعل متصرفا وإلى ذلك أشار بقوله : (ان صح صوغ صلة منه لأل)

يعنى أن الجملة الفعلية التى نخبر فيها بأل يشترط فى ذلك الفعل أن يكون متصرفا ليصاغ منه ما يصح أن يكون صلة لأل وهى الصفة الصريحة للعلم من أن صلة أل لا تكون إلا وصفا صريحا ولا يصح ذلك فى الفعل الذى لا يتصرف لأنه لا يصاغ منه الوصف ثم أتى بمثال من ذلك فقال :

(قول المكودى للزم أن تضع الخ) بيانه أنه إذا قيل لك أخبر عن الهاء من زيد ضربته قلت الذى زيد ضربته هو فالضمير المنفصل وهو لفظ هو المتأخر فى التركيب الذى جعل منفصلا فتقول فى اعرابه الذى مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وجملة ضربته فى محل رفع خبر زيد والجملة من زيد وخبره لا محل لها من الاعراب صلة الذى والجملة إذا وقعت خبرا لا بد لها من رابط عملا بقوله: حاوية معنى الذى سيقت له. وجملة الموصول أيضا لا بد لها من رابط لقوله: على ضمير لائق مشتمله. وليس فى الكلام غير ضمير واحد إلى آخر ما للمكودى (وقوله عن مصدر الخ) كما لا يخبر عن هذه الثلاثة لا يخبر عن المضاف دون المضاف إليه وأما الاخبار عن المضاف إليه دون المضاف فيجوز ويجمع ذلك مثال الموضح سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم فلا يصح الاخبار فى هذا المثال عن لفظ وحده إلا عن المضاف اليه وهو زيد لأن الضمير يخلفه فمثال الاخبار عن زيد الذى سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا يصح الاخبار عن الأب وحده بأن تقول الذى سر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب لأنه يلزم إضافة الضمير الحال محله إلى زيد وذلك ممتنع ولا يصح الاخبار عن المصدر وحده بأن تقول الذى سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب لأنه يلزم على ذلك تعلق الجار والمجرور بالضمير الحال محل المصدر والضمير لا يتعلق به معمول أبدا عند البصريين ولا يصح الاخبار عن الموصوف وهو عمرو دون صفته بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو لأن الكريم حينئذ يكون وصفا للهاء فى منه والضمير لا يوصف ولا يوصف به ولا يصح الاخبار عن الصفة وهى الكريم دون عمرو موصوفها بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم لأن الضمير يكون حينئذ وصفا لعمرو وقد علمت أن الضمير لا يوصف به نعم يصح الاخبار عن المضاف والمضاف إليه معا وهما أبا زيد فى مثالنا بأن تقول الذى سر أقرب من عمرو الكريم أبو زيد ويصح الاخبار عن المصدر ومعموله بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم ففى سر ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس أن يوضع فى محله لكن لو وضع فى محله لأدى إلى انفصاله والقاعدة أنه مهما تأتى اتصال الضمير فلا يعدل إلى انفصاله ويصح الاخبار عن الصفة والموصوف معا وهما عمرو الكريم بأن تقول الذى سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم (وأخبروا هنا بأل عن بعض ما) الباء فى بأل بمعنى عن وعن فى عن بعض بمعنى الباء ففى العبارة قلب للتعمية والاختبار لموضوع الباب لذلك * ثم اعلم أن الاخبار عن أل لا بد فيه من شروط عشرة السبعة المارة أربعة عند المصنف والثلاثة المزيدة عليه والثلاثة المكملة للعشرة مأخوذة من كلامه هنا فيؤخذ من قوله : عن بعض ما * يكون فيه الفعل قد تقدما شرطان أحدهما أن تكون الجملة فعلية الثانى أن يكون الفعل فى الصدر ولا يتقدم عليه غيره أصلا الثالث أن يكون الفعل متصرفا وهذا صرح به الناظم فى قوله : إن صح صوغ صلة منه لأل وصنيع المكودى يوهم أنه لا يؤخذ منه إلا الأول والثالث دون الثانى وقد علمت أن الحق خلافه فلو كانت الجملة اسمية كزيد أخوك فلا يصح الاخبار عن أل ببعضها وان كانت فعلية ولكن تقدم على الفعل غيره نحو ما برح محمد محسنا فلا يصح الاخبار عن أل بمحمد ولو كان غير متصرف نحو عسى زيد أن يقوم فلا يصح الاخبار عن أل بزيد

(كصوغ واق من وقى الله البطل)   فاذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك وقى الله البطل قلت الواقى البطل الله ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت الواقية الله البطل والضمير فى قوله وأخبروا عائد على النحويين أو على العرب والاول أظهر لان أكثر مسائل الاخبار انما وضعها النحويون تمرينا للقارئ وهنا ظرف مكان متعلق باخبروا وبال متعلق باخبروا وكذلك عن وما موصولة واقعة على الاسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها يكون الى آخر البيت وان شرط وصوغ فاعل يصح وهو مصدر مضاف الى المفعول ومنه متعلق بصوغ وكذلك لأل وكصوغ مصدر مضاف أيضا الى المفعول والمجرور بمن قول محذوف ووقى الخ محكى به والتقدير كصوغ واق من قولك وقى الله البطل وجواب الشرط محذوف لدلالة ماتقدم عليه والتقدير ان صح فاخبر ثم قال :

(وان يكن مارفعت صلة أل * ضمير غيرها أبين وانفصل)

يعنى أن الوصف الواقع صلة لأل اذا رفع ضميرا يعود على غير أل وجب اظهاره كما اذا قيل أخبر عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت الضاربه أنا زيد فالضمير العائد على غير أل وهو انا ضمير غيرها فوجب اظهاره وفهم منه ان الضمير اذا كان لأل وجب اتصاله كما اذا قيل لك أخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الضارب زيدا أنا ففى الضارب ضمير مستتر وهو عائد على أل فلذلك وجب استتاره فى الوصف وان يكن شرط وما اسم يكن وهى موصولة واقعة على الضمير العائد على غير أل وصلتها رفعت وصلة أل فاعل برفعت والضمير العائد على الموصول محذوف أى مارفعته وضمير خبر يكن وأبين وانفصل جواب الشرط .

﴿ العدد ﴾

(ثلاثة بالتاء قل للعشره * فى عد ما آحاده مذكره * فى الضد جرد)

يعنى ان الفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة اذا كان واحد المعدود مذكرا لحقته التاء وان كان واحده مؤنثا لم تلحقه التاء فتقول ثلاثة

(كصوغ واق من وقى الله البطل) (قول المكودى قلت الواقى البطل الله) أل اسم موصول مبتدأ ظهر اعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف وواقى اسم فاعل من وقى صلتها وقد مر: وصفة صريحة صلة أل. ضميره مستتر فيه يعود على أل واستتاره هنا وجوبا لكون الصلة رفعت ضميرا عائدا على أل كما هو مفهوم ضمير غيرها فى قوله بعد وان يكن مارفعت صلة الخ والبطل أى الشجاع مفعول بالواقى والله خبر أل (وقوله قلت الواقية الله البطل) الاعراب على نمط ماقبله الا ان الفاعل هنا ظاهر وهو والله والعائد على أل هنا الهاء البارزة فى الواقيه ولا يجوز حذفها الا فى الضرورة لأنهم خصصوا قوله فى الموصول: والحذف عندهم كثير منجلى * فى عائد الخ.. بغير الوصف الواقع صلة لأل وأما الضمير الفضلة فى الوصف العائد على أل فلا يحذف (وان يكن مارفعت صلة أل) (قول المكودى قلت الضاربه أنا زيد) أل مبتدأ وضارب صلتها والهاء هى العائدة على أل لانها واقعة على المفعول وأنا فاعل وزيد خبر (وقوله قلت الضارب زيدا أنا) قال غير واحد وضابط مايعرف به كون الصلة رفعت ضمير أل أو ضمير غيرها ان تنظر الى أل فانها واقعة أبدا على الاسم الذى جعل خبرا فان كان ضمير متكلم فقد رفعت ضمير أل فيستتر وان كان الاسم الذى جعل خبرا غير ضمير متكلم كالاسم الظاهر فقد رفعت ضمير غيرها فيبرز الضمير وينفصل اهـ ﴿ قلت ﴾ هذا الضابط باطل لان المثال السابق وهو وقى الله البطل اذا اخبرت فيه عن الله وقلت الواقى البطل الله وجب الاستتار كما مر مع كون الخبر غير ضمير متكلم والله أعلم.

﴿ العدد ﴾

مناسبة ذكر العدد عقب الاخبار اجتماع شيئين متلازمين غالبا فى كل منهما اما فى باب الاخبار فهما المبتدأ والخبر وفى باب العدد اجتماع العدد والمعدود والعدد بفتحتين هو فى الاصل مصدر عد يعد عدا وعددا وفى الاصطلاح يطلق على المعدود وعلى الالفاظ الدالة على العدد كما يقال الجمع للفظ الدال على الجمعية وهو ماساوى نصف مجموع حاشيته السفلى والعليا القريبتين والبعيدتين على السواء وذلك كالثلاثة فان حاشيتها القريبة السفلى اثنان وحاشيتها القريبة العليا أربعة ومجموع الاثنين والاربعة ستة ونصفها ثلاثة وهو المطلوب والثلاثة أيضا لها حاشية بعدى سفلى وهى واحدة ولها حاشية بعدى عليا وهى خمسة ومجموع واحد وخمسة ستة ونصفها ثلاثة وهو المراد اذا علمت هذا تبين لك ان القريبة عليا أو سفلى هى التى ليس بينها وبين لفظ العدد مرتبة أصلا كالاثنين والأربعة بالنسبة للثلاثة فيما مر والبعيدة عليا أو سفلى هى التى بينها وبين العدد مرتبة فاكثر لكن لابد ان تكون مرتبة العليا مع مرتبة السفلى واحدة بمعنى انه ان كان بين العدد وبين البعيدة السفلى مرتبة فكذلك يكون بين العدد وبين العليا البعدى وان كان بينه وبين السفلى البعيدة مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العليا البعيدة وهذا معنى قولهم على السواء (ثلاثة بالتاء قل للعشرة) (قول المكودى اذا كان واحد المعدود الخ) اعلم ان العبرة بكون الواحد مذكرا أو مؤنثا عود الضمير عليه وسيقول الناظم: ويعرف التقدير بالضمير الخ

رجال بالتاء لان واحد الرجال رجل وهو مذكر وثلاث نسوة بغير تاء لان واحد النسوة امرأة وهى مؤنثة * واعلم ان مراده بقوله فى الضد جرد المؤنث يعنى فى ضد المذكر وهو المؤنث وثلاثة مفعول مقدم بقل وقل مضمن معنى اذكر و بالتاء متعلق بقل وللعشرة كذلك وفى عد كذلك وعد مصدر مضاف الى المفعول وماموصولة واقعة على المعدود وآحاده مذكره جملة من مبتدأ وخبر صلة لما وفى الضد متعلق بجرد ومفعول جرد محذوف والتقدير جردها أى ألفاظ العدد من التاء ولا يصح ضبط ثلاثة بالضم لانه لاوجه له فى الاعراب ثم تنقل الى تميز ألفاظ العدد من ثلاثة الى عشرة فقال :

(والمميز اجرر * جمعا بلفظ قلة فى الاكثر)

يعنى ان تميز العدد من ثلاثة الى عشرة يجمع جمع قلة نحو ثلاثة أكلب وعشرة أجمال وثلاث أينق وعشر أكتاف وفهم من قوله فى الاكثر أنه يميز قليلا بجمع الكثرة نحو ثلاثة قروء فان لم يسمع للاسم إلا جمع الكثرة ميز به نحو ثلاثة رجال والمميز مفعول باجرر وجمعا حال منه وبلفظ متعلق بجمعا ثم قال :

فان عاد الضمير على الواحد مذكرا وجمع الواحد لزم تجريد العدد من التاء ولا عبرة باللفظ ولا بالمعنى لانه قد يكون اللفظ مؤنثا فى المذكر بالتاء ويعود الضمير عليه مذكرا نحو طلحة فاذا جمعته وأتيت بالعدد قلت ثلاثة طلحات بالتاء لان الضمير يعود على طلحة مذكرا ولو راعيت اللفظ لجردت العدد من التاء وقد يكون اللفظ فى المعنى مؤنثا ويعود الضمير عليه مذكرا نحو شخص فانه يطلق على الذكر والانثى فاذا أردت به الانثى صار مؤنثا لكن الضمير يعود مذكرا عليه فاذا جمع وأتى بالعدد وجبت التاء اعتباراً لمرجع الضمير فتقول ثلاثة أشخاص عندى من النسوة ولاتعتبر المعنى والاجرد العدد من التاء ﴿فان قلت﴾ التاء علامة التأنيث وسيقول الناظم علامة التأنيث تاء أو الف فالقياس أن تلحق العدد اذا كان لمؤنث وتسقط اذا كان لمذكر وهنا عكسوا ﴿قلت﴾ أجاب السيوطى بان العرب فعلت ذلك وعلل النحاة بأن المذكر خفيف والمؤنث ثقيل والتاء ثقيلة واللفظ المجرد منها خفيف فاعطوا الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل ليقع التعادل فقد صار الفاضل الذى هو المذكر بلبسه برقع النساء مفضولا وصار المفضول بلبسه عمامة الرجال فاضلا ولاغرابة فى هذا ثم ان محل لزوم عدم المطابقة اذا كان المعدود مذكرا مؤخرا عن العدد فان كان محذوفا أوقدم على العدد جاز فى العدد وجهان المطابقة وعدمها وهو الغالب فمثال الحذف قوله عليه السلام: ثم أتبعه بست من شوال. الاصل بستة بالتاء لان المعدود وهو أيام مذكر فالقياس تأنيث العدد لكنه لما حذف ذكر العدد ومثال التقديم مسائل تسعة والقياس تسع لان المعدود مؤنث لكنه لما قدم المعدود جاز وجهان فى العدد ومفهوم قول الناظم ثلاثة بالتاء الخ ان واحدا واثنين يبقيان على الاصل الذى هو لزوم المطابقة فيها وسيأتى تحصيل حسن (وقوله وقل مضمن معنى اذكر) انما احتاج الى دعوى التضمين لان القول لاينصب المفرد الا ان كان فى معنى الجملة كقلت خطبة وهنا ليس كذلك لكن نص فى التسهيل على ان المفرد الخالى من معنى الجملة اذا أريد به مجرد لفظه جاز نصبه بالقول وماهنا من هذا القبيل وعلى هذا فلا تضمين أصلا (وقوله ولايصح ضبط ثلاثة بالضم الخ) اعترضه العرب بان له وجها وهو ان ثلاثة بالرفع مبتدأ و بالتاء متعلق بمحذوف صفة لثلاثة وهو المسوغ للابتداء بالنكرة وجملة قل على تضمين معنى اذكر خبر والعائد محذوف والتقدير ثلاثة مقرونة بالتاء اذكرها الى العشرة اه ﴿قلت﴾ هذا الاعتراض مبنى على جواز الاخبار بالجملة الطلبية وهو مذهب المحققين ولعل كدى مشى على عدم جواز الاخبار بها وهو مذهب الجمهور فلذا قال لاوجه له وحينئذ فيكون الاعتراض ساقطا (والمميز اجرر) (قول المكودى الى عشرة يجمع جمع قلة) كان ينبغى له أن يزيد بعد قلة مجرورا باضافة العدد اليه ليكون شرحا لقول الناظم اجرر وأما على عبارته فلم يتعرض لشرحه ثم ان المأخوذ من النظم أمور ثلاثة كون التميز جمعا وهذا صرح به وكونه جمع تكسير وهذا مأخوذ من قوله لفظ قلة لان الذى يوصف بجمع قلة أو كثرة هو جمع التكسير لاغير وكونه بلفظ قلة لا كثرة وهذا مصرح به فى لفظ قلة ويكون قوله فى الاكثر راجعا الى الثلاثة ومن غير الغالب تخلف ذلك فمن تخلف الافراد ويلزم منه تخلف التكسير والقلة ثلاثمائة فاضيفت ثلاث الى مائة وهى مفردة فى اللفظ ومن تخلف التكسير خمس صلوات فخمس مضاف الى صلوات وصلوات جمع مؤنث سالم لصلاة ومن تخلف كونه بلفظ قلة وفيه صورتان كما يؤخذ من المكودى احداهما أن يكون سمع له جمع القلة وجمع الكثرة ولكن جمع القلة الذى سمع له شاذ وجمع الكثرة مقيس فيضاف الى المقيس نحو ثلاثة قروء جمع كثرة لقرء بفتح القاف وسمع اقراء جمع قلة لكنه شاذ كما

(ومائة والألف للفرد أضف) يعنى ان مائة وألفا يضافان إلى مفرد فتقول مائة رجل وألف رجل وفهم من اطلاقه أن تثنية ألف ومائة وجمعهما كذلك نحو ألفا رجل وآلاف رجل ومائتا رجل ومئى رجل وقد تضاف المائة إلى الجمع وقد نبه على ذلك بقوله :

(ومائة بالجمع نزرا قد ردف) يعنى أن مائة تضاف قليلا للجمع وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائى ثلاث مائة سنين ومائة والألف مفعول بأضف وللفرد متعلق بأضف ومائة مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل وخبره قد ردف وردف مبنى للمفعول أى تبع بالجمع ونزرا حال من الضمير المستتر فى ردف وانما قدم الناظم مائة وألفا على ما دونهما من العدد إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما فى كون تمييزها مجرورا بالاضافة وبعد ذلك رجع إلى الترتيب الطبيعى فقال :

(وأحد اذكر وصلنه بعشر * مركبا قاصد معدود ذكر)

يعنى انك إذا قصدت المذكر قلت أحد عشر بغير تاء وأحد مفعول باذكر وبعشر متعلق بصلنه ومركبا وقاصد حالان من الفاعل المستتر فى اذكر فمركبا على هذا اسم فاعل ويصح أن يكون مركبا حالا من أحد عشر فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة ثم قال :

(وقل لدى التأنيث احدى عشره) يعنى أنك إذا قصدت المؤنث قلت احدى عشرة بسكون الشين وزيادة التاء فتقول احدى عشرة امرأة هذه هى اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر الشين والى ذلك أشار بقوله : (والشين فيها عن تميم كسره) فتقول إحدى عشرة امرأة ولدى هنا بمعنى فى واحدى عشره مفعول بقل مضمنا معنى اذكر كما تقدم فى قوله ثلاثة بالتاء قل للعشره والشين مبتدأ وكسره مبتدأ ثان وخبره فيها والجملة خبر المبتدأ الأول وعن تميم متعلق بما فى المجرور من معنى الاستقرار ثم قال :

(ومع غير أحد واحدى * ما معهما فعلت فافعل قصدا)

يعنى أن ما فعلت فى عشرة مع أحد واحدى من إسقاط التاء فى المذكر واثباتها فى المؤنث افعله فيما عداها من غيرهما فشمل ذلك العدد من اثنى عشر واثنتى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة فتقول اثنا عشر رجلا وثلاثة عشر رجلا واثنتا عشرة امرأة وثلاث عشرة امرأة ومع متعلق بأفعل وما مفعول بأفعل وهى موصولة واقعة على الحكم المجعول لعشر وصلتها فعلت ومعهما متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف تقديره فعلته ولما ذكر حكم العجز من المركب وهو عشر من أحد عشر الى تسعة عشر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال : (لثلاثة وتسعة وما * بينهما ان ركبا ما قدما)

يعنى ان حكم ثلاثة وتسعة وما بينهما فى التركيب كحكمها فيما تقدم من أن التاء تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول ثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة إلى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة وما الأخيرة مبتدأ وهى موصولة واقعة على الحكم المنسوب

سيأتى نعم ان قيل انه جمع قرء بضم القاف كان مقيسا لكن الأفصح الفتح كما ذكره صاحب تهذيب الأسماء واللغات والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر وعلى الحيض والثانية أن يكون جمع القلة مهملا ولم يسمع إلا جمع الكثرة كمثال المكودى بثلاثة رجال فانه جمع رجل ولم يسمع جمعه جمع قلة وأما أرجل فانه جمع رجل بكسر الراء الجارحة المعلومة هذا هو الصواب فى تقرير كلام الناظم والمكودى يقتضى أن فى الأكثر إنما يرجع للفظ قلة فقط وقد علمت أن الحق خلافه (ومائة والألف للفرد أضف) إنما أضيفا الى المفرد غالبا لأنهما ان أضيفا إلى جمع وقيل مثلا مائة رجال وألف عبيد لحصل الثقل بالجمع والتنوين وحمل ما لا تنوين فيه على ما فيه التنوين وانما أفردوا مائة فى ثلاثة مائة رجل وجمعوا الألف فى ثلاثة آلاف رجل لأن مائة مؤنث معنى فلو جمع لاجتمع ثقلان ثقل المؤنث وثقل الجمع وأما الألف فهو مذكر فلو جمع كان فيه ثقل الجمع فقط قاله السخاوى (ومائة بالجمع نزرا قد ردف) (قول المكودى وأشار به إلى قراءة الخ) وأما على قراءة الجمهور بتنوين مائة ﴿فقيل﴾ ان سنين بدل من ثلاثمائة وأورد عليه أن المبدل منه فى نية الطرح ويكون التقدير ولبثوا فى كهفهم سنين فتفوت الدلالة على العدد ﴿وأجيب﴾ بأن المبدل منه فى نية الطرح غالبا ومن غير الغالب أن لا يكون فى نية الطرح ومنه ما هنا وقيل إنه عطف بيان وهو الظاهر (وقوله وسوغ الابتداء به التفصيل الخ) غير ظاهر والأولى أن مائة لا يحتاج إلى مسوغ لكونه معرفة إذ هو محكى مقصود لفظه (وقوله وإنما قدم الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر كأن قائلا قال له كان ينبغى للناظم على ما يقتضيه الترتيب الطبيعى أن يتكلم بعد عشر على أحد عشر إلى تسعة وتسعين ثم بعد ذلك يتكلم على مائة وألف فأجاب بقوله وانما قدم الخ (وقوله على ما دونهما من العدد الخ) أى الذى مبدأه تسعة وتسعون ومنتهاه أحد عشر فيكون أحد عشر غاية فى النقص لا فى الزيادة (وأحد اذكر وصلنه بعشر) همزة أحد واحدى منقلبة عن واو لأن القلب فى أحد شاذ وفى احدى مقيس وقد سمع عشر ٧ على الأصل (قول المكودى للمناسبة) أى لمناسبة قاصد الذى هو اسم فاعل قطعا قال المعرب وذكر نعت معدود (والشين فيها عن تميم كسره) أصله كسرة بالتاء ثم أبدلت فى الوقف هاء (قول المكودى ولدى هنا بمعنى فى الخ) وتارة تكون بمعنى عند وفرقوا بينهما بأن لدى ان كانت بمعنى فى كتبت بالإمالة وان كانت بمعنى عند كتبت بالألف (ولثلاثة وتسعة وما * بينهما) (قول المكودى المنسوب

لعشرة وقدما صلتها وثلاثة خبره وما الأولى موصولة معطوفة على تسعة وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما والتقدير الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في التركيب وبقي عليه حكم ما بين أحد عشر وثلاثة عشر أشار اليه بقوله:

(وأول عشرة اثنتي وعشرا ٭ اثني اذا أنثى تشا أو ذكرا)

يعني أنك تقول في تركيب اثنين واثنتين اثناعشر واثنتا عشرة فتحذف النون منهما وتجعل عشر وعشرة مكانه ثم بين أنهما معربان بقوله: (والياء لغير الرفع وارفع بالألف) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع اثناعشر واثنتا عشرة وفي الجر والنصب اثني عشر واثنتي عشرة وفهم منه ان هذين الجزأين أعني اثنين واثنتين معربان اعراب المثنى وعشرة مفعول أول بأول واثنتي مفعول ثان وعشرا معطوف على عشرة واثني معطوف على اثنتي واثني مفعول مقدم بتشا وأو ذكرا معطوف على أنثى وفيه رد الأول الى الأول والثاني الى الثاني وقصر تشا لضرورة الوزن ويجوز أن يكون حذف الهمزة من تشا لاجتماعها مع همزة أو ثم قال: (والفتح في جزأي سواهما ألف) يعني أن ما سوى اثنين واثنتين من الجزأين المركبين يفتح آخر الصدر وآخر العجز منه فيفتح العجز في عشر وعشرة المذكورين بعد اثنين واثنتين والصدر والعجز من سوى اثنين واثنتين فتقول أحد عشر وثلاثة عشر بفتح الجزأين معا وهما مبنيان معا أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول

لعشرة) أي في الافراد وصوابه أن يقول من ثلاثة إلى عشرة لأن لفظ عشرة لا يلزم فيه عدم المطابقة بل فيه تفصيل (وقوله معطوفة على تسعة الخ) قال العرب صوابه على ثلاثة ولا وجه له إلا ان قلنا بمذهب من يقول إن المعاطيف ان تكررت فكلها معطوفة على الأول وقيل كل معطوف على ما يليه وإذا كانت المسئلة خلافية فلا وجه للاعتراض (وقوله ما بين الثلاثة والعشرة) صوابه أن يقول والتسعة بدل العشرة لأن عشرة يطابق في التركيب ولم يتكلم المكودي على ألف ركبا في قول الناظم ان ركبا فالجمهور على أنه زائد لأن المذكور قبله ثلاثة ولذا قيل صوابه حينئذ ركبت بالتاء وأن يعود على الثلاثة وقال بعض الألف للتثنية عائد على ثلاثة وتسعة وأما ما في قوله ما بينهما فمبتدأ وخبرها محذوف تقديره كذلك والجملة من المبتدأ والخبر اعتراضية مقدمة من تأخير (وأول عشرة اثنتي) أشار إلى أن لفظ اثنين ان ركب مع عشرة فانه يبقى على مطابقته كما كان مفردا ولم يفصح المكودي عن هذا الشرح كل الافصاح وزاد فائدة أخرى وهي قوله فتحذف النون منهما وتجعل الخ وقدمر حكم حذف النون في قوله: نونا تلي الاعراب أو تنوينا ٭ مما تضيف احذف... وحاصل ما مر في ألفاظ العدد من واحد إلى تسعة عشر أنها أقسام ثلاثة ٭ قسم تجب فيه المطابقة مطلقا كان مفردا أو مركبا وهو لفظ واحد واثنين فيؤخذ حكمهما إذا كانا مفردين من مفهوم قوله أول الباب ثلاثة بالتاء الخ فحيث لم يتكلم عليهما علمنا أنهما باقيان على الأصل وهو المطابقة وصرح بوجوب مطابقتهما اذا كانا مركبين معا في قوله: وأحد اذكر وصلنه بعشر الخ مع قوله: وقل لدى التأنيث احدى عشره. مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا ٭ اثني الخ ٭ القسم الثاني ما يلزم فيه عدم المطابقة مطلقا مفردا أو مركبا وهي ألفاظ سبعة ثلاثة وتسعة وما بينهما فأشار الناظم لما إذا كانت مفردة بقوله ثلاثة بالتاء الخ ولما إذا كانت مركبة بقوله: ولثلاثة وتسعة وما بينهما الخ ٭ القسم الثالث ما فيه تفصيل وهو لفظ عشرة فان كان مفردا لزمه عدم المطابقة وذلك مأخوذ من قوله أول الباب قل للعشرة أي إلى العشرة والغاية داخلة وان كان مركبا لزمته المطابقة وهو المشار اليه بقوله: وصلنه بعشر. مع قوله: وقل لدى التأنيث احدى عشره. مع قوله: ومع غير أحد واحدى. مع قوله: وأول عشرة اثنتي وعشرا ٭ اثني (واليا لغير الرفع وارفع بالألف) (قول المكودي معربان اعراب المثنى) وهو كذلك كما مر ويؤخذ من هذا المثال أنهما ليسا بمثنيين حقيقة وانما هما ملحقان بالمثنى وهو كذلك كما مر أول الكتاب وانما لم يجعلا كأخواتهما في البناء لأن عشرا بعدهما واقع موقع النون وهما مع النون كانا معربين فكذلك يكونان معما هو واقع موقع النون (وقوله واثني معطوف على اثنتي الخ) ﴿ فان قلت ﴾ يلزم على ما قال عطف معمولين وهما عشر واثني على معمولين وهما عشرة واثنتي ﴿ قلت ﴾ هذا اللزوم صحيح ولكنه جائز لأن العامل واحد وهو أول وانما يمتنع ان كان العامل غير متحد (وقوله لضرورة الوزن) قال بعض شيوخ القراء الصواب ان هذه لغة تجري في الوصل مجرى الوقف وحيث وجدت اللغة فلا معنى للاعتذار بالضرورة (والفتح في جزأي سواهما ألف) (قول المكودي فلتضمنه معنى حرف العطف) بيان ذلك ان الأصل أحد وعشر مثلا كما تقول أحد وعشرون ثم عدل عن الأصل الذي هو العطف الى التركيب وانما عدلوا عن الأصل لرفع اللبس لأنك اذا قلت أحد وعشر احتمل أن تكون الواو على بابها وانك حكمت على مجموع هذه العدة كما هو المقصود واحتمل أن تكون الواو بمعنى أو فأتوا بالتركيب للتنصيص على أن المراد المجموع وقيل علة بناء الثاني تنزيله منزلة الحرف الذي هو النون وعلة بنائه على حركة وكون الحركة خصوص فتحة هو عين ما سنذكره في الأول

فلتنزل العجز منه منزلة تاء التأنيث والفتح مبتدأ وفى جزأى متعلق بالفتح وألف فى موضع خبر المبتدا ثم انتقل الى التميز فقال :

(وميز العشرين للتسعينا * بواحد كأربعين حينا)

يعنى أن تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد نحو عشرين دينارا وتسعين غلاما وأربعين حينا اى زمانا وفهم من قوله بواحد أن حكم النيف على العشرين الى تسعة وتسعين كحكم عشرين فتقول أحد وعشرون درهما إلى تسعة وتسعين درهما وفهم منه انه لا يميز بجمع وفهم من المثال انه لا يكون الا منصوبا واللام فى للتسعين للغاية فهى بمعنى الى ثم قال :

(وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما)

يعنى ان العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك فى عشرين وبابه وشمل قوله مركبا أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما فتقول أحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة الى تسعة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة ومركبا مفعول بميزوا والضمير فيه عائد على العرب وبمثل متعلق بميزوا وما موصولة واقعة على التميز وصلتها ميز عشرون والضمير العائد عليها محذوف تقديره بمثل ما ميز به عشرون وسوينهما تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم قال :

(وان أضيف عـدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب)

العدد المركب هو أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما الا اثنى عشر واثنتى عشرة فان عشر فيهما بمنزلة نون الاثنين ولذلك أعربا فاذا أضيف العدد المركب الى اسم بعده ففيه لغتان احداهما وهى الفصحى بقاء البناء فتقول هذا أحد عشر وتسعة عشر زيدا بالبناء فى الجزأين وهى المنبه عليها بقوله يبق البنا والثانية بقاء آخر الصدر على البناء واعراب آخر العجز

(وقوله فلتنزل العجز منه الخ) اعلم انه يرد أسئلة ثلاثة بأن يقال لم بنى ولم بنى على حركة مع ان الاصل فى البناء السكون ولما كانت الحركة خصوص فتحة فالجواب عن الاول ان الجزء الاول ركب مع الثانى حتى صارا كلمة واحدة واعراب الاول لزم أن يكون الاعراب كأنه وقع وسط الـكلمة مع أن الاعراب لا يكون الا آخرا فـكذلك البناء فما الفرق ﴿ قلت ﴾ لما كان البناء يلزم حالة واحدة ولا تتغير معه الـكلمة أصلا نزل فى الوسط كالعدم ولما كان الاعراب تتغير معه الذات رفعا ونصبا وخفضا لم يصح وجوده فى الوسط لا فيما هو كالوسط والجواب عن الثانى بأنه بنى على حركة تنبيها على ان البناء عارض وعن الثالث بأنه بنى على الفتحة لانها أخف الحركات ولتنزل العجز من الصدر منزلة تاء التأنيث فـكما أن ماقبل تاء التأنيث يكون مفتوحا فـكذلك ماقبل ما نزل منزلتها واذا علمت هذا فتعليل المـكودى البناء بقوله فلتنزل الخ ومثله فى التصريح غير ظاهر والمناسب كونه علة للفتح كما علمت والله أعلم (وميز العشرين) لما تكلم على تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة وعلى تمييز المائة والالف شرع هنا يتـكلم على تمييز عشرين الى تسعة وتسعين وسيتكلم فى البيت بعد على تمييز العـدد المركب من أحد عشر الى تسعة عشر والمناسب تقديم البيت بعد على هذا (قول كدى أى زمان الخ) القاموس الحين بالـكسر الدهر والوقت طال أم قصر وقيل يختص بأربعين سنة وقيل بسبع سنين وقيـل بسنتين وقيل بستة أشهر وقيل بشهرين وقيل كل غدوة وعشية وقيل يوم القيامة (وقوله ان حكم النيف الخ) النيف مازاد على العقد وذلك تسعة ألفاظ واحد وتسعة وما بينهما والعقد هو عشرون وثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون وهذا حكم النيف باعتبار التميز وأما حـكمه فى نفسه فواحـد واثنان يطابقان التميز وما عداهما لا يطابق على قياس مامر فيقال احدى وعشرون امرأة وتقول ثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة وهكذا والمراد بالفهم فى كلام المـكودى الاخذ والأخذ صحيح لان حـكم النيف حكم العقد وبه يسقط قول من قال صواب المصنف أن يقول بدل للتسعين للتسعة والتسعين (وقوله انه لا يميز الخ) انما لم يصح تمييزه بالجمع لوقوع ذلك فى اللبس وذلك لمـا تقرر أن أقل الجمع ثلاثة فلو قال عنـدى عشرون رجالا لتوهم ان عنده ستين رجالا فا كثر مع ان ذلك غير مراد (وميزوا مركبا) (قول المـكودى ومركب مفعول بميزوا الخ) وهو صفة لمحذوف أى عددا مركبا (قوله والضمير العائد عليها الخ) حذف العائد هنا شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه المشار اليه بقوله كذا الذى جر بما الموصول الخ لان الموصول وهو ما مجرور بالمضاف الذى هو مثل العائد مجرور بالحرف الا ان قلنا ان مثل زائد فيكون الشرط موجودا وفى بعض نسخ المـكودى بمثل ماميز عشرين بفتح ياء ميز مبنيا للفاعل ونصب عشرين بالياء فيكون الفاعل هو العائد على ما وهو مرفوع وهذه النسخة أولى للسلامة حينئذ من حذف العائد لانه مقدر وهو كالمذكور (وقوله لصحة الاستغناء الخ) لان ما استفيد منه استفيد من قول المصنف مثل وضمير التثنية فى سوينهما عائد على مركبا وعشرين (وان أضيف عدد مركب)(قول المـكودى بمنزلة نون الاثنين الخ) فـكما ان الاضافة تمنع مع بقاء نون المثنى فـكذلك تمنع مع بقاء ما هو بمنزلتها وهو عشر هنا (وقوله الى اسم بعده الخ) عبارته أحسن من عبارة غيره كالموضح بالى مستحق المعدود لان عبارة المـكودى تصدق بما اذا كان المضاف اليه مالكا لهذه العدة ومستحقها كقولك هذه العبيد أحد عشر زيد وبما اذا كان المضاف اليه غير مالك لهذه العدة ولكنها متعلقة به فقط نحو هذه

فتقول هذه أحد عشرك بضم الراء على انه معرب ومررت باحد عشرك بكسر الراء وهو المنبه عليه بقوله وعجز قديعرب وفهم من قوله قد أنها لغة قليلة وان أضيف شرط وجوابه يبق ويجوز ضبط يبق بالالف على أنه مرفوع لكون الشرط ماضيا وبالقاف دون الالف على انه مجزوم على جواب الشرط وهو أحسن وعجز مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل ثم قال :

(وصغ من اثنين فما فوق الى * عشرة كفاعل من فعلا * واختمه فى التأنيث بالتاومتى * ذكرت فاذكر فاعلا بغيرتا)

يعنى ان أسماء العدد من اثنين إلى عشرة يصاغ منها وزن فاعل كما يصاغ من الافعال فان كان مذكرا اكتفى به وان كان مؤنثا لحقته تاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث فتقول فى المذكر ثان وثالث ورابع الى عاشر وفى المؤنث ثانية وثالثة ورابعة إلى عشرة وفهم من قوله من اثنين ان اسم الفاعل المذكور لايصاغ من واحد وصغ فعل أمر ومن اثنين متعلق به وما معطوفة وهى موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير من اثنين فما فوقهما والى عشرة متعلق بصغ وكفاعل مفعول بصغ وهو على حذف الموصول والتقدير صغ من اثنين وزنا أوصيغة كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير كفاعل المصوغ من فعل ومن متعلق بفاعل أو بالمصوغ القدر واعراب البيت الآخر واضح ثم ان اسم الفاعل من العدد يستعمل مفردا كما تقدم ويستعمل مضافا فيضاف تارة الى العدد المشتق منه وتارة الى العدد الذى تحته وقد أشار الى الاول بقوله :

(وان ترد بعض الذى منه بنى * تضف اليه مثل بعض بين)

يعنى أن اسم الفاعل من اسم العدد اذا أضيف الى موافقه تجب اضافته اليه على معنى بعض فتقول ثانى اثنين وثانية اثنتين الى عاشر عشرة وعاشرة عشر ومعناه بعض اثنين وبعض عشرة وان ترد شرط وبعض مفعول بترد والذى واقعة على العدد المضاف اليه اسم الفاعل وصلتها بنى ومنه متعلق ببنى والضمير العائد على الموصول الهاء وفى منه وفى بنى ضمير مستتر

الرجال أحد عشر زيد بخلاف عبارة غيره اعرابه هذا مبتدأ وأحد عشر خبر وزيد مضاف اليه معرب (وقوله فتقول هذه أحد عشرك الخ) (وقوله بضم الراء الخ)أى فيكون بحسب العوامل فان كان العامل يطلب الرفع رفع الراء كما فى مثال المكودى الاول فهذا مبتدأ وأحد عشر خبر مرفوع بضمة على الراء والكاف مضاف اليه وان كان العامل يطلب النصب نصب نحو رأيت أحدعشرك فيكون أحد عشرك مفعولا منصوبا بفتحة على الراء ولم يذكره المكودى لانه لايظهر فيه الفرق بين فتحة الاعراب وفتحة البناء وان كان العامل يطلب الخفض خفض بكسرة تحت الراء كالمثال الثانى عنده (وقوله لكون الشرط ماضيا) قدمر ذلك فى قوله وبعد ماض رفعك الجزاحسن (وصغ من اثنين) لما فرغ من الكلام على الصيغ الاصلية فى العدد مفردة أو مركبة شرع فى الفرع عنها (قول المكودى يصاغ منها الخ) ظاهره تبعا لظاهر عبارة قول الناظم وصغ من اثنين ان المصوغ من لفظ العدد وليس كذلك لان ألفاظ العدد من قبيل أسماء الاجناس والاشتقاق منها سماعى لانها جامدة والحق ان الصوغ انما هو من مصدر ألفاظ العدد لأن ألفاظ العدد مصدرها فعل بفتح الفاء وسكون العين فى جميعها والماضى فى جميعها مفتوح العين ولا يختلف بعضها الا فى المضارع فمنها ماهو كضرب يضرب وذلك ستة ألفاظ تقول ثنيت الاثنين اذا كنت الثانى منهما وتقول فى المضارع أثنيهما وتقول فى المصدر ثنيا وثلثت ثلثا وخمست خمسا وسدست سدسا وثمنت أثمن ثمنا وعشرت عشرا فالماضى فى الجميع مفتوح مخفف والمضارع مكسور ومنها مضارعه مفتوح العين وذلك ثلاثة ربعت القوم أربعهم ربعا اذا كنت رابعهم وسبعت أسبع سبعا وتسعت أتسع تسعا وانما فتح المضارع فيها لأجل حرف الحلق (وقوله لايصاغ من واحد الخ) وذلك لأنه وضع من أول الأمر على هذه الصيغة فهى صيغة أصلية لافرعية هذ هو الذى فى الأشمونى تبعا للتوضيح والذى للرضى ومثله فى التصريح أنه من وحد يحد وحدا فيكون حينئذ اسم فاعل بمعنى منفرد ولا يستغنى بقول المصنف فما فوق عن قوله إلى عشرة لأن الفوقية تحتمل الثلاثة والاربعة إلى العشرة نعم يستغنى بالى عشرة عن قوله فما فوق ولا يضر إغناء اللاحق عن السابق والمضر العكس ﴿ فان قلت ﴾ مافائدة زيادة تمييز فعلا أى من مصدره مع قوله كفاعل مع ان المقرر ان فاعلا من الثلاثى ﴿ قلت ﴾ فائدة بيان ان صوغ فاعل من العدد مقيس كما يفيده التعبير بصغ ﴿ لايقال ﴾ لم يكتف المصنف عن قوله ومتى ذكرت الخ بما قبله ﴿ لانا نقول ﴾ لو لم يزده لتوهم أنه يؤنث مطلقا كان المعدود مذكرا أو مؤنثا قاله يس (وقوله وكفاعل مفعول الخ) هذا مخالف لتقديره لانه جعل فى تقديره مفعول صغ محذوفا والكاف اسمية بمعنى مثل صفة للمفعول المحذوف وما فى تقديره هو الظاهر (وان ترد) (قول كذى يعنى ان اسم الخ) هذا التقرير غير مناسب لكلام المصنف والناسب له يعنى انك اذا أردت باسم الفاعل المصوغ من العدد الذى اسم الفاعل من مصدره بعض العدد الذى بنى منه فأضف اسم الفاعل اليه وتكون اضافته اليه كما اذا أضفت لفظ بعض الى ذلك العدد نفسه والمكودى أدخل الحكم الذى هو الاضافة فى تصوير كلام الناظم (وقوله تجب اضافته الخ) ولا يجوز أن ينون ويعمل النصب لانه غير مفرع عن الفعل اذ معنى ثالث ثلاثة أحد ثلاثة

عائد على اسم الفاعل والتقدير وان ترد بعض الشىء الذى بنى اسم الفاعل منه وتضف مجزوم على جواب الشرط واليه متعلق بتضف ومفعول تضف محذوف تقديره تضف اليه اسم الفاعل من العدد ومثل منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير تضف اليه اسم الفاعل فى حال كونه مماثلا للبعض أى فى معناه وبين تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثانى بقوله:

(وان ترد جعل الأقل مثل ما * فوق فحكم جاعل له احكما)

يعنى أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن تصير العدد الذى تحته مثله فاحكم له أى لاسم الفاعل بحكم جاعل فان كان بمعنى الماضى وجبت اضافته فتقول هذا ثالث اثنين أمس وان كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فى المضاف اليه النصب والجر فتقول هذا رابع ثلاثة بنصب ثلاثة وجرها وانما قال جاعل ولم يقل فاعل تنبيها على ان اسم الفاعل بمعنى جاعل ففيه ما فى فاعل وزيادة وهو اسم فاعل فى الحقيقة لأنهم قالوا ربعت القوم أربعهم بمعنى صيرتهم بنفسى أربعة وان ترد شرط وجعل مفعولين بترد وهو مصدر مضاف للمفعول الأول ومثل مفعول ثان وما موصولة واقعة على العدد الأعلى وفوق صلتها وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير مثل ما فوق أى العدد الأدنى والفاء جواب الشرط وحكم مصدر منصوب باحكما وله متعلق باحكما ثم قال:

(وان أردت مثل ثانى اثنين * مركبا فجىء بتركيبين)

يعنى أنك إذا أردت بالمركب من أحد عشر الى تسعة عشر ما أردت بثانى اثنين من الاضافة على معنى بعض فجىء بتركيبين فتقول هذا ثانى عشر اثنى عشر وثانية عشرة اثنتى عشرة الى تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشرة تسع عشرة فتأتى بأربعة أسماء كلها مبنية وفهم البناء فيها من قوله بتركيبين فان التركيب يقتضى البناء والمركب الأول مضاف الى المركب الثانى اضافة ثانى الى اثنين هذا هو الأصل ويجوز فيه وجهان آخران أشار إلى الأول منهما بقوله: (أو فاعلا بحالتيه أضف * الى مركب بما تنوى يفى)

يعنى أو تضف فاعلا بحالتيه أى من التذكير والتأنيث الى المركب الثانى فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله بما تنوى يفى ثم أشار الى الثانى بقوله: (وشاع الاستغنا بحادى عشرا * ونحوه) يعنى انه يحذف من المركب الأول العجز ومن المركب الثانى الصدر وفيه حينئذ ثلاثة أوجه بناؤهما وهو المشهور واعراب الأول وبناء الثانى واعرابهما معا وفهم من المثال ان عشر مبنى لنطقه به مفتوحا فيحتمل الأول والثانى دون الثالث لاحتمال أن يكون حادى مبنيا أو معربا لعدم الحركة فيه وفائدة التمثيل بحادى التنبيه على انه مقلوب

وبعض جماعة منحصرة فى هذه العدة لأن معناها التصيير (وان أردت) (قول المكودى فان التركيب يقتضى البناء الخ) فيه نظر لأن التركيب لا يستدعى بناء أصلا اذ البناء إنما هو لشبه الحروف والحروف لا تركيب فيها أصلا ولا يليق لها ﴿ فان قلت ﴾ ماوجه بناء الجزأين فى التركيب حينئذ ﴿ قلت ﴾ أجيب عنه بأن آخر الجزء الأول فيه ماصار بالتركيب وسطا والاعراب لا يكون وسطا وبنى الثانى وهو عشر فى التركيبين قيل لتضمنه معنى حرف العطف وهو باطل لأن قولك هنا خامس عشر خمسة عشر ليس المراد به خامس وعشر بل المراد هذا بعض من هذه العدة المنحصرة فيها ذكر كما علمت وقال سيبويه بنى الثانى لابهامه لأن خامس عشر يطلق على العامل وغيره فاشبه أولاء الذى هو اسم جمع يشار به للمذكر والمؤنث وربما يطول ذكره (أو فاعلا) (قول المكودى أو تضف فاعلا الخ) أى بعد حذف عشرة من التركيب الأول استغناء عنه بلفظ عشرة فى التركيب الثانى فيعرب حينئذ فاعلا من العدد بحسب العوامل رفعا ونصبا وجرا مع حذف تنوينه فى الجميع وهذا الوجه أكثر استعمالا من الوجهين قبل وبعد كما صرح بذلك أبو حيان وتعبير الناظم بشاع فى الاستعمال بعد يقتضى انه أكثر من هذا لأنه يطلق الشيوع كثيرا على الأكثرية كقوله وشاع فى الاعلام ذو الاضافة (وقوله وهو المراد بقوله الخ) هذا غير ظاهر والظاهر أن معناه انك إذا أضفت فاعلا بحالتيه إلى المركب الثانى يفى ذلك بالمعنى الذى تقصده من كون هذا نقصا من تلك العدة المنحصرة فى ذلك العدد (وشاع الاستغناء) (قول المكودى يعنى انه يحذف من المركب الخ) جعل الاستغناء فى كلام الناظم بمعنى الاكتفاء بأحد الجزأين من كل تركيب وحذف الآخر منهما لدلالة الجزء المذكور من كل تركيب على المحذوف من الآخر وهذا الاحتمال هو التعين الذى يجب حمل كلام الناظم عليه وان كان كلام الناظم هنا يحتمل احتمالا آخر أقوى من الأول وهو أن يكون المراد بالاستغناء الاكتفاء بالتركيب الأول وهو حادى عشر ونحوه عن أحد عشر ونحوه فيكون التركيب الثانى محذوفا بجملته وهذا الاحتمال هو الذى صرح به فى التسهيل واقتصر عليه ولده فى شرحه لكن على هذا الاحتمال القوى لا موجب لاعراب الجزأين ولا أحدهما بل هما مبنيان وحينئذ فلا يستفاد المعنى المقصود (وقوله وهو المشهور الخ) ليس بصحيح لأن الموضوع أن كل جزء مأخوذ من تركيب فهما غير مركبين وأيضا لو ركبا وبنيا لم يبق ما يدل على الحذف حتى يؤخذ منه المعنى المقصود الذى الكلام فيه ولم يقل بالتركيب الا محمد بن السيد والصواب الوجهان بعد لا غير

وأصله واحد ونحوه أى ونحو حادى عشر فتقول حادى عشر وحادية عشرة الى تاسع عشر وتاسعة عشرة وان أردت شرط ومثل مفعول بأردت ومركبا حال من مثل ويجوز أن يكون مركبا مفعولا بأردت ومثل ثانى اثنين نعت لمركبا فهو نعت تقدم عليها فانتصب على الحال والفاء وما بعدها جواب الشرط وأو عاطفة جملة على جملة وفاعلا مفعول باصف وبحالتيه فى موضع الصفة لفاعل والى مركب متعلق باصف وبما متعلق يفى وهو فى موضع الصفة لمركب ونحوه معطوف على حادى عشر ثم قال :

(وقبل عشرين اذكرا ＊ وبابه الفاعل من لفظ العدد ＊ بحالتيه قبل واو يعتمد)

يعنى ان اسم الفاعل من العدد اذا ذكر مع عشرين وبابه يعنى العقود الى تسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون الى تاسع وتسعين وتاسعة وتسعين وقبل متعلق باذكرا والألف فى اذكرا بدل من نون التوكيد الخفيفة وبابه معطوف على عشرين والفاعل مفعول باذكرا ومن لفظ وبحالتيه متعلقان أيضا باذكرا .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

إنما ذكر هذا الباب بعد العدد لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها بكم وهى على قسمين استفهامية وخبرية وقد أشار الى الأول بقوله : (ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ＊ ميزت عشرين ككم شخصا سما)

يعنى ان كم الاستفهامية تميز بمثل ما ميز به عشرون يعنى بمفرد منصوب فتقول كم درهما عندك وكم شخصا سما وفهم من قوله فى الاستفهام انها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد فاذا قلت كم شخصا سما فتقديره أعشرون شخصا أم ثلاثون أم أقل أم أكثر سما وفى الاستفهام متعلق بميز وكم مفعول بميز وما موصولة واقعة على تمييز عشرين وصلتها ميزت عشرين والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره بمثل ما ميزت به عشرين ويجوز أن تكون ما مصدرية والتقدير ميز بمثل تمييز عشرين ثم قال :

(وأجزان تجره من مضمرا ＊ ان وليت كم حرف جر مظهرا)

يعنى ان تمييز كم الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة بشرط أن يدخل على كم حرف جر ظاهر نحو بكم درهم اشتريت أى بكم من درهم حذفت من وبقى عملها وشمل قوله حرف جر سائر حروف الجر نحو على كم فرس ركبت والى كم مذهب انتميت وفى كم دار جلست ونحوها . وفهم من قوله وأجزان تجره أن جره غير لازم فتقول بكم درهما اشتريت بالنصب وفهم منه أيضا انه يجوز اظهار من فتقول بكم من درهم اشتريت وان تجره فى موضع نصب بأجز والضمير فى تجره عائد على التمييز ومن فاعل بتجر ومضمرا حال من من وان وليت شرط وكم فاعل بوليت وحرف جر مفعول بوليت وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى حكم الخبرية فقال :

واعرابهما معا أولى (وقوله وأصله واحد الخ) فرد فاء الكلمة وهى الواو الى موضع اللام وزحلقت الألف الى مابعد الحاء التى هى عين الكلمة فصار حادو وبقيت واوا متطرفة إثر كسرة فقلبت ياء فصار حادى وحادية ووزنهما عالف وعالفة وفائدة التمثيل بحادى عشر أيضا كونه أول الاعداد المركبة (وقوله ومركبا حال الخ) الأولى من هذا الاحتمال والذى بعده أن يكون مركبا منصوبا على اسقاط حرف الجر الذى هو الباء وهو الذى قرر به المكودى أولا كلام الناظم (قبل واو يعتمد) هذا يقتضى منع حادى عشرين بدون واو وهذا هو الذى صرح به غير واحد وكلام الشاطبى يقتضى انه غير ممنوع وأجاب عما يقتضيه قول الناظم قبل واو بأن معنى قول الناظم قبل واو يعتمد انه لا يذكر فى عطف العقد على النيف الا الواو كما فى المغنى لأنها الموضوعة لمطلق الجمع المراد هنا دون الفاء وثم لانتفاء التركيب (قول المكودى ومن لفظ الخ) الأولى ان من لفظ مطلق بمحذوف صفة للفاعل والتقدير اذكر الفاعل المصوغ من لفظ العدد ويعتمد يحتمل أنه مجزوم فى جواب اذكر والله أعلم .

﴿ كم وكأين وكذا ﴾

العرب تكنى عن العدد بكذا وتستفهم عنه بكم وتكثر بها وبكأين (ميز فى الاستفهام) (قول المكودى فتقول كم درهما الخ) اعرابه كم مبتدأ مبنى لسكونها أشبهت الحرف فى المعنى الذى هو فى الاستفهام فهى كالهمزة وأشبهت الحرف أيضا فى الوضع على حرفين بناء على عدم اشتراط كون الثانى حرف لين ودرهما تمييز لكم وكم وهى العاملة وعندك خبر كم (وقوله انها تقدر بهمزة الخ) تقديرها بهمزة الاستفهام هو معنى قوله سابقا وبدل الضمن الهمز يلى همزا الخ (وقوله والضمير العائد على الموصول الخ) حذف العائد فى هذا إما شاذ أو قليل لعدم وجود شرطه الذى مر فى قوله : كذا الذى جر بما الموصول جر الخ أو تقول ان مثل فى النظم زائدة والباء داخلة على ما فى التقدير والأولى الوجه الثانى وهو انها مصدرية (وأجزان تجره) لما ذكر أن تمييز كم مماثل لتمييز عشرين وكان تمييز عشرين لا يجوز جره بمن فربما يتوهم من التشبيه أن تمييز كم لا يجوز جره مع ان جره جائز بشرط رفع ذلك التوهم بقوله : وأجز الخ (قول المكودى وفهم منه انه يجوز اظهار من الخ) لم يظهر هذا من كلام الناظم لأنه انما قال مضمر وهل ذلك وجوبا أو جوازا يبقى ماهو أعم

(واستعملنها مخبرا كعشره * أومائة ككم رجال أومره)

يعنى ان كم الخبرية هى بمنزلة عدد مفرد فتستعمل تارة بمنزلة عشرة فيكون تمييزها جمعا نحو كم رجال عندى وكم عبيد ملكت وتارة بمنزلة مائة فيكون تمييزها مفردا نحو كم امرأة عندى وكم عبد ملكت فكم رجال مثال لاستعمالها استعمال عشرة وكم مرة مثال لاستعمالها استعمال مائة ومرة لغة فى مرأة نقلت فتحة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة ومعنى كم الخبرية الدلالة على التكثير فاذا قلت كم غلام ملكت فمعناه كثير من الغلمان ملكت ومخبرا حال من الضمير المستتر فى استعملنها والكاف متعلقة باستعملنها ومائة معطوف على عشرة ثم قال :

(ككم كأين وكذا) يعنى ان كأين وكذا مثل كم الخبرية فى الدلالة على تكثير العدد وفى الافتقار الى تمييز الا أن تمييزها مخالف لتمييز كم والى ذلك أشار بقوله :

(وينتصب * تمييز ذين أوبه صل من تصب)

يعنى ان تمييز كأين وكذا اما منصوب نحو كأين رجلا رأيت وكذا رجلا رأيت أو مجرورا بمن نحو كأين من رجل رأيت الا أن النصب بعد كذا أكثر والجر بمن بعد كأين أكثر كقوله تعالى: وكأين من دابة لاتحمل رزقها. وهو فى القرآن كثير وكأين وكذا مبتدأ وخبره ككم وينتصب جملة مستأنفة وذين اشارة الى كأين وكذا وأو للتفصيل ويحتمل أن تكون للاباحة اذا أول ينتصب بانصب فيكون التقدير انصب تمييز ذين أوصل به من .

وصرح فى التصريح أيضا بان اضمارها على سبيل الجواز والحق الذى يفيده النقل من خارج انه لايجوز اظهار من لانهم جعلوا حرف الجر الداخل على كم عوضا عن من الجارة للتمييز ولايجمع بين العوض والمعوض منه (واستعملنها) أى كم لابقيد كونها استفهامية (قول المكودى نحو كم رجال الخ) كم مبتدأ مبنى لشبه الحرف فى الوضع أوفى المعنى الذى هو التكثير فهى كرب ورجال مضاف اليه وعندى خبر (وقوله مثال استعمالها الخ) فهو من باب اللف والنشر المرتب فكم رجال راجع لعشره ومره راجع لمائة ثم ان كم فى كلام الناظم مبتدأ والخبر محذوف أى عندى ويحتمل أن يكون مفعولا بمحذوف تقديره كم رجال وكم مرة رأيت (وقوله لغة فى مرأة) أى فيما يطلق عليه لفظ امرأة وهى المفردة المؤنثة البالغة وهذا صحيح ففى القاموس المرء مثلث الميم الانسان أو الرجل والمؤنث مرأة ومرة وامرأة (قوله نقلت فتحة الخ) أصله على هذا امرأة فنقلت أولا حركة الراء الى الميم ثم حذفت الهمزة الاولى فصار حينئذ مرأة بفتح الميم وسكون الراء ثم نقلت فتحة الهمزة الثانية الى آخر ما المكودى لكن كون أصل مرة امرأة يقتضى ان مرة غير لغة أصلية مع انهم صرحوا باصالتها كما فى نص القاموس وحينئذ فالاولى حذف قوله نقلت فتحة الخ ويقتصر على ماقبله (ككم كأين وكذا) (قول المكودى مثل كم الخبرية الخ) أى وان كانت قسمين مراما لكن أقرب مذكور هو الخبرية فلذلك حمل المكودى التشبيه عليها خاصة وجعل التشبيه فى الدلالة على تكثير العدد وهو بالنسبة لكأين صحيح لانها تكون للتكثير دائما وقيل غالبا وبالنسبة لكذا لايصح لانها كما تكون للتكثير تكون للتقليل والحق ان التشبيه فى مطلق كم لافرق بين كونها استفهامية أو خبرية وان وجه التشبيه ليس ماقال بل وجهه خصوصا هو كون كل من كم وكأين وكذا كناية عن عدد مجهول الجنس والقدار لان الثلاثة مستوية فى كونها كناية عن مجهول الا ان منها ماهو استفهام تارة واخبار أى تكثير أخرى وهو كم ومنها ماهو لتكثير العدد دائما أوغالبا وهو كأين ومنها ماليس لواحد منهما وهو كذا وبه يسقط اعتراض الموضح وغيره (وينتصب * تمييز ذين) (قول كدى نحو كأين رجلا رأيت الخ) اعرابه كما بعده أن تقول كأين مفعول مقدم برأيت مبنى لانه أشبه رب فى الدلالة على التكثير ورجلا تمييز (وقوله الا أن النصب بعد الخ)هذا تنكيت على الناظم المقتضى تسوية نصب التمييز وجره مع كأين وكذا وقد اعترض على الناظم غير المكودى كالموضح غير اعتراض المكودى بما حاصله ان النصب بعد كأين قليل وبعد كذا واجب والاعتراض من غير المكودى مبنى على ان المراد بالتمييز فى كلام الناظم الاصطلاحى اذ هو الذى لايجوز جره بعد كذا والحق كما قال بعض المحققين ان المراد بالتمييز فى كلامه اللغوى وهو المفسر للشىء الاصطلاحى والتمييز اللغوى يجوز جره بعد كذا بمن تقول عندى كذا وكذا من الدراهم وحينئذ فيسقط اعتراض غير المكودى ويبقى اعتراض المكودى وهو اقتضاء الناظم التسوية بين النصب والجر فى كأين وكذا ﴿فان قلت﴾ قال الناظم فى التمييز واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد وذ كرهنا جواز جره بمن حيث قال أوبه صل من تصب ﴿قلت﴾ مامر خاص بالعدد الحقيقى الصريح عشرون وبابه والعدد المركب كأحد عشر وماهنا فى كنايته فلامنافاة (وقوله كقوله تعالى وكأين من دابة الخ) اعرابه والله أعلم كأين مبتدأ مبنى لشبهه رب فى التكثير ومن دابة تمييز وجملة لاتحمل رزقها خبر والعائد الهاء فى رزقها وهى وان عادت على التمييز فهما كشىء واحد .

﴿ الحكاية ﴾

ذكر فى هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية الحكاية بأى وبمن وحكاية العلم بعد من وبدأ بأى فقال :

(احك بأى ماللمنكور سئل * عنه بها فى الوقف أو حين تصل)

فى الحكاية بأى لغتان احداهما وهى الفصحى أن يحكى بها وصلا ووقفا مالمسؤول عنه مذكور منكر من اعراب وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا وأية وأيين وأيتين وأيين وأيات والاخرى أن يحكى بها ماله من اعراب وتذكير وتأنيث فقط وقوله احك بأى محتمل لهما والذى ينبغى أن يحمل عليه كلامه الاولى لكونها أفصح ولذكره ذلك بعد فى من وما مفعول باحك وهى موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها للمنكور أى ماثبت لمنكور وسئل فى موضع الصفة لمنكور وعنه متعلق بسئل والهاء عائدة على منكور وهى الرابطة بين الصفة والموصوف وبها متعلق بسئل وها عائدة على أى وفى الوقف وحين متعلقان باحك ثم انتقل الى الحكاية بمن فقال :

(ووقفا احك ماللمنكور بمن * والنون حرك مطلقا وأشبعن)

يعنى ان من يحكى بها فى الوقف دون الوصل مالمسؤل عنه المنكور من اعراب وافراد وتذكير وفروعهما وتشبع الحركة فى الافراد وذلك كقولك لمن قال لك قام رجل

﴿ الحكاية ﴾

مناسبة ذكرها عقب العدد أن الحكاية اما لمذكر أو لمؤنث كما ان العدد يكون لمذكر ولمؤنث وحقيقة الحكاية ايراد لفظ المتكلم على حسب ماأورده فى الكلام قاله أبو حيان واعترضه الشهاب بان هذا الحد غير شامل للمحكى بمن أو أى فكان عليه أن يزيد بعد قوله أورده أو صفته (قوله ذكر فى هذا الباب ثلاثة الخ) أشار بهذا الى ان أنواع الحكاية أكثر من الثلاثة وهو كذلك لانه بقى عليه حكاية الجمل ويطرد حكايتها بعد القول وفروعه نحو قال انى عبد الله والناظم وان لم يذكر ذلك هنا فقد ذكره فى مواضع متفرقة من الالفية منها قوله أو حكيت بالقول ومنها قوله وان أتت فالقول أضمر تصب ولا يختص حكاية الجمل بكونها بعد القول خلافا للازهرى بل قد تكون حكاية بغير القول كما اذا سميت شخصا بجملة زيد قائم فتذكره بلفظه (احك بأى ماللمنكور) بدأ بها لانها أعم باعتبار كونها يحكى بها وصلا ووقفا فيقال أيان بسكون النون فى الوقف وأيان بالفتنا بكسر النون ولاستعمالها فى العاقل وغيره ولانها معربة والمعرب أصل للمبنى (قول المكودى موجود فيه) هذا راجع للمثنى أى ان كان اللفظ مثنى حقيقة كمثاله بعد بغلامين ورجلين وراجع أيضا لجمع تصحيح كمثاليه بعد ببنين وبنات والاولى أن يقول فيهما بالتثنية بدلا من فيه (وقوله أو صالح لوصفه به الخ) راجع للتثنية والجمع أيضا والاولى بهما ومعناه ان اللفظين غير مثنيين حقيقة لكنه يصح وصفهما بالمثنى نحو رأيت شاعرا وكاتبا فتقول فى حكايتهما أيين لان شاعرا وكاتبا صالحان لوصفهما بالمثنى فتقول ظريفين مثلا وتقول فى الجمع الذى ليس جمع تصحيح ولكنه صالح لوصفه بجمع التصحيح نحو رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات فتقول أيين وأيات وأما ان كان غير صالح لوصفه بجمع التصحيح فلا يصح حكايته بأى نحو عندى دراهم فلا تقول فى حكايته أيون لان دراهم لا يوصف بجمع التصحيح لانه غير عاقل (وقوله وتذكير وتأنيث فقط الخ) أى ولا يثنى ولا يجمع فتقول فى مثاله السابق أيا بالافراد فى حكاية رجلا وغلامين وبنين وتقول أية فى حكاية امرأة وجاريتين وبنات (وقوله محتمل لهما الخ) اللغتين بل الحق ان كلام الناظم انما يحتمل اللغة الاولى فقط لانه قد أتى بما فى قوله احك بأى ما الخ وهى من صيغ العموم فتفيد أن جميع مايثبت للمنكور يثبت لأى وحمله على اللغة الثانية الخاصة يحتاج الى قرينة ولا قرينة فى كلام الناظم ثم اختلفوا فى الحركات اللاحقة لأى فى المفرد والحروف اللاحقة للمثنى والجمع فقيل اعراب وهو الظاهر وقيل حكاية فتكون الحروف والحركات انما هى للحكاية (وقوله على الحروف المحكية الخ) فيه نظر والحق انها واقعة على الاحوال الثابتة للمسؤول عنه (وقوله وعنه متعلق بسئل) الحق انه نائب فاعل سئل (ووقفا احك ماللمنكور بمن) (قول المكودى وفروعهما الخ) فرع الافراد هو التثنية والجمع وفرع التذكير هو التأنيث ومطابقة من هى اللغة الفصحى وهنالك لغة أخرى وهى لزوم افراد وتذكير من فى حكاية المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث لكن الواجب حمل كلام الناظم على اللغة الاولى لانه عبر بما وهى من صيغ العموم فيكون قوله بعد والنون حرك الى قوله وان تصل فلفظ من الخ تفصيلا لاجمال ما وبعضهم حمل كلام الناظم هنا على اللغة الغير المطابقة وجعل قوله بعد وقل منان اشارة للغة المطابقة فيكون الناظم تكلم على اللغتين معا والصواب ما مر (وقوله وتشبع الحركة فى الافراد) أشار به الى أن قول الناظم والنون حرك خاص بحكاية المفرد المذكر وان مراده بالاطلاق مرفوع أو منصوب أو مخفوض فيكون والنون حرك ليست الواو فيه للعطف وانما هى للتفسير فيسقط اعتراض ابن هشام وغيره بان فى كلام الناظم اشكالا حيث عطف النون على الحكاية فيقتضى ان الاشباع غير الحكاية مع انه نفسها (وقوله قام رجل

منو ورأيت رجلا منا ومررت برجل منى ومامفعول باحك وهى موصولة وصلتها المذكور وعن متعلق باحك ووقفا مصدر منصوب على الحال من فاعل احك المستتر والنون مفعول بحرك ومطلقا نعت لمصدر محذوف أى تحريكا مطلقا يعنى بالحركات الثلاث وأشبعن معطوف على حرك هذا حكم حكاية المفرد المذكر وأما المثنى فقد أشار اليه بقوله :

(وقل منان ومنين بعدلى * إلفان بابنين وسكن تعدل)

يعنى انك اذا قلت لى الفان كابنين وأردت حكاية هذين الاسمين قلت منان فى حكاية الفان ومنين فى حكاية ابنين ولما لم يتمكن له النطق بسكون النون من منان ومنين فى النظم اذ لا يجمع فيه بين ساكنين نطق بهما محركين للضرورة ثم نبه على انهما يسكنان بقوله وسكن تعدل أى لا يحكى بهما الا وقفا والوقف متضمن للسكون ومنان ومنين مفعول بقل والمراد قل هذين اللفظين وإلفان مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وبابنين نعت لالفان وهو على حذف القول والتقدير بعد قولك لى إلفان وتعدل مجزوم فى جواب الامر ثم انتقل الى حكاية المفرد المؤنث فقال : (وقل لمن قال أتت بنت منه) يعنى انك تقول فى حكاية من قال أتت بنت منه بهاء ساكنة وأصلها التاء لكن الوقف أوجب رجوعها ثم انتقل الى تثنية المؤنث فقال :

(والنون قبل تا المثنى مسكنه) يعنى انه يقال فى تثنية حكاية المؤنث منتان بسكون النون فتقول فى حكاية جاءت امرأتان منتان ورأيت امرأتين ومررت بامرأتين منتين هذه هى اللغة الفصحى وفيها لغة أخرى أشار اليها بقوله : (والفتح نزر) يعنى ان فتح النون نزر أى قليل فتقول على هذه اللغة فى قامت امرأتان منتان بالفتح ومنه مفعول بقل كما تقدم فى البيت الذى قبله والنون مبتدأ وخبره مسكنه والجملة فى موضع الحال من منه وقبل متعلق بمسكنه والفتح نزر جملة من مبتدأ وخبره مستأنفة ثم انتقل الى حكاية جمع المؤنث فقال :

(وصل التا والألف * بمن بإثر ذا بنسوة كلف)

يعنى انك تزيد فى حكاية جمع المؤنث على النون من منه ألفا وتاء فتقول لمن قال جاءت نسوة منات ولمن قال ذا بنسوة كلف منات باسكان التاء أيضا لما علمت من أن من لا يحكى بها الا فى الوقف والتاء مفعول بصل والالف معطوف على التاء وذا مضاف اليه على حذف القول والتقدير

منو الخ) اعلم انهم اختلفوا فقيل ان منو مرفوع بالضمة الظاهرة ومنا منصوب بالفتحة ومنى مجرور بالكسرة والواو والالف والياء فيها أنما هى ناشئة عن اشباع الحركات وانما أشبعت لاجل الوقف تخفيفا وبيانا للحركات لانه لا يوقف على متحرك وهذا ظاهر عبارة الناظم: واشبعن. وهو مذهب السيرافى وقيل ان منو مرفوع بالواو ومنصوب بالالف ومجرور بالياء فيكون حكمها هو المار فى قول الناظم: وارفع بواو وانصبن بالالف الخ وعلى هذين القولين يكون منان المذكور بعده مثنى حقيقيا يعرب اعراب المثنى ويكون منون جمع مذكر سالما حقيقة يعرب اعرابه ومنات جمع مؤنث سالم حقيقة يعرب اعرابه وقال أبو على ان من فى الحكاية مبنية أبدا ولو طابقت وان الواو والالف والياء فى المفرد لحقت من أولا فالتقى ساكنان حركت النون بحركة تجانس كل حرف فتكون الحركات انما هى للاشباع فلا اعراب فى من أصلا فيكون منان حينئذ ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقيا لانه لا يثنى حقيقة الا المفرد المعرب ومنون ملحق بالجمع ومنات كذلك ومن على كل قول من الاقوال الثلاثة مبتدأ والخبر محذوف أغنت عنه العلامة على اعراب الاسم المنكر المحكى المتصلة بمن قبلها فلا يجمع بين الخبر والعلامة عليه واشبعن فى كلام الناظم بنون مخففة وأصلها نون التوكيد المشددة وخففها الناظم لضرورة الوزن وليست نون توكيد خفيفة من أول الامر والاوجب أن يقول وأشبعا بابدالها الفا للوقف لقوله وابدلنها بعد فتح ألفا وقفا الخ (وقل منان) لما ذكر فى قوله والنون حرك الخ حكاية المفرد المذكر شرع فى تثنيته ثم ذكر المفردة المؤنثة ثم تثنيتها ثم جمع المؤنث ثم جمع المذكر السالم ولا وجه لتقديم حكاية جمع المؤنث عليه ولم يفعل مافعل فى من مع اى قيل لان أى لفظ معرب قبل الحكاية فلما وقعت حكايته كان الاصل أن تبقى على صحة تثنيتها وجمعها كسائر المفردات مثل زيد بخلاف من فهى مبنية فالاصل فيها عدم التثنية والجمع فنص عليه فيها (قول المكودى يعنى انك اذا قلت لى الخ) الاولى أن يقول يعنى اذا قيل (وقوله قلت منان فى حكاية الخ) أشار بهذا الى انك لا تحكى المرفوع والمنصوب والمجرور فى تركيب واحد كما يقتضيه الناظم بل المراد انك اذا حكيت المرفوع حكيته وحده فقلت منان وان أردت حكاية المجرور حكيته وحده فقلت منين بالياء وهكذا (وقوله بعد قولك الخ) مثله فى المعرب والصواب ان يقول بعد قول القائل لان هذا حكاية لكلام الغير (وقل لمن قال أتت بنت منه) (قول المكودى والجملة فى موضع الحال من منه الخ) مثله فى المعرب والحق ان الجملة مستأنفة (وصل التا والالف) (قول المكودى على النون من منه الخ) هذه النسخة تقتضى أن علامة التثنية تكون موالية للتا من منه فتقول منتات بتاء قبل الالف لكن هذا لا يوافقه كلامه بعد ولا كلام الناظم وفى بعض النسخ على النون من من أى باسقاط التاء فتقول حينئذ منات بدون تاء قبل الالف ويوافق كلامه بعد وكلام الناظم حيث

باثر قولك ذا وكلف خبر ذا وبنسوة متعلق بكلف، ويحتمل أن يكون اسما وفعلا ماضيا ثم انتقل الى حكاية جمع المذكر فقال :

(وقل منون ومنين مسكنا * ان قيل جاقوم لقوم فطنا)

اذا قيل جاء قوم لقوم قلت فى حكاية قوم المرفوع منون وفى حكاية قوم المجرور منين بسكون النون فيهما أيضا ومنون ومنين مفعول بقل كما تقدم ومسكنا حال من الضمير المستكن فى قل وفطنا نعت لقوم المجرور فهو جمع فطن ووزنه فطناء بضم الفاء وفتح الطاء نحو كرماء ولا يصح أن يكون فطنا بضم الطاء لان منعوته مجرور ثم قال : (وان تصل فلفظ من لايختلف) هذا تصريح بالمفهوم من قوله ووقفا فتقول من يافتى فى الاحوال كلها وقد جاء منون فى ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله :

(ونادر منون فى نظم عرف) أشار به الى قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وهو لتأبط شرا وان تصل شرط وجوابه الجملة من قوله فلفظ من لايختلف ونادر خبر مقدم والمبتدأ منون وعرف فى موضع الصفة لنظم وفى نظم متعلق بنادر ثم انتقل الى النوع الثالث من الحكاية فقال : (والعلم احكينه من بعد من) يعنى ان العلم اذا سئل عنه بمن حكى اعرابه بعدها فتقول لمن قال قام زيد من زيد ورأيت زيدا من زيدا ومررت بزيد من زيد برفع الاول ونصب الثانى وجر الثالث وذلك بشرط أن لايدخل على من حرف عطف واليه أشار بقوله : (ان عريت من عاطف بها اقترن) فاذا قيل رأيت زيدا ومررت بزيد قلت ومن زيد بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على من وقوله احكينه يريد

عبر بمن ولم يعبر بمنه وما فى الزيانى ونقله عنه بعض غير ظاهر (وقوله باثر قولك ذا الخ) الاولى باثر قول القائل بدليل وصل لان الحاكى هو المتكلم وانما يحكى كلام غيره (وقوله ويحتمل أن يكون اسما الخ) لانه هنا مسكن الفاء التى هى لام الكلمة فتحتملها والكلف المولع بالنساء العاشق (وقل منون ومنين) (قول المكودى لان منعوته مجرور) كتب عليه بعض المحققين انظر مامعنى هذا الكلام قلت بل كلامه ظاهر وبيانه انه يقال فطن للامر أى تفطن له يفطن كتعب وقتل والوصف منه فطن كفرح كما فى الصباح وفطن الوصف له جمعان فطناء ككرماء وفطن بضمتين كرسل وهذا من خارج وأما فى كلام الناظم فيتعين الجمع الذى هو على وزن كرماء ويكون مقصورا لضرورة ممنوعا من الصرف ولا يصح الجمع الذى هو كرسل فى كلام الناظم والا لقال فطن بكسر النون لانه نعت المجرور الذى هو لقوم ولا مانع له من الصرف مع ان القافية تعين فتح النون نعم ان قيل ان فطنا بضمتين مفعول بمحذوف لصح ذلك فبان بهذا صحة قوله لان منعوته مجرور حيث علق منع كونه فعلا بضمتين على التبعية (وان تصل فلفظ من لايختلف) لما ذكر ان لفظ من يطابق فى الوقف افرادا وتثنية وجمعا تذكيرا وتأنيثا كأن قائلا قال له وهل يحكى بمن وصلا أولا فأجاب بقوله وان الخ (قول المكودى قول الشاعر أتوا نارى الخ) البيت من الوافر وقائله كما قال المكودى تأبط شرا وقيل قائله شمر بن الحرث واعرابه أتى فعل والواو العائد على الجن فاعله ونارى مفعوله وقلت فعل وفاعل ومنون مبتدأ جار على مامر وأنتم خبر وقالوا جواب منون والجن بالرفع خبر لمحذوف أى نحن الجن وعموا أمر من وعم يعم عم بمعنى أنعم كوعد يعد عدة والواو فاعل وظلاما قيل تمييز وقيل منصوب على اسقاط الخافض وهذا دعاء بدوام الانعام وهو وان كان خاصا بوقت فالمراد به العموم فى جميع الاوقات كقولهم أنعم الله صباحك وقيل المعنى أطلع الله عليك كل صباح بالانعام ثم ان هنا روايتين ظلاما وصباحا وكل منهما صحيح لان ذلك بيت من قصيدة والآخر بيت من الاخرى اتفقا فى جميع الالفاظ ماعدا الضرب وهو ظلاما أو صباحا وبعضهم وقع فى نسخته ظلاما فغلط من أنشد صباحا وبعضهم فى نسخته صباحا فغلط من أنشد ظلاما وقد علمت انهما صوابان والشاهد فى منون بأن فيه شذوذين حيث ألحقه الواو مع أنه حكاية فى الوصل وحيث حرك النون الثانية والقياس تسكينها هذا ماالهم والحق ان هذا البيت لاحكاية فيه أصلا لان قائله واحد ولم يجب بقول الجن وانما قال لهم حين أتوه من أنتم فتكون من استفهامية لاغير ولو كانت للحكاية ماجمع بين الواو وأنتم نعم الشذوذ من وجه آخر وهو لحاق علامة الجمع لمن الاستفهامية والله أعلم (والعلم احكينه من بعد من)(قول كدى برفع الاول ونصب الثانى الخ) أى على الحكاية لاالاعراب والا فالعلم بعد من مرفوع تقديرا فى الاحوال الثلاثة فتقول فى الجميع من مبتدأ وزيد فى الاحوال كلها خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة فى آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وقيل فى العلم مبتدأ ومن قبله خبر مقدم (ان عريت من عاطف)(قول كدى رأيت زيدا ومررت بزيد الخ) الواو فى ومررت بمعنى أو لأن كلا منهما تركيب مستقل ولم يذكر مثالا للمرفوع لانه لايختلف لفظا واعرابا ومن زيد فى الجميع أن تقول من اسم استفهام مبتدأ وزيد فى الجميع خبر مرفوع بالضمة الظاهرة فى الاحوال الثلاثة ولا حكاية لان الغرض من الحكاية بيان ان السؤل عنه تقدم فى كلام غيره وحرف العطف كاف فى هذا اذ شأنه التوسط بين المعطوفين قيل ولهذا بعينه شرطوا فى حكاية العلم ان لايكون متبوعا بنعت أو غيره من التوابع غير عطف النسق فان أتبع فلا حكاية وقد أغفل

جوازا فان فيه لغتين لغة أهل الحجاز الحكاية ولغة بنى تميم الرفع والعلم مفعول بفعل مضمر يفسره احكينه ومن بعد متعلق باحكينه وان عريت شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ التأنيث ﴾

التأنيث فرع التذكير ولذلك يحتاج الى علامة والى ذلك أشار بقوله : (علامة التأنيث تاء أو ألف) فذكر للتأنيث علامتين ثم ان التاء تكون ظاهرة كفاطمة وقصعة وتكون مقدرة والى ذلك أشار بقوله :

(وفى أسام قدروا التا كالكتف) يعنى أن بعض الأسماء لاتكون فيها التاء ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند أو لمن لا يعقل ككتف وعلامة مبتدأ وخبره تاء أو ألف والواو فى قدروا عائد على العرب أو على النحويين وأسام جمع أسماء فهو جمع الجمع ثم أشار إلى

المصنف ذكر التابع ولو شاء ذكره لقال :

والعلم احكينه ان يخل من * تابع أو عاطف بمن قرن

واستثنوا عطف النسق من التوابع لأنه ليس فيه بيان للمتبوع انظر التصريح تستفد (وقوله جوازا فان فيه الخ) هذه العبارة فيها قلب لأنها توهم أن كلا من اللغتين أجاز الحكاية الا أن أهل الحجاز رجحوها وبنو تميم رجحوا الرفع والأمر ليس كذلك لأن بنى تميم يوجبون الرفع بالضمة الظاهرة فى الجميع ولا يجيزون الحكاية والحجازيون يجيزون الحكاية والرفع والراجح عندهم الرفع ولو قال جوازا على مرجوحية عند أهل الحجاز وأما بنو تميم فيلتزمون الرفع لسلم من ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ التأنيث ﴾

لما كانت الحكاية تكون للمؤنث كما مر ناسب أن يذكر التأنيث عقب الحكاية ثم قول المصنف التأنيث على حذف مضاف أى علامة التأنيث بدليل ما بعد (قول المكودى التأنيث فرع التذكير الخ) إنما كان الأصل فى الأسماء التذكير لأنه إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر كالشمس والقمر فتقول فى تثنيتهما القمران ولأن الأسماء قبل الاطلاع على كونها مذكرة أو مؤنثة يعبر عنها بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا قيل ان هذا اللفظ مؤنث فانظر للعلامة فان وجدته قبلها فاحكم عليه بأنه مؤنث والافلا (وقوله ولذلك يحتاج الى علامة) أى ولكونه فرع التذكير يحتاج الى علامة وما لا يحتاج أصل لما يحتاج والعكس بالعكس واعلم أن الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عين وأتان وجدى وعناق الى غير ذلك لكنهم خافوا أن تكثر عليهم الألفاظ فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقا بها بين المذكر والمؤنث (علامة التأنيث تاء أو ألف) قدم المصنف التاء فى الذكر على الألف اشارة لاصالتها وعلته انها أظهر فى الدلالة على التأنيث من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها بخلاف الألف فانها تلتبس بغيرها كألف الإلحاق فيحتاج إلى تمييزها بالأوزان الآتية ولأنها ترد فى تصغير المؤنث العارى منها وقيل الألف أصل لملازمتها للكلمة بخلاف التاء فتفارق نحو قائم وقائمة ولما رأى بعضهم علة كل قوية قال كل منهما أصل فى التأنيث وهو الظاهر ثم ان التاء انما تكون علامة فى الأسماء المتمكنة وأما المبنية فلا يستدل على تأنيثها بالتاء بل بأمور أخرى ككسر التاء فى أنت وكهن ومحل كون التاء علامة إذا لم يعلم تذكير ماهى فيه كطالحة وحمزة ومحله أيضا فيما يمتاز مذكره من مؤنثه فان لم يمتز بان كانت التاء للفرق بين الواحد والجنس نحو بقرة وتمرة ونملة فان التاء للوحدة يطلق ما هى فيه على المذكر والمؤنث ولذا وهم من استدل على تأنيث نملة سليمان بقوله قالت نملة وهى مسألة قتادة لما دخل العراق فقال سلونى من العرش الى الفرش فقال له أبو حنيفة نملة سليمان ذكر أو أنثى فقال له أنثى بدليل تأنيث الفعل فقال له هى للوحدة فلم يجد قتادة جوابا ومحل التذكير والتأنيث إذا قصد مدلول الاسم فان قصد لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء ولم يشرح المكودى قول الناظم أو ألف استغناء عنه بقوله بعد: وألف التأنيث ذات قصر الخ ثم ان المصنف أتى بأو التى لأحد الشيئين غالبا اشارة إلى أن العلامتين لا يجتمعان فى كلمة واحدة فلا يقال فى ذكرى مثلا ذكراة وأما علقاة فالألف للالحاق مع التاء والتأنيث على قول مع عدمها ونظيره بهمى وبهماة (وفى أسام قدروا التا) إنما قدروا التاء دون الألف لاصالتها كما هو قول من أقوال ثلاثة قد مرت (قوله كذى جمع أسماء) أى وأسماء جمع اسم وبهذا يظهر قوله بعد فهو جمع الجمع

ما يعرف به التقدير فقال :

(ويعرف التقدير بالضمير * ونحوه كالرد فى التصغير)

فالضمير نحو الكتف أكلتها فيعلم ان الكتف مؤنث لاعادة الضمير مؤنثا عليها ونحوه أى ونحو الضمير كالرد فى التصغير أى كرد التاء فى التصغير نحو هنيدة فى تصغير هند وكتيفة فى تصغير كتف ومما يعلم به التقدير أيضا اسم الاشارة نحو هذه هند وتلك كتف واعراب البيت واضح ثم ان تاء التأنيث لها فوائد وأصلها التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث وتكون فى الأسماء نحو رجل ورجلة وفتى وفتاة وفى الصفات وهى أكثر نحو ضارب وضاربة وفرح وفرحة إلا أنها لم تلحق بعض الصفات والى ذلك أشار بقوله :

(ولا تلى فارقة فعولا * أصلا ولا المفعال والمفعيلا * كذاك مفعل)

فذكر خمسة أوزان لا تلحقها التاء الفارقة الأول فعول وقيده بالأصل والمراد به اسم الفاعل فانه أصل لاسم المفعول وذلك نحو رجل صبور وامرأة صبور واحترز بقوله أصلا من اسم المفعول فان تاء الفرق تلحقه نحو ركوب وركوبة لأنه بمعنى مركوب الثانى مفعال نحو رجل معطار وامرأة معطار الثالث مفعيل نحو معطير ومطيق الرابع مفعل نحو مغشم ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول لأنها لا تكون أسماء مفاعيل وفاعل تلى ضمير مستتر عائد على التاء وفارقة حال من ذلك الضمير وفعولا مفعول بتلا وأصلا حال من فعولا ولا المفعال والمفعيلا معطوفان على فعولا ومفعل مبتدأ وخبره كذاك وقد لحقت تاء الفرق بعض الأوزان والى ذلك أشار بقوله : (وما تليه * تاالفرق من ذى فشذوذ فيه) فقالوا عدو وعدوة ومسكين ومسكينة وميقان وميقانة وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء فى تليه وتاء الفرق فاعل بتليه وشذوذ فيه مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر ما ثم أشار الى الوزن الخامس فقال : (ومن فعيل كقتيل ان تبع * موصوفه غالبا التا تمتنع)

يعنى ان فعيلا تمتنع فيه تاء الفرق فى المؤنث فى الغالب وفهم من قوله كقتيل أن يكون بمعنى مفعول لأن قتيلا بمعنى مقتول فلو كان بمعنى فاعل لحقته التاء نحو ظريف وظريفة وفهم من قوله ان تبع موصوفه انه ان لم يتبعه لحقته التاء نحو رأيت قتيلا وقتيلة للبس وشمل ما كان نعتا نحو رأيت امرأة قتيلا وما ذكر موصوفه قبله وان لم يكن نعتا نحو هند قتيل ولحية دهين لعدم اللبس وفهم من قوله غالبا أن التاء تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم صفة ذميمة وخصلة حميدة فالتا مبتدأ وخبره تمتنع ومن فعيل متعلق بتمتنع وكقتيل فى موضع الحال من فعيل وغالبا حال من الضمير

(ويعرف التقدير) (قوله كرجل ورجلة الخ) بفتح الراء وضم الجيم ومعناه امرأة كاملة الرجولية وأما رجلة بفتحتين فهو جمع راجل (ولا تلى فارقة فعولا) (قوله فذكر خمسة الخ) هذا الكلام يقتضى أن هناك أوزانا أخر لم يذكرها مع أنه لم يذكر الموضح وغيره الا هذه الخمسة أشار الى الأربعة هنا والخامس هو قوله بعد ومن فعيل كقتيل الخ (أصلا) لأن صيغة المبنى للفاعل أصل لصيغة المبنى للمفعول كما مر فيقال حينئذ جمل ركوب وناقة ركوبة ولاجل كون فعول بمعنى فاعل لا تلحقه التاء بقياس لم تلحق التاء بقياس قوله تعالى : وما كانت أمك بغيا . أصله بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدغمت الياء فى الياء وقيل انه فعيل بمعنى مفعول وليس أصله فعولا فيكون من أفراد قوله بعد ومن فعيل كقتيل الخ * وقد ورد أن المازنى دخل على المأمون وعنده نحاة البصرة فقال له المأمون هات مسألة يا مازنى فقال ما الحكمة فى قوله تعالى : وما كانت أمك بغيا . حيث لم يقل بغية فقال المأمون للنحاة أجيبوا فأجابوه بما لا يرتضى فقال المأمون قل يا مازنى فقال ان بغيا على وزن فعيل بمعنى مفعول وفعيل بمعنى مفعول لا تدخله التاء نحو امرأة قتيل وان كان فعيل بمعنى فاعل دخلته التاء نحو امرأة ظريفة فاستحسن المأمون مقالته وما فى التصريح تحريف (قوله كدى نحو مغشم) المغشم بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الشين المعجمة هو الذى لا ينتهى عما يريده ويهواه لشجاعته (وقوله لا تكون أسماء مفاعيل الخ) مفاعيل جمع مفعول أى لا يكون واحدها اسم مفعول فلو قيدت بقوله أصلا لكان تحصيل الحاصل وانما لم تلحق التاء هذه الأوزان لأنها غير جارية على المضارع من أفعالها لأن الفعل يدل على التجدد والحدوث والأوزان تدل على الدوام والثبوت فهى مخالفة للفعل فى المعنى فخالفته فى التأنيث (ومن فعيل كقتيل) (قوله كدى للبس الخ) بيانه أنه لا يدرى هل هو وصف المذكر أو للمؤنث واستشكل التقييد بتبعية الموصوف واطلاقه فى الأوزان السابقة مع أن اللبس موجود فيها قطعا فاذا قلت مثلا رأيت صبورا أوشكورا لم يدر هل هو صفة لمذكر أو لمؤنث والاشكال على حاله (وقوله وشمل ما الخ) أى شمل قوله ان تبع موصوفه الخ أشار بهذا إلى أن المراد بالوصف القرينة التى تميز بين

فى تمتنع وان تبع شرط وجوابه محذوف لدلالة ماتقدم عليه ثم انتقل إلى ألف التأنيث فقال :

(وألف التأنيث ذات قصر * وذات مد نحو أنثى الغر)

فقسمها إلى مقصورة وممدودة وأنثى الغر غراء فهو مثال للممدودة ومذكر الغراء أغر وهو مما يستوى فيه جمع المذكر والمؤنث وألف التأنيث مبتدأ وذات قصر وذات مد خبر المبتدأ ثم بين الأوزان التى تلحقها المقصورة فقال :

(والاشتهار فى مبانى الأولى * يبديه وزن أربى والطولى * ومرطى ووزن فعلى جمعا * أومصدراً أوصفة كشبعى * وكحبارى سمهى سبطرى * وذكرى وحثيثى مع الكفرى * كذاك خليطى مع الشقارى * . . . .)

فذكر اثنا عشر بناء الأول فعلى بضم الفاء وفتح العين نحو أربى وهى الداهية الثانى فعلى بضم الفاء وسكون العين اسماً كان كبهمى لنبت أو صفة كحبلى والطولى وهى وصف مؤنث الأطول الثالث فعلى بفتح الفاء والعين نحو مرطى وهو نوع من المشى الرابع فعلى بفتح الفاء وسكون العين ونوعها إلى جمع نحو قتلى وجرحى والى مصدر نحو دعوى والى صفة نحو شبعى الخامس فعالى بضم الفاء نحو حبارى اسم طائر السادس فعلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو سمهى للباطل السابع فعلى بكسر الفاء وفتح العين واللام مشددة نحو سبطرى لنوع من المشى الثامن فعلى بكسر الفاء وسكون العين نحو ذكرى مصدر ذكر التاسع فعيلى بكسر الفاء والعين مشددة نحو حثيثى مصدر حث العاشر فعلى بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام نحو الكفرى وهو وعاء الطلع الحادى عشر فعيلى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو خليطى للاختلاط الثانى عشر فعالى بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو شقارى اسم نبت وفهم من قوله والاشتهار أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة على غير هذه الأوزان وهو الذى نبه عليه بقوله : (واعز لغير هذه استندارا)

أى انسب لغير هذه الابنية الاستندار والمراد بالاولى ألف التأنيث المقصورة والاشتهار مبتدأ وفى متعلق به والاولى نعت لمحذوف تقديره الالف الاولى ويبديه إلى آخر الكلام خبر المبتدأ وما خلا من هذه المثل من حرف العطف فهو على تقديره ثم انتقل إلى الممدود فقال :

المذكر والمؤنث فيشمل ماذكر ويشمل نحو رأيت قتيلا من النساء فتحذف التاء للعلم بالموصوف ولو أراد السلامة من الابهام لقال :

ومن فعيل كقتيل ان علم * موصوفه غالبا التا تنعدم

وانما لحقت التاء فعيلا بمعنى فاعل ولم تلحق فعيلا بمعنى مفعول للفرق بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه جار على فعله لأن الوصف من ظرف ورحم يأتى على فعيل باطراد فصار كفاعل من فعل المفتوح فلذلك أنث وذكر كالفعل بخلافه بمعنى مفعول (وألف التأنيث ذات قصر) ألف التأنيث الممدودة هى المنقلبة همزة والالف التى قبلها زائدة للمد لاغير على الحق كما يأتى عن المكودى فى آخر تقرير قول المصنف فى التصغير لتلو ياالتصغير الخ ﴿فان قلت﴾ قول المصنف وذات مد يقتضى أن الألف الأولى هى علامة التأنيث لأنها هى الممدودة فى اللفظ قال الدمامينى ولم يقل به أحد ﴿فالجواب﴾ أن عبارته مؤولة بمعنى الألف التى سيق المد لأجلها وهى الثانية المقلوبة همزة (نحو انثى الغر) على حذف مضاف تقديره نحو انثى مفرد الغر التى هى غراء وفى القاموس الغرة بضم الغين بياض فى الجبهة (قول كدى وهو) أى الجمع الذى هو غر بضم الغين فيقال حينئذ رجال غر ونساء غر وسيقول الناظم فعل لنحو أحمر وحمرا (والاشتهار فى مبانى الأولى) الاشتهار مصدر بمعنى اسم المفعول أى والمشهور أو بمعنى اسم الفاعل أى والمشتهر ومبانى جمع مبنى بمعنى الوزن وفى بمعنى من والتقدير والمشهور من أوزان الألف الأولى وبدأ بها لأن المقصورة أصل الممدودة (قول كدى فذكر اثنا عشر) هكذا فى غالب النسخ اثنا بالالف وهو غلط والاولى أن يقول اثنى عشر بالياء أو يقال على لغة من يلزم المثنى الألف فى الاحوال كلها ثم ان فعلى إنما سمع فى ألفاظ قليلة فكيف يكون مشهورا انظر الموضح (وقوله وهى الداهية) تجمع على دواه وأعظمها الموت (ووزن فعلى) (قول كدى نحو دعوى) هو مصدر دعا لان دعاله مصدران دعاء ودعوى كما فى القاموس ومفهوم قول المصنف جمعا الخ أن فعلا إذا لم يكن واحدا من الثلاثة فان كان اسما كعلقى وأرطى فلا يتعين كون الألف للتأنيث بل ان قدر المنع من الصرف فالالف للتأنيث والافهى للالحاق (قول كدى اسم طائر) وهو معروف كبير العنق رمادى اللون شديد الطيران جدا ويوجد فى حوصلته حجر إذا علق على الانسان لم يحتلم مادام عليه وان علق على من به اسهال حبس بطنه وان علق قلبه على من نومه كثير قل نومه (وقوله سمهى للباطل) أى وللكذب وللهواء الذى بين السماء والارض (وقوله لنوع من المشى الخ) فيه تبختر (وقوله مصدر حث) هذا هو الصواب خلاف مافى التصريح من قوله إنه اسم مصدر والحث الحض على الشىء (وقوله بضم الفاء وفتح العين الخ) بل الذى فى القاموس ان الكفرى مثلث الكاف والفاء ففيه تسع لغات وقيل لوعاء الطلع لأنه يكفر ويستر الطلع فهو غلافه (وقوله للاختلاط الخ) يقال وقعوا فى خليطى أى فى اختلاط بينهم (وقوله اسم نبت الخ)

(لمدها فعلاء أفعلاء * مثلث العين وفعللاء * ثم فعالا فعللا فاعولا * وفاعلاء فعليا مفعولا * ومطلق العين فعالا وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا) فذكر سبعة عشر بناء الأول فعلاء نحو حمراء وصحراء الثانى أفعلاء وشمل قوله افعلاء مثلث العين ثلاثة أبنية وهى مجموعة فى أربعاء فان فيها ثلاث لغات كسر العين وفتحها وضمها الخامس فعللاء نحو عقرباء وحرملاء لموضعين السادس فعالاء بكسر الفاء وفتح العين نحو قصاصاء بمعنى قصاص السابع فعللاء بضم الفاء واللام نحو قرفصاء لنوع من الجلوس الثامن فاعولاء نحو عاشوراء للعاشر من المحرم التاسع فاعلاء بكسر العين نحو نافقاء وهو جحر اليربوع العاشر فعلياء بكسر الفاء وسكون العين نحو كبرياء للتكبر الحادى عشر مفعولاء نحو مشيوخاء لجماعة الشيوخ وقد شمل قوله ومطلق العين فعالا ثلاثة أبنية فعلاء نحو براساء يقال لا أدرى من أى البراساء هو أى من أى الناس هو وفعيلاء نحو كثيراء فى بزر وفعولاء نحو دبوقا للعذرة والفاء مفتوحة فى الثلاثة فهذه أربعة عشر وزنا وشمل قوله :(وكذا * مطلق فاء فعلاء أخذا) ثلاثة أبنية فعلاء بفتح الفاء والعين نحو جنفاء اسم موضع وفعلاء بضم الفاء وفتح العين نحو عشراء للناقة الرضع وفعلاء بكسر الفاء وفتح العين نحو سيراء لثوب مخطط فهذه سبعة عشر بناء وقد ذكر فى الممدود أبنية أخرى وانما اكتفى بهذه لشهرتها والضمير فى قبله لمدها عائد على ألف التأنيث وفعلاء مبتدأ وخبره فى المجرور قوله وافعلاء معطوف على فعلاء بحذف العاطف ومثلث العين حال من أفعلاء وفعللاء وما بعدها من الأبنية إلى فعالا معاطيف على اسقاط العاطف ومطلق العين حال من فعالا وفعلاء مبتدأ وخبره أخذا ومطلق فاء حال من الضمير المستتر فى أخذا العائد على فعلاء وكذا متعلق بأخذا .

﴿ المقصور والممدود ﴾

المقصور هو الاسم الذى حرف اعرابه ألف لازمة والممدود هو الاسم الذى حرف اعرابه همزة قبلها ألف زائدة وبدأ بالمقصور وهو قياسى وغير قياسى وقد أشار الى الأول بقوله :

(إذا اسم استوجب من قبل الطرف * فتحا وكان ذا نظير كالأسف * فلنظيره المعل الآخر * ثبوت قصر بقياس ظاهر)

يعنى ان الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجبا الفتح ما قبل آخره وكان له نظير من المعل الآخر كان ذلك الاسم المعل مقصورا قياسا

القاموس الشقارى شقائق النعمان ويخفف ونبت آخر أحمر (لمدها فعلاء أفعلاء) أطلق المصدر الذى هو مد وأراد اسم المفعول الذى هو ممدود كأنه قال لممدودها الخ والاضافة فيه من اضافة الصفة إلى الموصوف والمعنى لألف التأنيث الممدودة (قول كدى نحو عقرباء الخ عقرباء اسم موضع خارج دمشق وقال ابن عقيل إنه اسم لأنثى العقارب (وقوله بمعنى قصاص) الذى ذكره غيره انه اسم للقصاص نفسه ثم ان عد فعلاء من الأوزان المشهورة مشكل قال لأنه إنما سمع من أعرابى وقف على باب بعض أمراء العراق فقال القصاصاء أصلحك الله أى خذلى القصاص (وقوله نحو قرفصاء لنوع من الجلوس) هو أن يجلس على أليتيه ويلصق بطنه بفخذيه ويحبس احدى اليدين بالأخرى واضعا لهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب (وقوله وهو جحر اليربوع الخ) الجحر بضم الجيم وسكون الحاء حفرة تحفرها الهوام لأنفسها تتخذها بيتا واليربوع حيوان فوق الفأرة رجلاه أطول من يديه عكس الزرافة (وقوله فى بزر الخ) قيل إن البزر الثمر قبل صيرورته رطبا (وقوله جنفاء اسم موضع الخ) هذا هو الصواب لا خفقاء بالخاء ثم الفاء ثم القاف خلافا لابن الناظم ولا نظير له الاوزان وحينئذ فعده من الأوزان المشهورة مشكل (وقوله اكتفى بهذه لشهرتها الخ) فحينئذ كان ينبغى للناظم أن يؤخر قوله: واعز لغير هذه استندارا. إلى هنا فيكون راجعا للمقصورة والممدودة والله أعلم .

﴿ المقصور والممدود ﴾

لما ذكر أوزان ألف التأنيث المقصورة وأوزان الممدودة كأن قائلا قال له ماهو المقصور والممدود من حيث هما فأشار يبين القيس منهما فيكون ذكر هذا الباب عقب مامر من ذكر العام بعد الخاص والنحاة انما يتكلمون على القيس منهما وأهل اللغة يتكلمون على كل ما سمع (قول المكودى هو الاسم الخ) الاسم جنس فى الحد يخرج به الفعل بناء على أن الجنس يخرج فما يقع كثيرا من قولهم ان جامقصور جاء ضرورة فيه تسامح لان القصر والمد خاصان بالأسماء بل جا لغة فى جاء وخرج بقوله الذى حرف أعرابه ألف المبنى نحو إذا فلا يقال فيه مقصور لأن القصر خاص بالاسم المعرب وخرج بقوله لازمة نحو أخاك من رأيت أخاك فلا يقال فيه مقصور لأن الألف غير لازمة (وقوله والممدود هو الاسم الخ) خرج به نحو جاء فلا يقال فيه ممدود لأن المد خاص بالأسماء وخرج بقوله الذى حرف اعرابه همزة المبنى نحو هؤلاء فلا يقال فيه ممدود لأنه غير معرب وخرج بقوله قبلها ألف زائدة نحو ماء فلا يقال فيه ممدود لأن الألف غير زائدة بل أصلية لأنها عين الكلمة اذ أصله موه (كالأسف) مؤخر من تقديم لأنه مثال للصحيح وصفة اسم محذوفة والأصل إذا اسم صحيح استوجب من قبل الطرف فتحا كالاسف وكان الاسم الصحيح ذا نظير من المعل بدليل فلنظيره أى الصحيح الخ وليس كالأسف مثالا لقوله وكان ذا نظير لأنه لا يلائم

نحو جوى مصدر جوى فالجرى مقصور قياسا لان له نظيرا من الصحيح يستوجب الفتح وهو الاسف اذ كل واحد منهما مصدر فعل بكسر العين لما علمت من أن مصدر فعل اللازم المكسور العين فعل بفتح العين فاسم فاعل بفعل مضمر يفسره استوجب ومن قبل متعلق باستوجب وفتحا مفعول باستوجب وذا نظير خبر كان والفاء فى قوله فلنظيره جواب اذا والمعل نعت لنظيره وثبوت مبتدأ خبره لنظيره ثم أتى بمثالين منه فقال :

(كفعل وفعل فى جمع ما * كفعلة وفعلة نحو الدمى)

يعنى ان فعلا بكسر الفاء وفعلا بضمها جمعين لفعلة وفعلة مقصوران قياسا فمثال فعل لحية ولحى ونظيره من الصحيح قربة وقرب ومثال فعل دمية ودمى ونظيره من الصحيح قربة وقرب وغرفة وغرف واعراب البيت واضح ثم انتقل الى الممدود فقال :

(وما استحق قبل آخر ألف * فالمد فى نظيره حتما عرف)

يعنى ان الاسم الصحيح اذا استحق الالف قبل آخره فان نظيره من المعتل الآخر ممدود قياسا ثم مثل ذلك بقوله :

(كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بهمز وصل كارعوى وكارتأى)

مصدر ارعوى وارتأى ارعواء وارتآء لان نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ماقبل آخره الفا نحو احمر احمرارا واقتدر اقتدارا وما مبتدأ وهى موصولة واقعة على الصحيح المستحق الالف قبل الآخر واستحق صلتها والف مفعول باستحق ووقف عليه بحذف الالف على لغة ربيعة وقبل متعلق باستحق والمد مبتدأ وخبره عرف وفى نظيره متعلق بعرف وحتما حال من الضمير فى عرف وهو الرابط بين المبتدأ والخبر واعراب البيت الاخير واضح ثم انتقل الى غير القياسى من النوعين فقال :

(والعادم النظير ذا قصر وذا * مد بنقل كالحجى وكالحذا)

يعنى ان ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الآحاد يطرد فتح ماقبل آخره فهو مقصور سماعا وما كان آخره همزة قبلها الف ولم يطرد فى نظيره زيادة الف قبل آخره فهو أيضا ممدود سماعا وقد مثل المقصور بالحجى وهو العقل والثانى بالحذا وهى النعل وقصره ضرورة والعادم مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف الى المفعول وبنقل خبر المبتدأ والتقدير والعادم النظير ثابت بنقل وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر فى الخبر ثم قال :

(وقصر ذى المد اضطرارا مجمع * عليه والعكس بخلف يقع)

يعنى ان النحويين اتفقوا على قصر الممدود فى ضرورة الشعر واختلفوا فى مد المقصور والمنع مذهب البصريين والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر : ليلى وما ليلى ولم أر مثلها * بين السما والارض ذات عقاص

فلنظيره المعل الخ والاسف مصدر أسف اذا كان شديد الحزن (قول الكودى فالجوى مقصور الخ) مصدر جوى بكسر الواو والجوى له معان منها الحزن وتطاول المرض وداء فى الصدر (وقوله فعل بفتح العين الخ) عملا بقوله سابقا وفعل اللازم بابه فعل الخ (كفعل وفعل) مثال للنظير المعل الآخر كما يؤخذ من تمثيله بعد بالدمى لا للسالم الصحيح وكلام الناظم من باب اللف والنشر المرتب ففعله بكسر الفاء راجع لفعل بكسرها وفعلة بضم الفاء راجع لفعل بضمها (قول الكودى من الصحيح قربة وقرب) القربة بكسر القاف وعاء الماء (وقوله دمية ودمى الخ) الدمية بضم الدال المهملة الصورة من العاج أو الصورة المنقوشة فى الحائط وتطلق على الصورة الجميلة على سبيل التشبيه وقيل الصورة على صورة الانسان من العاج وغيره (وقوله فى الصحيح قربة الخ) بضم القاف من القرب الى الله تعالى (كارعوى وكارتأى) الارعواء الرجوع والانكفاف عن القبيح والارتآء افتعال من الرأى والتدبير يقال ارتأى فى أمره اذا تدبره ولو قال المصنف :

كمصدر الفعل الذى قد بدئا * بزائل الهمز كأعطى وارتأى لكان أعم فائدة اذ يشمل مصدر الفعل الذى ابتدىء بهمزة قطع كأعطاء فان نظيره من الصحيح كاكرام يستحق ماذكره فمده قياسى (والعادم النظير ذا قصر) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا اسما مقصورا أو اسما ممدودا ولا نظير له من الصحيح فيستحق ذلك فهل قصر ذلك الاسم أو مده قياسى أو سماعى فقال بل هو سماعى ومعنى كونه سماعيا اننا ننظر لأئمة اللغة فان نقلوه مقصورا عن العرب قبل وكذلك ان نقلوه ممدودا ولا نقيس عليه غيره (وقوله مضاف الى المفعول الخ) فيكون النظير حينئذ بالجر ويصح أن يكون النظير بالنصب فيكون الفاعل ضميرا عائدا على أل (وقصر ذى المد اضطرارا) لم يبين المصنف كيفية القصر ولا ما المحذوف هل الالف الاولى الزائدة وتقلب الهمزة الباقية ألفا لان آخر المقصور لا يكون الا ألفا أو المحذوف الهمزة وفيه خلاف ولم يبين المصنف أيضا كيفية المقصور فقيل يراد قبل الآخر ألف ثم تبدل الثانية همزة وقيل تبقى الالف على حالها وتزاد الهمزة والاول أولى لان الألف المقصورة قد تكون أصلية نحو مستدعى وقد علمت ان الممدود ماقبل همزته ألف زائدة فلو قلنا بالثانى للزم أن يكون قبل همزة الممدود ألف أصلى والاعراب على الهمزة على كلا القولين (قول كدى قول الشاعر : ليلى الخ) البيت من الكامل وقائله أمية بن أبى عائذ وليلى مبتدأ وما مبتدأ

ومن مد المقصور قوله : والمرء يبليه بلاء السربال ❊ تعاقب الاهلال بعد الاهلال وقصر مبتدأ وهومصدر مضاف للمفعول وجمع خبر المبتدأ وعليه متعلق بجمع واضطرارا مفعول له وهو تعليل لقصر والعكس مبتدأ وخبره يقع وبخلف متعلق بيقع .

❊(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا)❊

انما اقتصر على تثنية ماذكر وجمعه لوضوح تثنيـة غـيره وجمعـه وبدأ بتثنيـة المقصور فقال :

(آخر مقصور تثنى اجعله يا ❊ ان كان عن ثلاثة مرتقيا)

يعنى ان الالف الرابعة فما فوق تقلب فى التثنية ياء وشمل ذلك الالف الرابعة نحو ملهى والخامسة نحو مسمى والسادسة نحو مستدعى فتقول فيهـا ملهيان ومسميان ومستدعيان وآخر مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله والهاء فى اجعله مفعول أول وياء مفعول ثان وتثنى فى موضع النعت لمقصور والضمير العائـد على الموصوف محذوف تقديره تثنية وان كان شرط محذوف الجواب لدلالة ماتقدم عليه وأما الالف الثالثة ففيها تفصيل أشار اليه بقوله : (كذا الذى اليا أصله نحو الفتى ❊ والجامـد الذى أميل كمتى)

الاشارة بقوله كذا الى الحكم السابق فى الالف الرابعة فما فوق وهـو قلبها ياء يعنى ان ما كانت فيـه الالف الثالثة منقلبة عن ياء والالف الثالثة المجهولة الاصل المسموع فيها الامالة مثل ماتقدم فى وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن ياء نحو فتى فتقول فتيان ومثال المجهولة التى سمعت فيها الامالة متى مسمى بها فتقول فى تثنيتها متيان وفهم منه ان ماعدا القسمين المذكورين من الثلاثى لاتنقلب الفه ياء بل واوا اذ لاثالث وقـد صرح بهذا المفهوم فقال : (فى غـير ذا تقلب واوا الالف) أى فى غير ذا من الثلاثى تقلب الالف واوا وذا اشارة الى جميـع ماتقلب فيه الالف ياء وشمل قوله فى غير ذا المنقلبة عن واو نحو رجا رجوان والمجهولة نحو اذا وعـلى مسمى بهما ثم قال : (وأولها ما كان قبل قـد ألف) أى وأول هـذه الحروف المنقلبة عن الالف

للتعظيم والواو الداخلة على ليلى زائدة وليلى خبر ماوما خبرها والجملة خبر المبتدأ والخبر خبر المبتدأ الاول الذى هو ليلى والرابط تكرار المبتدأ بعينه كقوله تعالى: الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة ولم حرف جزم وأر مجزوم بحذف الالف وهو مضارع رأى البصرية تتعدى لمفعول واحد وهو مثلها وذات مفعول بمحذوف أعنى ذات عقاص ولايصح أن يكون بالرفع نعتا لليلى لان ليلى معرفة وذات نكرة مضاف لنكرة وعقاص جمـع عقيصة وهى الشعر المضفور أى المفتول والشاهد فى قصر السماء وهو مجرور بالكسرة المقدرة على الالف بناء عـلى ان الاصل صار نسيا منسيا وقيل على الهمزة المحذوفة ضرورة على القولين السابقين (وقوله ومن مد المقصور قوله والمرء يبليه الخ) البيت من السريع وقائله العجاج والمرء مبتدأ ويبليه بضم الياء مضارع أبلى من الابلاء بمعنى أنـه صار خلقا والهاء مفعوله وبلاء بكسر الباء مفعول مطلق والسربال بكسر السين مضاف اليه القميص أوقميص المرأة أو الثوب مطلقا وتعاقب بالرفع فاعل يبليه أى ترادف والأهلال جمع هلال بمعنى شهر والمعنى أن المرء يكون أولا قويا شابا فاذا مرت عليه الشهور والاعوام صار ضعيفا كالثوب يكون جديدا وبطول الايام عليه يصير خلقا باليا والشاهد فى مد بلاء بكسر الباء مع ان الاصل فيه القصر ولو قرئ بلاء بفتح الباء كان ممدودا أصالة ولا شاهد فيه حينئذ ولكن المعنى على كسر الباء

❊(كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعها تصحيحا)❊

جمعها بالجر عطف على تثنية وتصحيحا قيل حال بمعنى مصححا وقيل انه تمييز محول عن المضاف والاصل وتصحيح جمعها والظاهر انه منصوب على المفعولية المطلقة على حذف مضاف أى وجمعها جمع تصحيح ثم ان الناظم ترجم لشىء لم يذكره لأنه ترجم لجمع الممدود ولم يذكره داخل الترجمة وذكر جمع المؤنث السالم من غير المقصور والممدود فى قوله والسالم العين الى آخر الباب ولم يترجم له فيكون المصنف نقص وزاد عما فى الترجمة وقد مر الكلام أول الكتاب على المثنى والجمع مستوفى مع شروطها (آخر مقصور) (قول المكودى نحو ملهى الخ) اسم لما يلهى به كما فى الصحاح وفى غيره انه مصدر أومكان أو زمان (كذا الذى اليا أصله نحو الفتى) ﴿فان قلت﴾ قولهم الفتوة يدل على ان أصل الالف واو ﴿قلت﴾ أصلها الفتية قلبت الياء واوا لأجل الضمة على التاء كما قالوا قضو الرجل إذا كان كثير القضاء وأصل الواو فيه الياء لانه من قضيت (قول المكودى والالف الثالثة الخ) هذا تفسير للجامد فى كلام الناظم لكن يشكل عليه تمثيل الناظم وتبعه المكودى للجامد بمتى وتمثيل المكودى بعد للجامد الذى لم يمل باذا وعلى لان الذى تقرر أن الالف متى وقعت فى حرف كعلى أو فى اسم يشبهه كمتى الا وهى أصلية غير مقلوبـة عن شىء فكيف يقال ان ألف متى واذا وعلى مجهولة الاصل وفسر الجامد بعض الشراح بالذى لا اشتقاق فيه وهو غـير صحيح أيضا فى كلام الناظم لانـه ان أراد أن الجامـد يطلق على الحرف وشبهه قبـل التسمية كان موافقا للموضوع حينئذ لصحة تثنيتهما حينئذ لـكن لم يطلق أحد من النحاة غير الناظم الجامد عليهما بعد التسمية فـكلام الناظم على التفسيرين مشكل (فى غير ذا تقلب واواً الألف) (قول المكودى نحو رجا ورجوان الخ) الرجا مقصور أحد أرجاء أى جوانب البئر وهو الصواب وفى بعض النسخ رحى بالحاء المهملة وهى غير صواب لانها من ذوات الياء يقال رحيت بالرحى كما ذكره ابن عصفور (وأولها ما كان قبل قد) (قول المكودى هذه الاحرف الخ) عبر بالاحرف موافقة لتعبير الناظم بها فى وأولها المفيدة للجمع والاولى أن يقول الناظم وأولهما بضمير التثنية

الذى قد ألف قبل يعنى علامة التثنية وهى ألف ونون فى الرفع وياء ونون فى الجر والنصب وقوله الذى مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله اليا وأصله وخبره كذا والجامد معطوف على الذى والذى أميل صفة للجامد وفى غير متعلق بتقلب وواوا مفعول ثان بتقلب والالف هو المفعول الاول وما مفعول ثان بأولها ومفعوله الاول ها وصلته ما كان وقد ألف فى موضع خبر كان وقبل متعلق بألف ثم انتقل الى تثنية الممدود فقال (وما كصحراء بواو ثنيا) يعنى ان ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء تقلب فيه الهمزة واوا فى التثنية فتقول صحراوان وحمراوان وقوله : (ونحو علباء كساء وحيا * بوواوهمز)

يعنى انه يجوز قلب الهمزة واوا وابقاؤها همزة فيما كانت همزته للالحاق نحو علباء أو منقلبة عن أصل وشمل المنقلبة عن واو نحو كساء والمنقلبة عن ياء نحو حياء فتقول علباآن وعلباوان وكساآن وكساوان وحياآن وحياوان ولم يبق من أنواع الممدود غير ما همزته أصلية وقد أشار الى حكمها بقوله : (وغير ماذكر * صحح) وذلك نحو قراء ووضاء فتقول فى تثنيتهما قراآن ووضاآن ثم قال : (وماشذ على نقل قصر)

يعنى ان ما أتى على خلاف ماذكر فى تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع أى لا يقاس عليه فمما شذ فى تثنية المقصور قولهم مدروان بقلب الالف الرابعة واوا وخوزلان بحذف الالف ورضيان فى تثنية رضى بقلب الالف ياء وأصلها واو ومما شذ فى تثنية الممدود قولهم فى حمراء حمراآن باقرار همزة التأنيث وقاصعان بحذف الالف والهمزة وكسايان بقلب همزة كساء ياء وقراوان ووضاوان بقلب الأصلية واوا وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها كصحراء وثنيا فى موضع خبر ما وبواو متعلق بثنيا ونحو علباء مبتدأ أو كساء وحياء معطوفان على علباء بحذف العاطف وقصر حيا ضرورة وخبر المبتدأ بواو أو همزة وغير مفعول مقدم بصحح وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها شذ وخبرها قصر وعلى نقل متعلق بقصر ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال :

(واحذف من المقصور فى جمع على * حـد المثنى ما بـه تكمـلا)

يعنى انك اذا جمعت الاسم المقصور الجمع الذى على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم حذفت ما تكمل به وهو الالف وسبب حذفها التقاء الساكنين لان الالف ساكنة

لانه عائد على الواو والياء ﴿ وأجيب ﴾ بأن الناظم أطلق الجمع الذى هو ها على مازاد على الواحد أو يقال ان الكلام على حذف مضاف ويكون الضمير الذى هو ها عائدا على الالف والتقدير وأول بدلها أى الالف وبدل الالف ياء أو واو أو تقول جمع باعتبار تكرار المواضع والالفاظ (وقوله الذى قد ألف قبل) أى فى صدر الكتاب فى قوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا الخ (وما كصحراء بواو ثنيا) (قول المكودى تقلب فيه الهمزة الخ) أى وجوبا وانما لم تبق الهمزة على حالها فى تثنية نحو صحراء وتعين قلبها واوا خصوصا لان التثنية وجمع التصحيح تابعان للنسب وفى النسب تقلب الهمزة فى نحو هذا واوا خصوصا فيقال فى النسبة الى صحراء صحراوى وانما قلبت الهمزة فى النسب لانها أثقل من الواو وقلبت واوا خصوصا لان قلبها ياء يؤدى الى اجتماع ثلاث يا آت وكسرة وذلك ثقيل وتعليل الغير غير ظاهر والصحراء القاموس اسم لسبع مواضع بالكوفة والارض المستوية فى لين وغلظ والفضاء الواسع الذى لا نبات فيه (ونحو علباء كساء وحيا) (قول المكودى نحو علباء) أصله علباى بياء زائدة للالحاق بقرطاس الذى هو الكاغد الذى يكتب فيه ثم أبدلت الياء همزة لتأخيرها إثر ألف زائدة والعلباء عصبة فى العنق والكساء ثوب معروف وأصل همزته واو لانه من الكسوة والحياء بالمد تغيير وانكسار يعترى الانسان من خوف ما يعاب أو يذم وقيل خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق وأعظم الحياء من الله أن يراك تفعل ما نهاك عنه ثم ان كلام الناظم يقتضى التسوية بين بقاء الهمزة وقلبها واوا وبه قرره المكودى والحق ان هذه الهمزة ان كانت مقلوبة عن حرف الالحاق كعلباء كان الراجح فى التثنية قلبها واوا لكن ربما يؤخذ هذا من تقديم الناظم بواو وانما رجح هنا القلب تشبيها للهمزة هنا بهمزة حمراء من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلى وقيل الراجح التصحيح أيضا وان كانت الهمزة بدلا من أصل ككساء فالراجح بقاء الهمزة وكلام الناظم يقتضى التسوية أو أرجحية الواو بتقديمه وانما رجح بقاء الهمزة لان فيه بقاء الحرف على صورته الموجودة فى المفرد (وغير ماذكر * صحح) (قول المكودى نحو قراء ووضاء الخ) القراء بضم القاف مفرد وهو الناسك العابد ويقال أيضا محسن القراءة أو كثيرها والوضاء الوضىء الوجه الحسنه وأقرت الهمزة هنا لاصالتها (وماشذ على نقل قصر) (قول المكودى قولهم مدروان) تثنية مدرى وهو ما يمشط به النساء رؤوسهن وقيل يطلق على طرف الرأس أو الالية والقياس مدريان بالياء لانه جاوز ثلاثة أحرف (وقوله وخوزلان بحذف الخ) تثنية خوزلى نوع من المشى فيه تبختر والقياس خوزليان باثبات الياء (وقوله واصلها واو) لانه من الرضوان فالقياس رضوان باثبات الواو (وقوله وحمـريان) باليـاء والقياس فيه حمـراوان (واحذف من المقصور) حكم المنقوص كالقاضى حكم المقصـور فى حذف الآخر الذى هـو اليـاء فى المنقـوص الا أن كسرة المنقوص تقلب ضمة فى الرفع نحو جاء القاضون ولم يبقوا الكسرة فيه لافضائه إلى

واو الجمع ساكنة فاذا حذفت الالف لالتقاء الساكنين أبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها والى ذلك أشار بقوله :

(والفتح أبق مشعرا بما حذف) فتقول فى نحو موسى ومصطفى موسون ومصطفون رفعا وموسين ومصطفين جرا ونصبا ومن المقصور وفى جمع متعلقان باحذف وعلى حذف فى موضع الصفة لجمع وما مفعول باحذف وهى موصولة واقعة على الالف المقصورة وصلتها تكملا وبه متعلق بتكملا والهاء فى به عائد على الموصول والضمير المستتر فى تكملا عائد على المقصور ثم انتقل إلى جمع المقصور جمع المؤنث السالم فقال :

(وان جمعته بتاء وألف * فالالف اقلب قلبها فى التثنيه)

الهاء فى جمعته عائد على المقصور أى ان جمعت المقصور بالالف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها فى التثنية ففهم منه انها اذا كانت رابعة فصاعدا أو ثالثة منقلبة عن ياء أو مجهولة سمعت امالتها قلبت ياء وان كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة لم تسمع إمالتها قلبت واوا فان كان آخر الاسم المقصور تاء فقد أشار اليه بقوله : (وتاء ذى التا ألزمن تنحيه) يعنى ان ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء لئلا يجمع بين تاءى التأنيث فتقول فى فتاة وقناة فتيات وقنوات وإن جمعته شرط وبتاء متعلق بجمعته والفاء جواب الشرط والالف مفعول مقدم باقلب وقلبها مصدر مضاف الى المفعول وفى التثنية متعلق بالمصدر وتاء مفعول أول بألزمن وتنحيه مفعول ثان ثم قال :

(والسالم العين الثلاثى اسما أنل * اتباع عين فاءه بما شكل * ان ساكن العين مؤنثا بدا)

يعنى ان ما جمع بالالف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة فى هذين البيتين جاز إتباع عينه لفائه فى الحركة فتفتح عينه ان كانت الفاء مفتوحة وتضم ان كانت مضمومة وتكسر ان كانت مكسورة والشروط المذكورة خمسة الاول أن يكون سالم العين واحترز به من شيئين أحدهما الضعف نحو جنة وجنة وجنة والآخر المعتل العين وشمل ما عينه ألف نحو دارة وما أوله مضموم نحو سورة وما أوله مكسور نحو ديمة وما أوله مفتوح نحو جوزة وبيضة فلا يتبع شىء من ذلك الا ما أوله مفتوح فان فيه لغتين على ما سنذكره الثانى أن يكون ثلاثيا واحترز به من الزائد على ثلاثة نحو حيأل فلا يغير الثالث أن يكون اسما واحترز به من الصفة نحو صعبة وسهلة فانه لا يتبع وهذه الشروط الثلاثة مفهومة من قوله والسالم العين الثلاثى اسما الرابع أن يكون ساكن العين واحترز به من المحرك العين نحو سمرة الخامس أن يكون مؤنثا واحترز به من نحو بكر فانه لا يجمع بالألف والتاء

قلب الواو علامة جمع المذكر باء ولم ينبه الناظم عليه وان كان يتغير فى جمع التصحيح كالمقصور لان الترجمة لا تشمله (قول كدى وواو الجمع الخ) هذا فى حالة الرفع وأما فى حالتى النصب والجر فيلتقى الالف والياء (وان جمعته بتاء وألف) (قول المكودى إذا كانت رابعة فصاعدا) نحو ملهيات ومسميات ومستدعيات فى جمع ملهى ومسمى ومستدعى مسمى بكل واحد ومثال الثلاثى الذى يقلب ياء المسمى به أنثى فتيات ومثال المجهول الاصل المال متيات ومثال الثلاثى الذى يقلب واوا قنوات وعلوات والقناة الرمح والحفيرة ثم ان المكودى خص قول المصنف وان جمعته الخ بالمقصور فيكون المصنف حينئذ ساكتا عن جمع الممدود جمع مذكر سالما وجمع مؤنث سالما مع انه ترجم له والاولى ان هاء جمعته عائدة على الاسم المار مقصورا أو ممدودا فيكون الباقى على المصنف انما هو جمع الممدود جمع مذكر سالما وقد اعتذر المرادى عن المصنف لانه لما كان حكم الممدود فى جمعى التصحيح والتثنية واحدا لم يذكره استغناء عنه بالتثنية بخلاف المقصور فانه وافق جمع المؤنث السالم التثنية وجمع المذكر خالفها لكن يقال ان جمع المؤنث المقصور يوافق المثنى فلم ذكره ولذا قال الشيخ ميارة ولو قال قبل قوله والسالم العين الخ : وجمع ممدود بوجهيه كما * مر قبيل فى المثنى محكما لوفى بذلك والقناة الرمح (والسالم العين الثلاثى) (قول كدى جاز إتباع عينه لفائه فى الحركة) أى فى جنس الحركات الثلاث ومحل جواز الاتباع فيما عدا مفتوح الفاء والا فالاتباع فيه واجب عملا بمفهوم قوله بعد وسكن التالى غير الفتح فيكون أطلق الجواز على ما قابل المنع فيصدق بالواجب (وقوله نحو جنة وجنة الخ) الجنة بفتح الجيم المعلومة لاحرمنا الله منها والجنة بالضم ما يقى من الحر وغيره ويسمى الدرقة والترس والحجفة ومنه قوله تعالى : اتخذوا أيمانهم جنة . أى وقاية والجنة بالكسر اسم جماعة الجن ذكورا أو إناثا (وقوله نحو دارة الخ) تمثيله بدارة لا ينبغى والصواب أن يمثل بنحو سارة عربى لان دارة وان فرضنا انه علم لامرأة فلا يجمع جمع مؤنث سالما قياسا حتى يتوهم فى الاتباع أو عدمه فلا يقال قياسا دورات وانما يقال ديار (وقوله نحو ديمة) هى المطر الدائم الذى لا رعد فيه ولا برق وأقله ثلث يوم أو ثلث ليلة (وقوله على ما سيذكره) أى فى قوله أو لا ناس أنتما (وقوله نحو سمرة) اسم شجرة الطلح والطلح شجر عظام (وقوله أن يكون مؤنثا الخ) ﴿اعترض﴾ الشاطبى زيادة المصنف الشرط الخامس وهو كونه مؤنثا بأنه غير محتاج اليه اذ الكلام فيما يجمع بالالف والتاء على ان هذا الشرط مضر لانه يقتضى أن الاتباع لا يجوز فى جمع نحو حمزة وطلحة مع ان ذلك جائز ﴿وأجيب﴾ عن هذا الاخير بأن معنى مؤنثا يدخل نحو حمزة وأجيب عن المصنف بأن هذا الشرط فى جواز جمعه جمع مؤنث سالما مطلقا لا فى الاتباع فقط وقد مر ما يجمع جمع مؤنث سالما قياسا وانها مجموعة فى قوله وقسه فى ذى التا الخ وتأمل هذا

وهذان الشرطان مفهومان من قوله ان ساكن العين مؤنثا بدا ولا فرق فى ذلك بين ذى التاء والمجرد منها والى ذلك أشار بقوله : (مختتما بالتاء أو مجردا) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو قصعة وسدرة وغرفة وثلاثة مجردة نحو دعد وهند وجمل فجميع ذلك يجوز فيه الاتباع فتقول قصعات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات والسالم مفعول بفعل مضمر يفسره أنل وهو اسم فاعل مضاف الى فاعله معنى والثلاثى نعت للسالم واسم حال من الثلاثى أو من السالم واتباع مفعول بأنل وهو مصدر مضاف الى المفعول وفاءه مفعول ثان باتباع وعا متعلق باتباع وان شرط وساكن العين ومؤنثا حالان من الضمير المستتر فى بدا العائد على اسم وكذلك مختتما ومجردا حالان أيضا من اسم * ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا الاتباع كما ذكروأما المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران أشار اليهما بقوله :

(وسكن التالى غير الفتح أو * خففه بالفتح فكلا قد رووا)

يعنى أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الاتباع وهما السكون والفتح وشمل التالى غير الفتح التالى الضم نحو غرفة والتالى الكسر نحو هند فيجوز فى كل واحد منهما ثلاثة أوجه الاتباع كما سبق والسكون والفتح فتقول غرفات بالضم اتباعا لحركة الفاء وغرفات بالسكون للتخفيف وغرفات بالفتح تخفيفا أيضا وفى نحو هند هندات بالكسر اتباعا وهندات بالسكون هندات بالفتح وكذا فى سائرها وفهم منه أن التالى الفتح لا يجوز فيه إلا الاتباع كما سبق والتالى مفعول بسكن وهو اسم فاعل ويجوز ضبط غير بالفتح على أنه مفعول بالتالى وبالكسر على أنه مضاف اليه التالى وأو خففه معطوف على سكن وبالفتح متعلق بخفف وكلا منصوب برووا ثم استثنى من التالى غير الفتح نوعين ماكان على وزن فعلة بكسر الفاء ولامه واو أو على فعلة بضم الفاء ولامه ياء فقال : (ومنعوا إتباع نحو ذروه * وزبية) يعنى أنه يمتنع فى هذين الاسمين وما أشبههما الاتباع فلا يقال فى ذروة ذروات ولا فى زبية زبيات لثقل الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ثم نبه على أنه قد سمع فى فعلة بكسر الفاء مما لامه واو الاتباع شذوذا فقال : (وشذ كسر جروه)

يعنى أنه شذ كسر جروة والضمير فى ومنعوا عائد على العرب واتباع مفعول بمنعوا وهو مصدر مضاف الى المفعول وزبية معطوف على ذروة وكسر فاعل بشذ وجروة مضاف اليه وهو على حذف مضاف والتقدير اتباع جمع نحو ذروة ثم قال :

(ونادر أو ذو اضطرار غير ما * قدمتـه أو لأناس انتمى)

يعنى أن ماخالف ماتقدم من الأحكام اما نادر كقول بعضهم فى كهلة كهلات وحقه الاسكان لأنه صفة وإما ضرورة كقول الراجز :

*فتستريح النفس من زفراتها * فسكن زفرات وحقه الفتح لأنه اسم وأما لغة قوم من العرب فى فتح جمع نحو بيضة وجوزة

الجواب والحق فى الجواب أن المصنف صرح بمؤنث توطئة لقوله بعد مختتما بالتاء أو مجردا (قول المكودى نحو قصعة الخ) القصعة هى الصحفة المعلومة والسدرة بكسر السين شجرة النبق ودعد بفتح الدال وهند وجمل بضم الجيم وسكون الميم كل لفظ اسم امرأة (وقوله والسالم مفعول بفعل الخ) الحق مافى المعرب من أن أنل بمعنى أعط يتعدى إلى مفعولين الأول تقدم عليه وهو السالم بالنصب والثانى اتباع (وقوله وهو اسم فاعل مضاف الخ) الحق أيضا أن اسم الفاعل لايضاف الى مرفوعه معنى وانما السالم فى كلام المصنف صفة مشبهة على وزن فاعل وهى تضاف لفاعلها معنى نحو طاهر القلب شاحط الدار (وقوله والثلاثى نعت للسالم) الحق أيضا أنه بدل منه اذ السالم نعت للثلاثى فى الحقيقة والأصل أنل الثلاثى السالم الخ وهما معرفتان والقاعدة أن نعت المعرفة ان تقدم عليها أعرب ماكان صفة بحسب العوامل وأعرب الذى كان موصوفا بدلا من الذى كان صفة على حد صراط العزيز الحميد . الله فى قراءة من قرأ الله بالجر (وقوله ثم استثنى من التالى الخ) غير ظاهر والحق أنه مستثنى من الاتباع فى قول الناظم والسالم العين أى محل جواز الاتباع فى غير نوعين ماكان على فعلة بكسر الفاء الى آخر كلامه (نحو ذروة وزبية) القاموس ذروة الشىء بالضم والكسر أعلاه وذاله معجمة وأما الزبية بضم الزاى فهى حفرة يحفرها الصائد لأجل أن يقع فيها ما يصطاده من أسد وغيره ولا يحفر إلا فى موضع عال ولذا يقولون فى الأمر إذا عظم بلغ السيل الزبى ولا يصل المطر للزبى إلا إذا كان كثيرا لأنها عالية وأما الجروة فهى مؤنث الجرو وقال فى القاموس الجرو مثلث الجيم صغير كل شىء حتى الحنظل والبطيخ وولد الكلب والأسد وصغير الفقوس (ونادر أو ذو اضطرار) (قول المكودى كقول بعضهم فى كهلة الخ) الكهلة مؤنث الكهل والكهل من جاوز الثلاثين سنة أو أربعا وثلاثين إلى إحدى وخمسين سنة أو من خالطه الشيب (وقوله كقول الراجز فتستريح الخ) هذا من مشطور الرجز ولا يعرف قائله وتستريح منصوب فى جواب الترجى الذى هو لعل المذكورة فيما قبل هذا البيت والنفس بالرفع فاعله وزفرات بسكون الفاء جمع زفرة وهى من زفر يزفر كنصر ينصر والزفرة أن يخرج

فيقولون بيضات وجوزات بالفتح وهى لغة هذيل قال شاعرهم:

أخو بيضات رائح متأوب * رفيق بمسح المنكبين سبوح

وغير مبتدأ وهى موصولة وصلتها قدمته والهاء عائدة على ما وخبر لمبتدأ نادر أوذو اضطرار أولأناس انتمى فقد توسط المبتدأ بين الاخبار والتقدير نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس .

﴿ جمع التكسير ﴾

إنما سمى جمع التكسير لتغيير بناء الواحد فيه والتكسير هو التغيير ومقابله جمع السالم ثم ان جمع التكسير على قسمين جمع قلة وجمع كثرة وقد اشار الى الأول بقوله :

(أفعلة أفعل ثم فعله * ثمت أفعال جموع قله)

يعنى ان هذه الأوزان الأربعة التى ذكرها فى هذا البيت تدل على جمع القلة وهى من ثلاثة إلى عشرة نحو أغربة وأفلس وفتية وأحمال وفهم منه أن ماسوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة وهو ما فوق العشرة إلى مالا نهاية له وستأتى أمثلتها فى أثناء الباب

نفسه بأنين وصوت مرة بعد مرة والشاهد فى تسكين فاء زفراتها والقياس الفتح لأن الاتباع هنا واجب لمفهوم قوله وسكن التالى غير الفتح الخ (وقوله قال شاعرهم أخو بيضات الخ) البيت من الطويل أنشده الفراء والشاعر من هذيل غير مسمى وأخو خبر لمحذوف على حذف أداة التشبيه لأن هذا الشاعر يصف جملا بكونه سريع المشى ورائح اسم فاعل من راح والرواح كما لعياض من الزوال إلى الليل فهو ضد الغدو ومتأوب اسم فاعل من تأوب إذا رجع أول الليل ورائح ومتأوب ورفيق سبوح بالرفع صفات لأخو بيضات ومعنى رفيق بمسح المنكبين عالم بتحريك المنكبين ومعنى وسبوح حسن الجرى لين اليدين والمعنى جملى فى شدة وسرعة سيره كطائر أو ظليم صاحب بيضات راح وذهب لحاجته وقضاها ثم رجع مسرعا ويحرك منكبيه بسهولة من حسن جريه والشاهد فى بيضات بفتح الياء على لغة هذيل والقياس على لغة الجمهور سكون الياء لأنه معتل العين.

﴿ جمع التكسير ﴾

لما كان الكلام قبل فى جمعى السالم تذكيرا وتأنيثا كأنه قيل له ما هو جمع التكسير تذكيرا وتأنيثا شرع يبينه ثم إن من النحويين من لم يتعرض للجموع فى كتابه أصلا وعلل ذلك بأن ألسنة الناس إنما فسدت فى المفردات والمركبات ولم تفسد فى الجموع غالبا بل ينطقون بها على الصواب من غير معرفة وجمع التكسير يفارق جمع المذكر السالم فى أمور أربعة انظرها فى التصريح والتكسير لغة إزالة التئام الشىء يقال تكسرت الاناء إذا تفرقت أجزاؤها واصطلاحا ما تغير فيه بناء المفرد بزيادة أو نقص أو تغيير شكل أو زيادة وتبديل شكل أو نقص وتبديل شكل أو بالجميع تغييرا لا تلحق معه علامة ولابد من زيادة فى التعريف تغييرا لم تلحق معه علامة الجمع ليخرج نحو زيدون مما جمع جمع مذكر سالما ونحو هندات مما جمع جمع مؤنث سالما هذا حاصل حده تقريبا وان كان فيه انتقادات (أفعلة أفعل ثم فعله) (قول المكودى تدل على جمع الخ) كلامه يقتضى أنها ليست بنفسها جموع قلة وليس كذلك فالصواب أن يقول جموع تدل على القلة (وقوله وهو ما فوق العشرة الخ) هذا مبنى على الفرق بين مبدأ جمع القلة وجمع الكثرة وهو ظاهر الناظم بعد حيث قال والعكس جاء كالصفى والحق كما للتفتازانى أنهما متفقان فى المبدأ مختلفان فى النهاية مبدؤهما معا ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة كما قيل وان كان كل شىء موجودا فى الدنيا له نهاية ﴿ تتمة ﴾ ذكر سيدنا ابن عربى فى الفتوحات فى باب العدد منها أنه لما وصل لباب العدد نام فسأله سائل عن أقل العدد بحضر النبى صلى الله عليه وسلم فأجابه ابن عربى بأنه ثلاثة عند النحويين واثنان عند الفقهاء فقال له النبى صلى الله عليه وسلم أخطأ هؤلاء وهؤلاء وكان ينبغى لمن سئل عن أقل الجمع أن يقول للسائل ما أردت هل أقل العدد المسمى شفعا أو أقل العدد المسمى وترا ثم أخرج صلى الله عليه وسلم خمسة دراهم ووضع بيده الشريفة اثنين وحدهما وثلاثة وحدها على حصير كنا عليه فوضع صلى الله عليه وسلم يده على الاثنين وقال هذا أقل العدد المسمى شفعا ووضع يده على الثلاثة وقال هذا أقل العدد المسمى وترا ثم قال هكذا فليجب عن هذه المسئلة من سئل عنها قال فانتبهت فقيدتها فما رأيت معلما أحسن منه صلى الله عليه وسلم علم بالقول والفعل اه ثم ان المصنف عبر بجموع وهو من أوزان الكثرة مع أن الألفاظ إنما هى أربعة وأجيب عن المصنف بأجوبة منها أن لفظ جمع لم يسمع جمعه جمع قلة فلذلك عبر بجمع الكثرة فهو كرجال ومنها أنه سمع يجمع جمع قلة ولكن الناظم استعمل جمع الكثرة فى موضع جمع القلة والأولى للمصنف أن يعبر ببناء بدله جموع ﴿ تنبيه ﴾ من جملة

وافعلة مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه وخبره جموع قلة ثم انه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة وجمع الكثرة موقع جمع القلة والى ذلك أشار بقوله : (وبعض ذي بكثرة وضعا يفي * كأرجل والعكس جاء كالصفي) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة رجل وأرجل وعنق وأعناق وفؤاد وأفئدة ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة رجل ورجال وقلب وقلوب وصفاة وصفي والصفاة الصخرة الملساء وأصل صفي صفوي فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ما قبلها وبعض مبتدأ والاشارة بذي الى جموع القلة ويفي خبر المبتدأ وبكثرة متعلق بيفي ووضعا منصوب على إسقاط الجار أي بوضع ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما يستحق . ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولون يجمع على كذا وعلى كذا وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعا لكذا وكذا ولكل وجه وبدأ بأفعل فقال : (لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعي اسما أيضا يجعل)

فذكر أن افعل يطرد في نوعين الأول فعل بشرطين أحدهما أن يكون اسما نحو فلس وأفلس واحترز به من الوصف نحو صعب الثاني أن يكون صحيح العين واحترز به من المعتل العين نحو جون وشمل الصحيح كامثل والمعتل الفاء نحو وجه وأوجه والمعتل اللام نحو دلو وأدل وظبي وأظب والثاني الرباعي لكن بشروط ذكرها في قوله :

(ان كان كالعناق والذراع في * مدوتأنيث وعد الأحرف)

فذكر أربعة شروط الأول أن يكون اسما وفهم ذلك من قوله وللرباعي اسما وفهم من قوله ان كان كالعناق الثلاثة الشروط الباقية الأول أن يكون مؤنثا لان العناق مؤنث وهو أنثى الجدي واحترز به من المذكر نحو حمار وأن يكون ثالثه مدة واحترز به من نحو خنصر وأن يكون غير مختتم بتاء التأنيث واحترز به من نحو رسالة وسحابة وفهم من تمثيله بالذراع والعناق ان حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة

جموع القلة جمع المذكر السالم والمؤنث اذا لم يضافا ولم يقترنا بأل والا كانا للكثرة نحو : إن المسلمين والمسلمات . الآية وفي الكافية :

وجمع تصحيح لقلة وفي * كثرة استعماله بأل قفي

ثم ان الذي عليه المحققون ان أوزان القلة الأربعة من جموع التكسير اذا اقترنت بأل تفيد الكثرة كجمع السالم المقرون بأل (وقوله وافعلة مبتدأ الخ) وصرفه المصنف للضرورة لان القياس منعه من الصرف للعلمية والتأنيث والتاء الأخيرة في قول الناظم ثمت أفعال تاء التأنيث لحقت الحروف وحركت تخفيفا (وبعض ذي بكثرة وضعا يفي) مضارع وفي وله في اللغة معان يقال وفي بالعهد يفي وفاء ضد غدر ويأتي بمعنى تم وبمعنى كثر وبمعنى دل وهو المراد هنا والباء في بكثرة بمعنى على فيكون المعنى وبعض جموع القلة يدل على كثرة وضعا ثم انه اعترض تمثيل الناظم بالصفي فانه كاسمع لمفرده جمع الكثرة سمع له جمع القلة وهو أصفاء فالأولى أن يمثل بنحو الرجال جمع رجل بفتح الراء وأفئدة جمع فؤاد وصرد يجمع على صردان قاله في النكت والحق انه عندهم الوضع وعندهم الاستعمال فالوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن تكون العرب وضعت جمع القلة وجمع الكثرة ولكنها انما استعملت في القلة والكثرة أحدهما اذا علمت هذا ففي كلام المصنف حذف عاطف ومعطوف والتقدير وضعا أو استعمالا وكأرجل مثال للوضع وكالصفي مثال للاستعمال فيكون في كلام المصنف شبه احتباك حذف استعمالا من قوله وبعض ذي لدلالة كالصفي عليه وحذف وضعا من قوله والعكس الخ بدليل التمثيل بالصفي لدلالة وضعا أولا عليه (وقوله وعكس المصنف الخ) أصل ما سلك المصنف لابن السراج وطريقة المصنف أولى لانها أقرب للضبط إذ الجموع قليلة والمفردات كثيرة وقد يكون جمعا واحدا وتحته مفردات كثيرة مثل قول الناظم بعد : وغير ما أفعل فيه مطرد الخ فانه يدخل فيه من الصحيح الثلاثي تسعة أوزان (لفعل اسما صح عينا) (قول المكودي نحو جون الخ) بفتح الجيم وسكون الواو وبنون آخرها هكذا في بعض النسخ والجون لغة من أسماء الأضداد يطلق على الأبيض والأسود ويطلق على كل شيء خالي الوسط وفي بعض النسخ نحو جوز بالزاي آخر الحروف وهو الجوز المعروف (وقوله نحو وجه وأوجه الخ) تبع ظاهر الناظم والحق انه يشترط أن لا تكون فاء الكلمة واوا وأما أوجه فشاذ (وقوله نحو دلو وأدل وظبي الخ) أصلهما أدلو وأظبي فقلبت الواو في الأولى ياء وقلبت الضمة فيهما كسرة فأعلا معا اعلال قاض وهو أن تقول استثقلت الضمة على الياء فيهما فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لدفع التقائهما فصار أدل بلام منونة وأظب بياء منونة (ان كان كالعناق) (قول المكودي وفهم ذلك من قوله للرباعي الخ) المراد بالفهم الأخذ والا فهو مصرح به على انه كان ينبغي للمكودي أن يجمع هذا البيت مع قوله وللرباعي الخ ويشرحهما مرة واحدة واحترز بالاسم من الصفة نحو ذراع بفتح الذال المعجمة للمرأة الكثيرة الغزل (وقوله وهو أنثى الجدي الخ) الجدي الصغير الذكر من ولد المعز (وقوله نحو خنصر الخ) اسم للاصبع الصغيرة وهو مؤنث لأن القاعدة في الأعضاء المزدوجة في الانسان انها مؤنثة إلا الحاجبين والمنخرين والخدين (وقوله وأن يكون غير مختتم الخ) هذا هو الشرط الرابع وهو مأخوذ من العناق والذراع لا من خصوص قوله وعد الاحرف خلافا للمكودي ولا تلتفت

وكسرة كالمثالين وضمة نحو عقاب فتقول ذراع وأذرع وعناق وأعنق وعقاب وأعقب وفهم من اطلاقه في المد في قوله في مد أنه لا يشترط كونه ألفا بل يكون غير ألف نحو يمين وأيمن وفهم من قوله وعد الاحرف الشرط الرابع ثم قال :

(وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد)

يعني أن أفعالا جمع لكل اسم ثلاثي ليس على فعل مما هو صحيح العين وذلك مما يطرد فيه أفعل فشمل غير فعل من الثلاثي وذلك تسعة أوزن نحو جمل وأجمال وعنق وأعناق وضلع وأضلاع وكتف وأكتاف وإبل وآبال وعدل وأعدال وقفل وأقفال وعضد وأعضاد ورطب وأرطاب وشمل أيضا ما كان على فعل معتل العين نحو ثوب وأثواب واحترز بقوله اسما من الصفة نحو بطل وبلز ونحوهما فانهما لا تجمع على أفعال ولا مدخل في هذا القانون فعل بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه غير أفعال نبه عليه بقوله :

(وغالبا أغناهم فعـلان * في فعل كقولهم صردان)

يعني أن الغالب في فعل نحو صردان يجيء جمعه على فعلان بكسر الفاء نحو صرد وصردان لطائر وجرذ وجرذان للفأر وفهم من قوله غالبا انه قد يجيء على أفعال قليلا ومنه رطب وأرطاب وغير مبتدأ وما موصولة واقعة على فعل الصحيح العين وأفعل مبتدأ خبره مطرد وفيه متعلق بمطرد والجملة صلة ما وكذلك من الثلاثي واسما حال من الموصول ويرد في موضع خبر المبتدأ الذي هو غير وبأفعال متعلق بيرد وفعلان فاعل بأغنى والضمير فيه عائد على العرب وفي متعلق بأغناهم ثم قال :

(لاسم مذكر رباعي بمد * ثالث أفعلة عنهم اطرد)

يعني أن أفعلة اطرد جمعا لاسم مذكر رباعي بمدة قبل آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو جواد وبالمذكر من المؤنث نحو عناق فانه يجمع على أعنق كما تقدم وشمل قوله بمد ثالث ما كانت مدته ألفا أو واوا أو ياء نحو قذال وأقذلة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة ثم قال :

(والزمه في فعال أو فعال * مصاحبي تضعيف أو اعلال)

يعني أن أفعلة لزم في هذين البناءين مفتوح الفاء ومكسورها اذا كانا مضعفين أو معتلين مثال المضعف فيهما بنان وأبنة وزمام وأزمة ومثال المعتل بناء وأبنية وقباء وأقبية ومعنى اللزوم فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع وفهم منه أن ما ليس بمضاعف ولا معتل يتجاوز فيه هذا الجمع وسيأتي وأفعلة مبتدأ وخبره اطرد ولاسم وعنهم متعلقان باطرد وبمد في موضع الصفة لاسم ويحتمل أن يكون الخبر لاسم واطرد في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير لاسم رباعي أفعلة في حال كونه مطردا فيه والأول أظهر والضمير في الزمه عائد

لكلام بعض هنا والذراع من المرفق الى رؤوس الأصابع (وقوله نحو عقاب الخ) العقاب حيوان كله أنثى لا يوجد فيه ذكر أبدا والذى يسافده ويجامعه الاحيوان آخر من غير جنسه قال عنترة :

ما أنت إلا كالعقاب فأمه * معلومة وله أب مجهول

(وقوله نحو يمين الخ) ظاهر كلامه حيث لم يمثل للواو أنه غير موجود وهو الذى عند كثير من الشراح فلو فرضنا أنك سميت مؤنثا بنحو عمود لكان الحكم كذلك (وغير ما أفعل) اعلم انه سيأتي في التصريف في قول الناظم وغير آخر الثلاثي افتح وضم الخ ان أوزان الثلاثي التي يقتضيها العقل اثنا عشر لأن الفاء إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة والعين إما مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة أو ساكنة وثلاثة في أربعة باثنى عشر واحد مهمل وهو فعل بكسر الفاء وضم العين وعكسه وهو فعل بضم الفاء وكسر العين قليل وسيقول الناظم: وفعل أهمل والعكس يقل. ثالثها فعل بفتح الفاء وسكون العين وقد علمت انه اذا كان اسما صحيح العين القياس جمعه على أفعل وبقيت تسعة كلها داخلة هنا كما قال المكودى الا أن نسخه مختلفة ففي بعض النسخ التمثيل لسبعة أوزان واسقاط مثالين وهما عضد وأعضاد ورطب وأرطاب وفي بعض النسخ بزيادة هذين المثالين بعينهما بين أعدال وبين قفل وهو الصواب (قول المكودى نحو بطل وبلز الخ) البطل الشجاع وبلز بكسر الباء واللام يقال امرأة أو ناقة بلز أى ضخمة ناعمة البدن ويقال امرأة بلز أى ولود بمعنى كثيرة الأولاد (وغالبا أغناهم فعلان) (قول المكودى لطائر) هو أكبر من البرطال ضخم الرأس يسمى حاج الطيور يصطاد العصافير يألف البحر أحمر المناقير والرجلين يقال هو أول طائر صام لله وانه كان مع نوح في السفينة وكان يوقظ نوحا للصلاة في جوف الليل وفي أبي داود نهى عليه السلام عن قتل أربع من الدواب: النحلة والنملة والهدهد والصرد. (لاسم مذكر رباعي بمد) (قول المكودى نحو قذال الخ) القذال بالذال المعجمة آخر الرأس ويسمى سبيكة الرأس (والزمه في فعال) المضعف هو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد (قول كدى بنان وأبنة وزمام الخ) هكذا في نسخة والبنان بالنون آخر رأس الأصبع وفي بعض النسخ بتات بتاءين بدل بنان والبتات الزاد والجهاز ومتاع البيت فالزاد طعام المسافر والجهاز بفتح الجيم وكسرها والقباء بقاف مفتوحة ثوب مفرج على هيئة القفطان قيل هو المسمى بالفرجية (وقوله انهما لا يتجاوز فيهما الخ) تبع في هذه العبارة عبارة المصنف وفيها إيهام لانها تقتضى أن هذا الجمع لازم في هذين الوزنين لا يتعداهما الى غيرهما وقد علمت بطلانه والحق في العبارة أن يقول انهما لا يتجاوزان هذا الجمع وكذلك يوجد في بعض النسخ (وقوله وسيأتي) أى في قوله وفعل لاسم رباعي ﴿فان قلت﴾ لسان وطريق وسلاح وسبيل سمع جمعها على أفعل وأفعلة كألسن

على وزن أفعلة وفى فعال متعلق بالزمه ثم قال : (فعل لنحو أحمر وحمرا) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وسكون العين وهو مطرد فى أفعل المقابل لفعلاء وفى فعلاء المقابلة لأفعل نحو أحمر وحمراء فتقول فيهما معا حمر وفهم من قوله لنحو أن ذلك الجمع مطرد أيضا فى أفعل الذى ليس له فعلاء لمانع فى الخلقة نحو أكمر للعظيم الكمرة وهى رأس الذكر وامرأة عفلاء وهى التى يخرج من قبلها شىء شبيه بالادرة فتقول رجال كمر ونساء عفل وفعل مبتدأ وخبره لنحو ثم قال : (وفعلة جمعا بنقل يدرى) من أمثلة جمع القلة فعلة بكسر الفاء وسكون العين ولم يطرد فى شىء من الأبنية بل هو محفوظ فى ستة أبنية فعيل نحو صبى وصبية وفعل نحو فتى وفتية وفعل نحو شيخ وشيخة وفعال نحو غلام وغلمة وفعال نحو غزال وغزلة وفعل نحو ثنى وثنية ومعنى قوله بنقل يدرى انه غير مطرد فى وزن وانما يدرى به النقل أى السماع وفعلة مبتدأ وخبره يدرى وبنقل متعلق بيدرى وجمعا مفعول ثان بيدرى والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فعلة ثم قال : (وفعل لاسم رباعى بمد * قد زيد قبل لام اعلالا فقد)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعى بمد قبل لام صحيحة واحترز بالاسم من الصفة فانها لا تجمع على فعل وفهم من اطلاقه فى قوله اسم أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو قذال وقذل وأتان وأتن وفهم أيضا من اطلاقه فى قوله بمد أن المد يكون ألفا نحو قذال وقذل وياء نحو قضيب وقضب وواوا نحو عمود وعمد وفهم من قوله قبل لام اعلالا فقد أن المعتل اللام نحو كساء لا يجمع على فعل لأنه لو جمع على فعل للزم قلب الواو ياء وانكسار ما قبلها فيؤدى الى ورود فعل وهو مهمل وشمل قوله بمد الواو والياء والألف فى الصحيح والمضاعف فاما الصحيح فهو كما ذكر وأما المضاعف فان كان المد واوا أو ياء فكذلك وان كان ألفا فقد أشار اليه بقوله : (مالم يضاعف فى الاعم ذو الألف) يعنى أن المضاعف من نحو فعال كزمام وبنان لا يجمع على فعل كراهية التضعيف بل يستغنى عنه بأفعلة كما تقدم وفهم من قوله الاعم انه قد جاء جمعه على فعل قليلا كقولهم فى جمع عنان عنن وفى حجاج

وألسنة فهل هى مذكرة أو مؤنثة ﴿ قلت ﴾ ان اعتبرت اللفظ وهو مذكر جمعتها على أفعلة وان اعتبرت الكلمة وهى مؤنثة جمعتها على أفعل وقد سأل بعض الفضلاء جدنا أبا الفيض سيدى حمدون بن الحاج على ألسنة وألسن بقوله :

يا أيها المولى الذى من به * زماننا يشرف والامكنه
هل ألسن جمع لسان فما * يراد بالجمع على ألسنه
بين لنا الجمعين ياذا الذى * يقيم فيما يدعى البينه

فأجاب وأحسن فى الجواب :

يا أيها المولى الهمام الذى * من كل فن قد حوى أحسنه
يجوز تأنيث لسان كذا * تذكيره بل بعضهم عينه
وبعض من جوز ذين ادعى * تغاير الجمع إذا أمكنه
فجمع ما أنثه ألسن * وجمع ما ذكرته ألسنه

(فعل لنحو أحمر وحمرا) كان ينبغى للناظم أن يقدم عجز البيت وهو وفعلة الخ على صدره وهو قوله فعل لنحو أحمر الخ لتكون جموع القلة متوالية ولعله كان كذلك وناسخ المبيضة حرفه (قول المكودى الذى ليس له فعلاء الخ) أى الذى لا مؤنث له أصلا (وقوله للعظيم الكمرة الخ) الكمرة بفتح الميم فهى كالحشفة وزنا ومعنى (وقوله بالأدرة) بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (وفعلة جمعا بنقل يدرى) (قول المكودى بل هو محفوظ فى ستة أبنية) جمعها ابن غازى فى بيت نصه فى حاشية خ عند قوله وتتواضع العلية :

فصبية وشيخة وفتيه * وغزلة وغلمة وثنيه

وهذه الألفاظ كلها ظاهرة ولا يشكل منها إلا الثنية فانه جمع ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون مع القصر وهو الأمر الذى يعاد مرتين ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: لاثنى فى صدقة. أى لا تؤخذ الزكاة وهى المراد بالصدقة فى السنة مرتين والثنى أيضا السيد الثانى الذى فوقه من هو أعظم منه فى السيادة وذلك كالوزير مع الأمير ﴿ فان قلت ﴾ مافائدة قوله هنا وفعلة جمعا مع أنه معلوم مما مر فى قوله أفعلة أفعل ﴿ فالجواب ﴾ انه زاده زيادة فى الرد على ابن السراج القائل بأن فعلة اسم جمع لا جمع حقيقة وصرف المصنف فعلة ضرورة (وفعل لاسم رباعى) أتى بفعل بضم العين بعد فعل الساكن لأنهما لم يختلفا الا فى سكون العين (قول المكودى واحترز باسم من الصفة الخ) وذلك نحو جواد (وقوله نحو قذال وقذل وأتان الخ) تقدم معنى القذال وأما أتان بتاء مثناة فوق فهو اسم أنثى الحمار وفى الصحاح انه لا يقال أتانة وفى القاموس أنه يقال أتانة ولكنه قليل وظاهر كلامهما أنه يقال ذلك لافرق بين كونها وحشية أو انسية (وقوله للزم قلب الواو) أى لما يأتى فى قوله وفعل أهمل والعكس يقل الخ (مالم يضاعف) (قول المكودى كقولهم فى جمع عنان الخ) العنان بفتح العين السحاب أو المطر وبكسرها ما تقاد به الدابة وهو المسمى فى عرفنا باللجام فالأعلى للأعلى والأسفل للأسفل (وقوله وفى حجاج الخ) الحجاج بفتح الحاء وكسرها

حجج وفهم من تخصيصه النع بذى الألف ان ذا الياء وذا الواو يجمعان على فعل نحو سرير وسرر وذلول وذلل وفعل مبتدأ وخبره لاسم ورباعى نعت لاسم وبعد نعت بعد نعت وقد زيد فى موضع النعت لمد وقبل متعلق بزيد واعلالا مفعول مقدم بفقد وفقد فى موضع النعت للام وما ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذى يتعلق به الاسم الواقع خبرا فى البيت قبله والتقدير وفعل ثابت لاسم رباعى بعد (١) وعدم تضعيف ذى الألف ثم قال : (وفعل جمعا لفعلة عرف * ونحو كبرى) من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين ويجىء جمعا لفعلة نحو غرفة وغرف ولفعلى نحو كبرى وكبر وفعل مبتدأ وعرف خبره وجمعا مفعول ثان لعرف ولفعلة متعلق بجمعا ويجوز أن يكون متعلقا بعرف ثم قال : (ولفعلة فعل) من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر الفاء وفتح العين ولم يشترط اسميته لأن فعلة فى الصفات قليل فلم يعتبره هنا وشمل فعلة الصحيح العين نحو قربة وقرب والمعتل العين نحو قيمة وقيم والمعتل اللام نحو مرية ومرى والمضعف نحو حجة وحجج ثم قال : (وقد يجىء جمعه على فعل) الضمير فى جمعه عائد على فعلة أى يأتى جمع فعلة المكسور الفاء على فعل بضم الفاء نحو لحية ولحى وحلية وحلى وفهم من قوله قد يجىء قلة ذلك وفعل مبتدأ وخبره فى المجرور قبله وعلى فعل متعلق بيجىء ثم قال : (فى نحو رام ذو اطراد فعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وفتح العين وهو مطرد فى وصف على فاعل معتل اللام لمذكر عاقل نحو رام ورماة وقاض وقضاة وفهمت هذه الشروط من المثال واحترز بالوصف من الاسم نحو واد وبالمعتل من الصحيح نحو ضارب وبالمذكر من المؤنث نحو ضاربة وبالعاقل من غير العاقل نحو صاهل فلا يجمع شىء من ذلك على فعل وفعلة مبتدأ وذو اطراد خبره وفى نحو متعلق بفعل محذوف يدل عليه اطراد ولا يجوز أن يكون متعلقا باطراد لأنه مضاف اليه ثم قال :

الناظم المستدير بالعين وقيل ما ينبت عليه شعر الحاجب فقط (وقوله وذلول وذلل الخ) تمثيله بذلول غير صحيح لأن ذلول وصف من الذل بكسر الذال ضد الصعوبة كما فى القاموس وموضوع كلام المصنف الأسماء والأولى التمثيل بسلول علم على امرأة وهى أم عبد الله ابن أبى ابن سلول من أكابر المنافقين وأبى اسم أبيه وسلول اسم أمه فقالوا فى جمعه سلل ﴿ فان قيل ﴾ ما الفرق بين الألف فى التضعيف وبين الواو والياء فيه مع ان ثقل التضعيف مع الضم موجود فى الجميع ﴿ فالجواب ﴾ ان الألف خفيفة فلو قلنا بتفرع عما هى فيه التضعيف مع الضم لأدى الى النقل من الأعلى الذى هو الخفة الى أسفل وأما مع الواو والياء فالثقل موجود فى المفرد فالتضعيف مع الضم فيهما يؤدى الى النقل من الثقيل الى الأثقل منه وهو أخف من الأول ومعنى الاعم فى كلام المصف: الغالب (وفعل جمعا لفعلة عرف) قالوا الأولى أن يقدم فعل المفتوح العين على مضمومها ﴿ وأجيب ﴾ بأن مضمومها يقع موقع سا كنها كالعكس فلهذا قدم المضموم على المفتوح وأطلق الناظم فى فعلة فظاهره انه لا فرق بين أن يكون اسما أو صفة والحق تخصيصه بالاسم فلو قال وفعل لفعلة اسما عرف لافاد ما ذكرنا (قول المكودى مفعول ثان لعرف) الحق انه حال لأن عرف انما يتعدى لمفعول واحد كما تقدم له نفسه فى المعرب والمبنى عند قول المصنف فمتلا عرف (ولفعلة فعل) (قول المكودى لأن فعلة فى الصفات قليل) هذا اعتذار عن المصنف ولو قال ولفعلة فعل * اسما وجاء بعضه على فعل * لوفى بالمراد من غير كلفة نعم زيد شرط آخر وهو أن يكون تاما فلو نقص منه حرف نحو عدة لم يجمع على فعل فلو قال: ولفعلة فعل * اسما متما وأتى فيه فعل * لوفى بذلك ويكون أولى من الاصلاح الأول ومثال كون فعلة بكسر الفاء صفة صغرة وكبرة وعجزة بمعنى صغيرة وكبيرة وعجوزة وتكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع (وقوله نحو قربة وقرب) القربة بكسر القاف اسم لوعاء السقاء أى الاكراب (وقوله نحو مرية ومرى) المرية بالميم أولا الشك وأما الفرية بالفاء أولا فهى الكذبة (وقوله نحو حجة وحجج) الحجة بكسر الحاء السنة والحجج السنون قال تعالى : ثمانى حجج . أى سنين والحجة بالفتح حج البيت والحجة بالضم هى التى يقيمها الانسان فى الخصومة لسلطان والبرهان (وقد يجىء جمعه) (قول المكودى لحية الخ) اللحية معلومة وأما الحلية فهى الصفة وقيل حلية السيف (نحو فى رام ذو اضطراد فعله) (قول المكودى ورماة) أصله رمية بفتح الياء تقول تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار رماة وقضاة لقول الناظم : من واو أو ياء بتحريك أصل * ألفا أبدل الخ (وقوله نحو واد) هذا محترز قوله صفة وأصله وادى بياء ولا معنى لاعتراض بعضهم عليه بقوله صوابه أ يمثل بجاهل وحاتم (وقوله نحو ضاربة) تمثيله بضاربة غير ظاهر لأن كلامنا فى معتل اللام فهو خارج بما خرج به ضارب والأولى التمثيل برامية وغازية وقاضية (وقوله نحو صاهل) هذا أيضا خارج بما خرج به ضارب لأنه غير معتل اللام والأولى التمثيل بنحو أسد ضار إذ أصله ضارى (وقوله يدل عليه اطراد) فالتقدير حينئذ فعلة ذو اطراد اطرد فى نحو رام والذى أحوجه الى هـذا أن اطراد مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فكذلك معموله والحق ان فى نحو متعلق باطراد قطعا ويجاب عن التقديم على المضاف بأنهم يتوسعون فى الظروف

---

(١) لعل هنا سقطا تقديره بعد زائد قبل لامه الذى فقد اعلالا وعدم الخ ثم قوله وعدم تضعيف الخ يعنى ان كان المد ألفا فيشترط أن لا يكون الألف مضاعفا اهـ .

(وشاع نحو كامل وكمله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء والعين وهو مطرد في وصف على فاعل صحيح اللام لمذكر عاقل وفهمت هـذه الشروط أيضا من المثال وشمل الصحيح نحو كامل وكملة والمعتل الفاء نحو وارث وورثة والمعتل العين نحو خائن وخونة والمضاعف نحو بار وبررة وأما المعتل اللام فقد تقدم انه مضموم الفاء وأراد هنا بالشياع الاطراد ثم قال : (فعلى لوصف كقتيل)
من أمثلة جمع الكثرة فعلى مقصورا بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلاك أو توجع كقتيل وقتلى وجريح وجرحى وأسير وأسرى ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وان لم يكن من باب فعيل المذكور واليه اشار بقوله :
(وزمن * وهالك وميت به قمن) يعني ان هذه الاوزان الثلاثة وهي فعل وفاعل وفيعل حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعيل المذكور في الدلالة على الهلاك والتوجع وفعلى مبتدأ وخبره لوصف وزمن مبتدأ وهالك وميت معطوفان عليه وخبر المبتدأ قمن أي حقيق وينبغي أن يضبط قمن بفتح الميم لكونه خبرا عن أكثر من اثنين فان قمنا المفتوح الميم يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع وبه متعلق بقمن والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور ثم قال : (لفعلة اسما صح لاما فعله) من أمثلة جمع الكثرة فعلة بكسر الفاء وفتح العين وهو مطرد في فعل بضم الفاء وسكون العين وشمل الصحيح نحو درج ودرجة والمعتل نحو كوز وكوزة والمضاعف نحو دب ودببة واحترز بقوله اسما من الصفة نحو حلو وبقوله صح لاما من المعتل اللام نحو عضو فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وقد يجمع على غير فعل المضموم الفاء واليه أشار بقوله : (والوضع في فعل وفعل قلله) يعني انه قد يجمع على فعلة فعل بفتح الفاء وسكون العين وفعل بكسر الفاء وسكون العين فمن الاول زوج وزوجة ومن الثاني قرد وقردة ومعنى قلله أي الوضع قلل جمع فعل على فعلة وفهم منه اطراده في فعل بضم الفاء وفعلة مبتدأ وخبره لفعل واسما حال من فعل وصح في موضع الصفة لاسم ولاما تمييز أي صح لامه والوضع مبتدأ وخبره قلله والهاء في قلله عائدة على الجمع ثم قال :

(وفعل لفاعـل وفاعله * وصفين نحو عاذل وعاذله)

من أمثلة جمع الكثرة فعل بضم الفاء وفتح العين مشددة وهو مطرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لامهما نحو ضارب وضرب واحترز بالوصف من غيره نحو حائط وفعل مبتدأ وخبره الفاعل وفاعلة ووصفين حال من فاعل وفاعلة ثم ان المذكر من هذين الوصفين يختص عن المؤنث بفعال بزيادة الف بعد العين واليه أشار بقوله : (ومثله الفعال فيما ذكرا) يعني ان ما ذكر من الوصفين يجمع على فعال بزيادة ألف على فعل فتقول رجال ضراب وصوام ثم نبه على أن هذين الوزنين قد يجيآن جمعين للمعتل اللام فقال : (وذان في المعل لاما ندرا)
ومثال فعل في المعتل اللام غاز وغزى ومثال فعال غاز وغزاء وسار وسراء وفهم من قوله ندرا أن ذلك انما يطرد في الصحيح اللام ومثله خبر مقدم والفعال مبتدأ والهاء في مثله عائدة على فعل وفيما متعلق بمثل وذان مبتدأ وخبره ندرا وألف ندرا ضمير عائد على ذان وفي المعل متعلق بندر ثم قال :

والمجرورات لاسيما في الضرورة (وشاع نحو كامل وكمله) (قول كدى نحو خائن) الخائن اسم فاعل من خان وهو ضد الأمين والبار المطيع (وقوله فقد تقدم) أي في قوله في نحو رام (وقوله وأراد هنا بالشياع الخ) مثله في الاشموني والمراد مصلحا للنظم بقوله: كذاك نحو كامل وكمله. ويكون التشبيه في الاطراد والحق أن الشيوع على حقيقته كما عبر به الموضح أيضا لان نحو عالم وصالح وقاتل وضارب وقائم وذاهب لا يجمع على فعلة فكيف يكون مطردا ومثل كامل وكملة حافظ وحفظة (فعلى لوصف كقتيل) (قول المكودى دال على هلاك او توجع) تبع في هذه العبارة المرادى التابع للشارح والاولى أن يقول دال على آفة كما في التوضيح لان من جملة ما جمع على فعلى سكران وأحمق ولا يدخل واحد منهما تحت الهلاك والتوجع (وزمن وهالك) الزمن هو الذى لا يستطيع القيام وهو المسمى بالزحاف نسأل الله السلامة والعافية (قول المكودى وينبغي أن يضبط الخ) بل لا حاجة لهذا والحق ان قمن بكسر الميم وله احتمالان أحدهما أن تقول ان زمن مبتدأ وقمن خبره وهالك وميت كل منهما مبتدأ حذف خبر كل منهما لدلالة خبر زمن عليه والثاني أن تقول ان زمن وهالك بالجر معطوفان على قتيل وأما ميت فهو بالرفع مستأنف مبتدأ وقمن خبره (لفعلة اسما صح لاما فعله) (قول كدى نحو درج) بضم الدال المهملة صندوق صغير تضع فيه العروس ما تحتاج له من مكحلة وزينة (وقوله نحو كوز وكوزة الخ) الكوز بضم الكاف اناء معد للشرب معلوم والكوز بفتح الكاف الشرب بالكوز (وقوله نحو دب الخ) الدب بضم الدال المهملة وعاء يجعل فيه النساء مغازيلهن وهو المسمى بالفلكة ودببة الجمع لا يجوز فيه الادغام لانه مثل كلل الآتي في كلام المصنف (وقوله نحو حلو) الصواب تمثيله بمر وغمر لان حلوا معتل اللام فهو محترز الصحيح اللام (وفعل الفاعل) (قول المكودى بشرط صحة لامهما) هذا مأخوذ من قوله وذان في المعل لاما ندرا (ومثله الفعال) (قول المكودى يعني ان ماذكر الخ) اعترضه يس بأن كلامه يقتضي أن فعال بالالف يكون جمعا للمذكر والمؤنث معا ومثله في الهوارى مع أنه انما يكون جمعا للمذكر (قلت) اعتراض يس لا يرد إلا لو قرأنا ذكر في قول المكودى يعني أن ماذكر بكاف مكسورة مخففة من الذكر والصواب أن الكاف مكسورة

(فعل وفعلة فعال لهما) من أمثلة جمع الكثرة فعال بكسر الفاء وهو مطرد فى فعل وفعلة وفهم من اطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيه نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وقصعة وقصاع وخدلة وخدال وشمل الصحيح العين كما مثل والمعتلها نحو ثوب وثياب الا انه قليل فيما عينه الياء والى ذلك أشار بقوله : (وقل فيما عينه اليا منهما) يعنى ان فعالا قليل فيما عينه ياء من فعل وفعلة ومنه ضيف وضياف وفعل وفعلة مبتدأ وفعال مبتدأ ثان ولهما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول وفاعل قل ضمير مستتر عائد على فعال وفيما متعلق بقل وما موصولة واقعة على فعل وفعلة وعينه مبتدأ والياء خبره والجملة صلة ما والضمير العائد على الموصول الهاء فى عينه ثم قال : (وفعل ايضا له فعال) يعنى ان فعالا يطرد فى فعل بفتح الفاء والعين نحو جمل وجمال وجبل وجبال لكن بشرطين أشار اليهما بقوله :

(مالم يكن فى لامه اعتلال * أو يك مضعفا) يعنى أن فعلا لا يجمع على فعال اذا كان معتل اللام نحو فتى او مضاعفا نحو طلل وأطلق فى فعل وهو مقيد بأن يكون اسما احترازا من نحو حسن وبطل فلا يجمع على فعال وفعل مبتدأ وأيضا مصدر وفعال مبتدأ وخبره له والجملة خبر المبتدأ الاول وما ظرفية مصدرية واعتلال اسم يكن وفى لامه خبرها أو يك معطوف على يكن ثم قال : (ومثل فعل * ذو التا)

يعنى ان فعلة يطرد أيضا فى جمعه فعال نحو رقبة ورقاب وفهم من قوله ومثل فعل انه يشترط فيه عدم التضعيف وإعلال اللام وذو التاء مبتدأ وخبره ومثل فعل ثم قال : (وفعل مع فعل فاقبل) يعنى ان فعالا يطرد فى فعل بكسر الفاء وسكون العين وفى فعل بضم الفاء وسكون العين فالاول نحو قدح وقداح والثانى نحو رمح ورماح وفعل معطوف على ذو التاء ثم قال :

(وفى فعيل وصف فاعل ورد * كذاك فى أنثاه أيضا اطرد)

أى يطرد فعال أيضا فى فعيل ومؤنثه فعيلة اذا كانا وصفين نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف واحترز به من فعيل اسما نحو قضيب ومن فعيل بمعنى مفعول نحو جريح فلا يجمعان على فعال وفى فعيل متعلق بورد ووصف حال من فعيل وكذاك متعلق باطرد وكذا فى أنثاه ثم قال :

(وشاع فى وصف على فعلانا * أو أنثييه أو على فعلانا * ومثله فعلانة)

يعنى ان فعالا المذكور شاع أى كثر فى فعلان نحو ندمان وندام والمراد بأنثييه فعلانة نحو ندمانة وندام وفعلى نحو غضبى وغضاب او على فعلان يعنى بضم الفاء نحو خمصان وخماص ومثله أى مثل فعلان بضم الفاء فعلانة بضمها ايضا وهو مؤنثه نحو خمصانة وخماص فجملة ما يجمع على فعال ثلاثة عشر وزنا ثمانية يطرد فيها وهى فعل وفعلة وفعل وفعلة وفعل وفعل وفعيل وفعيلة وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهى فعلان وفعلانة وفعلى وفعلان وفعلانة ثم قال : (والزمه فى * نحو طويل وطويلة تفى) أى والزم فعالا فيما عينه واو ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه فعيلة نحو طويل وطويلة وطوال والمراد بلزوم فعال فيهما انهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير وفهم من تخصيصهما بذلك أن ما عداهما مما يجمع على فعال قد يجمع على غيره واعراب البيتين واضح ثم قال : (وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا)

من أمثلة جمع الكثرة فعول بضم الفاء ويطرد فى فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو كبد وكبود ونمر ونمور ووعل ووعول وفهم من قوله يخص انه لا يتجاوز هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفهم من قوله غالبا انه قد يجمع فى الكثرة على غير فعول قليلا ومن ذلك قولهم نمر ونمار وأنمار وفعل مبتدأ ويخص خبره وهو مضارع مبنى للمفعول وبفعول متعلق به وغالبا حال من الضمير المستتر فى يخص ثم قال :

مشددة من التذكير ضد التأنيث كما هو فى النظم وكيف يمكن الاعتراض عليه مع تصريحه فى التوطئة بالمراد حيث قال ثم ان المذكر الخ (فعل وفعلة) (قول المكودى وخدلة وخدال الخ) الخدلة بالخاء المعجمة والدال المهملة المرأة الممتلئة الذراعين والساقين ثم ان قول المصنف وقل فيما عينه الخ لا مفهوم له بل كذلك يقال فيما فاؤه ياء نحو يعر بفتح الياء وسكون العين وهو الجدى يربط فى الزبية ليقع الأسد فيها (وفعل ايضا له فعال)أطلق المصنف فى فعل وظاهره لا فرق بين أن يكون اسما أو صفة فانه يجمع على فعال وليس كذلك بل محل جمعه اذا كان اسما وأما اذا كان صفة نحو بطل فلا يجمع ولو قال المصنف وفعل اسما له فعال لأفاد ذلك ويقرأ اسما بهمزة قطعية (قول المكودى نحو فتى)الفتى هو الشاب والطلل ماشخص وبقى من من آثار الديار والطلل المطر القليل (وفى فعيل وصف) بشرط صحة اللام احترازا من نحو غنى وولى (قول كدى وكذاك متعلق باطرد) الظاهر انه صفة لمحذوف مفعول مطلق والتقدير اطرد اطرادا مثل الاطراد السابق (وشاع فى وصف فاعل) (قول المكودى نحو ندمانة الخ)اعلم أن ندمان له مؤنثان ندمانة وندمى فان كان من الندم فلا تقول فى مؤنثه الا ندمانة وان كان من المنادمة اذا اجتمعوا على شرب الخمر أو غيره فتقول ندمى (وقوله نحو خمصان الخ) الخمصان ضامر البطن وخاليه من الجوع ومنه الحديث: لو توكلتم على الله حق توكله لرزقتم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا. (والزمه * فى نحو طويل) لم يوجد فى كلام العرب الا ألفاظ ثلاثة طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أى صائب قاله ابن جنى (قول المكودى قد يجمع على غيره) وذلك نحو كريم فيقال شريف وشرفاء وشراف وأشرف (تفى)أى تفى بما استعملته العرب ثم ان القياس حذف الياء من تفى لانه مجزوم فى جواب الامر وأجيب بان الياء للاشباع لا للاعراب (وبفعول فعل نحو كبد) (قول المكودى ونمر ونمور الخ) النمر حيوان

(كذاك يطرد ❊ فى فعل اسما مطلق الفا) يعنى أن فعولا يطرد أيضا فى فعل بفتح الفاء وكسرها وضمها نحو فلس وفلوس وجند وجنود وضرس وضروس واحترز بقوله اسما من الوصف نحو صعب وحلو وخدن فلا يجمع شىء من ذلك على فعول والفاعل بيطرد ضمير عائد على فعول وفى فعل متعلق بيطرد واسما ومطلق الفا حالان من فعل ثم قال: (وفعل ❊ له) أى له مفعول ولم يقيده باطراد فعلم منه انه محفوظ فيه وذلك نحو أسد وأسود وشجن وشجون وفعل مبتدأ وله خبر لمبتدأ محذوف والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير فى له عائد على الاول تقديره وفعل له فعول ويحتمل أن يكون له خبرا عن فعل ولا حذف والضمير فى له عائد على فعول والتقدير وفعل لفعول أى من المفردات التى تجمع على فعول ويحتمل أن يكون فعل معطوفا على فعل الاول وله منقطع عنه ويكون قد تم الكلام عند ذكر فعل ثم استأنف فقال له وللفعال فعلان فيكون قد شرك بين فعل وفعال فى الجمع على فعلان وقد جاء جمع فعل على فعلان نحو فتى وفتيان واخ وأخوان ثم قال: (وللفعال فعلان حصل) من أمثلة جمع الكثرة فعلان بكسر الفاء وسكون العين وهو مطرد فى اسم على فعال بضم الفاء نحو غراب وغربان وغلام وغلمان وقد تقدم فى أول الباب انه يطرد فى فعل نحو صرد وصردان وفعلان مبتدأ وخبره حصل وللفعال متعلق بحصل ثم قال: (وشاع فى حوت وقاع مع ما ❊ ضاهاهما وقل فى غيرهما) يعنى أنه كثر فعلان فى فعل المضموم الفاء الواوى العين نحو حوت وحيتان وما أشبه ذلك نحو عود وعيدان وفى فعل المفتوح الفاء والعين ومعتلها نحو قاع وقيعان وما أشبهه نحو تاج وتيجان ثم نبه على قلة فعلان المذكور فى غير الوزنين المذكورين فقال وقل فى غيرهما فمن ذلك قولهم صنو وصنوان وظليم وظلمان وخروف وخرفان وصبى وصبيان ثم قال:

(وفعلا اسما وفعيلا وفعل ❊ غير معل العين فعلان شمل)

من أمثلة جمع الكثرة فعلان بضم الفاء وهو مطرد فى اسم على فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو بطن وبطنان وسقب وسقبان أو على فعيل نحو رغيف ورغفان وقضيب وقضبان أو على فعل بفتح الفاء والعين نحو ذكر وذكران وجمل وجملان واحترز بقوله اسما من الصفة نحو سهل وظريف وبطل وبغير معل العين من المعتل العين نحو قاع فلا يجمع شىء من ذلك على فعلان وفعلان مبتدأ وخبره شمل

صورته كالاسد وهو أصغر منه يفترس كما يفترس الاسد والوعل وهو المسمى بتيس الجبل قالوا اذا شم المعز بوله أصابه خلل فى عقله قال السيوطى نقلا عن ابن هشام فى الحواشى عبارة الناظم فاسدة اذ فيها الجمع بين الخصوصية والغلبية وهما متنافيان ولا جواب له قلت الظاهر أنه لاتنافى لأن المراد أن الغالب فى الاوزان التى على وزن فعل أن لا تجمع على فعول ومن غير الغالب أن يكون هناك على وزن فعل ولا يختص به ولعل هذا مراد بعض الشراح بقوله لاتنافى بل هو مثل قوله سابقا: وبعد لولا غالبا حذف الخبر. حتم... وان كان بين المحلين فرق (كذاك يطرد فى فعل) (قول المكودى وضرس وضروس) والضرس معلوم (١) وأما الطرس بالطاء فهو ما يتقى به من الحر وغيره (وقوله وخدن) الخدن بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة يطلق على الصاحب الصديق الذى يقيك بنفسه ظاهرا وباطنا ويطلق أيضا على الذى يزنى بالمرأة فى السر ويجمع على أخدان ومنه قوله تعالى: ولا متخذى أخدان. (وفعل ❊ له) (قول المكودى فعلم أنه محفوظ الخ) تبع فى هذا الشارح والحكم فى نفسه صحيح كما فى شرح الكافية لكن الذى يؤخذ من كلام المصنف هو الاطراد لانه عبر باللام فى له وهى تؤذن بالاطراد كما هى قاعدته سابقا ولاحقا (وقوله وشجن وشجون) الشجن هو الحاجة حيث كانت والشجن الحزن أيضا لكنه غير مراد هنا لان جمع هذا أشجان (وللفعال فعلان) (قول المكودى وقد تقدم فى أول الباب) أى فى قوله وغالبا أغناهم الخ (وشاع فى حوت) (قول المكودى نحو حوت وحيتان الخ) أصله حوتان فوقعت واو ساكنة إثر كسرة فقلبت ياء كما فى ميزان (وقوله نحو عود الخ) اسم للجمل المسن والقاع الارض المستوية وعينه واو بدليل أقواع وأماقيعان فأصله قوعان ففعل به مامر فى حيتان (وقوله صنو وصنوان) الصنو فرع يخرج من أصله الشجرة وهو المسمى فى العرف بالربيت وصنوان يستعمل بلفظ واحد للمثنى والجمع وليس له نظير إلا قنو وقنوان اسم للعنقود ويفرق بين المثنى والجمع بأن الجمع ينون فيه النون والمثنى يعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا (وقوله وظليم الخ) الظليم ذكر النعام وجمعه فعلان بكسر الفاء وضمها والخروف الذكر من ولد الضأن والمسموع من ذلك تسعة ألفاظ انظرها فى التصريح (وفعلا اسما) (قول كذى نحو بطن الخ) البطن جوف كل شى والسقب بالباء آخر الحرف الذكر من ولد الناقة وفى بعض النسخ وسقف بفاء آخر الحروف بدل سقب بالباء (وقوله وحمل وحملان) بالحاء المهملة والحمل بفتحتين اسم للخروف من ولد الضأن الذى قدر على الرعى والجذع من ولد الضأن أيضا والانثى خروفة وفى بعض النسخ جمل بالجيم بدل حمل بالحاء (وقوله واحترز بقوله اسما الخ) لما ذكر ثلاثة أمثلة علمنا أن قول المصنف اسما شرط فى الثلاثة فيكون من الحذف من الاخيرين لدلالة الاول عليه هذا ان قرأنا اسما بكسر الهمزة مفردا ويصح أن يكون بفتح الهمزة جمعا فقصر

---

(١) هذا معنى الترس بالتاء المثناة فوق وأما بالطاء فهو الصحيفة وحرر اه.

وفعلا مفعول مقدم بشمل واسما حال من فعلان وفعيلا وفعل معطوفان على فعلا وغير معل العين حال من فعل ثم قال :

(ولكريم وبخيل فعلا) من أمثلة جمع الكثرة فعلاء ممدودا مضموم الفاء مفتوح العين وهو مطرد فى فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو كريم وكرماء وظريف وظرفاء وبخيل وبخلاء وفهم من تمثيله بالمثالين أن صفة المدح والذم سيان فى ذلك وفهم منه أيضا التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل ثم قال : (كذا لماضاهاهما قد جعلا) يعنى أن ماشابه كريما وبخيلا يجمع على فعلاء ويحتمل ذلك وجهين أحدهما ماشابههما فى اللفظ نحو ظريف وشريف لتعميم الحكم فى جميع ذلك والآخر أن يكون ماشابههما فى المعنى وان لم يشابه فى اللفظ فيشمل نحو صالح وصلحاء وعاقل وعقلاء لشبههما بكريم فى الدلالة على صفة المدح لافى الوزن وفعلا مبتدأ وخبره فى المجرور قبله ولما متعلق بجعلا ومعنى ماضاهاهما شابههما وما موصولة وصلتها ضاهاهما والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر فى ضاهاهما ولما كان قوله ولكريم وبخيل يوهم أن فعلاء يجمع عليه فعيل صحيحا كان أو معتل اللام أو مضاعفا أخرج المعتل اللام والمضاعف بقوله :

(وناب عنه أفعلاء فى المعل * لاما ومضعف)

من أمثلة جمع الكثرة أفعلاء وينوب عن فعلاء فى المعتل اللام والمضاعف من فعيل المذكور فالمعتل نحو ولى وأولياء وغنى وأغنياء والمضاعف نحو شديد وأشداء وخليل وأخلاء ونبه بقوله : (وغير ذاك قل) على ماجاء من أفعلاء من غير المعتل والمضاعف نحو نصيب وأنصباء وهين وأهوناء وصديق وأصدقاء على هذا حمله الشارح وتبعه المرادى ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملا لما ذكر ولاتيان فعيل المعتل والمضاعف على فعلاء كقولهم سرى وسرواء وتقى وتقواء وسخى وسخواء فذاك على هذا اشارة للحكم السابق وأفعلاء فاعل بناب وعنه وفى المعل متعلقان بناب ولاما تمييز ومضعف معطوف على المعل وغير ذاك قل جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر ثم قال :

(فواعل لفوعل وفاعل * وفاعلاء مع نحو كاهل * وحائض وصاهل وفاعله)

من أمثلة جمع الكثرة فواعل وهو مطرد فى اسم على فوعل نحو جوهر وجواهر وعلى فاعل بفتح العين نحو طابق وطوابق أو على فعلاء

ضرورة وهو حال من الاوزان الثلاثة قدم على بعض صاحبه وحينئذ فلاحذف وأما قوله غير معل العين فهو راجع للثلاثة ولو أراد المصنف السلامة من الابهام لقال : فعلان لاسم عينه غير معل * بوزن فعل أو فعيل أو فعل

(وقوله وفعلا مفعول مقدم الخ) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ ولاجواب له هنا إلا الضرورة (ولكريم) (قول المكودى ولامعتل اللام) كما يؤخذ من المثالين هنا يؤخذ من قوله بعد وناب عنه أفعلاء الخ إلا أنه يجب استثناء نحو طويل من هذا لانه مر أنه يجمع على فعال وكأنه استغنى عن استثنائه لانه مر فى قوله والزمه فى نحو طويل الخ (كذا لماضاهاهما) (قول المكودى والآخر أن يكون الخ) هذا الوجه هو الصواب وهو الذى فى التوضيح ولا ينبغى العدول عنه فيكون المراد بالمضاهاة الشبه فى المعنى وان لم يشابه فى الوزن وأحرى اذا كان الشبه فيهما معا وأما ان كان الشبه فى الوزن فقط كقتيل وجريح فلا يجمع على فعلاء فالاقسام ثلاثة (وقوله ولما متعلق بجعلا) الحق انه مفعول ثان بجعلا ومفعوله الاول النائب عن الفاعل بجعلا وكذا مفعول مطلق صفة لمحذوف والتقدير قد جعل فعلاء للوزن الذى أشبه كريما وبخيلا فى المعنى جعلا مثل الجعل السابق وهو الاطراد (وقوله يوهم أن فعلاء الخ) هذا سبق قلم لان الناظم أتى ببخيل وكريم وهما صحيحا اللام غير مضعفين فكيف يمكن الايهام والصواب أن هذا فى جواب سؤال مقدر كأنه قيل له أنت ذكرت أن فعيلا ان كان صحيحا غير مضعف يجمع على فعلاء فان كان معتلا أو مضعفا على أى شئ يجمع فأجاب بقوله وناب عنه أفعلاء وانما قالوا بالنيابة لان المضعف اذا جمع على فعلاء كشدداء اجتمع مثلان من غير ادغام لخصوص فعلاء بالاسماء فيؤدى الى الثقل فاجتنب فعلاء وأتى بنائبه وهو أفعلاء وأما المعل اللام نحو غنى فلو قيل فيه أغنياء للزم أن يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فيجتمع ألفان فيحذف أحدهما فتختل الكلمة لكن فى هذا التعليل نظر لان حرف العلة اذا وقع بعده ألف لا يقلب ألفا واذا بطلت العلة بطل كون أفعلاء نائبا فى المعل عن فعلاء وصار انما هو وزن مستقل أصلى (وغير ذاك قل) (قول المكودى نحو نصيب الخ) مثله فى التوضيح وفى التمثيل به نظر لأنه اسم وكلامنا فى الصفة وعلى الاحتمال الاول تكون الاشارة عائدة على شيئين المعل أو المضعف والتقدير وغير المعل لاما والمضعف قل كأنه قال وورود أفعلاء لغير المعل والمضعف قليل وانما أفرد الاشارة باعتبار الحكم لان المعل والمضعف لما كان حكمهما واحدا صارا كأنهما شئ واحد وأصل هين هيون اجتمعت الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون الخ وعلى الاحتمال الاول الذى للمكودى تكون الاشارة لجنس الحكم فيصدق بحكم فعلاء وبحكم أفعلاء وهذا الاحتمال هو الظاهر والسرى السيد الشريف ومنه قوله تعالى : قد جعل ربك تحتك سريا . وقيل السرى النهر الصغير والسمى قرين الشخص وقيل الذى سمى باسمه مطلقا ويوجد فى بعض النسخ سخى بدل سمى والسخى ضد البخيل (فواعل لفوعل وفاعل) (قول المكودى نحو طابق الخ) بفتح

نحو قاصعاء وقواصع أو على وزن فاعل اسما نحو كاهل وكواهل أو على وزن فاعل صفة لمؤنث نحو حائض وحوائض أو على فاعل صفة لمذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وقد شذ فواعل جمعا لفاعل صفة لمذكر عاقل والى ذلك أشار بقوله : (وشذ فى الفارس مع ماماثله) أى شذ فواعل فى جمع فارس قالوا فوارس والمراد بماماثله سابق وسوابق وناكس ونواكس وداجن ودواجن واعراب البيت واضح ثم قال : (وبفعائل اجمعن فعاله * وشبهه ذاتاء أومزاله)

من أمثلة جمع الكثرة فعائل ويكون جمعا لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت فعالة التى ذكرها نحو سحابة وسحائب وفهم من قوله وشبهه أربعة أوزان أخر كلها بالتاء فعالة بكسر الفاء نحو رسالة ورسائل وفعالة بضم الفاء نحو ذؤابة وذوائب وفعيلة بالياء نحو صحيفة وصحائف لانه شبيه بفعالة فى كون ثالثه مدة وكذا فعولة نحو حمولة وحمائل وفهم من قوله ذاتاء أومزاله خمسة أوزان أخر وهى فعال بفتح الفاء نحو شمال وشمائل وفعال بكسرها نحو شمال وشمائل وفعال بضمها نحو عقاب وعقائب وفعول نحو عجوز وعجائز وفعيل نحو سعيد مسمى به امرأة فتقول فى جمعها سعائد ويشترط فى الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة وفى قوله وشبهه ذاتاء أومزاله اشعار بذلك وبفعائل متعلق باجمعن وفعالة مفعول به وشبهه معطوف عليه وذاتاء حال من شبهه أومزاله معطوف على ذاتاء والهاء فى مزاله هاء الضمير وهو عائد على التاء وذكر لان حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثان لمزال والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على فعاله والتقدير ذاتاء أومزال التاء ويحتمل أن تكون الهاء تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون على حذف الموصوف ومعمول الصفة والتقدير ذاتاء أو وزنا مزالة منه ويحتمل أن يكون مزالة معطوفا على محذوف تقديره ذاتاء ثابتة أومزالة وهو أظهر ثم قال :

(وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء والعذراء والقيس اتبعا)

من أمثلة جمع الكثرة الفعالى بالكسر والفعالى بالفتح ويطردان فى فعلاء ممدودا بفتح الفاء وسكون العين اسما كصحراء وصحارى وصحارى ووصفا كعذراء وعذارى وعذارى وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين وفهم من قوله والقيس اتبعا ان عذراء مقيس على صحراء واعراب

الباء اسم لطابق الشاة وغيرها وقيل هو الآجرة الكبيرة (وقوله نحو قاصعاء) أحد أسماء جحر اليربوع الثلاثة المارة (وقوله نحو كاهل) ذكر فى القاموس فى الكاهل أقوالا أولاها انه مجمع الكتفين وصاهل صفة لفرس (وقوله وفاطمة) عطفه على ضاربة فيؤخذ منه أنه صفة من فطمت المرأة ولدها عن الرضاع والحق انه لايشترط فى فاعلة كونه صفة بل يكون اسما كفاطمة أيضا فهو اسم امرأة (وشذ فى الفارس) (قول المكودى وناكس الخ) الناكس المطأطىء والخافض رأسه والفارس راكب الفرس أوصاحبه (وقوله وداجن الخ) الداجن فى الأصل الشاة أوغيرها من كل ماهو فى الأصل يألف البيوت ويلتقط الطعام ويكون وصفا للعاقل يقال رجل داجن أى مقيم بمكان وباعتبار كونه وصفا للمذكر العاقل مثل به المكودى هنا فيسقط اعتراض من قال الصواب عدم التمثيل به لانه غير عاقل (وبفعائل اجمعن فعاله) (قول المكودى نحو سحابة) السحابة هى القطعة من الغيم (وقوله نحو ذؤابة) الذؤابة بالهمز قطعة من الشعر المرسل الواصل الى الأذن وقيل شعر الناصية وأصل جمعه ذءائب بهمزتين فأبدلوا الهمزة الأولى واوا كراهية اجتماع مثلين بينهما حاجز وهو الألف غير حصين لسكونه وزيادته (وقوله نحو حمولة) هى الإبل التى تحمل وكذا ماحمل عليه من حمار أوغيره كان عليه حمل أم لا والحمل بفتح الحاء ما كان فى بطن أوعلى رأس شجرة والحمل بالكسر ما كان على ظهر أورأس شجر أيضا فما كان فى بطن يقال له حمل بالفتح فقط وما كان على ظهر حمل بالكسر فقط وما كان على رأس شجر فيهما (وقوله نحو شمال) الشمال بفتح الشين ريح تأتى من القبلة تسمى ريح الشرقية وشمال بالكسر الجارحة ضد اليمين ويطلق المكسور على الطبيعة والخلق بضم اللام وما ألطف قول ابن الجوزى يمدح الشمائل للامام الترمذى :

أخلاى ان شط الحبيب وربعه * وعز تلاقيه وناءت منازله
وفاتكم أن تنظروه بعينكم * فمافاتكم بالسمع هذى شمائله

(وقوله وهو عائد على ذاتاء الخ) هكذا فى غالب النسخ بزيادة ذا قبل تاء وهى سبق قلم لانه غير ملائم لما بعده والصواب مافى بعض النسخ وهو عائد على تاء باسقاط ذا وبه يستقيم مابعده (وقوله يجوز تذكيرها الخ) أى باعتبارين مختلفين فان راعيت كونه كلمة أنثت ضمير الحرف وان راعيت كونه لفظا ذكرته (وبالفعالى والفعالى جمعا * صحراء) اذا أردت جمع صحراء قلت صحارى بياء مشددة لانك تدخل بين الحاء والراء ألفا وتكسر الراء التى بعد ألف الجمع كما تفعل ذلك بعد ألف الجمع فى كل موضع كمساجد فتقلب الألف التى بعد الراء ياء لانكسار ماقبلها وتقلب الهمزة الثانية ياء أيضا ثم تدغم الأولى فيها ثم خففوا بحذف إحدى الياءين فمن حذف الثانية قال الصحارى بالكسر ومن حذف الأولى قال الصحارى بالفتح تنبيها على أن الباقية علامة التأنيث وتقدم مايطلق عليه صحراء عند قوله وما كصحراء الخ والعذراء البكر التى لازالت بخاتم ربها (قال المكودى وفهم من قوله والقيس الخ) الحكم الذى ذكروه وقياس عذراء على صحراء صحيح فى نفسه لان صحراء اسم

البيت واضح ثم قال : (واجعل فعالى لغير ذى نسب * جدد كالكرسى تتبع العرب)

من أمثلة جمع الكثرة فعالى بتشديد الياء وهو مقيس فى كل اسم ثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لغير النسب نحو كرسى وكراسى واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو بصرى ويعرف ماياؤه للنسب بصلاحية حذف الياء المشددة وبقاء دلالة الاسم على المنسوب اليه وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك وشمل نوعين أحدهما ماوضع بالياء المشددة نحو كرسى وما أصله النسب وكثر استعمال ماهى فيه حتى صار النسب منسيا كقولهم مهرى فانه فى الأصل منسوب الى مهرة وهى قبيلة باليمن وفعالى مفعول أول باجعل ولغير فى موضع المفعول الثانى وجدد فى موضع الصفة لنسب وتتبع مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير واجعل فعالى جمعا لغير صاحب نسب مجدد توافق كلام العرب ثم قال :

(وبفعالل وشبهه انطقا * فى جمع مافوق الثلاثة ارتقى * من غير مامضى)

المراد بشبه فعالل ما كان على شكله فى كون ثالثه ألفا بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء وشمل مفاعل وفياعل وفعاول وفواعل وفعاعيل ومفاعيل وشمل قوله مافوق الثلاثة ارتقى مازاد على الثلاثة بحرف أصلى وهو الرباعى كجعفر والخماسى كسفرجل ومازاد على الثلاثة كجهور وفدوكس وغيرهما مما يطول ذكره وشمل ماتقدم جمعه على غير فعالل من المزيد المذكور فى الباب كاحمر ورام وكاهل وفوعل وفاعل كجهور وحائض وصاهل ونحوها ولذلك استثناها بقوله من غير مامضى يعنى من غير مامضى ذكره فى هذا الباب مما زاد على الثلاثة ثم ان الزائد على الثلاثة مما يجمع على نحو فعالل رباعى وزائد على الأربعة فأما الرباعى فلا اشكال فى جمعه على فعالل أصلى نحو جعفر وجعافر أو مزيد نحو أحمد وأحامد وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو سفرجل وغيره وقد أشار الى الخماسى الأصول بقوله :

(ومن خماسى * جرد الآخر انف بالقياس)

يعنى انك اذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو سفرجل حذفت منه آخره فتقول فى سفرجل سفارج وفى قرطعب قراطع وفهم من قوله بالقياس أن العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى الا على استكراه كما ذكره سيبويه وبفعالل متعلق بانطقا وألف انطقا بدل من نون التوكيد الخفيفة وفى جمع متعلق أيضا بانطقا وما موصولة وصلتها ارتقى وفوق متعلق بارتقى ومن غير فى موضع نصب على الحال من ما والآخر مفعول بانف ومعنى انف احذف ومن خماسى متعلق بانف وكذلك بالقياس وجرد فى موضع الصفة لخماسى ثم ان من الخماسى الأصول إن كان رابعه شبيها بالمزيد جاز حذفه وابقاء الأخير والى ذلك أشار بقوله :

وعذراء صفة والصفة فرع عن الاسم لكن لا يؤخذ من النظم أصلا بل المأخوذ منه انه يجوز القياس على صحراء وعذراء معا وهل أحدهما مقيس على الآخر يبقى ماهو أعم والقيس مصدر قاس قيسا وقياسا وقال بعض بل يؤخذ ماقال المكودى من المصنف بان تقرأ القيس بالنصب مفعول مقدم بأتبع وأتبع بفتح الهمزة وفاعل أتبع ضمير عائد على عذراء وهذا لا يصح لان أتبع فى كلام المصنف بهمزة الوصل فهو فعل أمر قطعا ولو كان ماضيا لقطعت الهمزة : (واجعل فعالى) (قول كدى فى كل اسم ثلاثى الخ) هذه القيود مأخوذة من المثال الذى هو كرسى (وقوله وبقاء دلالة الاسم الخ) نحو قرشى بياء النسب فلو حذفتها وقلت قريش بقى مايدل لفظه مطابقة على المنسوب اليه الذين هم قريش ﴿فان قلت﴾ يرد على ذلك بصرى بكسر الباء نسبة الى بصرة بفتحها لانك لو حذفت الياء لم يدل على لفظ المنسوب اليه وهو بصرة ﴿قلت﴾ التاء حذفت لأجل الياء فاذا زالت الياء رجعت التاء وفتحت الباء (وقوله وشمل نوعين الخ) أى لان القضية السالبة تصدق بنفى الموضوع إذ قوله لغير ذى نسب جدد صادق بما اذا لم تكن الياء للنسب أصلا فضلا أن يكون مجددا أو غير مجرد كالكرسى وهى الصورة الأولى وصادق بما اذا كانت فى الأصل للنسب لكنه غير مجدد الآن وغير معتبر بل صار نسيا منسيا وهى الصورة الثانية (وقوله الى مهرة وهى قبيلة باليمن) فكثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل (وبفعالل وشبهه) (قول المكودى وفواعل الخ) هكذا فى بعض النسخ بزيادة فواعل مع انه قدمر فى قوله فواعل الخ (وقوله كجعفر الخ) هو فى اللغة اسم للنهر الصغير ويطلق على النهر الكبير المتسع ثم صار علما على رجل وقدمر فى العلم (وقوله كجهور) فى غالب النسخ بتقديم الهاء على الواو وهو رافع الصوت الجوهرى جهر بالقول رفع صوته ورجل جوهرى الصوت عاليه ويقال جهر بالضم أيضا وفى بعض النسخ جوهر بتقديم الواو على الهاء وهى غير ظاهرة لان فوعل مر فى قوله فواعل لفوعل الخ (وقوله وفدوكس) اسم للاسد ثم التمثيل به هنا غير ظاهر لان الكلام فى زيادة الثلاثى وفدوكس من مزيد الرباعى وسيأتى فى قوله وزائد العادى الرباعى احذفه كذا قيل والحق ان كلام المصنف هنا مجمل كالترجمة يصدق بالجميع وما بعده تفصيل له (ومن خماسى جرد) (قول كدى قرطعب الخ) القرطعب بكسر القاف وفتح الراء وسكون الطاء الذى لا يكسب شيئا قليلا ولا كثيرا ويطلق على الحقير من كل شىء (وقوله وفهم من قوله بالقياس الخ) معنى الاستكراه الذى ذكره المكودى الضرورة بمعنى أنهم لا يتكلمون بالجمع الذى حذف

(والرابع الشبيه بالمزيد قد * يحذف ما به تم العدد)

يعنى ان الحرف الرابع فى الخماسى الأصول إذا كان شبيها بالحرف الزائد وان لم يكن زائدا جاز حذفه دون الآخر وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كالنون من خدرنق وما كان شبيها بالحرف الزائد كالدال من فرزدق فانه شبيه بالتاء لاشتراكهما فى المخرج فتقول خدارن وخدارق وفرازد وفرازق وفهم من قوله قد يحذف أن حذفه أقل من حذف الآخر والرابع مبتدأ والشبيه نعت له وبالمزيد متعلق بالشبيه وقد يحذف فى موضع خبر المبتدأ ودون متعلق بيحذف وما موصولة وصلتها تم العدد وبه متعلق بتم والضمير العائد على الموصول الهاء فى به ثم قال : (وزائد العادى الرباعى احذفه) يعنى ان الحرف الزائد فى الاسم الذى زاد على أربعة أحرف أخرى يحذف فى الجمع فشمل الرباعى المزيد نحو مدحرج وفدوكس والخماسى المزيد نحو قبعثرى الا أن الأول يحذف منه الزائد فقط فتقول فى جمع مدحرج دحارج وفى فدوكس فداكس والثانى يحذف منه الزائد والحرف الذى قبل الزائد لما علمت من أن الخماسى الأصول يحذف آخره فتقول فى جمع قبعثرى قباعث ودخل فى عبارته ما كان من خمسة أحرف قبل آخره لين نحو قرطاس فأخرجه بقوله : (ما * لم يك لينا إثره اللذ ختما) واحترز به من نحو قرطاس وقنديل وعصفور فلا يحذف من ذلك شىء لأن بنية الجمع تصح دون حذف فتقول قراطيس وقناديل وعصافير أما نحو قنديل فلا اشكال فيه لبقاء يائه وأما نحو قرطاس وعصفور ففهم انقلاب الألف والواو فيهما ياء للقاعدة المعروفة من التصريف وشمل قوله لينا ما قبله حركة مجانسة كالمثل السابقة وما قبله فتحة نحو غرنيق وفرعون لصحة اطلاق اللين على النوعين فتقول غرانيق وفراعين وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان نحو كنهور وهبيخ فان الواو والياء تحذف منهما فتقول كناهر وهبايخ وشمل قوله : مالم يك لينا إثره اللذ ختما . ألف مختار ومنقاد وليس حكمهما كحكم ألف قرطاس فلا يقال فى جمعهما مخاتير ومناقيد وانما يقال مخاتر ومناقد وفهم ذلك من قوله قبل وزائد العادى فكلامه فى هذا الفصل انما هو فى الزائد وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مختير بكسر الياء ان أريد به اسم الفاعل وبفتحها ان أريد به اسم المفعول وأصل منقاد منقيد بكسر الياء لأنه اسم فاعل وزائد مفعول بفعل مضمر يفسره احذفه وهو مضاف الى العادى والرباعى مفعول بالعادى ويجوز أن يكون مضافا اليه وما ظرفية مصدرية ولينا خبر يك وهو مخفف من لين كقولهم فى هين هين واسم يك ضمير عائد على الزائد واللذ لغة فى الذى وهو مبتدأ وصلته ختما وإثره ظرف وهو خبر اللذ ومفعول ختم محذوف والتقدير مالم يكن الزائد لينا إثره الذى ختم الكلمة بعده ثم قال :

منه حرف أصلى الا إذا كان هنالك موجب كما إذا قيل لهم كيف تجمعون سفرجل فلابد من الجواب فيقولون سفارج وهذا الحكم الذى ذكره فى نفسه صحيح لكنه لا يؤخذ من كلام الناظم قبل بل ربما يؤخذ منه العكس (والرابع الشبيه) هذا تقييد لقوله ومن خماسى جرد (قول المكودى خدرنق) قال الجوهرى بفتح الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة العنكبوت والرتيلة التى تكون تحت الحجر (وقوله لاشتراكهما فى المخرج) مخرجهما معا طرف اللسان وأصول الثنيتين العليين (وزائد العادى الرباعى) (قول المكودى نحو مدحرج) اسم فاعل من دحرج إذا كركب شيئا (وقوله نحو قبعثرى) هو العظيم الخلق الكثير الشعر من الابل (مالم يكن لينا) (قول المكودى المعرفة من التصريف الخ) وهى ان الألف والواو إذا وقعا بعد كسرة قلبا ياء وسيأتى ذلك فى قوله :

وياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير بواو ذا افعلا * فى آخر ...

لكن عبارته الآتية فى الواو توهم ان قلبها ياء بعد الكسرة محله اذا وقع آخرا وليس كذلك فالأحسن العموم الذى تقتضيه عبارته فى الكافية إذ قالت على اختلاف نسخها : والواو ان يسكن وما قبل انكسر * فقلبها ياء كميزان اشتهر

(وقوله وشمل قوله لينا الخ) أشار بهذا إلى أن المراد باللين فى كلامه خصوص الساكن بدليل اخراج هبيخ وان كان فى التوضيح فى قوله ان زيد لينا أطلقه على ما يشمل المتحرك ولذا احتاج لزيادة ساكنا (وقوله كالمثل السابقة) الأولى أن يقول كالأمثلة السابقة بلفظ جمع القلة لأنه انما تقدمه له ثلاثة أمثلة (وقوله نحو غرنيق) طير من طيور الماء طويل العنق (وقوله نحو كنهور) اسم للسحاب الرقيق ويطلق على السحاب العظيم والهبيخ للغلام السمين الممتلىء لحما (وقوله وشمل قوله مالم يك الخ) قالوا فى كلامه تعارض لأنه يؤخذ من قوله هنا وشمل الخ ان ألف مختار ومنقاد زائدتان وصرح بعض بأنهما أصليتان منقلبتان عن أصل وهذا عين التعارض ﴿ قلت ﴾ ويمكن الجواب عنه بأنه قال أولا وشمل الخ أى مع قطع النظر عن معاد الضمير فى يك العائد على الزائد ولاشك أن ألف مختار ومنقاد من حروف اللين وثانيا رجع الى التحقيق (وقوله وانما يقال مخاتر الخ) هذا سهو منه رحمه الله لأن جمعهما على ما قال يؤدى الى حذف حرف أصلى وهو الياء فى مختار والواو فى منقاد المنقلبان ألفا مع بقاء الحرف الزائد وهو التاء فى مختار والنون فى منقاد وذلك غير معهود والصواب انهما يجمعان على مخاير ومقاود فلا يكونان داخلين هنا أصلا وانما هما داخلان فى قوله بعد: والميم أولى من سواه بالبقا . وحذفت التاء لأنها لا تدل على معنى بخلاف الميم (وقوله وأصل منقاد منقيد الخ) صوابه منقود بالواو لأنه من انقاد الذى أصله انقود

(والسين والتا من كمستدع أزل * إذ ببنا الجمع بقاهما مخل)

نهاية ما يصل اليه بناء الجمع أن يكون على بناء مفاعل أو مفاعيل فاذا كان فى الاسم من الزوائد ما يخل بقاؤه بأحد البناءين حذف فان تأتى بحذف بعض وابقاء بعض أبقى من الزوائد ماله مزية وحذف غيره فان تكافأ خير الحاذف فاذا تقرر هذا ففى مستدع ثلاث زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع مخل ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو السين والتاء فتقول فى جمعه مداع وانما بقيت الميم للمزية التى لها لأنها تدل على معنى يخص الاسم والى المزية التى لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله : (والميم أولى من سواه بالبقا) يعنى ان بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر وشمل صورتين احداهما أن يكون الزائد لغير الالحاق كالنون من منطلق فتقول مطالق بحذف النون وابقاء الميم والأخرى أن يكون الزائد للالحاق نحو مقعنسس فتقول مقاعس خلافا للمبرد فانه يرى أن إبقاء أحد الضعفين أحق من الميم وتشارك الميم فى ذلك الهمزة والياء والى ذلك أشار بقوله : (والهمز واليامثله ان سبقا) يعنى أن الهمز والياء مثل الميم فى كونهما أحق بالبقاء ان سبقا للمزية التى لهما بتصدرهما ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى وهى دلالتهما على المتكلم أو الغائب فى الفعل المضارع فتقول فى ألندد ويلندد ألاد ويلاد بحذف النون وابقاء الهمزة ويدغم أحد الدالين الزائدين فى الآخر والسين والتا مفعول بأزل ومن متعلق بازل وبقاهما مبتدأ وقصره ضرورة ومخل خبره وببنا متعلق بمخل واعراب البيت الآخر واضح ثم قال :

(والياء لا الواو احذف ان جمعت ما * كحيزبون فهو حكم حتما)

يعنى انه يجب ايثار ابقاء الواو فى حيزبون وشبهها كعيطموس مما قبل آخره واو فتقول فى جمعهما حزابين وعطاميس بحذف الياء وتقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت فى عصفور حين قلت عصافير وانما وجب حذف الياء دون الواو لأن حذف الياء يستلزم بقاء الواو ولو حذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء اذ لا يتمكن بها صيغة الجمع والحيزبون العجوز والياء مفعول باحذف والواو معطوف بلا وان جمعت شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال :

(وخيروا فى زائدى سرندى * وكل ما ضاهاه كالعلندى)

وزن سرندى فعنلا بزيادة النون والألف فاذا جمعتها فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سراند وسراد وأصله سرادى وكذلك علندى وعلاند وعلاد وانما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر والسرندى الجرىء على الأمور والعلندى البعير الضخم والواو فى وخيروا عائد على العرب أو على النحويين وفى زائدى على حذف مضاف تقديره وخيروا فى حذف زائدى وكل معطوف على سرندى

(والسين والتا من كمستدع أزل) (قول المكودى فتقول فى جمعه مداع) أى بالتنوين أصله مداعى بياء مشددة غير منونة ففعل به ما فعل بجوار وغواش ولا تبقى الزيادات كلها أو اثنان منها فى الجمع لأن بقاءها يخل ببنية الجمع ولا تحذف الميم والتاء مع بقاء السين فيقال سداع لأنه وزن مهمل وأما سنابل فهو مفاعل لا سفاعل ولا تحذف الميم والسين فيقال تداع لأنه وان كان وزنا موجودا فبقاء الميم أولى من التاء لصدارتها وتحريكها ودلالتها على اسم الفاعل وهو مراده بالمعنى الذى يخص الاسم كما مر فى قوله: وضم ميم زائد قد سبقا. وان كانت التاء لها معنى فى أول المضارع لكن لا يقاوم الميم (والميم أولى من سواه بالبقا) (قول المكودى يعنى ان بقاء الميم أحق الخ) تبع فى ذلك تعبير الناظم بأولى والذى فى التوضيح وغيره ان بقاء الميم متعين (وقوله كما ذكر) أى فى قوله قبل لأنها تدل على معنى الخ (وقوله مقعنسس) اسم فاعل من اقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد وهو ملحق باحرنجم (وقوله فانه يرى ان ابقاء الخ) فيقال حينئذ قعاسس والخلاف بين المبرد والجمهور مبنى على حرف الالحاق منزل منزلة الحرف الأصلى الملحق به أم لا فذهب المبرد الى الأول وذهب الجمهور الى الثانى (والهمز واليا مثله ان سبقا) (قول المكودى على المتكلم الخ) الأولى على التكلم أو الغيبة وهو الذى يوجد فى بعض نسخه المصححة (وقوله فتقول فى ألندد يلندد الخ) هما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة الذى لا يرجع للحق قال تعالى : وهو ألد الخصام . (والياء لا الواو احذف) (قول المكودى كعيطموس) القاموس هى تامة الخلق من النساء والنوق وقال غيره من الممتلئة لحما منهما وتطلق على العروس (وقوله اذ لا يتمكن بها صيغة الجمع) بيانه انك إذا أبقيتها اما أن تقول حياز بن أو حيز ابن فعلى الأول أن يكون بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف أوسطها ليس بلين وعلى الثانى يلزم أن يتقدم على الجمع ثلاثة أحرف وكلا الأمرين لا يصح فلا بد من حذفها أيضا فهو عن باب رأى الأمر يقضى (وخيروا فى زائدى سرندى) (قول المكودى لا مزية له على الآخر الخ) بل كل منهما له مزية لكن لما تكافآ تساقطا وبقى الأمر على التخيير فالنون رجحت بالتقدم على الألف والألف رجحت بتقدير الحركات والنون ساكنة والمقدر كالملفوظ به (وقوله الجرىء على الأمور) وقال الجوهرى الشديد وقيل القوى (وقوله البعير الضخم) وقال الجوهرى اسم نبت والغليظ من كل شىء وقيل الذى يعلوك ويغلبك والله أعلم

﴿ التصغير ﴾

انما ذكر باب التصغير إثر باب التكسير لأنهما كما قال سيبويه من واد واحد لاشتراكهما فى مسائل كثيرة يأتى ذكرها والمصغر ثلاثى وزائد وقدأشار إلى الأول بقوله : (فعيلا اجعل الثلاثى إذا * صغرته نحو قذى فى قذى)

يعنى انك إذا صغرت الاسم الثلاثى ضممت أولهوفتحت ثانيهوزدت ياء ساكنة بعدثانيه فتقول فى زيدزييد وفى قذى قذى بادغام ياء التصغيرفى لام الـكلمة والثلاثى مفعول أول باجعل وفعيلا مفعول ثانثمأشار الى صيغتى التصغير فمازادعلى الثلاثى فقال :

(فعيعل مع فعيعيل لما * فاق كجعل درهم دريهما)

يعنى انك إذا صغرت الزائدعلى الثلاثى قلت فعيعل أو فعيعيل ففعيعل للرباعى المجرد نحو جعفر وجعيفر وبرثن وبريثن وفعيعيل للرباعى المزيد الذىقبل آخره ياءنحو قنديل وقنيديل أوألف نحوشملال وشميليل أو واو نحوعصفور وعصيفير وقد يصغر على فعيعيل ما حذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتى وفعيعلمبتدأ وخبره لما فاق ومفعولفاق محذوف أى لما فاق الثلاثىوجعل مضاف لدرهم وهو مصدر مضاف الى المفعولودريهما مفعولثان بجعل ثمقال : (وما به لمنتهى الجمع وصل * به الى أمثلة التصغير صل)

يعنى أنه يتوصل فى التصغير الىفعيعل وفعيعيل بمـا يتوصل به فى التكسير الى فعالل وفعاليـل فتقول فى تصغير سفرجل ومستودع وحيزبون ومنطلق سفيرج ومديع وحزيبين ومطيلق وتقول فى نحو سرندى سرنند وان شئت قلت سريد وما مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره ما بعده وهى موصولة وصلتها وصل

﴿ التصغير ﴾

المناسبة بين البابين ذكرها المـكودى لاشتراكهما باسقاط الواو فيكون بيانا لمعنى كونهمامن بابواحدوفى بعض النسخ ولاشتراكهما بالواو فتكون علة مستقلة قال بعضومعنى كونهماحينئذ من بابواحد أنهما يغيران اللفظوالمعنى وردان الشىء الى أصله والعلةالثانية هى ولاشتراكهماوانما أخر التصغير وان كان كل منهما يغير اللفظ والمعنى لأن التكسير أقوىتغييرا من التصغير ولذلك جعلله صيغ كثيرة وأولمن تكلم على التصغيرالخليل والغرضمنالتصغيروصفالشىء بكونهصغيرا علىوجه الاختصار فقولك رجيلأخصرمنقولك رجل حقير مع كون معناهماواحدا وفوائده ست وهىراجعةالى التحقير والتقليلوشروطه أربعة انظرجميع ذلكفى التصريح (فعيلا اجعل الثلاثى) (قولالمـكودى يعنى انك إذا صغرت الخ) تبع ظاهر عبارة المصنف والحق أن الـكلام منباب حذف الارادة أى إذا أردت تصغيره كمافى قوله تعالى : فاذاقرأت القرآن . أى أردتقراءته (وقوله ضممتأوله وفتحت الخ) وجهضم الأول الحمل على الفعلالمبنى للمفعول لشبهه به ووجهالشبه أن المصغر فرع عنالمـكبر والمبنى لمفعول فرععنالمبنىللفاعل ووجه فتح الثانى حمل ما قبل ياء التصغيرعلى ما قبل ألف التكسير واجتلبت الياء للفرقبين المـكبر والمصغر وخصتبالزيادة لأن أولى ما يزاد أحرفالمد واجتنبت الواو لثقلها ولم يؤت بالألفوان كانت أخفمن الياءلاختصاص جمع التكسير بها ﴿ فان قلت ﴾ لم خص جمعالتكسير بالألفوالتصغير بالياء ﴿ قلت ﴾ لأنالجمع ثقيلوالألف خفيف والتصغير أخف من الجمعوالياءثقيلة فأعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (وقولهالذى قبل آخره ياء الخ) وأما إذاكان رباعيا مزيدافيهغيرأحرفالمدالثلاثةأوخماسىالأصول فحـكمه هو قوله ومابه لمنتهى الجمع الخ (وقوله فتقول فى زيد زييد الخ) مثل بمثالين اشارةالى أنه لا فرق بين الصحيح والمعتل والقذى مايقعفى العين وفى الشراب ويطلق على كل ما يشوش البال (فعيعل مع فعيعيل) (قول المـكودى للرباعى المجرد) صوابه للرباعى لا فرق بين كونه مجردا أو مزيدا فالمجرد كما مثل والمزيد كأحمد فانه يقال فيه أحيمد (وقوله وبرثن وبريثن) القاموس برثن على وزن قنفذ الـكف مع الأصابع ومخلب الأسد أو هو للسبع كالاصبع للانسان (وقوله شملال) يقال ناقةشملال سريعةالمشى (وقوله وسيأتى) فىقوله وجائز تعويض يا قبلالطرف ثم اعلم أنهيؤخذمن قولالناظم هنا فعيعلمع فعيعيلومن قولهقبلفعيلا ان أبنية التصغير منحصرةفى هذه الأوزان الثلاثة وهومقتضى وضع الخليل وذلكلأنهمثل بفليسودريهم ودنينير فقيللهلم بنيت المصغر علىهذه الأمثلةفقالوجدتمعاملةالناسعلى فلس ودرهمودينار ولميتعرض المـكودىلاعراب قولالناظم مع فعيعلفقيلمتعلق بمحذوف حالمن فعيعل وفيهاتيان الحالمن المبتدأوقيلإنهحال من الضمير الذى انتقل للجاروالمجرور وفيهضعف أيضالأن فيهتقديم الحال علىعاملهاالضمن معنىالفعلدون حروفهومرنظيرهمع الحـكم فى قولهوندر نحوسعيد مستقرافى هجرالخ (ومابه لمنتهى الجمعوصل) جوابعنسؤالمقدركأنهقيلله فان كانالوزن حروفهأكثرمن حروف فعيل وفعيعيلفكيف العملفأجاب بقولهومابهالخ (قول المـكودى الىفعيعلوفعيعيلالخ) أشاربهذا إلى أن المصنف أطلق الجمع على ما زاد على الواحد ومثله قوله تعالى : صغت قلوبكما . أى قلبا كما وحينئذ فلا اعتراض عليه بقولهم صوابه مثلى بدل أمثلة لأنهما اثنان فعيعل

وبه لمنتهى ومتعلقان بوصل والضمير العائد على الموصول الهاء فى به وبه الثانى والى أمثلة التصغير متعلقان بصل ثم قال :

(وجائز تعويض يا قبـل الطرف * ان كان بعض الاسم فيهما انحذف)

يعنى انه يجوز أن يعوض من المحذوف ياء قبل الطرف فى باب التكسير والتصغير وفهم من قوله جائز أن التعويض فى ذلك لا يلزم وشمل قوله بعض الاسم ما حذف منه أصل كسفاريج وسفيريج وما حذف منه زائد كمطاليق ومطيليق والضمير فى قوله فيهما عائد على التكسير والتصغير وجائز خبر مقدم وتعويض مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى المفعول وقبل متعلق بتعويض وبعض الاسم اسم كان وانحذف فى موضع خبرها وفيهما متعلق بانحذف ثم قال : (وحائد عن القياس كل ما * خالف فى البابين حكما رسما)

يعنى ان جميع ما أتى فى بابى التكسير والتصغير مخالفا لما تقدم فى التكسير والتكسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه فمما جاء على خلاف القياس فى التكسير قولهم فى جمع رهط أراهط وباطل أباطيل وهى ألفاظ كثيرة ومما جاء من ذلك فى التصغير قولهم فى مغرب مغيربان وفى ليلة لييلية وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من ذلك بما ذكرنا وحائد خبر مقدم وعن القياس متعلق به وكل مبتدأ وما موصولة وصلتها خالف وفى البابين متعلق بخالف وحكما مفعول بخالف ورسما فى موضع الصفة لحكما * ثم اعلم ان ما بعد ياء التصغير ان كان حرف اعراب فلا اشكال نحو زييد ورجيل وان فصل بينها وبين حرف الاعراب فاصل فالوجه فيه الكسر نحو جعيفر إلا فى خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله : (لتلو يا التصغير من قبل علم * تأنيث او مدته الفتح انحتم)

يعنى ان الحرف الذى بعد ياء التصغير ان لم يكن حرف اعراب فانه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف التأنيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة ودرجة ودريجة وحبلى وحبيلى وسلمى وسليمى وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهى ألف التأنيث الممدودة نحو صحراء وصحيراء وحمراء وحميراء والمراد بمدة التأنيث الألف التى قبل الهمزة فان المدة ليست علامة للتأنيث وانما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة والألف التى قبلها زائدة للمد بخلاف ألف التأنيث المقصورة فانها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة والفتح مبتدأ وانحتم خبره ولتلو متعلق بانحتم ومعنى التلو التالى ومن قبل فى موضع الحال من تلو ومدته معطوف على علم ثم أشار الى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال : (كذاك مامدة أفعال سبق * أو مد سكران وما به التحق)

يعنى أن الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو قبل مدة سكران يجب أيضا فتحه وشمل مدة أفعال الجمع الباقى على جمعيته وما سمى به من ذلك فتقول فى تصغير أجمال أجيمال وكذلك فى نحو أفعال إذا سمى به رجل أفيعال والمراد بسكران فعلان الذى مؤنثه فعلى وعلى هـذا نبه بقوله : وما به التحق فتقول فى تصغير سكران وعطشان سكيران وعطيشان وتقول فى تصغير عثمان وسرحان عثيمين وسريحين لأنه ليس من باب فعلان الذى مؤنثه فعلى وانما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة لأن تاء التأنيث وألف التأنيث يستحقان أن يكون ما قبلهما مفتوحا ولم يقولوا فى تصغير أفعال أفيعيل لئلا تتغير صيغة الجمع ولم يقولوا سكيرين لأنهم لم يقولوا فى جمعه سكارين كما قالوا فى سرحان سراحين وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها سبق ومدة مفعول بسبق أو ومد سكران معطوف على مدة وما معطوف على سكران وكذلك خبر المبتدأ ووهم الشارح فجعل سبق فى موضع الحال من أفعال

وفعيعيل (وقوله وبه ولمنتهى متعلقان الخ) لم يبين النائب عن الفاعل وهو فى المعنى به القدم وقدمر أن النائب لا يتقدم وتقدم نظيرهذا التركيب فى التعجب فى قوله وما به إلى تعجب وصل والحق أن النائب ضمير الوصل المفهوم من وصل والتقدير والحكم أو والحذف الذى وصل الوصل به أى وقع التوصل به لمنتهى الخ (وحائد عن القياس) (قول المكودى فى جمع رهط أراهط) القياس فى جمع القلة أرهط لقوله سابقا لفعل اسما صح عينا أفعل والقياس فى جمع الكثرة رهوط لقوله سابقا كذاك أى فعول يطرد فى فعل اسما مطلق ألفا (وقوله وباطل أباطل) القياس بواطل لأن باطل مثل كاهل النار فى قوله : فواعل لفوعل الخ ثم إنه اعترض كلام المصنف هنا بأنه ترك أوزانا من جموع التكسير مقيسة منها فعيل كعبيد فيقتضى أن مالم يمر من الأوزان مسموع وليس كذلك (وقوله ان كان حرف اعراب) أى حرفا يقع الاعراب عليه فيكون بحسب العوامل ولا يكون هذا إلا فى تصغير الثلاثى (وقوله فالوجه الكسر) تشبيها بما يقع بعد ألف الجمع (لتلو يا التصغير) هذا تقييد لما يقتضيه قوله فعيعل مع فعيعيل من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير (قول المكودى ودرجة الخ) الدرجة خرقة قيل فيها قطن أو صوف تجعل داخل فرج المرأة أو الناقة لأجل دم الحيض (وقوله وكذلك ماقبل مدة التأنيث الخ) اعلم أن الألف الأولى فى حمراء زائدة للمدة والثانية المقلوبة همزة هى علامة التأنيث إذا علمت هذا فكلام المصنف على حذف مضاف بين مدة والهاء تقديره أو مدة علامته أى التأنيث وكلام المكودى أولا يقتضى أن الألف هى علامة التأنيث تبعا لظاهر النظم وثانيا يقتضى أنها زائدة وعلامة التأنيث الثانية وما اقتضاه كلامه آخرا هو الصواب الذى لا ينبغى العدول عنه لكن سيأتى فى النسب أن الناظم قال أو مدته فانه أطلق المد على ألف التأنيث المقصورة وتأمله معما هنا (كذاك مامدة أفعال سبق) قول المكودى (الذى مؤنثه فعلى) الصواب أن يقول كما فى

لانه جعله قيداً للجمع ثم قال :

(وألف التأنيث حيث مدا * وتاؤه منفصلين عدا * كذا المزيد آخرا للنسب * وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادة فعـلانا * من بعد أربع كزعفرانا * وقدر انفصال ما دل على * تثنية أو جمع تصحيح جلا)

قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة فعيل وفعيعل وفعيعيل وتقدم أيضاً انه يتوصل إلى بناء التصغير بما يتوصل إلى بناء الجمع من الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التى ذكرها فى هذه الابيات الاربعة فلم يعتد فيها بالثانى بل جعل بناء التصغير معتبرا فى صدرها وصار الثانى بمنزلة كلمة أخرى غير داخل فى حكم البنية الاولى الأول ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء فتقول فى تصغيره حميراء فيكون المعتبر فى صيغة المصغر حمير وهو المنبه عليه بقوله : وألف التأنيث حيث مدا الثانى تاء التأنيث نحو دحرجة فتقول فى تصغيره دحيرجة فالمعتبر فى صيغة التصغير ماقبل التاء وهو فعيعل فيكون كجعيفر وهو المنبه عليه بقوله : وتاؤه الثالث ياء النسب. نحو بصرى فتقول فى تصغيره بصيرى فالياء غير معتد بها أصلا وهو المنبه عليه بقوله : كذا المزيد آخرا للنسب. الرابع عجز المضاف نحو عبد شمس فتقول فى تصغيره عبيد شمس وهو المنبه عليه بقوله : وعجز المضاف الخامس عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك فتقول فى تصغيره بعيلبك وهو المنبه عليه بقوله : والمركب السادس الالف والنون الزائدتان على أربعة أحرف نحو زعفران فتقول فى تصغيره زعيفران فصار المصغر انما هو زعفر والالف والنون غير معتد بها واحترز بقوله من بعد أربع من نحو سكران وسرحان وقد تقدم حكمها السابع علامة التثنية نحو زيدان فتقول فى تصغيره زييدان الثامن علامة الجمع المذكر السالم نحو زيدون فتقول فى تصغيره زييدون وهو المنبه عليه بقوله وقدر انفصال مادل على البيت وقد فهم من هذه الابيات أن قوله وما به انتهى لجمع الابيات مقيد بان لايكون المصغر أحد هذه الثمانية فانه لايحذف منها شيء وألف التأنيث مبتدأ وتاؤه معطوف عليه وعدا فى موضع الخبر والالف فيه للتثنية عائدة على الالف والتاء ومنفصلين مفعول ثان بعدا وحيث متعلق بعدا والمزيد مبتدأ وخبره كذا وآخر ظرف مكان متعلق بالمزيد لانه اسم مفعول وللنسب متعلق بالمزيد أيضا وعجز المضاف معطوف على المبتدأ ويحتمل ان يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة الاول عليه وزيادتا فعلان مبتدأ وخبره كذا وها تنبيه ومن بعد متعلق بزيادتا وانفصال مفعول بقدر وهو مصدر مضاف الى الفاعل وما موصولة وصلتها دل وعلى التثنية متعلق بدل

التوضيح الذى لايجمع على فعالين وقد رجع آخرا إلى هذا حيث قال ولم يقولوا سكيرين لأنهم الخ إذ كلامه هنا يقتضى ان نحو عثمان مما لامؤنث له يكسر فيه ما بعد ياء التصغير على الاصل وصرح بذلك بعد وهو خلاف الحق إذ التصغير تابع للجمع فما جمع على فعالين صغر على فعيلين ومالم يجمع على فعالين صغر على فعيلان وعثمان لم يجمع على عثامين فلا يصغر على عثيمين خلافا للمكودى وإنما يصغر على عثيمان فهو داخل هنا وقد سأل ابن جنى شيخه عن جمع دكان وسرحان فقال دكاكين وسراحين قال له فعثمان قال له عثمانون فقال له هلا قلت عثامين قال أرأيت أحدا يتكلم بغير لغته والله لاأقولها أبدا والسرحان الذئب والاسد ووسط الحوض (وألف التأنيث حيث مدا) (قول المكودى نحو حمراء) قيل صوابه قرفصاء لان حمراء ليس قبل الالف فيه الاثلاثة أحرف وما كان كذلك لايجمع على مفاعل وهذا الاعتراض مبنى على ان هذه المسائل التى أتى بها الناظم للفرق بين التكسير والتصغير وسيأتى مافى ذلك (وقوله نحو بصرى الخ) قيل صوابه التمثيل بعبقرى نسبة الى عبقر اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب (وقوله نحو عبد شمس الخ) قيل صوابه أن يمثل بنحو امرىء القيس والتكسير والتصغير لايختلفان فى هذا بل المضاف اليه فى كل يبقى فتقول فى التصغير اميرىء القيس وفى التكسير أمارىء القيس (وقوله نحو بلعبك) قيل صوابه التمثيل بنحو معدى كرب لما مر (وقوله نحو زيدان) قيل صوابه مسلمان لما مر (وقوله نحو زيدون) قيل صوابه مسلمون لما ذكر فتبين بهذه الاعتراضات انه لايصح من أمثلة المكودى الثمانية الا الثانى والسادس والاعتراض عليه مبنى على ان هذه المسائل يفترق فيها التكسير مع التصغير وجمع التكسير على صيغة منتهى الجموع لايكون ثلاثيا حتى يحتاج للفرق فيكون على هذا قول الناظم من بعد أربع يرجع للجميع فيكون حينئذ صوابه أن يمثل لما فيه أربعة أحرف بما ذكروا لكن يشكل على كون هذه المسائل للفرق باتيان الناظم بعجز المضاف فانه لايفترق فيه التكسير مع التصغير ويشكل عليه أيضاً إتيانه بالمثنى وجمع التصحيح مع انهما لايجمعان جمع تكسير حتى يفرق فيها بين التكسير والتصغير ولذا قال الشهاب ان الناظم لم يرد استثناء ولا تفرقة وانما أراد أن هذا حكم من أحكام التصغير وعليه فأمثلة المكودى كلها صواب ويكون من بعد أربع انما يرجع لفعلان كما قال لكن الجواب أن يحذف المكودى قوله لكن خرج مع قوله وقد فهم من هذه الابيات لان ذلك إنما يأتى على ان هذا مستثنى من قوله وما به لمنتهى الخ وقد علمت ان الحق خلافه ثم ان

وجمع مفعول مقدم بجلا فان عطفت جلا ومعموله فهو من باب عطف الجمل ثم قال :

(وألف التأنيث ذو القصر متى * زاد على أربعة لـن يثبتا)

يعنى ان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لانها لما لم يتمكن النطق بها حكم لها بحكم المتصل فحذفت لان بقاءها يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل وذلك نحو قرقرى وقريقر وحبركى وحبيرك فان كان ثالث مافيه ألف التأنيث الخامسة ألفا فقد أشار اليه بقوله :

(وعند تصغير حبارى خير * بين الحبيرى فادر والحبير)

حبارى اذا صغر جاز فيه حذف الألف الأولى وابقاء ألف التأنيث فتقول حبيرى وحذف الف التأنيث فتقول حبير بقلب الالف الاولى ياء وادغام ياء التصغير فيها وفهم منه ان ماسوى نحو حبارى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حـذف ألفه وعند متعلق بخير وكذلك بين والظاهر فى عند ههنا انها بمعنى فى ثم قال :

(واردد لاصل ثانيا لينا قلب * فقيمة صير قويمة تصب)

يعنى ان ثانى الاسم المصغر يرد الى أصله اذا كان منقلبا عن غيره فشمل ستة أنواع الاول ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول قويمة الثانى ما أصله واو فانقلبت الفا نحو باب فتقول فيه بويب الثالث ما أصله ياء فانقلبت واوا نحو موقن فتقول فيه مييقن الرابع ما أصله ياء فانقلبت الفا نحو ناب للمسن من الابل فتقول فيه نييب الخامس ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيـه ذؤيب السادس ما أصله حرف من غير حروف العـلة نحو قيراط ودينار فتقول فيهما قريريط ودنينير لان اصلهما قراط ودنار وانما رجع ذلك كله الى أصله لزوال موجب القلب وثانيا مفعول باردد ولاصل متعلق باردد ولينا نعت لثانيا وفهم من تخصيصه الثانى ان الثالث اذا كان منقلبا عن أصل لم يرجع الى أصله نحو قائم فان الهمزة فيه بـدل من الواو فتقول فيه قويئم بالهمزة وقلب فى موضع النعت لثان وقيمة مفعول أول بصير وقويمة مفعـول ثان وقد جاء بعض ماهو منقلب عن أصـل غير مردود لاصله واليـه أشار بقوله :

المكودى حمل الجمع على المذكر والصواب حمله على مايشمل المذكر والمؤنث (وقوله وجمع مفعول مقدم الخ) هذا ان قرىء جمع بالنصب وان قرىء بالجر كان معطوفا على تثنية وجملة جلا حينئذ بمعنى ظاهر فى محل جر نعت جمع ولايكون تتميما بل لاخراج نحـو سنين (وألف التأنيث ذو القصر) (قول المكودى قرقرى الخ) قرقرى اسم مـكان (وقوله وحبركى) اسم للرجل الغايظ الطويل الظهر القصير الرجلين وقال ابوزيد الحبركى اسم للقراد ﴿واعترض﴾ تمثيله بحبركى بان ألفه للالحاق لانه يقال فى المؤنث حبركاة ولو كانت الالف للتأنيث لما لحقت التاء فى حبركاة ﴿وأجيب﴾ عن المكودى بان الجـرمى وابن جنى نصا على انها للتأنيث وهما حافظان فتبعهما المكودى فلااعتراض عليه ثم انه ﴿اعترض﴾ ذكر هذا البيت أنه مكرر مع قوله سابقا ومابه لمنتهى الجمع وصل ﴿وأجيب﴾ بانه أعاده ليرتب عليه ما بعده ومفهوم قول المصنف متى زاد على أربعة انه ان كان رابعا كحبلى وسلمى فلا يحذف وقدم فى قوله لتلو يا التصغير الخ (وقوله مافيه ألف التأنيث الخامسة ألفا) خص المدالالف تبعا لظاهر تمثيل الناظم بعد بحبارى والحق انه لا يشترط كونه ألفا ولذازاد فى التوضيح قريثاء لنوع من التمر (وعند تصغير حبارى) هذا تقييد لقول المصنف لن يثبتا وحبارى اسم طائر يقع بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والواحد والجمع وفى ذلك ألغز بعضهم فقال :

سألتكم أهل الخـلاصـة كلـكم * عن اسم بها جمعا وفردا لايختلف

وتذكيره أيضا وتأنيثه سـوا * أجيبوا عبيدا بالصحيح فيعـترف

فاجبته بقولى :

أيا فاضلا بالمـكرمات قد ارتدى * ولا زال بالتحقيق يسمو ويتصف

اتيـت بلغـز فى حبارى فلفظـه * مدام وما مثـل له ليس يختلـف

(واردد لاصل ثانيا لينا) (قول المكودى إذا كان منقلبا عن غيره الخ) أشار بهذا الى أن متعلق قلب فى النظم محذوف ويقدر عاما وهو عن غيره والغير صادق بما إذا كان الاصل حرف لين أو غيره وتخصيص ذلك بما اذا كان الاصل لينا غير صواب (وقوله نحو قيمة) أصله قومة من القوام قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وقوله نحو باب) أصله بوب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وقوله نحو موقن) أصله ميقن من اليقين قلبت الواو ياء لسكونها وضم ماقبلها وسيقول ويا كموقن بذالها اعترف (وقوله نحو ناب للسن الخ) أصله نيب لانه من النيب فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويطلق ناب أيضاً على السن التى تلى الرباعية من الاسنان وهو معلوم (وقوله نحو ذيب) أصله ذئب بالهمز فقلبت الهمزة ياء لانكسار ماقبلها والذئب معلوم (وقوله لان أصلهما قراط ودنار) بتشديد الراء فى الأول والنون فى الثانى ثم أبدل من أول المثلين الياء كراهية التضعيف ثم انه يدخل تحت كلام المصنف نحو آدم مما اذا كان حرف اللين مقلوبا عن همزة موالية لهمزة أخرى اذ أصله أأدم بهمزتين فيقتضى كلامه أنه يصغر على أأيدم بهمزتين والحق انه انما يقال أويدم بالواو ولهذا أصلحه سيدى عبد الواحد الونشريسى بقوله : واردد لاصل ثانيا ان أبدلا * لينا وذو همز يلى همزا فلا

(وشذ في عيد عييد) ووجه شذوذه ان الياء فيه مبدلة عن واو فقياسه عويد كقويمة فلم يردوه الى أصله لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين ثم قال :

(... وحتم * للجمع من ذا ما لتصغير علم) يعني ان ما رد الى أصله في التصغير يرد أيضا الى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان موازين وفي باب أبواب وفي ناب أنياب وفي عيد أعياد كما قالوا أعييد وعييد فاعل بشذ وما مرفوع بحتم وللجمع ومن ذا متعلقان بحتم وما موصولة وصلتها علم ولتصغير متعلق بعلم ثم قال : (والألف الثاني المزيد تجعل * واوا كذا ما الأصل فيه يجهل) للالف الثانية خمسة أحوال الأول أن تكون مبدلة من واو والثاني أن تكون مبدلة من ياء وتقدم حكمهما في البيت قبله الثالث أن تكون زائدة كضارب الرابع أن تكون مجهولة كعاج الخامس أن تكون مبدلة من همزة نحو آدم وقد ذكر هذا البيت الزائدة والمجهولة ولم يذكر المبدلة من همزة وستأتي في باب الابدال والألف مبتدأ والثاني نعت له والمزيد كذلك ويجعل خبر المبتدأ وواوا مفعول ثان بيجعل وما مبتدأ وهي موصولة والأصل مبتدأ ويجهل خبره وفيه متعلق بيجهل والجملة صلة ما والخبر كذا ثم قال :

(وكمل المنقوص في التصغير ما * لم يحو غير التاء ثالثا كما)

يعني ان المنقوص اذا صغر رد ما حذف منه والمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف أصلي لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله المنقوص ما حذفت فاؤه كعدة أو عينه كثبة أو لامه كسنة ويد وشمل أيضا ما ليس فيه تاء كيد وما فيه التاء كسنة وشمل أيضا ما كان على حرفين كالمثل المذكورة وما كان على أكثر كهار بمعنى هائر فيمن جعل الاعراب في الراء وأصله هائر فحذفت منه الهمزة فهذه كلها يرد لها المحذوف الا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها وعيدة بردالفاء وثويبة برد العين وسنيهة ويدية برد اللام وتقول في هار هوير للاستغناء عن رد الأصل باقامة وزن التصغير وذلك مفهوم من قوله ما لم يحو غير التاء ثالثا أي ما لم يحو ثالثا غير التاء فان حوى ثالثا غير التاء لم يرد اليه المحذوف ثم مثل ذلك بما ويحتمل ما الاسمية والحرفية وحكمهما في ذلك واحد وذلك انه اذا سمي بها ثم صغرت فتصير كالمنقوص الذي على حرفين فلابد من تكميلها ليتوصل بذلك الى بناء التصغير فتقول موي وفي تمثيله بذلك نظر فان ما سمي به من الموضوع على حرفين ثانيه حرف لين يجب تكميله قبل التصغير فتقول في رجل مسمى بما ماء وليس تكميله موقوفا على التصغير ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره وقوله المنقوص مفعول بكمل وما ظرفية مصدرية وثالثا مفعول بيحوي وغير التاء منصوب على الحال لانه نعت نكرة تقدم عليها والتقدير ما لم يحو ثالثا غير التاء ثم قال :

(وشذ في عيد عييد) (قول المكودي مبدلة من واو) لأنه مشتق من العود وهو التكرار والرجوع وسمي عيدا تفاؤلا بأن يعود على الانسان بالخير والفرح والسرور (وقوله بتصغير عود) الحطب المعلوم وعود اللهو والطرب وعود الطيب وجمع هذه الثلاثة أعواد وعيدان وجمع عيد للموسم أعياد قاله في الصحاح (وحتم * للجمع) اعترض أبو حيان احالة الجمع على التصغير مع تقدم الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر وهذا من أبي حيان عجيب لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا لقول المصنف من ذا الخ ولم يراع الناظم تقدم الأبواب نعم لو قدم قوله والألف الثاني المزيد يجعل واوا على قوله وحتم الخ لكان أولى لان حكم الألف في التصغير والتكسير واحد (قول المكودي كعاج) تقول في تصغيره عويج والعاج عظم الفيل (وقوله وسيأتي في باب الابدال الخ) في قوله :

ومدا ابدل ثاني الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وائتمن

ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا وياء إثر كسر ينقلب

(وكمل المنقوص في التصغير) (وقوله كعدة) أصله وعد بكسر الواو فنقلت حركة الواو الى العين وحذفت الواو وعوض منها هاء التأنيث (وقوله كثبة) أصله ثوب ثم حذفت عين الكلمة التي هي الواو وعوض منها هاء التأنيث فاذا صغر رد لأصله والمراد بالثبة وسط الحوض وأما الثبة بمعنى الجماعة فأصله ثبو فالمحذوف اللام فهو من باب سنة (وقوله وما كان على أكثر الخ) قد اضطرب كلام المكودي فظاهره هنا أن هار مثال للمنطوق وآخرا حيث قال وذلك مفهوم الخ جعله من المفهوم والصواب ما اقتضاه كلامه آخرا واعلم ان هار اسم فاعل من هار يهور إذا انهدم فتقول في اسم الفاعل منه هائر ثم فيه قولان قيل حذفت الهمزة عين الكلمة المبدلة من الواو حذفا على غير قياس فهار حينئذ على وزن قال فالاعراب حينئذ على الراء وهذا هو الذي في كدي وقيل داخله القلب فقدمت لام الكلمة على العين وهي الراء وأخرت العين فصار هارو على وزن فالع فأبدلت الواو ياء لانكسار ما قبلها فصار هاري فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الياء فهو بمنزلة قاض وغاز فيكون معربا بالضمة والكسرة المقدرتين على الياء وعلى كل يصغر على هوير بغير رد المحذوف وقيل لا اضطراب في كلامه وأنه عمم في وشمل منطوقا ومفهوما ثم بين بعد وتأمله (وقوله ثم مثل ذلك الخ) لم يرد انه مثال للمفهوم الذي ذكره قبل متصلا به بل أراد انه مثال للمنطوق والدليل عليه ما ذكر بعد واتيانه هنا بما يدل على

(ومن بترخيم يصغرا كتفى * بالأصل كالعطيف يعنى المعطفا)

الترخيم فى التصغير حذف الزائد من المصغر فان كان ثلاثى الأصول صغر على فعيل نحو حميد فى أحمد وحمدان ومحمود وحماد وعطيف المعطف والعطف بكسر الميم هو الكساء وان كان رباعيا صغر على فعيعل نحو شميلل وعصفور فتقول شميلل وعصيفر ومن مبتدأ وهى موصولة وصلتها يصغر وبترخيم متعلق بيصغر واكتفى خبر المبتدأ وبالأصل متعلق باكتفى ثم قال :

(واختم بتا التأنيث ماصغرت من * مؤنث عار ثلاثى كسن)

يعنى ان الاسم الثلاثى المؤنث العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء فى التصغير نحو سن وسنينة وشمل قوله ثلاثى أربعة أنواع الأول ماهو ثلاثى فى الحال نحو كتف الثانى ماهو ثلاثى فى الأصل نحو يد فتقول فيه يدية الثالث ما كان نحو سماء فانك تقول فيه سمي فتجتمع فيه ثلاث يا آت الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء والثالثة المبدلة منها الهمزة فحذفت احدى اليا آت على القياس المقرر فى هذا الباب فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت التاء كما تلحق الثلاثى الرابع ما كانت فيه زيادة وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو شمال فتقول فيه شميلة ومامفعول باختم وهى موصولة وصلتها صغرت والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره ماصغرته ومن مؤنث متعلق بصغرت ثم استثنى من هذا الضابط نوعين لاتلحقهما التاء أشار الى الأول منهما بقوله : (مالم يكن بالتا يرى ذا لبس * كشجر وبقر وخمس) يعنى ان التاء لاتلحق فى التصغير اسم الجنس الذى يتميز من واحده بحذف التاء نحو شجر وبقر فتقول فيهما شجير وبقير اذ لو قلت شجيرة وبقيرة لالتبس بتصغير شجرة وبقرة ولا تلحق أيضا عشرا ولا ثلاثا ومابينهما من أسماء العدد فتقول فى تصغيرها عشير وتسيع وخميس ولا تلحقها التاء لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة ثم أشار الى الثانى بقوله :

(وشذ ترك دون لبس) يعنى شذ ترك التاء دون لبس فى ألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها وهى ذود وشول وناب للمسن من الإبل

البعد وحاصل كلامه وماقالوه انه لايصغر الا الاسم المعرب فاذا سميت بما وضع على حرفين فان كان الثانى صحيحا بقى على حاله بعد التسمية نحو هل وبل ثم عند التصغير يضعف الثانى فتقول هليل وبليل أو تزيد ياء فتقول هلى وبلى وان كان الثانى لينا كما ولا فلابد أن يضعف الألف لقوله :

وضعف الثانى من ثنائى * ثانيه ذولين كلا ولاء

فيجتمع ألفان فتقلب الثانية همزة حين التسمية فاذا صغر قلبت الهمزة ياء وأدغمت ياء التصغير فيها فالتكميل حينئذ انما وقع حين التسمية وقبل التصغير فأى تكميل وقع فى التصغير فقط حتى يكون مافى النظم مثالاله داخل فى قوله وكمل المنقوص الخ والصواب حينئذ أن يمثل بما آخره صحيح وقد أصلحه الشاطبى بقوله :

وكمل المنقوص فى التصغير ان * لم يحو غير الياء ثالثا كمن

والاعتراض منه كغيره مبنى على ان المراد ما الاسمية أو الحرفية المسمى بها والحق ان المراد بما المتصور ماء بالمد والهمز وهو المشروب فهو منقوص حقيقى لانه محذوف اللام وهى الهمزة التى أصلها هاء فاذا صغر فترد الهاء فيقال مويه فيكون قول المصنف وكمل المنقوص صادقا عليه الاعتراض حينئذ وهذا هو المتعين (ومن بترخيم يصغر) (قول كدى حذف الزائد الخ) كلامه يقتضى انه مهما حذف حرف زائد من المصغر فانه يقال له تصغير الترخيم وليس كذلك بل لايقال له تصغير الترخيم الا اذا حذف منه حرف زائد صالح للبقاء فى المصغر لغير الترخيم كأحمد فيصح أن يقول فى غير الترخيم أحيمد فحذف الزائد حينئذ منه وهو الهمزة فيصير حميد يقال له تصغير الترخيم وكذا سائر أمثلة المكودى بعد وأما لو كان الزائد يحذف لغير الترخيم فلا يقال له تصغير الترخيم نحو محرنجم فتقول فى تصغيره حريجم بحذف الميم فلا يقال فيه تصغير الترخيم (وقوله هو الكساء) الثوب المعلوم ويطلق على جانب كل شيء ويطلق أيضا على السيف (وقوله نحو شملال) هى الناقة الخفيفة اللحم وباء بترخيم بمعنى مع (واختم بتا التأنيث) (قول كدى وشمل قوله ثلاثى أربعة أنواع الخ) وذلك لان الثلاثى إما أصالة حالا ومآلا ككتف وإما ثلاثى أصالة ثنائى حالا نحو يد أصله يدى وإما ثلاثى مآلا وعاقبة غير ثلاثى أصلا وحالا نحو سما فان صغرته وهو رباعى ﴿قلت﴾ سمي بثلاث يا آت فتحذف الياء الثانية أو الثالثة دون الأولى لانها أتى بها للتصغير خلاف مايقتضيه قول المكودى فحذفت احدى اليا آت كما ستقف على النص وانما حذف احدى الياءين قال كدى على القياس المقرر فى هذا الباب أى باب المنقوص كما قال ابن غازى وهذا القياس لم يذكره فى الألفية بل نص عليه سيبويه ونصه اعلم انه اذا كان بعد ياء التصغير يا آن حذفت الياء التى آخر الحروف تقول فى عطاء عطى وفى قضاء قضى اه والصورة الرابعة عند كدى هى عين الثالثة فى كلامه لان كلا منهما ثلاثى مآلا والشمال الريح الشرقية وسن فى كلام الناظم واحدة الاسنان (مالم يكن) (قول المكودى لئلا يلتبس بتصغير عشرة الخ) أى الدال على ان المعدود مذكر مع ان المعدود عندك مؤنث (وشذ ترك دون لبس) (قول المكودى وهى ذود الخ) الذود الإبل من الثلاث الى التسع وقيل الى العشر (وقوله وشول) بفتح الشين

وحرب وفرس وقوس ودرع الحديد وعرس وضحى ولعل ونصف وقد شذ أيضا لحاق التاء فيم زاد على الثلاثى والى ذلك أشار بقوله :

(ونـدر * إلحاق تا فيما ثلاثيا كثر) يعنى أنه ندر إلحاق التاء فى الزائد على الثلاثة كقولهم فى قدام قديمة وفى وراء وريئة وفى أمام أميمة وقوله مالم ما ظرفية مصدرية وفى يكن ضمير عائد على المؤنث العارى ويرى فى موضع خبر يكن وذا لبس مفعول ثان بيرى وبالتا متعلق بيرى وترك فاعل بشذ ودون متعلق بشذ وإلحاق تا فاعل بندر وفيما متعلق بندر وما موصولة وصلتها كثر بفتح الثاء وثلاثيا مفعول بكثر ومعنى كثر غلبه فى الكثرة ثم قال :

(وصغروا شذوذا الذى التى * وذا مع الفروع منها تا وتى)

التصغير من جملة التصريف فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الاسماء الا ذا والذى وفروعهما الشبههما بالاسماء المتمكنة فى كونهما توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك تصغيرها لكن على وجه خولف فيه تصغير المتمكن فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير وعوض من ضمته ألف مزيدة فى الآخر ووافقت المتمكن فى زيادة ياء ساكنة فقيل فى الذى والتى اللذيا واللتيا وفى ذا وتا ذيا وتيا * وقد اعترض المرادى هذا البيت ولا بد من ايراد اعتراضه لصحته قال اعلم ان قول الناظم وصغروا شذوذا معترض من ثلاثة أوجه أولها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره يوهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن وثانيها ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع الفروع وثالثها أن قوله منها تا وتى يوهم أن تى تصغر كما تصغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث الا تا والواو فى وصغروا عائد على العرب والذى والتى مفعول بصغروا وشذوذا مصدر

نوق قليلة اللبن جمع شائلة على غير قياس (وقوله وحرب) بفتح الحاء وبالباء الموحدة الناقة المهزولة ويطلق أيضا على القتال لانها مؤنثة أيضا قال تعالى: حتى تضع الحرب أوزارها. فالهاء عائدة على الحرب (وقوله وقوس) . قال الجوهرى يذكر ويؤنث فمن أنث قال فى التصغير قويسة ومن ذكر قال قويس وكذلك فرس يذكر ويؤنث وحينئذ فكيف يمكن عدها هنا فيما لا لبس فيه (وقوله ودرع الحديد الخ) الدرع بكسر الدال المهملة واحترز بقوله الحديد مما اذا قصد بالدرع القميص فهو مذكر مطلقا ولذا قيل:

والدرع ان يعن به القميص * فليس عن تذكيره محيص

قلت هذا هو الذى ذكر غير واحد والذى لابن هشام فى شرح بانت سعاد أن الدرع ان كان المراد به قميص المرأة فهو مذكر وان أريد به قميص الذكر فهو مؤنث واستدل على ذلك بقوله تعالى: هن لباس لكم وأنتم لباس لهن (وقوله وعرس) بكسر العين المرأة الزوجة والعروس الرجل وقد يستعمل فى المرأة مادامت عروسا والعرس بضمتين وبضم فسكون طعام الوليمة (وقوله وضحى) الضحوة ارتفاع النهار والضحى المراد هنا فوق ذلك والضحاء بالمد إذا قرب انتصاف النهار (وقوله ونعل) بفتح النون اسم المرأة وقيل بكسر النون اسم للمرأة وبفتحها اسم للنعل المعلوم (وقوله ونصف) النصف بفتح النون والصاد وبقاء آخر الحروف المرأة الكهلة التى ليست بشابة ولا عجوز وما أحسن قول بعضهم:

لا تنكحن عجوزا أو مطلقة * ولا يسوقنها فى حبلك القدرا

فان أتوك وقالوا انها نصف * فان أطيب نصفيها الذى غبرا

(ونـدر * إلحاق تا) (قول المكودى فى التوطئة وقد شذ الخ) أشار به الى أن المصنف أطلق الندور وأراد به الشذوذ (وقوله كقولهم فى قدام الخ) يقتضى ان التاء سمعت فى غير هذه الظروف الثلاثة وليس كذلك ووجه إلحاق التاء فى هذه الظروف الثلاثة خاصة ان جميع الظروف غيرها مذكرة فلم يظهروا التاء فيها لتوهم تذكيرها كغيرها اذ لا يعلم تأنيثها بالاخبار عنها لملازمتها الظرفية ولا يعود الضمير عليها ولا بوصفها بل بالتصغير فقط (وصغروا شذوذا)(قول المكودى فحقه أن لا يدخل الخ) عملا بقوله أول التصريف حرف وشبهه من الصرف برى (وقوله فترك أولها) فان كان مفتوحا بقى على فتحه وانما ترك ذلك تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (وقوله وعوض من ضمته) أى ضم فعيل ومحل تعويض الالف فيما عـدا المختوم بزيادة علامـة تثنية كاللذان أو جمع كالذين والا فيهما لا يعوض فيهما الا الألف لطولهما بالزيادتين(وقوله فى زيادة ياء ساكنة) أى وفى لزوم فتح ماقبلها وتكميل مانقص عن الثلاثة (وقوله فى الذى والتى اللذيا واللتيا) ببقاء أولها على فتحـة وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير فى ياء الذى والتى وفتح الياء التى كانت قبل التصغير فى المكسر لاجل الالف (وقـوله فى ذا وتا ذيا وتيا الخ) ببقاء الحـرف الاول على فتحه وتأتى بياء ساكـنة مدغمة فى الياء المنقلبـة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا فى الآخر عوضا عن ضم الاول وتفتح ماقبلـه هذا على قول الـكوفيين ان ألف ذا وتا زائدة وهما موضوعان على حرف واحد وقال البصريون انهما ثلاثيان وان الاصل فيهما ذيى وتيى بياءين أو بواو وياء فحذفت الاولى عين الكلمة وقلبت الثانية الفا فترده فى التصغير حينئذ الى أصله فتقول ذييا وتييا بثلاث ياآت أولها عـين الـكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام

في موضع الحال من الواو وذا معطوف على التي ومع متعلق بصغروا .

﴿ النسب ﴾

هذا الباب يسمى باب النسب وباب الاضافة وقد سماه سيبويه بالتسميتين قوله :

(ياء كيا الكرسي زادوا للنسب * وكل ما تليه كسره وجب)

يعني انه اذا أريد أن ينسب اسم الى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها وفهم منه ثلاث تغييرات زيادة الياء وكسر ما قبلها وانتقال الاعراب اليها وفهم ذلك من تشبيهه بياء الكرسي لأنها حرف اعراب وفهم منه ان ياء الكرسي ليست للنسب لتشبيه ياء النسب بها وياء مفعول بزادوا والواو في زادوا عائد على العرب وكيا في موضع الصفة لياء وكل مبتدأ وما موصولة وتليه صلتها والضمير العائد على الموصول الهاء في تليه وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء وكسره وجب جملة من مبتدا وخبر في موضع خبر كل والضمير في كسره عائد على الحرف الذي تليه الياء ثم اعلم ان هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الاشياء المنسوبة وقد يضاف اليها في بعض الاسماء تغييرات أخر وقد أشار الى بعضها بقوله :

(ومثله مما حواه احذف وتا * تأنيث او مدته لاتثبتا)

يعني ان آخر المنسوب اذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع ما كانت فيه الياء للنسب كبصري فتقول في النسب اليه بصري وما كانت فيه الياء لغير النسب نحو كرسي فتقول في النسب اليه كرسي وما كان أصله واو أو ياء نحو مرمي أصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب اليه مرمي وفي هذا الاخير وجه آخر سينبه عليه بعد وانما حذفت الياء في جميع ذلك كراهية اجتماع أربع ياءات وكذلك أيضا تحذف تاء التأنيث

الكلمة لوقوع الثقل فحذفت الياء الاولى عن الكلمة قطعا ولم تحذف ياء التصغير لانها لغرض ولم تحذف الثالثة لانها لو حذفت للزم وقوع الاعراب مع ياء التصغير مع انها لا تحرك أصلا وأدغمت ياء التصغير في الاخيرة فصار ذيا وتيا كالاول (وقوله في موضع الحال من الواو) الاولى انه حال من التصغير المفهوم من صغروا والله أعلم .

﴿ النسب ﴾

مناسبة ذكر النسب عقب التصغير اشتراكهما في الاختصار فكما ان رجيل أخصر من رجل حقير فكذلك زيد تميمي أخصر من زيد من بني تميم (قول المكودي وباب الاضافة) المراد بالاضافة هنا المعنوية وهي نسبة هذا لهذا والا فالاضافة هنا مقلوبة كالاضافة الفارسية فانهم يقدمون المضاف اليه على المضاف ألا ترى الى غلام زيد فان غلام مضاف وزيد مضاف اليه ومعناه غلام منسوب الى زيد فاذا قلت قرشي فالياء قائمة مقام الرجل المنسوب بمنزلة غلام وقريش هو المنسوب اليه بمنزلة زيد (ياء كيا الكرسي زادوا للنسب) (قول المكودي الى أب أو قبيلة أو بلد) يعني أو صنعة مثال الاول اذا نسب الى زبير أو عمر تقول زبيري وعمري ومثال الثاني نسبة قرشي لقريش ومثال الثالث مكي ومدني ومثال الصنعة خرازي ودباغي وهذه الاشياء هي فائدة النسب (وقوله زيادة الياء) اعلم انه يرد هنا أسئلة أربعة بأن يقال لم احتيج للزيادة ولم زيدت الياء فقط ولم زيدت آخرا ولم كانت مشددة فالجواب عن الاول بان النسب معنى حادث والمعنى الحادث لابد له من علامة يتميز بها وهي الياء وعن الثاني بان أولى ما يزاد حروف اللين ولم يزيدوا الالف لئلا يصير الاعراب تقديريا فيلتبس بالمقصور ولم يزيدوا الواو لانها أثقل من الياء وعن الثالث انها بمنزلة الاعراب فهو لا يكون الا آخرا فكذلك ما كان بمنزلته ووجه كونها بمنزلة الاعراب ان كلا منهما عارض فالياء عارضة للنسب والاعراب عارض لعدم لزوم رفع ولا نصب ولا جر وعن الرابع بانها لو خففت لالتبس بياء المتكلم وأيضا الخفيفة قد تحذف لالتقاء الساكنين كقاض فتفوت الدلالة على النسب وهذا الذي ذكرنا أولى ما علل به ماذكر (وقوله وكسر ما قبلها الخ) هذا وان كان يحتمله التشبيه فلا ينبغي ادخاله في كلام المصنف لئلا يتكرر مع قوله بعد وكل ما تليه كسره وجب (وقوله فانها حرف اعراب الخ) يعني إذا كان المنسوب مذكرا (وقوله لتشبيه ياء النسب الخ) هذا المفهوم في نفسه صحيح لان المشبه غير المشبه به لكن هذا خلاف قاعدة المصنف بل قاعدته انه اذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد ذلك الشيء وشبهه كقوله سابقا والضاهي اقعنسسا الا أن يقال هذه القاعدة عنده غير مطردة أو يقال أراد ياء كرسي بعد النسبة اليه فتكون الياء فيه للنسب كما يأتي وانه من جملة الصور الداخلة في قوله ومثله مما حواه احذف فتكون قاعدته لم تختلف ﴿ فان قلت ﴾ ياء النسب مشددة ففيها ياآن فلم عبر المصنف بياء ﴿قلت﴾ لما كان اللسان يرتفع بهما دفعة واحدة نزلا كأنهما ياء واحدة (ومثله مما حواه احذف) (قول المكودي يعني ان آخر المنسوب) الاولى أن يقول المنسوب اليه الا أن يقال انه لما قرن بياء النسب صار اسما للمنسوب (وقوله وفي هذا الاخير وجه آخر) هو الآتي في قوله وقيل في المرمي مرموي الخ في هذه الانواع الثلاثة التي ذكر لا يفرق بين كون الياء للنسب وبين كونها لغيره

فتقول فى النسب إلى فاطمة فاطمى وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتى تأنيث إذا كان المنسوب اليه مؤنثا نحو مكتية وأما ألف التأنيث المقصورة فان كانت خامسة فصاعدا وجب حذفها للنسب نحو قرقى فى قرقى وحثيثى فى حثيثى وأما الرابعة فقد أشار اليها بقوله:

(وان تكن تربع ذا ثان سكن * فقلبها واوا وحذفها حسن)

يعنى ان ألف التأنيث المقصورة إذا كانت رابعة فى اسم ساكن الثانى جاز فيها الحذف والقلب واوا نحو حبلى فتقول فيه حبلى وحبلوى وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق أو رابعة فى اسم ثانيه متحرك نحو جمزى وجب حذفها لدخولها فى الضابط الأول ولم يتعرض للراجح من الوجهين قيل والحذف أحسن ومثله مفعول باحذف والهاء فيه عائدة على ياء النسب ومما متعلق باحذف وما موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى الياء وصلتها حواه والعائد على الموصول الضمير المستتر الفاعل بحواه والهاء فى حواه عائدة على الياء ويجوز أن تكون ما واقعة على الياء والهاء عائدة على ما والضمير المستتر فى حواه عائدة على الاسم الحاوى للياء ومن على الوجه الأول للتبعيض وعلى الثانى لبيان الجنس وتاء تأنيث أومدته مفعول تثبتا ثم قال: (لشبهها الملحق والأصلى ما * لها) يعنى أن الألف الرابعة إذا كانت للالحاق نحو ذفرى أو منقلبة عن أصل نحو مرمى جاز فيها ما جاز فى ألف التأنيث من قلبها واوا وحذفها فتقول ذفرى وذفروى ومرمى ومرموى إلا أن القلب فى الأصل أحسن من الحذف والى ذلك أشار بقوله: (وللأصلى قلب يعتمى) فمرموى أحسن من مرمى ومعنى يعتمى يختار وفهم من تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أن ألف الالحاق بالعكس فتكون كألف التأنيث فى اختيار الحذف والمنصوص عنه فى غير هذا الكتاب ان القلب فى ألف الالحاق أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على ان القلب فى الأصلية أكثر من القلب فى التى للالحاق وان كان القلب فيهما جميعا أجود من الحذف كما نص عليه فى شرح الكافية والملحق نعت لشبهها والأصلى معطوف على الملحق وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها الهاء والخبر فى المجرور قبل ثم انتقل الى الألف الخامسة فصاعدا فقال: (والألف الجائز أربعا أزل) يعنى ان الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب وشمل الألف الأصلية نحو مصطفى وألف التأنيث نحو حبارى وألف التكثير نحو قبعثرى وشمل أيضا الألف الخامسة كالمثل السابقة والسادسة نحو مستدعى وخليطى وقبعثرى فتقول مصطفى وحبارى ومستدعى وخليطى وقبعثرى بالحذف فى جميع ذلك ثم انتقل إلى ياء المنقوص وبدأ بالخامسة فقال:

الا تقديرا وأما اللفظ فواحد ومراد المصنف بقوله ومثله مما حواه ما إذا كانت الياء رابعة لأنها ان كانت ثالثة فسيأتى فى قوله وأولوا معل لام الخ وان كانت ثانية فسيأتى فى قوله ونحو حى فتح الخ (وقوله فتقول فى النسب) أى فى المنسوب المذكور (وقوله إذا كان المنسوب اليه) هكذا فى غالب النسخ والصواب حذف اليه كما يوجد فى بعض النسخ (وقوله مكتية) بتاءين احداهما قبل ياء النسب وهى تاء مكة الموجودة فى المنسوب اليه والأخرى بعد الياء دالة على تأنيث المنسوب فقد اجتمع علامتا تأنيث فى كلمة هكذا فى غالب النسخ وفى بعضها مكية بتاء لاغير وهو غير صواب لأنه ليس فيها الا علامة تأنيث واحدة وهو المراد (وقوله فصاعدا) أى أو رابعة ثانى ماهى فيه محرك نحو جمزى وحيدى بدليل ما بعد (وان تكن تربع ذا ثان سكن) (قول المكودى ولم يتعرض للراجح) قال الشهاب الصواب ان قوله وللأصلى قلب يعتمى صريح فى ان الاجود فى التى للتأنيث الحذف لأن ذلك بيان لمخالفة هذه والا لم يحتج اليه فتأمله فانه دقيق (وقوله عائدة على ياء) الأولى أنها عائدة على مثله أول البيت وان كان المثل هو التاء (وقوله ويجوز الخ) الظاهر الذى لا ينبغى العدول عنه إنما هو الوجه الأول (وقوله مفعول تثبتا) فتكون لاناهية وتثبت بضم التاء مضارع أثبت مبنى لاتصال نون التوكيد به المبدلة فى الوقف ألفا ولم يتعرض المكودى لاعراب حسن وفى مثل هذا خلاف فقيل هو خبر عن الأول لسبقيته وخبر الثانى محذوف دل عليه المذكور وقيل خبر الثانى لقربه وخبر الأول محذوف وقيل أنت بالخيار (لشبهها الملحق) (قول المكودى يعنى ان الألف الرابع الخ) خص ذلك بالألف الرابعة لكون المصنف تكلم بعد على ما زاد على أربعة ولو عمم هنا فى التشبيه لكان تكرارا مع ما بعد الا أن المصنف يقتضى ان التفصيل الذى مر فى ألف التأنيث من كون الثانى ساكنا أو محركا يأتى هنا مع أنهم قالوا ان تأتى ما فيه ألف الالحاق أو الأصلية لا يكون إلا ساكنا (وللأصلى قلب يعتمى) (قول المكودى على ان القلب فى الأصلية أكثر) ماذكره من كون القلب فى الأصلية أكثر من اشتراكهما فى الاجودية صحيح فى نفسه ولكنه لا يؤخذ من المصنف أصلا خلافا له (وقوله والملحق نعت) الأولى أنه مع مابعده بدل من أشبهها (والألف الجائز أربعا أزل) (قول كدى وألف التأنيث) الصواب حذفه لتقدم حكمه فى قوله أومدته نعم خصص بعضهم قوله سابقا أو مدته بالألف الرابعة المتحرك ثانى ما هى فيه بدليل وان تكن تربع الخ فيصح التعميم هنا لكن المكودى قرر ما سبق على ما يشمل الخامسة فحينئذ الصواب التخصيص هنا (وقوله وألف التكثير نحو قبعثرى) للتكثير الشعر والأولى أن يقول وألف الالحاق نحو حبركى وأما قبعثرى فهو سداسى بدليل أنه مثل به بعد للسداسى

(كذاك يا المنقوص خامسا عزل) يعنى أن ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها فتقول فى معتد معتدى وفهم من ذلك أن حذفها إذا كانت سادسة نحو مستعلى واجب أيضا لأنه من باب أحرى لأن موجب الحذف انما هو الثقل وهى سادسة أثقل منها خامسة والألف مفعول بأزل والجائز نعت للألف وأربعا مفعول بالجائز ويا المنقوص مبتدأ وخبره عزل أى حذف وخامسا حال من الضمير المستتر فى عزل ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال : (والحذف فى اليا رابعا أحق من * قلب) يعنى ان ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واوا وحذفها أحسن نحو قاض ومعط فتقول قاضى وقاضوى ومعطى ومعطوى ومن قلبها واوا قول الشاعر:

فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا * دراهم عند الحانوى ولا نقد

وهو منسوب الى حانية وهو الموضع الذى يباع فيه الخمر ثم انتقل الى ما ثالثه ياء أو ألف فقال : (وحتم قلب ثالث يعن) فشمل قوله ثالث الياء والألف وهما مستويان فى وجوب قلبهما واوا نحو عم وعموى وفتى وفتوى وانما قلبت الألف فى فتى واوا وأصلها الياء كراهية اجتماع الكسرة والياءات والحذف مبتدأ ورابعا حال من الياء وأحق خبر المبتدأ وفى الياء متعلق بأحق وحتم خبر مقدم لقلب ثالث ويعن أى يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث ثم قال : (وأول ذا القلب انفتاحا) يعنى ان ياء المنقوص إذا قلبت واوا فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل والتحقيق ان الفتح سابق على القلب لأن نحو شج إذا قصد به النسب وجب قلب الكسرة فتحة كما فى نحو نمر فيجب حينئذ قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيصير كفتى فتقلب الألف بعد واوا كما قلبت فى فتى وكذلك أيضا نحو قاضوى لأن نظيره تغلب فتفتح أيضا ضاد قاض كما تفتح لام تغلب عند بعض العرب وذا القلب مفعول بأول أى صاحب القلب وانفتاحا مفعول ثان بأول ثم قال : (وفعل * فعل عينا منهما افتح وفعل) يعنى ان الاسم الثلاثى المكسور العين يجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كابل أو مضمومها كدئل فتقول نمرى وابلى ودؤلى كراهية اجتماع الكسرة مع الياء وفعل مبتدأ ومفعول بفعل مضمر يفسره افتح وفعل معطوف على فعل بحذف العاطف وافتح خبر فعل إذا جعل مبتدأ وعينا مفعول بافتح ومنهما متعلق بافتح

وفى بعض النسخ اسقاطه وابدال كالمثل فى كلامه بكالمثالين وفى بعض النسخ الجائز بالجيم وفى بعضها بالحاء وكلاهما صحيح (كذاك يا المنقوص خامسا عزل) (قول المكودى فتقول فى معتد الخ) تمثيله بمعتد ومستعل لا ينبغى لأنهما معلان اعلال قاض فالياء محذوفة قبل النسب وتحذف له كالمعتدى والمستعلى بال (والحذف فى اليا رابعا أحق من * قلب) (قول كدى قول الشاعر فكيف لنا الخ) البيت من الطويل وقائله الفرزدق وقيل لأعرابى مجهول وكيف اسم استفهام أريد به التعجب ولنا خبر لمبتدأ مقدر وبالشرب متعلق بالمبتدأ المقدر والتقدير فكيف لنا التلذذ بالشرب ودراهم اسم يكن ولنا الثانية خبرها ونقد معطوف على دراهم والمراد بالنقد الذهب والشاهد فى الحانوى حيث قلبت الياء واوا (قول المكودى هو منسوب الى حانية الخ) وهو غير ظاهر والحق أنه منسوب الى حانى الذى هو بائع الخمر لأنه هو الذى يقبض الدراهم ويكون للنقد عنده مزية (وحتم قلب ثالث يعن) (قول المكودى نحو عم الخ) بفتح العين المهملة وكسرتين تحت الميم من عمى عليه إذا التبس وأصله عمى بياء وتنوين صفة مشبهة فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفت الياء فاذا نسبت اليه رددته لأصله ثم فتحنا عين الكلمة كما فى نمر بعد فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوا ولم تقلب ياء لاجتماع الياءات والكسرة كما قال المكودى بعد فى فتى (وأول ذا القلب انفتاحا) (قول المكودى يعنى ان ياء المنقوص) الصواب أن يقول يعنى أن فتح ما قبل المقلوب عام فى ياء المنقوص وفى الألف المقلوبتين واوا فيدخل هنا قوله فى الألف فقلبها واوا الخ ويدخل أيضا ولا الأصلى قلب يعتمى (وقوله والتحقيق الخ) أشار بهذا الى الاعتراض على المصنف بأن كلامه يوهم أن القلب سابق على الفتح مع أن الأمر ليس كذلك فلذلك قال والتحقيق قال يس وهذا الاعتراض مبنى على ما يظهر من أن ذا القلب مفعول أول وانفتاحا مفعول ثان وأما لو قلنا ان انفتاحا بمعنى مفتوحا مفعول أول وذا القلب مفعول ثان انتفى الاشكال ﴿قيل﴾ فيلزم عليه فساد المعنى ﴿قلت﴾ الحق أن كلام المصنف سالم لأن معناه على الصواب أتبع ذا القلب للمفتوح أى اجعله تابعا له وحينئذ فيسقط اعتراض المكودى ولا يحتاج الى اجعل انفتاحا مفعولا (وقوله لأن نحو شج الخ) وصف من شجى بمعنى حزن فيفعل ما مر فى عم (وقوله لأن نظيره تغلب) أى لأن نظير المعتل من الصحيح فى كون ما قبل لام الكلمة بفتح تغلب اسم قبيلة فتفتح لامه إذا نسب اليه عند بعض العرب فقاضون حينئذ المعل مثله وتغلب ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل والتأنيث (وفعل * فعل عينا منهما افتح) (قول المكودى كدئل) اسم قبيلة ينسب اليها أبو الأسود (وقوله كراهية اجتماع الكسرة مع الياء) المراد بالكسرة الجنس لأنه فى فعل وفعل المفتوح الفاء والمضموم ها يجتمع كسرتان وفى فعل يجتمع ثلاث كسرات وياءان فيحصل الثقل لكن انما يحصل الثقل بكسر العين دون كسرة ما قبل الياء لأنها واجبة (وقوله بحذف العاطف) يعنى مع قراءة

وفعل الأخير مبتدأ محذوف الخبر والتقدير وفعل كذلك أى مثلهما فى وجوب فتح العين ثم قال :

(وقيل فى المرمى مرموى * واختير فى استعمالهم مرمى)

قد تقدم دخول هذه المسئلة تحت عموم قوله ومثله مما حواه احذف لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كرمى لغتان الحذف وهو الكثير والقلب وذلك مفهوم من البيت وكان حقه أن يأتى بهذا البيت عقب قوله ومثله مما حواه احذف كما فعل فى الكافية لكن الأبيات التى ذكرت هنا مرتبطة بعضها ببعض فلم يمكن ادخاله فى أثنائها فتعين تأخيره عنها ومرموى مرفوع بقيل وفى المرمى متعلق بقيل ومرمى مرفوع باختير ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة ان تقدمها ثلاثة أحرف فصاعدا فالوجه الحذف وقد تقدم وان تقدمها حرفان فسيأتى وان تقدمها حرف واحد فقد أشار اليه بقوله :

(ونحو حى فتح ثانيه يجب * واردده واوا إن يكن عنه قلب)

يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت اليه لم يحذف منه شىء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدغمة فى الأخيرة فان كان أصله واوا رددتها فتقول فى طى طووى لأنه من طويت وانما قلبت الياء الأخيرة واوا وهى منقلبة عن ياء كما قلبت فى فتى وقد تقدم وفهم منه أن الياء الأولى اذا كانت ياء بالاصالة بقيت على حالها فتقول فى حى حيوى وإعراب البيت واضح ثم قال :

(وعلم التثنية احذف للنسب * ومثل ذا فى جمع تصحيح وجب)

يعنى أنك إذا نسبت الى مثنى أو مجموع على حده حذفت العلامة منه ونسبت إلى واحده فتقول فى النسب الى زيدين وزيدين زيدى وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سمى به من المثنى والمجموع وتبعه المرادى وفيه نظر والذى ينبغى أن يحمله عليه ما ذكرت ويفهم منه أن حكم ما سمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع وعلم مفعول باحذف وللنسب متعلق باحذف ومثل مبتدأ وخبره وجب وفى جمع متعلق بوجب ثم قال :

(وثالث من نحو طيب حذف) يعنى أنه اذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها حذفت المكسورة كقولك فى طيب طيبى كراهية اجتماع الياءات والكسرة وفهم من المثال أن الياء اذا كانت مفتوحة لم تحذف نحو هبيخ وكان القياس على هذا فى النسب الى طيء طيئى لكن جاء على خلاف ذلك وعلى ذلك نبه بقوله : (وشذ طائى مقولا بالألف) ووجه الشذوذ فيه ان أصله على مقتضى القياس طيىء بسكون الياء لكن قلبوا الياء ألفا والياء انما تقلب ألفا قياسا اذا كانت متحركة وثالث مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة لمحذوف والتقدير وحرف ثالث أو ياء ثالث وخبره حذف ومن نحو متعلق بحذف وطائى فاعل بشذ ومقولا حال من طائى وبالألف متعلق بمقولا ثم قال :

لامه بحركة واحدة للوزن وهذا على نسخة عينا منهما وفى بعض النسخ وفعل وفعل عيناهما افتح وفعل بحذف من وهى أسلم من تكلف اسقاط العاطف والتنوين (وقوله وفعل الأخيرة مبتدأ الخ) وقيل إنه بالجر معطوف على الضمير المجرور من غير اعادة الخافض وهو جائز عند الناظم (واختير فى استعمالهم مرمى) مرمى اسم مفعول من رمى وأصله مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فاذا أردت النسب حذفت الياء الأولى التى أصلها واو ثم تفتح ماقبلها وتقلب الثانية لام الكلمة ألفا وتقلب الألف واوا (قول كدى قد تقدم الخ) أى فى قوله ومثله مما حواه احذف مع قوله وقيل فى المرمى مرموى (وقوله فسيأتى) أى فى قوله وأختوا معل لام عريا الخ (ونحو حى فتح ثانيه يجب) (قول المكودى اذا تقدم على الياء) يعنى المشددة وسماها ياء باعتبار كونها الصوت ارتفع بها مرة واحدة والا فهما ياءان (وقوله وقد تقدم) فى قوله : وحتم قلب ثالث يعن * وعلم التثنية احذف للنسب .

(قول المكودى على حده) زيادة مضرة لانه يخرج بها جمع المؤنث السالم فيقتضى أن حكمه فى النسب غير حذف العلامتين الألف والتاء مع أن حكمه الحذف أيضا فالحق حذف على حده كما فعل الناظم (وقوله وفيه نظر) نظره ساقط وكلا التقريرين صحيح وذلك مبنى على الاختلاف فى معنى الجمع فى قول المصنف بعد والواحد اذكر ناسبا للجمع فمن حمل كالمرادى والشارح الجمع على الجمع اللغوى الصادق بالمثنى وجمعى السالم والتكسير خص ماهنا بما بعد التسمية لئلا يقع التكرار ومن حمل كالمكودى الجمع فيما يأتى على خصوص جمع التكسير عمم هنا فيما قبل التسمية وفيما بعدها لان التكرار منتف وأطلق المصنف علم على جنس العلامة ويؤخذ من قوله علم أن محل حذف العلامة اذا كان المثنى والجمع معربين بالحروف وانما وجب حذف العلامة لئلا يجتمع فى اللفظ اعرابان بالحروف وبالحركات على ياء النسب وان لم يكن المثنى والمجموع معربين بالحروف فلا يحذف منهما شىء وقد حصل فى التوضيح تحصيلا حسنا (وثالث من نحو طيب حذف) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له قد علمنا حكم الياء المشددة اذا كانت آخرا فان كانت متصلة بالآخر فما الحكم نبه عليه بقوله وثالثا الخ (قول المكودى والكسرة) أى جنس الكسرة الصادق بكسرتين كسرة الياء عين الكلمة وكسرة الياء لام الكلمة وانما حذفت الياء الساكنة وبقيت الأولى الساكنة لانها لو حذفت الأولى لبقيت الثانية متحركة فيؤدى الى قلبها ألفا فيزيد التغيير مع اللبس وان لم تقلب لزم الثقل (وشذ طائى) (قول كدى اذا كانت متحركة) يعنى وما قبلها مفتوح وهى هنا ساكنة ولو قيل ان المحذوف الأولى

(وفعلى فى فعيلة التزم * وفعلى فى فعيلة حتم)

يعنى ان ما كان على وزن فعيلة نحو حنيفة تحذف منه تاء التأنيث ولا تجمع مع ياء النسب وتحذف أيضا منه الياء ويفتح ماقبلها وان ما كان على وزن فعيلة بضم الفاء نحو جهينة تحذف أيضا منه التاء والياء وتبقى الفتحة التى قبل الياء فتقول فى حنيفة حنفى وفى جهينة جهنى وفعلى مبتدأ وخبره التزم وفى فعيلة متعلق بالتزم واعراب عجز البيت كصدره وفعيلة وفعيلة غير متصرفين للعلمية والتأنيث ثم قال :

(وألحقوا معل لام عريا * من المثالين بما التا أوليا) يعنى أنهم ألحقوا بفعيلة وفعيلة بحذف الياء ماكان على وزن فعيل أو فعيل بغير تاء وكان معتل اللام نحو عدى وقصى فتقول فيهما عدوى وقصوى وألحقوا يعنى العرب ومعل مفعول بألحقوا وعريا فى موضع النعت لمعل ومن المثالين متعلق بمعل وبما متعلق بألحقوا وما موصولة وصلتها أوليا والتاء مفعول ثان لأوليا والمفعول الأول ضمير مستتر فى أوليا وهو العائد على ما وما ذكر فى فعيلة وفعيلة من حذف يائهما انما ذلك مالم يكونا معتلى العين أو مضعفها والى ذلك أشار بقوله :

(وتمموا ما كان كالطويله * وهكذا ما كان كالجليله) يعنى ان ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم أى لا تحذف ياؤهما لثقل التضعيف والاعلال ومثل لفعيلة بفتح الفاء ولم يمثل لفعيلة بضمها وهما سواء فى وجوب التتميم وانما استغنى بفعيلة عن فعيلة لان العلة موجودة فيهما وفهم من البيتين ان ما كان على فعيل صحيح اللام مجردا من التاء يتمم على الأصل نحو عقيل وعقيل فتقول فيهما عقيلى وعقيلى واعراب البيت واضح ثم قال : (وهمز ذى مد ينال فى النسب * ما كان فى تثنية له انتسب) يعنى ان حكم الممدود فى النسب كحكمه فى التثنية فتقول فى نحو حمراء حمراوى كما تقول حمراوان وتقول فى علباء وكساء وحياء علباوى وكساوى وحياوى وعلبائى وكسائى وحيائى كما تقول فى التثنية وقد تقدم ذكر ذلك كله وهمز مبتدأ وينال يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو فى موضع الخبر وما مفعول ثان لينال ان ضم ياؤه وفى ينال ضمير مستتر عائد على المبتدأ وهو المفعول الاول وان كان ينال بالفتح فما مفعول وهى موصولة وصلتها كان وانتسب فى موضع خبر كان وفى تثنية متعلق بانتسب ثم انتقل الى النسب الى المركب وهو ثلاثة أقسام مركب تركيب اسناد وتركيب مزج وتركيب اضافة وقد أشار الى الأول والثانى بقوله : (وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا) يعنى بالجملة الجملة المسمى بها وهو تركيب الاسناد فينسب الى صدرها وصدر المركب تركيب مزج والمزج الخلط فمثال الجملة برق نحره فتقول فى النسب اليه

الساكنة والثانية المتحركة المقلوبة لكان ذلك قياسا لكن يخالف قاعدة الباب من ان المحذوف الثانية وانما زاد الناظم مقولا بالألف مع قوله طائى بالألف لاحتمال أن يصحف ويقرأ طيى بالياء كذا قيل ولو حذف الناظم هذا الشطر وهو وشذ طائى لدخوله فى عموم قوله آخر الباب وغير ما أسلفته مقررا الخ لكان أولى ولا مفهوم لقول المصنف ثالث بل المراد كون الياء مشددة قبل الآخر ليدخل غزيل بتشديد الياء فيقال فى النسب غزيلى بسكون الياء قبل اللام مع حذف الياء المكسورة (وفعلى فى فعيلة التزم) (قول المكودى تحذف منه التأنيث الخ) قدم هذا فى قوله وتاء تأنيث أومدته لا تثبتا وليس هذا هو المقصود هنا وانما المقصود حذف الياء وفتح ماقبلها (وقوله جهينة) اسم قبيلة واسم قلعة بطبرستان وقرية بالموصل (وألحقوا معل لام عريا) (قول المكودى فتقول فيهما عدوى الخ) لم يبين العمل والعمل فى ذلك أن تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة لقوله سابقا وأول ذا القلب انفتاحا ثم الياء الثانية ألفا ثم الألف واوا لقوله سابقا وحتم باب الشجى (وقوله ومن المثالين متعلق بمعل) الظاهر أنه متعلق بمحذوف حال من معل لام (وتمموا ما كان كالطويله) (قول المكودى لثقل التضعيف والاعلال الخ) بيان التضعيف أنه بعد حذف الياء من نحو جليلة وهريرة التقى مثلان فيحصل الثقل ان لم يقع ادغام وان أدغم وقع زيادة التغيير مع اللبس وبيان ثقل الاعلال ان نحو طويلة وجويرة ان حذفت منهما الياء لزم قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لقوله من واو أو ياء بتحريك أصل الخ فيكثر التغيير حينئذ مع اللبس وان لم يقلبوا لزم الاستثقال (وقوله ولم يمثل بفعيلة) مثاله فى المعل جويرة وطويلة وفى المضعف هريرة وقليلة (وقوله وفهم من البيتين) أى السابقين على قوله وتمموا ما كان الخ والاولى أن يقول انه مفهوم من قوله وألحقوا معل لام عريا لانه أصرح فى المراد ﴿فان قلت﴾ ما الفرق بين فعيلة وفعيلة المؤنثين وفعيل وفعيل المذكرين نحو تميم وعقيل حتى حذفت الياء الساكنة فى النسب الى الأول دون الثانى ﴿قلت﴾ الياء ثقيلة والمؤنث ثقيل والمذكر خفيف والحذف خفيف فاعطى الخفيف للثقيل ليقع التعادل (وهمز ذى مد ينال فى النسب) (قول المكودى وقد تقدم ذلك كله) أى فى قوله : وما كصحراء بواو ثنيا * ونحو علباء كساء وحيا . بواو اوهمز ... الى أن قال وغير ما ذكر صحيح فنحو قراء مما فيه الهمزة أصلية يتعين فيه التصحيح ثم ان مراد المصنف تشبيه المقيس بالمقيس وأما الشاذ المار فى قوله وما شذ على نقل قصر فلا يرد هنا فيكون المصنف أطلق فى محل التقييد والله أعلم (وانسب لصدر جملة) (قول المكودى يعنى بالجملة الخ) أشار بهذا أن الناظم

برقى ومثال المزجى بعلبك فتقول فى النسب اليه بعلى ثم انتقل الى الثالث وهو المركب الاضافى وهو على قسمين قسم ينسب الى عجزه وقسم ينسب الى صدره وقد أشار إلى الأول بقوله : (ولثان تمما * إضافة مبدوءة بابن أواب * أو ماله التعريف بالثانى وجب)

فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها للعجز أولها أن يكون مبدوأ بابن نحو ابن الزبير فتقول فى النسب اليه زبيرى وثانيها أن يكون مبدوأ بأب وهى الكنية نحو أبى بكر فتقول فيه بكرى وثالثها أن يكون الأول تعرف بالثانى نحو غلام زيد فتقول فيه زيدى كذا قال الشارح وفيه نظر الرابع أن يخاف اللبس وسيأتى ثم أشار الى الثانى وهو ما ينسب الى صدره فقال : (فما سوى هذا انسبن للأول) يعنى ان المضاف إذا لم يكن أحد هذه الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره نحو امرىء القيس فتقول فيه امرئى فان خيف لبس نسب الى عجزه واليه أشار بقوله : (مالم يخف لبس كعبد الأشهل) يعنى انه إذا خيف اللبس نسب الى الثانى نحو عبد شمس وعبد مناف وعبد الأشهل فتقول شمسى ومنافى وأشهلى لأنك لو نسبت إلى الصدر فقلت عبدى لالتبس فلم يدر هل هو منسوب لعبد شمس أو لعبد مناف أو لعبد الأشهل وهذا هو القسم الرابع مما ينسب فيه للثانى ولصدر متعلق بانسب وصدرما معطوف وما موصولة وصلتها ركب ومزجا مصدر على حذف مضاف والتقدير ركب تركيب مزج ولثان معطوف على صدر واضافة مفعول بتمم وتمم فى موضع الصفة لثان ومبدوءة نعت لاضافة وبابن متعلق بمبدوءة أوما معطوف على ثان وهى موصولة والتعريف مبتدأ وخبره وجب وله متعلق بوجب والجملة صلة وفى متعلق بانسبن وما موصولة وصلتها سوى وهذا اشارة لما ذكر ولو قال فماسوى هذى اشارة الى المواضع المذكورة لكان أحسن وما مصدرية ظرفية أى مدة عدم خوف اللبس ثم ان الثلاثى المحذوف منه حرف اما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين فان حذف منه اللام

أطلق فى محل التقييد لأن ظاهره يقتضى صحة النسب الى الجملة مسمى بها أم لا مع أنه لا ينسب الا إلى الجملة المسمى بها ولو عبر المصنف بمركب بدل جملة لكان أولى ليشمل الشبيه بالمركب الاسنادى نحو حيثما مسمى بها فانه ينسب الى صدره فتقول حيثى وشذ فى النسب الى كنت كنتى بيقاء التاء والقياس كونى برد الواو لزوال سبب حذفها والكنتى الشيخ الكبير لأنه يخبر عما مضى من زمانه بقوله كنت وكنت قال الشاعر : فاصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا * وشر خصال المرء كنت وعاجن

والعاجن الذى يعتمد على أصابع يده إذا أراد القيام من الكبر وانما لحقت ياء النسب لصدر المركب المزجى دون عجزه لأن العجز ينزل منزلة تاء التأنيث بدليل فتح آخر الكلمة التى قبله وتاء التأنيث تحذف للنسب عملا بقوله سابقا : وتا تأنيث أومدته لا تثبتا. فكذلك ما هو بمنزلتها (ولثان تمما * اضافة) (قول المكودى كذا قال الشارح وفيه نظر) بيانه ان أراد النسبة الى غلام زيد قبل صيرورتهما علما وشيئا واحدا فلا تتعين النسبة الى الثانى بل يختلف باختلاف الارادة فان أردت النسبة الى غلام المضاف قلت فيه غلامى وان أردت النسبة الى زيد قلت زيدى لأن المضاف والمضاف اليه مهما بقيا على حالهما فكل واحد له معنى يخصه تصح النسبة اليه على حدته وان أراد الشارح النسبة الى غلام زيد بعد صيرورتهما علما وشيئا واحدا ولم يبق كل واحد على معناه فليس من هذا القبيل بل من أفراد قوله بعد فما سوى هذا انسبن للأول وقد اعتذر بعض عن الشارح بانه لما لم يجد مثالا يختص بقوله أو ماله مثل بما ذكر ورحم الله الموضح حيث جعل المركب الاضافى المبدوء بابن مثالا للذى تعرف صدره بعجزه إشارة الى أن الصواب حذف قول الناظم أو ماله الخ

﴿ فان قلت ﴾ الاعتراض لا يرد على الشارح وحده بل الاعتراض وارد على أبيه بأنه لا مثال يدخل تحت قوله أو ماله التعريف وان المبدوء بابن أو أب من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثانى فيكون تكرارا مع قوله بعد أوماله التعريف بالثانى وجب فلم خص المكودى الاعتراض بالشارح ﴿ قلت ﴾ كلام المصنف وان كان فيه التكرار ظاهرا فقد أجيب عنه بان عطف ماله التعريف على ابن من قوله مبدوءة بابن من عطف التفسير لا من عطف عام على خاص وان أجيب عنه لانه ليس هنالك شىء يدخل فى قوله ماله التعريف زيادة على قوله مبدوءة بابن حتى يكون عاما بل هو عينه وما يقال ان العطف التفسيرى لا يكون إلا بالواو وهنا بأو يجاب عنه بأن أو فى قوله أو ماله بمعنى الواو وأما الشارح فمثاله غير صحيح (مالم يخف لبس كعبد الأشهل) (قوله كعبدى لالتبس فلم يدر الخ) تبع فى جعل هذا لبسا المصنف والحق ان هذا من قبيل الاجمال لا من قبيل اللبس لأن الاجمال كما مر فى باب الفاعل أن يكون اللفظ محتملا للمراد وغيره وما هنا منه بدليل قول المكودى فلم يدر الخ وأما اللبس فهو افهام غير المراد وما هنا ليس منه والاجمال مغتفر وقد قالوا فى النسبة لمسلم ومسلمة مسلمى وفى مسجد ومساجد مسجدى ولم ينظر واللاجمال الحاصل فان قالوا بجواز هذه الأشياء دون ما هنا ففيه ترجيح أحد المتساويين بلا مرجح وان قلنا بعدم جوازه فهو هدم لقاعدة الباب والاشهل صفة شخص ومناف اسم صنم (وقوله أو ما معطوف على ثان الخ) هذا الاعراب يقتضى أن ما مدخولة لانسب وللام فى لثان فيصير المعنى وانسب للأول الذى التعريف وجب له بالثانى وهو فاسد لأن

فهو اما جائز لجبر وإما واجبه وقد أشار الى الأول بقوله :

(واجبر برد اللام ما منه حذف ﴿ جوازا ان لم يكن رده ألف ﴿ فى جمعى التصحيح أو فى التثنيه)

يعنى ان الثلاثى المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف فى التثنية وجمعى التصحيح جاز جبره وابقاؤه على حاله فتقول فى يد وغد ودم يدى ويدوى وغدى وغدوى ودمى ودموى لأنك تقول فى تثنيتها يدان وغدان ودمان وفى ثبة ثبى وثبوى لأنك تقول فى جمعها ثبات بغير رد ثم أشار الى الثانى بقوله : (وحق مجبور بهذى توفيه) يعنى أن ما جبر فى التثنية وجمعى التصحيح جبر فى النسب وجوبا نحو أب وأخ وعضة وسنة فتقول فيها أبوى وأخوى وعضهى أو عضوى وسنهى أو سنوى على الخلاف فى لامهما لأنك تقول فى التثنية أبوان وأخوان وفى الجمع عضهات أو عضوات وسنهات أو سنوات وبرد متعلق باجبر ورد مصدر مضاف الى المفعول وما مفعول برد وهى موصولة وصلتها حذف ومنه متعلق بحذف وجوازا مصدر والظاهر انه نعت لمصدر محذوف وهو على حذف مضاف والتقدير واجبر جبرا ذا جواز وان شرط ورده اسم يك وألف فى موضع خبرها وفى جمعى التصحيح متعلق بألف وحق مجبور الى آخره جملة اسمية مستأنفة ثم قال : (وبأخ أختا وبابن بنتا ﴿ ألحق) يعنى ان أختا إذا نسبت اليها قلت أخوى كما تقول فى النسب الى أخ وإذا نسبت الى بنت قلت بنوى كما تقول فى النسب الى ابن أما إلحاقه أختا بأخ فلا اشكال فيه وأما إلحاقه بنتا بابن ففيه نظر لأن النسب الى ابن يجوز فيه ابنى وبنوى فمن أين يعلم أن بنتا يقال فى النسب اليها بنوى فقط والعذر له فى ذلك انه انما أحال على من قال فى ابن بنوى ولا يصح حمله على من قال ابنى لعدم همزة الوصل فى بنت وهذا الذى ذكر فى النسب الى أخت وبنت هو مذهب الجمهور وخالف يونس فى ذلك وعليه نبه بقوله : (ويونس أبى حذف التا) يعنى ان يونس يقول فى النسب الى أخت أختى والى بنت بنتى وبأخ متعلق بألحق وأختا مفعول بألحق وبنتا معطوف على أختا وفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافا للفارسى ويونس مبتدأ وصرفه ضرورة وأبى فى موضع الخبر وحذف التا مفعول بأبى ثم قال :

(وضاعف الثانى من ثنائى ﴿ ثانيه ذو لين كلا ولائى)

يعنى انك إذا نسبت الى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثانى فتقول فى لو وكى ولا مسمى بها لووى وكيوى

النسب فيه انما هو للعجز أيضا والصواب ان ما معطوفة على ابن مدخولة للباء وما قبلها والتقدير وانسب لثان تم اضافة مبدوءة باللفظ الذى التعريف وجب له بالثانى (واجبر برد اللام) (قول المكودى فتقول فى يد وغد الخ) أصلها يدى وغدى ودمى بسكون الدالين والميم اتفاقا فى الأول وعلى الخلاف فى الأخيرين وخص المكودى هذه الأمثلة الثلاثة وهى كلها صحيحة العين إشارة الى أنه لا يجوز وجهان إلا إذا كانت العين صحيحة فان كانت معتلة وجب رد اللام وذلك نحو شاة فان أصلها شوهة فحذفت الهاء لام الكلمة اعتباطا لغير موجب وفتحت الواو لأجل هاء التأنيث بعدها فقلبت ألفا فاذا نسب اليه قيل شاهى برد المحذوف وجوبا مع أنه لا يرد فى التثنية وانما يقال شاتان فيكون المصنف أطلق فى محل التقييد (وقوله وفى نحو ثبة ثبى وثبوى) ﴿ فان قلت ﴾ جعل المكودى ثبة هنا مما حذفت لامه وجعله فى قوله سابقا وكمل المنقوص مما حذفت عينه ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن ثبة المحذوفة اللام هنا بمعنى الجماعة وفيما مر اسم لوسط الحوض أو نقول ما هنا وما مر اسم لوسط الحوض لكن مشى هناك على قول وهنا على قول (فى جمعى التصحيح) لا تظهر فائدة لذكر جمع المذكر السالم قال الشاطبى لأن محذوف اللام لا يجمع جمع مذكر سالما لأنه لم يأت علما ولا صفة فهو فاقد شروط عامر ومذنب فلا يدخل هنا وقد اقتصر فى التسهيل على الجمع بالألف والتاء (وحق مجبور بهذى توفيه) (قول المكودى وعضة الخ) العضة كل شجر يعظم وله شوك (وقوله على الخلاف فى لامهما الخ) ليس المراد انه وقع خلاف بين النحاة وانما الخلاف بين العرب فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز وكونها واوا لغة غيرهم (وقوله وما مفعول برد الخ) غير صحيح وانما هو مفعول باجبر واقعة على الاسم الثلاثى المعل اللام المحذوفة ونائب فاعل حذف ضمير يعود على اللام والتقدير واجبر برد اللام الاسم الذى حذف اللام منه (ويونس أبى حذف التا) يونس هو ابن حبيب الضبى نسبة لأبى ضبة مولى لهم يكنى أبا عبد الرحمن أخذ النحو عن أبى عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة قال أبو الخطاب مثل يونس كمثل كوز ضيق الفم لا يدخله شىء الا بعسر فاذا دخله لم يكن يخرج منه بيسر عاش ثمانيا وثمانين سنة ولم يتزوج ولم يتسر ولم تكن له همة الا طلب العلم وهو من أشياخ سيبويه توفى سنة اثنين وثمانين ومائة (قول المكودى وفصل بين حرف العطف والمعطوف الخ) بل لا فصل حقيقة بل انما هو عطف معمولين وهما ابن وبنت على معمولين وهما أخ وأخت لعامل واحد وهو جائز لأن ابن معطوف (وضعف الثانى من ثنائى) (قول المكودى مسمى بها لووى الخ) فك المكودى الادغام فى الواوين فى لو تبعا للشارح والكافية ولا وجه له لأنه ليس من باب حى والمتعين الادغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح والأشمونى (وقوله وكيوى) لما ضعفت ياء كى ولحقت ياء النسب اجتمع أربع ياءات قلبت الثانية منهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت

ولائى وفى ذلك نظر لأن مايسمى به مماثانيه ذولين يجب تضعيفه وجعل من ثلاثة أحرف دون نسب وقد تقدم ذلك عند ذكرمافى التصغير والثانى النعول بضعف ومن ثنائى فى موضع الحال من الثانى وثانيه مبتدأ وذولين خبره ولين بكسر اللام وهو مصدر والمبتدأ وخبره فى موضع النعت لثنائى ثم انتقل الى المحذوف الفاء فقال : (وان يكن كشية مااالفا عدم * فجبره وفتح عينه التزم)

يعنى ان ماحذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كشية ودية يجب جبره يعنى رد ماحذف منه وهو الواو وتفتح عينه فتقول وشوى وودوى وفى قوله وفتح عينه التزم موافقة لمذهب سيبويه والأخفش يتركها ساكنة فيقول وشوى وفهم منه ان المحذوف الفاء اذا كان لامه غير ياء لم يرد نحو عدة فتقول فيه وعدى وفهم منه أيضا ان المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو مذ مسمى بها فان أصلها منذ وان يكن شرط وماسم يكن وهى موصولة وصلتها عدم والفا مفعول بعدم وكشية خبر يكن والفاء جواب الشرط وخبره مبتدأ وفتح عينه معطوف عليه والتزم فى موضع الخبر عنهما وكان حقه أن يقول التزما لكن أفرد على معنى ماذكر ثم قال :

(والواحد اذكر ناسبا للجمع * ان لم يشابه واحدا بالوضع)

يعنى انك اذا نسبت الى جمع باق على جمعيته ولم يشابه فى الوضع المفرد جىء بواحده ونسب اليه كقولك فى النسب الى فرائض فرضى وفهم من قوله ان لم يشابه واحدا بالوضع انه اذا شابهه نسب الى لفظه وشمل نوعين أحدهما ما أهمل واحده كعباديد والآخر ماسمى به كأنصار فتقول فيهما عباديدى وأنصارى والواحد مفعول باذكر وناسبا حال من الضمير المستتر فى اذكر وللجمع متعلق بناسبا وان شرط وحذف جوابه لدلالة ماتقدم عليه . ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة كما تقدم ويكون بأوزان نبه عليها بقوله :

الألف واوا لقوله وحتم قلب ثالث يعن (وقوله ولائى) ان قلنا ان الهمزة زيدت أولا فلا يقال فى النسب الالائى بالهمزة وان قلنا ان الألف زيدت ثم قلبت همزة فيجوز أن يقال لائى بالهمزة ولاوى بالواو (وقوله وفى ذلك نظر الخ) نظره ساقط لان التصغير لا يكون فى الأسماء المتمكنة فلا يأتى تصغير لفظ الا بعد التسمية به أولا ثم يصغر بخلاف النسب فكما ينسب للاسماء ينسب لغيرها كالحرف لكن ان نسب الى الحرف كمل وأعرب فلا يكمل حينئذ الا عند النسب قال بعض ومفهوم قول المصنف ذولين ان الثانى اذا كان صحيحا جاز النسب اليه من غير تضعيف وجاز تضعيفه نحو هل مسمى بها فتقول هلى بتخفيف اللام وهلى بتشديدها ثم كان ينبغى للمصنف أن يؤخر هذا البيت عن قوله وان يكن كشية الخ لان الكلام كان فى الثلاثى المحذوف اللام فناسب أن يذكر عقب الثلاثى المحذوف الفاء ثم يتكلم على غيره (وان يكن كشية مااالفا عدم) (قول المكودى فتقول وشوى وودوى الخ) بكسر الواوين وفتح الشين والدال وبيان ذلك ان أصل شية وشى بكسر الواو وسكون الشين لا وشية خلافا للتصريح ثم نقلنا كسرة الواو الى الشين بعدها وحذفت الواو فاء الكلمة وعوض منها هاء التأنيث فصار شية ثم لما أردت النسبة الى شية رددت فاءها وحذفت هاء التأنيث صار بعد النسب وشيى بثلاث كسرات وثلاث ياءات ففتحت الشين أو الدال دفعا لمزيد الثقل فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم قلبت الألف واوا لقوله سابقا وحتم قلب ثالث يعن ومثل هذا يقال فى ودوى والشية لمعة سوداء فى أبيض أو لمعة بيضاء فى لون أسود وهذا معنى قول الجوهرى على لون يخالف معظم اللون والدية معلومة (وقوله والأخفش يتركها الخ) أى يرد الى سكونها الأصلى وحيث عاد السكون الأصلى امتنع قلب الياء ألفا لعدم تحرك ماقبلها فتبقى الياء لام الكلمة فى النسب (وقوله نحو عدة) مصدر وعد وأصله وعد بكسر الواو فنقلت حركتها الى العين ثم حذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث وبقى على المصنف القسم الثالث وهو المحذوف العين نحو يرى اذ أصله يرأى نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفا فاذا سميت شخصا بقولك يرى ﴿قلت﴾ فى النسب يرئى برد الهمزة وكسرها وفتح ماقبلها ولذا لو قال المصنف :

وان يكن كشية أو كيرى * ماعدم الفاء أو العين اجبرا

لأفاد المسئلتين (وقوله وكان حقه أن يقول الخ) هذا صريح فى ان التزم عنده ماض مبنى للمفعول ولو جعلته بصيغة الأمر للواحد المذكر وجبره مع وفتح منصوبان على المفعولية مقدمان عليه لم يحتج لذلك ﴿ولا يقال﴾ انها نسخة غير مروية ﴿لانا نقول﴾ العرب لم تثبت فيه نسخة (والواحد اذكر ناسبا للجمع) (قول المكودى فرضى) ﴿فان قلت﴾ فرائض جمع فريضة لا جمع فرض فكيف يقال انه واحد له ﴿قلت﴾ لما رددته الى المفرد الذى هو فريضة حذفت الياء وقلبت الكسرة قبلها فتحة عملا بقوله سابقا وفعلى فى فعيلة التزم وقول الناس فرائضى خطأ وحمل كدى الجمع على جمع التكسير خصوصا وغيره على الجمع اللغوى الصادق على المثنى وجمعى التصحيح والتكسير والكل صحيح انظر ما مر لنا عند قوله وعلم التثنية احذف للنسب (وقوله كعباديد) الفرق من الناس والخيل الذاهبون فى كل وجه وطريق وموضع (وقوله ماسمى به كأنصار الخ) هو فى الأصل جمع ناصر ثم صار علما على الأوس والخزرج واعترض تمثيله بانصار بانه لايدخل فى كلام المصنف وليس مرادا له ولا يفهم منه اذ هو مفرد حقيقة كما أفصح

(ومع فاعل وفعال فعل * فى نسب أغنى عن اليا فقبل)

فذكر ثلاثة أوزان الأول فاعل بمعنى صاحب كذا نحو تامر ولابن وكاس أى صاحب تمر وصاحب لبن وصاحب كسوة الثانى فعال فى الحرف غالبا نحو حداد وبزاز وخراز وفعل بمعنى صاحب كذا نحو طعم ولبس بمعنى ذى طعام وذى لباس ومع متعلق باغنى وفعل مبتدأ أو خبره اغنى ثم قال:

(وغير ما أسلفته مقررا * على الذى ينقل منه اقتصرا)

يعنى ان ما خالف ماقدمته من الأحكام والضوابط فى النسب اقتصر على ما نقل منه أى يحفظ ولا يقاس عليه وهو كثير ومنه قولهم فى المنسوب الى البصرة بصرى بكسر الباء والى الدهر دهرى بضم الدال والى مرو مروزى بزيادة الزاى وغير مبتدأ وما موصولة وصلتها أسلفته والضمير العائد على الموصول الهاء فى أسلفته ومقررا حال من الهاء واقتصر خبر عن غير وعلى الذى متعلق باقتصر وينقل منه صلة الذى والضمير العائد على الذى الهاء فى منه .

﴿ الوقف ﴾

الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة فان كان الموقوف عليه منونا ففيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا وتسكين ماقبله نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد وابدال التنوين من جنس حركة ماقبله مطلقا نحو قام زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى وحذفه بعد ضمة أو كسرة وإبداله ألفا بعد فتحة وهذه هى اللغة الفصيحة ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال :

(تنوينا اثر فتح اجعل ألفا * وقفا وتلو غير فتح احذفا)

يعنى ان التنوين اذا كان اثر فتحة جعلته أى التنوين ألفا واذا كان اثر غير فتحة حذفته وشمل غير الفتح الضمة والكسرة والمراد بالفتح فتح الاعراب وتنوينا مفعول أول باجعل ووقفا مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له

عن ذلك الموضح فى قوله انه واحد وكان حقه أن يمثل بنحو كلاب وأنمار علمى قبيلة مما انسلخت عنه الجمعية كذا قالوا وتأمله (ومع فاعل وفعال) (قول المكودى وبزاز) بزاء بن نسبة لبزاز بائع البز وهى الثياب المختلطة ويؤخذ من قول المصنف فقيل إن ورود هذه الأوزان للنسب موقوف على السماع لكن الذى يقتضيه قوله بعد وغير ما أسلفته الخ ان جميع ماتقدم قياسى ومنه ماهنا ففيه شبه تعارض ولم يجيبوا عنه (وغير ما أسلفته) (قول المكودى بصرى بكسر الخ) انظر هذا مع مانص عليه أهل اللغة من انه يقال بصرة بضم الباء وفتحها وكسرها (وقوله والى الدهر دهرى) يقال للشيخ الكبير الذى عاش دهرا طويلا (وقوله واقتصر خبر عن غير) لم يبين نائبه والظاهر انه جار ومجرور مقدر والتقدير اقتصر فيه أى فى ذلك الغير على الذى ويحتمل أن يكون اقتصر فعل أمر والجملة خبر وهو أولى بناء على جواز الاخبار بالطلب والله تعالى أعلم .

﴿ الوقف ﴾

مناسبة ذكر الوقف عقب النسب ان فى كل منهما حدوث شىء لم يكن فى الكلمة ففى النسب زيادة الياء وفى الوقف ابدال التنوين بعد الفتح ألفا وحذفه بعد غير الفتح والوقف لغة الحبس واصطلاحا عرفه كذى بقوله قطع النطق عند آخر الكلمة ﴿واعترض﴾ هذا بان الحركة لا أول لها ولا آخر ﴿وأجيب﴾ بان اضافة آخر الحركة من اضافة الصفة للموصوف أى الحركة الأخيرة واعترض أيضا بانه حينئذ لا يشمل الا الروم دون الوقف على السكون فالأولى ابدال الحركة بالكلمة وهو الذى فى المرادى والأزهرى ويوجد فى بعض نسخ المكودى الصحيحة (قول المكودى حذف التنوين مطلقا الخ) أى فى حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة واعرابه حينئذ أن تقول فى زيد من قام زيد بالسكون انه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف ومثل ذلك يقال فى حالتى النصب والجر (وقوله وابدال التنوين الخ) هذه لغة الازد فيكون الاعراب بالحركات الثلاث ولا اعتداد بحروف الاشباع لكن يلزم على هذه اللغة فى حالة الجر الالتباس المضاف الى ياء المتكلم وفى حالة الرفع وقوع الواو فى آخر الاسم المعرب وقبل الواو ضمة وأجيب عن هذا بانه عارض والأصل عدم الاعتداد بالعارض (تنوينا اثر فتح اجعل ألفا) (قول المكودى والمراد بالفتح فتح الاعراب الخ) هذا سهو منه رحمه الله اذ لا فرق بين فتحة الاعراب نحو رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو ويها اسم فعل بمعنى أعجب اذا وقفت عليه وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية ﴿فان قلت﴾ قول الناظم فتح انما يشمل الوقف على المبنى لان الفتح من ألقاب البناء ولا يشمل الوقف على المعرب ﴿قلت﴾ كون الفتح من ألقاب البناء انما اصطلح عليه النحاة وأما أهل التصريف فيطلقونه على حركة البناء وهذا الذى سلك المصنف هنا وانما وجب ابدال التنوين بعد فتح ألفا لكون النون فى الغنة تشبه حرف اللين وخص الابدال بالألف وان كان الشبه عاما لخفة الألف وثقل الواو والياء فى أنفسهما سيما اذا كان قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة ثم ان الناظم لم يبين حكم الآخر بعد حذف التنوين فى حالة الرفع والجر وحكمه انه يسكن وأجاب بعض بان قوله بعد وغيرها التأنيث من محرك سكنه شامل لما هنا لانه لما حذف التنوين بقى ماقبل محركا فهو من أفراده ولعله لأجل هذا سيمثل المكودى هناك للمحرك بالمنون كدرهم وضارب

وإثر ظرف متعلق باجعل وألف احذفا بدل من نون التوكيد الخفيفة ثم قال :

(واحذف لوقف فى سوى اضطرار * صلة غير الفتح فى الاضمار)

يعنى ان صلة هاء الضمير فى الوقف إذا كانت صلة غير الفتح حذفت وشمل الضم والكسر نحو رأيته ومررت به فتقف عليهما بالسكون وفهم من قوله غير الفتح أن الواقعة بعد الفتح لا تحذف وهى ضمير المؤنث نحو رأيتها والمراد بالفتح هنا فتح البناء وفهم من قوله فى سوى اضطرار أن الوقف أتى على الواو والياء فى الاضطرار ولوقف متعلق باحذف واللام للتعليل وفى سوى متعلق باحذف وصلة مفعول باحذف وفى الاضمار متعلق بصلة ثم قال : (وأشبهت اذا منونا نصب * فألفا فى الوقف نونها قلب)

يعنى أن إذا التى هى من النواصب يوقف عليها بابدال النون ألفا لشبهه بالتنوين بعد الفتح فتقول إذا وفهم من قوله وأشبهت أن الوقف عليها بالالف على خلاف الاصل وانما هو للتشبيه ولذلك ذكر بعضهم ان الوقف عليها بالنون على الاصل واذا فاعل بأشبهت ومنونا مفعول بأشبهت ونصب فى موضع الصفة لمنونا ونونها مبتدأ وقلب خبره وألفا حال من الضمير فى قلب ثم قال :

(وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما * لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما)

يعنى ان حذف الياء من المنقوص المنون إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها فشمل المرفوع نحو هذا قاض والمجرور نحو مررت بقاض بحذف الياء فيها وفهم من قوله مالم ينصب أن الياء لا تحذف من المنصوب وفهم مما تقدم فى قوله تنوينا إثر فتح اجعل ألفا أن المنقوص المنون المنصوب يبدل فيه التنوين ألفا نحو رأيت قاضيا وفهم من قوله أولى من ثبوت أن جواز الوقف عليها بالياء مرجوح نحو هذا قاضى ومررت بقاضى هذا حكم المنقوص المنون وأما غير المنون فقد أشار اليه بقوله : (وغير ذى التنوين بالعكس) يعنى أن المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فاثبات الياء فيه أولى من حذفها نحو هذا القاضى ومررت بالقاضى ويعنى بغير ذى التنوين المقرون بأل وماذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك فى المرفوع والمجرور كما مثل وأما المنصوب فليس فى الوقف عليه الا اثبات الياء وإن كان المنقوص محذوف العين فليس فيه إلا وجه واحد والى ذلك أشار بقوله : (وفى * نحو مرلزوم رد اليا اقتفى)

يعنى ان نحو مر اسم فاعل من أرى إذا وقف عليه لزم رد الياء فتقول هذا مرى ومررت بمرى وانما لزم فيه رد الياء لكثرة ماحذف منه فان اصله مرئى على وزن مفعل فنقلت حركة الهمزة الى الراء وحذفت الهمزة وفعل بالياء مافعل بياء قاض ونحوه

(وقوله إثر ظرف معطوف باجعل) الحق انه متعلق بمحذوف صفة تنوينا والتقدير اجعل تنوينا واقعا اثر فتح ألفا (واحذف لوقف فى سوى اضطرار) (قول المكودى يعنى ان هاء الضمير الخ) هكذا فى بعض نسخه وهى لا معنى لها والاولى أن يقول يعنى أنه يجب حذف صلة الضمير الغير المفتوح لأجل الوقف فى سوى الضرورة (وقوله نحو رأيتها الخ) العبرة بكون الهاء مفتوحة لفظا ولا عبرة بكونها فى محل نصب كمثال المكودى أو فى محل جر نحو مررت بها وانما حذفت الصلة بعد الضم والكسر دون الفتح لثقلها وخفته واختلف هل هذه الصلة من نفس الضمير أو زائدة للاشباع وهو الحق (وقوله والمراد بالفتح الخ) هذا لا يحتاج اليه لان من المعلوم أن الضمير مبنى فحركته حركة بناء (وقوله ان الوقف أتى على الواو الخ) فمثاله على الواو * ومهمه مغبرة أرجاؤه * ومثاله على الياء * تجاوزت هند رغبة عن قتاله * باثبات الواو فى أرجاؤه والياء فى قتاله لفظا الاخطا لأن صلة ضمير غير المفتوح كالتنوين وأخذ من الصنف أن صلة الفتح لا تحذف يعنى الاضرورة كقوله والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء وسكون الهاء والاصل بها فنقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فبقيت الهاء ساكنة وحذفت الألف (وقوله متعلق بصلة) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لصلة على حذف مضاف وأطلق الاضمار على الضمير والتقدير صلة غير الفتح الواقع فى حركة الضمير أو فى بمعنى على ولا حذف للمضاف أى الواقع على الضمير (وأشبهت اذا منونا نصب) كان ينبغى أن يقدم هذا البيت على البيت قبله ولا يفصل بين المشبه والمشبه به لغير ضرورة ولذلك نكت عليه الموضح فى تقديمه (قول المكودى التى هى من النواصب) خص كلام الناظم بالناصب والحق الاطلاق كما هو ظاهره فقد أجمع السبعة على الوقف على قوله تعالى : ولن تفلحوا إذا بالألف ووجه الشبه بين إذا والاسماء المنونة وجوه ثلاثة التطرف والسكون والوقوع بعد الفتح (وقوله وألفا حال الخ) الحق انه مفعول ثان لقلب (وحذف يا المنقوص ذى التنوين) انما كان حذف الياء فى المنقوص المنون المرفوع أو المجرور أولى من اثباتها ساكنة لانها محذوفة فى الوصل فكان بقاؤها محذوفة فى الوقف أولى لانه محل راحة وانما جاز الوقف عليها بالياء على مرجوح لان الياء انما حذفت للتنوين ولا تنوين فى الوقف فترجع الياء وانما ثبتت الياء فى المنصوب فى الوقف تبعا للوصل (وغير ذى التنوين بالعكس) (قول المكودى وماذكره من انه عكس الخ) هذا تقييد لكلام الناظم وقد يقال ان القيد مأخوذ من المصنف لان أل فى التنوين للعهد والمعهود ذو التنوين بقيده وهو مالم ينصب ولكن لا يعلم من كلامه حكمه على التعيين وهو اثباتها ساكنة خلاف مافى يس وانما كان الراجح فى المرفوع والمجرور الاثبات تبعا للوصل وجاز الحذف فرقا بين الوقف والوصل (وفى نحو مرلزوم رد اليا اقتفى) (قول المكودى من أرى) أصل الماضى أرأى

من حذف حركته وحذفه لالتقائه مع التنوين ولم يبق من أصول الكلمة الا الراء فلو سكنوها فى الوقف لكان ذلك اجحافا به وقوله وحذف يا المنقوص مبتدأ وذى التنوين نعت لمنقوص وما ظرفية مصدرية أولى خبر المبتدأ ومن ثبوت متعلق بأولى وفاعلا تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه وغير ذى التنوين مبتدأ وخبره بالعكس ولزوم مبتدا وهو مصدر مضاف إلى الفاعل وهو رد ورد مصدر أيضا وهو مضاف إلى المفعول واقتفى خبر المبتدأ وفى نحو متعلق باقتفى ثم اعلم ان الموقوف عليه اذا كان متحركا فاما أن يكون تاء التأنيث أو غيرها فإن كان تاء التأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الاصل وان كان غيرها جاز فيه السكون والروم والاشمام والتضعيف والنقل وذلك بشروط يأتى ذكرها وقد أشار الى الاول والثانى بقوله : (وغيرها التأنيث من محرك * سكنه أوقف رائم التحرك)

يعنى ان غير هاء التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ووقفه والاصل التسكين وأما الروم فهو اخفاء الصوت بالحركة ويجوز فى الحركات الثلاث وفهم من استثنائه هاء التأنيث انه لايجوز فيها ماجاز فى غيرها من المحركوسيبين بعد كيف يوقف عليها وغير منصوب بفعل مضمر يفسره سكنه وأوقف معطوف على سكنه ورائم التحرك حال من الفاعل المستتر فى قف ثم أشار الى الثالث بقوله :

(أو اشمم الضمة) الاشمام هو الاشارة بالشفتين إلى الحركة حالة سكون الحرف وفهم من قوله الضمة انه مخصوص بها ولايجوز فى الفتحة ولا فى الكسرة والضمة مفعول باشمم واشمم معطوف على قف ثم أشار الى الرابع فقال :

(أوقف مضعفا * ماليس همزا اوعليلا ان قفا محركا)

يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لايكون همزة ولاحرف علة وأن يكون قبله متحرك وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول فى جعفر وضارب ودرهم جعفر وضارب ودرهم بالتضعيف وأوقف معطوف على اشمم ومضعفا حال من الضمير المستتر فى قف وما مفعول بمضعف وهى موصولة وصلتها ليس وهمزا خبر ليس أوعليلا معطوف على همزا وان قفا شرط أى تبع

بهمزتين بينهما راء ساكنة على وزن أكرم نقلنا حركة الهمزة الثانية إلى الراء قبلها وحذفت الهمزة تخفيفا ومضارعه يرئى وأصله يرئى ففعل به ماذكر بالماضى فتقول فى اسم الفاعل مر براء منونة أصله مرئى بضم الميم وسكون الراء وكسر الهمزة وتحريك الياء لام الكلمة بحركتين ففعل به مامر فى الماضى فصار بعد حذف الهمزة مرى ثم استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك فصار مر ولم يبق من أصول إلى الخ مالمكودى ثم ان مراد الناظم بنحو مر مالايبقى فيه من أصول الكلمة عند الوقف الاحرف ساكن فيصدق بمحذوف العين كما مثل أو محذوف الفاء نحو يق مسمى به مضارع وقى وأصله يوقى وقعت الواو بين عدوتيها الياء والكسرة فحذفناها فلا تقول فى الوقف عليه إلايقى بالاثبات لانه لو حذفنا الياء وسكنا ماقبلها يلزم عليه الاجحاف المذكور فى مر (وقوله فى التوطئة جاز فيه السكون الخ) اقتصر على أوجه خمسة تبعا للناظم والافأوجه الوقف سبعة بزيادة الحذف والبدل وقد جمعها بعضهم فى بيت نصه :

نقل وحذف واسكان ويتبعها الت * ضعيف والروم والاشمام والبدل

(وغيرها التأنيث من محرك) (قول المكودى والاصل التسكين الخ) إنما كان الاصل فى الوقف السكون لمناسبته للوقف إذ الوقف قطع النطق والسكون قطع الحركة فتناسبا وقيل لاعطاء الحرف الأخير مقابل ماأعطى الحرف الأول إذ الابتداء لايكون بساكن وقيل لأن سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة (وقوله فهو اخفاء الصوت بالحركة) أى يقف عليه بحركة غير تامة بل يختلسها اختلاسا ولايتمها (وقوله ويجوز فى الحركات الثلاث الخ) لكن فى الفتحة لابد فيها من رياضة لتناول اللسان لها بسرعة وهذا مذهب الجمهور وذهب الفراء وأكثر القراء السبعة إلى عدم الوقف على المفتوح بالروم لانه يشبه التثاؤب وهو انفتاح الفم عند الكسل والملل ثم الأولى للناظم أن يقول وغير تا التأنيث الخ لان الكلام فيما هو بصدد الوقف لافى الموقوف عليه بالفعل والتاء انما تصير هاء فى الوقف بالفعل (واشمم الضمة) (قول المكودى حالة سكون الخ) أى بعد سكون الحرف لانه نص غير واحد على أن الاشمام انما يكون بعد السكون ومعنى الاشارة بالشفتين أن تسكن الحرف الأخير أولا ثم تضم شفتيك وتترك بينهما بعض الانفراج ليخرج من تلك الفرجة النفس يراهما المخاطب مضمومتين فيعلم الذى يراك أنك أردت بضمها الحركة فالاشمام لايدركه الاعمى لانه لايسمع وانما يرى ولذا قال ابن برى فى الدرر اللوامع :

وصفة الاشمام اطباق الشفه * بعد السكون والضرير لايره

(وقوله ولايجوز فى الفتحة الخ) لان فى الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم ولابد من التأويل فى عبارة المصنف بأن نقول أو اشمم الحرف الضمة (أوقف مضعفا) (قول المكودى وهذه الشروط كلها مفهومة الخ) المراد بالفهم هنا الأخذ والا فالشروط مصرح بها وجملة الشروط خمسة أن لايكون الحرف الاخير همزة ولا ألفا ولا واوا ولا ياء ولا ساكنا ماقبله والا فلا يوقف بالتضعيف على شىء من ذلك وجعلها ثلاثة باعتبار أن أوعليلا شرط واحد والمآل

ومحركا مفعول بقفا ثم أشار الى الخامس بقوله :

(...وحركات انقلا * لساكن تحريكه لن يحظلا)

يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ماقبله وذكر له فى هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون ساكنا وهو قوله لساكن واحترز به من المتحرك فلا ينقل اليه والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة وشمل الالف لتعذر حركته نحو دار والواو والياء لثقل الحركة فيهما نحو قنديل وعصفور والضعف نحو الجدلأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الصرف وبقى عليه شرط ثالث خلافى نبه عليه بقوله :

(ونقل فتح من سوى المهموز لا * يراه بصرى و كوف نقلا)

يعنى ان البصريين منعوا نقل الفتحة اذا كان المنقول منه غير همزة فلا يقال فى نحو رأيت الحصن رأيت الحصن لان المفتوح إذا كان منونا لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون واجاز الكوفيون ذلك وفهم من قوله سوى المهموز أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل الهمزة نحو رأيت الخبء والردء والبطء بنقل الفتحة فى جميع ذلك ثم قال : (والنقل ان يعدم نظير ممتنع) يعنى ان نقل الحركة للساكن إذا أدى نقلها الى عدم النظير ممتنع فلا يجوز النقل فى نحو هذا بشر فتقول هذا بشر لما يؤدى اليه من بناء فعل فى الاسماء وهو غير موجود ولا فى انتفعت بسر انتفعت بسر لما يؤدى اليه من بناء فعل فى الاسماء وهو خاص بالافعال فان كان الحرف المنقول منه همزة جاز واليه أشار بقوله :

(وذاك فى المهموز ليس يمتنع) الاشارة بذاك للنقل الذى يؤدى الى عدم النظير يعنى ان ذلك فى المهموز غير ممتنع لثقل الهمزة فتقول فى نحو هذا ردء هذا ردء ومررت بالكفء وحركات مفعول بانقلا وألف انقلا بدل من النون الخفيفة ولساكن متعلق بانقلا وتحريكه مبتدأ ولن يحظلا أى يمنع خبر المبتدأ ونقل فتح مبتدأ ومن سوى متعلق بنقل ولا يراه بصرى جملة فى موضع خبر المبتدأ وكوف مبتدأ ونقلا فى موضع الخبر والنقل مبتدأ وخبره ممتنع وان يعدم نظير شرط محذوف الجواب وذاك اشارة الى النقل وهو مبتدأ وليس يمتنع خبره وفى المهموز متعلق بيمتنع ثم قال : (فى الوقف تا تأنيث الاسم ها جعل * ان لم يكن بساكن صح وصل)

يعنى ان تاء التأنيث اللاحقة للاسماء فى تجعل الوقف هاء واحترز بتاء التأنيث من التاء التى ليست للتأنيث نحو فرات واحترز بتاء تأنيث الاسم من تاء التأنيث الساكنة اللاحقة للافعال نحو قامت واحترز بقوله ان لم يكن الخ من نحو أخت وبنت

واحد ومثال المحترزات على الترتيب خطا ويخشى ويدعو ويرمى وزيد وانما منع من الوقف بالتضعيف فى ذلك لان الهمز لا يدغم ولا يدغم فيه ولأن حرف العلة ثقيل ولان فى الوقف على نحو زيد اجتماع ثلاث سواكن الحرف الذى قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه وليس من الشروط أن يكون الحرف الموقوف عليه محركا لانه هو الموضوع خلاف مافى التصريح الخ ولذا قال المكودى أولا يعنى أنه يجوز الوقف على المتحرك الخ وجعله الموضوع (وقوله ومحركا مفعول بقفا) فى كلام المصنف عيب من عيوب القوافى وهو التضمين الذى هو توقف آخر البيت الاول على الثانى أو أوله وما هنا كذلك لان قفا متوقف على محركا (وحركات انقلا) أطلق الناظم فى الحركة فظاهره لافرق بين حركة الاعراب والبناء والحق التخصيص بحركة الاعراب دون حركة البناء كحركة قبل وبعد ولم يمثل المكودى للوقف بالنقل ومثاله الصبر فى قراءة أبى عمرو وتواصوا بالصبر بكسر الباء المنقولة من الراء (قول المكودى وذكر له فى هذا البيت شرطين) يعنى وسيذكر فى البيتين بعد شرطين آخرين فتكون الشروط أربعة وجعلها الموضح خمسة باعتبار ان قول الناظم تحريكه لن يحظلا صادق بشرطين أن لا يكون قابلا للتحريك أو يقبل التحريك ولكن الحركة ثقيلة عليه وجعلها المكودى شرطا واحداً شاملا لصورتين والمآل واحد (وقوله فلا ينقل اليه الخ) مثاله درهم لان المتحرك لا يقبل حركة أخرى (قوله والآخر أن يكون الخ) فى بعض النسخ والآخر أن يكون الساكن مما يقبل الحركة واحترز به مما لا يقبل الحركة وشمل الالف الخ فيكون رجوع وشمل الخ للمفهوم وهو الذى لا يقبل الحركة ظاهراً وفى بعض النسخ بحذف واحترز الخ واتصال وشمل بما يقبل الحركة فتوهم هذه النسخة رجوع وشمل للمنطوق مع أنه إنما يرجع للمفهوم قطعا (وقوله وبقى عليه شرط ثالث الخ) الاولى أن يقول وأشار الى شرط ثالث خلافى لأنه بقى شرط رابع سيشير اليه والتعبير بالبقاء يقتضى انه لم يبق شىء آخر يذكر بعد (ونقل فتح من سوى المهموز) (قول المكودى لان المفتوح الخ) الاولى فى التعليل ان الضمة والكسرة قويتان فحافظ أهل اللغة عليهما بنقلهما والفتحة ضعيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردى وإلا فيقال على تعليله إن الموضوع مختلف (وقوله نحو رأيت الخبء الخ) بالخاء المعجمة والباء الموحدة ماخبىء وستر فى غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة والبطأ يضا طير من طيور الماء الواحد بطة مثل تمر وتمرة (والنقل ان يعدم نظير) (قول المكودى وهو خاص بالافعال) يعنى وهو قليل فى الاسماء والى المهمل والقليل أشار فى الالفية بقوله: وفعل اهمل والعكس يقل (وذاك) (قول المكودى هذا ردء الخ) الردء الصاحب والكفء المثل (ان لم يكن بساكن صح وصل) منطوقه صادق بصورتين الاولى أن يكون ماقبل التاء محركا نحو رحمة وقصعة وفاطمة وحمزة لافرق بين كون المدلول مذكرا أو مؤنثا ثانيهما

وفهم منه ان الساكن اذا كان غير صحيح والتاء للتأنيث انه يوقف عليها بالهاء نحو قناه وحصاه ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو هندات فاخرجها بقوله :

(وقل ذا فى جمع تصحيح وما * ضاهى)

أى قل جعل التاء هاء أى فى الوقف فى جمع المؤنث السالم كهندات وماضاهاه كاولات وهيهات والأعرف فى ذلك الوقف بالتاء ومن الوقف بالهاء قول بعضهم دفن البناه من المكرماه وقوله : (وغير ذين بالعكس انتمى) يعنى ان غير جمع المونث السالم وماضاهاه بالعكس من جمع المؤنث السالم ومضاهيه فالوقف بالهاء هو الكثير نحو فاطمه وطلحه والوقف بالتاء قليل ومنه قولهم ياأهل سورة البقرت فقال مجيبا ماأحفظ منها ولا آيت وتاء تأنيث الاسم مبتدأ وخبره جعل وفى جعل ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول أول بجعل وها مفعول ثان وان لم يكن شرط وفى يكن ضمير هو اسمها عائد على تا وخبر يكن وصل وبساكن متعلق بوصل وصح فى موضع النعت لساكن ثم ان من عوارض الوقف زيادة هاء السكت على آخر الموقوف عليه وأكثر ماتزاد بعد الفعل المحذوف الآخر جزما كلم يعطه ووقفا كأعطه وبعد ما الاستفهامية المجرورة كقوله فى على م قمات علامه وقد تزاد فى غيرها كما سيأتى فاما لحاقها بعد الحرف المحذوف الاخير فقد اشار اليه بقوله :

(وقف بها السكت على الفعل المعل)

أن يكون ماقبل التاء ساكنا معتلا ولايكون الا ألفا نحو صلاة وفتاة وحصاة وهذا الاخير سيأتى عند المكودى وقلبت هاء فيما إذا كان ماقبلها محركا فرقا بين الوقف عليها والوقف على التاء الاصلية نحو بنت ووقت وقلبت هاء فيما اذا كان قبلها الف لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديراً بدليل أن المتحرك يقلب ألفا فى بعض المواضع كقام أصله قوم (قول المكودى وفهم منه ان الساكن الخ) قد علمت أن هذه هى الثانية من صورتى المنطوق ففى كلامه تخليط وأما الاولى فلم يذكرها هنا بل ذكرها عند قوله وغير ذين بالعكس انتمى وما كان ينبغى له هذا بل كان ينبغى له أن يشرح منطوق النظم بصورتين ثم يتعرض للمفاهيم (وقوله ودخل فى ذلك الخ) أى فى قول المصنف الاسم مع مابعده وأشار المكودى بهذا إلى أنه أطلق الاسم على مايشمل المفرد وجمع المؤنث السالم وماضاهاه ويكون قوله بعد وقل ذا فى جمع تصحيح الخ تفصيلا له (قول كذى كأولات وهيهات الخ) قدمر فى صدر الكتاب ان أولات اسم جمع لامفرد له من لفظه وانما له مفرد من معناه وهو ذات وأما هيهات فهو بكسر التاء جمع هيهات بفتحها وأصل هيهات المفرد هيهية أو هيهوة تحركت الياء أو الواو وفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار هيهات فان جمعته حذفت الالف والتاء من المفرد وقلت هيهات بكسر التاء ولم يسلم فيه بناء المفرد فرقا بين جمع المعرب والمبنى فيكون حينئذ أشبه جمع المؤنث فى الصيغة والجمع بالالف والتاء وخالفه فى عدم سلامة الواحد كذا ذكروا قال بعض المحققين الحق أن هيهات مسمى به منقول من اسم الفعل فيكون أشبه الجمع فى الصيغة وفى كون آخره تاء ولا يحتاج للتكلف الذى ذكرنا أولا المنقول عن مجبر وغيره (وقوله قول بعضهم الخ) مثاله قول الازهرى حكاه قرطب عن بعض طيء الخ وكلاهما يوهم انه ليس بحديث مع انه رواه الطبرانى فى الاوسط والكبير عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم لما اخبر بموت ابنته رقية قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات وأجيب بان الذى فى الرواية الوقف بالتاء والمروى عن بعض العرب الوقف بالهاء فلامنافاة ومعناه دفن البنات من اكرامهن وقيل من اكرام آبائهن لما يعرض لهن ولآبائهن من المصائب وماأحسن قول بعضهم كانت له بنت فتمنى موتها : أحب بنيتى وأود أنى * دفنت بنيتى فى قعر لحد

وماهذاك عن بغض ولكن * مخافة أن تذوق الذل بعدى

فربما تزوجها لئيم * فيشتم والدى ويسب جدى

وربما يطلقها سريعا * فترجع بيتها وتذوق فقدى

وربما يموت الزوج عنها * فتبكى بعده ولتبك بعدى

دعوت الله أن تكسى بلحد * ولو كانت أعز الخلق عندى

فسمع هذا القائل جاره وكان له عشر بنات فاجاب بقوله : فهذا هم واحدة تراه * فكيف بهن عشر هن عندى

(وغير ذين بالعكس انتمى) (قول كذى ومنه قولهم ياأهل سورة البقرة الخ) قائل هذا ثابت بن قيس الانصارى لما كان يقاتل مع المسلمين مسيلمة الكذاب وحزبه واختلط المسلمون بالعدو وخاف فرار المسلمين فاراد أن يجمع اليه من كان يجاهد فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم لانهم يصبرون على ملاقاة العدو أكثر من غيرهم لقوة ايمانهم ﴿فان قلت﴾ المؤمنون كلهم من آل سورة البقرة والقرآن فلم خص الصحابة ﴿قلت﴾ أجيب بان الصحابة هم آل القرآن حقيقة لحضورهم نزوله ومعاينتهم نطق المصطفى صلى الله عليه وسلم به والمجيب لثابت رجل من طيء (وقوله فى التوطئة ووقفا) المراد بالوقف فى كلامه البناء (وقف بها السكت على الفعل المعل) سميت هذه

(بحذف آخر كأعط من سأل) يعنى ان هاء السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل والمحذوف الآخر المضارع المجزوم نحو لم يعطه ولم يعه والأمر من المعتل اللام نحو اعطه وقه إلا أن لحاقها فى نحو لم يعه وقه مما بقى من الفعل فيه حرف واحد وحرفان أحدهما حرف المضارعة واجب والى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما فى سوى ما كع أو * كيع مجزوما فراع ما رعوا)

يعنى أنه انما يجب لحاق هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما وفهم منه أن لحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو أعط ولم يعط جائز لا لازم فتقول فى لم يعط وأعط لم يعط وأعط بالسكون ولم يعطه وأعطه بلحاق الهاء وفى نحو قه ولم يقه بلحاق الهاء خاصة وبها متعلق بقف وقصرها ضرورة وعلى الفعل متعلق بقف أيضا والمعل نعت للفعل وبحرف متعلق بالمعل وحتما خبر ليس وفى ليس ضمير هو اسمها عائد على لحاق الهاء وفى سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها كع ومجزوما حال من كيع والواو فى رعوا عائد على العرب ثم انتقل إلى لحاقها بعد ما الاستفهامية فقال :

(وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها وأولها الها ان تقف)

يعنى ان ما الاستفهامية إذا جرت حذف ألفها فى الوقف ولحقتها هاء السكت واحترز بقوله ما فى الاستفهام من الموصولة والشرطية والمصدرية فلا يحذف ألف شىء من ذلك فى الوقف ولا تلحقها هاء السكت وفهم من قوله ان جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله ان جرت المجرورة بحرف الجر نحو عمه وله والمجرورة بالاضافة نحو اقتضاء مه الا أن المجرورة بالاضافة يلزمها الحذف ولحاق الهاء والى ذلك أشار بقوله : (وليس حتما فى سوى ما انخفضا * باسم كقولك اقتضاء م اقتضى)

يعنى ان المجرورة بغير الاضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتما ففهم منه ان لحاقها جائز فى المجرورة بحرف وفهم منه أيضا أنه لازم فى المجرورة بالاضافة ثم مثل ذلك بقوله اقتضاء م اقتضى هذا مثال المجرورة بالاضافة فاقتضاء مضاف لم فاذا وقفت عليها قلت فى اقتضاء م اقتضى زيد اقتضاء مه وما مبتدأ وان حرف شرط وحذف ألفها جواب الشرط وجملة الشرط والجواب خبر المبتدأ والظاهر أن فى قوله الاستفهام

الهاء هاء السكت لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل الى بقاء سكون الحرف الأول (كأعط من سأل) فى الكلام حذف به يستقيم الكلام والأصل كالوقف على أعط من قولك أعط من سأل تقول من سألك أعطه والا فأعط فى مثاله فى اللفظ فى الوصل لا فى الوقف ومفعول أعط الثانى محذوف والتقدير أعط من سأل سؤله وهذا والله أعلم خطاب لكتابه بأن الطالب إذا وصل لهذا المحل وحصل ما مر فقد نال سؤله ومرغوبه ويحتمل أن يكون دعاء من المصنف بوصول مرام الانسان من كتابه (وليس حتما فى سوى ما كع أو * كيع مجزوما) اعترض ابن هشام وغيره كلام المصنف بأن الصواب الاقتصار على قوله كع وهو الأمر الباقى على حرف واحد لأنه هو الذى تجب فيه هاء السكت وأما المضارع الذى على حرفين أحدهما حرف المضارعة كلم يع فلا يتعين فيه الاتيان بهاء السكت بل يجوز وجهان وقد أجمع القراء على الوقف على ولم أك ومن تق بترك الهاء إذا أرادوا الوقف وانما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر الباقى على حرف واحد لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكن الحرف أو الوقف على المتحرك ان حرك وفى المضارع لو سكن لبقى على حرفين (وما فى الاستفهام ان جرت حذف * ألفها) (قول المكودى حذف ألفها فى الوقف) ظاهره ان ألفها انما تحذف فى الوقف وليس كذلك بل ألفها تحذف إذا جرت وصلا أو وقفا والذى يتوقف على الوقف هو لحاق هاء السكت حفظا للفتحة الدالة على الألف وعبارة الناظم ناطقة بالمراد وفى بعض نسخ المكودى المصححة باسقاط الوقف وهى الصواب (وقوله من الموصولة والشرطية الخ) مثال الموصولة مررت بما مررت به ومثال الشرطية بما تفرح أفرح ومثال المصدرية عجبت مما تضرب أى من ضربك وانما وجب حذف ألف الاستفهامية للفرق بينها وبين الموصولة وما بعدها وخصت بالحذف لتطرف ألفها لفظا وتقديرا بخلاف باقيها (وقوله ان المرفوعة والمنصوبة الخ) مثال المرفوعة ما عندك ومثال المنصوبة : ويسئلونك ماذا ينفقون . فما مفعول ثان ليسئلون على أن ذا ليست مركبة معما (ليس حتما فى سوى ما انخفضا * باسم) والفرق بين المجرورة بالاضافة مع المجرورة بالحرف حتى تعين فى الأول لحاق هاء السكت دون الثانى أن حرف الجر متصل بما فهو معها كالجزء فاذا حذف الألف بقى أكثر من حرف وأما المضاف فهو يدل على معنى فهو منفصل عن المضاف اليه فلو كانت ما الاستفهامية مضافا اليها وحذف ألفها بقيت على حرف واحد فوجبت الهاء والأكثر على اتصال الهاء بالمجرور بالحرف وانظره مع كون أكثر القراء وقفوا على عم بغير هاء (كقولك اقتضاء م اقتضى) هذا مثال للمفهوم كأنه قال فان كان مخفوضا باسم فيتحتم فيه هاء السكت كقولك الخ قيل وأصل التركيب اقتضى اقتضاء م أى أخذ دينه من مدينه أخذا أى شىء صفته يعنى هل أخذه أخذ يسر أو عسر أو تعجيل أو مطل ثم قدمه مع المضاف لأن ما الاستفهامية لها الصدارة فعلى هذا يكون الكلام أولا وآخرا من شخص واحد سائلا بذلك

متعلق بمحذوف تقديره أعني والهاء في وأولها مفعول أول بأول والهاء مفعول ثان وان تقف شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وحتما خبر ليس وفي ليس ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء وفي سوى متعلق بحتما وما موصولة وصلتها انخفض وباسم متعلق بانخفض ثم انتقل الى لحاقها في غير الفعل المعل الآخر وما الاستفهامية فقال :

(ووصلها بغير تحريك بنا * أديم شذ في المدام استحسنا)

يعني ان وصل هاء السكت بغير الحركة التي للبناء المدام شاذ ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الاعراب البتة فمثال حركة البناء الدائم الذي يستحسن لحاق الهاء معه حركة الواو والياء نحو هو وهي فيجوز هوه وهيه وقد قرىء بهما ومثال حركة البناء غير الدائمة اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والاعراب وقد شذ لحاقها في عل في قول الراجز :

يا رب يوم لي لا أظلله * أرمض من تحت وأضحى من عله

ووصلها مبتدأ والهاء عائدة على هاء السكت وبغير متعلق بوصل وأديم في موضع الصفة لبنا وشذ خبر المبتدأ والمدام اسم مفعول من أدامه يديمه فهو مدام وهو متعلق باستحسن ثم قال :

لكن يلزم عليه حيث قدمت م لمدارتها أن يكون ذلك وصلا لا وقفا فكيف يؤتى بهاء السكت التي الكلام فيها ويكون خروجا عن الموضوع ﴿ قلت ﴾ والذي يظهر أن قوله اقتضى يعني زيد مثلا إخبار من شخص بقبض زيد دينه فيسأل سامع عن كيفية الاقتضاء فيقول اقتضاء مه هل برفق أو بصعوبة فتكون ما في محلها ويوافق الموضوع ويكون العامل في اقتضاء محذوفا (قول المكودي تقديره أعني الخ) الأولى أنه متعلق بمحذوف صفة ما في تقديره وما الواقعة في الاستفهام (ووصلها بغير تحريك بنا) يوجد قبل هذا البيت في بعض نسخ المكودي بيت آخر نصه :

(ووصل ذي الهاء أجز بكل ما * حرك تحريك بناء لزما)

ويوجد أيضا عقبه شرح حاله ذكر في هذا البيت ان هاء السكت انما توصل بحركة بناء لازم لا كبناء المفرد العلم فلا تتصل به وانما تتصل به على وجه الشذوذ واليه أشار بقوله ووصلها الخ لكن قول الناظم ووصلها البيت يغني عن البيت وشرحه الموجودين في بعض النسخ * ثم اعلم أن كلام الناظم باعتبار ظاهره يحتمل صورا ثلاثا لأن النفي الذي هو غير اما أن يكون متسلطا على القيد الأول الذي هو التحريك فيكون التقدير ووصلها بغير المحرك شاذ فيقتضي أنها توصل بالساكن نحو اضرب شذوذا مع انها لا توصل به قطعا واما أن يكون النفي متسلطا على قيد البناء فقط فكأنه قال ووصلها بمحرك غير مبني شاذ فيقتضي ان هاء السكت توصل على وجه الشذوذ بالمعرب نحو جاء زيده مع أنه لا توصل به البتة كما في المكودي واما أن يكون النفي متسلطا على أديم القيد الأخير فقط فيصير التقدير حينئذ ووصلها بمحرك بحركة بناء غير دائم شاذ وهذا هو المراد والصورتان قبله باطلتان فيكون المصنف أشار بذلك إلى علة في البيت الذي عند المكودي ويكون ذلك منطوقه والبيت شاهد له ويكون مفهومه ان وصل ها السكت لمحرك بحركة بناء دائم غير شاذ وهل هو مستحسن أم لا يبقى ما هو أعم فصرح بذلك في قوله في المدام استحسنا فليس هو تكرارا مع مفهوم ما قبله وفيه نكتة أخرى وهي ترجيح أن المصنف وان احتمل صورا ثلاثا كما علمت لكن مراده الصورة الأخيرة فقط بدليل في المدام استحسنا وأما المكودي فتبع بتقديره ظاهر عبارة الناظم وما كان ينبغي له ذلك (قول المكودي اسم لا والمنادى الخ) مثال اسم لا لا رجل في الدار ومثال المنادى يا زيد ومثال نحوهما من قبل ومن بعد فبناء الجميع عارض (وقوله وقد شذ لحاقها الخ) قد علمت ان هذا هو المنطوق والبيت من الرجز وقائله أبو مروان ويا إما للتنبيه ولذلك دخلت على الحرف الذي هو رب ويحتمل أن تكون للنداء والمنادى محذوف أي يا قومي ويوم مجرور برب ولي متعلق بمحذوف صفة يوم واللام بمعنى على وجملة لا أظلله صفة ثانية ليوم وأظلل مضارع مبني للمفعول ونائبه ضمير المتكلم والهاء مفعوله والأصل لا أظلل فيه فحذف في واتصل الضمير بالفعل فهو من باب الحذف والايصال وأرمض بضم الهمزة وفتح الميم فهو للمفعول من رمضت قدماه إذا احترقت من شدة الرمضاء وهي الأرض التي تقع عليها حرارة الشمس ومن تحت بضم التاء أصله من تحتي فلما قطع بنيت على الضم وأضحى بضم الهمزة مبني للمفعول من ضحيت الشمس بكسر الحاء إذا برزت في وقت الضحى وعله ظرف بضم اللام وسكون الهاء بمعنى فوق والشاهد فيه حيث ألحقه هاء السكت شذوذا لأنه غير دائم البناء ﴿ ولا يقال ﴾ ان الهاء ضمير ﴿ لأنا نقول ﴾ لو كانت ضميرا لوجب اعرابه بكسر اللام مجرورا بمن لأنه من أخوات قبل وبعد على ما للناظم سابقا وقيل الأصل من علو بالواو فقلبت هاء ومعنى البيت يا قومي رب يوم كائن علي لا يصيبني ظل من حر الشمس فيه ويصيبني حر الرمضاء من تحتي وحر شمس الضحى

(وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف نثرا وفشا منتظما)

يعنى انه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه وذلك فى النثر قليل وفهم ذلك من قوله وربما ومنه قوله تعالى فى قراءة غير حمزة والكسائى : لم يتسنه . وانظر وقراءة قالون ومحياى ومماتى وفى الشعر فاش وقد صرح بذلك فى قوله : وفشا منتظما . ومنه قوله :

أتوا نارى فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

وقوله : ضخم يحب الخلق الأضخما . وهو فى الشعر كثير ولفظ الوصل مفعول لم يسم فاعله بأعطى وما مفعول ثان وهى موصولة وصلتها للوقف ونثرا منصوب على اسقاط الخافض والتقدير فى نثر وفشا معطوف على أعطى ومنتظما حال من الضمير المستتر فى فشا .

﴿ الإمالة ﴾

الإمالة على قسمين إمالة الألف وإمالة الفتحة فإمالة الألف هى أن تنحو بالألف نحو الياء والفتحة نحو الكسرة وذكر لها الناظم ستة أسباب الأول انقلابها عن الياء الثانى مآلها الى الياء الثالث كونها بدلا من عين ما يقال فيه قلت الرابع ياقبلها أو بعدها الخامس كسرة قبلها أو بعدها السادس التناسب وقد أشار الى الأول بقوله : (الألف المبدل من يا فى طرف * أمل) يعنى ان الألف المبدلة من الياء فى الطرف تمال وشمل آخر الفعل كرمى وآخر الاسم كرمى وفهم منه ان الألف اذا كانت وسطا لا تمال وان كانت مبدلة من ياء الا بشرط يأتى والألف مفعول بأمل والمبدل نعت للالف ومن يا متعلق بالمبدل وفى طرف فى موضع النعت ليا ثم أشار الى الثانى بقوله :

(كذا الواقع منه اليا خلف * دون مزيد أو شذوذ)

يعنى ان الألف تمال اذا كانت صائرة الى الياء دون شذوذ ولا زيادة وذلك نحو حبلى ومعزى فان الألف فيهما غير مبدلة من ياء لكنها تصير الى الياء فى التثنية والجمع بالألف والتاء فتقول حبليان وحبليات ومعزيان ومعزيات

من فوق فالعذاب تحته وفوقه (وربما أعطى لفظ الوصل ما * للوقف) من اسكان مجرد أومع الروم أو الاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (قول المكودى فى قراءة غير الخ) أما زاد وانظر فى هذه الآية ومماتى فى التى بعدها اشارة للوصل وأما حمزة والكسائى فيقرآن وصلا بحذف الهاء على القياس وفى الوقف يقفان بالهاء كغيرهما من باقى القراء كما هو القياس ثم ان الاستشهاد بهذه الآية مبنى على أن يتسنه من السنة واحدة السنين وان لامها واو والأصل يتسنو فقلبت الواو ألفا لتحركها مع فتح ما قبلها ثم حذفت الألف للجازم ولحقت هاء السكت وصلا وأما ان قلنا ان لام الكلمة هاء فهاء يتسنه أصلية لأنها لام الفعل فهو بالسكون على الهاء (وقوله وقراءة قالون الخ) لا خصوصية لقالون بل ورش كذلك (وقوله ومنه قوله أتوا نارى الخ) تقدم هذا البيت فى الحكاية عند قوله ونادر منون فى نظم عرف والشاهد هنا فى منون فانه جمعه وصلا مع قول الناظم وان تصل فلفظ من لا يختلف لانه أجرى الوصل مجرى الوقف ﴿فان قلت﴾ الوصل هنا ليس كالوقف لان نون منون الاخيرة فى الوقف تسكن وهنا مفتوحة فلا إجراء ﴿قلت﴾ أجيب بان الفتح هنا ضرورة (وقوله ضخم الخ) شطر بيت من الرجز والشاهد فى الأضخما بتضعيف الميم مع وصلها بحرف الاطلاق والأصل الاضخم بتخفيف الميم لكن قدر الشاعر الوقف عليها أولا فشددها ثم ظهر له الوقف على حرف الاطلاق الذى هو الألف فوصلها به ووقف عليه وأبقى تضعيف الميم فى الوصل على حاله اجراء للوصل مجرى الوقف والله أعلم .

﴿ الإمالة ﴾

مناسبة ذكرها عقب الوقف كونها تحدث فى الكلمة تغييرا كالوقف فى بعض أحواله وقدم الوقف عليها لان معرفة أحكامه آكد منها وعكس فى التسهيل والكافية ولا وجه له والإمالة فى اللغة مصدر أملت الشىء أميله إمالة اذا عدلت به عن الوجه الذى هو عليه وفى الاصطلاح قال المكودى الامالة على قسمين إمالة الألف الخ هذه العبارة فيها إيهام لاقتضائها أن الألف تمال وحدها دون الفتحة وذلك غير ممكن وان كان يلزم من إمالة الألف إمالة الفتحة قبلها والأولى لدفع الايهام ان يقول الامالة على قسمين إمالة الألف مع الفتحة نحو رمى وإمالة الفتحة وحدها اذا لم يكن بعدها ألف نحو يسحر (وقوله ذكر لها الناظم ستة أسباب الخ) جعلها المكودى ستة بناء على ان قول الناظم :

كذاك ما يليه كسر أويلى * تالى كسر ... سبب واحد والحق انهما سببان لان الكسرة اما قبله أو بعده وبقى عليه سبب واحد وهو كون الياء بعدها وجعلها المكودى مع كون الياء قبلها سببا واحدا والحق انهما سببان فتكون الأسباب ثمانية الباقى على الناظم منها واحد وبهذا يوافق ما فى الموضح وهذه الأسباب ليست موجبة للامالة وانما هى مجوزة لها فكل ممال يجوز فتحه (وقوله أو بعدها) زائد على الناظم كما علمت ويأتى للمكودى (الألف المبدل من يا) (قول المكودى وان كانت مبدلة الخ) نحو ناب اسم للمسن فان أصله نيب بدليل أنياب فلا عال لعدم تطرف الألف والشرط الذى ذكره هو قول الناظم بعد وهكذا بدل عين الفعل الخ

(كذا الواقع منه اليا خلف) (قول المكودى حبلى ومعزى الخ) كل منهما ألفه للتأنيث والمعزى بكسر الميم والمعز والمعيز بفتحهما خلاف

واحترز بالشذوذ من قلب الألف ياء فى لغة هذيل اذا أضيف الى ياء المتكلم نحو عصى فى عصاى واحترز بالمزيد من رجوع الألف الى الياء بسبب زيادة كقولهم فى تصغير قفا قفى وفى جمعه قفى والواقع مبتدأ وخبره كذا ومنه متعلق بالواقع وأل موصولة واليا فاعل بالواقع والضمير فى منه عائد على أل وخاف حال من اليا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ودون متعلق بخلف أو بالواقع ثم قال : (ولما * تليه هاء التأنيث ما الها عدما) يعنى أن ما آخره تاء التأنيث مما فى آخره ألف يستحق الامالة تمال كما تمال المجرد من التاء نحو مرماة وفتاة لان التاء فى حكم الانفصال فهى غير معتد بها وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عدما والها مفعول بعدما وخبر المبتدأ لما وما موصولة وصلتها تليه وها التأنيث فاعل بتليه والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير حكم ما عدم التاء من الامالة ثابت لما تليه هاء التأنيث ثم أشار الى السبب الثالث فقال :

(وهكذا بدل عين الفعل ان * يؤل الى فلت كماضى خف ودن)

يعنى ان الألف تمال أيضا اذا كانت بدلا من عين فعل تكسر فاؤه اذا أسند الى تاء الضمير فشمل ما عينه واو مكسورة نحو خاف أصله خوف بكسر الواو لانه من الخوف وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو دان فانه من الدين وما عينه ياء مكسورة نحو هاب فانه من الهيبة وأصله هيب فتمال الألف من ذلك كله لانه يؤول اذا أسند الى التاء الى فلت فيقال خفت ودنت وهبت واحترز به مما لا يؤول الى فلت لكسر بل الى فلت بالضم نحو قال وطال لانك تقول فيهما قلت وطلت وبدل مبتدأ وخبره كذا وان يؤول شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم أشار الى السبب الرابع فقال : (كذاك تالى الياء) أى تمال أيضا الألف التى تلى الياء وذلك نحو سيال وأوهم كلامه ان ذلك فيما اتصل بالياء كالمثال المتقدم بل تجوز الامالة وان فصل بين الياء والألف فاصل وعلى ذلك نبه بقوله :

(والفصل اغتفر * بحرف او مع ها كجيبها أدر) يعنى انه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف واحد وذلك نحو شيبان أو بحرفين أحدهما هاء نحو أدر جيبها وانما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلة الفصل واغتفر بحرف مع الهاء لخفاء الهاء وفهم منه ان الفصل

الضأن من الغنم والماعز واحد المعز للذكر والأنثى (وقوله واحترز بالشذوذ الخ) كان ينبغى للمكودى أن يؤخر هذا المحترز عن الذى بعده ليوافق عبارة الناظم (وقوله من قلب الألف ياء الخ) يعنى وهى أصلها الواو فترجع الألف الى أصلها وهى الواو وتقلب ياء لاجل الادغام (وقوله فى لغة هذيل) قدمر ذلك فى المضاف الى ياء المتكلم فى قوله: وعن هذيل انقلابها ياء حسن. فعصاى تقول على لغتهم اذا أضفته الى ياء المتكلم عصى وأصله عصوى بسكون الواو ولام الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم وكونه احترز بالشذوذ عن لغة هذيل مثله فى الشارح والمرادى والموضح قال ابن غازى وفيه نظر لأن هذه اللغة شهيرة فكيف يمكن اطلاق الشاذ عليها والظاهر انه أشار الى رضى وانه ثنى على رضيان لكنه لا يمال لكون تثنيته بالياء شاذة والقياس رضوان بالواو (قوله فى تصغير قفى) قفى بضم القاف وتشديد الياء وأصله قفيو بسكون الياء ياء التصغير والواو لام الكلمة فتقول اجتمعت الواو والياء الى آخر ما مر وما للمكودى أصل قفى الجمع قفوو بواوين واو الجمع ولام الكلمة فكرهوا اجتماع واوين فقلبوا الثانية ياء فصار قفوى الى آخر ما له ويفرق بين التصغير والجمع بفتح ما قبل الياء فى التصغير وكسر ما قبل الياء فى الجمع مناسبة للياء ﴿فان قلت﴾ لم أميل نحو حبلى ومنع نحو عصا مع أن ألف حبلى لا يرجع ياء الا مع لحاق علامة التثنية أو الجمع وألف عصا تقلب ياء اذا الحقتها علامة التصغير والعلامة فى التثنية والتصغير زائدة ﴿فالجواب﴾ ان علامة التثنية والجمع انما تلحق بعد انفصال الكلمة بخلاف علامة التصغير فكانت الأولى فى نية الانفصال والثانية متصلة (... ولما * تليه ها التأنيث ما الها عدما) حق الناظم أن يذكر هذا عقب قوله الألف المبدل الخ لانه من تتمته لا من تتمة قوله كذا الواقع كما قدمه الموضح تنكيتا عليه (وهكذا بدل عين الفعل) (قول المكودى فيقال خفت الخ) أصله خوف فلما أسند الى تاء الفاعل سكنت الفاء لام الكلمة ونقلت حركة الواو عين الكلمة الى فائها بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان حذفت الواو لذلك وهكذا يقال فيما عينه ياء مكسورة كهيب وأما ما كانت عينه ياء مفتوحة نحو دين فينقل من باب فعل المفتوح العين الى باب فعل المكسور العين فيكون كهيب فيفعل به ما مر وانما حول لاجل ان العين التى هى الياء اذا حذفت بقى كسر الفاء دليلا عليها (وقوله نحو قال وطال الخ) أشار بهذين المثالين الى أنه لا فرق بين أن يصير الى فلت بالضم تحويلا أو اصالة فالأول كقال أصله قول بفتح العين لكنه اذا أسند الى التاء نقل من باب فعل المفتوح الى فعل المضموم ويفعل به ما مر وانما نقل ليكون ضم فاء الكلمة دليلا على أن عينها واو محذوفة وأما طال فأصله طول بضم الواو فيفعل به ما مر وتذكر فى جميع ما مر قول اللامية : وانقل لفاء الثلاثى شكل عين اذا اعتلت وكان بتا الاضمار متصلا * أو نونه واذا فتحا يكون فمنه اعتض مجانس تلك العين منتقلا (كذاك تالى الياء) (قول المكودى نحو سيال) على وزن سحاب موضع بالحجاز وقال المرادى هو شجر له شوك (والفصل اغتفر) (قول المكودى وذلك نحو شيبان) اسم رجل ومن أمثلته

إذا كان بحرفين وليس ثانيهما هاء من الامالة ولم يذكر في هذا الناظم الياء سببا إذا كانت بعد الألف نحو بايع وهو في ذلك موافق لسيبويه وتالى الياء مبتدأ وخبره كذلك والفصل مبتدأ وخبره اغتفر وبحرف متعلق بالفصل أو مع ها معطوف على مقدر والتقدير بحرف واحد أو مع هاء وقصرها ضرورة ثم أشار الى السبب الخامس فقال :

(كذاك ما يليه كسر أو يلى * تالى كسر أو سكون قد ولى * كسرا وفصل الها كلا فصل يعد * فدرهماك من يمله لا يصد)

فذكر خمس صور الأولى أن يقع الكسر بعد الألف وشرطه ان يليها نحو مساجد الثانية أن يقع الكسر قبلها وفيه أربع صور أولها أن تكون منفصلة بحرف نحو عماد وثانيها أن تكون منفصلة بحرفين أولهما ساكن نحو شملال وثالثها أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء نحو يريد أن يضربها ورابعها أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما الهاء وقد مثل ذلك بقوله : فدرهماك من يمله لا يصد. فالألف في هذه المثل كلها تجوز إمالتها وانما اغتفر الفصل بالهاء في درهماك لخفائها فلم يعتد بها فصار كشملال وهذه الصور كلها مفهومة من النظم وفهم منه ان الفصل إذا كان في غير ما ذكر لم تجز الامالة وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها يليه وكسر فاعل بيليه والضمير العائد منه على الموصول الهاء من يليه وأو يلى معطوف على الصلة والضمير العائد منه على الموصول فاعل يلى وتالى كسر مفعول يلى وسكون معطوف على كسر وقد ولى كسرا جملة في موضع النعت لسكون وفصل الها مبتدأ وخبره يعد وكلا فصل متعلق بيعد وفدرهماك مبتدأ ومن اسم شرط في موضع رفع بالابتداء ويمله مجزوم به وهو في موضع خبر ولم يصد جواب الشرط وبقى من أسباب الامالة سبب سادس يأتى الكلام عليه ان شاء الله ثم انتقل الى موانع الامالة فقال :

(وحرف الاستعلا يكف مظهرا * من كسر أو يا وكذا تكف را)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء يكفان سبب الامالة وشمل حرف الاستعلاء سبعة أحرف يجمعها قوله قظ خص ضغط وعلى هذا فالحروف الكافة للامالة ثمانية الا أن هذه الحروف لا تمنع جميع أسباب الامالة بل تمنع الامالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة

يسار بتقديم الياء على السين وان كانت الامالة مع الياء الساكنة أقوى منها مع المتحركة ويسار اسم عبد لأياد ويذكر أن يسارا هذا تعرض لابنة سيده ليزنى بها فزجرته فأتى صاحبا له فاستشاره في أمرها فقال له وكان عاقلا ويلك يا يسار كل من لحم الحوار واشرب من لبن العشار وإياك وبنات الأحرار فقال كلا انها تبسمت في وجهى فعاودها فقالت له أدن منى لتشم طيبا فلما دنا منها قطعت أنفه بسكين وكانت دفعت لأمتين لها سكينتين وقالت لهما إذا قطعت أنفه فلتقطع كل واحدة منكما أذنه التى تليها ففعلتا ذلك فلما أتى صاحبه الذى استشاره قال والله لا أدرى أمقبل أنت أم مدبر لذهاب أنفه وأذنيه فقال له هبك لا ترى الأنف والأذنين أو ماترى وميض العينين فصار مثلا (وقوله وليس ثانيهما هاء الخ) هذه عبارة أولى من قوله أولا تبعا لظاهر عبارة المصنف أو بحرفين احداهما ها لأن العبارة الأولى توهم انه لا فرق بين كون الهاء أولا أو ثانيا وليس كذلك لكن مثال الناظم يرفع الإيهام ويقيد المصنف بأن لا يكون ما قبل الهاء ضمة والا فلا نحو هذا جيبها أو هذا بيتها ومعنى أدرجيها اقطعه وقدره والجيب القميص (قوله نحو بايع) بفتح الياء فلا تكون الامالة حينئذ الا للياء وأما بايع بكسر الياء فيكون مجوز الامالة شيئين الياء والكسرة وان كانت الياء أقوى (كذاك ما يليه كسر) (قول المكودى نحو شملال) بكسر الشين الناقة السريعة المشى (وقوله وقد مثل ذلك) أى الصورة الأخيرة (وقوله وهذه الصور كلها مفهومة الخ) لأن قوله وفصل الهاء الخ راجع لصورتين وهما قوله تالى كسر فقط أو تالى سكون تال لكسر وما قبل الألف فيهما مفتوح أبدا فيكون يضربها مثل عماد ودرهماك مثل شملال (وقوله يأتى الكلام عليه الخ) أى فى قوله وقد أمالوا لتناسب الخ (وحرف الاستعلا يكف مظهرا) (قول المكودى يجمعها قولك قظ الخ) الذى رمزلها بذلك هو ابن برى فى الدر رقظ بكسر القاف وسكون الظاء المعجمة المشالة أمر من قاظ يقيظ بمعنى أقم وفاعله ضمير المخاطب ومفعوله خص والخص بيت من قصب وضغط مضاف اليه ما قبله والضغط الضيق وفيه اشارة الى انه ينبغى للانسان أن لا يأخذ من دنياه الا قدر حاجته ولا يطلب منها الشىء الكثير فان كفاه بيت من قصب فلا يعدل عنه إلى أكثر منه وانما كف حرف الاستعلاء طلبا لمجانسة الصوت ولو قدم حرف الاستعلاء ثم أميل ما بعده لكان الانتقال من العلو للأسفل وان كان مؤخرا نحو فاضل لكان العكس وأما الراء فلكون اللسان يرتعد بها صارت كأنها مكررة فأشبهت الحروف المستعلى بها (وقوله إذا كان سببها كسرة ظاهرة الخ) هذا منطوق النظم ولم يأت له بمثال فمثال كف حرف الاستعلاء الكسر الظاهر فاقد ومثال كفه الياء الظاهرة ضياع بفتح الضاد مصدر ضاع يضيع ومثال كف الراء الكسر الظاهر راكب ومثال كفه الياء الظاهرة رياحين وبقى عليه مفهوم مظهرا وهو ان الكسر المقدر والياء المقدرة لا يكفها مستعل ولا راء مثال الكسر المقدر الذى لا يكفه مستعل خاف فان سبب امالته كون ألفه منقلبا عن واو مكسورة والكسر الآن مقدر ومثال الياء المقدرة التى لا يكفها مستعل بقى من البقاء فان سبب امالته كون الألف بدلا من

وكان بعد الألف حرف من أحرف الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلا أو مفصولا بحرف أو حرفين وكانت الراء مضمومة أو مفتوحة وحرف الاستعلاء مبتدأ وخبره يكف ومظهرا مفعول بيكف وهو عائد على حذف الموصول تقديره يكف سببا مظهرا ومن كسر متعلق بمظهرا ورا فاعل بتكف وكذا متعلق بتكف ثم ان المانع من الامالة يكون متأخرا عن الألف ومقدما عليه وقد أشار إلى الأول بقوله :

(ان كان ما يكف بعد متصل * أو بعد حرف أو بحرفين فصل)

فهذه ثلاث صور الأولى ان يكون متصلا بالألف نحو فاقد وفاضل الثانية أن يكون مفصولا بحرف نحو منافق وباسط الثالثة أن يكون مفصولا بحرفين نحو مواثيق ومواعيظ وما اسم كان وهى موصولة وصلتها يكف والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف وبعد فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الاضافة والتقدير بعده أى بعد الألف الممالة ومتصل خبر بعد خبر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وأو بعد حرف معطوف على بعد الأول وأو للتقسيم وبحرفين متعلق بفصل وفصل معطوف على ماقبله ثم أشار الى المانع إذا كان متقدما فقال :

(كذا إذا قدم مالم ينكسر * أو يسكن إثر الكسر كالمطواع مر)

يعنى ان حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعا الامالة بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة فمثال المكسور طلاب ومثال الساكن بعد كسرة رأيت المطواع وقد مثله بقوله كالمطواع مر وفهم منه ان ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الامالة نحو طالب وقادر وراكب وقائل وضبارم وكذا متعلق بمحذوف تقديره لاتمال وكذا والضمير فى قدم مستتر عائد على المانع وما ظرفية مصدرية وأو يسكن معطوف على ينكسر وإثر ظرف متعلق بيسكن والمطواع مفعول بمر يقال مار الطعام يمير ومار أهله إذا جلب لهم الطعام والمطواع بمعنى المطيع ثم ان الموانع من الامالة قد يعرض ما يمنعها والى ذلك أشار بقوله :

الياء والياء مقدرة ﴿ فان قيل ﴾ الذى يظهر من جهة النظر والعقل عكس ما قاله النحاة وهو أن حرف الاستعلاء والراء يكفان السبب المقدر لضعفه دون الظاهر لقوته ﴿ فالجواب عنه ﴾ بأن المقدر أقوى لأن سبب الامالة موجود فى نفس الحرف الممال وأما مع الكسرة أو الياء الظاهرتين فسبب امالة الألف إما قبلها أو بعدها لافى نفسه وما كان فى نفسه أقوى مما وجد قبله أو بعده (وقوله وكان بعد الألف حرف الخ) الأولى حذف هذا الكلام لأنه تكرار وقصور أما التكرار فسيقول الناظم ان كان ما يكف بعد متصل الخ وأما القصور فانه يقتضى ان حرف الاستعلاء انما يكف متأخرا وليس كذلك لقول الناظم بعد : كذا إذا قدم مالم ينكسر (وقوله تقديره يكف حرفا الخ) الحق فى التقدير يكف سببا (وقوله ومن كسر متعلق بمظهرا) مثله فى المعرب والأولى انه متعلق بمحذوف صفة لمظهرا تقديره مظهرا كائنا من كسر (ان كان ما يكف بعد متصل) ما فى كلام المصنف واقعة على المانع وقد علمت سابقا أن المانع أمران حرف الاستعلاء والراء فيقتضى كلام المصنف هنا ان الصور الثلاث تجرى فى المانعين معا أما حروف الاستعلاء فنعم كما مثل لجميعها المكودى وأما الراء فان كانت متصلة نحو هذا حمار فانها تمنع ولا اشكال وان وقع الفصل بينهما وبين الألف بحرف واحد نحو كافر ففى منعها خلاف وأما ان وقع الفصل بحرفين فلا تمنع اتفاقا ولعله لأجل هذا التفصيل الذى فى الراء خص المكودى الأمثلة بحروف الاستعلاء ولم يأت للراء بمثال (كذا إذا قدم مالم ينكسر) (قول المكودى والراء غير المكسورة الخ) تقييد الراء بغير المكسورة مأخوذ من قول الناظم بعد وكف مستعلٍ الخ (وقوله وفهم منه ان ما الخ) هذا هو المنطوق وأى فائدة لهذا التحليق الكثير الذى يشوش البال (وقوله وضبارم) بضم الضاد وتخفيف الباء الرجل الجرىء على الاعداء قاله فى القاموس ويطلق أيضا على الأسد الشديد الخلق بضمتين ثم ان التمثيل به خلاف الحق لأن الراء المكسورة هنا تمنع مانع الامالة الذى هو حرف الاستعلاء فيجوز فيه الامالة فالأولى الاقتصار على ما قبلها ويبدله بنحو غنائم واعلم ان التشبيه فى النظم يقتضى ان الصور الثلاث المارة فى المانع المتأخر تجرى هنا فى المانع إذا تقدم وان ذلك يعم حرف الاستعلاء والراء وليس الأمر كذلك بل فى ذلك تفصيل وحاصله ان المانع المتقدم إذا كان حرف الاستعلاء يمنع إذا كان متصلا كمثال المكودى بطالب وقادر ويمنع إذا كان مفصولا بحرف كمثاله أيضا بقائل وضبارم على ما فيه واما ان كان مفصولا بحرفين ولو كان أحدها ساكنا فلا يمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه وأما الراء ان تقدمت فلا تمنع الا إذا كانت متصلة كمثال المكودى براكب وأما مع الفصل بحرف أو حرفين فلا تمنع خلاف ما يقتضيه التشبيه فيتعين حينئذ أن يكون التشبيه ناقصا والمكودى استشعر ما ذكرنا فاقتصر على ما يصح من الأمثلة ﴿ فان قلت ﴾ ما الفرق حتى كان حرف الاستعلاء يمنع إذا فصل بحرف والراء لا تمنع إذا فصلت ﴿ قلت ﴾ أجيب بأن حرف الاستعلاء أقوى لأن الراء انما منعت تشبيها به كما مر قريبا (وقوله تقديره لاتمال الخ) بلا النافية وهو الحق لأن كلامنا فى نفى الامالة وفى بعضها تمال باسقاط لا وهى فاسدة والحق فى اعراب كذا انه صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله محذوف تقديره تمنع الامالة منعا كالمنع السابق إذا قدم المانع (وقوله إذا جلب لهم طعام) قال تعالى : ونمير

(وكف مستعل ورا ينكف * بكسر را كغارما لا أجفو)

يعنى ان الراء المكسورة اذا وقعت بعد الالف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو دار القرار ولا أجفو غارما ومن العجب ان الراء المكسورة تكف نفسها ان كانت مفتوحة وسبب كف الراء المكسورة لنفسها ولحرف الاستعلاء انها مكررة فتضاعفت فيها الكسرة فقوى بذلك سبب الامالة وكف مبتدأ وهو مصدر مضاف الى الفاعل ورا معطوف على مستعل وينكف خبر المبتدأ وبكسر متعلق بينكف وغارما مفعول باجفو ثم قال : (ولا تمــل لسبب لم يتصــل * والكف قد يوجبه ماينفصل)

يعنى ان سبب الامالة لايؤثر إذا كان منفصلا يعنى من كلمة أخرى نحو يدى سابور فلا تمال الالف من سابور لاجل الياء من يدى لانها منفصلة بخلاف الكف فانه يؤثر وان كان منفصلا فتمنع الامالة فى نحو يريد أن يضربها قبل فلا تمال الالف من يضربها لكف القاف لها وان كان من كلمة أخرى ولسبب متعلق بتمل ولم يتصل فى موضع النعت لسبب والكف مبتدا وخبره قد يوجبه وما فاعل بيوجب وهى موصولة وصلتها ينفصل ثم قال : (وقد أمالوا لتناسب بلا * داع سواه كعمادا وتلا)

هذا هو السبب السادس من أسباب الامالة وانما أخره عنها لضعفه بالنسبة لها يعنى انهم قد أمالوا للتناسب دون سبب سواه وذكر مثالين أحدهما عمادا ويعنى به اذا قلت رأيت عمادا ثم وقفت عليه فقلبت التنوين ألفا فتميل الالفين معا أعنى الالف التى بعد الميم والالف المبدلة من التنوين أما الالف التى بعد الميم فلامالتها سبب وهو كسر العين وأما الالف التى هى بدل من التنوين فلا سبب لامالتها الا المناسبة للألف الممالة التى قبلها وينبغى أن يضبط كعمادا بالالف دون تنوين على ارادة الوقف والمثال الثانى تلا أميل من

أهلنا . أى نجلب لهم الطعام ويطلق أيضا الميرة على القافلة التى تجلب لهم الطعام قال الشاطبى وقد يكون من مار غيره اذا أعطاه كل ما يريد وهذا المعنى أنسب فكأنه خطاب لكتابه بانه يبلغ كل من أطاعه بمطالعته وقراءته وحفظه ووصوله الى هذا المحل كل ما أراد وطلب من العلوم لان النحو قنطرة لها والمطواع مفعال من الطوع مبالغة فى الطائع (وكف مستعل) (قول المكودى اذا وقعت بعد الالف الخ) قيد لابد منه فلو وقعت الراء المكسورة قبل الالف فلا أثر لها ولهذا لم يمل أحد رباط من قوله تعالى : من رباط الخيل . ويقيد أيضا بأن محل كف الراء المكسورة اذا كان المانع للامالة متقدما على الالف والراء فان تأخر المانع فلا تكفه الراء فلا يمال نحو سارق والقيدان معا مأخوذان من مثال الناظم (وقوله نحو دار القرار الخ) فى هذه الآية المانع من الامالة شيئان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة والكاف لهما معا الراء المكسورة بعد الالف وفى مثال الناظم المانع حرف الاستعلاء فقط وهو الغين وبقى على المكودى ما اذا كان المانع الراء فقط ومثاله كتاب الابرار ومعنى لاأجف غارما لاأطلب غريما ومدينا مطالبة جفاء وانما اطلبه مطالبة رفق ولين ولا نافية وأجف مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو المحذوفة للقافية أو هو مجزوم بحذف الواو إجراء للا النافية مجرى الناهية أو لا ناهية وأسند الناظم ذلك الى نفسه ومقصوده كتابه الذى هو الالفية وفى هذا المثال جواب عن سؤال مقدر ﴿كأنه قيل﴾ للمصنف أنت أمرت كتابك فى قولك مر المطواع بأنه يمير من أطاعه فمن لم يطعه بان جعل يقرؤه من دون مطالعة ولاحفظ فماله ﴿فاجاب﴾ بانه مدين وأنا لاأجفوه بل اذا عاد لقراءة الكتاب مرة ثانية بمطالعة واجتهاد فانه يعطيه مامر (وقوله ومن العجب الخ) لاعجب فى ذلك وانما العجب من عجبه لان الراء المكسورة غير المفتوحة فليست نفسها حتى يأتى العجب (وقوله فتضاعفت فيها الكسرة فقوى الخ) بيان ذلك ان الراء لما قدر تكرارها صارت بمنزلة حرفين والكسرة فيها بمنزلة كسرتين فتكون احدى الكسرتين فى مقابلة المانع فتبقى الاخرى تكون سببا للامالة دون معارض لها لكن يقال دار القرار القياس أن لايمال لان الراء المكسورة فى مقابلة مانعين حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فلم يبق سبب للامالة إلا أن يقال ان حرف الاستعلاء والراء المفتوحة ينزلان منزلة مانع واحد فيبقى السبب موجود (وقوله مضاف الى مفعول الخ) مثله فى المعرب قيل وهو غفلة وصوابها للفاعل ﴿قلت﴾ ويحتمل صحة ماقال ويكون على حذف الجار والتقدير وكفك الامالة بحرف مستعل ينكف بكسر راء (ولاتمل لسبب لم يتصل) (قول المكودى يدى سابور الخ) سابور اسم لملك من ملوك العجم ﴿فان قيل﴾ ما الفرق بين السبب والمانع حتى لم يؤثر الاول مع انفصاله وأثر الثانى ﴿فالجواب﴾ ان المانع أقوى وبيانه ان الأصل عدم الامالة والمانع يرد للاصل والامالة على خلاف الاصل والسبب يردله فلذا كان المانع أقوى واعترض الموضح على الناظم الشطر الاول بان نصوص النحويين صريحة فى جواز الامالة لأجل السبب المنفصل واستدل على ذلك بنص ابن عصفور لكن قال الشهاب عقبه لايخفى ان مجرد كلام ابن عصفور لايكون حجة على الناظم ولايقتضى ان نصوص النحويين تخالف ماقال الناظم مع ان ماقال الناظم له علة ظاهرة قد علمت فى الفرق وأيضا ابن مالك قد بلغ درجة الاجتهاد فى النحو ومقرب ابن عصفور الذى استدل بنصه الموضح قد ألف ابن الحاجب كتابا فى الرد عليه سماه تسمية قبيحة (وقد أمالوا لتناسب) (قول المكودى لضعفه بالنسبة اليها الخ) وأخرعن الموانع نفسها

قوله تعالى : والقمر اذا تلاها . فالالف فيه منقلبة عن واو فلاحظ لها فى الامالة لكن أميلت لمناسبة رؤوس الآى وفيهما لإمالته سبب نحو: اذا جلاها. والواو فى أمالوا عائد على العرب ولتناسب وبلا متعلقان بامالوا ثم قال :

(ولا تمل مالم ينـل تمكنا * دون سماع غيرها وغيرنا)

يعنى انه لاتطرد الامالة فى شىء من الأسماء غير المتمكنة الا فى نا ضمير المتكلم ومعه غيره وها ضمير الواحدة فتقول مربنا ونظر الينا ومر بها ونظر اليها وانما اطردت فى هذين الضميرين دون غيرهما من غير المتمكن لكثرة استعمالها وفهم من قوله دون سماع أن الامالة سمعت فى غير هذين سماعا وذلك أنى ومتى وقوله تمل مجزوم بلا الناهية ومامفعول بتمل وهى موصولة وصلتها لم ينل تمكنا ودون متعلق بتمل وغير منصوب على الاستثناء ولما فرغ من إمالة الالف وأسبابها انتقل الى امالة الفتحه ولها سببان أشار الى الاول منهما بقوله:

(والفتح قبـل كسر راء فى طـرف * أمل كللأيسر مل تكف الكلف)

يعنى ان الفتحة تمال اذا كانت بعدها راء مكسورة متطرفة نحو أولى الضرر وبشرر وقدمثل الناظم ذلك بقوله كللأيسر مل أى مل الى الأيسر وفهم من اطلاقه ان الامالة للراء جائزة فى الوقف والوصل وفهم منه أيضا ان الامالة جائزة فى حرف الاستعلاء وفى غيره والفتح مفعول بامل وقبل متعلق بامل وفى طرف فى موضع النعت لراء وللأيسر متعلق بمل وتكف مجزوم على جواب الامر والكلف مفعول ثان بتكف، وتكف الكلف تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه ثم أشار إلى السبب الثانى فقال :

(كذا الذى يليه ها التأنيث فى * وقـف اذا ماكان غير ألف)

يعنى ان الفتحة تمال فى الوقف إذا وليها هاء التأنيث وفهم من قوله اذاماكان غير ألف ان الامالة جائزة فى جميع الحروف ماعدا الالف ومثاله رحمة وقصمة ودرجة وعرقوة وحدرية وأما الالف فلا إمالة فيها نحو قناة وحياة والذى مبتدأ وخبره كذا ويليه ها التأنيث صلة للذى والضمير العائد على الموصول الهاء فى يليه وفى وقف متعلق بيليه وكذلك اذا واسم كان ضمير مستتر عائـد على ماقبل هاء التأنيث

لكونها لاتؤثر فيه (وقوله فلاحظ لها فى الامالة الخ) تبع الناظم فى ذلك واعترضه الموضح بان تلا له سبب غير المناسبة وهو أن ألفه تؤول الى الياء اذا بنى للمفعول فيقال تلى فله سبب غير المناسبة فيكون من افراد قول الناظم سابقا كـذا الواقع منه اليا خلف وجواب المرادى مردود (وقوله رؤوس الآى) سميت بذلك وان كانت آخرا تأدبا بعدم تسميته مافى القرآن آخرا فكان الأخير منها أولا زيادة فى الاعتبار لتعلم سقوط قول من قال صوابه آخر الآى (وقوله نحو اذا جلاها) وجه الامالة هنا كون الالف أصلها الياء (ولا تمـل مالم ينل تمكنا) اتفاقا فلا تمال الحروف ولا ما أشبهها لان الامالة نوع من التصريف والتصريف لايدخل فى الحرف ولا فيما أشبهه (قول المكودى وذلك أنى ومتى) من الاسماء المبنية وبلى التى هى من حروف الجواب وشذوذ هذه الالفاظ من وجهين عدم تمكنها وانتفاء السبب ومحل كون غير المتمكن لايمال أصلا أو يمال شذوذا إذا لم يسم به والا فيمال اطراداً إذا وجد سبب الامالة وقد اعترض على الناظم بان قوله مالم ينل تمكنا يصدق بالفعل الماضى فانه يطلق عليه غير متمكن مع انه لاشكال فى جواز إمالته وان كان مبنيا كما اعترض عليه يس بقوله ينظر مامعنى الاطراد هنا فان أراد أن نا وها يستعملان ممالين فى كل تركيب فكذلك غيرهما مما سمعت فيه الامالة كمتى وان أراد أنه لاضعف فيهما فهو خلاف الحق لان امالة غير المتمكن ضعيفة الا الماضى وأجاب عن الاعتراض الاول بان عبارته هنا وان كانت عامة فقد تقدم أول الباب مايخصصها فى قوله كماضى خـف ودن وكذلك تلا من قوله عمادا وتلا ولا جـواب للاعتراض الثانى (وقوله وغير منصوب على الاستثناء) الحق ان غير أداة استثناء منصـوب على الحال (كللأيسر مل تكف الكلف) للأيسر صفة لمحذوف متعلق بمل وتكف مضارع مجزوم بحذف الالف على جواب الامر والكلف جمع كلفة وهى المشقة والتقدير مل للامر الايسر تكف المشاق العظيمة ولعل المصنف لماذكر المطواع مع لاأجف غارما استشعـر أنه ينبغى للطالب الاجتهاد الكثير المؤدى الى الملل فرفع ذلك التوهم بقوله مل للايسر الذى يؤدى الى الدوام الذى يتيسر معه النفع ولاتمل للعمل الكثير الذى يؤدى الى الملل ثم ان اعتراض الموضح على الناظم فى طرف بانه يوهم أنه لابد أن تكون الراء آخرة مع أن سيبويه نص على جواز إمالة الطاء من رأيت خبط رياح مع أن الراء غير متطرفة غير صحيح لان الناظم انما نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولايلزم من السكوت عن شىء نفيه ولايلزمه أن يذكر جميع المسائل وهنا فى النظم مناقشة واهية لانطيل بها (وقوله وقبل متعلق بامل الخ) الظاهر انه متعلق بمحذوف ان قدر المحذوف معرفة كالواقع كان نعتا للفتح وان قدر نـكرة نحو واقعا كان حالا من الفتح (كذا الذى تليه ها التأنيث فى * وقف) (قول المكودى وعرقوة وحدرية) العرقوة بضم العين وسكون الراء وضم القاف وفتح الواو والخشبة المعترضة بين أذنى الدلو على فمه والحدرية بكسر الحاء وسكون الدال وكسر الراء قطعة من الارض غليظـة (وقوله والذى مبتدأ الخ) وهو صفة لمحذوف تقديره الفتح الذى تليه والهاء فى تليه عائدة على الفتح لانه الذى يمال ولا وجه حينئذ لاستثناء الالف إذلم يندرج الالف فى الفتحة حتى يستثنى

﴿ التصريف ﴾

التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة مما لحروفها من اصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك ومتعلقه من الكلام الأفعال والأسماء التى لاتشبه الحروف وهو نوعان معرفة حروف الزيادة ومعرفة الابدال وقد أشار الى الأول بقوله :

(حرف وشبهه من الصرف برى * وما سواهما بتصريف حرى)

يعنى أن الحرف وما أشبهه من الأسماء فى التوغل فى البناء لايدخله التصريف وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتجوز فى قوله من الصرف فأطلق الصرف على التصريف لضرورة الوزن وحرف مبتدأ وشبهه معطوف عليه وسوغ الابتداء بحرف عطف المعرفة عليه وبرى خبر المبتدأ وأصله برىء على وزن فعيل خففه بحذف الهمزه ويحتمل أن يكون برى فعلا ماضيا والأول أجود لأن فعيلا يجوز الاخبار به عن أكثر من واحد ومامبتدأ وهى موصولة وصلتها سواهما وخبرها حرى أى حقيق وبتصريف متعلق بحرى ثم قال :

(وليس أدنى من ثلاثى يرى * قابل تصريف سوى ماغيرا)

يعنى انما كان على حرف واحد أوحرفين لايقبل التصريف فهم منه أن أقل ماتوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن

منه قاله الأشمونى فكان حق العبارة أن يقول : وقبلها التأنيث أيضا ان تقف * ولاتمل لهذه الها والألف

قال الشهاب وهذا مبنى على كون الموصوف بالذى الفتح وليس بلازم لاحتمال أن يكون الموصوف بالذى الشىء وهو أعم من الألف والفتحة فان ماقبل هاء التأنيث لايكون إلاألفا أوفتحا فاذا خرج به الألف تعين الفتح وهو المراد والله أعلم .

﴿ التصريف ﴾

قد مر أول المعرب والمبنى أن النظر فى هذا العلم فى شيئين التركيبية والافرادية ولما فرغ من الأول شرع فى الثانى والتصريف لغة التقليب من حالة إلى أخرى ومنه تصريف الرياح أى تغييرها وهو فى الأصل مصدر صرف ثم صار علما على هذا العلم وهو علم شريف ينبغى الاعتداد به وقد وقع الغلط كثيرا لبعض الفحول الذين يتساهلون فى معرفته بحضر الأمراء فسقطت رتبتهم والتصريف اصطلاحا عرفه المكودى بقوله العلم بأحكام الخ فالعلم جنس وبأحكام بنية أى صيغة الخ مخرج سائر العلوم التى منها علم النحو المار لأن النظر فيه ليس فى صيغة المفردات (وقوله مما لحروفها) شرح لقوله بأحكام بنية الكلمة وليس فصلا خاصا حتى يخرج (وقوله من اصالة وزيادة) سيأتى مايعرف به الحرف الأصلى من الزائد فى قوله والحرف إن يلزم فأصل إلى آخر البيت (وقوله وصحة وإعلال) الصحة اقرار الحرف على وضعه الأصلى ولا يغير كالياء فى بياض والواو فى سوادفهما صحيحان لعدم صحة قلبهما ألفا لمانع وهو الألف الذى بعدهما والاعلال تغيير الحرف عن وضعه الأصلى كقلب الياء ألفا فى باع وقلب الواو ألفا فى قام (وقوله وشبه ذلك) كالحذف والنقل والقلب والادغام مماسيأتى (وقوله ومتعلقه من الكلام الأفعال) الأولى أن يزيد المتصرفة بدليل مابعد (وقوله وقد أشار إلى الأول) الحق أنه إنما أشار هنا إلى معرفة مايدخله التصريف مما لايدخله وأما مايعرف به حروف الزيادة فسيأتى فى قوله والحرف إن يلزم فأصل الخ (حرف وشبهه من الصرف برى) (قول المكودى وما أشبهه من الأسماء) وذلك كالضمائر وأسماء الشروط والاستفهام ثم ان المكودى خص الشبه فى النظم بالأسماء والحق أن الافعال الجامدة كنعم وبئس وليس وعسى تدخل فيه ليكون قول المصنف بعد وماسواهما عاما فى الأسماء المتمكنة والافعال المتصرفة كاقرر به هو وإلا إذا حملناه على خصوص ماقال اقتضى أن التصريف يدخل فى الافعال مطلقا وليس كذلك وإنما يدخل التصريف فى الحروف لأنها مجهولة الأصل فلاتقابل بفاء ولاعين ولا لام ولا يدخل فى الأسماء الغير المتمكنة ولافى الافعال الجامدة لشبهها بالحروف فى الجمود (وقوله وتجوز) الذى عند ابن الحاجب انه لاتجوز وان التصريف والصرف لفظان مترادفان عند أهل التصريف والتفريق بينهما اصطلاح نحوى وقوله خففه بحذف الهمزة ﴿فان قلت﴾ الهمزة لاتحذف إلا إذا كانت ساكنة وهى هنا متعاصية بالحركة ولايمكن نقل حركتها لأن ماقبلها وان كان ساكنا لكنه زائد وهى لاتنقل حركتها إلا للساكن الأصلى ﴿قلت﴾ أجيب بأنه على مذهب بعض القراء الذى يجيز نقل حركتها لساكن مطلقا زائدا أو أصلى وقال غير المكودى إن الهمزة قلبت ياء ثم أدغمت الياء الساكنة فيها وحذفت إحدى الياءين ضرورة (وقوله والأول أجود) بل هو المتعين لأنه لو كان برى فعلا لثبتت الألف العائدة على حرف وشبهه ولا يمكن حذفها وهى فاعل (وليس أدنى من ثلاثى يرى) (قول المكودى على حرف واحد أوحرفين الخ) الموضوع على حرف أو حرفين مخصوص بالحرف أو الاسم الغير المتمكن فمثال الحرف باء الجر وقد ومثال الاسم تاء أكرمت ونا من أكرمنا وأما الفعل فلايدخل هنا لأنه لم يوضع إلا على ثلاثة أحرف فأكثر نعم سوى ماغيرا عام فى الاسم المتمكن والفعل المتصرف كماذكر المكودى (وقوله إن أقل ماتوجد عليه الأسماء) أى المتمكنة ولو قيد بذلك لكان أولى لأنه يقتضى من غير التقييد أن الأسماء مطلقا لاتنقص عن

الأسماء والأفعال قابلة التصريف كما مضى فى البيت الذى قبله وفهم منه أيضا أن الأسماء والأفعال قد تنقص عن الثلاثة بحذف بعض حروفها أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو يد ودم وعلى حرف واحد نحو م الله فى القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو بع وخذ وعلى حرف واحد نحو قه فعل أمر من وقى وأدنى اسم ليس ومن ثلاثى متعلق بأدنى ويرى فى موضع خبر ليس وقابل مفعول ثان بيرى ومفعوله الأول ضمير مستتر عائد على أدنى ويجوز أن يكون قابل مرفوعا على أنه اسم ليس وأدنى منصوب على أن يكون مفعولا ثانيا ليرى والتقدير وليس قابل التصريف يرى أدنى من ثلاثى وسوى استثناء وما موصولة وصلتها غيرا ثم قال :

(ومنتهى اسم خمس ان تجردا * وان يزد فيه فما سبعا عدا)

يعنى ان الأسماء على قسمين مجرد من الزيادة ومزيد فيه فغاية ما يصل اليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل وغاية ما يصل اليه بالزيادة سبعة أحرف نحو اشهيباب مصدر اشهاب ومنتهى اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أى ومنتهى حروف اسم وخبره خمس وانما أسقط التاء من خمس لأن حروف التهجى يجوز تذكيرها وتأنيثها وان تجرد شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه وان يزد فيه شرط وجوابه الفاء وما بعدها وسبعا مفعول بعدا وقد فهم من هذا البيت والذى قبله ان الاسم المجرد ثلاثة أنواع ثلاثى ورباعى وخماسى وقد أشار إلى الاسم الثلاثى بقوله :

(وغير آخر الثلاثى افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم)

غير آخر الثلاثى هو أوله وثانيه فالأول قابل للحركات الثلاث والثانى قابل للحركات والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة فى أربعة اثناعشر وزنا وهى التى تقتضيها القسمة العقلية وهى مفهومة من البيت فافتح وضم واكسر يعنى فى كل واحد منها فهذه تسعة وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث فى الأول فهذه ثلاثة الى تسعة اثناعشر ومثالها على ترتيب النظم فعل نحو جمل وفعل نحو عضد وفعل نحو كتف وفعل نحو قتب وفعل نحو عنق وفعل نحو دئل وفعل نحو عنب وفعل بكسر الأول وضم الثانى وهو مهمل وفعل نحو إبل وفعل نحو فلس وفعل نحو قفل وفعل نحو عدل إلا أن المستعمل منها عشرة وواحد مهمل وواحد قليل والى ذلك أشار بقوله :

(وفعل اهمل والعكس يقل * لقصدهم تخصيص فعل بفعل)

وانما اهمل فعل لثقله بالخروج من كسر إلى ضم

الثلاثة وليس كذلك (وقوله نحو م الله) أصله أيمن الله فلما كثر استعماله خفف بحذف ماعدا الميم ثم ان هذا البيت لا فائدة فيه مع قوله حرف وشبه من الصرف برى لأن الاسم ان كان أقل من ثلاثة أحرف فلا يدخله التصريف لشبهه بالحرف وهو قوله فى البيت الأول وشبهه فلو قال المصنف فليس بفاء التفريع لكان أولى ويكون مفرعا على كون التصريف لا يدخل فى حرف ولا شبهه كما فعل فى التوضيح ومعنى سوى ماغيرا سوى اللفظ الذى صار على حرف واحد أو حرفين بالتغيير فانه يدخله الصرف فتكون ما موصولة واقعة على اللفظ أعم من أن يكون اللفظ الذى غير ثلاثى الوضع أو أكثر هذا هو الصواب ولا تلتفت لما تجده فى بعض الحواشى (ومنتهى اسم خمس ان تجردا) (قول المكودى فغاية مايصل الخ) يعنى ومبتدؤه الثلاثى نحو رجل والمتوسط الرباعى نحو جعفر ولم يزد على الخمسة لئلا يتوهم أنهما كلمتان ولم يكن أقل من ثلاثة لأنه لابد من حرف أول يكون متحركا يبتدأ به ومن حرف آخر يكون ساكنا يوقف عليه لأن العرب لا تبتدىء بساكن ولا تقف على متحرك وكرهوا مقارنة المتباينين المتحرك والساكن ففصلوا بينهما بحرف متوسط (وقوله مصدر اشهاب الخ) يقال اشهاب الفرس إذا هاج وغلب بياضه على سواده واشهاب الزرع والبقل إذا اصفر وهاج والياء بعد الهاء فى المصدر هى الألف بعد الهاء فى الفعل (وقوله لأن حروف التهجى الخ) الحق أن يقول لان المعدود إذا حذف يجوز فى العدد التذكير والتأنيث (وقوله وان يزد فيه شرط) يعنى وفيه هو النائب عن الفاعل بيزد (وغير آخر الثلاثى) أى من الأسماء بدليل كون المصنف تكلم على الفعل حيث قال من فعل ثلاثى (قول المكودى من ضرب ثلاثة) يعنى أحوال الفاء (وقوله فى أربعة) يعنى بالنسبة لعين الكلمة لأنها صارت أربعة بالسكون (وقوله نحو قتب) الصواب أن يمثل بنحو صرد وأما قتب فلم يسمع فيه إلا فتح القاف والتاء وقد ذكر بعض أنه سمع فيه كسر القاف وسكون التاء والقتب اسم للمحمل الذى يكون على الجمل من عود أو غيره (وفعل اهمل والعكس يقل) (قول المكودى لثقله بالخروج من كسر الخ) بيانه أن الكسر ثقيل والضم أثقل منه والخروج من الثقيل إلى الأثقل مستكره ولا يكون بالخروج من الكسر إلى الضم إلا إذا كان الضم لازما فان

وقد قرىء: والسماء ذات الحبك . بكسر الحاء وضم الباء وأنما قل فعل لاختصاصه بالفعل وفهم منه انه وارد فى كلام العرب الا أنه قليل ومن ذلك قولهم دئل فى اسم قبيلة واليها ينسب أبو الأسود الدؤلى ورئم فى اسم الاست وغير مفعول مقدم با كسر وهو مطلوب لافتح وضم فهو من باب التنازع وتسكين مفعول بزد وتعم مجزوم على جواب الأمر ومعنى تعم أى تستوفى جميع أوزان الثلاثى وفعل مبتدأ وأهمل خبره والعكس يقل مبتدأ وخبر ولقصدهم متعلق بيقل وقصد مصدر مضاف الى الفاعل وتخصيص مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول وبفعل متعلق بتخصيص ثم أشار الى الفعل الثلاثى فقال :

(وافتح وضم واكسر الثانى من * فعـل ثلاثى وزد نحو ضمن)

فذكر له أربعة أبنية فعل بفتح الفاء والعين معا نحو ضرب وذلك مستفاد من قوله وافتح وفعل بضم العين نحو سهل وهو مستفاد من قوله وضم وفعل بكسر العين نحو سمع وهو مستفاد من قوله واكسر الرابع فعل بضم الفاء وكسر العين مبنيا للمفعول وفهم من سكوته عن الفاء ان حركة الفاء لا تختلف بخلافها فى الأسماء وفهم منه أنها فتحة لأن الفتحة أخف من الضم فاعتبارها أقرب وفهم من قوله وزد نحو ضمن أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل لكونه جعل ذلك زائدا على بناء الفاعل وفيه تنبيه على الخلاف فى فعل المفعول هل هو أصل بنفسه أو فرع عن فعل الفاعل والثانى مفعول با كسر وهو مطلوب لافتح وضم من جهة المعنى فهو من باب التنازع ومن فعل فى موضع الحال من الثانى ثم انتقل إلى الرباعى المجرد والمزيد من الأفعال فقال :

(ومنتهاه أربع ان جردا * وان يزد فيه فما ستا عدا)

يعنى ان غاية الفعل بالاصالة أربعة أحرف وذلك نحو دحرج وفهم من البيت الذى قبله أن للرباعى بنية أخرى مبنية للمفعول نحو دحرج

كان غير لازم فلا ثقل وهو جائز نحو يضرب لأن الضم غير لازم لجواز نصبه وجزمه (وقوله وقد قرىء والسماء ذات الحبك) قيل الحبك جمع حباك أو حبيكة وهى الطريقة فى الرمل ونحوه والحبك فى الآية طرائق النجوم فى السماء والذى قرأ بذلك أبو السمال بفتح السين وتشديد الميم ولام آخره ﴿ فان قلت ﴾ كيف يمكن دعوى الاهمال مع وجود القراءة ﴿ أجيب ﴾ بأن القراءة غير ثابتة وهذا الجواب أحسن الأجوبة وأما الجواب الثانى الذى فى الموضح وبينه فى التصريح وهو دعوى التداخل فرده فى شرح الكافية ونقل بعضه فى التصريح (وقوله دئل فى اسم قبيلة) هو فى الأصل اسم دويبة تشبه بنات عرس وهى المعروفة عند العامة بحمير جد ثم بعد ذلك سميت به هذه القبيلة وداله مهملة (وقوله فى اسم الاست) هو الدبر فيؤخذ من النظم أن فعل فى الأسماء وفى الأفعال لكن كونه فى الأفعال كثير وفى الأسماء قليل خلافا لمن قال انه لا يوجد إلا فى الأفعال ولا يوجد فى الأسماء إلا منقولا من الأفعال ثم ان الباء فى قول الناظم بفعل داخلة على المقصور لا على المقصور عليه والغالب العكس لأن فعل هو الخاص بالفعل لا العكس (وقوله فهو من باب التنازع) الحق انه من الحذف من الأولين لدلالة الآخر عليه ولا تنازع لأن الناظم لا يراه فى معمول متقدم ولا فى أكثر من اثنين (وافتح وضم واكسر الثانى) المناسب تأخير هذا البيت والذى بعده ويقدم قوله لاسم مجرد رباع الأبيات الثلاثة ليكون الكلام فى الاسم متصلا ونكت الموضح بذلك قلت مافعله الموضح له وجه ظاهر وهو انه لما ذكر أوزان الثلاثى من الأسماء ناسب أن يذكر أوزان الثلاثى من الأفعال ولما ذكرها تمم أوزان الأفعال من غير الثلاثى لقلتها ثم رجع لتمام الكلام على الأسماء (قول المكودى ان حركة الفاء لا تختلف) انما لزمها التحريك لأنها لو سكنت لأدى الى الابتداء بالساكن والفتحة أخف من غيرها فلذلك اعتبرت كما فى الشرح ولم تسكن العين فى الثلاثى من الفعل كما سكنت فى الاسم لما يلزم عليه من التقاء الساكنين عند اسنادها إلى التاء مثلا نحو ضربت وأما علم ماض بفتح العين وسكون اللام فأصله كسر اللام فخفف بفتحها (وقوله ان بنية المفعول ليست الخ) بل الذى يؤخذ من الناظم ماقرر به أولا من أن صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجعله وزنا مستقلا واليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه والمازنى وعليه درج المكودى فى نظمه البسط والتعريف واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو عنى وزهى ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعا لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين ان صيغة المبنى للفاعل أصل واستدلوا على ذلك بترك الادغام فى نحو سوير ووجه الدليل أن القاعدة انه إذا اجتمعت الواو والياء كما هنا وسبقت احداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على انهم راعوا الأصل الذى هوساير والأصل غير موجود فيه موجب الادغام فلذلك لم يقع قلب ولا ادغام ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الادغام ورد القول الأول بنحو عباديد مما هو جمع ولا مفرد له والجمع فرع الافراد اتفاقا فيلزم وجود الفرع بدون الأصل فما كان جوابهم فهو جوابنا (ومنتهاه أربع ان جردا) أنما حط الفعل عن الاسم فى المجرد وفى المزيد بدرجة واحدة لأن مرتبة الفعل أحط من مرتبة الاسم بدليل احتياجه اليه ولاشتقاقه

لذكرها فى الثلاثى إذ لافرق وان غايته بالزيادة ستة أحرف نحو استخرج واعرابه واضح ثم انتقل الى الرباعى الأصول من الأسماء فقال :

(لاسم مجرد رباع فعلل * وفعلل وفعلل وفعلل * ومع فعل فعلل)

فذكر ستة أبنية الأول فعلل بفتح الأول والثالث نحو جعفر الثانى فعلل بكسر الأول والثالث نحو زبرج للسحاب الرقيق الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث نحو درهم الرابع فعلل بضم الأول والثالث نحو جرهم لاسم قبيلة الخامس فعل بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد الثالث نحو قمطر السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث نحو جحدب لذكر الجراد وفى هذا البناء السادس خلاف مذهب الكوفيين والأخفش انه بناء أصلى ومذهب سائر البصريين انه مخفف من فعلل بالضم وفى تأخيره له إشعار بهذا الخلاف ثم انتقل إلى الخماسى المجرد فقال : (فان علا * فمع فعلل حوى فعللا * كذا فعلل وفعلل) يعنى فان علا الرباعى أى جاوز فهو خماسى وذكر له أربعة أوزان الأول فعلل بفتح الأول والثانى والرابع مدغما فيه نحو سفرجل الثانى فعلل بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو جحمرش الثالث فعلل بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مشددا نحو قذعمل الرابع فعلل بكسر الأول واسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مشددة نحو قرطعب ثم قال : (وما * غاير للزيد أو النقص انتمى) يعنى ان ما غاير ما ذكر من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو منسوب الى الزيادة أو النقص وفى تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر وفهم منه أن المخالف أربعة أنواع المزيد من الأسماء نحو كنهبل وسائر المزيدات وهى كثيرة تزيد على ثلاثمائة بنية والمنقوص من الأسماء نحو يد ودم والمزيد من الأفعال نحو انطلق واستكبر والمنقوص منها نحو قم ودع وقمت وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها غاير وخبرها انتمى أى انتسب والمزيد متعلق بانتمى ومعنى الزيد الزيادة ثم قال :

منه والاسم يخبر به وعنه فحاز شرفين والفعل حاز شرفا واحدا وهو الاخبار به (قول المكودى إذ لافرق) هذا الأخذ من المصنف صحيح ويأتى فيها الخلاف الذى مر فى الثلاثى (لاسم مجرد رباع فعلل) (قول المكودى للسحاب الرقيق) زاد فى القاموس الذى فيه حمرة ويطلق أيضا على الذهب (وقوله نحو جرهم لاسم قبيلة) ناس من اليمن تزوج منهم اسماعيل عليه السلام وهم كانوا نازلين بمكة وخدامها قبل قريش (وقوله نحو قمطر) القاموس القمطر الجمل القوى الضخم والرجل القصير ووعاء الكتب ومن هذا الأخير قول من قال : ليس بعلم ما حوى القمطر * ما العلم الا ما حواه الصدر

ويرحم الله الامام الشافعى إذ قال :

علمى معى حيث ما يممت ينفعنى * صدرى وعاء له لا بطن صندوق * ان كنت فى البيت كان العلم فيه معى * أو كنت فى السوق كان العلم فى السوق

(وقوله لذكر الجراد الخ) وقيل الجراد الأخضر الطويل الرجلين ويطلق أيضا على الجسم السمين من الابل (وقوله ومذهب سائر الخ) اعلم ان استعمال سائر بمعنى جميع وقد يطلق ويراد به باقى كما فى الحريرى وانكر على الجوهرى إنكار استعماله بمعنى باق إذا علمت هذا تبين لك أن المكودى أطلقه وأراد به باق ولم يرد به جميع لئلا ينتقض كلامه بالأخفش من البصريين مع أنه تابع للكوفيين والصحيح ما قاله باقى البصريين لأنه ما من لفظ سمع فيه فتح لام فعلل الا وسمع فيه ضمها ولا عكس فدل على أن المضموم أصل وان الفتح للتخفيف (فان علا * فمع فعلل) (قول المكودى فان علا الرباعى) يتعين أن يقرأ الرباعى فى كلامه بالنصب مفعول علا بدليل تفسيره بقوله أى جاوزه وفاعله كفاعل علا فى النظم عائد على الاسم المجرد لا بقيد كونه رباعيا والا فالرباعى الأصول ان زيد فيه حرف كان مزيدا وكلامنا فى الخماسى الأصول (وقوله نحو جحمرش) هى العظيمة من الافاعى والعجوز المسنة التى ترتعش من الكبر والارنب الضخمة (وقوله نحو قذعمل) بالميم البعير الضخم (وقوله نحو قرطعب) بسكون الراء الشىء التافه الحقير الذى لا بال له وحوى فى النظم جواب الشرط على حذف قد وفاعله عائد على ما عاد عليه فاعل علا وفعللا مفعول حوى ومع فعلل حال من فعللا (وما * غاير للزيد أو النقص انتمى) (قول المكودى الأصول) هو بالجر نعت لابنية قبله (وقوله وفى تخصيص الشارح الخ) وجه النظر كون ما ذكره من المغايرة موجودا فى الأسماء وفى الأفعال فلا وجه للتخصيص (قلت) وجه ما للشارح والمرادى بأن المصنف قد ذكر لما زاد على ثلاثة أحرف من الاسم أوزانا معينة مشخصة فى قوله لاسم مجرد وأما فى الأفعال فانما ذكر فى الثلاثى ضابطه بالحركات فقط دون أوزان معينة وانما قال فى الرباعى ومنتهاه أربع إن جردا ولم يذكر له وزنا معينا فلا يحسن اطلاق وما غاير بالنسبة له حتى يعلم ما يغايرها من الأوزان الا لو ذكرها بشخصها كما فى الأسماء (وقوله كنهبل الخ) يقال بفتح الباء وضمها والكاف أصلية فوزنه فنعلل فنونه زائدة وهو اسم شجر عظيم قاله فى القاموس (وقوله تزيد على ثلاثمائة بنية) قد ذكر منها سيبويه فيما نقله عنه السعد فى كتاب الأبنية ثلاثمائة وثمانية وزاد ابن السراج اثنين وعشرين وزاد الزبيدى والجرمى أمثلة أخرى على ذلك وما منهم الا وقد ترك أكثر مما ذكر (وقوله نحو قم ودع) دع بمعنى اترك وهو أمر لا ماضى له من لفظه وإنما له ماض من معناه وهو ترك

(والحرف ان يلزم فأصل والذى * لا يلزم الزائد مثل تا احتذى)

يعنى ان الحرف اذا لزم فى تصاريف الكلمة حكم باصالته وان لم يلزم وسقط فى تصاريف الكلمة فهو زائد ويعنى بالحرف حرف التهجى فيحكم فى نادم باصالة النون وزيادة الألف لثبات النون وحذف الألف فى ندم والتاء فى احتذى زائدة لسقوطها فى حذا يحذو والحرف مبتدأ وان يلزم شرط والفاء جواب الشرط وأصل خبر مبتدأ محذوف أى فهو أصل والشرط وجوابه خبر الحرف والذى مبتدأ وصلته لا يلزم والزائد خبر الذى ومثل منصوب على الحال من الضمير المستتر فى الزائد ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ أى وذلك مثل ومعنى احتذى اقتفى ثم قال : (بضمن فعل قابل الأصول فى * وزن) يعنى انك اذا أردت أن تزن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل فتعبر عن أول الكلمة بالفاء وعن الثانى بالعين وعن الثالث باللام وتحافظ فى ذلك على حركات الموزون فاذا قيل لك ماوزن ضرب قلت فعل بفتح الفاء والعين واذا قيل لك ماوزن عمرو قلت فعل بسكون العين فان كان فى الكلمة الموزونة زائد نطقت به على أصله من غير أن تعبر عنه بشىء والى ذلك أشار بقوله :

قيل وفى التمثيل به نظر لانه من الأفعال التى لا تتصرف فكيف يدعى فيه التغيير (والحرف ان يلزم فأصل) (قول المكودى ويعنى بالحرف الخ) الأولى ان المراد به الحرف الذى هو موجود الآن من بنية الكلمة (وقوله لسقوطها فى حذا يحذو) اعلم ان التاء فى احتذى لازمة فى جميع التصاريف لكنها غير لازمة للمادة فى حذا يحذو ومعنى حذا واحتذى اقتدى به واقتفى أثره وسار عقبه فمعناها واحد ومادتهما كذلك فدل على ان التاء فى احتذى زائدة ثم ان كلا تعريفى الناظم للحرف الأصلى وللحرف الزائد غير جامع وغير مانع فمثال كون تعريف الأصلى غير مانع وتعريف الزائد غير جامع كوكب فان الواو فيه زائدة لازمة فى جميع التصاريف وتعريف الناظم للحرف الأصلى يقتضى أنها أصلية مع أنها زائدة فتعريفه غير مانع لدخول نحو كوكب الذى المقصود خروجه وتعريف الزائد غير جامع لخروج نحو كوكب الذى المقصود دخوله فى الحد ومثال كون تعريف الأصلى غير جامع وتعريض الزائد غير مانع يعد مضارع من وعد فالواو لام الكلمة حذفت فى بعض التصاريف وهى أصلية فيقتضى تعريف الأصلى انها زائدة مع أنها أصلية فهو غير جامع ويقتضى تعريف الزائد أنها زائدة أيضا مع اصالتها فهو غير مانع وأجاب المرادى بان الزائد اذا ثبت فهو مقدر السقوط وان الأصلى اذا حذف فهو مقدر الثبوت وأجاب ابن هشام فى الحواشى بان التعريفين ثابتان مع عدم العارض بحذف الأصلى أو اثبات الزائد والا اذا وجد عارض فقد يختلفان ﴿ تتمة ﴾ حروف الزيادة عشرة جمعها الناظم أربع مرات فى بيت نصه :

هناء وتسليم تلا يوم انسه * نهاية مسئول أمان وتسهيل

وقد جمعت فى تراكيب أخر من أحسنها قول الزجاج لما سأله بعض تلامذته عنها فقال سألتمونيها قيل نعم قال قد أجبتكم وخصت هذه الأحرف بالزيادة لان أولى ما يزاد حروف اللين الثلاثة والباقى تشبيه بها وقد بين وجه الشبه فى التصريح ومعنى تسميتها بحروف الزيادة انه لا يزاد حرف لغير تكرير الا منها لانها لا تكون الا زائدة أبدا كما قد يتوهم بل قد تكون أصولا (بضمن فعل قابل الأصول) (قوله بحروف الخ) أشار بهذا الى أن المراد بفعل الحروف لا المادة التى هى بفتح الأول وسكون الثانى لعدم لزومه وهذا هو السر فى تعبير الناظم بضمن بكسر الضاد أى بما تضمنه ولم يقل بفعل . وقد ورد انه اجتمع المازنى ويعقوب بن السكيت وسيدى محمد بن عبد الملك الزيات فقال الزيات للمازنى ألق مسئلة على ابن السكيت فأبى المازنى فألح عليه فاختار المازنى أقرب المسائل عنده فقال لابن السكيت ماوزن نكتل من الآية فقال نفعل فقال له ماضيه يكون حينئذ كتل فقال نفتعل فقال له نكتل رباعى ونفتعل خماسى فسكت لانه كان لغويا لا نحويا فلما خرجا لام ابن السكيت المازنى فقال ماقلت ذلك الابعد ان طلب منى المرة بعد المرة وانى اجتهدت فى أقرب المسائل وجواب ابن السكيت الثانى صحيح لان أصله نفتعل لكن حذفت عينه فوزنه نفتل ويعقوب هذا كان يحب آل البيت فقد ورد أن المتوكل سأله هل الأفضل ولداه أو سيدنا الحسن وسيدنا الحسين فقال له الغبار الذى يسقط من نعل خادم على أفضل منك ومن ولديك فأمر به فسل لسانه من قفاه رحمه الله وانما اختصت الفاء والعين واللام لانهم أرادوا أن يأخذوا من كل مخرج حرفا فأخذوا من مخرج الشفتين الفاء ومن مخرج اللسان اللام ومن مخرج الحلق العين نعم ان حذف حرف أصلى قوبل بما بقى نحو عدة فتقول فى وزنه علة بحذف الفاء ونحو قل فتقول فى وزنه فل بحذف العين ونحو يد تقول فى وزنه فع بحذف اللام وهكذا فى البسط والتعريف فللمكودى :

وان يكن حذف منه حرف * فاحذف نظيره فذاك عرف

(وزائد بلفظه اكتفى) يعني انك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن تعبر عنه بشيء فتقول في وزن جوهر فوعل وفي وزن عثير فعيل هذا كله في الثلاثي الأصول وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار اليه بقوله :

(وضاعف اللام اذا أصل بقي * كراء جعفر وقاف فستق)

يعني انك اذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي أصل من الكلمة ضعفت اللام أي زدت عليها لاما أخرى تقابل بها الحرف الرابع وقد فهم من ذلك أن في الزائد على الثلاثة صورتين احداهما في الرباعي فتضعف اللام مرة واحدة نحو جعفر وفستق فتقول في وزنهما فعلل وفعلل والأخرى في الخماسي لما علمت من أن الاسم يكون خماسي الأصول فتقول في سفرجل فعلل بتضعيف اللام مرتين لتصل الزنة الى خمسة أحرف ثم ان الزائد في الكلمة الموزونة ان كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم انه ينطق بها في الوزن على حالها وان كان بتضعيف أصل فقد أشار اليه بقوله :

(وان يك الزائد ضعف أصل * فاجعل له في الوزن ما للاصل)

يعني اذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابلته في الوزن ما جعلته للفاء والعين واللام من حروف فعل فان كان مضعف الفاء نحو مرمريس قلت في وزنه فعفعيل وان كان مضعف العين نحو اغدودن قلت في وزنه افعوعل وان كان مضعف اللام نحو جلبب قلت في وزنه فعلل وقوله بضمن متعلق بقابل وقابل فعل أمر وفعل بفتح الفاء والأصول مفعول بقابل وفي وزن متعلق بقابل وزائد مبتدأ وخبره اكتفى وبلفظه متعلق باكتفى واللام مفعول بضاعف وأصل فاعل بفعل مضمر يفسره بقي والفستق اسم جمع واحده فستقة اسم شجرة وهو فارسي معرب وان يك شرط والزائد اسم يك والفاء وما بعدها جواب الشرط وما مفعول أول باجعل وهي موصولة وصلتها للاصل وله في موضع المفعول الثاني لاجعل ثم اعلم ان ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف والآخر ما دل فيه الاشتقاق على زيادة أحد حروفه وقد أشار الى الأول بقوله : (واحكم بتأصيل حروف سمسم * ونحوه ...) يعني ان نحو سمسم يحكم على حروفه كلها انها أصول وانه رباعي لان أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلا لأقل الأصول وليست أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معا ثم أشار الى الثاني بقوله : (والخلف في كلملم) يعني أن فيما كان من نحو لملم فعل أمر من لم مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خلافا فالمذهب البصريين ان حروفه كلها أصول نحو سمسم فوزن لملم عندهم فعلل ومذهب الكوفيين ان الأصل لمم بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لام كراهية التضعيف ثم شرع الناظم في بيان ما تطرد زيادته وبدأ بالألف فقال :

(وزائد بلفظه اكتفى) (قول المكودي وفي وزن عثير) بكسر العين وسكون الثاء المثلثة وفتح الياء وهو التراب والعجاج وغبار الاقدام والشيء الخفي وانما اكتفى في الزائد بلفظه ليتميز عن الأصل كما يأتي في قوله وان يك الزائد الخ (وضاعف اللام اذا أصل بقي) (قول المكودي ان في الزائد على الثلاثة الخ) هكذا في غالب النسخ الصحيحة المصلحة وهي الصواب وفي بعضها على الأربعة بدل الثلاثة وهي غير صواب لانها انما تشمل صورة الخماسي ولا تشمل صورة الرباعي وكان ينبغي للناظم أن يبدل أحد المثالين بمثال من الخماسي ليكون صريحا في شمول الصورتين (وقوله ثم ان الزائد الخ) هذه التوطئة تقتضي أن المكرر الأصل لا يكون من غير الحروف العشرة والحق انه يكون منها ومن غيرها ولو أراد السلامة من الإيهام لقال ان محل تعين كون الزائد ينطق بلفظه اذا لم يكن الزائد تكرارا للحرف الأصلي والا فينطق فيه بمثل ذلك الأصل المكرر ويكون قوله وان يك الزائد ضعف أصل تقييدا لقوله وزائد بلفظه اكتفى كأنه قال محل كون الزائد يكتفى بلفظه اذا لم يكن تكرارا لأصل والا فيجعل مقابلا له ما قوبل به الأصل والمراد بالضعف التكرار وأطلق فيه فظاهره كرر للالحاق أم لا (قول المكودي نحو مرمريس) اسم للداهية والمصيبة والعياذ بالله ﴿فان قلت﴾ مرمريس كما كررت فيه الفاء كررت فيه العين فلم لم يمثل بمكرر الفاء فقط نحو قرقب اسم للخمر ﴿قلت﴾ لم يمثل بمكرر الفاء فقط لانه مهما كررت الفاء دون العين إلا كان المكرر أصليا لا زائدا وكلامنا في الزائد وسيأتي واحكم بتأصيل حروف سمسم (وقوله نحو اغدودن) يقال اغدودن الشعر اذا طال واغدودن النبات اذا اخضر (وقوله نحو جلبب) يقال جلبب فلان اذا لبس الجلباب والملحفة والباء فيه مكررة للالحاق بدحرج وانما قوبل الحرف المكرر بما قوبل به الحرف الأصلي لان تكرار الأصل في علم التصريف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما أن الثاني يتبع الأول في التوكيد اللفظي في كل شيء فكذلك هو يوزن بما يوزن به الأصل (وقوله وزائد مبتدأ) المسوغ للابتداء بالنكرة كونه صفة لمحذوف تقديره وحرف زائد (وقوله واحده فستقة) بضم الفاء وسكون السين وضم التاء وطعمه يشبه حب البلوط اذا كان صغيرا (واحكم بتأصيل حروف سمسم) سمسم بكسر السينين حب الجلجلان وبفتحها اسم موضع وولد الثعلب (والخلف في كلملم) (قول المكودي أمر من لم) يقال لم الأمير الكتيبة أي الجيش اذا ضم وجمع بعضها الى بعض (وقوله مما في اشتقاقه دليل على زيادته) بيان للملم مشتق

(فألف أكثر من أصلين * صاحب زائد بغير مين)

يعنى ان الألف إذا صاحب ثلاثة أصول حكم بزيادتها لأن الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة وقد علمت زيادتها بالاشتقاق فحمل عليه ما سواه وذلك نحو ضارب وعماد وسلمى وفهم منه أن الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو باب وقال بل هى فى الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة بدل من ياء كألف باع ورمى وناب ومتى أو من واو كألف قال ودعا وتاب وعصى ولا تزاد الألف أولا وتزاد ثانية كضارب وثالثة كعماد ورابعة كشملال وخامسة كقرقرى وسادسة كقبعثرى وقوله فألف مبتدأ وأكثر مفعول بصاحب ومن متعلق بأكثر والجملة من صاحب ومعموله فى موضع الصفة لألف وزائد خبر ألف والمين الكذب ويشارك الألف فيما ذكر الياء والواو والى ذلك أشار بقوله : (واليا كذا والواو ان لم يقعا * كما هما فى يؤيؤ ووعوعا)

يعنى ان الياء والواو كالألف فى الحكم عليهما بالزيادة ان صحبتا أكثر من أصلين الا إذا تكررتا فى لفظ اسم ثنائى مكرر نحو قولك يؤيؤ فى اسم طائر ووعوع مصدر وعوع السبع إذا صوت وفهم من قوله واليا كذا والواو ان الواو والياء إذا صحبتا أصلين حكم باصالتهما نحو بيع ويوم وفهم من قوله ان لم يقعا الى آخر البيت انهما إذا صحبا أكثر من أصلين حكم عليهما بالزيادة نحو صيرف وجهور وتزاد الياء أولا كيرمع وثانية كصيرف وثالثة كعثير ورابعة كحذرية وخامسة كسلحفية ولا تزاد الواو أولا وتزاد ثانية كجوهر وثالثة كجهور ورابعة كعصفور وخامسة كقمحدوة والياء مبتدأ والواو معطوف عليه وكذا خبر عنهما ويحتمل أن يكون كذا خبرا عن الياء والواو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأول عليه وان لم يقعا شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه وكما فى موضع الحال من الألف فى يقعا ثم قال :

من اللم بمعنى الجمع فيقال فى الماضى لمم يلمم بمعنى جمع ثم ضعفت الميم فاجتمع ثلاث ميمات فقلبت الميم الثانية لاما كراهية اجتماع ثلاث ميمات فالبصريون نظروا الى الحالة الراهنة فقالوا ان جميع الحروف أصول والكوفيون راعوا أصله فقالوا ان اللام الثانية زائدة تكرارا للعين فوزنه على ما للبصريين فعلل بلامين وعلى ما للكوفيين فعل بتشديد العين فيكون الخلاف بينهم فيما يوزن به ثم ان الخلف فى كلام المصنف يصح قراءته بالجر عطفا على تأصيل مدخول للباء واحكم ويصح رفعه وجعله مبتدأ وفى كلم متعلق بمحذوف خبره (فألف أكثر من أصلين) (قول كدى نحو ضارب وعماد وسلمى) ألف ضارب علم زيادتها بالاشتقاق لأنه من الضرب وزيادة ألفى عماد وسلمى علمت بالحمل على المشتق لأنهما جامدان ثم ان الذى فى غالب النسخ سلمى بفتح السين وسكون اللام اسم امرأة وفى بعضها سلامى بضم السين وألف بعد اللام وهى عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين (وقوله ولا تزاد الألف أولا الخ) لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن وفى البسط والتعريف للمكودى : ولا تزاد فى الأوائل ألف * إذ هو للسكون حتم قد ألف

(وقوله كشملال) مر أنه اسم للناقة الخفيفة السريعة (وقوله كقرقرى) اسم صوت الريح الذى يكون فى البطن وقيل اسم موضع (وقوله كقبعثرى) الجمل الضخم ودابة تكون فى البحر والعظيم الشديد من كل شىء وبقى عليه زيادتها سابعة ومثاله بردرايا (وقوله والمين الكذب) قال الشاطبى وليت شعرى من كذبه وأجيب بأن نفى الكذب راجع للقاعدة والقضية الكلية فى الألف اشارة الى أنها لا تنخرم ﴿ فان قلت ﴾ يخالف هذا قول المكودى أول شرح هذا البيت لأن الاكثر فيما صحبت الخ ﴿ قلت ﴾ يجاب بأن الأكثرية راجعة لكون الاشتقاق يدل على الزيادة والاقلية ترجع لحمل الجامد عليه وان كانت عبارته موهمة لكن هذا مراده (واليا كذا والواو ان لم يقعا) (قول المكودى نحو قولك يؤيؤ فى اسم طائر) يعنى من الجوارح التى تصيد وهو صاحب مخلب يشبه الباشق الذى هو طائر لا يقدر على الطيران فى الشتاء ثم ان قول المصنف ان لم يقعا كما هما فى يؤيؤ ووعوعا لو حذفه ما ضره لأن الحكم باصالة الجميع صرح به فى قوله أولا واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه ويؤيؤ ووعوع من أفراد نحو سمسم (وقوله وفهم من قوله ان لم يقعا الخ) هذا منطوق النظم ففيه تخليط لا ينبغى (وقوله كيرمع) الكاف للتمثيل ويرمع بفتح الياء وسكون الراء وفتح الميم اسم لحجارة رقيقة بيض لامعة (وقوله كصيرف) اسم للذى يحتال فى الأمور (وقوله كعثير) قدمر أنه التراب والغبار وأثر ما لصق بالقدم (وقوله كحذرية) قد مر انها قطعة من الأرض غليظة (وقوله كسلحفية) بضم السين فيها لغات منها فتح اللام وسكون الحاء ومنها سكون اللام وضم الحاء وهى دابة قيل تسميها العامة الفكرون وقيل غيره ومن فوائد هذه الدابة ان دمها ومرارتها ينفعان للذى برأسه صداع ومن فوائدها أيضا أنه إذا اشتد البرد بمكان وجعل رأسها ويداها ورجلاها للهواء وتركت كذلك ارتفع البرد من ذلك الموضع (وقوله كجهور) جهور اسم موضع (وقوله كقمحدوة) بقاف مفتوحة ثم ميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم دال مضمومة ثم واو مفتوحة وهى ما ارتفع فوق القفا من مؤخر الرأس (وقوله وكما فى موضع الحال الخ) الأولى ان الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق

(وهكذا همز وميم سبقا * ثلاثة تأصيلها تحققا)

يعنى ان الهمزة والميم متساويتان فى أنهما إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع باصالتها حكم عليهما بالزيادة لدلالة الاشتقاق فى أكثر الصور على زيادتهما نحو أفضل وأحمر ومكرم ومنطلق وحمل عليه ماسواه نحو أفكل ومخلب وفهم من قوله سبقا أنهما لا تطرد زيادتهما فى غير الأول وفهم من قوله تحققا ان الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق اصالتها لم يحكم بزيادتهما الا بدليل نحو أيدع لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه فيعل أو الياء فيكون وزنه افعل نحو صيرف لكن الهمزة فيه زائدة لأن باب أفعل أكثر من باب فيعل الا ان الهمزة إذا وقعت آخرا قبلها ألف زائدة حكم بزيادتها وسيأتى وهمز وميم مبتدأ وخبرهما كذا وسبقا فى موضع النعت لهمز وميم وثلاثة مفعول بسبقا وتأصيلها مبتدأ وتحققا فى موضع الخبر وهو مبنى للمفعول والجملة خبر المبتدأ ثم قال :

(كذاك همز آخر بعد ألف * أكثر من حرفين لفظها ردف)

يعنى ان الهمزة تطرد أيضا زيادتها إذا وقعت آخرا بعد ألف وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعدا نحو حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وفهم من هذا البيت ومن البيت الذى قبله ان الهمزة لا تطرد زيادتها وسطا ولا آخرا بعد غير ألف وفهم منه أنه ان تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو كساء ورداء وهمز مبتدأ وخبره كذا وآخر نعت لهمز وبعد ألف نعت بعد نعت ولفظها مبتدأ وخبره ردف وأكثر مفعول بردف والجملة فى موضع النعت أيضا ثم قال : (والنون فى الآخر كالهمز وفى * نحو غضنفر اصالة كفى)

يعنى ان النون يحكم بزيادتها فى موضعين أحدهما ان تكون آخرا بعد ألف قبلها أكثر من حرفين وهو الذى عنى بقوله كالهمز وذلك نحو سكران وعثمان وزعفران وفهم منه انه لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف حكم باصالتها نحو بيان والآخر ان تقع وسطا وقبلها حرفان وبعدها حرفان نحو عقنقل وحجنفل وغضنفر وهو الأسد والنون مبتدأ وخبره كالهمز والظاهر ان فى الآخر متعلق بأعنى محذوفا واصالة مفعول ثان بكفى وفى كفى ضمير مستتر عائد على النون وهو المفعول الأول بكفى وفى نحو متعلق بكفى ثم قال :

(والتاء فى التأنيث والمضارعه * ونحو الاستفعال والمطاوعه)

يعنى ان التاء تطرد زيادتها فى التأنيث نحو قائمة وقامت وفى المضارعة نحو تقوم ونحو الاستفعال كالاستدراك والاستلزام والمطاوعة نحو تكسر وتذكر وفهم من تمثيله الاستفعال ان السين تزاد مع التاء ولم ينص على زيادتها فى حروف الزيادة

والتقدير ان لم يقعا وقوعا مثل وقوعهما فى يؤيؤ ووعوعا (وهكذا همز وميم سبقا) (قوله كذى وحمل عليه الخ) أى يحمل الجامد على المشتق وافكل اسم للرعدة يقال أخذه الافكل إذا أخذته الرعدة بكسر الراء والمراد بالسبقية فى كلام المصنف التصدر لا مطلق السبقية لاخراج نحو سموأل فان الميم فيه سابقة غير متصدرة فيحكم باصالتها فوزنه فعلل بتشديد اللام الأولى (وقوله نحو ايدع) اسم للزعفران (وقوله نحو صيرف) هذا المثال مؤخر من تقديم ومحله بعد قوله سابقا فيعل لأنه مثال له وكذلك يوجد مقدما فى بعض النسخ المصلحة (وقوله لكن الهمزة الخ) هذا هو الذى يؤخذ من القاموس لأنه ذكره فى فصل الياء من باب العين وذلك دليل على اصالة الياء عنده (وقوله الا أن الهمزة الخ) هذا مستثنى من قول المصنف سبقا لكن الأولى أن يحذفه لان المصنف ذكره بعد (وقوله وسيأتى) أى فى البيت بعده متصلا به ولو قال بدل قوله وسيأتى والى ذلك أشار بقوله كذاك همز آخر بعد ألف ويؤخر الاعراب لكان حسنا (قول المكودى وأربعاء) اسم لليوم المعلوم ويقال بضم الباء وفتحها وكسرها (وقوله وعلباء) بكسر العين عصبة العنق ثم كان الاولى أن يبدل المصنف حرفين باصلين لخروج نحو الباء فان الهمزة الأخيرة أصلية مع أنه تقدم على الالف أكثر من حرفين مع أن الوزن يقبله (وقوله والجملة فى موضع النعت أيضا) هذا يقتضى ان الجملة نعت ثالث لهمز كما أن آخر وبعد ألف كذلك والحق انهما فى محل جر نعت لألف من قوله بعد ألف (والنون فى الآخر كالهمز) (قول المكودى نحو عقنقل) بفتح العين المهملة وبقافين مفتوحتين بينهما نون ساكنة وبلام آخرا وهو الكثيب العظيم المتداخل من الرمل (وقوله وحجنفل) بتقديم الحاء على الجيم وكلاهما مفتوح والحجنفل الغليظ الشفة من غير الانسان (وقوله مفعول ثان بكفى الخ) ومعنى كفى صرف ومنع يقال كفاه الله الشر إذا صرفه عنه ومنعه منه وإذا صرفت الاصالة هنا ثبتت الزيادة وهو المطلوب (والتاء فى التأنيث والمضارعه) (قول المكودى ولم ينص على زيادتها فى حروف الخ) يعنى وأما فى موضع آخر فقد نص عليه وهو كذلك وقدمر فى جمع التكسير والسين والتا من كمستدع أزل وأجاب بعض باحتمال دخولها هنا بأن يقرأ نحو بالرفع ويكون معطوفا على التاء على حذف مضاف والتقدير وحروف نحو الاستفعال ويكون المراد بالحرف الجنس فيصدق بالتاء والسين ويكون المراد بالنحو ما كان من المصادر التى فيها تاء زائدة وحدها كالتفعيل والافتعال كالتقديس والاقتدار وأما السين فلا تزاد الامع التاء هذا مذهب الجمهور وقال سيبويه قد تزاد وحدها كما فى اسطاع أصله أطاع وفى البسط والتعريف للمكودى : والسين لاتزاد فى الكلام * الا مع التاء كستهام

وكان ينبغى له أن يذكر زيادة النون والهمزة والياء فى المضارعة نحو يقوم وأقوم وتقوم إذ لافرق والتاء مبتدأ والخبر محذوف أى والتاء مطردة الزيادة أو فاعل بفعل مضمر تقديره وتزاد التاء وفى التأنيث متعلق بالخبر إن قدرت التاء مبتدأ وبالفعل ان قدرتها فاعلا ثم قال :

(والهاء وقفا كلمه ولم تره) يعنى ان الهاء تزاد فى الوقف وهى هاء السكت وقد تقدم فى الوقف مواضع زيادتها والتحقيق ان هاء السكت ليست كحروف الزيادة لان حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة وهاء السكت جىء بها لبيان الحركة فهى كسائر حروف المعانى لاحروف التهجى والهاء اما مبتدأ محذوف الخبر أو فاعل بفعل محذوف كما تقدم فى قوله والتاء ووقفا مصدر فى موضع الحال من الهاء أى موقوفا عليها أو مفعول له أى تزاد للوقف ثم مثل بقوله كله وهى على حذف القول أى كقولك لمه وقد اجتمع فى هذا اللفظ أعنى كلمه ثلاثة أحرف وهى كاف التشبيه ولام الجر وهاء السكت واسم وهو ما الاستفهامية وقد ألغزت بهذا اللفظ فى رجز وهو :

يا قارئا ألفية ابن مالك * وسالكا فى أحسن المسالك * فى أى بيت جاء من كلامه * لفظ بديع الشكل فى انتظامه

حروفه أربعة تضم * وإن تشأ فقل ثلاث واسم * وهو اذا نظرت فيه أجمع * مركب من كلمات أربع

وصار بالتركيب بعد كلمه * وقد ذكرت لفظه لتفهمه

ثم قال : (واللام فى الاشارة المشتهره) يعنى ان اللام تطرد زيادتها مع اسم الاشارة نحو ذلك وتلك وأولئك وهنالك واللام معطوف على الهاء فيجرى فيه ما تقدم فى الهاء ثم قال : (وامنع زيادة بلا قيد ثبت * ان لم تبين حجة كحظلت)

يعنى ان كل ما خالف المواضع المذكورة فى هذا الباب فى اطراد الزيادة تمنع زيادته الا اذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره فيحكم على نون حنظل بالزيادة وان لم تكن فى موضع اطراد زيادة النون كقولهم حظلت الابل بكسر الظاء اذا أكثرت من أكل الحنظل وهو نوع من الشوك فسقوط النون

وسيبويه قال فى استطاعا * يزيدها إذ أصله أطاعا

(وقوله كان ينبغى له ان يذكر الخ) أجيب بجوابين أولهما انه لم يبق عليه الا النون وأما الهمزة فقد مرت فى قوله وهكذا همز وميم سبقا والياء قد مرت فى قوله والياء كذا والخ ثانيهما أن يقال ان كلامه على حذف مضاف تقديره وحروف المضارعة وتكون حروف بالرفع عطفا على التاء وهذا الجواب الثانى مردود كالجواب قبل بدخول السين بانه يكون قول الناظم والمضارعة والاستفعال مقطوعا غير معطوف على ماقبله فكيف يصح حينئذ عطف والمطاوعة الراجعة إلى التاء على التأنيث (وقوله أو فاعل بفعل مضمر الخ) بل هو نائب فعل مضمر بدليل تقديره (والهاء وقفا كله) (قول المكودى وقد تقدم فى الوقف الخ) أى فى قوله ووقف بها السكت الخ وفى قوله وما فى الاستفهام الخ مع مابعده (وقوله كسائر حروف المعانى) أى التى لها معنى لكنه فى غيرها وهو الحرف المقابل للاسم والفعل والمراد بحروف التهجى فى كلامه الحرف الذى بنيت الكلمة عليه لا الحرف الموضوع للتعليم فصواب الناظم حينئذ ان يمثل بنحو أمهات فان الهاء فيه زائدة بدليل أمومة ثم قد يقال للمكودى اعتراضك صحيح لكن ما أوردته على الناظم هنا يرد عليك فى تمثيلك لقوله والتاء فى التأنيث بقامت مع أن التاء من حروف المعانى فما كان جوابك هو جوابه وأما تمثيله هناك بقائمة فصحيح لأن التاء جزء كلمة بدليل كون الاعراب عليها (وقوله وقد ألغزت الخ) هذا اللفظ قد أكثر الناس فى الاجوبة عنه وأحسن ما أجيب به قول سيدى الجد أبى الفيض سيدى حمدون بن الحاج رحمه الله تعالى :

أهذه جواهر منتظمه * فى السلك أم أزاهر مبتسمه

فى الغصن أم عرائس ملتثمه * أم كلمات ألغزت فى كلمه

﴿ وفى ذلك قلت ﴾ :

يا فاضلا فاقت شموس لغزه * بدون شك قد سموا بعزه

ألغزت فى كلمة منتظمه * من قوله والهاء وقفا كلمه

الا ان قول المكودى ثلاثة أحرف وهى كاف التشبيه مع قوله فى النظم وان تشأ فقل ثلاث سلمه كل الناس والحق ان الكاف فى كلمه للتمثيل وهى اسمية فتكون كلمه اشتملت على اسمين وحرفين (واللام فى الاشارة المشتهره) أوردوا عليه ما أورده المكودى فى هاء السكت وهو ان اللام كلمة برأسها وحيث اعترض كهذى هناك كان ينبغى ان يعترض هنا والصواب ان اللام تزاد إذا دل الاشتقاق ونحوه على الزيادة وذلك نحو طيسل اسم للعدد الكثير فاللام زائدة لقولهم طبس ثم يحتمل ان يقرأ المشتهره فى كلام الناظم بالجر فيكون صفة للاشارة قال الشاطبى لكنه يوهم ان لنا اشارة مشتهرة وأخرى ليست كذلك والامر بخلافه ويحتمل رفعه صفة للام وقال ابن هشام فى الحواشى الحق ان اللام مبتدأ أول والمشتهره نعت لمبتدأ ثان محذوف وفى الاشارة خبر عن الثانى والثانى وخبره خبر عن الاول والتقدير واللام زيادتها المشهورة واقعة فى اسم الاشارة فيؤخذ منه انها تزاد فى غير اسم الاشارة لكن زيادتها غير مشهورة وهو كذلك (وامنع زيادة بلا قيد ثبت) هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له فان وجدنا حرفا من

من حظلت دليل على زيادتها فى حنظل وأمثال ذلك كثيرة وزيادة مفعول بامنع وبلا قيدمتعلق بزيادة وثبت فى موضع الصفة لقيد وان شرط ويجوز ضبط تبين بفتح التاء مبنيا للفاعل وأصله تتبين فحذفت احدى التاءين وحجة على هذا فاعل بتبين وبضم التاء على انه مبنى للمفعول مضارع بين وحجة على هذا نائب عن الفاعل.

﴿ فصل فى زيادة همـزة الوصل ﴾

هذا الفصل تتميم لباب التصريف لانه من باب زيادة الهمزة وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها من الكلام والى تعريفها أشار بقوله : (للوصل همز سابق لايثبت * الا اذا ابتدى به كاستثبتوا)

يعنى ان همزة الوصل هى الهمزة السابقة التى تثبت ابتداء وتسقط وصلا وانما سميت همزة وصل اتساعا لانها تسقط فى الوصل وقيل لان الكلمة التى قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن وفهم من قوله همز أن همزة الوصل أتى بها همزة خلافا لمن قال هى فى الاصل ألف وفهم من قوله سابق أنها لاتكون الا أولا وفهم من قوله لايثبت الا اذا ابتدىء به ان سقوطها فى الوصل واجب وقد تثبت فى الوصل ضرورة وهمز مبتدأ وسابق نعت له وخبره فى المجرور قبله ولايثبت جملة فى موضع النعت أيضا لهمز والايجاب للنفى والعامل فى اذا يثبت ويجوز ضبط استثبتوا بضم التاء الاولى مبنيا للمفعول فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الاخير جزم الشارح فقال امر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشىء ثم انتقل الى مواضعها وهى ستة مواضع اشار الى الاول منها بقوله :

(وهو لفعل ماض احتوى على * أكثر من أربعة نحـو انجلى)

يعنى ان كل همزة افتتح بها الفعل الماضى الزائد على أربعة أحرف فهى همزة وصل وشمل الخماسى نحو انطلق والسداسى نحو استكبر وهو مثاله وهو مبتدأ عائد على الهمزة ولفعل خبره وماض نعت لفعل واحتوى فى موضع النعت ثم أشار الى الثانى والثالث فقال :

(والامر والمصدر منه) يعنى ان الهمزة فى الامر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو انطلق انطلاقا واستخرج استخراجا والامر والمصدر مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والامر والمصدر منه ثم انتقل الى الرابع فقال :

(وكـذا * أمر الثلاثى كاخش وامض وانفذا)

يعنى ان كل همزة افتتح بها فعل الامر من الثلاثى فهى همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش أو على يفعل نحو امض أو على يفعل نحو انفذ وهذه فائدة التمثيل وفهم من المثال أيضا ان ذلك انما يكون اذا كان ثانى المضارع ساكنا نحو يخشى ويرمى وينفذ فلو كان محركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد فتقول فى الامر منهما قل وعد ثم أشار الى الخامس بقوله :

حروف الزيادة ليس فى المحل الذى ذكرت سابقا انه يحكم بزيادتها فهل يحكم له بالزيادة أو بالاصالة فقال ان قام دليل على الزيادة من أدلة تسعة انظرها فى التصريح فاحكم بزيادتها والا فيحكم بالاصالة ومعنى وامنع زيادة احكم بالاصالة وكحظلت مثال لمفهوم ان لم تبين حجة والله أعلم .

﴿ فصل فى زيادة همزة الوصل ﴾

(قول المكودى لانه من باب زيادة الخ) وانما فصله عن باب التصريف لاختصاصه بأحكام (للوصل همز سابق لايثبت) (قول المكودى لانها تسقط الخ) علة لقوله اتساعا ومعنى الاتساع المجاز وذلك لانها لما كانت تسقط فى الوصل وتثبت فى الابتداء فالاولى أن تسمى همزة الابتداء فأجاب بأنهم عكسوا فى التسمية مجازا من باب تسمية الشىء باسم ضده (وقوله وقيل لان المتكلم الخ) هذا هو الاحسن وعليه اقتصر السعد فى شرح التصريف وهو قول البصريين ولهذا سماها الخليل سلم اللسان فكان ينبغى للمكودى أن يقدمه على ماقبله ولا اتساع ولا مجاز على هذا والذى قبله بل على الاول فقط كما قال المكودى (وقوله انها لاتكون الا أولا) أى لانها أتى بها للتوصل الى الابتداء بالساكن والمراد بالابتداء أخذ المتكلم فى النطق بعد أن كان صامتا لا الاخذ فى النطق بحرف بعد الفراغ من النطق بالحرف الآخر كما توهم بعضهم فالزم الابتداء بالساكن مهما أردت النطق بحرف ساكن وهذا فى اللفظ وأما فى الخط فلابد من كتابتها (وقوله وقد تثبت فى الوصل ضرورة) كقول بعضهم

لانسب اليوم ولا خلة * اتسع الخرق على الراقع

فأثبت همزة اتسع ضرورة قال الدمامينى وهو الحق وقال الشارح لاضرورة لان أول الشطر الثانى كأول البيت وما أحسن قول بعض الادباء

فلا تجعلنى مثل همزة واصل * فيلحقنى حذف ولاراء واصل

فواصل الاول صفة لمن يريد وصل الكلمة التى فيها الهمزة بغيرها فيحذف الهمزة وواصل الثانى علم على واصل بن عطاء المعتزلى وكان ألثغ لا ينطق بالراء فكان مهما عرضت له كلمة فيها راء أبدلها بمرادفها من الكلام كالمطر يبدله بالغيث وكالبر بالقمح وفى بعض النسخ زائد بدل سابق وكلاهما صحيح فعلى نسخة سابق تكون الزيادة مأخوذة من الترجمة ومن ثبوتها مرة وحذفها أخرى

(وفى اسم است ابن ابنم سمع * واثنين وامرىء وتأنيث تبع * وايمن)

فذكر سبعة أسماء وفهم من قوله وتأنيث تبع أن مجموعها عشرة أسماء لان مؤنث امرىء امرأة وابن ابنة ومؤنث اثنين اثنتان أما اسم فأصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتابوا همزة الوصل فتكون عوضا من المحذوف وأما است فاصله سته بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة وأصل ابن بنو ففعل به مافعل باسم وابنم هو ابن زيدت عليه الميم واثنين أصله ثنين وامرؤ لم يحذف منه شىء لكن ألحق بهذه الاسماء المحذوف منها حرف لان الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف وأما أيمن فهو المستعمل فى القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهى همزة وصل هذا مذهب البصريين وقوله وتأنيث تبع راجع إلى ابن مؤنثه ابنة وامرىء مؤنثه امرأة واثنين مؤنثه اثنتان وفهم من قوله سمع ان دخول الهمزة فى هذه الاسماء غير مقيس بخلاف ماتقدم وفى اسم إلى آخر المجرورات وهو ايمن متعلق بسمع وفى قوله سمع ضمير نائب عن الفاعل عائد على همزة الوصل المتقدمة ثم أشار الى السادس فقال: (همز أل كذا) أى والهمزة فى أل همزة وصل كما كانت فيما ذكروهذا الذى ذكر فى أل هو مذهب سيبويه ومذهب الخليل انها أصلية حذفت فى الوصل لكثرة الاستعمال ثم بين حكم همزة أل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال:

(ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) يعنى ان همزة أل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعنى فى همزة أل وجهان ابدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التى قبلها وتسهيلها بين الالف والهمزة وقد قرىء بهما آلذكرين وفهم منه ان غير همزة أل من همزة الوصل تحذف اذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة اليها نحو أصطفى البنات على البنين وانما لم تحذف همزة أل اذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين فى الفتحة وهمز أل مبتدأ وخبره كذا ومدا مفعول ثان بيبدل وهو على حذف مضاف أى حرف مد والمفعول الاول ضمير مستتر فى يبدل عائد على همز أل ويسهل معطوف على يبدل أو للتخيير وانما جعلتها للتخيير وان كانت أو التى للتخيير لاتقع الا بعد فعل الامر لان الكلام فى معنى الامر كأنه قال ابدلها أو سهلها.

﴿ الابدال ﴾

هذا هو النوع الثانى من التصريف ثم ان حروف الابدال تصل الى اثنين وعشرين حرفا وقد ذكرها فى التسهيل

وعلى نسخة زائد تكون السبقية مأخوذة من قوله الا اذا ابتدىء به وأصل ابتدى ابتدىء بهمزة آخرا أبدلت ياء ثم سكنت تخفيفا كما أبدلت فى مائة قالوا مية (وفى اسم است ابن ابنم سمع) الاست هو الدبر (قول المكودى وأصل ابن بنو) أى بالواو وقيل أصله بنى بالياء لأنه من بنيت لان الابن يبنى على الاب كبناء الحائط على الاساس والاول أولى (وقوله زيدت عليه الميم) زيادة الميم هنا للمبالغة فى البنوة كما زيدت الميم فى زرقم مبالغة فى الازرق وليس الميم بدلا من الواو لام الكلمة ولو كانت الميم بدلا من لام الكلمة مااحتيج الى الاتيان بهمزة الوصل لانها يؤتى بها عوضا من اللام المحذوفة (وقوله أصله ثنين) هذه العبارة فيها شىء والاولى أن يقول أصله ثنيان كجملان لان مفرده ثنى بياء فحذفت الياء لام الكلمة وسكن أوله وأتى بهمزة الوصل عوضا من المحذوف (وقوله فحكموا لها بحكم المحذوف) يعنى وعوضوا منها همزة الوصل وتكون حركة الراء فيه تابعة لحركة الهمزة ضما وفتحا وكسرا ومثل ذلك نون ابنم تتبع الميم فيما ذكر (وقوله هذا مذهب البصريين) وقال الكوفيون ان همزته قطعية وهو جمع يمين ثم ان المصنف وتأنيث من إطلاق المصدر على اسم المفعول ومفعول تبع محذوف مع حذف المتعلق والتقدير ومؤنث تبع المذكر فيما يمكن تأنيثه وهو ابن واثنان وامرؤ (وهمز أل كذا) (قول المكودى مذهب سيبويه) يعنى فى أحد قوليه وله قول آخر بأصالتها وقدم ذلك (ويبدل * مدا فى الاستفهام أو يسهل) ظاهره ان هذا الحكم خاص بهمزة أل وليس كذلك بل هذا الحكم يكون فى همزة أيمن وظاهره انه مهما دخلت على الهمزة أداة استفهام همزة أو غيرها إلا جاز فى همزة أل وجهان وليس كذلك لان ذلك انما هو اذا دخلت عليه الهمزة فقط فلو قال المصنف:

وأيمن وأل بذين يبدل * همزا فى الاستفهام أو يسهل

لأجاد وأفاد والله أعلم.

﴿ الابدال ﴾

هو لغة مطلق العوض واصطلاحا جعل حرف مكان آخر مطلقا فجعل حرف جنس ومكان فصل أول خرج به العوض اذا كان فى محل المعوض منه كتاء عدة فانها عوض من الفاء فى غير محلها فلا يسمى ذلك ابدالا وأما ان كان فى محله فهو عوض وابدال اصطلاحا فالعوض حينئذ اعم ومطلقا فصل ثان احترز به من القلب فانه يكون فى حروف العلة اذا علمت هذا تبين لك ان العوض أعم من الابدال لانه مطلقا جعل حرف عوضا من حرف قيل فيه عوض فى مكانه أو فى غير مكانه ولا يقال فيه الابدال الا اذا كان فى مكانه وابدال أعم من القلب لان الابدال يكون فى

واقتصر هنا على المشهور منها فقال : (أحرف الابدال هدأت موطيا) فذكر تسعة احرف وهى التى تضمنها هذا الكلام الهاء والدال والهمزة والتاء والميم والواو والطاء والياء والالف وأحرف الابدال مبتدأ وخبره هدأت والتقدير وأحـرف الابدال هذه الحروف التى يجمعها قولك هدأت موطيا وموطيا حال من التاء فى هدأت ومعنى هدأت سكنت والياء فى موطيا بدل من الهمزة لانه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطيئا ويحتمل أن يكون موطيا مفعولا بهدأت لانه يستعمل متعديا يقال هدأت الصبي اذا ضربت عليه لينام والاول أظهر ثم شرع فى بيان مواضع الابدال وبدأ بابدال الهمزة من غيرها وذلك فى أربعة مواضع أشار الى الاول منها بقوله :

(فابدل الهمزة من واو ويا * آخـرا اثر ألـف زيـد)

يعنى أن الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخرا بعـد ألف زائدة نحو كساء ورداء أصلهما كساو وردای لانهما من الكسوة والتردية وفهم من قوله آخرا ان الواو والياء ان لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو تباين وتعاون وفهم منه أيضا أن الالف اذا كانت غير زائدة لا يبدلان نحو واو وزاى وفهم منه أيضا ان حكم ما لحقته تاء التأنيث حكم المتطرفة لان تاء التأنيث زائدة على الكلمة نحو عباءة وفهم منه أيضا ان الكلمة اذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل لانها لم تقع طرفا نحو درحاية والهمزة مفعول بأبدل ومن واو متعلق بأبدل وآخرا منصوب على الظرف واثر ظرف أيضا وكلا الظرفين فى موضع النعت لواو ويا والتقدير من واو وياء واقعتين آخرا اثر ألف زيد ثم أشار الى الموضع الثانى فقال :

(وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى)

ذا اشارة الى ابدال الياء والواو همزة وهو فى كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت عين فعله نحو قائل وبائع وفهم من قوله ما أعل عينا ان اسم الفاعل من الفعل الذى لم تعل عينه يصحح نحو عاور من عور وصائد من صيد ثم أشار الى الموضع الثالث فقال :

حروف العلة وغيرها والقلب لا يكون الا فى حروف العلة ولهذا لا يشكل الفرق بين هذه الثلاثة وكثيرا ما يقع السؤال عنها (قول كدى واقتصر هنا على المشهور منها) أى التى لا يصح الاستغناء فى التصريف عنها وابدال غير هذه التسعة من غيره اما شاذ كما فى أصيلان بالنون تصغير أصيل باللام على غير قياس والاصيل الوقت بعد العصر قالوا فيه أصيلال بابدال نونه لاما واما لغة قليلة كابدال الجيم من الياء المشددة فى الوقف كقولهم فى على علج وتسمى عجعجة قضاعة (أحرف الابدال هدأت موطيا) (قول المكودى ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة ومعنى موطيا حينئذ مستوطنا كأنه قال سكنت أعضائى فى الموضع الذى أتخذه موطنا لاقدامى وهو الموضع الذى يسكن الانسان فيه ويستوطنه كذا قيل وانظره فقد لا يلائم ما للمكودى بعد والاولى أن يقرأ هدأت بفتح التاء خطابا للطالب بأنه اذا وصل هذا المحل فقد أدرك المرغوب فينبغى أن يسكن ورعه واشتياقه لأنه لم يبق من المسائل إلا القليل (وقوله يقال هدأت الخ) فيه نظر بل الذى فى التصريح أنه يقال أهدأت الصبى بالهمزة فى أوله فيكون هدأت لازما عدى بالهمزة (وقوله وذلك فى أربعة مواضع) الحق انها خمسة والخامس هو قوله وهمزا أول الواوين ردا لان الناظم أخره عن قوله وافتح ورد الهمزة ولا موجب له ويمكن الجواب بأن ما هنا عام فى الواو والياء وما يأتى خاص بالواو فلا خامس (فأبدل الهمزة من واو ويا * آخرا) (قول المكودى وفهم منه أيضا أن حكم الخ) الحق أن هذه احدى صورتى المنطوق لان قول المصنف آخرا يصدق بالآخر حقيقة ككساء وحكما وهو هذا (وقوله نحو عباءة) بفتح العين نوع من الاكسية قيل أصل الهمزة واو وقيل ياء (وقوله نحو درحاية) بكسر الدال القصير السمين الضخم البطن القصير الرجلين واعلم أن هذا الابدال غير مخصوص بالواو والياء فان الالف تشاركهما فيه فاذا تطرفت الالف بعد ألف زائدة وجب قلبها همزة نحو صحراء فان الهمزة فى هذا النوع بدل من ألف مجتلبة للتأنيث كاجتلاب ألف حبلى الا أن ألف حبلى غير مسبوقة بألف أخرى وألف صحراء مسبوقة بألف زائد فقلبت همزة فرارا من التقاء الساكنين فقوله فى الكافية :

من حرف لين آخر بعد ألف * مزيدا ابـدل همـزة كما ألف

أحسن لشموله لأحرف اللين الثلاثة (وفى * فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى) قدمر أن الاعلال أخص من الاعتلال فاذا كان هنالك واو أو ياء وقلبا ألفا فيقال لتلك الكلمة فيها القلب معلة وان لم يقلب الواو ولا الياء ألفا فيقال معتلة غير معلة (قول المكودى لاسم فاعل أعلت الخ) أشار بهذا إلى أن قول الناظم وفى فاعل على حذف مضاف أى اسم فاعل وهو غير ظاهر لان عبارة المصنف حينئذ تكون شاملة لنحو مختار اسم فاعل من اختار لان عينه معلة مع أنه غير مراد فالحق ان المراد بفاعل فى النظم صيغته لا اسم الفاعل ليخرج اسم الفاعل اذا كان على غير وزن فاعل وقد أطلق الناظم فاعل على ما يشمل فاعلة وتثنيتهما وجمعهما تصحيحا (وقوله يصحح نحو عاور الخ) لم يجز الاعلال فى اسم الفاعل الذى لم تعل عين فعله لانه لو أعل لالتبس باسم الفاعل من عار وصاد من المعل الفعل وفى هذا مناقشة من وجهين انظرهما فى التصريح ﴿تنبيه﴾

(والمد زيد ثالثا فى الواحد * همزا يرى فى مثل كالقلائد)

يعنى انه اذا كان فى المفرد مد ثالث زائد قلب فى الجمع الذى على مثل فعائل همزة وشمل المد بالألف نحو قلادة وقلائد والياء نحو صحيفة وصحائف والواو نحو عجوز وعجائز وفهم منه ان الثالث اذا كان غير مد لم يقلب نحو قسورة وقساور وفهم منه أيضا انه اذا كان مدا غير زائد لم يقلب نحو مثوبة ومثاوب ومعيشة ومعايش لان الواو فى مثوبة والياء فى معيشة عين الكلمة والمد مبتدأ وخبره يرى وهمزا مفعول ثان ليرى أو حال اذا قدرنا يرى بمعنى يبصر وفى متعلق بيرى وفى الواحد متعلق بزيد وزيد وثالثا حالان من الضمير فى يرى ويحتمل أن يكون ثالثا حالا من الضمير فى زيد ثم أشار الى الموضع الرابع فقال : (كذاك ثانى لينين اكتنفا * مد مفاعل كجمع نيفا)

يعنى انه اذا وقعت ألف التكسير بين حرفى علة وجب ابدال ثانيهما همزة وفهم من اطلاقه فى قوله لينين انه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط فى الفصل الذى قبله وشمل قوله لينين أربع صور الأولى أن يكونا واوين نحو أوائل أصله أوأول الثانية أن يكونا ياءين نحو نيف ونيائف الثالثة أن يكون الأول واوا والثانى ياء نحو صايد وصوائد الرابعة أن يكون الأول ياء والثانى واوا نحو جيد وجيائد أصله جياود لانه من جاد يجود ومثل بما حرف العلة فيه ياآن وهو نيف ووزنه فيعل فالياء الأولى زائدة وعينه ياء لانه من ناف ينيف اذا زاد فاجتمعت ياآن وأدغمت الأولى فى الثانية فلما جمع على مفاعل فصلت ألف الجمع بين الياءين وقلبت التى بعد الألف همزة وانما قلبت حرف العلة فى هذه الصور همزة وان كان أصلا لثقل الألف بين حرفى علة وفهم من قوله مد مفاعل انها لا تقلب الا اذا كانت متصلة بالطرف كالمثال فلو بعدت عن الطرف لم تقلب نحو طواويس وثانى لينين مبتدأ وخبره كذاك وهو اشارة الى قلب حرف العلة همزة واكتنفا فى موضع النعت للينين ومد مفعول باكتنفا ومعنى اكتنفا أحاط ونيفا مفعول بجمع لانه مصدر جمع ثم ان ابدال ثانى اللينين همزة انما هو فيما لم يكن فيه ثانى اللينين بدلا من الهمزة والى ذلك أشار بقوله :

(وافتح ورد الهمز يا فيما أعل * لاما وفى مثل هراوة واوا اجعل)

يعنى ان الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع اذا كان مفرده ماهى فيه معل اللام يجب فتحها وقلبها ياء

يكتب قائل وبائع ونحوهما بالياء وهمزة أسفلها على حكم التخفيف لان قياس الهمزة فى ذلك ان تسهل بين الهمزة والياء وأما ابدال الهمزة فى ذلك ياء محضة فلحن اذ لو جاز ذلك لجاز تصحيح الواو فى قائل ولأجل هذا لا تنقط هذه الياء . وقد دخل الفارسى على عالم فوجد رقعة مكتوبا فيها قايل بياء منقوطة فقال خط من هذا فقال العالم خطى فقال الفارسى لصاحب له كالمغضب قد ضاعت خطواتنا الى هذا قال مولانا عبد الرحمن المنجرة هذا من الفارسى حمق وطيش واعتزال (والمد زيد ثالثا فى الواحد) انما وجب ابدال الألف هنا همزة لانك لو جمعت قلادة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع إثرها الألف التى كانت فى المفرد وما بعد ألف التكسير لا يكون الا مكسورا والألف لا تقبل الحركة فوجب إبدالها حرفا من جنسها يقبل الحركة والحرف الذى هو من جنسها الهمزة وحمل عليه ما ثالثه ياء نحو صحيفة أو واو نحو عجوز (قول المكودى نحو قسورة) بفتح القاف اسم للأسد (وقوله لأن الواو فى مثوبة والياء فى معيشة عين الكلمة) فهما حينئذ أصليتان محركتان اصالة اذ أصله مثوبة بسكون الثاء وضم الواو نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وأصل معيشة معيشة بسكون العين وكسر الياء فنقلت الكسرة الى الساكن قبلها وشذ قولهم معائش بالهمز وروى عن نافع والمشهور عنه الياء والكاف فى قول المصنف كالقلائد زائدة ضرورة لان ما أخذ منه أخذ من لفظ مثل فهو كقوله : * فصيروا مثل كعصف مأكول * وهو أحد الاحتمالات فى ليس كمثله شىء (كذاك ثانى لينين اكتنفا) (قول المكودى فى الفصل الذى قبله) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله والمد زيد ثالثا الخ (وقوله ان يكونا ياءين نحو نيف الخ) فيكون حينئذ أصله نييف بياءين من ناف ينيف والذى فى القاموس والشاطبى انه من ناف ينوف فيكون حينئذ مثالا للصورة الرابعة والنيف ما زاد على العقد (وقوله نحو صايد) بإبقاء الياء لسكون الفعل الذى هو صيد غير معل فلا يعل اسم الفاعل كما مر فى مفهوم قوله وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى والواو فى صوائد هى ألف صايد عملا بقوله سابقا والألف الثانى المزيد يجعل واوا (وقوله كجيد) أصله جيود اجتمعت الواو والياء وسبق احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء لقوله ان يسكن السابق من واو ويا الخ ونظير ذلك سيد (وقوله نحو طواويس) جمع طاوس اسم لطائر معلوم فالواو الأولى فى الجمع هى الألف التى كانت فى المفرد لقوله كذا ما الأصل فيه يجهل أى الألف المجهولة الأصل تقلب واوا مثل مامر والواو فى الجمع هى الواو الناشئة عن ضم واو المفرد (وقوله فى التوطئة ثم ان ابدال ثانى اللينين الخ) الحق فى التوطئة أن يقول ثم إقرار ما بعد ألف مفاعل همزة اذا لم تكن اللام فى المفرد معلة والا فالحكم ما أشار اليه بقوله على ان توطئته قاصرة على ثانى اللينين اللذين اكتنفا ألف مفاعل مع انه عام فى تلك الصورة وفى التى قبلها كما تقرر به بعد (وافتح ورد الهمز يا) هذا الكلام فى ابدال الهمزة واوا أو ياء عكس ما كان الكلام فيه

ان كانت فى المفرد غير واو سالمة وواوا انكانت فى المفرد واوا سالمة فالألف واللام فى الهمزة للعهد المتقدم وشمل ما استحق الهمزة لكونه مدا زائدا فى المفرد ولامه ياء وما استحق الهمزة لكونه مدا زائدا فى المفرد ولام الكلمةواو وما استحق الهمزة لكونه اكتنفه لينان ومأصله همزة فمثال الأول هدية وهدايا أصله هدائى استثقلت الكسرة فى الهمزة فأبدلت فتحة فصار هداءى فانقلبت الياء الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار هداءا فاستثقل اجتماع الأمثال فأبدلت الهمزة ياء فصار هدايا ومثال الثانى مطية ومطايا فالياء الثانية فيه أصلها واو لانها من مطى يمطو ففعل به مافعل بهدايا ومثال الثالث زاوية وزوايا ففعل به أيضا مافعل بهدايا ومثال الرابع خطيئة وخطايا أصله خطائىء بهمزتين فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء على قياس الهمزتين المتحركتين فى كلمة فصار خطائى ثم قلبت الكسرة فتحة على حد ماقبلها فى هدايا فصار خطاءى فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء وأما هراوى جمع هراوة فأصله هرائو فالهمزة التى بعد الألف هى المبدلة من الألف الزائدة فى هراوة والواو الاخيرة هى واو هراوة فقلبت الكسرة فتحة ثم انقلبت الواو الأخيرة ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم ابدل من الهمزة واو ليناسب الجمع المفرد فالواو فى هراوى ليست الواو فى هراوة بل الواو فى هراوى هى الألف التى كانت فى المفرد وأما الواو التى كانت فى المفرد فهى الأخيرة التى انقلبت ألفا والهمز مفعول برد وهو مطلوب لافتح فهو من باب التنازع ويا مفعول ثان برد وفيما متعلق برد ولاما تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير فيما أعل لامه وفى مثل متعلق بجعل وفى جعل ضمير مستتر عائد على الهمز وواوا مفعول ثان بجعل ثم قال :

(وهمزا أول الواوين رد * فى بدء غير شبه ووفى الاشد)

يعنى رد أول الواوين المصدرتين همزة مالم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل كو وفى الأشد فان أصله وافى وانما استثنى ذلك لان فعل الفاعل أصل لفعل المفعول ولم يجتمع فى فعل الفاعل واوان فاجتماعهما فى ووفى معتد به

(قول المكودى ان كانت فى المفرد الخ) اسم كانت يعود على اللام لا على الهمزة كما توهمه العبارة (وقوله غير واو سالمة) منطوقه بأن كان لام الكلمة ياء أو واوا لكنها غير سالمة وعدم سلامة الواو فى المفرد كمطية الآتى أو سلمت الواو فى المفرد ولم تسلم فى الجمع الا انه من باب كذلك ثانى لينين كزوايا فهذه صور ثلاثة وقد أدخل المكودى صورة رابعة فى قول المصنف فيما أعل لاما وهى ما اذا كان لام الكلمة همزة وهذا مبنى على قول من يقول ان الهمزة حرف علة واليه ذهب الفارسى وقيل شبيهة بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثه والصحيح ما للجمهور وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التى فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع معل اللام (وقوله وواوا ان كانت الخ) وواوا فى كلامه بالنصب معطوف على ياء مدخول لفتحها وقلبها (وقوله للعهد المتقدم) فى قوله همزا يرى فى مثل كالقلائد مع ما بعده (وقوله ولام الكلمة واو) يعنى غير سالمة فى المفرد بدليل تمثيله بمطية (وقوله لكونه اكتنفه لينان) الاولى لكونه ثانى لينين اكتنفا مد مفاعل (وقوله أصله هدائى) أى بعد قلب الياء همزة والا فأصله الأصيل هداى بياءين احداهما ياء فعيلة والأخرى لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله والمد زيد الخ فصار هدائى الى آخر ما للمكودى (وقوله فصار هدايا) أى بعد أربعة اعمالات قلب الياء همزة ثم قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء لام الكلمة ألفا ثم قلب الهمزة ياء (وقوله فالياء الثانية فيه أصلها واو الخ) فاصل مطية المفرد وهى الراحلة مطوية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون الخ فيقال فى الجمع الأصلى مطايو بياء بعد الالف ياء فعيلة وبواو لام الكلمة ثم تقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة ثم تقلب الياء بعد الألف همزة لقوله والمد زيد ثالثا الخ ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة ثم الياء آخرا ألفا ثم الهمزة ياء فلم يصر مطايا الا بعد خمسة أعمال وفى المكودى اجحاف (وقوله وزوايا) أصله زواوى بواوين الأولى مقلوبة عن ألف زاوية المفرد والثانية عين الكلمة والياء لام الكلمة ففعل به مافعل بهدايا ففيه أربعة أعمالات الا انه من باب كذاك ثانى لينين الخ (وقوله أصله خطائىء بهمزتين) أصله الأصيل خطايىء بياء وهمزة فالياء هى ياء المفرد ثم قلبت الياء همزة لقوله والمد زيد الخ فصار خطائىء بهمزتين الى آخر ما للمكودى فلم يصر خطايا الا بعد خمس أعمالات (وقوله على قياس الهمزتين) هذا القياس هو الآتى فى قوله مالم يكن لفظا أتم فذاك ياء مطلقا جا (وقوله فأصله هرائو) وأصله الأصيل هرايو بواوين الاولى بدل من ألف هراوة والثانية لام الكلمة ثم قلبت الأولى همزة لقوله والمد زيد ثالثا الى آخر ما للمكودى ثم قلبت الواو لام الكلمة ياء لتطرفها اثر كسرة ثم قلبت الأولى همزة والهراوة العصا الضخمة فلم يصر هراوى الا بعد خمس أعمالات (وقوله ليناسب الجمع المفرد) بيان المناسبة ان الواو بعد الألف فى المفرد فيناسب أن تقع بعد الألف فى الجمع وان كانت الواو غير الواو (وهمزا أول الواوين رد) هذا هو الموضع الخامس من المواضع التى تبدل فيها الهمزة من غيرها الا أن الابدال هنا خاص بالواو فكان ينبغى للناظم ان يقدمه على قوله وافتح ورد الهمزة الخ وقدمه الموضح تبكيتا عليه (قول المكودى ولم يجتمع فى فعل الفاعل) الذى هو وافى واوان بل واو وألف فدل على ان الواو الثانية فى فعل المفعول غير

فلم يبق للواو الأولى غير حكم الواو المضمومة المنفردة من جواز ابدالها همزة فمثال مايجب ابدالها أواصل فى جمع واصلة أصله وواصل فالواو الأولى هى التى فى المفرد والواو الثانية انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت فى نحو ضوارب فلما اجتمع واوان فى بدء الكلمة قلبت الأولى همزة فقالوا أواصل وهمزا مفعول ثان برد وأول مفعول أول وفى بدء متعلق برد وبدء مصدر مضاف الى المفعول وهو غير وغير مضاف إلى شبه وشبه مضاف الى وو فى الاشد والأشد عند سيبويه جمع شدة وقال ابن عباس الاشد ثلاث وثلاثون سنة ثم انتقل الى حكم الهمزتين فى كلمة واحدة وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام ساكنة بعد متحركة ومتحركتان ومتحركة بعد ساكنة وقد أشار الى الأول بقوله :

(ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة ان يسكن كآثر وائتمن)

يعنى انه إذا اجتمع همزتان فى كلمة واحدة أولاهما متحركة والأخرى ساكنة وجب ابدال الثانية مدا مجانسا لحركة ماقبلها فان كانت فتحة أبدلت ألفا نحو آثر وآمن أصله أأثر وأأمن بهمزتين وان كانت كسرة أبدلت ياء نحو ايلاف وان كانت ضمة أبدلت واوا نحو أوتمن وأوتى وفهم منه ان الهمزة الساكنة ان لم تكن قبلها همزة أخرى لم يجب ابدالها وفهم منه أيضا انهما لو لم يكونا فى كلمة واحدة لم يجب ابدالها نحو ياقراء ائتوا والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يقال عند النحويين فى أأنذرتهم انهما من كلمة واحدة لأن الهمزة الأولى همزة الاستفهام فهى منفصلة عن الكلمة وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين فى كلمة وكذلك أيضا نحو أأتمن فان الأولى همزة الاستفهام والثانية فاء الفعل ومدا مفعول ثان بابدل وثانى الهمزين مفعول أول ومن كلمة متعلق بابدل وان يسكن شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه ثم انتقل الى الهمزتين المتحركتين وهى تسعة أنواع لأن الأولى اما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثانية كذلك والخارج من ضرب ثلاث فى ثلاث تسعة وقد أشار الى الثانية المفتوحة فقال :

(إن يفتح اثر ضم او فتح قلب * واوا وياء إثر كسر ينقلب)

يعنى ان الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى لها حالتان احداهما تقلب فيها واوا وذلك بعد ضمة نحو أويدم فى تصغير آدم أصله أأيدم أو بعد فتحة نحو اوادم فى جمع آدم والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة نحو ايم إذا بنيت من أم نحو إصبع بكسر الهمزة وفتح الثالث فتقول فيه أمم فتنقل حركة الميم الأولى للهمزة الساكنة وتدغم الميم فى الميم فيصير إأم فيجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتقلب الثانية ياء فتقول ايم ثم انتقل الى المكسورة فقال :

أصلية وانما هى عارضة والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض (وقوله فلم يبق للواو الأولى الخ) ونظير ذلك وجوه قالوا فيه أجوه وانما جاز ذلك لأن الواو المضمومة بمنزلة واوين إذ الضمة كالواو فى الثقل وهذا من المكودى تنكيت على الناظم المقتضى عدم جواز الابدال حينئذ وليس كذلك وقد يجاب عن الناظم بأنه عبر بفعل الأمر الذى هو رد المقتضى للوجوب فيكون النفى الذى هو غير متسلط على الوجوب فيبقى الجواز وهو المراد (وقوله قلبت الأولى همزة الخ) أى وجوبا كما يؤخذ من الأمر فى النظم ووجه القلب انه إذا لم يقلب اجتمع مثلان فى أول الكلمة ولا يمكن الادغام وذلك انما سمع فى الصحيح فى ألفاظ قليلة نحو ددن وإذا قل فى الصحيح امتنع وجوده فى المعتل ولم يذكر المكودى مفهوم بدء ومفهومه ان الواوين إذا كانا غير مصدرين لا يقلب الأولى وهو كذلك نحو هووى ونووى فى النسب إلى هوى ونوى وفى مثال الناظم إشارة الى أن الطالب إذا بلغ إلى هذا المحل ومر بجد واجتهاد فقد وافى وبلغ وأدرك الأمر الاقوى واليد الطولى فى علم النحو فالمراد بالاشد الاقوى (وقوله وقال ابن عباس) أى فى قوله تعالى : حتى إذا بلغ أشده . (ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة) الأولى أن يذكر هذا البيت والأبيات الثلاثة بعد متصلة بقوله وافتح ورد الهمز يا الخ كما فعل الموضح تنكيتا عليه لأن جميع ذلك فى ابدال الهمزة حرف علة ولا وجه للفصل بابدال الهمزة من حرف العلة (قول المكودى نحو آثر) من آثره بكذا يؤثره إذا خصه به أمر وآمن من آمن بفتحهما بمعنى أمن بالتشديد وانما وجب ابدال الثانية حرف علة من غير ندور لأن الهمزة من حروف الحلق والنطق بها عسير فاذا اجتمعت مع أخرى كان النطق بها أعسر وانما خص القلب بالثانية لأن العسر حصل بها (وقوله ياقراء ائتوا) أصل ائتوا قبل اتصال ياقراء به ائتوا بهمزتين الثانية ساكنة تقلب ياء لقوله ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة ان يسكن فلما اتصل به ياقراء حذفت الهمزة لأولى من ائتوا همزة الوصل فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة ائتوا فاء الكلمة فلا تقلب الثانية لكونهما فى كلمتين (وقوله وكذلك أيضا فى أأتمن) بهمزتين الاولى مفتوحة والثانية ساكنة وأصله قبل دخول همزة الاستفهام ائتمن بهمزتين الأولى همزة وصل مضمومة لأنه ماض مبنى للمفعول والثانية فاء الكلمتين ساكنة أبدلت الثانيــة واوا من جنس حركة الهمزة التى قبلها فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت همزة الوصل فرجعت فاء الكلمة الهمزة الساكنة ولا تقلب لكون الهمزتين من كلمتين (وقوله ومن كلمة متعلق بابدل) الأولى انه حال من الهمزتين (ان يفتح اثر ضم أو فتح قلب * واوا) (قول المكودى نحو إيم) بكسر الهمزة وفتح الياء (وقوله إأمم) بكسر الهمزة الأولى وسكون الثانيــة وفتح

(ذو الكسر مطلقا كذا) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وجب ابدالها ياء مطلقا أى بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والحاصل ثلاث صور الأولى مكسورة بعد فتحة نحو أئمة فى جمع امام أصله أأممة فنقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة وأدغمت الميم فى الميم فصار أأمة فأبدل من الهمزة الثانية ياء مكسورة بعد كسرة نحو ايم فى بناء مثل اصبع من إم بكسر الهمزة والياء فتقول فيه أأم فتفعل به كما فعلت بالذى قبله من نقل وادغام وقلب الثالثة مكسورة بعد ضمة نحو أين مضارع أأننته أى جعلته يئن ففعل به كما فعل فيما تقدم ثم انتقل الى المضمومة فقال : (وما يضم * واوا أصر) يعنى ان الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت واوا مطلقا فشمل أيضا ثلاثة أنواع مضمومة بعد مفتوحة نحو أوب جمع أب وهو النبات أصله أأبب على وزن أفعل فنقلت ضمة الباء إلى الهمزة وأدغمت الباء فى الباء ثم قلبت الهمزة المضمومة واوا الثانى مضمومة بعد مضمومة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل أبلم الثالث مضمومة بعد كسرة نحو أوم إذا بنيت من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الفاء فتفعل فى ذلك كما فعلت فيما قبله من النقل والادغام والابدال والقلب والحاصل ان الهمزة الثانية من المتحركتين تقلب واوا فى خمسة مواضع إذا كانت مضمومة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد فتحة أو ضمة وتقلب ياء فى أربعة مواضع إذا كانت مكسورة مطلقا فهذه ثلاثة مواضع أو كانت مفتوحة بعد كسرة وهذا مالم تكن الهمزة الثانية آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة فقد أشار اليها بقوله :

(ما لم يكن لفظا أتم * فذاك ياء مطلقا جا)

يعنى ان ثانى الهمزتين إذا كان متطرفا قلب ياء مطلقا فشمل أربعة أنواع أن يكون بعد فتحة أو بعد ضمة أو بعد كسر أو بعد سكون فمثال الأول إذا بنيت من قرأ مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ومثال الثانى أن تبنى من قرأ مثل برثن فتقول قرء منقوصا والأصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التى قبلها لتصح الياء فصار قرئى فاستثقلت الضمة فى الياء فحذفت وبقى منقوصا ومثال الثالث أن تبنى من قرأ مثل زبرج فتقول قرء بعد أن تفعل بهما فعلت بالذى قبل وهذا النوع والذى قبله يقدر فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول هذا قرء ومررت بقرء ورأيت قرئيا ومثال الرابع أن تبنى من قرأ نحو قمطر

الميم ﴿ فان قلت ﴾ أم المبنى منه هذا الوزن انما فيه همزة واحدة وأأم فيه همزتان ﴿ قلت ﴾ أجيب بأنه لما قيل للخزن من الثلاثى الذى هو أم وزن الرباعى الذى هو اصبع تعين تضعيف الفاء وهى الهمزة هنا (ذو الكسر مطلقا كذا) (قوله كدى مضارع أأننته) أشار بهذا الى أنه مضارع الرباعى وأصله أأنن بهمزتين مضمومة فساكنة فنقلت حركة النون للهمزة الساكنة وأدغمت النون فى النون ثم قلبت الهمزة المكسورة ياء فصار أين وهو من الانين الذى هو الوجع وأما إن كان من الثلاثى فيجوز فيه وجهان الابدال والتصحيح عملا بقوله بعد وأؤم ونحوه وجهين فى ثانيه أم (ومايضم واوا أصر) (قول المكودى نحو أوب جمع أب) مثل فلس وأفلس (وقوله مثل أبلم) بضم الهمزة وسكون الباء وضم اللام فتقول أأمم ثم قل نقلت ضمة الميم للهمزة الساكنة وأدغمت الميم فى الميم ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا وأبلم جريد النخل وقيل فرع الشجر مطلقا (وقوله وهذا مالم الخ) أشار المكودى بهذه التوطئة الى أن هذا القيد الذى ذكر المصنف عام فى الهمزتين السابقتين الساكنة والمتحركة (وقوله آخر الكلمة فان كانت آخر الكلمة) تبع فى التعبير بآخر فى الوضعين ظاهر عبارة المصنف بأتم والصواب ابدال آخر فى الموضعين بلام كما ستعرف وجهه (مالم يكن لفظا أتم) (قول المكودى إذا كان متطرفا) تبع فى ذلك أيضا تعبير المصنف باتم وهو يوهم ان هذا الحكم خاص بالهمزة المتطرفة وليس كذلك بل المعتبر كونها لاما سواء كانت متطرفة كسائر أمثلة المكودى أو غير متطرفة كما إذا بنيت من قرأ وزن سفرجل فتقول قرأأأ بثلاث همزات الأولى ساكنة والثانية مفتوحة والثالثة بحسب العوامل ثم تبدل الثانية ياء وتصحح الهمزة الاولى والثانية وانما وجب ابدال الثانية فقط مع ان كل همزة من الثلاث لام الكلمة لانه ان أبدلنا الاولى يبقى اجتماع همزتين وان أبدلنا الثالثة فكذلك فيبقى الثقل بحاله فأبدلنا الثانية وهى لام غير طرف وتعليل الازهرى غير ظاهر والناظم والمكودى يوهمان ان الذى يقلب ياء الهمزة الاخيرة المتطرفة وليس كذلك لبقاء الثقل فلو قال المصنف بدل لفظا لاما لسلم من الايهام وشمل المتطرفة وغيرها (وقوله مثل جعفر قلت قرأى وأصله قرأأ بهمزتين قلبت الثانية ياء فصار قرأى تحركت الياء الخ فقلبت ألفا) يعنى ويصير اسما مقصورا على وزن سلمى يعرب اعراب المقصور كموسى (وقوله مثل برثن) على وزن قنفذ وهو الكف مع الاصابع ومخلب الاسد قاله فى القاموس ونص فى المصباح على انه بالثاء المثلثة (وقوله والاصل قرؤؤ بهمزتين فأبدل من الثانية ياء وكسرت الهمزة التى قبلها لتصح الياء فصار قرئى فاستثقلت الخ)هكذا فى بعض نسخ المكودى المصلحة وهو الصواب وفى غالب النسخ ما نصه والاصل قرؤؤ كسر ماقبل الواو وابدل من الواو ياء لانكسار ما قبلها فاستثقلت الخ وهى نسخة فاسدة لانه لا وجه لذكر الواو لا فى الاصل ولا فى الحالة الراهنة (وقوله فتقول قرء) بهمزة واحدة مكسورة كالقاف وأصله قرئىء

فتقول قرأى وهذا النوع الرابع هوالقسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين فى كلمة واحدة وهى أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة ثم قال : (وأؤم * ونحوه وجهين فى ثانيه أم) يعنى ان ماجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة التكلم فى الفعل المضارع جاز فيها التحقيق والقلب فتقول أأم بمعنى أقصدوأوم وفهم منه أن ذلك جائز أيضا فى نحو أئن مضارع ان إذلافرق وسبب ذلك أن الهمزة فيهما كأنها قائمة بنفسها وقوله إن يفتح شرط وفاعل يفتح ضمير مستتر عائد على الهمزواثر ظرف متعلق بيفتح وقلب جواب الشرط وواوا مفعول ثان لقلب وفاعل ينقلب ضمير عائد على الهمز أيضا وياء حال من فاعل ينقلب وهوالضمير وإثر كسر ظرف متعلق بينقلب وذو الكسر مبتدأ وكذا خبره ومطلقا حال من الضمير المستتر فى الاستقرار العامل فى الخبر وما مفعول أول بأصر وهى موصولة وصلتها يضم وواوا مفعول ثان بأصر وماظرفية مصدرية ولفظا خبر يكن وأتم فعل ماض وهو فى موضع النعت للفظا وفذاك مبتدأ وخبره جا وياء حال من فاعل جا وهو ضمير عائد على الهمز وأؤم مبتدأ ونحوه معطوف عليه وأم فعل أمر من أم ووجهين مفعول بأم وفى ثانيه متعلق بام والجملة من أم ومعمولها خبر أؤم ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أم وهو أحسن ثم قال : (وياء اقلب ألفا كسرا تلا * أو ياء تصغير)

يعنى أن الألف يجب قلبها ياء فى موضعين أحدهما أن يعرض كسر ماقبلها كمصابيح فى جمع مصباح فانقلبت الألف فيه ياء لكسر ما قبلها إذ لا يصح النطق بالألف بعد غير الفتحة والثانى أن يقع قبلها ياء التصغير نحو غزيل فى تصغير غزال بابدال الألف ياء وادغام ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تكون الا ساكنة فلم يمكن النطق بالألف بعدها فردت إلى الياء كما ردت اليها بعد الكسرة والفا مفعول أول باقلب وياء مفعول ثان وكسرا مفعول بتلا وتلا ومعموله فى موضع النعت لالفا وأو ياء تصغير معطوف على كسرا والتقدير اقلب ألفا تلا كسرا أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال : (بواو ذا افعلا * فى آخر) يعنى أنه يفعل بالواو الواقعة آخرا ما فعل بالألف من ابدالها ياء لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير فالأول نحو رضى وقوى أصلهما رضو وقوو لأنهما من الرضوان والقوة ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت لتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب ابدالها ياء

بهمزتين الأولى مكسورة كالقاف فتبدل الثانية ياء لأن الواو لاتقع طرفا فيصير قرئى بياء محركة منونة فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفنا الياء لذلك كما فعل بقاض والزبرج السحاب الرقيق والذهب فيه حمرة والفرق بين هذه الصورة والتى قبلها أن القاف فى الأولى مضمومة وهنا مكسورة (وقوله فتقول قرأى) يعنى بالياء وأصله قرأأ بهمزتين أبدلت الهمزة الثانية ياء (وقوله هو القسم الثالث الخ) أعنى أحد الأقسام الثلاثة المذكورة فى التوطئة لقوله ومدا ابدل ثانى الخ (وأؤم * ونحوه وجهين فى ثانية أم) هذا تقييد لوجوب قلب الهمزتين المتحركتين كأنه قال محل وجوب القلب فى الثانية المتحركة على تفصيله السابق مالم تكن الأولى همزة التكلم فى مضارع من الثلاثى والا جاز وجهان كما أشار اليه بقوله وأؤم ونحوه الخ (قول المكودى فى الفعل المضارع) يعنى مضارع الثلاثى وأما مضارع انئنه الرباعى فقدمر فى قوله وذو الكسر أنه يجب فيه الابدال (وقوله كأنها قائمة بنفسها) ضميرها فى كأنها عائد على همزة المضارع أى فكأن الهمزتين من كلمتين وهى علة غير ظاهرة والأولى تعليل المرادى وابن هشام بأنها شبيهة بهمزة الاستفهام (وقوله وفاعل يفتح) الصواب ونائب فاعل يفتح (وقوله وياء حال من فاعل ينقلب) الحق انه مفعول مقدم بينقلب لأن ينقلب مطاوع قلب وقلب متعد الى اثنين فمطاوعه يتعدى لواحد (وقوله حال من الضمير المستتر فى الاستقرار) الاصح ان الضمير انتقل وسكن فى الجار والمجرور أو الظرف (وقوله ولفظا خبر يكن) مثله فى المعرب والذى فى النهجة ان خبر يكن أتم وهو الظاهر والتقدير حينئذ مالم يكن الهمز الثانى أتم اللفظ والكلمة التى هو فيها (وياء اقلب ألفا كسرا تلا) حاصل ما ذكره المصنف فى ابدال حروف العلة بعضها من بعض أن الألف تبدل ياء فى موضعين أشار لها هنا والواو تقلب ياء فى عشرة مواضع ذكر الناظم منها تسعة فى مواضع مختلفة وسيأتى أن الموضع العاشر يؤخذ من كلامه بالاحرى وتبدل الواو من الألف فى مسئلة واحدة أشار لها الناظم بقوله ووجب ابدال واو بعد ضم من ألف وتبدل الواو من الياء فى أربع مسائل ذكر الناظم منها ثلاثة فى قوله ويا كموقن. وفى قوله وواوا اثر الضم رد اليا متى الخ مع قوله من لام فعلى الخ والرابعة هى مفهوم وصفا من قوله وان تكن عينا لفعلى وصفا ومفهومه ان فعلى إذا كان اسما وجب قلب الياء واوا نحو طوبى وتبدل الألف من أختيها الواو والياء فيما أشار له بقوله من واو وياء بتحريك أصل الخ (قول المكودى فى موضع النعت لالفا) هذا هو الصواب وفى بعض النسخ نعت لكسر أو هى فاسدة (وقوله وأوياء تصغير معطوف على كسر) وهو الصواب وفى بعض النسخ معطوف على الفا بدل كسر وهو سبق قلم (بواو ذا فعلا * فى آخر) هذا هو الموضع الأول من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول كذى وكانت لتطرفها الخ) هـذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان الواو فى

توصلا للخفة والثانى نحو جرى فى تصغير جرو فأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها ياء التصغير وفهم من قوله فى آخر انها لو كانت غير آخر لم تبدل نحو عوض وحول ولما كانت تاء التأنيث وزيادة فعلان زائدتين على بنية الكلمة وكانا فى حكم المنفصل لم يمنعا من الاعلال وعلى ذلك نبه بقوله : (أو قبل تا التأنيث أو * زيادتى فعلان)

فمثال ما لحقته تاء التأنيث فأعل شجية أصله شجوة لأنه من الشجو فقلبت واوه ياء لكونها متطرفة ولم يعتد بالتاء ومثال ما لحقته زيادتا فعلان أن تبنى من الغزو مثل ضربان فتقول غزيان فاعل أيضا لعدم الاعتداد بالألف والنون وذا اشارة الى الاعلال المذكور وهو مفعول بافعلا وبواو وفى آخر متعلقان بافعلا واوقبل معطوف على فى آخر وزيادتى فعلان معطوف على تاء التأنيث ثم قال :

(ذا أيضا رأوا * فى مصدر المعتل عينا والفعل * منه صحيح غالبا نحو الحول)

يعنى ان ما كان من مصدر الفعل المعتل العين بعدها ألف وجب اعلاله وما كان منه على فعل بغير ألف فالغالب فى عينه التصحيح وشمل المعتل الثلاثى نحو قام قياما والمزيد نحو انقاد انقيادا واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا فانه لا يعل لكون فعله غير معل وفهم اشتراط الألف بعد العين من قوله والفعل منه صحيح غالبا لأن سبب التصحيح عدم الألف فالغالب فى نحو فعل عدم التصحيح نحو حال حولا وعاد المريض عودا وذا اشارة إلى الاعلال المذكور وهو مفعول برأوا وفى مصدر فى موضع المفعول الثانى لرأوا واطلق المعتل على المعل فان المعتل أعم من المعل وهو على حذف الموصوف والتقدير فى مصدر الفعل المعل وعينا تمييز والفعل مبتدأ

رضو وقوو قبل القلب متعصية بالحركة وما قبلها متحرك فما موجب قلبها فأجاب بأنها لما كانت الواو تسكن للوقف نزلت الآن منزلة الساكنة فبطلت قوتها (وقوله توصلا للخفة) يوجد فى بعض النسخ ما نصه والثانى نحو جرى فى تصغير جرو وأصله جريو فاجتمعت الياء والواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فيها وفهم الخ ويوجد فى بعض النسخ اتصال وفهم بقوله توصلا للخفة لكن المناسب لقوله أول التقرير لكسر ما قبلها أو لمجيئها بعد ياء التصغير النسخة الأولى التى فيها الزيادة وكلام المصنف شامل لهذه الصورة الثانية لكن تكون نوع تكرار مع قوله فيما سيأتى إن يسكن السابق من واو ويا الخ ولعله لأجل كونها تكرارا لم يذكرها الموضح هنا وأسقطها المكودى على ما فى غالب النسخ (أو قبل تا التأنيث) (قول المكودى لأنه من الشجو) أى الذى هو الحزن لأن المراد بالشجية الطبيعة (وقوله مثل ضربان) بفتح الضاد وكسر الراء وهى دويبة صغيرة منتنة الرائحة قيل هى التى تقول لها العامة الخنفساء ﴿ تنبيه ﴾ قال أبو اسحاق الشاطبى أغفل المصنف باب ميزان من هذا الكتاب وهو أنه مهما وقعت واو ساكنة إثر كسرة الا وتقلب ياء وهى المسئلة الخامسة عند الموضح فتكون ألفية ابن مالك مفتقرة إلى بيت ابن معطى ونصه :

والواو ان يسكن وما قبل انكسر * فاقلبه ياء نحو ميزان اشتهر

قال أبو عبدالله الصغير الحق أنه مستفاد من قوله بواو ذا افعلا فى آخر من باب أحرى لأن الواو انما أبدلت فى نحو رضى ياء لما يعرض لها من سكون الوقف فما ظنك بلازمة السكون وقال بعض هو مأخوذ من قوله ويا كموقن بذا لها اعترف لأنه ضده والعلة فى موقن وقوع الياء ساكنة إثر ضمة وفى ميزان واو ساكنة إثر كسرة فلابد من القلب فى كل منهما وعلى كل فهذه هى المسئلة العاشرة من المسائل التى تبدل فيها الواو ياء فلم تبق على الناظم (وقوله وبواو وفى آخر متعلقان الخ) الحق أن فى آخر متعلق بمحذوف نعت لواو تقديره بواو واقع فى آخر (ذا أيضا رأوا * فى مصدر) هذا هو الموضع الثانى من المواضع التى يجب فيها ابدال الواو ياء (قول المكودى يعنى أن ما كان من مصدر الخ) الحق فى العبارة أن يقول يعنى أنه يجب قلب الواو ياء أيضا فى مصدر الفعل الذى أعلت عينه بشرط أن يكون بعد العين فى المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله والفعل منه صحيح غالبا وبقى على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين فى المصدر مكسورا كما فى تمثيل المكودى بقياما وانقيادا أصلها قواما وانقوادا بالواو فيهما (وقوله من الفعل الصحيح العين نحو لاوذ لواذا) قال تعالى : قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذا . أى ملاذا يستتر بعضكم ببعض حتى يخرج من يريد الخروج وهو جالس مع المصطفى صلى الله عليه وسلم من غير أن يشعر به والذهاب من مجلسه عليه الصلاة والسلام بغير اذنه حرام وأولو املاذا علاوذا لان لواذا مصدر حال من الواو فى يتسللون ووقوع المصدر حالا موقوف على السماع لكن الواجب على المكودى أن يقول واحترز بالمعل الخ بدون تاء ليخرج نحو لواذا وأما لواذا أيضا فهو معتل لكنه غير معل ويمكن الجواب بأنه تبع تعبير الناظم وسيقول وأطلق المعتل على المعل وهذا على نسخة المكودى المعتل فى النظم بالتاء وفى بعض النسخ المعل بحذفها ولا اشكال حينئذ والوزن يقبل كلا منهما وبقى على كدى مفهوم غالبا فى النظم ومفهومه أنه قد جاء الاعلال والقلب من دون ألف بعد العين لكن ذلك غير غالب ومنه قراءة نافع وابن عامر قوله تعالى فى سورة النساء: التى جعل الله لكم قيما. الأصل قوما بالواو ومفهوم القيد الذى بقى على الناظم وهو كسر ما قبل العين إذا كان غير مكسور فلا يعل

ومنه فى موضع الحال من الفعل وصحيح خبر الفعل وغالبا حال من الضمير فى صحيح ثم اعلم أن جمع ماسكنت عينه من الثلاثى نحو ثوب أو اعتلت نحو دار على ثلاثة أقسام فعال وفعلة وفعل وقد أشار الى الأول بقوله :

(وجمع ذى عين أعل أوسكن * فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن)

يعنى ان جمع المفرد المعل من جمع الثلاثى المعتل العين أو الساكنها يحكم له بالاعلال المذكور وهو قلب الواو ياء نحو دار وديار وثوب وثياب فالاشارة بذا الى الاعلال السابق فى الفعل المعل وفهم من قوله وجمع أن ما كان على فعال من المفرد لا يعل نحو صوان وصوار وفهم من قوله أعل أوسكن ان عين المفرد اذا لم يعل ولم يسكن لم يعل الجمع نحو طويل وطوال ويجوز رفع جمع على انه مبتدأ والخبر فى قوله فاحكم ويجوز نصبه بفعل مضمر يفسره احكم وجمع مصدر مضاف الى المفعول وأعل أوسكن فى موضع النعت لعين ومعنى عن ظهر وعرض ثم انتقل الى الثانى والثالث بقوله :

(وصححوا فعلة وفى فعل * وجهان والاعلال أولى كالحيل)

يعنى ان جمع ما أعل عينه أوسكن اذا كان على وزن فعلة وجب تصحيحه لعدم الألف ولحاق التاء اذ بها بعد عن الطرف وذلك نحو عود وعودة وزوج وزوجة واذا كان على وزن فعل جاز فيه وجهان التصحيح والاعلال والاعلال أولى نحو حيلة وحيل وقيمة وقيم لقربه من الطرف وجاء أيضا غير معل نحو حاجة وحوج ومن هذا البيت فهم أن الجمع الذى يجب اعلاله فى البيت الذى قبله يكون فيه الألف بعد الواو لكونه نطق فى هذا البيت بفعل وبفعلة بغير ألف فعلم ان ماسواهما هو الاول بالألف وفعلة مفعول بصححوا والواو فى صححوا عائد على العرب ووجهان مبتدأ والخبر فى المجرور قبله والاعلال أولى جملة من مبتدأ وخبر ثم قال :

نحو راح رواحا فلا تقلب الواو لعدم كسر الراء وإن أعل الفعل ووقعت الألف بعد العين (وقوله ومنه فى موضع الحال من الفعل) يلزم عليه اتيان الحال من المبتدأ والمشهور أن عامل الحال هو العامل فى صاحبها والعامل فى صاحبها الابتداء وهو ضعيف لا يعمل فى شيئين والحق انه حال من الضمير المستتر فى صحيح الفاعل به العائد على الفعل (قوله وغالبا حال من الضمير فى صحيح) لا معنى له لان ضمير صحيح للفعل فيصير التقدير حال كون الفعل صحيحا والصحيح انه حال من التصحيح المفهوم من صحيح أو منصوب على إسقاط الخافض (وقوله فى التوطئة أو اعتلت) الاولى التعبير بأعلت بدل اعتلت (وجمع ذى عين أعل أوسكن) هذا هو الموضع الثالث من المواضع التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى نحو دار وديار وثوب وثياب الخ) أصل دار المفرد دور بفتح الواو وأصل ديار وثياب الجمع دوار وثواب لكن لما كان ماقبل الواو مكسورا فى الجمع وكانت الواو فى المفرد معلة أوساكنة ضعفت فسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعد الواو (وقوله نحو صوان) القاموس صوان الثوب وصيانه مثلثين مايصان فيه (وقوله وصوار) بالراء آخرا وفى صاده وجهان الضم كغراب والكسر ككتاب والصوار القطيع والجماعة من البقر والرائحة الطيبة والقليل من المسك كما فى القاموس (وقوله والخبر فى قوله فاحكم) وتكون الفاء حينئذ زائدة على غير مذهب سيبويه لان الفاء لا تزاد عنده فى الخبر فى نحو هذا ولذا قال فى قول القائل : * وقائلة خولان فانكح فتاتهم * ان خولان خبر لمحذوف أى هذه خولان وجعل فانكح مستأنفا ولم يجعله خبرا (وقوله يفسره احكم) أى يفسره من معناه لا من لفظه والتقدير أعل جمع ذى عين الخ والفاء أيضا زائدة ولا يصح جعلها شرطية وإن قاله الشاطبى وجعل التقدير مهما يكن من شىء فاحكم بذا الاعلال فيه لان فاء جواب الشرط لها الصدارة فتمنع مابعدها أن يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا (وقوله وجمع مصدر الخ) فيه نظر لان المراد بالجمع اللفظ المقابل للمفرد ولم يرد به مصدر جمع لان المصدر معنى من المعانى ولا يحكم على المعنى بالاعلال ولا غيره (وصححوا فعلة) (قول المكودى لعدم الالف ولحاق التاء الخ) كل من عدم الالف ولحاق التاء علة لشىء خاص وجواب عن سؤال مقدر كأنه قيل للمكودى لم لم يجب الاعلال فى فعلة فأجاب بقوله لعدم الالف فيها وذلك ان الالف لما لم توجد قل عمل اللسان فخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ثم يرد سؤال ثان يقال حيث لم يجب الاعلال فلم لم يجز فأجاب بقوله للحاق التاء الخ وبيانه انه انضم الى عدم موجب الاعلال تحصين الواو بعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث وكان ينبغى للمكودى أن يؤخر العلة عن المثالين (وقوله نحو عود) بفتح العين المهملة وهو المسن من الإبل الذى جاوز فى السن البازل والبازل هو الذى له سبع سنين قاله فى التصريح والذى فى القاموس ان البازل هو الذى دخل فى السنة التاسعة (وقوله وزوج وزوجة) الزوج ثوب يجعل على الهودج والهودج القبة التى تجعل من خشب أو أعواد على الإبل لركوب النساء وأما الزوج الذى هو البعل فجمعه أزواج (وقوله نحو حاجة وحوج) جعل الموضح هذا شاذا تنكيتا على الناظم فان تعبيره بأولى يقتضى ان التصحيح مطرد الا انه غير أولى وليس كذلك بل هو شاذ وقد اعترض على الناظم بانه فرق بين فعلة وفعل مع أن الاعلال فيهما واجب اذا وجدت الألف ووجوب تركه اذا لم توجد الالف ولذا قال الموضح وهذا الموضع ليس محررا فى الخلاصة

(والواو لاما بعدفتح ياانقلب * كالمعطيان يرضـــيان)

يعنى ان الواو اذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعدا وقبلها فتحة وجب قلبها ياء وشمل قوله لاما ما كانت الواو فيه متطرفة كما مثل أو بعدها تاءالتأنيث نحو المعطاة ومثل ذلك بقوله كالمعطيان يرضيان فالمعطيان أصله المعطوان لانه من عطى يعطو اذا أخذ لكن لما صارت رابعة قلبت ياء بالحمل على اسم الفاعل وهو المعطى لان فى اسم الفاعل موجب القلب وهو انكسار ماقبل الواو وليس ذلك فى اسم المفعول فحمل عليه ويرضيان أصله يرضوان لانه من الرضوان لكن قلبت الواو فيه ياء بالحمل على فعل المفعول وهو رضى لوجود موجب القلب فيه وفهم من التمثيل ان ذلك يكون فى الأسماء والأفعال والواو مبتدأ وخبره انقلب لاما حال من الضمير المستتر فى انقلب ويا حال أيضا من ذلك الضمير المستتر فى انقلب وبعد متعلق بانقلب ثم قال :

(ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف)

يعنى انه يجب ابدال الواو من الألف اذا انضم ماقبلها فان كانت فى موضع يجب فيه تحريكها حركت نحو ضويرب فى تصغير ضارب وان كانت فى موضع يجب سكونها فيه سكنت نحو ضورب فى ضارب ثم قال :

(والواو لامابعد فتح يا انقلب) هذا هو الموضع الرابع من المواضع التى يجب فيها قلب الواو ياء (قول المكودى وكانت رابعة فصاعدا) قيل هذا الشرط مأخوذ من المصنف لان الكاف فى كالمعطيان اسم بمعنى مثل مفعول مطلق والتقدير انقلب انقلابا مثل الانقلاب فى المعطيان وأما يرضيان فالأخذ منه مبنى على الاعتداد بحرف المضارعة (وقوله كما مثل) هذا سهو منه رحمه الله لان الناظم لم يمثل للمتطرفة أصلا لان بعد الواو فى مثاليه الألف والنون وهما ألزم للكلمة من تاء التأنيث كما سيقوله المكودى فى قول الناظم كياء بان من رمى كمقدرة (وقوله نحو المعطاة) أصله المعطوة أبدلت الواو ياء عملا بما هنا فصار المعطية ثم قد نقلت حركة الياء وانفتح ماقبلها فقلبت ألفا فصار المعطاة (وقوله وهو المعطى) قد اضطرب كلام المكودى فجعل أولا المعطيان فى النظم اسم مفعول من الثلاثى الذى هو عطا يعطو وحمله ثانيا على المعطى الذى هو اسم الفاعل من أعطى الرباعى والحق ما اقتضاه كلامه آخرا من كون المعطيان فى النظم اسم مفعول من أعطى الرباعى الذى هو معط وأصله معطو بواو إثر كسرة قلبت ياء لقوله فيما مر بواو ذا افعلا فى آخر ولا يصح أن يكون المعطيان فى النظم من عطا الثلاثى لان اسم المفعول من الثلاثى الذى عين الكلمة فيه مفتوحة كما هنا يجب فيه التصحيح على الأجود الآتى فى قوله وصحح المفعول من نحو عدا فيقال فى اسم المفعول من عطا الثلاثى معطو وأصله معطوو بواوين لقوله : وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول ... فاجتمع واوان واو مفعول ولام الكلمة أدغمنا أحدهما فى الآخر ولا يعل بل يقال المعطوان بالواو وهو فى النظم معل فدل على انه من الرباعى وان كانت علة القلب موجودة أيضا فى اسم الفاعل من الثلاثى الذى هو عاط لكن لا يحمل اسم مفعوله عليه فى الأجود وأصل عاط عاطو بالواو قلبت ياء لقوله بواو ذا افعلا فى آخر فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك وعاط معناه آخذ ومعط معناه دافع وباذل ولهذا يقال الله معط ولا يقال عاط وقول العامة عاط جهل منهم (وقوله وهو رضى) الاولى كما فى المعرب وابن عقيل وظاهر الأشمونى أن يرضيان فى الناظم بضم الياء مبنى للمفعول من أرضى الرباعى فيكون محمولا على المضارع المبنى للفاعل وهو يرضى بضم الياء حرف المضارعة فيكون الفرع الذى هو مبنى للمفعول محمولا على الأصل الذى هو مبنى للفاعل وأما على ما فى المكودى فيكون المضارع محمولا على الماضى والفرع محمولا على الفرع ولا يناسب (وقوله ويا حال من ذلك الضمير) الصواب انه مفعول بانقلب لانه كما مر مطاوع قلب المتعدى لاثنين فيتعدى هو لواحد (ووجب * إبدال واو بعد ضم من ألف) قد مر فى التحصيل انه يجب ابدال الألف واوا فى موضع واحد وعليه تكلم هنا لكن المناسب أن يذكرها عقب قوله وياء اقلب ألفا الخ أو يؤخر هذه المسئلة الى أن يفرغ من المسائل التى تبدل الواو فيها ياء كما فعل الموضح ولا وجه للفصل بهذا مع ما بعده وفى كلامه تقديم وتأخير به يفهم المعنى والأصل ووجب إبدال واو من ألف واقعة بعد ضم وفيه تضمين اذ وجب من آخر بيت وفاعله أول بيت آخر (قول المكودى نحو ضويرب فى ضارب) أى فى تصغير ضارب كذلك يوجد فى بعض النسخ وانما قلبت لانها ثانى المصغر وثانى المصغر لا يكون الا محركا وهى لا تقبل الحركة وقلبت واوا خصوصا مناسبة للضمة لان أول المصغر لا يكون الا مضموما ومحل كونها تقلب واوا اذا لم يكن أصلها ياء والا وجب قلبها ياء نحو ناب للمسن من الإبل فتقول فى تصغيره نييب هذا حاصل ما قالوا والصواب حذف مسئلة التصغير من هنا للزوم التكرار مع ما مر لان الألف ان كانت أصلية نحو ناب فقد مر فى التصغير واردد لأصل ثانيا الخ وان كانت زائدة فقد مر فيه فى قوله : والالف الثانى المزيد يجعل * واوا... (وقوله نحو ضورب) أى المبنى للمفعول فى ضارب المبنى للفاعل وانما قلب الألف لان ماقبله لا يكون الا مفتوحا وقد آل أمرها

(ويا كموقن بذالها اعترف) يعنى أنه يجب ابدال الياء واوا كما فى موقن اسم فاعل من أيقن أصله ميقن فأبدلت الياء فيه واوا لانضمام ماقبلها وفهم من هذا المثال كون الياء المبدلة ساكنة فلو كانت متحركة لم تبدل نحو زييدوهيام وفهم منه أيضا كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو حيض وفهم منه أيضا كون الياء فى المفرد فلو كان مافيه الياء الساكنة بعد ضمة جمعا فقد أشار اليه بقوله :

(ويكسر المضموم فى جمع كما * يقال هيم عند جمع أهيما)

يعنى انه إذا وقعت الياء الساكنة بعد ضمة فى الجمع نحو هيم فى جمع أهيم قلبت الضمة التى قبل الياء كسرة لتصح الياء فهيم أصله هيم نحو أحمر وحمر وانما لم تقلب الياء واوا لأجل الضمة كما قلبت فى المفرد نحو موقن لأن الجمع أثقل من المفرد فكان أحق بمزيد التخفيف وابدال فاعل بوجب وهو مصدر مضاف الى المفعول وبعد متعلق بابدال وكذلك من ألف ويا مبتدأ مضاف الى كموقن وخبره اعترف ويجوز أن يكون مفعولا بمضمر يفسره اعترف وذا اشارة إلى الاعلال المذكور والمضموم مرفوع بيكسر وفى جمع متعلق بيكسر ثم قال :

(وواوا اثر الضم رد اليا متى * ألفى لام فعل أومن قبل تا)

يعنى ان الياء المتحركة تبدل بعد الضمة واوا فى ثلاثة مواضع أحدها أن تكون لام فعل نحو قضو أصله قضى لأنه من قضى يقضى ونهو لأنه من النهية وهو العقل الثانى أن تكون لام اسم مبنى على التأنيث بالتاء نحو مرموة مثل مقدرة من رمى وهو المنبه عليه بقوله :

(كتاء بان من رمى كمقدره) وفهم من المثال لزوم التاء لأن مقدرة لايتجرد من التاء فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد نحو توان مصدر توانى أصله توانى على وزن تفاعل لأنه نظير تدارك فأبدلت الضمة فيه كسرة ولم يبدلوا الياء واوا لأنه ليس فى الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة فلو لحقته التاء بقى على اعلاله لعروض التاء نحو توانية الثالث أن تبنى من الرمى نحو سبعان اسم مكان

إلى أن وقع بعد ضمة وقلب واوا خصوصا مناسبة للضمة (ويا كموقن بذالها اعترف) قدمر فى التحصيل أنه يجب ابدال الياء واوا فى أربعة مواضع هذا أولها (قول المكودى نحو زييد وهيام) زييد تصغير زيد وهيام بضم الهاء وتخفيف اليم العطش الشديد والهيام من العشق مايصيب الانسان حتى يذهل عن عقله كالجنون والهيام يصيب الابل فتهيم على وجه الأرض ولاترعى (وقوله نحو حيض) مثله فى المرادى والتوضيح ﴿واعترض﴾ الأزهرى بأنه جمع والكلام فى المفرد والصواب التمثيل بنحو بناء مثل حماض من البيع فتقول بياع بالياء ﴿وأجيب﴾ بأن شرط الافراد لم يذكر إلى الآن والصواب أن الاعتراض غير وارد من أصله لأنه مبنى على أن حيض جمع والصواب أنه هنا مفرد ففى القاموس أنه يطلق على جبل بالطائف وفى الجوهرى اسم قرية بالطائف (ويكسر المضموم فى جمع) أهيم فى النظم مأخوذ من الهيام وقد علمت قريبا معناه (قول المكودى لأن الجمع أثقل من المفرد) يعنى والكسرة أخف من الضمة والياء أخف من الواو فأعطينا الخفيف للثقيل ليقع التعادل بينهما (وقوله يفسره اعترف) لايصح تفسيره من لفظه وإنما يفسره من معناه والتقدير أعل يا كموقن اعترف لها بذا الاعلال وفائدة التقييد بالاعتراف أى الاقرار موافقة ما للأخفش ومخالفة ما للخليل وسيبويه القائلين بعدم الاعلال فى الياء ان كانت عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل قفل فقلت بيض بضم الأول وسكون الياء فتقلب الضمة كسرة لاغير وقال الأخفش يعل واياه تبع الناظم فيكون المصنف شاملا لصورتين لكون الياء فاء الكلمة كموقن فهذه تعل من غير خلاف ولصورة أخرى وهى كون الياء عين الكلمة وفيها خلاف وقد علمت أن المصنف جوز الاعلال فيها تبعا للأخفش (وواوا إثر الضم) هذا هو الموضع الثانى من المواضع التى يجب فيها ابدال الياء واوا (قول المكودى فى ثلاثة مواضع) مثله فى الأشمونى لكن قياس مامر فى قوله بواو ذا افعلا فى آخر أو قبل تا التأنيث أوزيادتى فعلان من جعل الأشياء الثلاثة موضعا واحدا أن تكون الثلاثة هنا موضعا واحدا وتكون اللام آخرا حقيقة أوحكما (وقوله نحو قضو) يقال قضو الرجل اذا تعجب من شدة معرفته للقضاء والحكم فمعناه ماأقضاه وما أحكمه (وقوله ونهو) يقال أيضا نهو الرجل إذا تعجب من كثرة عقله فمعناه ماأنهاه وماأعقله وقضو ونهو من أفعال التعجب وقد مر :

واجعل فعلا * من ذى الثلاثه كنعم مسجلا ولم يجىء فى الفعل المتصرف إلا شذوذا (وقوله نحو مرموة) الأظهر أن لو قال كما إذا بنيت من الرمى مثل مقدرة فيقول مرموة أصله مرمية بالياء قلبت واوا لكونها لاما مع ضم ماقبلها والكلمة مبنية على التاء أول مرة (كتاء بان من رمى كمقدره) (قول المكودى لزوم التاء لأن مقدرة الخ) لهذا قال الشاطبى فى قوله كتاء فى موضع الصفة لتا كأنه قال أومن قبل تا هذه صفتها فالمثال حينئذ فيه تقييد لكونها فى مثال لم يسمع له مذكر (وقوله فأبدلت فيه الضمة) أى ضمة النون كسرة يعنى ثم استثقلت الضمة أو الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان حذفنا الياء لذلك وأما فى النصب فتظهر الفتحة فهو اسم منقوص (وقوله لعروض التاء) فيقدر بناء الكلمة سابقا على التذكير وتقلب

فتقول رموان لان الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم لها بحكم التطرف لانها ألزم للكلمة من تاء التأنيث وهو المنبه عليه بقوله :

(كذا اذا كسبعان صيره) أى كذاك يعل بالقلب إذا صيره البانى من الرمى مثل سبعان ورد فعل أمر واليا مفعول أول وواوا مفعول ثان واثر ظرف متعلق برد ويجوز أن يكون رد فعلا ماضيا مبنيا للمفعول واليا مرفوع به ومتى ألفى شرط ولام فعل مفعول ثان بألفى وفى ألفى ضمير مستتر هو المفعول الاول وهو عائد على اليا وأو من قبل معطوف على لام فعل وتاء مضاف إلى بان والبانى هو الذى يصوغ هذا البناء وانما أضيفت اليه التاء الملابسة بين الكلمة التى فيها التاء والبانى ومن رمى متعلق ببيان وكذلك كمقدرة وكذا متعلق بصيره والهاء فى صيره عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رمى وفى صيره ضمير مستتر عائد على بان ثم قال :

(وان تكن عينا لفعلى وصفا * فذاك بالوجهين عنهم يلفى)

يعنى اذا كانت الياء المضموم ماقبلها عينا لوصف على وزن فعلى جاز أن تبدل الضمة كسرة وتصحح الياء وأن تبق الضمة وتبدل الياء واوا لاجل الضمة فتقول فى أنثى الاكيس والاضيق كوسى وكيسى وضوقى وضيقى وفهم من قوله وصفا أنها اذا كانت عينا لفعلى اسما لم يجز فيها الوجهان بل يلزم قلب الياء واوا على الأصح نحو طوبى بمعنى طيبة وان تكن شرط وعينا خبر تكن ولفعلى متعلق بتكن ووصفا حال من فعلى وذاك مبتدأ خبره يلفى وبالوجهين فى موضع المفعول الثانى بيلفى وعنهم متعلق بيلفى .

﴿ فصل ﴾

(من لام فعلى اسما أتى الواو بدل * ياء كتقوى غالبا جاذا البدل)

يعنى ان الياء تبدل غالبا واوا إذا كانت لاما لفعلى اسما بفتح الفاء وسكون العين نحو شروى وفتوى وتقوى والأصل فيها شريا وفتيا وتقيا وانما قلبت الياء واوا وان لم يسكن لقلبها موجب فرقا بين الاسم والصفة وفهم من قوله اسما انها اذا كانت وصفا لا تبدل نحو خزيا وصديا وأشار بقوله غالبا إلى ما جاء من ذلك غير مبدل نحو ريا للرائحة وطغيا لولد البقرة الوحشية والواو فاعل بأتى وبدل حال وهو مضاف الى ياء وذا فاعل بجا والبدل نعت لذا وغالبا حال من ذا ثم قال :

الضمة كسرة قبل التاء فيبقى على حاله بعد التاء لعروضها والجمهور على عدم الاعتداد بالعارض وسبعان فى النظم بفتح النون على لغة من أجرى المثنى المسمى به مجرى سلمان ولايجوز كسر النون على أنه مثنى حقيقة وإلا قال كسبعين بالياء إلا على لغة من يلزم المثنى الألف فى الأحوال كلها ويعربه بالحركات الظاهرة على النون (قول المكودى أو من قبل معطوف على لام فعل) الحق أنه يتعلق بمحذوف صفة لمحذوف معطوف على فعل فقط مدخول اللام والتقدير أولام اسم واقع من قبل تا (وقوله وكذلك كمقدرة) الحق أن الكاف اسمية بمعنى مثل مفعول بيان اسم فاعل من بنى يبنى (وقوله وكذا متعلق بصيره) الأولى أنه مفعول مطلق عامله محذوف دل عليه رد فى البيت الذى قبله والتقدير ورد اليا ردا مثل الرد السابق إذا صير البانى لفظ الرمى مثل سبعان (وان تكن عينا لفعلى وصفا) هذا هو الموضع الثالث من المواضع الأربعة التى تقلب فيه الياء واوا لكن أشار له بمفهوم وصفا الخ (قول المكودى نحو طوبى) هذا اللفظ يكون اسم المصدر لطاب ويكون اسما للجنة ويكون اسما لشجرة فيها يسير الراكب فى ظلها خمسمائة عام وفى التنزيل: طوبى لهم. وقرىء طيبى لهم وقد اعترض الموضح وغيره كلام الناظم بما حاصله أن الناظم جوز الوجهين فى الوصف مع أن الوصف ان كان غير جار مجرى الأسماء فليس فيه إلا التصحيح نحو ضيزى من قوله تعالى : قسمة ضيزى . أى مائلة عن الحق وأصلها ضيزى بضم الضاد فكسرت وسلمت الياء ولا يجوز الوجهان وان كان الوصف جار بمجرى الأسماء فليس فيه إلا الاعلال نحو ضوقى وكوسى أنثى الأضيق والاكيس ولا يجوز ضيقى وكيسى بكسر الأول وتصحيح الياء خلاف ما فى النظم وأما ان كان اسما اصالة نحو طوبى فيجب القلب كما يؤخذ من الناظم ولا اشكال وقد أصلح بعضهم النظم بقوله :

وان تكن عينا لفعلى اسما قلب * حتما وفى الصفات ذا القلب سلب

(وقوله ولفعلى متعلق بتكن) هذا مبنى على جواز التعلق بالأفعال الناقصة والأولى أنه متعلق بمحذوف نعتا لعينا أى عينا كائنة لفعلى

﴿ فصل ﴾

(من لام فعلى اسما) (قول المكودى والأصل فيها شريا الخ) لأنها شريت وفتيت وتقيت والشروى المثل يقال لك شرواه أى مثله (وقوله فرقا بين الاسم والصفة) ﴿فان قلت﴾ لم خص الاسم بالاعلال ﴿قلت﴾ لأن قلب الياء واوا ثقيل والاسم خفيف والتصحيح خفيف والصفة ثقيلة فأعطى الثقيل للخفيف ليقع التعادل والأولى أن يؤخر العلة عن قوله وفهم من قوله اسما الخ ليكون الفرق بعد ذكر الحكم فيكون تاما (وقوله نحو خزيا وصديا) مؤنث خزيان وصديان وخزيان الرجل الكثير الحياء وصديان قدمر أنه العطشان (وقوله نحو ريا للرائحة) تبع فى هذا تعبير الناظم بغالبا وصواب الناظم أن يحذف غالبا لأن فعلى مهما كان اسما إلا ويجب اعلاله ولا يخرج عنه لفظ وأما ريا فهو وصف فيقال هذه رائحة ريا أى مملوءة طيبا وليس من الرى ضد

(بالعكس جاء لام فعلى وصفا * وكون قصوى نادرا لايخفى)

يعنى ان لام فعلى وصفا بضم الفاء إذا كانت واوا أبدلت ياء نحو دنيا وعليا أصلها دنوا وعلوا لأنهما من الدنو والعلو وانما أبدلت أيضا فرقا بين الاسم والصفة وفهم من قوله وصفا أنها إذا كانت فى الاسم لم تبدل نحو حزوى اسم موضع وأشار بقوله وكون قصوى نادرا إلى لغة الحجازيين فى قصوى والقياس فيه قصيا لأنه من باب دنيا وعليا وبنو تميم يقولون قصيا على القياس ولام فعلى فاعل بجاء ووصفا حال من لام فعلى وكون قصوى مبتدأ ونادر خبر كون وهو مضاف إلى الاسم وخبر الكون لايخفى .

﴿ فصل ﴾

(ان يسكن السابق من واو ويا * واتصلا ومن عروض عريا * فياء الواو اقلبن مدغما * وشذ معطى غير ماقد رسما)

يعنى أنه إذا اجتمع فى الكلمة واو وياء وسكن أولهما وجب ابدال الواو ياء وادخالها فى الياء وذلك بشرطين الأول أن يكونا متصلتين أى فى كلمة واحدة فلو كان أولهما فى كلمة وثانيهما فى كلمة أخرى لم تبدل نحو أخو يزيد وهو المنبه عليه بقوله واتصلا الثانى أن لايكون اجتماعهما عارضا وشمل صورتين احداهما عروض السكون نحو قوى بسكون الواو تخفيف قوى والاخرى عروض الحرف نحو الرؤيا بتخفيف الهمزة وابدالها واوا وهو المنبه عليه بقوله ومن عروض عريا وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط صورتين احداهما تقدم الياء على الواو نحو سيد أصله سيود لانه من السودد والاخرى تقدم الواو على الياء نحو مرمى أصله مرموى لانه اسم مفعول من رمى وقد يخالف هذا القياس على وجه الشذوذ والى ذلك أشار الناظم بقوله. وشذ معطى غير ماقد رسما: فشمل ثلاث صور احداها ماشذ فيه الابدال لكونه لم يستوف الشروط كقراءة من قرأ: إن كنتم للريا تعبرون بتشديد الياء الثانى ماشذ فيه التصحيح مع استيفاء الشروط كقولهم للسنور ضيون والثانية ماشذ فيه ابدال الياء واوا نحو عوى الكلب عوة فهذه الصور كلها داخلة فى قوله وشذ معطى غير ماقد رسما وان يسكن شرط ومن واو متعلق بالسابق واتصلا معطوف على فعل الشرط و كذا عريا والفه للتثنية ومن عروض متعلق بعريا والعروض

العطش لأن راءه مكسورة وكلامنا فى المفتوحة فهو حينئذ وصف يجب فيه التصحيح كجريا وأما طغيا بفتح الطاء على الأشهر فهو وصف باعتبار الأصل مضموم الطاء من الطغيان ثم سمى به ولد البقرة الوحشية ولكثرة استعماله فتحوا الطاء (بالعكس جاء لام فعلى وصفا) هذا هو الموضع الخامس من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء وهو السادس عند الموضح (قول المكودى نحو دنيا) بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وجمعها دنى ككبرى وكبر وانما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الآخرة وألفها للتأنيث ممنوعة من الصرف وحكى ابن جنى صرفها وتنوينها فى لغة نادرة (وقوله فرقا بين الاسم والصفة) ﴿فان قلت﴾ لم خصصت الصفة بالاعلال عكس مامر ﴿قلت﴾ لأن الصفة ثقيلة والاسم خفيف كما مر والواو ثقيل والياء خفيفة فأعطى الخفيف للثقيل والثقيل للخفيف ليقع التعادل (وقوله لأنه من باب دنيا) فهو صفة ولذا يقولون هذه المسافة القصوى أى البعدى (وقوله حال من لام فعلى) الصواب حذف لام ويقول حال من فعلى وصح اتيان الحال من المضاف اليه لأن المضاف جزء من المضاف اليه (وقوله ونادرا خبر كون) أى من جهة نقصانها (وقوله وخبر الكون) يعنى من جهة كونه مبتدأ

﴿ فصل ﴾

(إن يسكن السابق من واو وياء) هذا هو الموضع السادس من المواضع العشرة التى تبدل فيها الواو ياء (قول المكودى نحو أخو يزيد الخ) ﴿فان قلت﴾ الواو والياء فى هذا المثال وما بعده متصلتان ﴿قلت﴾ هما متصلتان صورة منفصلتان حكما لأن كل واحدة فى كلمة وبقى عليه ما إذا كانا فى كلمة واحدة ووقع الفصل بينهما فانه لايعل نحو زيتون كما بقى عليه مفهوم ان يسكن السابق ومفهومه إن كان السابق متحركا فلايعل نحو طويل (وقوله تخفيف قوى) يعنى الذى هو فعل ماض كما يقال علم بسكون اللام فى علم (وقوله وكلامه شامل للنوعين) هذا هو المنطوق فكان ينبغى أن يقدمه (وقوله وأصله مرموى لانه اسم مفعول) وقدمر وفى اسم مفعول الثلاثى الخ ثم تقول اجتمعت الواو والياء الخ أى وكسر ماقبل الياء ولم ينص عليه لتقدم مايفيده فى قوله وان ماقبل واوضم فا كسره يهن (وقوله كقراءة من قرأ) الذى قرأ بذلك أبو جعفر داخل العشر وأصله الرؤيا بالهمزة فقلبت الهمزة واوا تخفيفا فاجتمعت الواو والياء وسبقت الخ فالشرط هنا غير متوفر لكون الواو عارضة (وقوله كقولهم للسنور ضيون) السنور بكسر السين وفتح النون المشددة وضيون بالضاد المعجمة هو الهر والقط الذكر وقد قيل

يدب بليل إلى جارته * كضيون دب إلى قرنب

والقرنب الفار والقياس فى ضيون ضين بالقلب والادغام (وقوله نحو عوى الكلب عوة) معنى عوى بفتح الواو نبح والقياس عية بالياء لأن

مصدر عرض والفاء جواب الشرط والواو مفعول أول باقلبن وياء مفعول ثاني ومدغما حال من الضمير المستتر في اقلبن ومعطى فاعل
بشذا وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول وغير مفعول ثان وما موصولة وصلتها قد رسما ثم قال :

(من ياء اوواو بتحريك أصل * ألفا ابدل بعد فتح متصل)

يعني أنه يجب ابدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما ألفا وذلك بشروط ذكر منها في هذا البيت شرطين أحدهما أن يكون التحريك أصليا
وهو المنبه عليه بقوله أصل واحترز من نحو توم وجيل أصلها توأم وجيأل فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء فلم يقلبا لان الحركة عارضة
فهي غير أصلية والثاني أن تكون الواو والياء متصلتين بالفتحة وهو المنبه عليه بقوله بعد فتح متصل واحترز به من المنفصل وشمل صورتين
احداهما أن يكون الفاصل ظاهرا نحو واو وزاي والاخرى أن يكون مقدارا وذلك إذا بنيت مثل علبط من الرمي والغزو فتقول رمى
وغزو منقوصا والاصل رميي وغزوو فاعتلت الياء والواو الاخيرتان بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات ولم تقلب الياء ولا الواو
الاولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الالف لان الاصل رماني وغزاوو لان علبط أصله علابط فحذفت الألف تخفيفا وهي مقدرة
فمنعت من القلب والفاء مفعول بابدل ومن واو متعلق بابدل وبتحريك في موضع الصفة لواو وياء وأصل في موضع الصفة لتحريك وبعد
متعلق بابدل ثم اعلم أن هذين الشرطين يطردان في كل واو وياء متحركتين مفتوح ماقبلهما سواء كانا لام الكلمة أو غيرها وثم شرط آخر
تختلف فيه اللام وغيرها أشار اليه بقوله :

(ان حرك التالي وان سكن كف * اعلال غير اللام) يعني ان اعلال الياء والواو بالاعلال المذكور اذا كانا غير لامين
مشروط بأن يتحرك تاليهما نحو قام وباع وانقاد واختار فان سكن تاليهما منع اعلال غير اللام مطلقا وشمل العين نحو بيان وطويل وغيور

أصله عوية لكنهم قلبوا الياء واوا وهي على غير قياس (وقوله مصدر عرض) لقوله سابقا: وفعل اللام مثل قعد * له فعول باطراد (وقوله ومدغما حال الخ)
فيؤخذ منه أن الادغام بعد القلب وهو المراد لأن الحرف إنما يدغم في مثله (وقوله ومعطى فاعل) يعني وهو صفة لمحذوف يعود عليه نائب
فاعل معطى والتقدير وشذ لفظ معطى غير ماقد رسما (من ياء أو واو بتحريك أصل) أشار بهذا الى ماتبدل فيه الواو والياء ألفا وليس ذلك
إلا في هذا الموضع لكن هذا الاعلال مغاير لما قبله فكان ينبغي أن يذكر له فصلا يخصه ولذلك عقد الموضح له فصلا وكذلك فعل الناظم
في الكافية والتسهيل ويوجد في نوادر نسخه هنا (قول المكودي وذلك بشروط) يعني عشرة وكلها مأخوذة من النظم
(قوله ذكر منها في هذا البيت شرطين) الصواب أن المأخوذ منها أربعة أولها كون الواو والياء محركين ثانيها كون الحركة
أصلية ثالثها بعد فتحة رابعها كون الفتحة متصلة بهما (وقوله فنقلت حركة الخ) أي وحذفت الهمزة منهما تخفيفا لقول ابن بري :

والهمزة بعد نقلهم حركته * يحذف تخفيفا لحقق علته

والتوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره في بطن واحد والجمع توائم وتوام كرجال قاله في القاموس وماقاله الخليل مردود والجيأل الضبع
(وقوله مثل علبط) القاموس العلبط والعلابط بضم عينهما وفتح لامهما الضخم والقطيع من الغنم أقلها خمسون إلى مالانهاية له واللبن
الخاثر وكل ثقيل وثقل الشخص نفسه إذا ألقاها على غيره انتهى (وقوله فاعتلت الواو والياء الأخيرتان الخ) ظاهر المكودي أو صريحه
أن غزو واسم منقوص معل مع أنه قد مر صدر الكتاب ان المنقوص اصطلاحا هو الذي آخره ياء قبلها كسرة لازمة وغزو وآخره واو
(قلت) هو وان لم يكن الآن منقوصا فهو يؤول له منقوص لأن الواو الأخيرة واقعة إثر كسرة فيجب قلبها ياء عملا بقوله بواوذا افعلا في
آخر فيصير غزوى وهو المنقوص فتقول استثقلت الضمة على الياء فحذفت الخ وبقي على المكودي مفهوم قول الناظم بتحريك ومفهومه
انهما ان كانا ساكنين لايعلان نحو قول وبيع كما بقي عليه مفهوم بعد فتح فان كانا بعد غير الفتح فلا يعلان نحو عوض وحيل (وقوله في
موضع الصفة) يعني متعلقين بمحذوف صفة تقديره متحركين بتحريك أصل (وقوله وأصل في موضع الصفة) بمعنى متأصل وغير عارض ثم
اختلف الشراح في أصل بعد اتفاقهم على فعليته فالذي في المعرب انه بضم الهمزة وكسر الصاد مبني للمجهول وبهذا الضبط ضبطه ابن هشام بخطه
وقال الشهاب إنه بفتح الهمزة وضم الصاد ووجد كذلك بخط ابن النحاس قيل والاولى النسخة الاولى لمناسبتها لكسر صاد أصل ومتصل
فيسلم من عيب القوافي الذي هو سناد التوجيه وهو اختلاف حركة ماقبل الروي وفي القاموس أصل ككرم صار ذا أصل أو ثبت ورسخ
أصله والاصل أسفل الشيء (قلت) الذي لابن هشام في الحواشي ان المتعين أصل بضم الصاد لأنه لازم فلا يبنى للمفعول ولم يسمع فيه
(وقوله وبعد متعلق بابدل) الحق أنه متعلق بمحذوف صفة لواو وياء تقديره واقعتين بعد فتح (وقوله ثم اعلم ان هذين الشرطين الخ) هذا مبني على
مامر له والحق أن الشروط المارة أربعة كما علمت (وقوله أو غيرها) الغير يشمل فاء الكلمة وان كان المكودي لم يمثل له بعد ويشمل عين الكلمة
والزائد وسيذكرها (وقوله وثم شرط آخر) يعني خامسا لا بد منه في اللام أو غيرها إلا أنه يختلف (ان حرك التالي) (قول المكودي وشمل العين)

وغيرها نحو خورنق وأما اللام ففيها تفصيل أشار اليه بقوله :

(وهي لايكف* إعلالها بساكن غير ألف * أو ياء التشديد فيها قد ألف)

يعني أن لام الكلمة إذا كان واوا أو ياء متحركتين بعد فتحة وبعدهما ساكن فاما أن يكون الساكن ألفا أو ياء مشددة أو غيرهما فان كان غيرهما لم يكف الاعلال نحو رمواوغزواويخشون ويرضون أصلهما رميوا وغزووا ويخشيون ويرضيون فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاثم حذفت لالتقاء الساكنين وان كان الساكن ألفاأو ياء مشددة كفاالاعلال نحو رميا وغزواومعنوى وعلوى وانما لم يكف الساكن اعلال اللام لقربها من الطرف وانما كفت الألف والياء المشددة اعلالها لأنهم لوأعلوارمياوغزوا لصارا رماوغزا فيلتبس بفعل الواحدوأما نحو علوى فلم تبدل لامه ألفا لأنه في موضع تبدل فيه الألف واوا وان حرك شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وان سكن شرط جوابه كف وهي مبتدأ وخبره لا يكف اعلالها وبساكن متعلق بيكف وغير نعت لساكن وأو ياء معطوف على ألف والتشديد مبتدأ خبره قد ألف والجملة نعت لياء ثم انه قد تعرض للواو والياء المذكورتين أسباب تمنعهما من الاعلال أشار الى الأول منها بقوله : (وصح عين فعل وفعلا * ذا أفعل كأغيد وأحولا)

يعني أن ما كان من الافعال على وزن فعل وكان مصدره على فعل مما جاء اسم فاعله على أفعل يصح هو ومصدره وان كان مستوفيا لشروط الاعلال نحو غيد غيدا وحول حولا وسبب تصحيحها ان حول وشبهه من أفعال الخلق والألوان وقياس الفعل في ذلك أن يأتي على أفعل نحو احول احولالا واغيد اغيدادا واعور اعورارا فصح عين فعله ومصدره لأنهما في معنى مالا يعل لعدم الشروط وعين فاعل يصح وذا أفعل حال من فعل ثم أشار الى الثاني فقال :

كما يشمل العين يشمل الفاء نحو تيامن وتوان وكان ينبغي أن يدخلها هنا (وقوله وغيرها نحو خورنق) أراد بغير العين الزائد بدليل تمثيله بخورنق والواو فيه زائدة وخورنق قال في القاموس نهر بالكوفة وبلد بالمغرب وقرية ببلخ واسم قصر النعمان الأكبر اه وهذا القصر هو بالعراق بناه النعمان الأكبر لولده ليتعلم فيه الحكمة واسم الذي بناه سنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم وبناه بنيانا عجيبا لم تر العرب مثله وقد بقي في بنائه واتقانه عشرين سنة ولما أتمه تعجب الناس من حسنه فقال لهم سنمار أما والله لو شئت حين بنيته لجعلته يدور مع الشمس حيث دارت فقال له الملك أتحسن أن تبنيه أحسن من هذا وغارت نفسه أن يبني لغيره مثله أو أحسن منه فامر به فطرح من أعلى القصر وفي النهجة مع نسخة عتيقة من ابن غازي التالي باللام بدل الثاني وهي أظهر (وهي لا يكف* إعلالها) (قول المكودي لقربها من الطرف) أي والطرف محل التغيير فلذلك أعل بخلاف العين والفاء فهما بعيدتان من الطرف (وقوله تبدل فيه الألف واوا) لقوله في النسب وحتم قلب ثالث يعن فلو قلبت الواو ألفا لأجل توفر شروط الاعلال لوجب قلب الألف أيضا واوا لأجل النسب فلا تزال تقلب فيأتي الدور فلهذا لم يعل وأما نحو معنوى من كونها رابعة فيجوز فيها القلب والحذف كما مر ولا اعلال فيه أيضا واقتصر المكودي على الواو لأن ما قبل ياء النسب لا يكون واوا ﴿فان قلت﴾ في أي موضع ألف وعهد تشديد الياء ﴿قلت﴾ من قوله في النسب ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ومثل الياء المشددة نون التوكيد نحو لاتسعين لأن آخر المؤكد لايكون إلا محركا مفتوحا ولم يذكر الناظم هذه المسئلة هنا لأنها قد علمت في بابها ثم ان الناظم أفرد ضمير هي في قوله وهي لايكف لكونه عائدا على لفظ اللام أعم من كونه ياء أو واوا وقول من قال أفرد الضمير مع انه عائد على واو اوياء لقوله من واو اوياء لأن العطف باو سبق قلم (وقوله ثم انه قد تعرض الخ) جعل المكودي هذه الأشياء أسبابا وجعلها الموضح شروطا تتميما للعشرة والكل صحيح فيكون على ما للموضح أشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا للشرط السادس وهو أن لا يكون المصدر على وزن فعل بفتح العين واسم الفاعل منه أفعل والسابع أن لايكون الفعل على وزن فعل بكسر العين والوصف منه أفعل (قول المكودي غيد غيدا) الغيد النعومة يقال في ناعمة البدن ولينته النعومة وصرفه الناظم ضرورة ومثل المكودي بمثالين لتمثيل الناظم بأغيد وأحولا أي كمصدرها وفعلهما اشارة الى أنه لافرق بين كون العين واوا أو ياء (وقوله وذا أفعل حال من فعل) يعني الأخير المكسور العين الفعل وصرح بذلك المعرب فيكون احترز به من نحو خاف فان أصله خوف لكنه يعل لأن الوصف منه على وزن فاعل لا أفعل لكنه يلزم على اعراب المكودي والمعرب أمران الأول يقتضي أن ذا أفعل انما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح لأنه راجع لهما الأمر الثاني انه يقتضي ان الوصف الذي هو أفعل مشتق من الفعل مع ما علمت أن الراجح انه مشتق من المصدر فلو قالا انه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثاني ﴿ولا يقال﴾ انه يقرأ في النظم فعل الأول بالكسر فعلا والثاني بالفتح مصدرا ﴿لأنا نقول﴾ الأول يتعين تنوينه فدل على انه مصدر والحق في اعراب النظم ان ذا حال منهما والأصل أن يقول ذوى لكنه أفرد لكونهما كالشيء الواحد لأن أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه فكانا مثل قوله تعالى خطابا لموسى وهرون: فأتيا فرعون فقولا انا رسول

(وان بين تفاعل من افتعل * والعين واو سلمت ولم تعل)

يعنى ان وزن افتعل من الواوى العين إذا أظهر معنى تفاعل مما يدل على الاشتراك صحح نحو اجتوروا بمعنى تجاوروا وانما صحح مع توفر شروط الاعلال لأنه حمل على تفاعل الذى بمعناه وليس فى تفاعل شروط الاعلال وفهم منه ان وزن افتعل إذا لم يبين معنى تفاعل أعل على مقتضى القياس نحو اعتاد وارتاب أصلهما اعتود وارتيب وفهم من قوله أيضا والعين واو أن ما عينه ياء تعل وان أبان معنى تفاعل نحو استافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما أعلت فى ذلك الياء دون الواو لثقل الواو فى المخرج بخلاف الياء وان بين شرط وتفاعل فاعل يبين أى يظهر وسلمت جواب الشرط والعين واو مبتدأ وخبر فى موضع الحال ولم تعل تتميم لصحة الاستغناء عنه ثم أشار الى الثالث بقوله : (وان لحرفين ذا الاعلال استحق * صحح أول) يعنى انه إذا اجتمع فى كلمة حرفا علة وكل واحد منهما متحرك مفتوح ما قبله فلابد من اعلال أحدهما وتصحيح الآخر لئلا يتوالى اعلالان والأحق بالاعلال منهما الثانى لتطرفه وذلك نحو الهوى والجوى والحيا أصلها هوى وجوى وحيى فالسبب المانع من اعلال الأول فيهما إعلال الثانى وقد يعل الأول ويصحح الثانى وعلى ذلك نبه بقوله : (وعكس قد يحق) ومن ذلك قولهم راية وطاية وغاية أصلها غيية وطيية وريية وفهم قلة ذلك من قوله قد يحق وان شرط وذا الاعلال مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق ولحرفين متعلق باستحق وصحح جواب الشرط وعكس قد يحق جملة مستأنفة ثم أشار الى الرابع بقوله :

(وعين ما آخره قد زيد ما * يخص الاسم واجب أن يسلما)

يعنى أنه يمتنع من قلب الياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما الكائنين عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء لأنه بتلك الزيادة يبعد شبهه بما هو الأصل فى الاعلال وهو الفعل فصحح لذلك وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو جولان وألف التأنيث نحو حيدى وصورى وعين مبتدأ وما موصولة وصلتها قد زيد وآخره منصوب على الظرف والعامل فيه زيد وما مرفوع بزيد وهى موصولة وصلتها يخص وواجب خبر مقدم

رب العالمين. فافرد رسول لكونه مصدرا وهو يستوى فيه الواحد (وان بين تفاعل من افتعل) هذا هو الشرط الثامن (قول المكودى إذا أظهر معنى الخ) أشار بهذا الى أن قول الناظم وان بين تفاعل على حذف مضاف تقديره وان بين معنى تفاعل لأن لفظ تفاعل لا يبين ويظهر من لفظ الفعل (وقوله مما يدل الخ) ما مصدرية ومن لبيان الجنس ليستقيم المعنى والتقدير حينئذ إذا أظهر معنى تفاعل الذى هو الدلالة على الاشتراك وحينئذ فيصح كلامه ويسقط اعتراض من اعترض عليه (وقوله وليس فى تفاعل شروط الاعلال) لأن قبل العين فيه ساكن (وقوله وارتاب) الحكم فى نفسه وهو الاعلال فى ارتاب صحيح لكن لا ينبغى ادخالها هنا لأن كلامنا فى الواو التى فيها التفصيل وأما الياء فلا تفصيل فيها (وقوله أى تضاربوا) كان ينبغى أن يقول أى تسايفوا بمعنى تضاربوا بالسيوف ليتم التشبيه (وقوله انما أعلت فى ذلك الياء دون الواو) هذه النسخة هى الصواب وفى بعض النسخ وانما أعلت فى ذلك الواو دون الياء وهى فاسدة لأن الذى يعل انما هو الياء لا الواو وفى بعض النسخ وانما صححت فى ذلك الواو الخ وهى صحيحة أيضا (وقوله لثقل الواو) هكذا فى غالب النسخ وهى علة غير صواب لأن الثقل انما يناسبه الاعلال لا التصحيح لأن القلب تخفيف وفى بعض النسخ لبعد الواو فى المخرج أى من الألف وهى أولى وبيانها أن الواو بعد من مخرج الألف بعدا جدا فلهذا لم تعل والياء بعيدة أيضا من مخرج الألف الا أن بعدها ليس كبعد الواو فاستحقت الاعلال وليس المراد ان الياء قريبة من مخرج الألف بل بينهما بعد قاله بعض محققى القراء (وقوله تتميم لصحة الاستغناء الخ) بل له فائدة كما قاله ابن غازى نقلا عن الشاطبى وهى ان الناظم لما قال سلمت احتمل الوجوب والجواز مع أن المراد الوجوب رفع ذلك التوهم بقوله ولم تعل فتكون الواو فى ولم تعل واو الحال (وان لحرفين ذا الاعلال استحق) هذا هو الشرط التاسع (قول المكودى أصلها هوى وجوى الخ) جوى بالجيم مصدر جوى بالجيم أيضا وفى بعض النسخ بالحاء المهملة بمعنى أسود والحيا المثال الثالث المطر وبالمد انكسار يصيب الانسان خوف الوقوع فيما يذم (وعكس قد يحق) (قول المكودى ومن ذلك قولهم راية) أصل الألف فى الثلاثة ياء مفتوحة وقيل ان الألف فى طاية أصلها واو من طويت والراية ما يكون أمام الأمير من حرير أو كتان أو ملف والطاية الموضع المرتفع مثل الدكان والغاية أقصى الشىء ومنتهاه (وقوله جملة مستأنفة) فيكون عكس مبتدأ وسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مضافا لمحذوف تقديره وعكسه على حد سلام عليكم والأصل سلامى عليكم وجملة قد يحق خبر المبدأ والمضارع بمعنى الماضى أى ثبت قليلا لأن هذا الأمر ثابت عن العرب على حد قوله تعالى : قد نعلم انه ليحزنك . أى قد علمنا (وعين ما آخره قد زيد) هذا هو الشرط العاشر وهو آخرها (قول المكودى نحو جولان) بفتح الواو مصدر جال بالشىء يجول به إذا كان يطوف به (وقوله نحو حيدى) بفتح الحاء والدال والواو والقاموس الحيدى مشية المختال أى الذى يتبختر وحمار حيدى وحيد كسكيس إذا كان يعدل عن ظله لنشاطه (وقوله وصورى) بفتح الصاد والواو والراء اسم واد كما فى الصغانى أو اسم ماء كما فى المرادى ولم يذكره فى القاموس والصحاح نعم فى القاموس ذكر صورى بسكون الواو فقال

وأن يسلما مبتدأ والجملة خبر عين ويجوز أن يكون واجب خبرا عن عين وان يسلما مرفوع بواجب والتقدير وعين ما زيد فى آخره مايخص الاسم يجب سلامته ثم قال :

(وقبل با اقلب ميما النون اذا * كان مسكنا كمن بت انبذا)

يعنى ان النون الساكنة اذا وقعت قبل الباء وجب قلبها ميما وذلك لما فى النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة بين النون وغنتها لشدة الباء وذلك فيما كان من كلمتين أو من كلمة ولذلك مثل بالنوعين فالمنفصل نحو من بت والمتصل نحو انبذا والنون مفعول أول باقلب وميما مفعول ثان وقبل متعلق باقلب واذا ظرف مضمن معنى الشرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه .

﴿ فصـــل ﴾

(لساكن صح انقل التحريك من * ذى لين آت عين فعل كأبن)

يعنى ان عين الفعل اذا كانت واوا أو ياء وكان ماقبلها ساكنا صحيحا وجب نقل حركة العين الى الساكن قبلها لاستثقال الحركة فى حرف العلة وذلك نحو يقوم أصله يقوم بضم الواو فنقلت حركة الواو الى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة ويبين أصله يبين فنقلت حركة العين الى الساكن قبلها وبقيت الياء ساكنة ثم ان خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مجانسها نحو أبان وأعان أصلهما أبين وأعون فدخل النقل والقلب فصار أبان وأعان وفهم من قوله صح أن الساكن اذا كان معتلا لا ينقل اليه

صورى كسكرى ماء ببلاد مزينة أو ماء قرب المدينة (وقوله وأن يسلما مبتدأ) أى بعد أن ينسبك بمصدر تقديره سلامته وخبره واجب ويلزم عليه الاخبار بالمذكر عن المؤنث والصواب الوجه الثانى ﴿فان قلت﴾ يلزم عليه أيضا ان الوصف الذى هو واجب مذكر وفاعله مؤنث فيلزم مافررنا منه ﴿قلت﴾ يجاب بان الفاعل مجازى التأنيث فيجوز فى الفعل والوصف وجهان فيقال طلعت الشمس وطلع الشمس كما مر فى مفهوم قوله :

وانما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

(وقوله والتقدير وعين ما زيد فى آخره مايخص الخ) أشار به الى أن آخره منصوب على الظرفية متعلق بزيد وجملة ماقد زيد صلة ما الأولى وما الثانية نائب فاعل زيد وهى موصولة وجملة يخص صلتها وعائدها فاعل يخص (وقبل با اقلب ميما النون) (قول المكودى لشدة الباء) أى فيعسر الجمع بينهما فأبدلت النون ميما لموافقتها الباء فى المخرج ثم ان بت فى النظم يحتمل أن يكون بالتاء المثناة فيكون من البت بمعنى القطع فيكون المعنى من بتك وقطعك انبذه واطرحه ويحتمل أن يكون بالثاء المثلثة فيكون بمعنى الافشاء فكأنه قال من بث وأفشى خبرك الذى أخبرته به للناس فلا تعد اخباره وهذا المعنى هو الذى يناسب مكارم الأخلاق لان منها أن تصل من قطعك وتعفو عمن ظلمك وتعطى من حرمك قال تعالى : خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين . وفى المعنى قيل :

ليس الكريم الذى ان زل صاحبه * بث الذى كان من اسراره عرفا
بل الكريم الذى تبقى مودته * ويحفظ السر إن صافى وان صرفا

ونقل المعرب هنا عن الشاطبى ان باء انبذا مكسورة من نبذ وجعل بعضهم منه قوله تعالى : فانبذ اليهم . وقد عبر الناظم هنا بالقلب والأولى ان يعبر هنا بالابدال لما مر أن القلب فى اصطلاح أهل التصريف انما يكون فى أحرف العلة وأجيب بأن أكثر القراء والنحويين يعبرون عن نحو هذا بالقلب فتبعهم الناظم .

﴿ فصـــل ﴾

(لساكن صح) هذا من باب النقل لا من باب الابدال الذى الكلام فيه فكان ينبغى أن يؤخر الساكن حتى يستوفى الكلام على جميع أنواع الابدال وأخره الموضح تنكيتا عليه وأجيب عن الناظم بان الحركة ان ثقلت وكانت من غير جنس الحرف المنقول منه يقلب الحرف من جنسها نحو أعان أصله أعون فلما وقع الثقل وقع ابدال الواو ألفا وحمل مالا ابدال فيه عليه فهذا وجه ذكره فى الابدال (قول المكودى لاستثقال الحركة الخ) اعترض هذا الشنوانى فى حواشى الجرومية وقال الصواب انه لا استثقال لان محل الاستثقال اذا لم يكن ماقبل حرف العلة ساكنا والافلا تستثقل الحركة على حرف العلة قال والصواب انه انما وقع النقل وزال سكون العين ليكون المضارع تابعا للماضى فان الماضى اعتلت فيه العين بقلبها فليس الاعلال فى المضارع أصليا انتهى بمعناه وماقاله رحمه الله مردود بان نفى الاستثقال بماقال انما هو فى الأسماء كدلو وظبى واما فى الأفعال فالثقل حاصل كما بينا ذلك فى حواشى الجرومية (وقوله أبدلت من مجانسها) علة ابدال العين تحريكها فى الأصل وانفتاح ماقبلها فى الحالة الراهنة ان كانت الحركة المنقولة فتحة كما مثل المكودى وسكونها وانكسار ماقبلها ان كانت كسرة نحو يخيف بضم الياء حرف المضارع وأصله يخوف بكسر الواو لانه مضارع أخاف الرباعى فنقلت حركة الواو الى الخاء وقلبت الواو ياء

نحو بايع وعوق وبين ثم ان هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول فى قوله صح وأشار الى باقيها بقوله :

(مالم يكن فعل تعجب ولا * كابيض أو أهوى بلام عللا)

فشمل فعل التعجب ما أفعله نحو ما أقومه وما ألينه وأفعل به نحو أقوم به وألين به وانما صح فيهما بالحمل على أفعل التفضيل لانهما من واد واحد وأما نحو ابيض فلو نقلت فيه الحركة للساكن لذهبت همزة الوصل فيقال باض فيلتبس بفاعل من المضاعف نحو باض وأما نحو أهوى مما أعلت لامه فلو نقلت فيه الحركة لتوالى عليه اعلالان والتحريك مفعول بانقل ولساكن متعلق بانقل وصح فى موضع النعت لساكن ومن ذى متعلق بانقل وآت نعت لذى وعين فعل حال من الضمير المستتر فى آت وما ظرفية مصدرية أى مدة عدم كونه فعل تعجب ولا كذا ثم قال :

(ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم * ضاهى مضارعا وفيه وسم)

يعنى ان الفعل يشاركه فى وجوب الاعلال بالنقل المذكور كل اسم أشبه المضارع فى زيادته لا فى وزنه أو فى وزنه لا فى زيادته فشمل صورتين الأولى أن تبنى من البيع مثل تحلىء فتقول تبيع وأصله تبيع بسكون الباء فاعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الزيادة وهى التاء التى فى أوله وخالفه فى الوزن والثانية نحو مقام أصله مقوم فأشبه المضارع فى الوزن نحو تشرب وخالفه فى الزيادة لان الميم لا تزاد فى أول المضارع وهذا معنى قوله وفيه وسم أى فيه علامة يمتاز بها عن الفعل وفهم منه ان الاسم اذا كان شبيها بالمضارع فى الوزن والزيادة لم يعل نحو أبيض وأسود لانه لو أعل لالتبس بالفعل اذ ليس فيه علامة يمتاز بها عنه وفهم منه أيضا انه لم يشابه المضارع لا فى الوزن ولا فى الزيادة لم يعل كمكيال ومثل فعل مبتدأ وخبره اسم ويجوز أن يكون اسم مبتدأ وخبره مثل فعل وهو أظهر وفى ذا الاعلال متعلق بمثل وضاهى مضارعا جملة فعلية فى موضع النعت لاسم وفيه وسم نعت بعد نعت وقد فهم من هذا القانون ان مفعل نحو مخيط يعل لانه أشبه الفعل المضارع فى الوزن دون الزيادة لانه مثل تعلم بكسر التاء فى لغة كنانة فأخرجه بقوله : (ومفعل صحح كالمفعال) يعنى انما صحح مفعل وان كان ظاهره يقتضى الاعلال لانه حمل على مفعال بالألف ومفعال لم يشبه الفعل لا فى الزيادة ولا فى الوزن وذكر كثير من أهل التصريف انه انما صحح لانه مقصور منه فهو هو ثم قال :

(وقوله نحو بايع وعوق) علة المنع فى بايع ومثله طاوع كون ما قبل الياء والواو ألفا وهو لا يقبل الحركة وعلة المنع فى عوق وبين ويوجد فى بعض النسخ بدل عوق فوق بالفاء ان نقل حركة الواو الى الواو والياء الى الياء يوجب فك الادغام مع ان مراعاة الادغام مقدمة على مراعاة الاعلال وقول التصريح ان نقل حركة الواو والياء الى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقى ساكنان فان حذفت الساكن الأول قلت عوق وبين بسكون الواو والياء وان حذفت الساكن الثانى قلت عاق وبان فيؤدى الى اللبس سبق قلم لان الحركة وان نقلت فلا يقلب الواو والياء اللذان نقلت اليهما الحركة لكون حركتهما عارضة مع كون ما بعدهما ساكنا كما مر قريبا فى شروط المسئلة (مالم يكن فعل تعجب) (قوله كندى لانهما من واد واحد) وجه الشبه بين فعل التعجب واسم التفضيل أمران الوزن والدلالة على المزية والتكثير وانما لم يعل اسم التفضيل نحو هو أبيض وأسود لانه لو أعل بالنقل لقلبت الواو والياء ألفا فيلتبس بالفعل الذى هو أباض من البضاضة وهى النعومة وبأساد غير داذا صيره سيدا (وقوله لذهبت همزة الوصل) لانها انما أتى بها للابتداء بالساكن وقد صار الساكن محركا والعلة تدور مع المعلول وجودا وعدما (وقوله بفاعل الخ) بفتح العين أى فيلتبس بالفعل الماضى الذى هو باض بتشديد الضاد غير منون من البضاضة وهى نعومة البشرة والجلد وليس المراد بفاعل فى كلامه اسم فاعل من باض لان اسم الفاعل وان كان على هذا الوزن أيضا لكنه منون والذى يقع فى اللبس به انما هو المفتوح الضاد الغير المنون وان كان فى التصريح صرح بان اللبس يقع باسم الفاعل (وقوله لتوالى عليه اعلالان) اعلال العين واعلال اللام وانما زاد المصنف بلام عللا لئلا يتوهم خصوص ذلك بافعل مع ان المراد معل اللام مطلقا فيدخل نحو استهوى قاله الشاطبي واسم يكن فى النظم عائد على فعل من قوله آت عين فعل قال المعرب والواو فى ولا كابيض عاطفة بمعنى أو ولا زائدة لتوكيد النفى على حد قوله تعالى : ولا الضالين . والكاف فى كابيض اسمية بمعنى مثل معطوف على فعل تعجب (ومثل فعل فى ذا الاعلال اسم) هذا تفصيل فى مفهوم قوله فعل من قوله سابقا آت عين فعل (قول المكودى مثل تحلىء) بكسر التاء وسكون الحاء وكسر اللام وآخره همزة وهو القشر الذى على وجه الجلد مما يلى منبت الشعر ويطلق على وسخ الشعر وسواده وما فسد من الجلد اذا أزيل منه الشعر بالسكين قاله فى القاموس (وقوله وهو أظهر) لان الفعل هو المحدث عنه بالاعلال فيشبه غيره به (ومفعل صحح كالمفعال) اعترض الموضح على الناظم بأن هذا يقتضى انه اذا أشبه الاسم الفعل فى الوزن والزيادة على هذه اللغة لا يعل وعليه فتبيع مثل تحلىء لا يعل لانه شبيه بتحسب بكسر التاء على اللغة المذكورة فى الوزن والزيادة وقد علمت سابقا ان نحو تبيع يعل والصواب ان عدم اعلال مفعل بدون ألف لانه مقصور من ذى الألف فهو هو

(وألــف الافعـــال واستفعـــال * أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض)

يعني أنه اذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدرا على افعال أو استفعال حمل على فعله فنقلت حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لمجانسة الفتحة فيجتمع ألفان الأولى المنقلبة عن العين والثانية الالف التي كانت بعد العين فتحذف الثانية وتلزم حينئذ التاء عوضا من الالف المحذوفة وذلك نحو اجازة واستقامة أصلها اجواز واستقوام ونظير اجواز من الصحيح اكرام ونظير استقوام استدراك فنقلت حركة العين فيهما إلى الساكن قبلها وفعل فيهما ماتقدم من الحذف والتعويض وقد صرح بأن المحذوفة هي الالف الزائدة بقوله: وألف الافعال واستفعال*أزل. وهو مذهب سيبويه ثم ان هذه التاء التي هي عوض قد تحذف والى ذلك أشار بقوله :

(وحذفها بالنقل نادرا عرض) يعني ان هذه التاء التي تلحق عوضا قد تحذف ويقتصر في حذفها على السماع كقولهم أرى اراء واستفاه استفاها ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة وألف الافعال مفعول بأزل ولذا متعلق بأزل والاعلال نعت لذا والتا مفعول بالزم وعوض حال من التا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وحذفها مبتدأ وخبره عرض وبالنقـــل متعلق بعرض ونادرا حال من الضمير المستتر في عرض وفي بعض النسخ ربما عرض ثم قال : (وما لإفعال من النقل ومن * حذف فمفعول به أيضا قمن)

يعني أنه اذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي معتل العين فعل به مافعل بأفعال من نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف واو مفعول ويعني بقوله فمفعول ماكان معتل العين وشمل ماكانت عينه ياء وماكانت عينه واوا ولذلك أتى بمثالين فقال : (نحو مبيع ومصون)

فأصل مبيع مبيوع فنقلت حركة الياء الى الباء وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مبيوع فقالوا مبيع وأما مصون فأصله مصوون فنقلت حركـة الواو الى الصاد وبقيت الواو ساكـنة وحذفت الواو التي بعدها وهي واو مفعول وقد يصح كل واحد من النوعين وإلى ذلك أشار بقوله : (وندر * تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر)

لأنه محمول عليه فقط ولذا قال المكودي معترضا على الناظم وذكر كثير من أهل التصريف الخ ويدلك على أنه مقصور منه ورودهما في موضع واحد لمعنى واحد نحو مفتاح ومفتح ومقوال ومقول ومنساج ومنسج ومعطار ومعطر ﴿ولا يقال﴾ ان هذا الاخير هو مراد الناظم ﴿لأنا نقول﴾ شبه مفعل بمفعال والمشبه غير المشبه به خلاف مافي التصريح (وألـف الافعال واستفعال) (قول المكودي يعني أنه إذا كان المستحق الخ) هذه العبارة فيها تسامح والأولى أن يقول يعني ان المصدر اذا كان على وزن افعال واستفعال وكانت عين فعله معلة حمل على فعله إلى آخر ماله (وقوله وهو مذهب سيبويه) وكذلك الخليل وعلل حذف الثانية فقط بزيادتها وقربها من الطرف هذا هو الصواب في التعليل وزيادة التصريح تبعا للمرادي وحصول الاستثقال بها سهو ولا يمكن الجمع بين ألفين حتى يحصل الثقل بالثانية وذهب الاخفش والفراء الى أن المحذوف الالف الاولى المبدلة من العين ﴿فان قلت﴾ خالف سيبويه قاعـدته هنا فان القياس عنده ان الساكنين إذا التقيا يحذف أولهما وهنا حذف الثاني ﴿قلت﴾ أجيب بأن محل حذف الاول عنده إذا كان الساكنان من كلمتين نحو رمى القوم أوكان الثاني ساكنا صحيحا نحو قل وبع أصله قول وبيع أوكان الثاني دالا على معنى لو حذف فات ذلك المعنى نحو المصطفون أصله المصطفوون فالواو الاولى لام الكلمة والثانية واو الجمـع قد تحركت الاولى إلى آخر القاعدة فلو حـذفت الثانية فاتت الدلالة على الجمعية وفي غير هذه المواضع الثلاثة تحذف الثانية وماهنا ليس من المواضع الثلاثة فلم يخالف قاعدته (وحذفها بالنقل نادرا عرض)(قول كدى كقولهم أرى اراء) تبع فيه المرادي وتبعها في التصريح والحق ان اراء ليس مما نحن بصدده لان أصل اراء إرءاء بهمزتين بينهما ألف فنقلنا حركة الهمزة الاولى إلى الراء الساكنة قبلها فالتقت ساكنة مع الالف فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الالف زائدة فعين الـكلمة همزة لاحرف معتل فهو خلاف الموضوع اللهم الا على القول بأن الهمزة حرف علة وقدمر الخلاف فيها فيكون من هذا القبيل ويقال ان الهمزة قلبت ألفا وحذفت الالف الثانية (وقوله واستفاه استفاها) معنى استفاه اشتد أكله وشربه بعد أن كان لا يأكل ولا يشرب الاقليلا أوسكن عطشه بالشرب قاله في القاموس (وقوله ويكثر ذلك مع الاضافة) تبع في هذا ولد الناظم وهو خلاف ظاهر النظم فان ظاهره ان حذف التاء موقوف على السماع مع الاضافة وبدونها وهو الذي في شرح الـكافيه وهو ظاهر كلام الموضح وقال الفراء ان التاء تحذف للاضافة كما تحذف النون والتنوين ورد بقوله تعالى في سورة النور : عن ذكر الله واقام الصلاة . بجر اقام بكسرة تحت الميم عطفا على ذكر ولو كانت التاء محذوفة للاضافة لكانت الميم مفتوحة كما كانت قبل حذف التاء ﴿فان قلت﴾ ماذكر الناظم هنا مكرر مع قوله في باب المصدر :

واستعذ استعاذة ثم أقم * اقامة وغالبا ذا التا لزم

﴿قلت﴾ لاتكرار لاختلاف الموضوع لان الكلام فيما سبق كان في أوزان المصادر وهنا في اعلالها (وما لإفعال من النقل ومن * حذف) زاد الناظم من النقل ومن حذف احترازا من تعويض التاء فلو حذف من كذا لتوهم ان الامور الثلاثة ثابتة لمفعول (وندر * تصحيح ذي الواو)

يعني ان ماعينه واو من مفعول قد يصح أي ينطق به على الاصل وذلك قليل كقولهم ثوب مصوون وماعينه ياء وهو مشهور وقيل ان تصحيحه لغة بني تميم ومنه قولهم مبيوع ومخيوط ومن ذلك قول الشاعر : حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم وما مبتدأ وهي موصولة وصلتها لافعال ومن النقل متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار ومفعول مبتدأ وخبره فمن وبه متعلق بفمن والجملة في موضع خبر ما وتصحيح فاعل بندر وهو مضاف لذي على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذي الواو ثم قال :

(وصحح المفعول من نحو عدا * وأعلل ان لم تتحر الأجودا)

يعني أنه إذا بني مثال مفعول من فعل ثلاثي واوي اللام جاز فيه التصحيح باعتبار تحصن الواو بالادغام والاعلال لقربها من الطرف وذلك نحو عدا يعدو فهو معدو ومعدي وفهم من قوله ان لم تتحر الأجودا أن التصحيح أجود لان معنى تتحر تقصد فالمعنى واعلل ان لم تقصد الاجود فمفهومه انك اذا قصدت الاجود لاتعل وفهم منه أن ماكان يائي اللام لايجوز فيه الوجهان بل يلزم الاعلال نحو مرمي أصله مرموي وقد تقدم وجوب اعلاله عند قوله ان يسكن السابق الخ وفهم منه أيضا ان ماكان واوي اللام من المفعول المبني على فعل لايجوز فيه الوجهان بل يلزم اعلاله نحو مرضي واعراب البيت واضح ثم قال :

(كذاك ذا وجهين جا الفعول من * ذي الواو لام جمع أو فرد يعن)

يعني اذا كان مثال الفعول مما لامه واو جاز في لامه وجهان الاعلال والتصحيح وذلك نحو عصا وعصو وعصي وفي المفرد نحو عتا عتيا وعتوا الاأن اعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الاعلال ولم ينبه على ذلك الناظم

(قول المكودي حتى تذكر بيضات الخ) البيت من البسيط وحتى للغاية وتذكر فعل ماض وفاعله ضمير الظليم وهو ذكر النعامة مذكور في الأبيات قبل والبيضات مفعول تذكر جمع بيضة وهي المعلومة وهيجه فعل ومفعول وفاعله يوم بالرفع وهو مضاف إلى الرذاذ بفتح الراء وذالين معجمتين وهو المطر الخفيف والدجن بسكون الجيم مبتدأ وهو ظل الغيم ومغيوم خبره مأخوذ من الغيم وهو السحاب وعليه متعلق بمغيوم والشاهد في مغيوم حيث جاء على أصله دون اعلال والقياس مغيم كمبيع ﴿فان قلت﴾ لم كان التصحيح نادرا مع الواو مشهورا مع الياء ﴿قلت﴾ لأن الياء أخف من الواو والاعلال أخف من التصحيح فأعطي التصحيح الذي هو أثقل للياء التي هي أخف والواو بالعكس فيقع التعادل (وقوله على حذف مضاف مع قوله اي تصحيح الفعل) صوابه في الاول أن يقول على حذف موصوف وكذلك يوجد في بعض نسخه وصوابه في الثاني أن يبدل الفعل بالاسم والتقدير على الاصلاح وندر تصحيح اسم صاحب الواو وقد يجاب عن الثاني بأن كلامه على حذف مضاف تقديره وندر تصحيح مفعول الفعل (وصحح المفعول من نحو عدا) هذا هو الموضع السابع من المواضع العشرة التي تبدل فيها الواو ياء (قول المكودي باعتبار تحصن الخ) الاولى في علة كون التصحيح أكثر ياوأصلا الحمل على الاصل الذي هو صيغة المبني للفاعل نحو عدا ووجه الحمل عدم اعلال كل منهما الاعلال المخصوص الذي هو قلب الواو ياء ولا ينافي ان عدا معل بقلب الواو ألفا (وقوله لقربها من الطرف الخ) أي والطرف محل التغيير وصوابه أن يقول لتطرفها لان الواو آخر حقيقة والاولى أن يوجه الاعلال بالحمل على الفرع الذي هو فعل المفعول وهو عدا في كون الواو في كل منهما قلبت ياء (وقوله فهو معدو) وأصله معدوو بواوين أدغمت أحدهما في الاخرى وبقي على تصحيحه (وقوله ومعدي) أصله كما قبله إلا أن الواو الاخيرة قلبت ياء لماذكر قبله ثم تأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الدال كسرة (وقوله ان التصحيح أجود) أخذ هـذا من النظم صحيح إلا أن الذي في الموضح أن التصحيح واجب والاعلال شاذ فهو خلاف ما في النظم (وقوله وقد تقدم وجوب اعلاله) أي في قوله: ان يسكن السابق من واو ويا الخ (وقوله وفهم منه أيضا الخ) الحق أن الذي يفهم منه أنه يجوز فيه وجهان مع كون التصحيح أولى وحينئذ فهل يلزم الاعلال أو التصحيح أو يجوز وجهان والاعلال أولى يبقى ماهو أعم (وقوله بل يلزم اعلاله) هذا ليس بصحيح بل فعل المكسور العين الذي لامه واو على قسمين أحدهما يلزم اعلاله وذلك إذا كانت عين الكلمة واوا أيضا نحو مقوي من قوي وأصله مقووو فاجتمع ثلاث واوات في الطرف وضمة وهي قائمة مقام واو رابعة فحصل الثقل فقلبت الاخيرة ياء ثم الثانية لقاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت الواو عين الكلمة وقلبت ضمتها كسرة لمناسبة الياء وثانيهما يجوز فيه وجهان والاعلال أولى وذلك اذا كانت عين الكلمة صحيحة نحو مرضي من رضي فيجوز فيه وجهان والاعلال أولى وذلك لان فعله معل اللام كان مبنيا للفاعل أو للمفعول وقدورد في التنزيل معلا قال تعالى: فارجعي إلى ربك راضية مرضية . وقرئ في الشواذ مرضوة بالتصحيح (كذاك ذا وجهين جا الفعول) هذا هو الموضع الثامن مما تقلب فيه الواو ياء (قول المكودي وعصو) أصله عصوو بواوين أدغمت احداهما في الأخرى على التصحيح لاغير (وقوله وعصي) أي بالاعلال وأصله كالذي قبله الاأنه لما كان الجمع ثقيلا وزاده ثقلا اجتماع واوين فيه مع ضمتين قائمتين مقام واوين قلبوا الواو الأخير ياء فتأتي قاعدة ان يسكن السابق الخ وقلبت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء وماقيل في عصو المصحح وعصي المعل يقال في عتو وعتي في المفرد والعتو الفساد (وقوله ولم ينبه الناظم على ذلك الخ) يعني تفصيلا وإلا

وفى تقديمه الجمع اشعار مابذلك والفعول فاعل بجاوذا وجهين حال من الفعول ومن ذى متعلق بجاولام جمع حال من الواو وفرد معطوف على جمع ويعن فى موضع الصفة لفرد ثم قال :

(وشاع نحـو نيم فى نوم * ونحو نيام شذوذه نمى)

يعنى انه يجوز فيما كان على وزن فعل جمعا مما عينه واو وجهان التصحيح على الاصل نحو نائم ونوم وصائم وصوم وقائم وقوم والاعلال نحو صيم ونيم لقرب عينه من الطرف وأما فعال بالالف فالوجه فيه التصحيح لبعده من الطرف نحو صوام ونوام وقد شذ فى نوام نيام فيحفظ ولايقاس عليه ومنه قوله :

ألا طرقتنا مية ابنة منذر * فما أرق النيام الا كلامها   واعراب البيت واضح .

﴿ فصل ﴾

(ذواللين فاتافى افتعال أبدلا) يعنى ان الافتعال وماتصرف منه اذاكان فاؤه حرف لين أبدل تاء وأدغم فى تاء الافتعال وشمل قوله ذواللين الواو نحو اتعد أصله اوتعد والياء نحو اتسر أصله ايتسر لانه من اليسر ولامدخل للالف هنا لانها لاتكون فاء وانما أبدلوامنها تاءلانهم لوأقروها لتلاعبت بهاالحركات فان كانت بعد ضمة قلبت واوا وبعدفتحة قلبت ألفا وبعد كسرة قلبت ياء فأبدلوامنها

فالمأخوذمن التشبيه فى قوله كذاك ان التصحيح أولى فى الجمع والمفردوهو صحيح بالنسبةللمفرد غيرصحيح بالنسبةللجمع فلوقال :

كذا الفعول منه مفرد وان * أتاك جمعا فهو بالعكس يعن

لأفاد المراد وهذاالاصلاح أحسن من قول الـكافية:

ورجح الاعلال فى جمع وفى * مفرد التصحيح أولى ماقفى

لان ضمير منه فى الاصلاح عائد على الفعول فيؤخذ منه ان جواز الوجهين فى هذا الوزن الذى هو فعول بخلاف بيت الكافية فهو غير صريح فى المفرد وانما كان اعلال الجمع أولى من تصحيحه والمفرد بالعكس ليقع التعادل اذالجمع فى نفسه ثقيل فأعطى الاعلال الذى هو خفيف والمفرد خفيف فأعطى التصحيح الذى هو ثقيل وفى الموضح ان تصحيح الجمع شاذ (وقوله وفى تقديمه الجمع الخ) بل لااشعار للتقديم بذلك أصلا (وقوله متعلق بجا) الاولى انه متعلق بمحذوف حال من الفعول (وقوله ولام جمع حال من ذى الواو) هكذا فى بعض النسخ بزيادة ذى واعترضه غير واحد بأنها فاسدة معنى لان ذى واقعة على جمع أو مفرد فكيف يقال لام جمع الخ وفى غالب النسخ حال من الواو باسقاط ذى وهذا صحيح معنى فاسد صناعة لما مر ان الحال لاتأتى من المضاف اليه الا اذا كان واحدا من ثلاثة المشار اليها بقول الناظم سابقا ولاتجز حالا من المضاف له الخ وماهنا ليس واحـدا منها ﴿قلت﴾ قد يجاب بأن ذى بمعنى صاحب وصاحب بمعنى مصاحب فيكون المضاف يقتضى العمل فى الحال فيصح اتيانها من المضاف اليه وفيـه بعد (وقوله فى موضع الصفة لفرد) الاولى انه صفة لجمع وفرد وأفرد الضمير العائد عليهما لـكون عطف فرد على جمع بأو (وشاع نحو نيم فى نوم) هذا هو الموضع التاسع مما تبدل فيه الواو ياء (قول كذى نحو نائم ونوم)أصله نووم بواوين الاولى ساكنة أدغمت احداهما فى الاخرى (وقوله لقرب عينه من الطرف) الاولى فى وجه الاعلال كون الجمع ثقيلا وزاده ثقلا اجتماع واوين مع ضمة فى أوله وهى قائمة مقام واو ثالثة فعدل الى الاعلال للتخفيف فقلبت الواو الأخيرة ياءفتأتى قاعدة ان يسكن السابق الخ وسلمت ضمة فاء الـكلمة ليعلم ان أصل مابعدها الواو (وقوله ومنه قوله ألا طرقتنا الخ)البيت من الطويل وقائله أبو النجم الـكلابى وألا حرف استفتاح وطرق ماض من الطرق وهو الاتيان ليلا ومية بالرفع من دون تنوين فاعل طرقتنا ومية اسم المحبوبة المحدث عنها وابنة منذر نعت مية والشاهـد فى النيام بالاعـلال والقياس النوام بالتصحيح وأما المسئلة العاشرة من المسائل العشر التى تبدل فيها الواو ياء وهى مسئلة ميزان فقد مر أنها مستفادة من قوله بواو ذا افعلا فى آخر فيكون المصنف استوفى المسائل العشر التى عند الموضح رحم الله الجميع ورحمنا معهم وبقى على المصنف قيد نكت به الموضح وهو أن لاتكون اللام معلة والا فلا تعل العين كقولك شوى بتشديد الواو وبألف آخره جمع شاو وأصله شوى بياء متحركة فتقلب ألفا فلا يجوز اعلال عين الـكلمة أيضا لئلا يتوالى اعلالان فى كلة .

﴿ فصل ﴾

(ذو اللـين فاتا فى افتعال أبدلا) (قـول كذى يعنى ان الافتعال وماتصرف منه اذاكان فاؤه الخ) هـــذه العبارة غير جيـدة والاولى أن يقول يعنى ان حرف اللـين اذاكان فاء الافتعال وماتصرف منه أبدل تاء الخ والمراد بما تصرف منـه الماضى والمضارع والامرواسم الفاعل واسم المفعول(وقوله فان كانت بعد ضمة الخ)مثالها بعد الضم مئسر أصله ميتسر فلولم تقلب الياءتاء لقلبت واوا مثالها

حرفا جلدا وهو التاء لانها أقرب حروف الزيادة الى الواو فان كانت فاء الافتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار اليه بقوله :

(وشذفى ذى الهمز نحو ائتكلا) يعنى انه قدسمع ابدال التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ وظاهر تمثيله بائتكلا انه مما سمع فيه الابدال شذوذا والمسموع من ذلك انما هو اتزر أى لبس الازار فينبغى أن يكون المثال راجعا لذى الهمز لاللبدل وفى كلام بعضهم مايدل على أنه مسموع فعلى هذا يكون المثال راجعا لما أبدل تاء من ذى الهمزه وذو اللين مبتدأ وخبره أبدل وفا حال من ذواللين وتامفعول ثان لأبدل والمفعول الاول ضمير مستتر يعود على ذواللين وفى افتعال متعلق بابدل وفاعل شذ ضمير مستتر عائد على الابدال المفهوم من أبدل ثم قال : (طاتا افتعال رد إثر مطبق) يعنى انه يجب ابدال تاء الافتعال وفروعه طاء بعد حروف الاطباق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو اصطبر واضطرم واطعن واظطهر أصلها اصتبر واضترم واطتعن واظتهر فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من مقاربة المخرج ومباينة الوصف لان التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهى الطاء ثم قال : (فى ادان وازدد وادكر دالا بقى) يعنى انه يبدل أيضا تاء الافتعال وفروعه دالا بعد الدال والزاى والذال وقد استوفى مثلها فادان أصله ادتان اذا أخذ الدين فابدل من التاء دال وادغمت فيها الدال الاولى وازدد فعل امر من زاد أصله ازتد فأبدل من التاء دال وادكر فعل أمر من الذكر أصله اذتكر فأبدلت التاء دالا ثم قلبت الذال دالا وادغمت الدال فى الدال وتاافتعال مبتدأ وخبره رد وهو ماض مبنى للمفعول وفى رد ضمير مستتر عائد على تاافتعال وطامفعول ثان برد ويجوزان يكون رد فعل امر وتاافتعال مفعول أول برد واثر متعلق برد على الوجهين وفى بقى ضمير مستتر عائد على تاافتعال ودالا حال من ذلك الضمير وعبر ببقى عن البدل وفيه بعد ثم قال :

﴿ فصل ﴾

(فاأمر أومضارع من كوعد * احذف وفى كعدة ذاك اطرد)

يعنى انه يجب حذف فاء الكلمة اذا كانت واوا فى ثلاثة مواضع الاول فعل الامر نحو عد وهو محمول على الفعل المضارع

بعد الفتح يتسر أصله ييتسر فلو لم تقلب الياء تاء لقلبت ألفا ومثالها بعد الكسر اتعد أصله اوتعد فلو لم تقلب الواو تاء لقلبت ياء وهذا الذى ذكر لغة الجمهور وبعض الحجاز يين لايقلبون الواو والياء تاء بل يقلبونهما بحسب حركة ماقبلهما (وقوله حرفا جلدا) أى قويا لاتقدر الحركات على التلاعب به (وشذفى ذى الهمز) هذاتقييد لابدال الواو والياء تاء كانه قال محل ابدالهما تاء اذا كانتا أصليتين فان كانتا بدلين من غيرها فلايبدلان نحو اوتمن وايتكل أصلهما أؤتمن وائتكل بهمزتين الثانية ساكنة والاولى فى الاول مضمونة وفى الثانى مكسورة أبدلت الثانية واوا فى الاول وياء فى الثانى لقوله سابقا : ومدا ابدل ثانى الهمزين من * كلمة إن يسكن... فان سمع الابدال تاء فيما هو بدل عن الهمز فالحكم عليه بكونه شاذا كما صرح به بقوله وشذفى ذى الهمز والتقدير وشذ ابدال التاء من حرف لين صاحب الهمز ومقلوب منه وتخصيص المكودى فى التوطئة التقييد بالياء حيث قال فان كانت فاء الافتعال ياء الخ لاوجه له بل التقييد عام فى الواو والياء كما علمت نعم الشذوذ انما سمع فى ذى الياء (قول المكودى انما هو اتزر) أصله ائتزر بهمزتين أبدلت الثانيه الساكنة ياء لقوله ومدا ابدل الخ ثم قلبت الياء تاء شذوذا ومنه الحديث وان كان قصيرا فاتزر به (وقوله راجعا لذى الهمز) أى لكونه مثالا للذى أبدلت فيه الهمزة ياء لاغير فيكون الابدال سمع فيما هو من جنسه وان لم يسمع فى هذا اللفظ فعلى هذا يقرأ ايتكلا فى النظم بياء بعد الهمز وتاء مخففة وعلى أنه مسموع فيه الابدال فيقرأ اتكلا بقلب الياء تاء وادغامها فى التاء وما حكم فيه الناظم بالشذوذ أجازه البغداديون بقياس وحكوا من ذلك ألفاظ اتزر واتصل واتهل واتكل واتمن من الازار والاصل والاهل والاكل والامانة (وقوله حال من ذو اللين) فيه اتيان الحال من المبتدأ وقد علمت مافيه فالاولى انه حال من ضمير أبدلا العائد على اللين (طاتا افتعال رد إثر مطبق) (قول المكودى بعد أحد حروف الاطباق) سميت بذلك لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان والحنك الاعلى (وقوله لان التاء من حروف الهمس) أى الخفاء جرى على ماهو المعلوم عند القراء من مقابلة الهمس بالاستعلاء والا فالذى يظهر ان الذى يقابل الاستعلاء انما هو الانسفال والذى يقابل الهمس انما هو الجهر وفى الموضح هنا بيان مايمكن ادغامه مما لا يمكن ادغامه (فى ادان وازدد وادكر دالا بقى) (قول المكودى وادغمت الدال فى الدال) على هذا قراءة الجمهور: فهل من مدكر . وقرىء فى الشواذ من مذكر بالذال المعجمة فتكون الدال المهملة قلبت معجمة وأدغمت فى المعجمة (وقوله وعبر ببقى الخ) الاولى والمناسب للمعنى انه ضمن بقى معنى صار فيكون قول المصنف دالا خبرا عنها بناء على اعطاء المضمن حكم ماتضمنه

﴿ فصل ﴾

(فاأمر او مضارع من كوعد * احذف) أشار بهذا الفصل الى الحذف وهو نوع من الاعلال

لوجود علة الحذف في الفعل المضارع الثاني المضارع إذا كان على يفعل بفتح الياء وكسر العين نحو يعد لوقوع الواو ساكنة بين فتحة وكسرة لازمة وحمل عليه أعد ونعد وتعد وفهم من قوله كوعد أن الواو تحذف في الأمر والمضارع إذا كان بعدها فتحة نائبة عن الكسرة نحو وهب يهب فان قياسه يهب بكسر الهاء لكن فتحت لكونها من حروف الحلق وفهم منه أيضا ان حذف الواو المذكورة مشروط بأن يكون حرف المضارعة مفتوحا فلو كان مضموما لم يحذف نحو يوعد مبنيا للمفعول وان يكون ما بعد الواو مكسورا فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو يوجل ويوضؤ وفهم منه أيضا أن يكون ذلك في فعل فلو بنيت من الوعد مثل يقطين قلت يوعيد ولم تحذف الثالث المصدر من نحو وعد وهو أيضا محمول على الفعل في الحذف وفهم من قوله كعدة أن يكون المحذوف منه مصدرا فلو كان اسما لم يحذف منه نحو وجهة وفهم منه أيضا ان المصدر إذا أريد به الهيئة لم يحذف نحو الوعدة والوقفة وفاأمر مفعول باحذف ومضارع معطوف على أمر ثم قال:

(وحذف همز أفعل استمر في * مضارع وبنيتي متصف)

يعني انه اطرد حذف الهمزة من أفعل في الفعل المضارع وفي اسم الفاعل واسم المفعول وهما المعبر عنهما ببنيتي متصف فان اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما فهما بنيتا متصف وكان الأصل أن لا تحذف الهمزة في ذلك كما لا تحذف سائر الزوائد من الفعل نحو تدحرج وتخاصم لكن استثقل اجتماع الهمزتين في فعل المتكلم نحو أأكرم فحذفت الهمزة وحمل على أكرم نكرم وتكرم ويكرم واسم الفاعل واسم المفعول كما حمل على يعد سائر أفعال المضارع والمراد بافعل الفعل الماضي وحذف مبتدأ وخبره استمر ثم قال:

(ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا)

يعني ان ظللت بكسر اللام يجوز أن يحذف منه احدى اللامين مع كسر الظاء وفتحها فتقول ظلت وظلت وظاهر النظم ان هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ وزاد سيبويه تيسست وفي القياس عليهما خلاف وقوله وقرن في اقررن وقرن نقلا يعني انه يستعمل هذا التخفيف

وهو نوعان شاذ ومقيس وعلى الثاني تكلم هنا وهو أنواع ثلاثة حذف الفاء أو الزائد أو العين وأشار لكل واحد ببيت على هذا الترتيب وعكس الموضح هذا الترتيب فقدم حذف الزائد على غيره لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل ولكون مسئلتا حذف الأصلين متصلتين (قول المكودي لوجود علة الحذف الخ) وهي وقوع الواو بين ياء مفتوحة وكسرة (وقوله لوقوع الواو ساكنة بين فتحة الخ) الصواب أن يقول بين ياء مفتوحة بدليل قوله وحمل عليه أعد الخ والا لو كانت عبارته مقصودة لما احتاج للحمل لأن الواو وقعت بعد فتحة في الجمع وفي بعض النسخ بين فتحة ياء وهي ظاهرة لا اعتراض عليها (وقوله لكن فتحت لكونها من حروف الحلق) وفي اللامية * في غير هذا لدى الحلق فتحا اشع * بالاتفاق وحروف الحلق ستة الهمزة والهاء والحاء والعين والغين والاشارة في اللامية بهذا الى ما يدل على الفاخرة فكأنه قال اشع في غير ما يدل على الفاخرة مع كون حرف الحلق في غير الأول فتح العين من المضارع (وقوله يوعد مبنيا للمفعول) الصواب أن يقول يوعد بكسر العين من أوعد الرباعي مبنيا للفاعل وأما يوعد من الثلاثي المبني للمفعول مما فقد فيه أيضا كسر ما بعد الواو فهو خارج مما بعد ولعل المكودي انما حمله على ذلك لأن الواو في يوعد من الرباعي ليست واقعة حقيقة بين الياء والكسرة وانما هي واقعة بين الهمزة المقدرة والكسرة لأن الأصل يؤوعد فحذفت الهمزة لقوله بعده: وحذف همز أفعل استمر في * مضارع... (وقوله نحو يوجل ويوضؤ) الأول بفتح الجيم من وجل بكسرها والثاني بضم الضاد من وضؤ بضمها أيضا مع فتح الياء فيهما (وقوله وفهم منه أيضا أن يكون ذلك في فعل الخ) ظاهره أن ضمير منه راجع لكوعد مع ان هذا انما هو مفهوم من أمر أو مضارع فالأولى حذف أيضا ويكون ضمير منه راجعا للبيت (وقوله نحو وجهة) بكسر الواو اسم للمكان المتوجه اليه وليس اسم مصدر للتوجه ولو قلنا بذلك لكان اثبات الواو شاذا (وقوله وفهم منه أيضا الخ) مثله في المرادي والظاهر ان هذا لا يفهم من الناظم الا باعتبار اللزوم وهو ان المصدر الذي يدل على الهيئة لا يكون الا على وزن فعلة عملا بقوله: وفعلة لهيئة كجلسة. ولو حذف منه فاء الكلمة لم يدل على الهيئة لاختلال وزن فعلة (وحذف همز أفعل استمر في) (قول المكودي فهما بنيتا متصف) أي بنيتان يوصف بهما الا أن في متصف استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه ففي اسم الفاعل حقيقة وفي اسم المفعول مجازا إذ المتصف حقيقة من قام به الوصف وهو الفاعل قاله الشاطبي (وقوله تدحرج وتخاصم) فتقول في المضارع يتدحرج ويتخاصم فتبقى التاء في المضارع (وقوله فحذفت الهمزة) القياس قلبها واوا لا حذفها لقوله سابقا: ان يفتح إثر ضم أو فتح قلب * واوا... لكن قالوا هذا مما قدم فيه الاستعمال على القياس (ظلت وظلت في ظللت استعملا) (قول المكودي احدى اللامين) انما حذف لاجتماع مثلين مع عدم امكان الادغام ثم المشهور أن المحذوف اللام الأولى لأنها تدغم في غيرها وقيل الثانية لحصول الثقل بها ثم على لغة الفتح حذفت اللام وبقيت الظاء مفتوحة وعلى لغة الكسر نقلت حركة اللام الى الظاء بعد سلب حركتها (وقوله وظاهر النظم ان هذا الحكم الخ) الذي ذكره الشاطبي ان الناظم لم يقصد القصور على

فى فعل الأمر فقيل فيه قرن بكسر القاف وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله عز وجل : وقرن فى بيوتكن . وقوله وقرن نقلا أشار به الى قراءة نافع وعاصم ووجه قراءة قرن بالكسر ان أصله من قر بالمكان يقر بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع فلما لحقت الفعل نون الضمير خفف بحذف عينه بعد نقل حركتها الى الفاء وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يقرن فى المضارع وقرن فى الأمر ووجه قراءة الفتح أنه من قررت بالمكان أقر بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ففعل به ماتقدم فى الكسر من الحذف والنقل فهما لغتان فصيحتان وظلت مبتدأ وخبره استعملا والألف فيه للتثنية وفى ظلت متعلق باستعملا وقرن مبتدأ وخبره فى اقررن والتقدير وقرن منقول فى اقررن وقرن نقلا مبتدأ وخبر ويجوز أن يكون وقرن الآخر مبتدأ محذوف الخبر أى وكذلك قرن يعنى انه استعمل ويكون نقلا جملة فى موضع الحال من قرن المفتوح الفاء أى نقل سماعا فلا يقاس عليه والأول أظهر ثم قال .

﴿ الادغام ﴾

يقال الادغام بسكون الدال مصدر أدغم والادغام بتشديد الدال مصدر ادغم قيل والادغام بتشديد الدال عبارة البصريين والاسكان عبارة الكوفيين وهو فى اللغة الادخال

هذا اللفظ وانما قصد التمثيل به كما مر فى نظيره فى قوله: فى كنته الخلف انتمى * كذاك خلتنيه... فان الحكم ليس خاصا بكان وخال بل كذلك أخواتهما ومثل ذلك يقال هنا فالمراد بظلت كل فعل ثلاثى مكسور العين عينه ولامه من جنس واحد مبنيا للفاعل ماضيا مسندا الى ضمير رفع محرك وفى التسهيل ان ما ذكر لغة سليم (وقوله من قر بالمكان يقر الخ) أصل الماضى قرر بفتح الراء عين الكلمة ثم سكنت وأدغمت فى الراء لام الكلمة وأصل المضارع يقرر بكسر الراء الأولى وسكون القاف نقلت كسرتها إلى القاف وأدغمت الراء فى الراء فاذا لحقت نون الاناث يسكن ماقبلها وتعين فك الادغام لقوله فى الادغام :

وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن

فيرجع المضارع إلى أصله ثم بعد ذلك تنقل كسرة الراء إلى القاف وتحذف الراء الأولى لسكونها وسكون الراء الأخيرة فصار يقرن بكسر القاف وسكون الراء وتقول فى الأمر منه قرن بكسر القاف هذا ايضاح كلام المكودى (وقوله من قررت بالمكان أقر الخ) أصل أقر المضارع أقرر نقلنا فتحة الراء إلى القاف قبلها وأدغمت الراء فى الراء فلما لحقت نون الاناث سكن ما قبلها وفك الادغام فرجع إلى أصله ثم نقلنا فتحة الراء الى القاف كما كان قبل اتصال النون وحذفت الراء الأولى لالتقاء الساكنين فصار يقرن بفتح القاف فتقول فى الأمر منه قرن بفتح القاف أيضا هذا ايضاح كلامه وتبين من هذا أن قرن المكسور والمفتوح لم يتواردا على فعل واحد متفق العين بل على فعلين مختلفى العين والنظم يقتضى بحسب ظاهره انهما تواردا على فعل واحد وأجيب عنه بأن فى كلامه حذف المتعلق والتقدير نقل عن العرب فى فعل آخر (وقوله والتقدير وقرن منقول الخ) اعترضه المعرب بأن الخبر إذا كان جارا ومجرورا قدر المتعلق عاما ككائن وهو قدره هنا خاصا وهو منقول قلت هذا الاعتراض باطل وان كان الحكم الذى ذكر فى نفسه صحيحا لأن محل وجوب تقديره عاما إذا لم يكن هنالك مايدل تقديره خاصا والاقدر خاصا وفى كلامه هنا ما يدل على تقديره خاصا وهو قوله بعد نقلا (وقوله أى وكذلك قرن الخ) اعترضه المعرب أيضا بأن المناسب أن يقول وقرن كذلك وعلله بما لا يظهر ثم أعرب المعرب كلام الناظم بما حاصله ان قرن الأول مبتدأ وقرن الثانى معطوف عليه وجملة نقلا من الفعل وألف التثنية العائدة على المكسور والمفتوح نائبه خبر عن المبتدأين وفى اقررن متعلق بنقلا ثم قال بعد مامر فليتأمل قال عقبه تأملناه فوجدنا اعرابك فاسدا لأنه يقتضى ان قرن المكسور والمفتوح كل منهما سمع ونقل فى اقررن المكسور وقد علمت ان الحق خلافه فالمتعين اعراب المكودى والله سبحانه وتعالى أعلم .

﴿ الادغام ﴾

أخر الادغام عن الزيادة والبدل والقلب والنقل والحذف تبعا لأهل التصريف لأن عادتهم تأخير الكلام عليه فى علم التصريف وتفاؤلا بأن يجوز الطالب كل ماقرأه من أول الكتاب إلى هنا كما يجوز الحرف المدغم فيه الحرف المدغم ثم فى الترجمة حذف الواو مع ماعطفت والتقدير والتفكيك لأنه تكلم عليهما معا داخل الترجمة والادغام والتفكيك مصدران والمصدر معنى والكلام ليس فى المعانى وانما هو فى الألفاظ فيكون أطلق المصدر وأراد اسم المفعول على عادته أى المدغم والمفكك (قول المكودى يقال الادغام الخ) قد استعمل الناظم فى هذا النظم اللغتين

وفى الاصطلاح ادخال حرف فى حرف وهو باب متسع واقتصر فيه هنا على ادغام المثلين المتحركين فى كلمة واعلم أن ما اجتمع فيه مثلان فى كلمة على ثلاثة أقسام واجب الادغام وواجب الاظهار وجائز الوجهين وقد أشار الى الأول بقوله :

(أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم ...)

يعنى اذا اجتمع فى كلمة واحدة متحركان وجب ادغام الاول فى الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول لان المتحرك لا يمكن ادغامه الا بعد تسكينه وشمل نوعين الأول أن يكون قبل المثل الاول متحرك نحو رد وظن أصلهما رددوظنن فسكن المثل الاول وأدغم فى الثانى والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو يظن ويرد ومرد أصلها يردد ويظنن ومردد فنقلت حركة المثل الأول الى الساكن قبله وبقى ساكنا فأدغم فى المثل الثانى وفهم منه أن أول المثلين اذا كان فى صدر الكلمة نحو ددن لا يدغم اذ لا يصح الابتداء بالساكن وأول مفعول بادغم ومحركين نعت لمثلين وفى كلمة فى موضع الصفة أيضا لمثلين ويجوز أن يكون متعلقا بادغم والاول أظهر ثم أشار الى الثانى فقال :

(لا كمثل صفف * وذلل وكلل ولبب * ولا كجسس ولا كاخصص أبى * ولا كهيلل ...)

فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلان فى كلمة ولا يجوز فيها الادغام الاول صفف وهو جمع صفة والصفة صفة السرج وصفة البنيان والصفة أيضا الظلة الثانى ذلل وهو جمع ذلول بالذال المعجمة وهى ضد الصعبة يقال دابة ذلول بينة الذل بكسر الذال من دواب ذلل الثالث كلل جمع كلة والكلة نوع من الثياب معروف الرابع لبب اسم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شىء والجمع الألباب واللبب أيضا ما يشد على صدر الدابة والناقة ليمنع الرحل من الاستئخار واللبب أيضا ما استرق من الرمل الخامس جسس وهو جمع جاس اسم فاعل من جس الشىء اذا لمسه أو من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس السادس ما كانت فيه حركة ثانى المثلين عارضة نحو اخصص أبى أصله اخصص أبى بالسكون ثم نقلت حركة الهمزة من أبى السابع ما كان فيه ثانى المثلين زائدا للالحاق نحو هيلل اذا أكثر من قول لا إله إلا الله وهو ملحق بدحرج وانما امتنع الادغام فى هذه المواضع السبعة لمانع فيها أما الثلاثة الأول فلانها مخالفة لوزن الأفعال والادغام أصل فى الأفعال فأظهرت لبعدها عنها وأما الرابع وهو لبب فلخفة الفتحة وفى اظهاره تنبيه على ضعف الادغام فى الأسماء لان نظيره من الأفعال واجب الادغام نحو رد وأما الخامس وهو جسس فانه وان اجتمع فيه مثلان متحركان فان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو أدغم المحرك الأول

استعمل الأولى فى قوله : أول مثلين محركين فى * كلمة أدغم . واستعمل الثانية فى قوله : وحيى افكك وأدغم (وقوله وفى الاصطلاح ادخال حرف الخ) اعترض هذا بان الصواب ان الادغام اصطلاحا هو رفعك اللسان ووضعك اياه بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال أحدهما فى الآخر (وقوله وهو باب متسع) لانه يكون فى المثلين وفى المتقاربين وفى كلمة وفى كلمتين (أول مثلين محركين فى * كلمة ادغم) (قول المكودى أصلها رددوظنن) أى بفتح الدال الأولى والنون الأولى فهما من باب نصر بدليل ضم المضارع (وقوله وفهم منه أن أول المثلين الخ) فهم هذا من الناظم لا يظهر اللهم الا اذا قلنا انه يؤخذ بطريق اللزوم أى يلزم من الادغام فى أول الكلمة الابتداء بالساكن وهو لا يمكن وفى مفهوم قول الناظم فى كلمة تفصيل حاصله ان المثلين ان وقعا فى كلمتين فان كان المثل الثانى الواقع فى أول الكلمة الثانية ساكنا لا يجوز عدم الادغام نحو اضرب ابنك وان كان متحركا فان كان المثل الأول الذى فى آخر الكلمة الأولى ساكنا وجب الادغام نحو اضرب بكذا وان كان متحركا نحو جعل لك جاز الادغام والتفكيك وهنالك تفصيل آخر طويل لا حاجة اليه (وقوله نحو ددن) بفتحتين هو اللهو واللعب (لا كمثل صفف) (قول كدى وهو جمع صفة) أى بضم الصاد وتشديد الفاء لان فعلة المضموم الفاء يجمع على فعل ويستوى فيه الصحيح والمعل والمضعف كما هنا ونظيره مدة ومدد وحجة وحجج وقدمر قوله وفعل جمعا لفعلة عرف (وقوله والصفة صفة السرج) قيل هى القربوس بفتح الراء وقال بعضهم هى الجلد الذى يضم دفتى السرج ودفتا السرج جانباه من الخشب أو العود (وقوله وصفة البنيان) هى السقيفة التى تكون عند البيت وهى الخشبة العليا المسماة بالعتبة على رأس البيت (وقوله والصفة أيضا الظلة) بضم الظاء وهى ما يتقى به من الحر وفى بعض النسخ بدل الظلة الكلمة وانظر ما معناها والصفة اسم موضع فى مسجد المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يأوى اليه فقراء الصحابة رضى الله عنهم واليه ينسبون الصوفية (وقوله والكلة نوع من الثياب معروف) هو المسمى عندنا بغطاء الناموسية وسترها (وقوله ما يشد على صدر الدابة) فيكون من باب تسمية الحال فى الشىء باسم المحل (وقوله وهو الجاسوس) رسول الشر ضد الناموس رسول الخير (وقوله السادس الخ) جعل الموضح هذا مما يجوز فيه الادغام والتفكيك (وقوله السابع ما كان فيه ثانى المثلين الخ) كلام المكودى صريح فى أن اللام هى الزائدة والصواب أن الياء هى الزائدة كما يفيده كلام ابن هشام وصرح به المرادى (وقوله فلانها مخالفة لوزن الفعل) قدمر أن أوزان الفعل الثلاثى أربعة عملا بقوله :

وافتح وضم واكسر الثانى من * فعل ثلاثى وزد نحو ضمن

وهذه الأوزان الثلاثة هنا ليست واحدا من الأوزان الأربعة السابقة (وقوله فلخفة الفتحة) علله بذلك لانه على وزن ضرب فوزن

التقى ساكنان وأما السادس وهو اخصص أبى فلأن الحركة الثانية عارضة لانها منقولة من الهمزة وأما السابع وهو هيلل فلأن ثانى المثلين زائد للالحاق فلو أدغم لخالف الملحق به فى الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه الادغام لتوفر الشروط والى ذلك أشار بقوله :

(وشـذ فى ألل * ونحوه فك بنقل فقبل)

يعنى أنه قد شذ التفكيك فى ألفاظ مما يجب ادغامه منها ألل السقاء اذا تغيرت رائحته وفهم من قوله ونحوه انه سمع التفكيك فى غير ألل وذلك ثمانية ألفاظ أخر وهى دبب الانسان إذا نبت شعره فى جبينه وصكك الفرس اذا اصطك عرقوباه وضببت الأرض اذا كثر ضبابها وقطط الشعر الشعر اذا اشتدت جعودته ولححت العين اذا التصقت ومششت الدابة اذا ظهر فى وظيفها نتوء وعززت الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبححت الرجل إذا كثر فى صوته بحة فهذه الألفاظ كلها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها ولا فى قوله لا كمثل عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير ادغم أول مثلين محركين فى كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان ويجوز أن تكون لا ناهية وكمثل مفعول بفعل محذوف والتقدير لا تدغم كمثل صفف والكاف فى قوله كمثل زائدة كزيادتها فى قوله عزوجل : ليس كمثله شىء . وما بعد صفف معطوف عليه وفك فاعل بشذ وبنقل متعلق بفك ثم انتقل الى القسم الثالث وهو ما يجوز فيه الفك والإدغام فقال :

(وحيى افكك وادغم دون حذر * كذاك نحو تتجلى واستتر)

ذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الادغام والتفكيك الأول نحو حيى وعيى فمن أدغم نظر الى أنهما مثلان متحركان بحركة لازمة فى كلمة ومن فك نظر الى أن الحركة الثانية كالعارضة لوجودها فى الماضى دون المضارع لان مضارعه يحيا قيل والتفكيك فى ذلك أجود وفى تقديمه له فى النظم إشعار بذلك الثانى نحو تتجلى وقياسه الفك لتصدر المثلين ومنهم من يدغم فيسكن أوله ويدخل همزة الوصل فيقول اتجلى قيل وفيه نظر لأن همزة الوصل لا تدخل على أول المضارع الثالث نحو استتر وهو كل فعل على وزن افتعل اجتمع فيه تا آن فهذا أيضا قياسه التفكيك ليبقى ماقبله ساكنا ويجوز ادغامه بعد نقل حركته الى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير ستر وحيى مفعول بادغم وهو مطلوب أيضا لافكك

الفعل موجود فلم تبق الاعلة أخرى (وقوله التقى ساكنان) هما السين الأولى والثانية التى سكنت لأجل الادغام فى الثالثة (وشذ فى ألل ونحوه) (قول كدى ألل السقاء) بكسر السين هو المسمى فى العرف بالقربة (وقوله فى جبينه) الجبين هو مابين الصدغين (وقوله اذا اصطك عرقوباه) أى ضرب أحدهما بالآخر (وقوله اذا كثر ضبابها) الضباب بكسر الضاد جمع ضب نوع من الحيوانات الوحشية (وقوله وقطط الشعر الخ) الشعر الجعد هو المنكمش كشعر السودان والشعر السبط هو المسترسل كشعر الروم والشعر الممدوح عند العرب ما كان كشعر النبى صلى الله عليه وسلم وهو الشعر السبط الذى فى رأسه تثن وانكسار (وقوله اذا التصقت) أى بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع فى حدقة العين تسميه العامة بالعمش فان سال على الخد فهو غمص بفتح الغين والميم وان جمد فهو رمص بفتحتين (وقوله اذا ظهر فى وظيفها نتوء) أى ارتفاع والوظيف هو الذراع والساق الرقيقان من الخيل والإبل وغيرهما (وقوله اذا كثر فى صوته بحة) بضم الباء وهى شىء يصيب الانسان فى حلقه يغير صوته فهذه الأفعال كلها من فعل المكسور العين وقد يجب فك الادغام لضرورة الشعر كقوله :

الحمد لله العلى الأجلل * الواسع الفضل الوهوب المجزل

القياس الاجل وبهذا البيت ختم الموضح ولا يخفى مافيه من حسن الاختتام كما راعى حسن الافتتاح بقوله : أقلى اللوم عاذل . (وقوله ويجوز أن تكون لا ناهية الخ) الوجه الأول أولى لان حذف الفعل المجزوم بلا الناهية مخصوص بالضرورة فلا يحسن التخريج عليه حيث أمكن غيره (وقوله متعلق بفك) الأولى انه متعلق بقبل (وحيى افكك وادغم دون حذر) هذا البيت كأنه مستثنى من الضابط المتقدم لان حيى متوفر فيه الشروط السابقة وكذلك استتر وأما نحو تتجلى فاختل فيه الشرط لكون المثلين فيه متصدرين (قول المكودى الاول نحو حيى وعيى) اجتمع فيه يا آن لازم تحريك ثانيهما وقرىء حيى بالوجهين من قوله تعالى : ويحيا من حى عن بينة . (وقوله نظر الى أن الحركة الثانية الخ) أطلق الحركة على الحرف والا فالواجب التعبير بالحرف كما فى المرادى وعلله بقوله لوجوده فى الماضى (وقوله قيل وفيه نظر) هل النظر مبنى على أن نحو تتجلى يقع الادغام فيه ابتداء ويؤتى بهمزة الوصل والنظر بهذا المعنى صحيح لانه لم ينقل عن أحد من الفصحاء انه أدخل همزة الوصل فى أول المضارع فلا معنى لتضعيفه والحق كما فى الموضح ان الادغام فى نحو تتجلى لا يكون الا وصلا ولا يكون ابتداء قرأ البزى : ولا تيمموا . ولا تبرجن . بتشديد التاء فيهما (وقوله فيصير ستر) ﴿ان قلت﴾ بأى شىء يفرق بين ستر الأصلى الذى هو فعل وبين ستر الذى أصله استتر ﴿قلت﴾ يفرق بينهما بالمضارع والمصدر فان مضارع الأصلى يستر بضم الياء ومصدره تستيرا كتكليما وتقول فى مضارع ستر الذى أصله استتر يستتر بفتح الياء ومصدره ستار بكسر السين وأصله استتار ففعل به مافعل بالفعل ورحم الله الموضح اذ لم يقتصر على التمثيل بالماضى

فهو من باب التنازع المتقدم عليه التنازع فيه ونحو مبتدأ وخبره كذلك ثم قال :

(وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا كتبين العبر)

هذا من باب تتجلى وهو الفعل المضارع المجتمع فى أوله تا آن أولاهما للمضارعة والثانية تاء تفعل أو تفاعل نحو تذكر فى تتذكر وتيسر فى تتيسر وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الادغام واجتلاب همزة الوصل وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف احدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية لأن الأولى تدل على معنى المضارعة والحاصل فما اجتمع فى أوله من المضارعة تا آن أنه يجوز فيه عنده ثلاثة أوجه اثباتهما وادغام الأولى فى الثانية مع اجتلاب همزة الوصل وحذف أحداها وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها ابتدى وبتاءين متعلق به وخبره قد يقتصر وفيه فى موضع المفعول الذى لم يسم فاعله بيقتصر ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل ضميرا يعود على تا والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بفى ثم قال :

(وفك حيث مدغم فيه سكن * لكونه بمضمر الرفع اقترن)

يعنى انه إذا التحق بالمدغم فيه ما يجب تسكينه كاتصال بعض ضمائر الرفع به وجب تفكيكه إذ لا يتصور الادغام فى ساكن وذلك أن يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددن وقد مثل ذلك بقوله : (نحو حللت ما حللته) أصله قبل اتصال الضمير به حل بالادغام فلما سكنت اللام الأخيرة لاتصال التاء به وجب الفك وفك فعل أمر ومفعوله محذوف أى فك المدغم فيه أو فك الادغام ويحتمل أن يكون فك ماضيا مبنيا للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الادغام كما تقدم ومدغم مبتدأ وفيه فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم فاعله بمدغم وسكن خبر المبتدا والجملة مضاف اليها حيث واللام فى لكونه

الذى يوقع فى اللبس بل مثل به وبالمضارع والمصدر اللذين لا لبس فيهما (وقوله فهو من باب التنازع الخ) قد علمت أن الناظم لا يرى التنازع فى متقدم فالأولى أن مفعول أحد الفعلين محذوف لدلالة مفعول الآخر عليه (وما بتاءين ابتدى قد يقتصر * فيه على تا) (قول المكودى وهو الفعل المضارع الخ) ﴿قيل﴾ فيه تنكيت على الصنف المقتضى أن كل ما ابتدىء بتاءين يجوز فيه ذلك مع أن الماضى المفتوح بتاءين لا يجوز فيه ذلك نحو تتابع ماضى مطاوع تابع ﴿وأجيب﴾ بأن أول كلامه وان اقتضى ذلك لكن ذكر تتجلى قبل والمثال بعد يخصص كلامه (وقوله تذكر الخ) ومنه مثال الناظم بتبين بفتح الياء المشددة وضم النون مضارع تبين وأصل المضارع تتبين بتاءين والعبر جمع عبرة (وقوله والمشهور أنها الثانية) هذا مذهب سيبويه والجمهور وعلة ذلك أن الثقل انما حصل بالثانية وتعليل المكودى يناقض بأن الثانية قد يكون لها معنى أيضا وهو المطاوعة نحو تتعلم مضارع تعلم مطاوع علم فالتاء الأولى تفيد معنى المضارعة والثانية تفيد المطاوعة فحذف احداهما يفيت معنى فالأولى التعليل بالاستثقال وإذا خفف بحذف الثانية اتحدت صورة الماضى والمضارع وفى ذلك ألغز العلامة الأديب أبو الربيع سيدى سليمان العلمى الشهير بالحوات بقوله :

يا نبيها ما له فى * كل فن من مضارع
أى فعل ليس يدرى * ماض منه من مضارع

فأجابه جدنا العلامة أبو الفيض سيدى حمدون بن الحاج بقوله :

أيها المهدى بدائع * هى فى الذهن ودائع * ما به جئت توفى * فى نساء وهو ذائع

أنشدها فى قراءة التفسير عند قوله تعالى فى النساء : ان الذين توفاهم الملائكة . بعد انشاد بيتى الملغز وسبقه الى الجواب العالم العلامة المحقق الفهامة سيدى على بن سودة رحمه الله بقوله :

ما به جئت تجلى * عرفه كالمسك ضائع * والذى يخفى عليه * عمره فى اللهو ضائع

(وقوله ثلاثة أوجه اثباتهما الخ) يعنى مع عدم الادغام وإلا فهما فى الوجه الثانى الذى فيه الادغام هنا ثابتان أيضا (وقوله والرابط بين الصلة) هذا سهو منه رحمه الله لأن العائد على الموصول هو نائب فاعل ابتدى وصوابه والرابط بين المبتدا والخبر (وفك حيث مدغم فيه سكن) (قول المكودى وجب تفكيكه) انما وجب التفكيك لأن ثانى المثلين قد يسكن فيتعذر الادغام فيه لما تقرر أن الحرف الثانى المدغم فيه لا يكون إلا متحركا (نحو حللت ما حللته) هذا دعاء من المصنف لقارىء كتابه ومتفهم خطابه أن يفتح له فى تحصيل العلوم ويتيسر عليه الادراكات والفهوم والمعنى حللت ما حللته من مراتب العلم السامية ومقاماته الرفيعة العالية فتكون من الحلول فى المكان بمعنى النزول والاقامة به فيكون فى الفعل استعارة تبعية وذلك أن الناظم شبه حيازة مسائل العلم بالحلول فى المراتب العالية ثم استعير اسم المشبه به للمشبه واشتق منه الفعل وفى اسناد ثانى الفعلين الى ضمير العظمة اظهار للتحدث بنعمة الله الذى جعله من أهل

متعلق بفك واقترن فى موضع خبر السكون وبمضمر متعلق باقترن ثم قال : (وفى * جزم وشبه الجزم تخيير قفى) يعنى أن المدغم فيه إذا سكن فى جزم نحو لم يرد أو فى شبه الجزم وهو الوقف نحو ردجاز فيه وجهان بقاء الادغام والتفكيك نحو لم يردد واردد وانما جعل فعل الأمر شبيها بالمجزوم لأن حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم فى فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل لأن تفكيكه يوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل الحجاز والادغام لغة تميم وبلغة أهل الحجاز جاء القرآن غالبا نحو : ومن يرتدد منكم عن دينه . ولا تمنن تستكثر . وهو فى القرآن كثير ومما جاء فيه مدغما قوله تعالى : ومن يشاق الله. فى الحشر عند جميع القراء. ومن يرتد منكم. فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو والكوفيين وانما خير الناظم فى الوجهين لأن المتكلم به يجوز له ان يتكلم باللغتين معا لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير لأنه لا ينطق به إلا مفككا وكذلك الذى لغته الادغام لا ينطق به إلا مدغما وتخيير مبتدأ وخبره فى جزم وقفى فى موضع النعت لتخيير ومعنى قفى تبع * ثم ان ما ذكره فى الأمر من جواز الفك والادغام يوهم ان ذلك جائز فى أفعل به فى التعجب

العلم والتأليف وفى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : ليس منا من لم يتعاظم بالعلم . أى يعتقد أن الله عظمه بالعلم وليس مراده بذلك الكبر فانه حرام وحاشا المصنف منه ويؤخذ من اسناد الفعل الأول إلى التاء والثانى إلى النون ان مرتبة المعلم أفضل من مرتبة المتعلم وان المتعلم لا يساويه وقد رجح كثير من العلماء حق المعلم على الوالد وقد قيل :

إذا أفادك انسان بفائدة * من العلوم فأدمن شكره أبدا

وقل فلان جزاه الله صالحة * أفادنيها وألق الكبر والحسدا

وعن الشافعى: لا يطلب أحد هذا العلم بالملك والعز فيفلح ولكن من طلبه بذل وضيق العيش وخدمة العلماء أفلح . فلله در الناظم ما أحسن ما أتى به من حسن ختام إذ هذا المثال هو آخر الأمثلة وتأمل ختمه أيضا بقوله : هلم ففيه اشارة حسنة وان العالم مطلوب باشاعة علمه تعليما وتأليفا ودعا به وإليه (قول المكودى متعلق بفك) الأولى أنه متعلق بسكن لأنه علة لوجوب السكون (وفى * جزم وشبه الجزم تخيير قفى) (قول المكودى وهو الوقف) أى السكون وعبر عنه بالوقف لأن الوقف الأصلى لا يكون إلا بالسكون وليس المراد أن الأمر لا يسكن إلا وقفا وانما خص شبه المضارع بالأمر المبنى على السكون مع أن القاعدة أن الأمر مبنى على ما يجزم به مضارعه لأن المراد بالمضارع هنا الصحيح الآخر الذى لم يتصل به شىء وهو إنما يجزم بالسكون (وقوله لأن العربى الذى لغته التفكيك غير مخير الخ) هكذا فى غالب النسخ بلام العلة قيل ان مثبتا فيكون علة لما قبله وغير مخير بزيادة غير خبر ان وفى بعض النسخ لا ان العربى الذى لغته التفكيك مخير الخ بلا النافية قبل ان وحذف غير قبل قوله مخير فيكون مخير بالرفع خبر ان ومآل النسختين واحد وهذا الكلام كله عند المكودى غير صواب لأن الصواب ان العربى ينطق بغير لغته والممنوع انما هو نطقه باللحن ﴿تتمة﴾ حكاية جرت عادتهم بذكرها هنا لمناسبتها نقلها صاحب الانيس المطرب عن الفقيه البوعصامى فى ترجمته وذلك أن بعضهم سأل الفقيه المذكور عن حركة آخر الفعل المضارع المجزوم المضعف الآخر وعن الأمر منه نحو لم يشد وشد فقال ان لهذه المسئلة قصة اتفقت للراعى رحمه الله مع بعض أصحابه قال الراعى كان لى صاحب فى خواص الملك فسألنى يوما عن الفعل المضارع المجزوم المضعف وعن الأمر منه فلما شرعت فى الجواب فهمت منه كأنه انما سألنى مختبرا ما عندى وأنه غير محتاج إلى جوابى فسكت عنه فأعاد السؤال مرارا فحلفت يمينا مغلظة أن لا أخبره حتى ينزل من موضع عال هو به ويقعد على الأرض وسط المدرسة من غير حائل بينه وبين الأرض ويخضع لى كما يخضع الصبى لمؤدبه وإلا فهؤلاء العلماء فيهم كفاية عنى فى هذه المسئلة وغيرها فردد رحمه الله الأمر فى نفسه مرارا وأطرق ثم قال لا بأس بالذل فى طلب العلم فانه عز على الحقيقة ثم فعل ما طلب منه والطلبة ينظرون فقلت يا عبد الله لم تجئنى هذه المسئلة رخيصة وسأحدثك كيف استوفيتها اعلم أنى رحلت يوما لشيخنا وسيدنا أبى الحسن على بن محمد الأندلسى الغرناطى رحمه الله وكان فقيرا مقلا وكان أبوه وأخوه يعيشان من نقل الحطب على حمارين لهما وكان أبى تاجرا فى سوق القماش فكنت أخدم الشيخ خدمة العبيد الناصحين فأتيته صبيحة يوم بارد فقلت هل من حاجة قال نعم ليس عندنا ماء ثم أخرج إلى سطلا من نحاس وقلة يسعان أربعين رطلا من الماء والماء من بيته على مسافة بعيدة فأتيت بنحو اثنتى عشرة نقلة حتى امتلأ الزير وجميع أوانى الدار ثم سلمت عليه وأردت الخروج وأنا فى غاية من التعب وقد ابتلت ثيابى وامتلأت بالطين وأنا أرتعد من البرد فلما رأى ما بى قال اقعد حتى أعطيك مسئلة جليلة فقعدت معه فقال ذكر صاحب الدر المكنون أنه وصل رجل إلى اشبيلية بقصد قراءة الحديث على أبى بكر الحافظ فلما اقرأ عليه قوله صلى الله عليه وسلم : مالم تصفر الشمس. وفى الحلقة جماعة من الطلبة فيهم أبو بكر الشلوبين فقال الشيخ كيف تضبطون الراء من قوله مالم تصفر الشمس فقالوا بأجمعهم بالفتح ما عدا أبا بكر فانه بقى ساكتا فأنشد الشيخ :

لانه على صيغة الأمر وفى هلم لانه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله :

(وفك أفعل فى التعجب التزم * والتزم الادغام أيضا فى هلم)

يعنى ان افعل فى التعجب يلزم فكه وليس حكمه كحكم الأمر فى جواز الوجهين كما ان هلم أيضا يلتزم ادغامه وأصله هالمم فنقلت الضمة الى اللام وأدغمت الميم فى الميم ومعناها اقبل وهى عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وانما ذكرها الناظم هنا اعتبارا للغة بنى تميم فانها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون فى التثنية هلما وفى الجمع هلموا . ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وماوعد به فى الخطبة من قوله : * مقاصد النحو بها محويه * أخبر بذلك فقال :

أوردها سعد وسعد مشتمل * ما هكذا ياسعد تورد الإبل

ثم التفت الى أبى بكر وقال ماتقول أنت فقال ان العرب على ثلاث فرق متبعون وكاسرون وفاتحون فالمتبعون يتبعون الحرف المضعف لحركة الحرف الذى قبله فان كانت ضمة ضموه نحو لم يردورد وان كانت فتحة أو ألفا فتحوه نحو لم يعض وعض وقوله تعالى : لا تضار والدة . وان كانت كسرة كسروه نحو لم يفر وفر ياعمرو الافى ثلاثة مواضع فانهم لايتبعون لماقبله أحدها اذا اتصل بالفعل ضمير مذكر غائب فان المتبعين انما يتبعون لحركة الضمير فيقولون لم يفره وفره بضم الراء فيهما ولم يعضه بضم الضاد وعليه يخرج قوله تعالى : لا يمسه إلا المطهرون . ان قلنا ان لا ناهية لا نافية ثانيها اذا اتصل بالفعل ضمير مؤنث غائب نحو ردها ولم يردها وفرها بفتح الحرف المدغم فيه اتباعا لحركة الهاء وانما أتبعوا حركة الهاء فى الموضعين لخفة الهاء فلم يعتدوا بها فاصلا فكأن الضمة باشرت واو الصلة والفتحة باشرت ألف الصلة ثالثها ان لقى آخر الفعل ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أوغيرها فيرجع المتبعون هنا للكسر نحو غض الطرف وعليه يقال مالم تصفر الشمس بكسر الراء لاغير والفرقة الثانية الكاسرون يكسرون آخر الفعل مطلقا على أصل التقاء الساكنين فيقولون رد زيدا ولم يرد بكسر الدال فيهما فعلى هذه اللغة انما يقال مالم تصفر بالكسر أيضا وهذه اللغة لغة كعب ونمير والفرقة الثالثة الفاتحون وهم على قسمين فصحاء وغير فصحاء فالفصحاء ينتقلون الى الكسر اذا عارضهم ساكن من كلمة أخرى فيقولون مد الحبل وشد الرحل بكسر المدغم فيه منهما فيقال حينئذ مالم تصفر بالكسر أيضا وغير الفصحاء لا يزالون على أصلهم من الفتح ولو لقى آخر الفعل ساكن وعليه فيقال مالم تصفر بفتح الراء وعليه فجميع العرب يكسرون آخر الفعل اذا لقيه ساكن إلا غير الفصحاء من لغتهم الفتح فانهم يفتحونه فلما فرغ الشلوبين أنشد الشيخ :

ذو المعالى فليعلون من تعالى * هكذا هكذا والا فلا لا

وقد نظم هذا التفصيل العلامة القاضى الولى الصالح أبو العباس سيدى أحمد بن الحاج فقال :

انجزم الفعل الذى قد شددا * آخره كلا تضر أحدا
فاكسره مطلقا لقوم وافتحا * لآخرين ثم ان الفصحا
من هؤلاء حيث يلقى ساكنا * يأتون بالكسر كسر الحزنا
ثالثة اللغات ان يتبع ما * يلى فاثر ضمة له اضمما
وافتحه بعد فتحة أو ألف * وبعد كسرة له الكسر يفى
الا بنحو مسه وفره * فالضم عندهم كلا تمره
ونحو ردها وحبها افتحا * لصلة وخفة قد وضحا
ونحو غض الطرف عض اللحما * فاكسره للساكن فابغ العلما

(وقوله لانه على صيغة الأمر فى هلم) فى هذا جواب عن سؤال مقدر كأنه قيل له ان كلام المصنف كان سابقا فى الفعل المضارع الصحيح الآخر المجزوم وفى الأمر الشبيه به وأفعل فى التعجب وهلم ليست من ذلك فما وجه ذكرها فأجاب بان افعل فى التعجب وهلم بمعنى الأمر فيوهم جواز الادغام والتفكيك فيهما رفع ذلك بقوله وفك أفعل فى التعجب التزم وهذا على ما للحجازيين فى هلم وأما على ما للتميميين من ان هلم فعل أمر حقيقة فيكون ذكره بعد مامر ظاهرا لا اشكال فيه والفك فى افعل فى التعجب لازم عند جميع العرب محافظة على الصيغة وذلك نحو اشدد بكذا (قول المكودى كما أن هلم أيضا يلزم ادغامه) انما التزم ادغامها لثقلها بالتركيب ومن ثم التزم فتح آخرها تخفيفا وفى كيفية تركيبها أقوال أصحها مذهب جمهور البصريين انها مركبة من هاء التنبيه ومن لم يضم اللام أمر من لم بمعنى جمع فحذف ألف ها التنبيه تخفيفا وحكى فى البسيط انها بسيطة لكن هو مخالف لما حكاه بعضهم من الاجماع على تركيبها (وقوله ومعناها أقبل) هذا فى اللازم وتكون بمعنى احضر

(وما بجمعه عنيت قد كمل * نظما على جل المهمات اشتمل)

يعنى أن ماعنى به من جمع مهمات النحو قد كمل وعلى معظم مقاصده وأغراضه اشتمل فتم موفيا لما قصد من ايراده وجاء على وفق قصده ومراده وما مبتدأ وهى موصولة وصلتها عنيت ويلزم بناؤه للمفعول وبجمعه متعلق بعنيت وقد كمل فى موضع خبر ما ونظما حال من الهاء فى بجمعه واشتمل نعت لنظما وعلى جل المهمات متعلق باشتمل ثم وصف قوله نظما بصفة أخرى فقال :

(أحصى من الكافية الخلاصه * كما اقتضى غنى بلا خصاصه)

يعنى ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى معظمها والخلاصة الصافى غير المشوب بما يكدره وأصله فى السمن يخلص مما يغيره يقول ان هذا النظم أحصى لب الكافية وقوله : كما اقتضى غنى بلا خصاصه .

فى التعدى نحو قوله تعالى : هلم شهداءكم . (وما بجمعه عنيت قد كمل) لما من الله تعالى عليه باتمام ماوعد به أول الكتاب حدث بنعمة الله تعالى عليه امتثالا لقوله تعالى : وأما بنعمة ربك فحدث. وقوله : لئن شكرتم لأزيدنكم . وفى الحكم من لم يشكر النعم فقد تعرض لزوالها ومن شكرها فكأنما قيدها بعقالها لان المطلوب من العبد كلما تجددت عليه نعمة أن يقابلها بالتعظيم لان تعظيمها فى الحقيقة تعظيم للمنعم بها وتعظيم المنعم بامتثال الأوامر واجتناب النواهى فان فعل ذلك فاز فى الدنيا والآخرة أما فى الدنيا فيكون ممتثلا لقوله تعالى : وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون . ولقوله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين . وأما فى الآخرة فلقوله : ورضوان من الله أكبر . لما ورد فى الحديث : اذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار ينادى مناد ياأهل الجنة هل رضيتم فيقولون ياربنا مالنا لانرضى وقد أعطيتنا مالم تعط أحدا من خلقك فيقول ألا أعطيكم أفضل من ذلك فيقولون وما أفضل من ذلك فيقول اليوم أحل عليكم رضوانى ولا أسخط عليكم بعده أبدا. وما فى قوله وما بجمعه مبتدأ موصولة واقعة على الأمر المودع فى النظم السابق وبجمعه متعلق بعنيت قال كدى ويلزم بناؤه للمفعول أى فى أفصح اللغات لان الشاطبى صرح بأن أفصح اللغات فيه البناء للمفعول وبعض العرب يستعمل مبنيا للفاعل فيقول عنانى الأمر أو الحاجة ثم حذف الفاعل وأقيمت الياء المفعول مقامه وهى لاتكون فى محل رفع فوجب ابدالها ضميرا يوافقها يكون فى محل رفع وهو التاء فصار عنيت وجملة عنيت بجمعه لا محل لها صلة ما والعائد من الصلة الى الموصول ضمير بجمعه وجملة قد كمل كما قال المكودى خبر ما ويقال كمل بفتح الميم وكسرها وضمها والمتعين فى النظم الفتح مناسبة لاشتمل وان ضم كمل أو كسر كان فيه سناد التوجيه وهو عيب من عيوب القوافى ونظما قال كدى حال من الهاء فى بجمعه هكذا فى غالب النسخ وهو الصواب وفى بعضها حال من الهاء فى به وهى سبق قلم لانه ليس فى البيت ضمير مجرور بالباء مباشرة وفى جعله حالا من الهاء مناقشة من وجهين الأول وقوع المصدر حالا وهو موقوف على السماع الثانى الفصل بين الحال وصاحبها بقوله عنيت قد كمل وهما أجنبيان والحق انه تمييز محول عن الفاعل والأصل كمل نظمه ثم حذف نظم الفاعل وأقيمت الهاء مقامه فأتى بالمحذوف تمييزا محولا عن الفاعل على حد قوله تعالى : واشتعل الرأس شيبا . وقال الشاطبى انه حال من فاعل كمل وهو أقل تعسفا مما فى المكودى لانه ليس فيه الفصل وانما فيه اتيان المصدر حالا والنظم لغة مصدر أنظمت العقد اذا جمعت يواقيته على وجه يستحسن فى النظر والاصطلاح كلام موزون قصد وزنه فارتبط بمعنى وقافية وهذا النظم من الرجز وهو أحد البحور الخمسة عشر وقدمر أن هذا الرجز من المشطور لامن التام فتكون الألفية مشتملة على ألفى بيت بالتثنية وجملة اشتمل فى محل نصب نعت لنظما كما قال كدى وما أفاده نظما على جل الخ هنا مخالف لقوله أول الكتاب مقاصد النحو بها محويه وذلك انه أخبر هنا انه اشتمل على جل المهمات ولم يشتمل على كل المهمات وإذا لم يشتمل على كل المهمات فكيف يشتمل على جل المقاصد وكيف يشتمل على كل المقاصد المخبر سابقا بأنه اشتمل عليها وأجيب عنه كما مر بأجوبة أحسنها أن يقال ان الناظم قصد أولا ماقال فى الخطبة ثم لما أتى هنا وعلم انه لم يتيسر له ماقصد أولا إذ لا يمكن الاحاطة بجميع المقصود أخبر هنا بالواقع . وقد ذكر أن صاحب القاموس ادعى أن تأليفه محيط بجميع اللغة الشهيرة فجاء الشيخ المرتضى وألف تأليفا فيه أربعة أجزاء كمل فيه مافات صاحب القاموس من اللغة الشهيرة وقد علمت أن العجز عن الادراك ادراك قال الشيخ كمال الدين فلو قال على حل المهمات بالحاء لكان حسنا وارتفع عنه الاعتراض وتكون اللام فى المهمات للعهد والمعهود مامر من قوله مقاصد النحو وقد علمت أن السؤال غير وارد من أصله حتى يحتاج للجواب وليس قوله نظما على جل المهمات اشتمل من تزكية النفس وانما هو من التحدث بالنعم كما مر وتحريضا للطالب على الاشتغال بنظمه (أحصى من الكافية الخلاصه) (قول المكودى يعنى ان هذا النظم جمع خلاصة الكافية) أشار هنا بهذا التقرير وسيصرح بذلك فى الاعراب إلى أن هذه الجملة نعت ثان لنظما فيكون المراد حينئذ بالخلاصة معناها لغة الذى هو اللب والتنقية والتصفية ولذا قال المكودى والخلاصة الصافى الخ وليس المراد حينئذ أن الناظم سمى هذا الرجز بالخلاصة ويوافق هذا ما فى السيوطى من ان أحصى ماض وفاعله عائد على المصنف لتقدم ضميره فى عنيت وكان الأصل أن يقول أحصيت إلا أنه جاء على طريق الالتفات من التكلم إلى الغيبة والخلاصة مفعول أحصى فيكون أخبر عن نفسه بتخليص مافى الكافيه ولا يصح

أى كما أخذ من مسائل العربية الغنى غير المشوب بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم اقتضيت الدين اذا أخذته مستوفى فأحصى فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على نظما والخلاصة مفعول بأحصى والجملة من أحصى فى موضع الصفة لنظما وغنى مفعول باقتضى وبلا متعلق باقتضى وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أحظى بالظاء فأنكرت ذلك عليه فقلت له مامعناه وما اعرابه فقال معناه انه يقول الخلاصة أحظى من الكافية لأن هذا الرجز اسمه الخلاصة فالخلاصة على هذا مبتدأ وأحظى خبره فقلت له أل فى الخلاصة لماذا هى فقال للعهد فقلت له وأى عهد تقدم فى هذا النظم ذكر فيه الخلاصة فقال لى اجعلها للغلبة فقلت مافيه أل للغلبة ملحق بالعلم ولم يسمها الناظم خلاصة وانما سميت خلاصة بعد نظمها لكونه ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية ثم قلت له ماموضع الجملة فلم يأت بمقنع فقلت له لعلها استئنافية فقال لايليق أن ينسب ذلك الى الناظم لما فيه من عدم الارتباط ثم رجع الى أنه أحصى وان كتبه بالظاء سهو منه ثم قال: (فأحمد الله مصليا على)

أن يكون أحصى اسم تفضيل معنى وصناعة أما معنى فلأنه يقتضى أن تكون الألفية جمعت مافى الكافية وزادت عليها وهو باطل لأن مافى الألفية على النصف أو أكثر بقليل مما فى الكافية لأن هنالك أشياء كثيرة فى الكافية لم تذكر فى الألفية وأما صناعة فلأن اسم التفضيل إنما يبنى من الثلاثى المجرد وأحصى الماضى المصوغ منه اسم التفضيل مزيد فالصواب مامر من أن أحصى فعل ماض (وقوله أى كما أخذ من مسائل الخ) الأولى أن الكاف هنا للتعليل كما فى قوله تعالى: واذكروه كما هداكم. أى لأجل هدايته إياكم فكأن المصنف قال سبب اقتصارى على مافى الألفية وان كانت الكافية أكبر وأكثر فائدة منها كون الألفية اقتضت وحازت غنى كل طالب بلا خصاصة وفقر فلا تتوقف على مافى الكافية لقصر الهمم (وقوله وأى عهد تقدم الخ) هذا فيه شىء لأن الصواب أن العهد اما ذكرى كقوله تعالى: كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول. فالرسول الأول والثانى هو موسى عليه السلام وإما أن يكون حضوريا كقوله تعالى: اليوم أكملت لكم دينكم. أى هذا اليوم الحاضر وكذلك يقال هنا ان أل فى الخلاصة للعهد الحضورى أى الخلاصة الحاضرة فيكون الرد بهذا على شيخه باطلا وان سلمه شيخه وحينئذ فلا يحتاج لما بعده فالصواب أن الناظم سماها الآن بالخلاصة ورحم الله من قال مشيرا إلى أنها تسمى بالخلاصة مع مدحها بقوله:

ياعائبا ألفية ابن مالك * وغائبا عن حفظها وفهمها
أما تراها قد حوت فضائلا * كثيرة فلا تجر فى حكمها
وازجر لمن جادل من يحفظها * برابع وخامس من اسمها

يعنى صه لأنه بمعنى اسكت (وقوله ملحق بالعلم) الحق أن مافيه أل للغلبة علم لاملحق به فقط (فأحمد الله مصليا) الفاء للسببية أى فبسبب كون الله من على باتمام هذا التأليف الذى لاينقطع أجره بالموت فأنا أحمد الله وفى الحديث: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له أو علم يبثه فى صدور الرجال: وهل بالتدريس أو بالتأليف وهو أبلغ وعدل عن الصيغة الشائعة للحمد المشهورة وهى الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله تعالى مع أنها مشتملة على نكت بديعة اظهارا لولاية ذلك بنفسه تحقيقا لمقام العبودية وانما لم يقل فنحمد لما فيه من احتمال التعظيم المنافى لمقام العبد معربه الذى يناسبه التذلل والخضوع ولم يقل حمدت لأن لفظ أحمد المضارع يفيد أنه مهما تجددت نعمة إلا وهو يحمده عليها بخلاف لو عبر بحمدت فلا يفيد ذلك ولم يقل الله أحمد مع أن تقديم المعمول يفيد الاختصاص والاهتمام لأن المقام مقام الحمد فهو الذى ينبغى أن يقدم على قياس ماقيل فى قوله: اقرأ باسم ربك. قدم الأمر بالقراءة على اسم الله ثم الجملة يحتمل أن تكون إنشائية أو خبرية وفى كل بحث مذكور فى محله وأتى بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الحمد لامور نفيسة مرت صدر الكتاب فراجعها ولأن بها تجاب الدعوة وفيها رضى الرحمن وتنال السعادة من الله والرضوان فقد أوحى الله إلى موسى عليه السلام أتحب أن أكون اقرب إليك من كلامك إلى لسانك ومن وسواس قلبك إلى قلبك ومن روحك إلى بدنك ومن نور بصرك إلى عينك قال نعم يارب قال فأكثر من الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ولأنه صلى الله عليه وسلم هو أصل الكون فلولاه لم يكن فلك دوار ولا شمس ولا أقمار ولابن الفارض رحمه الله تعالى:

لولاك ياأحمد المحمود ماطلعت * شمس ولم تخرج الدنيا من العدم

ولابن وفا رحمه الله تعالى: روح النهى قطب العوالم كلها * لولاه ماتم الوجود لمن وجد

ولأنه صلى الله عليه وسلم هو السبب فى أعمال البر الصادرة من جميع العالمين قال تعالى: وانك لتهدى إلى صراط مستقيم. ولذلك كانت أعمال الصالحات كلها فى ميزانه صلى الله عليه وسلم ولذا قال البوصيرى:

والمرء فى ميزانه أتباعه * فاقدر إذا قدر النبى محمد

وقد ذهب جماعة من المحققين أنه صلى الله عليه وسلم مبعوث للملائكة وفائدة البعث اليهم حينئذ مع أنهم عباد مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون التأدب بأخلاقه صلى الله عليه وسلم قال تعالى : مازاغ البصر وماطغى . ويدلك لهذا أن اللوح والقلم مستمدان من علومه صلى الله عليه وسلم وله علوم أخر متزايدة أبدا وللبوصيرى رحمه الله :

لك ذات العلوم من عالم الغيـ * ـب ومنها لآدم الأسماء

وقال أيضا رحمه الله : فان من جودك الدنيا وضرتها * ومن علومك علم اللوح والقلم

ولأجل كرامته على ربه قال العلماء إن التشريف الذى شرف الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فى قوله : إن الله وملائكته يصلون على النبى . أبلغ وأعظم من التشريف الذى وقع لآدم بسجود الملائكة لأن الله تعالى صلى على النبى صلى الله عليه وسلم بنفسه وأما فى حق آدم فإنما أمر الملائكة بالسجود له ولأنه لما نزل قوله تعالى : إن الله وملائكته . قال أبو بكر : ما أنزل الله عليك خيرا إلا واشتركنا فيه فنزل هو الذى يصلى عليكم وملائكته الآية ومحمد هو فى الأصل اسم مفعول من حمد المضعف سمى به نبينا محمد صلى الله عليه وسلم سماه به جده عبد المطلب لرؤيا رآها وهى أن شجرة من (١) نور خرجت من ظهره وانتشرت أغصانها بالمشرق والمغرب ففسرت له بأن مولودا يولد له يحمده أهل السموات وأهل الأرض فحقق الله رجاءه فهو فى الأرض محمد وفى السماء أحمد وفى الجنة أبو القاسم وقد ورد أنه ولد بتوزر فى رجب عام أربعة وسبعين وستمائة جدى أسود غرته بيضاء وفيها مكتوب بالأسود محمد بخطين يقرؤه كل واحد وذكر أهل الخبر أن ببلاد الهند وردا أحمر مكتوب عليه بالأبيض لا إله إلا الله محمد رسول الله (خير نبى) جعله كدى بدلا قيل ولا يصح أن يكون عطف بيان لأنه يشترط فيه موافقة المتبوع للتابع فى التعريف والتنكير وهنا المتبوع معرفة والتابع نكرة (قلت) فى جعله بدلا سوء أدب لان المبدل منه فى نية الطرح غالبا ولا يليق أن يكون اسم المصطفى ﷺ فى نية الطرح والاولى انه بالنصب مفعول بمحذوف تقديره مثلا أعنى أو بالرفع خبر لمحذوف تقديره هو لأن المقام إذا كان مقام التعظيم فالمطلوب منه تكثير الجمل والنبىء مأخوذ من النبأ بالهمز وهو الخبر فهو فعيل بمعنى فاعل لانه منبىء ومخبر عن الله تعالى أو بمعنى مفعول لانه مرسل ومخبر بالوحى على لسان ملك أو غيره وفى بعض النسخ نبى بياء مشددة دون همز وهذا أكثر استعمالا ثم انه مخفف المهموز بقلب الهمزة ياء وقيل انه أصل المهموز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء وهى الرفعة ولما كان النبى أعم من الرسول لأن النبى على الحق إنسان أوحى اليه بشرع فان أمر بتبليغه فرسول والا فنبى فقط احتاج الى وصفه بقوله أرسلا وقيل النبىء إنسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه فان كان له كتاب أو نسخ لشريعة من قبله فرسول ايضا وان لم يكن له ذلك كيوشع فانه كان يحكم بتوراة موسى فنبى فقط فالنبى أعم من الرسول على هذا القول أيضا وقيل مترادفان فعلى هذا القول والذى قبله فمن أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس بنبى ولا رسول وقيل متباينان فالرسول من أوحى اليه بشرع وكان له كتاب وشريعة والنبى من أوحى اليه بشرع ولم يكن له كتاب ولا نسخ شريعة وقيل بينهما عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى الانسان الذى أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وينفرد النبى فى الانسان الذى أوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه وينفرد الرسول فيمن أوحى اليه بشرع من الملائكة وأمر بتبليغه لغيره ويؤخذ من قوله خير نبى أرسلا انه ﷺ أفضل العالمين على الاطلاق وهو الذى وقع الاجماع عليه ولا يعتد بخلاف الزمخشرى بقوله ان جبريل أفضل منه عليه السلام حيث وصف الله تعالى جبريل بقوله : انه لقول رسول كريم ذى قوة عند ذى العرش مكين مطاع ثم أمين . وقال فى حق النبى ﷺ : وما صاحبكم بمجنون . لان الزمخشرى أعمى البصيرة وأعرج حقيقة وقال سيدنا الجد :

---

(١) (قوله وهى أن شجرة الخ) كذا بالأصل ولعلها رواية أو مختصرة من رواية وإلا فالمشهور أنه رأى كأن سلسلة من فضة خرجت من ظهره لها طرف فى السماء وطرف فى الأرض وطرف بالمشرق وطرف بالمغرب ثم عادت كأنها شجرة على كل ورقة منها نور فاذا أهل المشرق والمغرب كأنهم يتعلقون بها فقصها فعبرت له بمولود يتعلق به أهل المشرق وأهل المغرب ويحمده أهل السماء والأرض اه وأما قوله فحقق الله رجاءه فليس من تعلقات الرؤيا بل مرتبط بما ورد من أن جده عبد المطلب لما سماه بهذا الاسم الكريم قيل له لم سميته محمدا وليس اسما لأحد من آبائك فقال انى لأرجو أن يحمده أهل السماء والأرض فحقق الله رجاءه الخ فليحرر اه

(وآله الغر الكرام البرره)

جرى صاحب الكشاف فى غير مهيع * ولا حرج عليه أعمى وأعرج

وذلك لأن وصف الرسول الذى هو جبريل بالاوصاف المذكورة مبالغة فى كون المرسل له وهو النبى ﷺ اتصف بما هو أعظم منها والخلاف فى كون الملائكة أفضل أوالرسل أفضل إنما ذلك فيما عداه ﷺ ففى النسفى قال موسى عليه السلام يارب أنا كليمك ومحمد ﷺ حبيبك فما الفرق بين الحبيب والكليم فقال تعالى الكليم يعمل برضى مولاه والحبيب يعمل مولاه برضاه والكليم يحب الله والحبيب يحبه الله والكليم يأتى الى طور سيناء ثم يناجى والحبيب ينام على فراشه فيأتى بهجبريل الى مكان فى طرفة عين لم يبلغه أحد من المخلوقين * وفى الحديث انه عليه السلام أمر من ينقش له فى خاتم لا إله إلا الله فلما صنع له الخاتم ونقش عليه لا إله إلا الله وأتى به الى النبى ﷺ وجد منقوشا لا إله إلا الله محمد رسول الله فجاءه جبريل عليه السلام وقال إن الله تعالى يقرئك السلام ويقول لك أنت كتبت أحب الاسماء اليك وهو كتب أحب الخلق اليه * وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن يهوديا نظر فى التوراة فوجد اسم محمد ﷺ فى أربعة مواضع فكشط اسمه ومحاه ثم نظر فى اليوم الثانى فوجده فى ثمانية مواضع فتعجب من ذلك ثم محاه ثم نظر اليه فى اليوم الثالث فوجده فى اثنى عشر موضعا فرحل من الشام الى المدينة فوجده ﷺ قد مات فقال لعلى أرنى ثوب محمد ﷺ فأخرجه له وشمه وقام عند القبر الشريف وأسلم وقال اللهم ان كنت قبلت إسلامى فاقبضنى اليك فمات فغسله على وكفنه وصلى عليه ودفنه بالبقيع(وآله الغر الكرام)أتى بالصلاة على الآل بعد الصلاة على النبى ﷺ امتثالا لقوله ﷺ حين قالوا له كيف نصلى عليك قال: قولو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد. ولقوله عليه الصلاةوالسلام: إياكم والصلاة البتراء. قالوا وماهى يارسول الله قال:أن تصلوا علىّ دون آلى. والخلاف فى أصله وفى اشتقاقه وفى معناه تقدم فى أول الكتاب فلانطيل به * عن جابر عنه عليه السلام: ان الله خلقنى وخلق عليا من نورين بين يدى العرش نسبح الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بألفى عام فلما خلق آدم أسكننا فى صلبه ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا فى صلب ابراهيم ثم نقلنا من صلب طيب وبطن طاهر حتى أسكننا فى صلب عبد المطلب ثم افترق النور فى عبد المطلب فصار ثلثاه فى عبد الله وثلثه فى أبى طالب ثم اجتمع النور منى ومن على فى فاطمة فالحسن والحسين نوران من نور رب العالمين * وفى الحديث ان الله فطم ابنتى فاطمة وولدها ومن أحبهم من النار * وفى الحديث من مات على حب آل محمد مات شهيدا ألا ومن مات على بغض آل محمد مات كافرا ولم يشم رائحة الجنة وقد قال بعض المفسرين فى قوله تعالى : مرج البحرين يلتقيان. على وفاطمة بينهما برزخ أى حاجز وهو التقوى لايبغيان أى لايبغى على على فاطمة ولاهى عليه يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان يعنى الحسن والحسين ويكفيك ان الله تعالى قال قل لاأسألكم عليه أجرا إلاالمودة فى القربى ويكفيك انه عليه السلام قال فيهم هؤلاء أهل بيتى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم وقال اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا وقال إنى تارك فيكم الثقلين أحدهما كتاب الله والآخر أهل بيتى أذكركم الله فى أهل بيتى قالها ثلاثا * وفى الحديث من اصطنع الى أحد من أولادى معروفا فعجز عن مكافأته فى الدنيا كنت أنا المكافىء له يوم القيامة * وقال عليه السلام الولد ريحانة من الله قسمها بين العباد وريحانتى من الدنيا الحسن والحسين * وفى الحديث ان فاطمة أتت الى النبى ﷺ وقالت يارسول الله ان الحسن والحسين غابا فقال جبريل يامحمد انهما بموضع كذا قد وكل الله بهما ملكا يحفظهما فقام النبى ﷺ الى ذلك المكان فوجدهما نائمين معتنقين قد جعل الملك أحد جناحيه لهما فراشا والآخر غطاء فقبلهما النبى ﷺ وجعل أحدهما على عاتقه الايمن والآخر على عاتقه الايسر فلقيه أبو بكر الصديق رضى الله عنه وقال له ناولنى أحد الصبيين لأحمله عنك فقال له ﷺ نعم المطى مطيهما ونعم الراكبان فلما دخل المسجد قال يامعشر المسلمين ألاأدلكم على خير الناس جدا وجدة قالوا نعم قال الحسن والحسين جدهما رسول الله ﷺ وجدتهما خديجة ألاأدلكم على خير الناس أبا وأما قالوا نعم قال الحسن والحسين أبوهما على وأمهما فاطمة ألاأدلكم على خير الناس عما وعمة قالوا نعم قال الحسن والحسين عمهما جعفر وعمتهما أم هانىء ألاأدلكم على خير الناس خالا وخالة قالوا نعم قال الحسن والحسين خالهما القاسم ابن رسول الله ﷺ وخالتهما زينب بنت رسول الله ﷺ * وعن عبد الله بن المبارك أن بعض الصالحين كان يحج كل عام فخرج فى عام للحج الى سوق بغداد بخمسمائة دينار يتجهز بها للحج فقالت له امرأة أنا شريفة وعندى أيتام ما أكلوا منذ أربعة أيام فدفع لها الدنانير ولم يحج ولما رجع الحجاج خرج لملاقاتهم فكلما قال لواحد تقبل الله حجك يقول له وأنت تقبل الله حجك فتعجب من ذلك فرأى النبى ﷺ فى تلك الليلة فى المنام فقال لاتعجب من تهنئة الناس لك بالحج فانى سألت الله

(وصحبه المنتخبين الخيره)

لسمرقند وجعلت أولادها فى المسجد وخرجت تطلب لهم طعاما فرأت كبيرا من السلمين فطلبت منه الطعام وقالت له انى شريفة فقال لها أقيمى البينة فقالت له إنى غريبة فسمعها مجوسى فأطعمها وأولادها فلما كان الليل رأى المسلم كأن القيامة قد قامت ورأى النبى ﷺ وعنده قصر من الزبرجد فقال يا رسول الله لمن هذا القصر فقال لرجل مسلم فقال أنا مسلم فقال أقم البينة فتحير الرجل فقال قصدتك امرأة شريفة وقلت لها أقيمى البينة فاستيقظ فسأل عن الشريفة فقيل له بدار المجوسى فأتى اليه وقال خذ ألف دينار واترك لى الشريفة وأولادها فقال له لا أبيع قصرا بين يدى النبى ﷺ بألف دينار فقد رأيت ما رأيت وأسلمت البارحة أنا وأهلى ثم ان أولاد المصطفى عليه السلام لا يحتاجون الى علامة كالعمامة الخضراء التى يتخذونها بمصر ولله در ابن جابر الأندلسى إذ يقول :

جعلوا لأبناء الرسول علامة * إن العلامة شأن من لم يشهر

نور النبوة فى كريم وجوههم * يغنى الشريف عن الطراز الأخضر

ويرحم الله مولانا الجد إذ يقول :

نور النبوة فى كريم وجوههم * يغنى عن العمة الخضراء والعلم

فقل لمن يطلب التباسه بهم * الورد يمتاز بالسيما من السلم

وبالجملة فأدنى انتساب اليه ﷺ يحصل به الفوز دنيا وأخرى سيما من كان بضعة منه * فى الحلية لأبى نعيم أن ابن عمر رضى الله عنهما كان جالسا فقال له رجل يا أبا عبد الرحمن وددت انى رأيت رسول الله ﷺ فقال له ابن عمر ما كنت تصنع قال أو من به وأقبله بين عينيه فقال له ابن عمر ألا أبشرك فقال بلى يا أبا عبد الرحمن قال سمعت رسول الله ﷺ يقول ما اختلط حبى بقلب امرئ إلا حرم الله جسده على النار (وصحبه) خص الصحابة بعد الآل لأنه ما من خير وصل الينــا وبلغ إلا وهم السبب فيه وشكر الوسائط واجب على أن من اقتدى بواحد منهم سالك طريق النجاة * وفى الحديث: الله الله فى أصحابى فمن أحبهم فبحبى أحبهم ومن أبغضهم فببغضى أبغضهم. وفيه أيضا: أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم والصحب عند الأخفش جمع صاحب كركب وراكب وعند سيبويه اسم جمع لا مفرد له من لفظه وقد مر أن الصحابى من اجتمع مؤمنا بمحمد ﷺ ومات على ذلك سواء رآه أو لم يره اجتماعا متعارفا فمن لم يجتمع به أصلا أو اجتمع به قبل البعثة كبحيرا الراهب أو اجتمع به كافرا وأسلم بعد الاجتماع كرسول قيصر ولم يجتمع به بعد الاسلام فلا يعد واحد من ذلك الصحابة وكذلك من اجتمع به من الأنبياء ليلة الاسراء أو من الأولياء بعد موته ولو يقظة فلا يعد من الصحابة إلا عيسى عليه السلام فانه من الصحابة لأنه اجتمع به اجتماعا متعارفا وهما فى حال الحياة فيعد من الصحابة لأنه ينزل فى آخر الزمان ويحكم بشريعة النبى ﷺ * وزيادة ومات على ذلك لابد منها لأن من ارتد من الصحابة ورجع الى الاسلام بطلت صحبته لأنها داخلة فى العمل المشار له بقوله تعالى : لئن أشركت ليحبطن عملك . وما قيل انه يلزم على هذا أن لا تتحقق الصحبة إلا بعد الموت يقال عليه ان الحد انما وقع بعد موت الصحابة وانقراضهم (المنتخبين) أى المختارين لأن الله تعالى ماجعلهم أصحاب نبيه الا بعد اختيارهم وتفضيلهم على سائر الأمة ولهذا ورد أن مطلق الاجتماع بالنبى ﷺ ولو لحظة يكفى بخلاف الاجتماع مع غيره فلابد من طوله (الخيره) بكسر الخاء وفتح الياء ان جعلناه مصدرا كما للزمخشرى كان على حذف مضاف على ما للبصريين أو يؤول بالمشتق على ما للكوفيين وكذلك إن جعلناه اسم مصدر على ما للجوهرى وصاحب الخلاصة وكلام كذى ربما يشعر بالفرق باعتبار الوصف مع أنه لابد من التأويل جعل مصدرا أو اسم مصدر وقيل انه لا حذف ولا تأويل بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وفى قوله المنتخبين الخيره اشارة الى أن الصحابة أفضل هذه الأمة على الاطلاق إذ كل نعمة وصلت الى هذه الأمة فهم الواسطة العظمى فيها بعد المصطفى عليه السلام فهم بلغوا لنا عنه الأحاديث والآثار وأخباره وأفعاله وغير ذلك حتى أخذ العلماء مما روى عنه عليه السلام المذاهب وبنوها على مقتضى الشريعة فكل فضل ورد فى العلم وأهله فلهم حظ وافر منه ففى الحديث عنه عليه الصلاة والسلام : من سلك طريقا يطلب بها علما سلك الله به طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضى بما يصنع . وان العلماء ورثة الأنبياء ولا يرثون منهم دينارا ولا درهما وانما يرثون العلم وان فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الــكواكب. على أن العلم النافع هو الذى يعمل الانسان به ولذا قيل كما مر العلم لا ينفع الا إذا به عملت الخ وإذا سئل عما لا يدرى قال لا أدرى فانها نصف العلم فقد ورد أن النبى ﷺ سئل عن خير

لما كمل مراده ختم كتابه بحمد الله وبالصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومصليا حال من الضمير فى أحمد وخير نبى بدل من محمد وأرسلا فى موضع النعت لنبى والغر جمع أغر وهو نعت لآله والبررة جمع بار والمنتخبين المختارين والخيرة المختارين أيضا وقد صرح الزبيدى بأنه مصدر وجعله الجوهرى وصاحب الخلاصة اسما من قولك اختاره الله تعالى فعلى ما قاله الزبيدى يكون نعتا للمنتخبين لأن المصدر يوصف به المفرد والمثنى والمجموع وقد جاء الاخبار به عن المفرد كقولهم محمد صلى الله عليه وسلم خيرة الله من خلقه وخيرة الله أيضا بالتسكين ﴿قال المؤلف﴾ خار الله له ولطف بنا وبه وبجميع المسلمين قد أتينا على ما أردنا من الشرح والاعراب واستوفينا ما وعدنا به فى أول الكتاب فجاء شرحا مكمل المقاصد مسهل المعانى والفوائد ينتفع به البادى ويستحسنه الشادى موافقا لما رويته موفيا لما أردته من اختصاره وقصدته فالحمد لله على ما منح من التبصير والتسهيل وفتح من التبصرة والتكميل وهو حسبنا ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم .

البقاع وشرها فقال لا أدرى فسأل جبريل عليه السلام فقال لا أدرى حتى أسأل رب العزة فسأله فأعلمه أن خير البقاع المساجد وشرها الأسواق * وعن ابن عون أنه قال كنت عند القاسم بن محمد بن أبى بكر الصديق أحد الفقهاء السبعة فجاء رجل فسأله عن شىء فقال لا أدرى فقال دفعت اليك من مسافة بعيدة ولا أعرف غيرك فقال القاسم لا تنظر لطول لحيتى ولا لاجتماع الناس حولى فوالله لا أحسنه * وسئل مالك عن مسئلة فقال لا أدرى فقال الرجل ومن أسأل وقد أتيتك من مسافة بعيدة فقال إذا رجعت الى أهلك فقل لهم سألت مالكا عن مسئلة فقال لا أدرى * وعنه عليه السلام العلم ثلاث كتاب ناطق وسنة ماضية ولا أدرى أى قول العالم لمن سأله عما لا يعلمه لا أدرى ومن أخطأ لا أدرى أصيبت مقاتله وأعجزه من هو دونه فقد ورد أن ابن العربى كان راكبا فى سفينة فهاج البحر فقال اسكن يا بحر عليك بحران بحر من الولاية وبحر من العلم فأخرجت دابة رأسها من البحر فقالت له ما تقول فى امرأة مسخ زوجها أتعتد عدة الوفاة أو الطلاق فلم يجد جوابا فقالت له أنا أعلمك ان مسخ من جنس ما فيه روح اعتدت عدة الطلاق وان مسخ مما لا روح فيه اعتدت عدة الوفاة وقد ورد أن مقاتل بن سليمان داخلته يوما ابهة العلم فقال سلونى من العرش الى أسفل الثرى فقام رجل وقال لا أسألك الا عما ذكره الله فى كتابه ما كان لون كلب أصحاب الكهف فلم يجد جوابا وينبغى للعالم إذا كان يشار اليه أن يضع التراب على رأسه إذا خلا بنفسه ولا يفرح بالرياسة لأنه إذا وضع فى قبره ساءه ذلك على أن الانسان ولو بلغ فى العلم ما بلغ سبقه من هو أعلم منه قال تعالى : وفوق كل ذى علم عليم وقد قيل :

وقل لمن يدعى فى العلم منزلة * علمت شيئا وغابت عنك أشياء

﴿واعلم﴾ أن الاقدمين ما بلغوا الرتب العالية إلا بالتواضع وعدم الدعوى فقد ورد أن محمد بن جرير الطبرى ألف التفسير فى ألف مجلد ضخمة وكان يحفظ من متن العلم ما يحمله مائة بعير وكان ابن الانبارى يحفظ فى كل جمعة ألف كراسة وحفظ ابن سينا الحكيم القرآن فى ليلة واحدة وكان الامام الشافعى ما سمع شيئا الا حفظه * واياك يا أخى والحسد فان الحسود لا يسود قال تعالى : ومن شر حاسد إذا حسد . وقال تعالى : أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله. وفى التسهيل وإذا كانت العلوم منحا إلهية ومواهب اختصاصية فغير مستغرب أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين وقد وردت فى ختم المجالس آثار * منها ما رواه الترمذى وغيره أن رسول الله ﷺ قال ما جلس أحد فى مجلس فكثر فيه لغطه فقال قبل أن يقوم من مجلسه سبحانك ربى ظلمت نفسى وعملت سوأ فاغفر لى فانه لا يغفر الذنوب إلا أنت الا غفر الله له ما كان فى مجلسه * وعن على بن أبى طالب كرم الله وجهه من أراد أن يكتال بالمكيال الأوفى فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿ فهرست الجزء الثانى من حاشية العلامة ابن حمدون على شرح الامام المكودى رحمه الله ﴾

﴿ تمت ﴾

اللؤلؤ والمرجان

فيما اتفق عليه الشيخان

إماما المحدثين

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه البخاري

وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري

في صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة

وضعه

محمد فؤاد عبد الباقي

جمع فيه مؤلفه الأحاديث التى اتفق عليها إماما المحدثين : الإمام البخارى والإمام مسلم وقد أجمع المحدثون والحفاظ على أن أصح الأحاديث ما اتفق عليه الشيخان .

وقد سلك فى تأليفه مسلكا حميدا جامعا للفوائد حائزا للرغائب حيث توخى فى ترتيب كتابه ترتيب صحيح الإمام مسلم ؛ وأخذ أسماء كتبه وأبوابه مع أرقامها ؛ وأخذ من صحيح البخارى نص الحديث الذى وافقه مسلم عليه .

وقد قيد متن الحديث بالشكل الكامل ووضع عليه مؤلفه شرحا لطيفا يحل ألفاظ الحديث ويبين ما فيه من الفوائد بعبارة سهلة خالية من التعقيد . وبالجملة فهذا الكتاب العظيم يغنى القارئ عن البحث فى بطون الكتب المطولة ومراجعة الشروح الواسعة الكبيرة ويوفر على القارئ وقته . وهو مطبوع طبعا حسنا على ورق صقيل جيد . ويقع فى ثلاثة أجزاء من القطع الكبير .